

إنسانيات

الجيش والحركة الوطنية

مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو

فريق من الباحثين بإشراف

د. أنور عبد الملك

ترجمة: حسن قبيسى





الجيش و الحركة الوطنية

مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين،الكونغو



تنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجيش والحركة الوطنية

مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان،الصين، الكونغو

فريق من الباحثين

بإشراف الدكتور

أنور عبد الملك

ترجمة

حسن قبيسى



الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا ،اليابان، الصين، الكونغو

الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو/فريق من الباحثين؛ بإشراف: أنور عبد الملك؛ ترجمة: حسن قبيسي. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢

٢٦٤ص، ٢٤سم

تدمك ٩ - ٠٠٨ - ٤٤٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ ـ العالم ـ الجيش.

أ ـ عبد الملك ، أنور (مشرف).

ب ـ قبيسي، حسن (مترجم).

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٢/١٣٩٥٩

I.S.B.N 978- 977- 448-008-9

ديوى ٣٥٥,٣

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحيانًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

تقـــــديم

فى أكتوبر - تشرين الأول ١٩٦٤ وضمن إطار مشروع البحث "التصنيع والحركات الاجتماعية" - الموكل من قبل "البعثة العامة للبحث العلمى والتقني" فى فرنسا (D.G.R.S.T) إلى مختبر السوسيولوجيا الصناعية (١٩٦٤ - ٧٠) ثم إلى مركز دراسة الحركات الاجتماعية (١٩٧٠ - ٧١) فى المدرسة التطبيقية للدراسات العليا (الشعبة السادسة)، وهو مختبر تابع للمركز الوطنى للبحث العلمي بإدارة ألان تورين - تشكل فريق عمل لدراسة "دور الجيش فى عملية النمو الاجتماعية والسياسية"، بإشراف د. أنور عبد الملك.

لقد تم القسم الجوهرى من العمل البحثى بين عامى ١٩٦٥ و١٩٦٩. وذلك بالدرجة الأولى من خلال تنظيم لقاء دورى من أجل البحث، يضم أعضاء الفريق الباحث الذى كان ينضم إليهم فى بعض المناسبات باحثون آخرون. وابتداء من عام ١٩٦٧ وضعت بعض التقارير الأساسية من قبل مختلف المقررين، ثم أخضعت للدراسة والنقاش من قبل أعضاء الفريق، وصير فى مرحلة تالية إلى إعادة صياغتها من قبل كاتبيها على ضوء النقاشات. هذه التقارير جمعت هنا فى مجلد واحد، وقدم لها بمقدمة نظرية توسع المواقف التى صيغت تدريجيا خلال عملنا، وعرض إطارها العام عبر أعمال متوازية.

وكان ينبغى تعيين موقع هذا العمل ضمن مروحة الأعمال التى أنجزت والتى فى سبيلها إلى الإنجاز فى الميدان المدروس. فالأمر يتعلق على العموم، بعمل جماعى مقارن ونقدى، مبنى على الطرح التاريخانى - النقدى الذى يدور حول مفهوم الخصوصية، مقابل الطرح البنيوى - الوظيفوى الذى يلاقى رواجا فى هذا الحقل، كما فى القسم الأكبر من العلوم الاجتماعية، ضمن إطار الأيديولوجية المسيطرة المعاصرة. والحال أن طرحنا، إذ يتحدد بالضبط على هذا النحو، لا يسعه أن يقتصر على الميدان "العسكرى" وحده فى "البلدان السائرة على طريق النمو" : فالعامل العسكرى فى المرحلة التاريخية من عملية البناء الوطنية - الدولية، ضمن الإطار الحديدى لعلاقات القوى على الصعيد الأممى، لا يسعه إلا أن ينفتح بصورة طبيعية على سوسيولوجيا السلطة التى يأمل هذا المجلد أن يتمكن من الإسهام فيها بصورة معبرة... بتعبير آخر : "أن دراسة الجيش فى بلدان القارات الثلاث، فى المرحلة الراهنة من النمو التاريخى، تطرح التساؤلات الأساسية حول حقل السلطة العلمى والسياسى. هكذا تمكن دراسة هذه المشكلات انطلاقاً من النظرة السوسيولوجية من نسف الاستثناوية (للبلدان "الثالثة") ومن تخطى "السوسيولوجيا السياسية" فى الوقت نفسه": فيبدو أن على سوسيولوجيا السلطة أن تشكل حقلاً علمياً خاصاً يتحدد موقعه فى النقطة التى تصل بين السوسيولوجيا والاقتصاد والعلم السياسى، ضمن الإطار العام للتاريط المقارن.

لإيلاء هذا العمل حقه كان ينبغى أن نحدد الإجابة على مشكلات عدة : اختيار البلدان أو المناطق موضوع الدراسة، اختيار المساعدين، أعضاء فريق البحث. من الناحية العملية كانت هاتان المشكلتان تتقاطعان إلى حد كبير. فقد بدأ بالفعل أن البلدان التى تطرح فيها أكثر المشكلات تعقيدا هى التى تهيب فى كثير من الأحيان بإجراء الدراسات الأكثر أصالة. هكذا كان بوسع كل مقرر أن يمتلك بتصرفه كتابات واسعة نسبيا وحديثة العهد يتمكن بواسطتها من التطرق إلى بحثه بيسر.

ألا أن الاختيار ظل مطروحاً. فالبلدان والمناطق التى تناولتها الدراسة هنا ليست الوحيدة من حيث وجوب دراستها. لكنها تشكل بوضوح شديد النواة الرئيسية فى صلب مجموعة من البلدان والمناطق التى ينبغى درسها. ولعله كان من الممكن أن نعمد إلى دراسة موسوعية. لكن هذا المنحى ليس قمينا بفريق عمل محصور حكما، بل هو شأن المؤسسات العلمية الأممية، لا سيما الجمعية الأممية للسوسيولوجيا والجمعية الأممية للعلم السياسى، التى تهتم به اهتماماً حثيثاً.

أن أعضاء فريق البحث الذين نقدم أعمالهم فى هذا المجلد قد أنضم إليهم، فى أحيان مختلفة من مجرى البحث، عدة زملاء نذكر منهم : نيازى بيركيس، كامل هرمسى الباقى، يايا ديالو، سلزو فورتادو، بازيل كارلينسكى، جورج فدريكو ساباتا، كاترين ليفى، بول مارى دى لاكورس، لوسيان روزنجارت، راوول جيراردى، البر بول لأنتان، ج.ب. توماس، بنوا فرهيجن، ماركو انطونيو لياو، بياتريز وكارلو اورتيز.

أن المركز الوطنى للبحث العلمى ومختبر السوسيولوجيا الصناعية قد أتاحا لنا تأمين عدة بعثات علمية لا سيما إلى بريطانيا العظمى. كما ساهم بيت علوم الإنسان فى تسهيل المرحلة النهائية من هذا العمل الذى أفاد من مساعدة كريستين كولسبن. فإلى الجميع يتوجه فريقنا بأعمق الشكر.

باريس أكتوبر ١٩٧١
المركز الوطنى للبحث العلمى -
مركز دراسة الحركات الاجتماعية
أنور عبد الملك

كلمة من المترجم
حول اللاحقة (isme)

تطرح مسألة البوادىء واللواحق pr’efixes et suffixes مشكلة على عملية التعريب. نعالج فى هذه الملاحظة جانباً منها هى اللاحقة isme.

فى الصفحات الخمسين من هذه المقدمة يستعمل المؤلف مالا يقل عن خمسة وعشرين كلمة فرنسية تنتهى بهذه اللاحقة. كما أننا لا نكاد نقرأ كتابا اقتصاديا أو فلسفيا أو سياسيا ألا ويحفل بعشرات من مثل هذه المفردات، ولا يخلو مقال مترجم يبحث فى هذه المواضيع من واحدة أو أكثر منها. لكن تعريب هذه المفردات الملحقة بـ ISME مازال يخضع حتى الآن لأجتهادات محض فردية. فيورد المترجم ما ارتآه شخصياً دون تبرير أو تمييز.

أن اللاحقة ISME لا تضفى على الكلمات التى تلحق بها نفس المعنى. عندما دخلت على economie مثلا وولدت economisme‘ لم تحدث مفعولها بشكل مشابه للمفعول الذى احدثته عندما دخلت على Capiital فولدت Capitalisme.

فنحن نستطيع أن نقول : رأسمالية وماركسية ومادية مثلاً بإزاء pitalisme aC و marxisme و mat’erialisme دون أن يكون فى ذلك أي خطأ. لكننا لا نستطيع أن نقول : اقتصادية، وشعبية مثلاً، بإزاء emecconomiss و Poopulism إلا على حساب خطأ كبير.

قد لا يتضح هذا الخطأ بداهة عندما نقتصر على economisme‘ و populism لكنه يتضح عندما نواجه economiste' و populiste كصفتين مشتقتين، إذ يبدو لنا بجلاء عندئذ أنه لا يجوز أن نقول : اقتصادى وشعبى لأن هاتين تصحان لـ economique‘ و poouulaairee. لكن هناك فرقا فعليا، بين quei‘econom و populaaire من جهة و economiste‘ و popullistе من جهة أخرى. وإذا لم يتجسد هذا الفرق فى عملية التعريب فإنه يطمس معنى نظريا يشوه الفكر المنقول والوعى المطلع عليه على السواء.

لنأخذ مثلاً من إحدى الكلاسيكيات اللينينية (ما العمل؟). لا يكاد يمر فصل من فصول هذا الكتاب دون أن يذكر فيه المؤلف المفردتين معا : economique‘ و teseconomiss. بل أن إحدى الأفكار الرئيسية فى الكتاب مبينة على التمييز بين ما هو economique‘ وما هو economiste‘ بينما نرى فى الترجمة الروسية - العربية مفردة واحدة هى : اقتصادى، توضع للكلمتين معا. عندما يضع لينين كلمة ايكونوميست دائماً بين مزدوجتين فإنه يفعل ذلك لأنه يقصد بها معنى سيئا un sens

p'ejoralif أو ازدرائيا.. من هنا انه لابد أن يكون لهذه اللفظة ترجمة غير لفظة اقتصادى واقتصادية، أي عدم الاكتفاء بالنسبة البسيطة "ى-يه". أننا نقترح تبنى اللاحقة "وية" كلما كان المقصود بـ isme إضفاء معنى ازدرائى أو موهوم على اللفظة. فنقول هكذا : اقتصادوية وشعبوية. فالشعبويون الروس، اللذين كثر الكلام عنهم فى التراث اللينينى لا يجوز وصفهم بالشعبيين، لأن هذا التراث يميز بين التيار الشعبى الفعلى populaire والتيار الشعبوى populiste الذى يدعى او يظن انه يعمل وفقا لمصالح الشعب بينما يعمد الفلاحون فى الريف إلى تسليم "الشعبويين" للسلطة أو الكشف عن أسمائهم وأماكنهم للدرك. كذلك بين الثوريين revolutionnaaires. والثورويين والاقتصاديون هم الذين يظنون - متوهمين، أى بناء على ما لديهم من أيديولوجيا لا من نظرية - أنهم يعملون من أجل "المصالح الاقتصادية" الفعلية للعمال عندما يؤكدون "أن النضال الاقتصادى ينبغى أن يسبق النضال السياسى" بينما يرى لينين أن هذه ليست سوى "هرطقة اقتصادية"(1) H'er'esie economiste

هذا التمييز بين ما هو اقتصادى وما هو اقتصادوى لا نجد له أثراً فى الترجمة الروسية. وهذا يؤثر دون شك، فى رأينا، على مضمون الفكرة اللينينية، وعلى وعى القارئ، تأثيراً مشوهاً ومضللاً. ثم أننا إذا لم نميز بين هذين المعنيين فأننا لا ندرى كيف يمكن نقل المؤلفات النظرية الجديدة بأمانة علمية (بفائدة علمية) (الكتب النقدية لنظرية التخلف الشائعة، مثلاً، حيث التمييز بين ما هو اقتصادى وما هو اقتصادوى، أى اقتصادى مزيف، أمر سياسى).

نستنتج مما تقدم أن اللاحقة isme قد يقابلها اللاحقة "ية" وقد يقابلها اللاحقة "وية". لكننا قد نضطر احياناً أن نضع لها اللاحقة "نية".

إذا كنا نقول : مثالية ومادية وواقعية، بإزاء idddeaalisme و ialismermat'e و r'ealisme (وذلك لأنها شاعت وذاعت ولا مجال للالتباس حولها).

---

(١) لأنه "إذا كانت المصالح الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً، فليس ينجم عن ذلك إطلاقاً أن النضال الاقتصادى (المهنى) ذو أهمية أولية. إذ أن المصالح الجوهرية "الحاسمة" للطبقات لا يمكن أن تلبى بوجه عام إلا عبر تحولات سياسية جذرية. بشكل خاص، أن المصلحة الاقتصادية الرئيسية للبروليتاريا لا يمكن أن تلبى إلا بثورة سياسية تحل ديكتاتورية البروليتاريا محل ديكتاتورية البرجوازية (ص ١٠٢-١٠٣ من النص الفرنسى. منشورات لوسوى، بوليتيك وص ٥٨-٥٩ من الترجمة العربية - دار التقدم موسكو). ثم يضيف انه قد يكون هناك حالات يأتى فيها النضال السياسى بعد النضال الاقتصادى "لكن الاقتصادويين وحدهم هم الذين عمموا ذلك فى قرار على عموم روسيا" وأن ذلك لا يعدو كونه "هرطقة اقتصادية" (ص ١١٤فرنسى و٧٣ عربى).

وإذا كنـا نقـول : علمويـة وثورويـة وتقنويـة بـإزاء scientisme و technicisme و or'eevolutio nnarisme (للإشارة إلى المعنى السئ أوالموهوم).

فأننـا مـن جهـة ثالثـة نقـول : عقلانيـة وتاريخانيـة وروحانيـة بـإزاء onalismeirat و ricismohist و historiccisme و spiritualisme.

أن هذه المفردات الأخيرة لا تعنى فيها اللاحقة isme معنى سيئا أو مزيفا (حتى نلحق بها "وية") كما أننا لا نستطيع أن نقول إزاءها : عقلية وتاريخية وروحية (لأنها تلتبس حينئذ مع ما هو rationel و historique و spirituel أى إننا نقضى مرة أخرى على الفرق بين retionnel و tesraaationali بين historique و historiciste الخ).

نستعين هنا بكتاب آخر : "العرب والفكر التاريخى" لعبد الله العروى. فى هذا الكتاب نجد اللواحق "ية" "وية" "نية" بإزاء اللاحقة الواحدة isme (وإذا كان المؤلف لا يوضح الفروقات بتبرير صريح فأن هذا التبرير مضمر فى طريقة الاستعمال).

نجد مثلاً : تطورية، وظيفية، مستقبلية، إنسية، يعقوبية، وضعية رومانسية الخ.. بإزاء fonctionnalisme , ‘evolutionnisme , romantisme , positivisme , jacobonisme , lumanisme , futurisme, الخ..

كما نجد : نخبوية، علموية، طوباوية، فقهوية (ص ١٣٦) قوموية (ص ١٣١) الخ بإزاء : ‘elitism , scientisme , utopisme كما نجد من ناحية ثالثة : تاريخانية، فردامية، شكلانية، عقلانية بإزاء formoreti , analisme, lisme, hitoricisme, individual'ssme فالمؤلف يستعمل إذن كلمتى تاريخى وتاريخانى بتمييز بينهما. ما هو الفرق المرهف nuanc’e بينهما ؟ لسنا الآن فى صدد تحديده. أنه يستخلص من الكتاب. كما أنه يستعمل قومية وقوموية. وواضح أنه يقصد بقوموية (أى من ألحاق اللاحقة "وية") معنى سيئا. إذا يرى فيها أنها نظرة "إلى الماضى القريب كانحطاط غير مبرر منشأه تحامل الغير والتاريط علينا، ويحتم علينا أن نستدرك ما ضاع منا ونشيد مستقبلاً مزدهراً يتحقق لا محالة لأنه وعد من الله" (ص ١٣١). هكذا تتيح هذه اللاحقة تحديد معنى مميزاً لا يساعد عليه - بل يطمسه - استعمال الكلمة العامة "القومية". أن المتخلفين وحدهم هم الذين يرون فى مثل هذه الاستعمالات "ابتذالا وتحقيراً للمفاهيم الماركسية عند العرب"! فقد "تجرأ" أحد الكتاب على استعمال كلمتى "طبقوية" و"قوموية" فى مقال له فى عدد آب ٧٢ من مجلة دراسات عربية البيروتية، لكنه سرعان ما وجد من يرد عليه فى العدد التالى واصفا هذا الاستعمال بأنه "تعبير أبتذالى وتحقيرى للمفاهيم الماركسية عند العرب" و"تحويل لأزمة التحرر الوطنى إلى أزمة

تعقد لفظى" (كذا) (عدد أيلول ٧٣ من نفس المجلة ص ٣). هكذا يصبح الجمود فضيلة يغذيها التغنى الكسول بعبقرية اللغة وفضائلها.

والحق أن القارئ قد يجد فى الكلمات التى تلحق بها هذه اللواحق جانباً مفتعلاً. وقد لا تألف الأذن العربية - الموسيقية تراثا - بعض المفردات التى تبدو - مؤقتا - بمظهر نافر. هكذا مثلاً : شمولانية او عسكرانية او دولوية او استقلالوية او ثقافوية او ألوية الخ.. لكننا هنا - تاريخياً ومستقبلياً - أمام أمرين : أما أن نخضع للأطر "الأصيلة" السلفية والتراثية التى تفرضها اللغة ومنها مثلاً عامل الموسيقى - أى موسيقوية اللفظة - أو عامل الألفة - كونها مألوفة أو نافرة - وهكذا نخضع للجمود كقاعدة.. وأما أن نعمد منذ الآن، على أن نسعى دائماً، لنحت أطر تستطيع استقبال ما تحفل به اللغات الأخرى من تجديد وتطور دائمين. واللواحق والبوادئ من أهم الأمور المطلوبة. أن الفرنسيين لم يستعملوا ind'ependantisme و independandantiste إلا حديثا، وهم لم يألفوها سريعا بل بالتكرار وبالتقبل العقلانى لها. هل ما يمنعنا من استعمال استقلالوية سوى "العادة" الماضية، هذا العامل اللاعقلانى بامتياز؟

أننا إذا أصرينا على استعمال : شمولى وعسكرى ودولى وآلى وثقافى بإزاء
universaliste , militariste , 'etatiste , m'ecaniciste , culturaliste
فأننا نضيع المعنى الجديد والمتطور والذى يتجاوز :
universel , militaire , 'etatique , m'ecanique , Culturel.

وذلك باسم النقاء والألفة والعادة وما اليها. والحق أنه "إذا لم تعاكس اللغة، أى إذا لم تخلقها من جديد، فأنك لا محالة تعبر عن واقع اللغة، أى عما اختزن واكتنز فيها من تجارب الماضى، لا عن واقعك" (العروى ص ٧٦). إذا كان المطروح لا فقط التعبير عن الواقع، أى المراوحة فى المكان الواحد، بل تهيئ ظروف المستقبل، فلابد من إيلاء مثل هذه الموضوعات الأهمية التى تستحقها.

ثبت بالمصطلحات

فـى مـا يلـى يجـد القـارئ ثبتـا بالمصـطلحات الملحقـة بـ isme فضلاً عـن بعـض المصطلحات الأخرى، وجميعها واردة فى المقدمة ما عـدا المفـردات التـى أشـرنا إليها بعلامـة مميزة *.

ح.ق.

Soci'et'e	مجتمع
Sociologie	سوسيولوجيا
Sociologique	سوسيولوجى
Social	اجتماعى
Soci'etal	مجتمعى
Socialiste	اشتراكى
militaire (A)	عسكرى
militariste (A)	عسكرانى
militarisme (N)	عسكرانية
Fonction	وظيفة
Fonctionnement	وظافة
Fonctionnel (A)	وظيفى
Fonctionnaliste (A)	وظيفوى
Fonctionnalisme (N)	وظيفوية
* Universel (A)	شامل - شمولى
Universaliste (A)	شمولانى
Uniiversalisme (N)	شمولانية
Humaniste(A)	انسى أو انسوى
* Humain	إنسانى
* Humanitaire	إنسانى
Technique (N)	تقنية
Technique(A)	تقنى
Technologique (A)	تكنولوجى
Technologie (N)	تكنولوجيا
Techniciste (A)	تقنوى
Techicisme (N)	تقنوية
id'ealiste	مثالى
id'ealisme	مثالية
spiritualiste	روحانى
spirtualisme	روحانية

spiritualit'e	روحية
spirituel	روحى
mat'erialiste	مادى
* mat'eriel	مادى
mat'erialisme	مادية
r'ealiste	واقعى
r'ealisme	واقعية
* l'egal	شرعى
l'egaliste	شرعوى
l'egalisme	شرعوية
scientifique	علمى
scientiste	علموى
scientisme	علموية
laicisme	علمانية
laique	علمانى
* Culture	ثقافة
culturel	ثقافى
culturaliste	ثقافوى
culturalisme	ثقافوية
* machine	آلة
m'ecanique	آلى
* m'ecanisme	آلية - اوالية
m'ecanicisme	آلوية
m'ecaniciste	آلوى
Histoire	تاريخ
Historique	تاريخى
Historiciste	تاريخانى
Historicisme	تاريخانية
* Exception	استثناء
* Exceptionnel	استثنائى
Exceptionnaliste	استثناوى
Exceptionnalisme	استثناوية
pacifique	سلمى
pacifiste	سلموى
pacifisme	سلموية
'etat	دولة
'etatique (A)	دولى

‘etatiste (A)	دولوى
‘etatisme (N)	دولوية
international	أممى
internationalisme	أممية
mondial	عالمى
Universel	شامل - كونى
rationnel	عقلى
Rationnaliste	عقلانى
Rationalite	عقلانية
Rationalisation	عقلنه
Rationalise	معقلن
intelligible	معقول
itellectuel (A)	فكرى
* intellectuel (N)	مثقف
Putschisme	انقلابية
independantisme	استقلالوية
pluralisme	تعددية
electoralisme	انتخابية
rationalisme	عقلانية
guerillerisme	غوارية
professionnaliste	مهنوى
professionnalisme	مهنوية
professionnel	مهنى
essentialisme	كنهوية
assentialiste	كنهوى
* essentiel	جوهرى
civililste	حضاروى
operation	عملية
operationnel	عملى - عملياتى
specificite	خصوصية
indicateur	مؤشر

مقدمة

الجيش فى الأمة

إسهام فى نظرية سوسيولوجية للسلطة

د. أنور عبد الملك

"تشكل الحرب قضية ذات أهمية حيوية بالنسبة للدولة، قضية حياة أو موت، طريقاً للبقاء أو الزوال. فمن الضرورى أن تدرس هذه القضية بعناية (...).

"إن إحراز مئة نصر فى مئة معركة ليس غاية المهارة. أما القضاء على العدو بدون معركة فهو غاية المهارة . من هنا أن ما هو فى غاية الأهمية فى الحرب هو الانقضاض على ستراتيجية العدو (...)".

صان تزو "فن الحرب".

رياح الزمن تهب فى شراع "المؤشرات" السياسية والاجتماعية. تطلب المعرفة الموضوعية المحددة، بل المعرفة وحسب، يفرض نفسه على التزاويق الخطابية التى كانت فيما مضى، وفى عدة مراكز، تدعى التعبير عن صور العالم. بل عن النظرية. وذلك أن عملية توحيد العالم (عملية العولمة) - التى تحققها الأزمة المركزية للمنظومة الرأسمالية الغربية، منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ - ٣٢ حتى حرب ١٩٣٩ - ٤٥، وتهافت الإمبراطوريات الاستعمارية الكلاسيكية، ونهوض الشرق الثورى المتجدد والموجة العارمة لحركات التحرر الوطنى وللثورات الاجتماعية ذات المنحى الأشتراكى - تسمح كلها بتلمس الوحدة والعمل لها وتكشف، بعمق، عن فروقات وأحتجازات : فالعولمة، بوصفها عملية جدلية، تتم عبر تعميق المواصفات الخاصة. هذه هى الخلفية التى تتيح لنا فهم التعطش إلى الدقة والأحكام، إلى الحسابات الكمية، والذى هو كذلك تعطش إلى النماذج الجاهزة، والمعتقدات الإيمانية الجديدة، إلى البنيوية وتجليها فى العلوم الاجتماعية، إلى الوظيفوية - إلى جميع المكونات الملازمة للأيديولوجية المسيطرة، فى صلب ثقافة عصرنا وحركة الأفكار فيه.

بين هذه المؤشرات بالطبع "الجيش". "العسكريون". ولكن كيف نفهم "السلطة"،"السلطة العسكرية" ؟ كيف نحدد صيغ العلاقات بين أطراف "المركب العسكرى - الصناعى"، كيف نحدد أشكال العلاقات الأخرى، التى تشكو من مزيد من التشويش والاضطراب، بين الجيش والحركات الوطنية ؟ أن سوسيولوجيا المؤشرات(1). ضمن الإطار الأعم لسوسيولوجيا العلوم الاجتماعية، قد يكون من شأنها أن تبين أن مستوى المؤشرات - المؤهلة لحمل دقة المعرفة الاستدلالية، تلك التى تعمل بواسطة التمييز والتفريق، إلى حدها الأقصى - هو الذى يمكننا من رؤية المسلمات المضمرة والاختيارات المعلنة باجلى مظاهرها : فالباحث لا يعين إلا موقع الأمور التى يود تسليط الضوء عليها - تلك التى لا يرغب بتجنبها وتلافيها.

والحال أن الجيش يقع بالضبط فى أعمق نواة السلطة، فى نقطة الالتقاء بين المشروع السياسى الوطنى والجهاز الذى يؤمن الحفاظ على هذا المشروع، أى فى قلب نمط المحافظة المجتمعية الذى تتحدد بموجبه كل خاصة مميزة، على الصعيد النظرى، وينبنى به عين الوجود الزمنى للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية عبر التاريط.

عندئذ يفرض الغموض نفسه، إذ يصبح العنصر الأكثر تراصاً le plus structure فى السلطة مفتقداً للوضوح والتحديد، سىء الالتقاط والإدراك، وكأنه محكوم عليه بالالتباس والغموض. وهذا يجد التعبير عنه فى عدم دقة المعرفة، من تعيين الموقع بواسطة المؤشرات إلى التفسير النظرى، مروراً بالتحليل - الدراسة للحالة الواحدة. مما يقتضى وضع الأمور فى نصابها.

---

(١) إلا إذا اعتبرنا أن المؤشرات تنتمى إلى مجال الأمور " المسلم بها". أن البحث المفيد الذى تم من خلال "يال دات بروجرام" (نشرة يال) منذ ١٩٦٣ - ونشر على يد Bbruccem Russeett فى منشورات "الدليل العالمى للمؤشرات السياسية والاجتماعية " (بالإنجليزية) (يال يونيفر ستى برس، "الجيش" و"الحرب" نيوهافن ولندن، ١٩٦٤)- لا يتضمن موادا. "إما فى مقالة "الملاك العسكرى بوصفه نسبة من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥و٦٤" (ص٧٢-٣، ٧٩ - ٨١، ٢٦٩ - ٢٨٩) وفى مقالة "الإنفاق على الدفاع كنسبة من الدخل الوطنى العام" (ص٧٢-٣،٧٩-٨١،٢٦٩-٢٨٩) نجد بعض الدلالات : أن طبيعة سلطة الدولة تبقى فى الظل.

- ١ -

ظهور العامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية

ثمة دراستان حديثتا العهد لكورت لانج تعرضان تاريط ظهور العامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية[٢]. إذا شئنا أن نوسع مجال البحث والتنقيب ليشمل ميدان الثقافة العامة لرأينا كم أن الانقلابات العميقة التى طرأت على البنى الاجتماعية - الاقتصادية وعلى الجدلية القائمة بين الإمبريالية المسيطرة، من جهة، والحركات الوطنية والثورات الاجتماعية من جهة أخرى، - لاسيما على امتداد القارات الثلاث (اسيا، أفريقيا، أميركا اللاتينية) - قد عملت على دفع الجيش، العامل العسكرى، إلى واجهة المسرح، خلال العقد السابع من هذا القرن، ١٩٦٠ -١٩٧٠ (السويس، فيتنام، الثورة الثقافية، الجزائر).

عام ١٩٦٣، اقتصرت الانسيكلوبيديا بريتانيكا على عملية تاريط للجيوش، مع مساهمة نسبية بعرض أشكالها وتقنياتها المعاصرة، لاسيما تلك الموجودة فى القوات المسلحة الاميركية[٣]. بعد ذلك بخمس سنوات، عام ١٩٦٨، خصصت زميلتها الفرنسية الانسيكاوبيديا اونيفرسايس ثلث مادتها " جيش" armee لدراسة سوسيولوجية عسكرية، ولدراسة العلاقات بين "الجيش والمجتمع "[٤]، بانتظار مادة "عسكريون" militaires التى لم تصدر بعد. نفس الحالة نجدها فى القواميس الرئيسية للعلوم الاجتماعية : لا شىء فى القاموس شبه الرسمى "قاموس العلوم الاجتماعية" الذى نشر تحت رعاية الأويسكو على يد. Gould(١٩٦٤) و L.WW.Kolb.Kolb، ولا شىء كذلك فى "قاموس السياسة" لفلورانس إيليوت. f. Elliott (١٩٦٩) أو فى "قاموس السوسيولوجيا" لدانكين ميتشيل G.D Mitchell (١٩٦٨) هذا حتى لا نذكر كثيراً من القواميس الأخرى.بل كان ينبغى الانتظار حتى صدور المجموعة الضخمة " انترناشنال انسيكلوبيديا أوف ذا سوشال ساينسز" (دائرة المعارف الأممية للعلوم الاجتماعية) عام ١٩٦٨ [٥]، فى الولايات المتحدة، لكى نشهد

---

(٢) kurt lang " "السوسيولوجيا العسكرية، تقرير ملتزم وفهرسة للسوسيولوجيا الراهنة" (بالإنجليزية) ١٣، رقم ١٩٦٥،١، بازيل بلاكويل، اوكسفورد. "السوسيولوجيا العسكرية ١٩٦٣-١٩٦٩، السوسيولوجيا. الراهنة" (بالإنجليزية)، ١٦، رقم ٣، ١٩٦٨، موتون، باريس.

(٣) راجع مادة "Army" فى الانسيكلوبيديا بريتانيكا، شيكاغو، لندن، مجلد ٢ ، ١٩٦٣، ص٤٤٣-٤٥٩. بضع عشرات من المقالات تحت باب "Military" تبحث فى كل شىء ماعدا فى علاقات الجيش بالمجتمع

(٤) راجع المقالات) "Armee" تيبولوجيا تاريخية) بقلم "P.Devantary" و" "Armee et Pouvoir بقلم B.Chantebout فى الأنسيكلوبيديا أونيفرساليس، مجلد٢، باريس ١٩٦٨، ص ٤٠٩ -٤٢١ و٤٢٢- ٤٢٨.

(٥) لاسيما المقالات

(ss.p.huntinggton) "ccivvil-Militaary relaaationss" (K.Laang) "Militaarg", (L.l.Raadway) Militaaarism"

أخيراً أخذ العلوم الاجتماعية بعين الاعتبار للعامل العسكري. ولنذكر، بأن ما عرضناه هنا ليس إلا على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر.

هذا هو الإطار الثقافى العام الذى ينبغى أن يقع ضمنه تحليل ظهور العامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية.

١-١-

يبدو أن الأعمال الدراسية تمتد على ثلاث مراحل :

١-١-١- مرحلة السوسيولوجيا الكلاسيكية:

التراث المعادى للعسكرانية بعيد الجذور. وهو لاينشا فقط، كما يعتقدك. لانج، عن اقتران السان سيمونية بالتطورية الاجتماعية عند هربرت سبانسر[٦] بشكل خاص. فالحق أن مفكرى الاشتراكية الطوباوية ومفكرى التطورية، ليسوا إلا امتداداً لواحد من الفرعين الكبيرين اللذين أنقسم إليهما التراث الشمولانى الأوروبى. هذا الفرع الذى يمكن أن نطلق عليه تسمية الإنسية التقنوية humanisme tehniciste صيغ خلال فترة الاوفكلورنغ Aufklarung والأنسسيكلوبيديا وبواسطتهما : روح الشرائع، إذا جاز القول، تتجلى عبر العقلانية. وهذه كانت، غداة "عصر الثورات"[٧]، تسبح فى الجو المثالى،الروحانى طوعاً، الذى يرى تطور التاريط عبارة عن صعود دائم نحو الأنوار والسعادة وخلاص البشر.. وان كان ذلك يتم عبر ممارسة الهيمنة على ما كان يشكل فى ذلك الحين "العالم". بعد نصف قرن، لدى وصول البرجوازيات إلى السلطة السياسية فى أوروبا وما سيرافق هذا الوصول من مقدمات للثورات العمالية والشعبية، تسلطت الأضواء على مفاصل السلطة ومشكلات العنف، وما لبثت أن جردتها من كل لباس : فخصص هيجل وماركس الجزء الجوهرى من نتاجهما النظرى لمعالجة إشكالية السلطة فى المجتمعات البشرية. الأول من خلال جدلية الفكر المثالية والثانى من خلال الجدلية الاجتماعية - الموضوعية والمادية. فجاء وقت الإنسية الواقعية - وهو الاتجاه الثانى ضمن القالب الأوروبى - الذى يعتمد على

والأنترناشيونال إنسيكلوبيديا أوف ذا سوشيل، ماكميلان اند فرى برس نيويورك، ١٩٦٨ مجلد٢، ص ٤٨٧-٤٩٥ ومجلد١٠ص ٣٠٠ -٣٠٥ ومجلد ١٠ ص ٣٠٥-٣١٢.

(٦) من المفيد قراءة الدراسة الحديثة العهد التى وضعها G.D.Y peel هربرت سبانسر: تطور احد السوسيولوجيين"، هاينمان، لندن، ١٩٧١، لاسيما ص١٩٢.

(٧) أفضل عمل شامل حول الثورة البرجوازية فى فرنسا والثورة الصناعية فى بريطانيا العظمى فى أيامنا هذه هو كتاب Eric Hobawn "عصر الثورة ١٧٩٨ -١٨٤٨"، وندنفيلد أند نيكلسون، لندن ١٩٦٢. حول أيديولوجية نلك العصر، أنظر Sidney Pollard :Andre Vachet " فكرة التقدم : التاريخ والمجتمع"، واتس، لندن، ١٩٦٨. "الأيديولوجية الليبرالية : الفرد وملكيته"، أنتروبوس، باريس، ١٩٧٠، الخ.. وثمة مواد مهمة فى الأعمال التى جمعتها اللجنة الأممية لتاريخ الحركات الاجتماعية والبنى الاجتماعية "الحركات الوطنية من أجل الاستقلال والطبقات الشعبية فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى الغرب والشرق " مجلدان، أرمان كولان، باريس، ١٩٧١. فضلا عن نقد محدد لـ " Cassiau Marie Francoise نحو سوسيولوجيا هيجلية" مجلة "الإنسان والمجتمع " (لوم أى لاسوسيتى" عدد ٢٠ (١٩٧١)، ص ٥٥-٧٢.

أرسطو وماكيافيلي وهوبس، وبدأ يفرض نفسه منذ هيجل وماركس ولينين على الفكر الغربي بصورة قاطعة.

لكن حياة الأوهام مديدة. ولعلها مديدة هنا أكثر مما هي في معظم مجالات الحياة الاجتماعية : فما هو مطروح بالفعل هو حقيقة السلطة، أي دور العنف في التاريط. التراث الثقافي في أوروبا قد يتعلل بجذوره المسيحية لكي يؤجل ساعة الكشف السياسي، أو على الأقل لكي يخفف من وطأة مظاهر العنف فيه.

عندئذ نفهم لماذا يبدو الجيش وكأنه على حدة، في المنطقة المعتمة، لا يخرج منها إلا ساعة الخطر، ساعة الفتح، مجلبباً دائماً بالأحمر والأسود. الأوهام، العنيدة، حول تقسيم السلطات، الشرعوية، العلمانية الطوباوية، ومالف لفها من المؤثرات التي تحمل الطبقة السياسية على أن لا ترى في الجيش إلا ملاذاً أخيراً، مؤثرات سيكون لها أن تضع عدداً من المثقفين والمفكرين والمنظرين على طريق السلبية، طريق نفي واقعية الجيش، نفي العداء المتخفي. كل شيء يتم، وكأن الدولة البرجوازية والمجتمع الرأسمالي يغسلان أيديهما مما يشكل الهيكل الذي يقوم عليه وجودهما وسلطتهما، وذلك باسم الإنسية الملطفة، تارة بالروحية وطوراً بالعلموية التقنوية.

من سبنسر حتى الحرب العالمية ١٩٣٩ -٤٥ كانت مشكلة العنف تفسر من الناحية الثقافوية الأجماعوية : يعتقد هربرت سبنسر أن التنافس الصناعي لابد أن يحل محل تنافس الأسلحة. ويرى جومبلوفيز، من خلال اهتمامه بالتوسع الأستعماري، أن الحقد بين الأعراق يتحول إلى استعباد واستغلال اقتصادي يحلان محل الحرب. أما راتزنهوفر فيعتقد أن بوسعه القول أن "حالة الثقافة" ستحل محل "حالة الصراع". ويلاحظ :. لانج بحق، بعد هـ. سباير، أن اكتشاف مفهوم البنية الاجتماعية في الولايات المتحدة يحول البحث بعيداً عن ميدان العنف بحيث أنه " يصبح عندئذ من المنطقي أن تتوسع سوسيولوجيا الفقر والاستغلال الاقتصادي والنزاعات الطبقية والعلاقات بين المجموعات، وهذه كلها ميادين ذات دلالة بالنسبة للتوتر الاجتماعي، قبل البدء بتوسيع سوسيولوجيا العسكريين بوقت طويل"[٨] . مثال ذلك "وظائف النزاع الاجتماعي " (بالإنجليزية) لكوزر، الذي يزخر بتحليل النزاعات السياسية والدينية والصناعية، ولا يشير إلى النزاعات العسكرية إلا أشارة عابرة - عام ١٩٥٦... وبتأثير أوغست كونت، بعد مونتسكيو، بدت السوسيولوجيا الأوروبية معادية للعنف، وأذن غير مؤهلة لتوضيحه. في وقت معين، كان توكفيل مهتماً بالحركة العيانية للصراع على السلطة. لكن صعود الاشتراكية عزز النظرة العدائية تجاه العنف عند دركهايم ومدرسته، وعند تارد. أما في ألمانيا فقد كان ماكس فيبر، السوسيولوجي البارز في النصف الأول من هذا القرن، يولي اهتماماً أكبر لظاهرة الحرب في علاقاتها مع البنى الاقتصادية والاجتماعية. هكذا وصلنا إلى المفترق.

فلم يعد من الممكن، منذ ذلك الحين، تجاهل العنف وتاريخه : فيشير ج. شومبيتر في كتابه " سوسيولوجيا الإمبريالية" ١٩١٨) إلى العلاقات المباشرة بين الرأسمالية وآلة الحرب، مع انه يفعل ذلك في تقرير محير بالنسبة لذلك العصر، يستبق حدوث المركب

(٨) K.Lang "السوسيولوجيا العسكرية" (بالإنجليزية) ١-٢.

العسكرى - الصناعى[٩]، وينصرف مشروع فونديشن كارنجى Fondation Carnegie يضم ١٥٠ دراسة تتناول ٢١ بلداً إلى درس الموضوع ضمن الإطار العام الذى سمى "التاريط الاقتصادى والاجتماعى لعالم الحرب" (والذى ظهر عام ١٩٤١ فقط، بالإنجليزية.)، بالإضافة إلى كتاب "سوسيولوجيا الحرب" لرادار ستينميتز (١٩٢٩) الذى يعتبر كتاباً رائداً. لكن المصنفات الكلاسيكية، بل حتى أحدث تواريط السوسيولوجيا عهداً[١٠] تظل هامشية، بل وتلزم الصمت حول الموضوع.

١-١-٢. حرب ١٩٣٩-١٩٤٥ وفترة يالطا.

أن الحرب الثانية التى نشبت بين الدول الأوروبية وسرعان ما تحولت إلى حرب عالمية فعلية (هى الأولى من نوعها رغم أن العادة جرت على تسميتها "الثانية") ودامت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥، قد انتهت إلى التوازن الدولى الذى حدد فى يالطا. أبرزت هذه الحرب الأهمية الحاسمة للتأليف بين القوى العسكرية واستراتيجية السياسة والبنية التحتية الاقتصادية. من هنا لم يكن ثمة بد من أن يكون لها تأثير حاسم على دراسة العامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية.

فى بداية الحرب، كانت المؤلفات الألمانية والأمريكية تسمح بالاعتقاد أن ثمة ازدهاراً فعلياً للسوسيولوجيا العسكرية. والواقع أن متطلبات النشاط العسكرى لدى القوتين الحليفتين الرئيسيتين، الولايات المتحدة وبريطانيا، والاتجاه الايديولوجى المسيطر فى ذلك الزمن - وهو اتجاه ذرائعى، آلوى - نفعى، وظيفوى، معاد بحزم للاتجاه النظرى - هى

---

(٩) أن الرأسمالية لا تخلق "ماكينة محاربين"، بل أن "ماكينة المحاربين" هذه، " التى خلقتها عبر الحروب التى تحتاج إليها، (...) تخلق الآن الحروب التى تحتاجها هى"،ioseph A) . " Schampeter حول سوسيولوجيا الإمبريالية" أرشيف السوسيولوجيا السياسية والاجتماعية - ديسمبر ١٩١٨، ص ٢٧٥ - ٣١٠). فى نفس الاتجاه، نجد مؤلفات M.H Corneio "الحرب من الوجهة السوسيولوجية"، م. جيار، باريس، ١٩٣٠.M.R Davie تطور الحرب"P. Yale V.P .، نيوهافن، ١٩٢٩Quincy Wright . " دراسة الحرب"، يونيفرستى أوف شيكاغو برس، شيكاغو أند لندن، ١٩٤٢. Alfred Vagts "تاريخ العسكرية"، مريديان بوك، نيويورك، الطبعة الثانية، ١٩٥٩. Leon Bramson و George W. Goethals "الحرب : دراسات من علم النفس والسوسيولوجيا والأنتروبولوجيا "، بازيك بوكس، نيويورك، ١٩٦٤. Emile Wanty "فن الحرب"، ٣ مجلدات، مارابوت - جيرار، فرفيي، 1967 -68، الخ.. وهذا تطور يلاحظه Morris Janowitz فى كتاب " Jacques Van Doorn القوات المسلحة والمجتمع : مقالات سوسيولوجية" موتون، ذا هاج - باريس، ١٩٦٨، ص٩-١٧. أنظر كذلك Van J. Doorn , ed "المهنة العسكرية والأنظمة العسكرية : العهود والنزاعات"، موتون، ذا هاج، ١٩٧٠.

(١٠) هكذا هى الحال فى مؤلفات عديدة من بينها Armand Cuvillier : "مصنف فى السوسيولوجيا" ٣ مجلدات، P.U.F ، طبعات عديدة، باريس ١٩٥٠ -٧٠. Guy Rocher "مدخل إلى السوسيولوجيا العامة" ٣ مجلدات، لوسوى، باريس، ١٩٦٨- ٧٠
" Hans Peter Dreitsel السوسيولوجيا الراهنة" مجلدان، ماكميلان - كوليى ماكميلان، لندن، ١٩٦٩.
Roland Fletcher "تقديم السوسيولوجيا : درلسة فى النظرية السوسيولوجية"، مجلدان، مايكل جوزف، لندن، ١٩٧١ الخ.. وكل هذه الأعمال يكللها الصمت الهيب الذى يفرضه المصنف الجماعى الذى وضع تحت أشراف الأونيسكو بواسطة أهم المؤسسات العلمية الأممية "الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والإنسانية - القسم الأول : العلوم الاجتماعية"، موتون - أونيسكو، باريس - لاهاى، ١٩٧٠.

التى كانت تفرض على برنامج العمل المتبع اتجاه سيره. كان المطلوب قبل كل شىء وضع الحسابات والتقديرات التى تتعلق بالاستعمال الأقصى للموارد (البشرية، الاقتصادية، السوقية، الخ) وبالطرائق ذات المستقبل العملياتى من أجل تحقيق أهداف الحرب التى يخوضها الحلفاء. فكان الاهتمام ينصب عندئذ بالدرجة الرئيسية على علم النفس الاجتماعى وطب الأمراض النفسية والبحث العملياتى الذى يتصل بالتعبئة المكثفة للأمة المسلحة، وذلك بواسطة جهاز عسكرى محترف انشىء وفقاً لأصول الحرب الكلاسيكية.

منحى عملياتىVocation operationnel ، بالمعنى الحرفى للكلمة، لا يسعه إلا ان يعمق تأكيد الطرح الوظيفوى للعلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة وفى الغرب عامة. من بين هذه الأعمال، تجدر الإشارة إلى "الجندى الأمريكى" لستوفر (١٩٤٩)، وهو فى المنطقة المركزية من مجموعة تهتم بالسلوك خلال المعركة وبالواقع الخلفية للجيوش وبالسكان تحت وقع الحرب الشاملة[11] . ويلخص الذهنية العامة لهذه المجموعة كتاب صاموئيل هنتنغتون "الجندى والدولة" (١٩٥٧).

إلا أن المرء يظل مدهوشاً بفعل الطابع المحدود علميا والأقليمى سياسيا للعمل الذى تم فى ذلك الحين. ففى حين أن كل الدلائل كانت تشير إلى الدور الحاسم لعاملى الإدارة

---

(١١) أنظر بشكل خاص " A.K Davio نماذج من البيروقراطية فى هيئة الضباط البحرية"، القوات الاجتماعية، المجلد ٢٧ (١٩٤٨) ص ١٤٣-٥٣ G.D Spindler "العسكرية - تحليل منهجى"، نفس المرجع، المجلد ٢٧ (١٩٤٨) ٨٣-٨٨ " T. Caplow.الإشاعات أثناء الحرب"، نفس المرجع،المجلد ٢٥ (١٩٤٧)، ٢٩٨-٣٠٢ F.Elkim"لغة الجندى"، أمريكان جورنال أوف سوسيولوجى، المجلد ٥١(١٩٤٦)، ٤١٤-٢٢

. E.A. shile & Janowitz "تماسك وتفكك "الفيرماخت" (قوات الدفاع الوطنى الألمانية) فى للحرب العالمية الثانية "، بابليك اونينيون كورترلى، مجلد ١٢ (١٩٤٨)، ٤١١- ٧ G.H paage "الوجه الآخر للبيروقراطية"، القوات الاجتماعية، المجلد ٢٥ (١٩٤٦) ٨٨-٩٤. "التنظيم الاجتماعى غير الرسمي فى الجيش" أميركان جورنال أوف سوسيولوجى، المجلد ٥١ (١٩٤٦)، ٣٦٥-٧٠ Morris Janowitz "الجندى المحترف"، فرى برس، نيويورك - ١٩٦٠ .

G.C Homans "السفينة الحربية الصغيرة"، أميركان سوسيولوجيكل ريفيو، مجلد٢ (١٩٤٦)، ٢٩٤-٣٠٠. S.L.A Marshall "رجال ضد النار" انفانترى جورنال، واشنطن، ١٩٤٧.R.C Stone " الوضع والقايدة فى معركة طائرة تابعة للأسطول"، أميركان جورنال أوف سوسيولوجى، المجلد ٥١ (١٩٤٦)، ٣٨٨-٩٤. Grinker و R . J.Speigel "رجال تحت الضغط" ، بلاكيستون، فيلادلفيا، ١٩٤٥. " K.Demeter الجيش الألمانى وضباطه" (بالألمانية) فرلاج فون ريمار هونبج، برلين، ١٩٣٥ W.A. Hunt "استقصاء حول إجراءات العزل بين أفراد البحرية المصابين بالعصابية"، غيوتزنو. "الوحدات العسكرية، القيادة والجنود" كارنجى برس، بتسبرغ، ١٩٥١، ٢٤٥٥-٦. W. Wailer"عودة المحارب القديم" دريدن، نيويورك، ١٩٤٤ " D.N.Michaelبعض العوامل المتجهة نحو حصر منفعة العلم الاجتماعي فى تحليل النظم العسكرية "، اوبريشنز ريشرش، المجلد ٥ (١٩٥٧)، ٩٠-٩٦، الخ... فضلا عن تلخيص ميسر وضعه. " K.Lang التنظيمات العسكرية" منشورات مارش، هاندبوك أوف سوشال أورغا نيزيشنز. حول الأعمال الفرنسية أنظر Raoul Grardet "المشكلات العسكرية المعاصرة: وضع الأعمال " ريفو فرانسيز دو سيانس بوليتيك، ١٩٦٠، عدد ١٠، ٣٩٥ -٤١٨ Guy Michelat et Jean pierre Thomas "مساهمة فى دراسة عملية تجميع مدارس الضباط فى البحرية ١٩٤٥-١٩٦٠" تقرير للمؤتمر العالمى السادس للسوسيولوجيا (ايفيان، ١٩٦٦).

السياسية والبنية الاقتصادية التحتية، المنعكفين كلاهما على البحث العلمى والتقنى، لا نرى أية أعمال تهتم بدراسة ما سوف يسمى لاحقا " بالمركب العسكرى - الصناعى"، وكأنما المظهر الشكلى لعملية التقرير العسكرية، التى تحاط بالسرية فى زمن الحرب، من شأنه أن يساعد على أخفاء المشكلة الأساسية التى هى سلطة التقرير السياسى. فالعلاقات بين الجيش والمجتمع، بمعناها الأوسع، كانت ما تزال فى الظل، فى الوقت الذى كانت فيه مفاهيم " الأمة المسلحة" و"الحرب الشاملة" و " الطابور الخامس" تطل عبر العتم والضباب دون أن تتوصل بسبب ذلك إلى اختراق حجب العلم والنظرية.

لكن هناك ما هو ادهى، وما سيكون لنا رجعة إليه : كيف كانت فى ذلك العصر حالة تطور الفكر والبحث فى قطاعات شديدة الانخراط فى النزاع كالاتحاد السوفياتى مثلاً والمانيا واليابان والصين ؟ أن جهلنا بالعمل الذى تم فى ذلك الوقت مازال كبيرا. فعالم تلك الفترة - الذى لم يكن قد اكتمل فى الأذهان بعد - هو عالم الغرب ونزعة التمحور حوله- occidento centrisme : فلا يدرك شىء إلا إذا كان معزواً إليه وناجماً بالضرورة عنه أو ينسط تجربته التاريخية وتراثه الفكرى. وما زال هذا التراث، رغم الانقلاب العالمى الذى أحدثته الحرب، يشكل عائقاً فى وجه انبثاق العامل العسكرى ضمن الإطار السوى للعلوم الاجتماعية.

١ – ١ – ٣ –

أن الفترة التى ابتدأت مع ولادة أول اشتراكية فى قلب الشرق، جمهورية الصين الشعبية (أول تشرين الأول ١٩٤٩)، هى الفترة التى تقطعت فيها أوصال الإمبرياليات الكلاسيكية الأوروبية وتدعمت فيها فى الوقت نفسه، على الصعيد الكونى، مواقع المنظومة الجديدة للإمبريالية المهيمنة، ذات الغالبة الأمريكية، لاسيما مواقع الموجة العارمة من الحركات الوطنية والثورية فى آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية وبعض القطاعات فى الغرب أيضاً. أن الجناح المتقدم، فى الزمن الحالى من التاريط كما فى المستقبل المنظور، هو الشرق المتجدد الثورى الذى قبض بحق على زمام المبادرة السياسية التاريخية. جدلية الحضارات، بين الشرق والغرب، التى تشكل الإطار العام لهذه العملية، تلتقى بنيوياً، بالنسبة لما يتعلق بالشرق، بجدلية التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الوطنية،وتساهم على هذا النحو فى دفع الجدلية الاجتماعية إلى حدها الأقصى[١٢].

منذ ذلك الحين طرحت مشكلة العنف المعقلن - اى مشكلة السلطة وأداتها، جهاز الدولة - فى طليعة إشكالية علوم المجتمع فى عصرنا. وبمقدار ما يشكل هذا العنف المعقلن أوضح أداة لتغيير توازن القوة العالمية وتوازن الهيمنات الطبقية داخل المجتمعات التابعة لغيرها إلى حد بعيد، جرى التسليم أخيراً بوجوب الانتباه للظاهرات الجديدة - كالظاهرة

(١٢) أنور عبد الملك "الجغرافية السياسية والحركات الوطنية : حول جدلية الإمبريالية " (بالإنجليزية) "فى سبيل سوسيولوجيا للإمبريالية" مجلة " الإنسان والمجتمع " (لوم أى لاسوسيتى) عدد ٢٠(١٩٧١، ٣٧ - ٥٤ وعدد ٢١ (١٩٧١).

الوطنيـة وسـائر العوامـل غـير المألوفـة - كـالجيش، بشـكل رئيسـى، ولكـن الإطـار الجغرافـى السياسـى geopelitique كـذلك، والمجـالات الحضـارية والثقافيـة التـى تسـاهم مسـاهمة كبيرة فى تفجير الأوضاع القائمة فى الزمن السعيد.

هذا هو المناخ - الطلب الاجتماعى - الذى ساعد فـى نهايـة الأمـر علـى ايـلاء العامـل العسكرى قسطاً من الأهمية التى يتخذها فـى الحركـة الموضـوعية للمجتمعـات العيانيـة فـى العـالم الـواقعى. أن الفـترة التـى بـدأت عـام ١٩٦٠ سـتكون مطبوعـة بنشـوء السوسـيولوجيا العسكرية عبر فروع علمية : فى الولايات المتحدة، وفـى بريطانيـا العظمـى وفرنسـا والمانيـا، وفى البلدان الاشتراكية الأوروبية، عبر نشر عدد متزايد من الدراسات والمشاريع الجماعيـة. وعلى الصعيد الأممى عـبر إيجاد لجنـة البحث " القـوى المسلحة والمجتمـع" ضـمن الجمعيـة الأممية للسوسيولوجيا (المؤتمر العالمى السادس للسوسيولوجيا، ايفيان، ١٩٦٦)، وبشكل أعـم من خلال الاهتمام المتعاظم الذى كان يبديه علماء السوسـيولوجيا والسياسـة تجاه الجـيش فى القارات الثلاث التى تشكل المجال الممتاز للحركة والجدة والملاحظة.

ومنـذ ذلك الحين أصبح كل شىء جاهزاً مـن اجـل كشـف الجوانـب الواضـحة، فضـلاً عن المطويـة والمحتجـزة، أى تعـيين الإشـكالية، وطـرح المشـكلة التـى تنفـتح علـى النظريـات الجارية.

- ٢ -

الاستثناوية و"الانقلابية" : الطرح الوظيفوى

الاستثناوية : تحديد الحقل العلمى.

٢ - ١ - لقد ظهر العامل العسكرى، فى الوعـى السوسيولوجى، باتجاه عكسى إذا جـاز القـول. فبدلاً من أن ينـدرج هـذا الظهـور ضـمن المجـرى العيـانى للعـالم الـواقعى، حصـل فـى الـوعى المكابر عبر خطوات متأنية حذرة مرتبطة اشد الارتباط بالمنـاخ الثقـافى التقليـدى.إذا كـان السوى هـو مـا يتعـارف علـى انـه حضـرى، علمـانى وانسـى - فـان العامـل العسـكرى لا يمكـن اعتباره إلا عاملاً غير سوى، جسماً دخيلاً، حادثاً مؤسفاً طرأ علـى التطـور المتناسـق السـلمى نحو التقدم.

منـذ ذلـك الحـين بـدأ الأنعكـاف علـى أجـراء التحليـلات الأولى فـى بعـض المجـالات الثقافية الهامشية، فى بعض المجتمعات السياسية التـى تقـع بالتحديـد فـى هـذا العـالم الـذى يسمى "بالثالث" : والواقع أن المحلل كان يواجه فى هذا العالم مسارات مختلفة موضوعياً عـن تلك التى تأخذ مجراها فى العالم السوى، عالم البلدان المتقدمة اقتصادياً فى أوروبا وأميركا الشمالية. وفى معظم الأوقات كان يشار إلى هذا الاخـتلاف بطريقـة لا تاريخيـة، أى كنهويـة essentialiste تتأثر أحياناً بوضوح بأطروحة النموذج المثـالى عنـد فيـبر (عـبر خلفائـه

وتلاميذه). لكننا نرى، أحياناً، أن هذا الاختلاف تاريخي محدد، وانه يتفسر بواسطة الخصوصية، وان الانحراف أمر ثابت في التاريط الموضوعي للجدلية الاجتماعية

هذه الخطوة - الطبيعية جداً - بدت على نحو خاص من الصعوبة بالنسبة لمعظم المحللين والمنظرين ز والواقع، كيف يمكن إنقاذ مفعول الغرابة - الذي يميله البعد المركزي - الغربي للإيديولوجية المسيطرة - إذا كان المرء مسلحاً بالوسائل القادرة على توضيح هذه الغرابة نفسها، أي على تفسير عقلانيتها التاريخية ؟ ففي هذه الحال يصار إلى المجازفة إلى حد بعيد بوجوب تقبل هذه الحالة السوية التعددية، ذات الدوائر (من الحضارة والثقافات الوطنية) المتعددة - التي تبرز، بالمقابل، الطابع الاقليمي للجهاز المفهومي وللنظريات الجارية، كما تبرز، بمعنى من المعاني، انحراف المنحرفين. فينشأ عن ذلك جمع فريد من نوعه بين أداة الفهم والمجال الجغرافي المعني، من شأنه أن يوضح الخطوة بأسرها.

ولعل هذه الخطوة تتحدد، من حيث طابعها العام، بأنها ضرب من **الاستثناوية**. أن الدراسة المتيقظة للأعمال - التي سنأتي على ذكرها في مكان آخر على سبيل التوجيه المتعلق بالمراجع - تبين بما لا يقبل الشك الطابع القلق للمشروع العلمي إياه. فهل أن "السوسيولوجيا العسكرية " هي المعنية بالأمر ؟ أن هذه تتحدد عندئذ، في أحسن الأحوال، بأنها الحقل العلمي " حيث استعمال العنف المنظم " أو القوة المسلحة يتدخل بوصفه اعتباراً أولياً، بوصفه وسيلة أو عائقاً، في سياق متابعة هدف اجتماعي معين"[١٣]. الغموض كلي : فهل هناك، في الحياة الاجتماعية، عنف غير مجتمعي ؟ هل أن العنف المسلح ميزة يتمتع بها الجيش وحده، أم أنها الميزة الخاصة بجهاز الدولة ؟ وأخيراً هل من الممكن أن تدرك عملية تحويل هدف اجتماعي على شيء من الأهمية إلى أمر راهن خارج استخدام العنف المنظم ؟ عدد من التساؤلات التي تسلط الضوء وتطرح الشك حول بعض المسلمات الأيديولوجية لهذه السوسيولوجيا، كما جرى تحديدها في ذلك النص العلمي الرسمي الذي نشر عام ١٩٦٥ برعاية الجمعية الأممية للسوسيولوجيا بمساهمة الاونيسكو : فالقضية المطروحة هي قضية فهم " الدور غير العسكري للجيش"[١٤] حق الفهم. وإدماج العسكرانية الجديدة[١٥] بالجدول الكلاسيكي (للعسكريين "القدماء")، وفهم أسباب هذه اليافطات المزعجة : التدخلات العسكرية[١٦].

---

(١٣) K. Lang السوسيولوجيا العسكرية" ص٥-٦.

(١٤) Leo Hamon "الدور غير العسكري للجيش في العالم الثالث" P-U.F باريس ١٩٦٦. إلا أن التجديد الحقيقي في سوسيولوجية السلطة في تلك الحقبة، يبدأ انطلاقاً من الطرح اللااستثناوي للعامل العسكري : الإعداد الخاصة "الحرب - الجيش - المجتمع" من "المجلة الفرنسية للسوسيولوجيا" (ريفو فرانسيز دو سوسيولوجي) (١٩٦١)، عدد ٢. "الجيش والسلطة"، المجلة الماركسية الجديدة (نوفيل ريفو ماركسيست) عدد ١ (١٩٦١). "السيف والشريعة" ثم "القوات المسلحة - والمجتمع في أوروبا الغربية". من "الأرشيف الأوروبي للسيوسيولوجيا " (١٩٦١)، عدد ١ و (١٩٦٥) عدد ٢. وخاصة Paul Marie de la Gorce "الجمهورية وجيشها" Fayard ، باريس، ١٩٦٣.

(١٥) أن الكتاب الجماعي الذي نشره Morris Janowitz "العسكرية الجديدة : نماذج متغيرة من التنظيم " راسلز فونديشن، نيويورك، هو الذي سيشكل أداة بالنسبة لنشاطات لجنة البحث "القوات المسلحة والمجتمع " التابعة للجمعية الأممية للسوسيولوجيا، وذلك بعد كتاب " السوسيولوجيا والمنشآت العسكرية"،

ولا يسع المرء أن يقول أفضل من ذلك. كل شىء كان يتم وكأنما الدور الخاص بالجيش كان دوراً عسكرياً (داخلياً) منفصلاً، بواسطة تحليل شكلى، عن جهاز السلطة فى صلب المركب الطبقات - الأمة - الدولة، وكأنما العسكريون، كغرباء عن هذا المجرى العجيب للسلطة، كانوا يرتأون فجأة بمحض امكاناتهم ويولون ظهرهم لتراث القدماء وينخرطون فى المغامرة أو على الأقل فى العمل المرتجل. استثناوية، بالطبع - ولكن فى صلب حقل يوصف طوعا بأنه حقل "السوسيولوجيا العسكرية"[١٧] . أن ميدان هذا الفرع سيتحدد مؤسسيا عام ١٩٧٠ بأنه الحقل الذى "يضم كل المواقف والبنى التى يشكل عامل العنف المنظم فيها اهتماماً رئيسياً وشرعياً " - وتجدر الإشارة إلى التطور الذى حصل بين ١٩٦٥ و١٩٧٠ (فالأمور المستجدة هى : "مواقف"، "بنى"، "شرعية"). كما يضم هذا الفرع مجالات أربعة : امتهان السلاح، التنظيم العسكرى بوصفه بنية اجتماعية، العلاقات بين المدنيين والعسكريين، ودراسة الحرب[١٨]. أى أن الميدان العلمى الذى تقع دراسة العامل العسكرى ضمنه - فى البلدان المسيطرة كما فى بلدان القارات الثلاث - يعتبر ميدانا متجانسا موحداً، وذلك كمشروع على الأقل.

فهل بوسع الأستثناوية أن تبنى نظرية عامة ؟

٢ – ٢ - الإطار الجغرافى للميدان العلمى:

الجيش والمجتمع، الجيش فى الأمة :العصرنة تفرض نفسها عبر مسالك لا تخطر على بال، وتنصب عبر قوالب كانت تعتبر فى حكم المتخطاة. فكيف السبيل إلى ضبطها والتقاطها حين تفرض نفسها ؟

تتجه الأنظار نحو العالم المغاير : " العالم الثالث"، القارات الثلاث، المجالات التابعة، حيث الحركات الوطنية والثورات. واسطة ذلك فى هذه العملية ليست السوسيولوجيا الاستعمارية السابقة فقط، تلك التى أتت من المتروبولات الأوروبية. والتساؤل ينطلق، فى الواقع، من الولايات المتحدة التى انتمت مؤخراً إلى الإمبريالية المسيطرة بين أزمة ١٩٢٩-١٩٣٢ والحرب العالمية ١٩٣٩-١٩٤٥. بيد أن الولايات المتحدة تتصدى لهذا الميدان الجديد من منظور الرواد : اليسواهم " الأمة الجديدة" الوحيدة الأصيلة، كما كان يطيب لتوماس جيفرسون أن

راسل سيج فونديشن، نيويورك ١٩٥٩، وبعد "الجندى المحترف : وصف اجتماعى وسياسى " فرى برس، نيويورك، ١٩٦٠.

(١٦) Henry Bienen "تدخل العسكر : دراسة حالات من التطور السياسى " راسل سيج فونديشن، نيويورك، ١٩٦٨. Edwin Lieuwen "الجنرالات ضد الرؤساء : العسكرية الجديدة فى أميركا اللاتينية"، بول مول، لندن، ١٩٦٤ : "الرؤساء" سيكونون، من حيث الجوهر، من غير " الجنرالات".

(١٧) والمشكلة أعم من ذلك : فبدلاً من تشكيل " سوسيولوجيا عسكرية" على غرار "السوسيولوجيا الاقتصادية" و" السوسيولوجيا السياسية " و " السوسيولوجيا العائلية " الخ.. يبدو لنا من الأسلم التحدث عن سوسيولوجيات للجيش، للاقتصاد، للسياسة وللعائلة إلخ..، هذا بمقدار ما تكون القضية متعلقة بطرح سوسيولوجى يتناول قطاعا اجتماعيا محددا، لا حقلاً علمياً متميزا قابلا لتكوين فرع علمى متميز.أن كل مشكلة خصوصية السوسيولوجيا، بما هى علم، تجد نفسها مطروحة من هذه الزاوية.

(١٨) K. Lang "السوسيولوجيا العسكرية ١٩٦٣-١٩٦٩" ص٧.

يكتب ؟ فكيف يجوز بعد أن أصبحوا فى أقل من قرنين من نشوء "الأمة الجديدة " أقوى دولة فى تاريط هذه الأيام - وذلك بالضبط بفضل السلطة الممارسة بواسطة المركب العسكرى - الصناعى خلال الحروب - أن تتردد طبقتهم السياسية ومثقفوها ومفكروها فى إدراك العالم وتصوره انطلاقاً من تجربتها الخاصة، ومن صورتها ومثالها المعدة لمشاطرته مشكلاته ومسالكه؟ بين "الأمة الجديدة" الوحيدة وبين فرض قالب "الأمة الجديدة" على المجتمعات الوطنية ودولها فى المجالات التابعة، لم يكن ثمة سوى خطوة واحدة[19]. أليست هذه التشكيلات الوطنية، بدورها، تشكيلات تلاحظ فيها أقل أكبر حالة سوية كما يعتقد على الأقل ؟ أليست تشكل ميدان النشاط المفضل بالنسبة للعسكريين الذين هم، بالضبط، فى أوج العاصفة الاستقلالوية الثورية ؟ هؤلاء العسكريون الذين يساهمون فى الولايات المتحدة مساهمة كبرى فى التقرير السياسى ؟

"فالأمم الجديدة" أصبحت تشكل منذ ذلك الحين المجال المفضل للدراسات المتعلقة بالسوسيولوجيا العسكرية. وهذه السوسيولوجيا، بحكم وصولها المتأخر لميدان الرؤية السوسيولوجية، سوف تكتسب توطيد دعائم وضعها العلمى عن طريق مقدرتها على إنشاء رأس جسر على الضفة الأخرى، انطلاقاً من الميدان الذى تؤمنه لها العلوم الاجتماعية الاعتيادية على نحو أفضل.

هذا الإطار الجغرافى يشكل الإطار المفضل لا الوحيد، بحكم أن الجهد كان يبذل انطلاقاً من المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، والمسيطرة سياسياً . يبقى أن الدراسة السوسيولوجية للعامل العسكرى، بحكم اضطرارها على هذا النحو إلى التعرف على مجتمعات تابعة والى التعرف فى الوقت نفسه على المجتمعات المسيطرة التى تتحكم بها، قد وجدت نفسها بشكل طبيعى فى سبيلها إلى تقديم العناصر الموضوعية لدراسة مقارنة ماكرو - اجتماعية، بوسعها وحدها أن ترسى دعائم نظرية عامة للظاهرة العسكرية فى صلب المجتمعات الوطنية، وذلك فى نهاية عملية مثلثة من التنظير[20]. ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تتحول فيها عملية محرجة فتنفتح على مخرج الخرج ايجابى.

ولكن هل من الممكن عندئذ تخطى الاستثناوية ؟ بتعبير آخر : ما هو السبيل، فى المجال العلمى قيد الدراسة، إلى إنشاء العملية الجدلية بين المخصوص والشامل ؟

---

(١٩) Lucy Mair "الأمم الجديدة" يونيفرستى أوف شيكاغو برس، شيكاغو، ١٩٦٣، حيث يحاول أن يقدم للعملية قواعدها النظرية. وأنتشر هذا التعبير فى جميع الميادين . M. Janovitz "العسكريون فى التطور السياسى للأمم الجديدة : مقالة فى التحليل المقارن " يونيفرستى أوف شيكاغو برس، شيكاغو، ١٩٦٤. والأصح أن الكلام يتناول الدول الجديدة، ولكن ضمن إطار غامض يسمى إطار البناء الوطنى،وذلك فى الندوة السادسة للجمعية الأممية لعلماء السوسيولوجيا الناطقين بالفرنسية (رايومون، أكتوبر ١٩٦٥)، أنظر العدد الخاص "سوسيولوجيا البناء الوطنى فى الدول الجديدة " مجلة معهد السوسيولوجيا، بروكسل، ١٩٦٧، عدد ٢-٣.

وانظر كذلك بشأن "البناء الوطنى فى مناطق مختلفة"، المجلة الأممية للعلوم الاجتماعية ٢٣،(١٩٧١) عدد ٣، الخ... وفى ذلك خلط بين التشكيلات الاجتماعية والدول والبنى الإدارية. و Jacques Berque لاسيما فى "الشرق الثانى " غاليمار، باريس، ١٩٧٠، يظهر اهتماماً مختلفاً بقضايا الاستمرارية.

(٢٠) أنظر تقريرنا للمؤتمر العالمى السابع للسوسيولوجيا (فارنا، أيلول ١٩٧٠) "مستقبل النظرية الاجتماعية"، الدفاتر الأممية للسوسيولوجيا، (١٩٧١)، ٢٣-٤٠.

٢ - ٣ المعالجة الوظيفوية : النيابة الاجتماعية.

هكذا كانت بالضبط محاولة علماء السوسيولوجيا والسياسة، ومعظمهم أميركيون، منذ يالطا وانتصار الثورة الصينية.

٢ - ٣-١ فى الحقيقة كان الموضوع يتعلق بمجرد مختلف حسياً : فالرغبة فى التنظير كانت موجودة بشكل ملح، ابتداء من ١٩٦٠ بشكل خاص، بعد أن درست الحالات الرئيسية. لكن هذا التنظير كان يعتبر بمثابة انعكاس نظرى لإشكالية نمط الوظافة الاجتماعية العام (الأميركى بصورة رئيسية) المطعم ببعض العناصر المحلية التى تلعب دور المبررات. بتعبير آخر لم يكن التحليل المقارن للمجتمعات الوطنية بتناول من منظور الخصوصية، انطلاقاً من دراسة عيانية محددة لخصوصية كل من هذه المجتمعات، بل العكس. فقد كان التحليل يجرى انطلاقاً من نموذج اجتماعى ذى ديمومة ووظافة، مدعو لآن
يتكرر هو نفسه، عبر نسط متعددة، فى مختلف مجالات غير الغربى.

٢ - ٣ - ٢ ودراسة المفردات المستعملة تتضح بجلاء فالمفاهيم الأساسية فى هذا الطرح للمشكلة، هى مفهوما "التحديث" و "الاندماج" integration، اندماج لا خصوصية،(والمفاهيم والتصورات التى تنجم عن هذين المفهومين، الخ).

فى نقطة الانطلاق، يتحدد هذا الطرح على يد جون ج. جونسون وهانس سباير وادوارد شيلز ضمن إطار أول دراسة كبرى صاغها اتحاد راند (iontRAND Carpora) فى سانتا مونيكا (١٩٥٩ - ١٩٦٥) : "فى عدد من الدول الجديدة التى انبثقت خلال الفترة الحديثة العهد من انتهاء الاستعمار، يلعب العسكريون دوراً حيوياً. فهم بوصفهم قوة ثورية قد ساهموا فى عدم تفك النظام السياسى التقليدى. كما أنهم، بوصفهم قوة تؤمن الاستقرار، حاولوا دون أن تصبح بعض البلدان فريسة للسلطة الشيوعية. وبوصفهم قوة تعمل على التحديث، كانوا أبطالاً مدافعين عن تطلعات الطبقات المتوسطة أو عن المطالب الشعبية فى التغيير الاجتماعى، ووفروا، بمهاراتهم الإدارية والتقنية، قطاعاً مدنياً للبلدان التى تندر فيها هذه المهارات" (سباير). "أن البحث الاساسى يذهب إلى تحقيق فى المؤشرات التى تلقى ضوءاً على طبيعة دخول السياسيين من ذوى البزة فى تنافس مع الوطنيين وبيروقراطيى الدولة والمثقفين المتغربنين. وعندما ينتزع الضباط السلطة من أيدى العسكرين، كما فعلوا فى عدد كبير جداً من المناسبات فى بعض المجتمعات فى مختلف مراحل نموها، يصار إلى دراسة خصالهم كزعماء معصومين leurs qualites secharismatiqu ومواهبهم الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى، من أجل العثور على جواب للسؤال الذى يتناول معرفة الأسباب التى توصلت بموجبها الحكومات العسكرية إلى تعزيز التطور الوطنى والممارسات الديمقراطية فى بعض البلدان،

فى حين إنها مارست تأثيراً مؤخراً فى بلدان أخرى. (جونسون). "ردم الهوة بين النخبة العاملة على التحديث وبين جمهور السكان كشرط أولى لخلق مجتمع سياسى" (شيلز)[٢١].

تبدو التعابير شبيهة بتعابير العلم السياسى. وهى تبقى مطبوعة إلى حد بعيد بطابع علم النفس الاجتماعى : كيف السبيل إلى توضيح انحراف العسكرين الذين يلعبون لعبة السياسيين ؟ ولكن هذه اللعبة قد تحددت سلفاً بأنها لعبة التحديث. أن السوسيولوجيا العسكرية فى هذه المرحلة من نموها، تساهم مساهمة تامة بالترويج الواسع للدراسات التى تتناول التحديث.

والحال، على من يقوم هذا التحديث بالضبط ؟ انه يقوم على تقليد مجرى التطور فى الغرب (ف. ف. روستو) فى حال كونه عاجزاً عن اللحاق به. وكيف السبيل إلى التوصل لذلك ؟ بالتشديد على الاندماج. اى على تشكيل نواة صلبة قادرة على توحيد وتنظيم مختلف المكونات لمجتمع معين (طبقات، أعراق، مناطق وأقاليم، ثقافات، أقليات، تشكيلات سياسية وايدولوجية). والحق انه بدون
هذه النواة الموحدة لا يمكن على الإطلاق تعداد النسط عن نماذج التحديث التى صاغتها المراكز المسيطرة. هذه النماذج وحدها هى التى تستطيع تامين التطور "السوى" والعقلى للمجتمعات التابعة فى "الأطراف" وفقاً لما هو عليه فى "المراكز المسيطرة". فى النقطة المركزية من كل ذلك هناك مشكلة السلطة ونواتها الصلبة : الجيش.

ويستعمل مفهوم الاندماج على مرحلتين. أولاً اندماج النواة العسكرية نفسها. هذه النواة التى ينبغى رص بنيتها قبل الانصراف إلى الفعل فى الإطار الأعم للمجتمع الوطنى. دراسة "المنظومة العسكرية" توصف بأنها تشكيل مجرى عملية "الاندماج الوظيفى" (لانغ)، التى وضعت عنها بدايات لتصنيفات عدة لاسيما على يد س. اندرزجفسكى و م. د. فلد[٢٢]. وسرعان ما لوحظ أن الجهاز العسكرى، فى الدرجة القصوى من اندماجه الوظيفى، يكون معادلا بالفعل للطبقة السياسية ("الأمة المسلحة" عند فلد، "المركب العسكرى - الصناعى"، "النخبة الحاكمة" عند رايت ميلز). من هنا تبدأ المرحلة الثانية، مرحلة دراسة "العلاقات المدنية - العسكرية التى ينظر إليها وكأنها تشكل مجرى "الاندماج المعيارى". كل شئ يثار الضباط، الكهنوتية والعلمانية، البيروقراطية ، الاوليغارشية المجتمع ما قبل الصناعى، مفاعيل الانتصار والهزيمة، عدم الاستقرار الحكومى. عقلية المجموعة والهيئة. الخطوة المعنوية، الوحدة الوطنية تجاه نزعة التجزئة، الرتب العسكرية والتدخل السياسى، إدراك

---

(٢١) John J. Johnson "دور العسكرين فى المناطق المتخلفة"، برنستون، ١٩٦٢. لن عدداً قليلاً من المقالات، كمقال .E.A. shils فى هذا المجلد ("العسكريون والتطور السياسى فى الدول الجديدة" ٧-٦٨) تتناول المجالات التابعة بشئ من الازدراء. وقد ظهر فى ذلك الوقت أيضا، بواسطة مكتب عمليات البحث فى الجماعة الأمريكية "فهرسة أولية للدراسات حول دور المؤسسات العسكرية فى البلدان النامية"، واشنطن ١٩٦٣.

(٢٢) Stanislaw Anderzeiewski "التنظيم العسكرى والمجتمع" روتلدج كيغان بول، لندن، ١٩٥٤ M. D. Feld "تايبولوجيا التنظيم العسكرى" عند C. J. Friedrich و S. E. Harris "السياسية العامة"، هارفرد سكول أوف بابليك ادمنستريشن هارفرد ١٩٥٨. كذلك، Howard Michael "الجنود والحكومات : تسع دراسات فى العلاقات المدنية - العسكرية" آيراند سبوتسوود، لندن، ١٩٥٧.

المركب العسكرى - الصناعى، إدراك دولة الثكنة. الجيش والبحث العلمى والتقنى. المساعدة الخارجية. مشكلة السكان وإمكانيات العمالة. الطاقات التنظيمية، والإدارية والنفسانية. العصمة charisne. وحتى الإمبريالية فى نهاية المطاف[٢٣]. كل شئ - أو يكاد. نحن سنرى فيما بعد ماذا يعنى كل ذلك.

هذه هى الموجة الثانية، موجة "السوسيولوجيا العسكرية" بالمعنى الحقيقى، التى تدور حول قطبها موريس جانوفيتير، الذى اهتم بالتنقيب فى هذا الميدان الواسع من منظور وظيفوى دائم لعله أشد انهماكاً واهتماماً بصعوبات التنظير.

٢ - ٣ - ٣ أن مساهمة م. جانوفيتز، انطلاقاً من علاقة تأليفية يصوغها المؤلف[٢٤]، تكمن فى محاولته لتعيين موقع الدول الذى يلعبه الجيش ضمن إطار مجرى الاندماج الديناميكى، الذى يولى أهمية للعوامل المنبثقة عن الوضع الدولى العام. إلا أن كل شئ ينفتح على الميدان ذاته الذى يحدد جانوفيتز مشكلتيه الرئيسيتين على النحو التالى : " إلى أى حد عمد عسكريو الأمم المصنعة والنامية إلى تبديل اتجاهاتهم المهنية من اجل الاهتمام بنتائج (ظهور الأسلحة الجديدة الفتاكة جماهيرياً وبالمضمون الاجتماعى السياسى للحرب المحدودة ؟ ما هى العوامل التى تحكم أو تكبح تحويل الاتجاهات العسكرية المهنية وأشكال التنظيم العسكرى ؟ ثانياً، لماذا نجد أن الضباط العسكريين فى الأمم السائرة على طريق النمو، بالمقارنة مع ضباط المجتمعات الصناعية، هم أكثر نفوذا فى ميدان السياسة الداخلية ؟" للإجابة على ذلك يقترح المؤلف دراسة "البنية الداخلية للمهنة العسكرية فى مختلف المجتمعات". وبما أن "تحليل المجموعات الإحصائية" يبدو قليل القابلية لان يكون له امتدادات نظرية، فمن الأسلم الأنصاب على البحث فى "المقولات المفهومية المحددة"، خاصة من اجل تحديد "التطبيق المخصوص للمشكلة الكلاسيكية - المتعلقة بالعقلانية فى صلب التنظيمات الكبيرة - على التنظيم العسكرى، أى مشكلة الظروف التى من شأنها أن تشجع أو تستثير التطابق الفعال بين الوسائل والأهداف".

وتأتى الإجابات عن السؤال الأول مهيأة بشكل أفضل : "فى الداخل تتضمن العسكرانية تنمية واستمرار الممارسات التى تحتجز الأساليب العلمية والإدارية المبتغاه من اجل تشجيع "مهنوية" أعظم. أما فى الخارج فالعسكرانية تشتمل على السلطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ينفذها العسكريون، وعلى نتائج هذه السلطات على البنية الاجتماعية الداخلية والسياسية الدولية". والعسكريون "هم اختصاصيون فى "تنظيم العنف والدمار الجماعى"، "والنموذج المثالى بالنسبة للعسكرى المحترف ليس رجل العلم أو

(٢٣) أنظر K. Lang "السوسيولوجيا العسكرية : تقرير ملتزم" ص ١-٢٦، "السوسيولوجيا العسكرية بين ١٩٦٣ و ١٩٦٩" ٧-٢١. عدد خاص "اقتراحات حول السوسيولوجيا العسكرية" كيلز تزايتشريفت فير سوسيولوجى اوند سوسيابسيكولوجى، زوندرهفت ١٢، ١٩٦٨ ، والقسم الأعظم من الـ ٨٤٥ مادة من لائحة المراجع التى وضعها Rolf Zeigler، ٣٢٧- ٥٧.

(٢٤) المقصود هو نص بعنوان " القوات المسلحة والمجتمع من منظور عالمى) J. Van Doorn منشورات "القوات المسلحة والمجتمع" ص ١٥-٣٨.

المهندس أو الادراى صاحب الأعمال. فصورته الذاتية المهنية تتضمن مركبا بطوليا لا مرد له من حيث أن على العسكرى أن يجابه الخطر".

وها هو " يتحول إلى أستاذ" professeur مما يؤدى بنا مباشرة إلى التساؤل الثانى الذى يتناول العلاقات بين القوات المسلحة والبنى الاجتماعية.

هنا يصار إلى الانطلاق من "النموذج الارستقراطى - الاقطاعى" الأوروبى، لكى يصار إلى تحقيق عدم انطباقه على الواقع - ومن هنا الحاجة إلى دراسة "الأصول الاجتماعية لهيئة الضباط". ثم إن الدراسات المقارنة ستتيح بين أربعة أنماط من العلاقات المدنية - العسكرية : "المنظومة السلطوية - الشخصية للرقابة المدنية - العسكرية"، "منظومة الحزب المدنى الجماهيرى"، "المنظومة الديمقراطية أو شبه الديمقراطية التنافسية"، الائتلاف المدنى العسكرى"، وأخيراً "الأوليغارشية العسكرية". إلا أن تصنيف المنظومات هذا لا يحل أبداً مشكلة الشك والارتياب : فالعسكريون، خاصة فى آسيا وأفريقيا، "يتصرفون" بصورة "غير مدروسة". أنهم "أدوات ناقصة للتغير السياسى"....

من هنا ينبغى إدخال البعد الدولى، ما انطلاقاً من "الطرح بواسطة "التوترات"، وأما انطلاقاً من "الطرح المؤسساتى". هنا لا نرى حتى مجرد وجود للإمبريالية المسيطرة (كلمة "الإمبريالية" لا يشار إليها خلال النص كله) ولا لتوازن التعايش. فالوضع القائم يبدو كمعطى من المعطيات. وهو يتلاءم ويتكيف مع التوترات والحروب المتموضعة. وهذه بدورها تعالج بواسطة القوات العسكرية ذات الوظيفة البوليسية : قوة الدرك العسكرية، التى يقال عنها أنها تشكل "مساهمة سوسيولوجية فى فهم المشكلة التنظيمية"، والتى قد تتخذ أشكالاً عديدة : وطنية ("قوات البوليس الوطنية" عند ف. ميليز و ج. ريد) المتعددة الجنسيات أو الأممية ("قوة المراقبة الخاصة"، فى إطار منظمة الأمم المتحدة بشكل خاص، عند توماس شلنغ)[٢٥].

---

(٢٥) أنظر بشكل خاص : W. Millis eT J. Read : إلغاء الحرب"، Tomas schilling "قوة المراقبة الخاصة" فى D , Morton and W,M Evan,l. wright "اتقاء الحرب العالمية الثالثة"، سايمون اند تشاستر - نيويورك ١٩٦٢، ٨٧-١٠٥.
warren Elwood Williams "العلاقات شبه العسكرية بين الولايات : دور الجيوش السياسية فى سياسية القرن العشرين الأوروبية" أطروحة دكتوراه، جامعة لندن، ١٩٦٥. .
fred R . von der Mehden & charles W. Anderson "النشاط السياسى للعسكريين فى المناطق النامية"، سوشال ريبرتش، مجلد ٢٨ (١٩٦١)، ٤٥٩-٧٩ .D.C Rapopart "نظرية مقارنة للنماذج العسكرية والسياسية"، عند Huntington Anatol Lapopart.P.S "العملاقان : "أمثلة متغيرة للسياسات العسكرية" فِرى برس، جلينكو S.P. Aaanaaaaatol Iapopaart ١٩٦٢، من ٧١ - ١٠١ ، أنظر كذلك ما صدر حديثا النظرتان الأميركية - السوفياتية للسياسة الخارجية" بيجاسوس، نيويورك، ١٩٧١. فى الجانب السوفياتى، الذى لخصه .A.Kalyadin فى تقريره لمؤتمر أيفيان، أنظر "تزع السلاح كمشكلة اجتماعية" موسكو ١٩٦٦ (٢) وخاصة جدول بالأعمال السوفياتية، ص ١٣-١٥، لاسيما :
.A.Arsumanyan "الصراع بين منظومتين والنمو العالمى". موسكو، ١٩٦٤. J.Prantsev و .
P.PFedeseevý "حل المسائل الميثودولوجية للتاريخ " موسكو، ١٩٦٣، ص ٣٠. S.Strumilin "مشكلات الاقتصاد العسكرى ونزع السلاح" موسكو، ٥ مجلدات،١٩٦٤، المجلد الرابع. V, Aboltin "سياسة الدولة ونزع السلاح" موسكو ١٩٦٦، ٣ مجلدات G.Modrgnskaya مشكلات السلم والحرب فى الفلسفة والسوسيولوجيا" موسكو، ١٩٦٦. أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفياتى "مشكلات نزع السلاح=

ولكن ففى الداخل هى عامل ادماجى أو تحديثى غير كامل، وفى الخارج بوليس للعلاقات الدولية : هذه هى الصورة المصاغة على أفضل شكل، الصورة الأكثر تعبيرا، التى تكونها السوسيولوجيا السياسية الرسمية عن دور الجيش فى مجتمعات عصرنا. والتصور العام هو تصور الوظيفووية، هذه المرة ما فى ذلك ريب. أى أن التصور يتلطف بتدخل العامل الدولى : النتيجة التى وصفناها بأنها محاولة لإدماج العامل العسكرى فى المجتمع إدماجاً اوتوماتيكياً تتيح لنا أن نوضح بشكل اجلى من ذى قبل الفروقات القائمة بين أنماط وظافية هذا الثنائى : الجيش - المجتمع المدنى. لكنه يبقى مع ذلك، من حيث الجوهر، على هامش الميدان العلمى للخصوصية - مفهوما وتطبيقات - الذى هو وحده القادر على توضيح المروحة بشكل مدهش والتى هى المروحة التى تمتد عبرها نشاطات الجيش فى مجتمعات العالم المعاصر، وليس فقط فى قطاعاته الخاضعة للسيطرة. والواقع أننا إذا أخذنا المجتمعات الصناعية الرأسمالية - الجيش فى فرنسا، فى الولايات المتحدة، فى سويسرا، فى بريطانيا العظمى، فى البرتغال مثلا، أو فى الزمنين الهتلرى والحالى فى ألمانيا مثلاً -

---

=الاقتصادية" V.Yemyelganov موسكو ١٩٦١. "الذرة والسلم"، موسكو، N.Talensky.١٩٦٥ "منظومة الصواريخ المضادة ومشكلات نزع السلاح" موسكو، ١٩٦٥. I.Glagolev "الاقتصاد المتأثر بنزع السلاح"، وموسكو ١٩٦٤. V.Marosov "نزع السلاح ومشكلة السوق الرأسمالية" موسكو ١٩٦٤. D.Bogdanov "نزع السلاح الذرى"، موسكو ١٩٦١، ثم "نزع السلاح الشامل والكامل : (المسائل القانونية الأممية)" موسكو ١٩٦٤.
L.Gromov et v.Strigachev . "مشكلات نزع السلاح كمخرج رئيسى فى هذه الأيام" موسكو ١٩٦٣. N, Mikolsky "المسألة الرئيسية للأزمنة الحديثة : مشكلة الحروب الابادية" موسكو ١٩٦٤. N.pitersky "قوى الأمن الأممية" موسكو، ١٩٦٦. مؤلف جماعى "نزع السلاح والعون المقدم إلى البلدان النامية فى الثقافة" موسكو K.Ivanov.١٩٦٦ "نحن ننظر إلى الغد" موسكو ١٩٦٤ B.Batsanov.
S, Malinin و V.Onushkin " التعاون الأممى فى مجال الاستعمال السلمى للطاقة الذرية" موسكو ١٩٦١، الخ..

وقد وضع Erwin Hachel جردة توضيحية بعنوان " الطاقة البشرية العسكرية والغرض السياسى"، ادلفى بيبرز عدد ٧٢، ذى انستستيوت فوز ستراتيجيك ستاديز، (معهد الدراسات الستراتيجية)، لندن، ١٩٧٠. وانظر كذلك Sir Robert Thompson "الحرب الثورية فى الستراتيجية العالمية من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٩" زيكر اند فاربورغ، لندن J.L.S Girling.١٩٧٠ " حرب الشعب : شروطها ونتائجها فى الصين وجنوب شرقى آسيا "، الن اند اونوين، لندن، ١٩٦٩. Alexander Orlov "دليل الاستخبارات وحرب العصابات"، مطابع جامعة شيكاغو، أن اربور، ١٩٦٣. Martin Oppen Heimer "حرب العصابات فى المدن" كوادرانغل بوكس - شيكاغو ١٩٦٩، الخ..

وعلى الضفة الأخرى من النهر، أنظر الكتاب الأساسى الذى ألفه William .J.pomeroy "حرب العصابات والماركسية" لورانس اندويزهارت، لندن ١٩٦٩، ثم Richard Gott " حركة حرب العصابات فى أميركا اللاتينية" نلسون لندن، ١٩٧٠. Lewis Gann "حرب العصابات فى التاريخ" هوفر انستيتيوشن برس، ستانفورد ١٩٧١. حمزة علوى "الفلاحون والثورة" دار الطليعة بيروت.
Russel Stetler "الفن العسكرى فى حرب الشعب، كتابات مختارة للجنرال فونغوين جياب" مانثلى ريفيو، نيويورك اند لندن، ١٩٧٠. Fric R.wolf "حروب الفلاحين فى القرن لعشرين"، هاربر اندرو، نيويورك، ١٩٦٩. Shingo Shibata (الفيتنام الماركسية العسكرية وحرب الشعب فى فيتنام" فى فيتنام توشينزو نو موندى (الفيتنام والمشاكل الفكرية)، طوكيو، ١٩٦٨. Carlos Marighela "فى سبيل تحرير البرازيل" لوسوى، باريس، ١٩٧٠. أما الأطروحة المركزية للحركات الثورية فيعبر عنها خير تعبير ماوتسى تونغ فى "الكتابات العسكرية" منشورات اللغات الأجنبية، بكين.

والمجتمعات الاشتراكية - الجيش فى الصين وفى الاتحاد السوفياتى بشكل خاص - ومجتمعات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية التى أقامت أنظمة دولية tatique وطنية مستقلة من الطراز مستقلة الراديكالى - مصر والجزائر، شيلى وتنزانيا، وسواها، أو تلك التى تنتمى إلى هذا المجال التابع نفسه والتى آلت فيها الحركة الوطنية إلى لاكتفاء أو الالتزام بإطار الاستقلال الشكلى - معظم بلدان أفريقيا الصحراوية وبلدان أميركا للاتينية وغيرها - إذا أخذنا هذه المجتمعات لوجدنا أن ليس هناك ما يقوم بوظيفته فيها بنفس الطريقة، حتى ضمن كل واحدة من هذه الفئات الاجتماعية والسياسية الكبيرة المعروفة على المستوى الأممى.

أن الاستثناوية، حتى ولو اضطرتها الوظيفوية إلى اعتماد العقلانية الشكلية، لا يسعها أن توفر الإطار النظرى لتفسير العالم الفعلى. إذ أن الصعوبة هنا، كما يتضح، صعوبة مزدوجة : من جهة، هناك الطرق المسدودة العامة التى تؤدى إليها الوظيفوية[٣٦]، أى عجز وقصور كل وظيفوية ممكنة، ومن جهة أخرى، هناك المحاولة التى تشاء أن تبنى على الاستثارية، انطلاقا من الدوافع المركزية الغربية، جزءاً من النظرية العامة، أى نظرية الاندماج الديناميكى الذى يرتدى شكل النيابة الاجتماعية. أن ما يؤمل بالعثور عليه هو العامل لادماجى. وهذا العامل الادماجى ثمين جداً ما دامت المجتمعات التى سيفعل فعله فيها هى بالضبط مجتمعات منطقة العواصف، وحركات التحرير الوطنى والثورات الوطنية الاجتماعية حيث تخفى الاستثناوية، فى الحقيقة، التقاء تاريخيا موضوعيا : تشتت المنظومة الإمبريالية العالمية المسيطرة لصالح القوات الشعبية التى تنشط فى صلب مختلف الدول الوطنية فى المجال التابع حالياً. الطبقات المتوسطة، البرجوازية "الوطنية"، النخبات المثقفة، التكنوقراطيون الحديثون - كلها فئات اجتماعية قضت فترة خدمتها العسكرية، فى مركز جهاز السلطة على الأقل. عندئذ تلتمس معونة الجيش بوصفه عامل إدماج وتربية وتحديث وطنى.

٢-٤. اللحظة التاريخية للطرح الوظيفوى.

ضمن إطار التحليل[٣٧] الآنف علينا أن نتساءل هنا، عن الدوافع التاريخية، سواء كانت عامة جداً أو مختصة بالحقل العلمى موضوع الدراسة، التى دفعت مجموعة هامة من علماء السوسيوجيا والسياسة إلى اختيار الطرح الاستثناوى وتبنى إرادة النظمنة النظرية الوظيفوية.

---

(٢٦) الكتاب الأساسى هنا هو كتاب Chares Wright Mills "الخيال السوسيولوجى" أكسفورد يونيفرستى برس، نيويورك، ١٩٥٩، كل الحركة السوسيولوجية الجذرية التى تستلهمه. أنظر كذلك Henri Lefebvre "ما وراء البنيوية" انتروبوس، باريس، ١٩٧١. والمجلدان الأولان من كتابنا "الثورة والحضارة" يبحثان فى هذا الموضوع بصورة خاصة ابتداء من الجدلية الاجتماعية" وهو قيد الطبع فى منشورات لوسوى.

(٢٧) لا سيما فى "اللحظة التاريخية فى البحث النظرى" لوم أى لا سوسيتى (مجلة الإنسان والمجتمع، عدد ٢٢، ١٩٧٢.

لقد أشرنا (١-٢) إلى الدوافع التاريخية والثقافية التى كانت وراء الطرح الاستثناوى. يبقى أن نستخلص العوامل التاريخية المرحلية التى ساعدت على بلورة هذه الطريقة فى النظر فى ميدان العلاقات القائمة بين الجيش والمجتمع المدنى. هذه العوامل تتلخص فى اثنين : الأول هو الوضع القائم للعالم الغربى انطلاقاً من العسكرين، الرأسمالى (الحر) والاشتراكى، اللذين تكونا فى يالطا. أما العامل الثانى فأقل ظهوراً. فالمجموعة المركزية من الاختصاصيين الذين اهتموا، كما رأينا، بالعامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية، كانت ولا تزال متمركزة فى الولايات المتحدة. والحال انه فى الوقت الذى بدا فيه الاهتمام بالعامل العسكرى، بدأت الولايات المتحدة محل الإمبرباليات الأوروبية الكلاسيكية، بحيث أن منطقة نفوذها التقليدى، كما حددها "مبدأ مونرو" (١٨٢٣) ظلت تشتمل نصف الكرة الغربى، لاسيما أميركا الوسطى والجنوبية والمحيط الهادى. والواقع أن بلدان تلك المناطق كانت تبدو مجموعة من الأمم من الطراز غير التقليدى، أى غير الأوروبى، عينا موقعها أنفاً ضمن ترسيمة تصنيفية [٢٨] - "أمم ودول قومية من اصل أوروبى فرضت نفسها على أرض أجنبية بعد أن صدت أهلها وأبادتهم"، "أمم ناهضة"، " دول قومية جديدة ذات اتجاه وحدوى"، "دول جديدة ذات اتجاه وطنى". ثم أن هذه الأمم غير التقليدية كان ينظر إليها باعتبارها أمما جديدة، وذلك بالضبط انطلاقاً من الاستعداد الأميركى لتعميم التجربة المختصة بالولايات المتحدة الأميركية على كل مالا يشكل العالم القديم الذى جاءت منه، أى أوروبا.

والحال انه فى الزمن الذى كانت فيه العلوم الاجتماعية الأميركية تحول بصرها نحو العامل العسكرى فى هذه المناطق ذات التشكيلات الوطنية غير التقليدية، كانت هذه المناطق - التى لم تكن قد استكملت تراص بنيتها على صعيد الاندماج الوطنى الدولى etatique ولم يكن لديها سوى "طبقة سياسية" جنينية، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، وتعتمل فيها من جهة أخرى اضطرابات عميقة تتعلق بهويتها القومية[٢٩] - تجتاز فترة قليلة التماسك ازدهرت فيها الانقلابية أيما ازدهار. كان ذلك زمن الكولونيلات، زمن مواكب الفرسان التى تجرى عبر مساحات واسعة لا تؤدى إلى أية كاليفورنيا، زمن صعود الأوليغارشية العسكرية والكومبرادوريات ثم زمن الغوارية فى الجبال بعيداً عن الجماهير الشعبية التى كان ضعف اندماجها المجتمعى والقومى يثير السخط.

هكذا كانت الأرضية. وهكذا ستكون النظرية. الجيش والعسكريون العلاقات بين السيف والشريعة، ينظر إليهما من خلال هذا الموشور. فى الجيش وبواسطة الجيش ومن خلال الجيش، كانت استثناوية البلدان الواقعة فى ذلك الحين تحت إمبريالية الولايات

---

(٢٨) أنور عبد الملك " جردة بتصنيف التشكيلات الوطنية فى القارات الثلاث" كايى انترناسيونال دو سوسيولوجى (دفاتر السوسيولوجيا الأممية) (١٩٦٧) ٤٩-٥٧.

(٢٩) ملخص جيد عند " Martin S.Stabb تحقيق حول الهوية : نماذج من المقالة الأسبانية الأميركية للأفكار ١٩٨٠-١٩٦٠" يونيفرستى أوف نورث كاليفورنيا برس. شابل هيل، ١٩٦٧. مواد متعددة عند . I.L Harowits, J. de Castro,G.Gerassi "الراديكالية الأميركية اللاتينية : تقرير وثائقى عن الحركات اليسارية والوطنية" فنيتج، نيويورك، ١٩٦٩ أن إدراك هذه المشكلة يخترق كل الإنتاج الثقافى فى أميريكا اللاتينية، ويجد التعبير الفلسفى عنه فى عدة كتب منها كتاب Sergio Bagu" ثيمبو رياليداد سوسيال أى كوفو سيمنتو"، مكسيكو، ١٩٧٠.

المتحدة الجديدة المسيطرة - والتى هى فى نفس الوقت مركز المؤلفات التى تتناول العامل العسكرى فى العوم الاجتماعية - تجد عقلانيتها التى تفسر هى ذاتها بتعابير وظيفوية على نحو ما يجب أن يحدث فى صاب الأيديولوجية المسيطرة.

تطابق قسرى وعسير. لا شك. ومن هنا تأتى التساؤلات التى تجد جواباً عليها، ويأتى التملص من المشكلات، والتعميم السطحى ثم المأزق النظرى رغم التقدم الفعلى من حيث استكشاف الحقل واستخدام الفرضيات الصالحة فى جزء منها، لا سيما التساؤلات المتعلقة بالموضوع.

هذا يعنى أن المشكلة الأساسية - مشكلة دور الجيش فى المجتمعات الحديثة - تبقى معلقة. لكنها ليست معلقة ضمن أطار المجالات التابعة أو المنتمية للقارات الثلاث. فبمقدار ما يكون الجيش - وقد طرحنا ذلك فى النقطة الأولية من تفكيرنا.. واقعاً فى قلب السلطة فى كل مجتمع وطنى، فإن الصياغة النظرية تكون مزودة بركيزتها الشاملة. وبمقدار ما تكون التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنيه على اختلافها قد شهدت مساراً تاريخياً متخلفا، تكون الصياغة النظرية معتمدة على مروحة واسعة من التحولات، لا انطلاقا من الاستثناوية، بل من وضع مفهوم الخصوصية موضع التنفيذ[٣٠]. وهذا يتوجب علينا الآن عرضه.

- ٣ -
الجيش ودوره فى بناء التشكيلة الوطنية

٣ - ١ خلافاً للأستثناوية الإقليمية - يشهد تاريط المجتمعات البشرية على أن الجيش كان دائماً فى النقطة المركزية من عملية نشوء التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية، نشوء المجتمعات وتكونها فى تشكيلات وطنية، أى فى النقطة المركزية من عملية نشوء الأمم ودولها. شواهد كثيرة تؤيد هذه الموضوعة الأساسية، ابتداء من الجيش فى مصر الفرعونية، والجيش الذى وحد الصين حول سلالة الهانس، أو فارس القديمة، مروراً بالدول

---

(٣٠) كان هذا المفهوم فى النقطة المركزية من أعمال بحثنا منذ عام ١٩٦٠. وقد تبلور عبر هذه الأعمال. صياغته النظرية الأولى كانت عام ١٩٧٠ : " المقصود بهذا العمل، انطلاقا من الدراسة النقدية للنمو التاريخى لتشكيلة اجتماعية اقتصادية وطنية معينة، أن يحدد نمط المحافظة المجتمعى الخاص على هذا المجتمع. ونمط المحافظة الخاص هذا ليس سوى النمط (نموذج) الخاص لتنسيق وتداخل العوامل المحورية الأربعة الكبرى المكونة لكل محافظة مجتمعية : أنتاج الحياة المادية ضمن الإطار الجغرافى البينوى (نمط الإنتاج)، إعادة إنتاج الحياة (الجنس)، الأمن الاجتماعى (السلطة والدولة)، العلاقات مع الزمنية (غاية الإنسانية، الديانات، الفلسفات). ضمن هذه المجموعة تحتل عملية إنتاج الحياة المادية المحل الحاسم فى تنسيق نمط المحافظة - ولكن فى التحليل الأخير فقط. لن تطبيق هذه الشبكة على مختلف المجتمعات يتيح لنا تشذيب اللوحة الإجمالية وإبراز الفروقات الدقيقة - بواسطة إشارات مسيطرة - فى التحليل الأول المتناول من خلال المعايير الاجتماعية - الاقتصادية) (مستقبل النظرية الاجتماعية، أنظر أعلاه، ٣٢-٣٣). وقد قدمت الصياغة الأولى فى تقريرنا للندوة الثامنة من الجمعية الأممية للسوسيولوجيين الناطقين بالفرنسية (تونس - أيلول، ١٩٧١) "مفهوم الخصوصية : مواقف".

القومية الأوروبية الحديثة، فرنسا من فرسنجيتوريكس إلى نابليون، وبريطانيا العظمى حول كرومويل، والوحدة الألمانية بفضل بيسمارك، والإيطالية حول غاريبالدى، وروسيا بطرس الأكبر، انتهاء بمجالس الجنود فى ١٩١٧ وبولونيا التى لم تهزم أبداً، والسويد فى عهد شارل الثانى عشر. ولا يختلف الأمر فى الأمكنة الأخرى : من اليابان إلى تركيا، من أسبانيا إلى الحبشة، وفى الدول التى زالت اليوم فى أفريقيا وأميركا الوسطى والجنوبية[٣١].

ففى كل مرة حاولت بها المجتمعات البشرية أن تعطى لنفسها وجوداً متكاملاً بوصفه كياناً وطنياً متميزاً ملتفاً حول مركز للسلطة - هو أداة هيمنة بيد واحدة أو أكثر من الطبقات الاجتماعية المسيطرة - كل الجيش فى النقطة المركزية من العملية بأسرها، ورأس الحربة التى شقت الطريق وأمنت السلطة الوطنية وحمت الحدود، ووحدت - كلما كانت الظروف تطرح مشكلة الوحدة - مختلف المقومات التى تؤلف الكيان الوطنى، حول القطب المهيمن. كل ذلك كان يتم بالحديد والنار، بالطبع، لكنه كان يتم دائماً عبر مشروع سياسى وطنى ترافقه أحياناً نظرة معينة للعالم.

٣ - ٢ من هذه الأطروحة التى لا يكذبها أى استثناء فى أية مرحلة من مراحل التاريخ العالمى على الإطلاق، لا تحتفظ العلوم الاجتماعية إلا بدور العنف، منظور إليه من الناحية الأخلاقية، بشكل من مجمل هذه الظاهرة ضرباً من الشطط اللاإنسانى الدائم : فدور الجيش فى الجسم الاجتماعي كله يصبح، من هذا المنظار، شذوذاً بالنسبة للحالة السوية. أما هذه الحالة الأخيرة فتقوم على أعطاء المكانة الأولى للمجتمع المدنى الذى يوصف بأنه مجتمع ذو وجهة ديمقراطية، علمانية، تعددية، سلمية وإنسية.

هذه هى موضة العصر، خاصة منذ حرب ١٩١٤ - ١٩١٨. المجال المهيمن - الغرب - الذى هو فى صراع مع عصر تاريخى بكامله - عشرة قرون - من الحروب الأوروبية الداخلية، لم

---

(٣١) يعود القارىء، بشأن هذه المروحة الواسعة، قبل كل شيء إلى الكتاب الأساسي الذى ألفه Barrington Moore Jr "الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية : دور السيد والعبد فى صنع العالم الحديث" بيكون برس، بوسطن، ١٩٦٦، وهو كتاب أخذ يحتل المكانة التى يستحقها من حيث أهميته النظرية الخصبة، وثمة أعمال مفيدة حول بلدان مختلفة Karl Demeter : "سلك الضباط الألمانى فى المجتمع والدولة ١٦٥٠- ١٩٤٥، برنارد أند جريفى فارلاج فور فيرفايض، فرانكفورت، ١٩، فيدنفيلد اند نكلسن، لندن، ١٩٦٥ F.L.Carsten "الرايخزفير (قوات الدفاع الوطنى فى ألمانيا) والسياسة ١٩١٨- ١٩٣٣"، أولارندبرس، أوكسفورد، ١٩٦٦ . Marie de la Corce - Paul الكتاب المذكور Christopher Hill "الثورة الإنكليزية"، لندن، ١٩٤٠، "المجتمع والبيوريتانية فى ما قبل إنكلترا الثورية" لندن، ١٩٦٥، "الأصول الثقافية للثورة الإنكليزية" لندن ١٩٦٥ "رجل الحرب الإنكليزى : أوليفركرومويل والثورة الإنكليزية" لندن ١٩٧٠. Niyazi Berkes "تطور الدنيوية في تركيا" ماكجيل يونيفرستى برس، مونريال ١٩٦٤. Joseph Needham "العالم والحضارة فى الصين" كامبردج يونيفرستى برس، كامبردج. Raymand Aron "السلم والحرب بين الأمم" كالمان - ليفى، باريس، ١٩٦٢. أنور عبد الملك "الأيديولوجيان والنهضة الوطنية: مصر الحديثة" انتروبوس، باريس، ١٩٦٩Russel B.Nye . Nye "هذا الشعب الذى يكاد يكون مختارا : مقالات فى تاريخ الفكر الأميركى" ميتشيجان ستيت يونيفرستى برس، أيست لانسنغ، ١٩٦٦. Ricard Hofstadter, SM Lipest "منعطف سوسيولوجيا الحدود" بازيك بوكس، نيويورك، ١٩٦٨. Palme Dutt "الهند اليوم" لورنس اند ويزهارت، لندن، ١٩٣٨. Etienne Baiazs "البيروقراطية السماوية، Hبحاث فى الاقتصاد والمجتمع الصينى التقليدى" غاليمار، باريس، ١٩٨٦، الخ...

يكن يرى كيف السبيل إلى تغيير التوازن بين دوله الرئيسية تغييراً دائماً وبصورة مختلفة جذريا، هذه الدول التى سيسعى هتلر إلى توحيدها ضد تلك الدولة التى اختارت الاشتراكية.

مع ذلك بقى الجيش فى النقطة المركزية من السلطة. واستمرت الحروب، فى كل مكان من العالم تحت رايات الغرب داعية الحضارة والديمقراطية والعلمانية والسلم. عشرة قرون من الجهاد الدينى ضد الكفار، ضد الإسلام السياسى الذى يهيمن على الجزء الرئيسى من المتوسط، صلة الوصل بين أوروبا والشرق سواء كانت فى أفريقيا أو فى آسيا. القهر البربرى للسكان الأصليين الهنود فى الأمريكتين. النخاسة وتفسيخ أفريقيا . تكوين الإمبراطوريات الاستعمارية، ثم تكوين المنظورة الإمبريالية التى ناءت بالدرجة الأولى على الشرق أى على العالم العربى والإسلامى والهند والصين وآسيا الشاسعة وأفريقيا. ونحن بوضوح، منذ يالطا، أن الحروب الوحيدة التى قبلت الدول الغربية أن تنخرط بها هى تلك الحروب التى كانت تشن ضد الشرق الذى كان فى أبان نهضته وثورته : كوريا، فيتنام، الهند الصينية، مصر والجزائر. هذا بينما كانت تعدد العمليات البوليسية الواسعة ذات الطراز العسكرى التى سوف تحد من الأضرار والخسائر ومن ثم تعمل على إنقاذ ماء الوجه : إيران مصدق و "توده"، إندونيسيا سوكارنو وعايديت، كوبا الشيوعية وسان دومينغو، أفريقيا الجنوبية وانغولا والموزانبيق. فى فيتنام الشهيدة وحدها ألقت الولايات المتحدة من المتفجرات أكثر مما ألقت خلال الحرب العالمية الثانية. صراع "محصور" يسمح بالحفاظ على وهم السلم العالمى الذى يمر تنظيره عبر استبعاد العامل العسكرى من الحقل الرئيسى للرؤية العلمية والثقافية بأكبر قدر ممكن.

٣ - ٣ بيد أن هذه الدافعة العسكرية التى تتخذ صيغة الهجوم الإمبريالى المسيطر، المعمم على صعيد الكرة بأسرها، كانت تشتد بفعل صعود الحركات الوطنية فى سبيل الاستقلال فى المجالات التابعة، وبشكل رئيسى فى الشرق، تتلوه أميركا اللاتينية وبعض قطاعات أوروبا.

ومن الطبيعى أن صعود الحركات الوطنية - سواء اتخذت شكل نشوء دول جديدة ذات اتجاه وطنى أو اتخذت، فى الطرف الأخر من الكثافة الاجتماعية الوطنية، شكل نهضة أقدم الأمم فى العالم - لا يسعه أن يكون سوى نتيجة العمل المشترك بين الجماهير الشعبية والدول الوطنية المستقلة. فالجيش سيجد نفسه والحالة هذه بشكل طبيعى فى وسط هذا الالتقاء الصعب : بوصفه جيشاً للدولة الوطنية وضمانه فى نهاية المطاف لاستقرار مؤسساتها ولاستقلال سلطتها فى التقرير. وبوصفه جيشاً للشعب المناضل فى سبيل تحرره وثورته، يقوم بدور الجيوش التقليدية، ويحمل فى الوقت نفسه تطلعات المستقبل. مصر والصين - إذا شئنا.

إذن فقد وجد الجيش نفسه، أكثر من أى وقت مضى فى التاريط، فى النقطة المركزية من الجدلية الاجتماعية فى العالم وفى محل الصدارة منها : من جهة هناك جيوش القوى الإمبريالية المسيطرة التى تنتقل فعلها ونشاطها إلى الخارج وتساعد بهذه الطريقة على تثبيت وهم المجتمع المدنى المسالم والانسى، ومن جهة أخرى هناك جيوش

الحركات الوطنية فى كل المجالات التابعة التى تحقق نهضتها وثورتها، سواء اتخذت شكل جيوش دولية أو جيوش شعبية.

من هنا ظهور التقدم القسرى "لسوسيولوجيا عسكرية"، لا لشيء إلا لإقامة الصلة بين البروز الحاد، على صعيد الحالة السوية، لما كان يقال عنه أنه غير سوى واستثنائي.

٣ - ٤ - بيد أن "السوسيولوجيا العسكرية" تعمد، كما رأينا، إلى عملية تقليص شائعة، انطلاقاً من أن الجيش يدخل من جديد بصورة مجلجلة ضمن الرؤية العلمية سواء فى مناطق السيطرة أم فى مناطق التبعية والثورات.

٣ - ٤ - ١ - انطلاقاً من الدور الايجابى غالباً، بل التقدمى، الذى يلعبه الجيش فى النضال الوطنى ضد الإمبريالية، تجرى المحاولة لوضع هذا الطراز من الجيش على قدم المساواة مع جيوش الدول المسيطرة. هنا وهناك، يعتبر الجيش هيئة اجتماعية حيادية تضطلع بمهام وتستجيب لمؤثرات وضغوط وتقاليد واهتمامات من الطبيعة إياها. فالوظيفوية، والحالة هذه، تصلح لتبييض صفة الجيش فى الدول الإمبريالية : القمع والتمشيط والمجازر بل عمليات الابادة تفسر بأنها اضطراب واختلال يطرأ على وظيفة هيئة اجتماعية قادرة على إعطاء كل شيء. أن التحليل الوظيفى يقنع المحتوى الاجتماعي - الأساسى للمؤسسة العسكرية التى تعمل عملها ضمن مجالات وطنية وأوضاع زمانية ومكانية مختلفة كل الاختلاف.

٣ - ٤ - ٢ - وانطلاقاً من الدور الاساسى للمؤسسة العسكرية - الحفاظ على النظام المجتمعى بأوسع معاينة ضمن دولة وطنية معينة يصبح من الممكن الالتقاء مع تلك الطريقة الواسعة الانتشار فى النظر إلى الأمور، أى مع إعطاء الجيوش - سواء كانت دولية أو شعبية - فى البلدان التى تخوض نضالها من أجل الاستقلال والثورة نفس المعامل من السلبية الذى يعطى لما يتعلق بجيوش الدول المهيمنة. وتلقى نهاية المطاف، مع المثل الصارخ، مثل اضطراب الرؤية لدى أوساط واسعة من "التقدميين" الغربيين أمام دور الجيش فى الصين الشعبية خلال الثورة الثقافية :[٣٢] فالكوادر التى انبثقت عن الفلاحين والعمال والمثقفين المسلحين، عبر المسيرة الطويلة، توضع على قدم المساواة، بحكم كونها تشكل جيش الشعب، مع جيوش الدول الإمبريالية. وهنا يلعب التفسير التروتسكى دوراً أساسياً بما يكنه من حقد ويعتزمه من نضال ضد الدول الاشتراكية وجهاز السلطة فيها، بحكم كونها دولاً ذات بنية توصف بأنها بنية "بيروقراطية"، أى ذات تنظيم مسؤول تجاه الجماهير الشعبية ضمن الإطار الوطنى.

أن الالتباسات والتفسيرات اللاأمنطقية ليست طارئة ولا عارضة : أننا نعتقد بحزم أن القضية هنا هى قضية نتائج مباشرة لنشأة حقل علمى مخصوص، يسمى "السوسيولوجيا العسكرية"، فى حين أن دراسة العامل العسكرى ينبغى أن تشكل جزءاً طبيعياً لا يتجزأ من سوسيولوجيا الحركات الوطنية. عندئذ فقط يكون بأماننا أن نفسر

(٣٢) أنظر الكتاب الأساسى لـ John Gittings "دور الجيش الصينى". أو كسفورد يونيفرستى برس، لندن، ١٩٦٧. بانتظار تحليل دور الجيش فى الثورة الثقافية.

عدم انحراف العامل العسكرى الذى يعين موقعه وسط ارتباطه الموضوعى بالعالم الفعلى. هذا هو بالتحديد الطابع العلمى للأعمال التى كان لها تأثير توجيهى على أوسع حقل من حقول العلوم الاجتماعية، بينما كانت أعمال "السوسيولوجيا العسكرية" الحقة تصب جهودها طوعاً على توجيه وسائل الإعلام، وعلى الصحافة بشكل رئيسى.

٣ - ٥ - وإذن، ينبغى أن يتعين موقع دراسة الجيش ضمن أطار سوسيولوجيا السلطة. ولما كنا قد اخترنا موقعة بالدرجة الأولى ضمن أطار أنباء التشكيلات الوطنية، يصبح ثمة مجال لكى نضيف إلى هذا الإطار العام إطار سوسيولوجيا الحركات الوطنية. ولنذكر بأن التحليل يتم انطلاقاً من مفهوم الخصوصية.

أن المشكلة المطروحة قيد الدرس هى التالية : كيف يمكن أن نلنبين الاختلاف الحاصل فى الدور الاجتماعى للجيش فى بلدان متماثلة، أى ضمن تشكيلات اجتماعية اقتصادية وطنية بلغت بشكل ملموس نفس المستوى من النمو الاقتصادى ؟ مثلاً : كيف نبين الاختلاف الحاصل بين الجيش فى اليابان وفى بريطانيا العظمى، فى البرازيل والمكسيك، فى مصر وتركيا، فى الصين وبولونيا، فى نيجيريا ومادغشقر، فى الولايات المتحدة والمانيا ؟.

إذا انطلقنا من الطرح الوظيفى للمشكلة، لا نجد جواباً شاملاً على الإطلاق. بل نجد فقط إشارات إحصائية وسلوكية تهتم بها "السوسيولوجيا العسكرية".

لكننا إذا اعتمدنا بالمقابل الطرح التاريخى - النقدى انطلاقاً من مفهوم الخصوصية، لرأينا فورا أن الجيش ليس كياناً مجرداً منقطعاً بفعل قطيعة معرفية ما عن الركيزة العيانية التى يعيش فيها ويعمل ضمنها(٣٣)، بل هو، بلا لبس ولا غموض، عنصر لا ينفصل عن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الوطنية بأسرها - بل يشكل محور قوة هذه التشكيلة وقدرتها. عندئذ، ينصب التحليل بشكل جوهرى على المجتمع الوطنى نفسه، وينظر إلى الجيش انطلاقاً من هذا الإطار ومن داخله، لا بوصفه "جيشاً"، بل بوصفه الجيش الوطنى لمجتمع وطنى معين يمر فى مرحلة معينة من تطوره التاريخى وضمن الإطار العام لمجرى التطور التاريخى هذا بأسره. ثم يوجه الانتباه، بعد تحديد خصوصية هذا المجال الوطنى، نحو نمط التشكيلية الوطنية الخاص، نمط الانتقال من طراز من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية إلى طراز أخر (من الإقطاعية إلى الراسمالية - مثلاً) ثم ينظر، داخل هذه الدائرة، إلى نمط النشوء الخاص لسلطة الدولة. هكذا نفهم على نحو أفضل معطيات من مثل الفصل بين السلطات بصلة مع الاتجاه العلمى التبشيرى فى الجيش الفرنسى، أى فى جيش فرنسا. تكافل السلطة الدولية ذات المكون العسكرى - الاكتفاء الاقتصادى - الايديولوجى الوطنية فى مصر. الدور السوقى الاساسى logistique للجيش فى البرازيل وفى إندونيسيا. موقع الجيش فى قلب الجدلية القائمة بين الاستبدال والشعبوية فى روسيا. الاستعداد الكبير لدى بعض الجيوش، فى عدد من البلدان ذات الاتجاه الوطنى التى تشكلت حديثاً، للقيام بأعمال انقلابية، أو للارتباط مع السلطة فى المتروبولات المهيمنة. طبيعة

---

(٣٣) ويسعنا أن نكتشف فيها عينة محنلقة بقلم Andre Glucksmann "حديث الحرب"، لرن، باريس، ١٩٦٧.

القوات المسلحة، الموحدة والشعبية معاً فى الصين وفيتنام. التوجيه التربوى والبطولى فى كوبا. المركب العسكرى - الصناعى فى عصر الثورة العلمية والتقنية فى الولايات المتحدة، الخ.

وليس المقصود بأى حال من الأحوال أن نقول أن السلطة السياسية، ومن ثم الجيش، أمران متغايران، مختلفان من حيث طبيعتهما العميقة، فى كل من هذه البلدان. بل المقصود أن نقول فقط أن الاختلاف بين مجرى التطور المخصوص بكل بلد يكمن فى الدور المنسوب تفضيلياً لجيش كل بلد، على أن يكون من الواضح أن الجيش يشكل على كل حال المحور المركزى لنشأة سلطة الدولة فى الحين الذى تكونت فيه كل تشكيلية اجتماعية اقتصادية وطنية بما هى أمة ناهضة جديدة، ناشئة من جديد ومتوحدة، الخ. ويدرك المرء طوعاً أنه ليس هناك ما هو مشترك، رغم كلمة متوحدة، بين جيش الكمبرادوريين، شرطة مصالحهم المتوافقة مع الإمبريالية وحلفائها وعملائها الداخليين، من جهة، وبين هيئة منبثقة عن التراث المدموغ موضوعياً بإدارة استقلال الدولة الوطنية مهما كانت حدودها، من جهة أخرى : بين جيش اليونان وقت الثورة المضادة (١٩٤٥-١٩٤٩) والجيش الذى استولى على السلطة فى مصر بعد بضع سنوات. بين الجيش الذى قاده أتاتورك إلى حرب الاستقلال (١٩١٩- ٢٣) والجيش الذى يطارد الليبراليين فى غواتيمالا وباراغواى وأفريقيا البرتغالية. بين الجيش الذى انبثق عن المسيرة الطويلة وجيش بلد ظل على هامش جميع النزاعات المعلنة فى التاريخ كسويسرا. أن المرء يرى بالبداهة أن القضية أمور متغايرة، مختلفة، لا يمكن ردها إلى نموذج مشترك من حيث التحديد والوظافة الامكانية.

٣ - ٦ - انطلاقاً من عملية تشييد البنية الوطنية يمكننا أن نحاول رسم تصنيف أول :

٣ - ٦ - ١ - البلدان التى ترتفع نسبة اشتراك الجيش فيها فى الحياة الاجتماعية. هذه المجموعة تضم فرعين :

أ- الدول الوطنية فى المجالات التابعة التى تناضل من أجل التحرر وتحقق ثورتها الوطنية والاجتماعية. والمقصود بها مجمل بلدان القارات الثلاث، ولكن ضمن هذه المجموعة هناك بشكل رئيسى تشكيلات وطنية تتمتع بتراث تاريخى سحيق، أى أنها أمم قديمة وهى تضع للمرحلة الوطنية هدفاً يتعلق بالنهضة الوطنية لا بمجرد الاستقلال[٣٤] .

---

(٣٤) يمكن أن يعمق النقاش بالاستناد إلى عدة أعمال حديثة العهد ومتناقضة : أنور عبد الله : "مصر، مجتمع عسكرى" ليسوى، باريس، ١٩٦٢.

Roger Murry"العسكرى فى أفريقيا؟" ريشرش بيبر رقم ١، ذا تانجانيكن أفريكان ناشونال يونيون، ناشونال هيدركاترز، تموز ١٩٦٦.David Wood "القوات المسلحة فى الدول الأفريقية"، أدلفى بيبرز رقم ٢٧ مركز الدراسات الستراتيجية، لندن، ١٩٦٦. Ruth First "فوهة البندقية : السلطة السياسية والانقلاب فى أفريقيا" الن لاين، ذا بينغوين برس، لندن ١٩٧٠. Amos Perlmutter "العسكر والسياسة فى إسرائيل : بناء الدولة ودور التوسيع" فرانك كاس، ١٩٦٩. J.C Hurewitz "سياسة الشرق الأوسط : البعد العسكرى" بول مول، لندن ١٩٦٩ Bernard Vernier "الجيش والسياسة فى الشرق الأوسط" بايو، باريس، ١٩٦٦ P.J Vatikiotis "السياسة والعسكر فى الأردن :دراسة للفيلق العربى ١٩١١ - ١٩٥٧"، فرانك كاس، لندن ١٩٦٧ Philippe C. Shmiter "التدخل العسكرى : التنافس السياسى والسياسة العامة فى أمريكا اللاتينية ١٩٥٠ - ١٩٦٧" تقرير قدم فى مؤتمر فارنا ١٩٧٠.

ب- الدول الإمبريالية المهيمنة المنخرطة فى مسار إمبريالى ناشط فعلى، ولا تقتصر على مجرد الإبقاء على الممتلكات القديمة.

٣ - ٦ - ٢ - البلدان التى تخف نسبة الاشتراك العسكرية فيها فى الحياة الاجتماعية.

وهذه المجموعات تضم كذلك فرعين :

ج- الدول الجديدة ذات الاتجاه الوطنى فى المجالات التابعة، وهى المهتمة بتثبيت مواقعها أكثر من اهتمامها بمجابهة الغير، بمقدار ما تبدو إمكانياتها الوطنية غير قادرة على التصرف باحتياطيات هامة.

د- دول المجالات المهيمنة المهتمة بالمحافظة على ما اكتسبه خلال العصور السابقة أكثر من اهتمامها بالانخراط فى عملية إمبريالية عدائية عيانية.

٣ - ٦ - ٣ - هذه الترسيمة التصنيفية تسرى خلال السياق المرنى من مجرى التطور الاجتماعى. ومن المفروغ منه أن القطيعة الفجائية قد تستدعى تدخلاً من قبل الجيش فى بلدان بعيدة مع ذلك عن التراث العسكرى.

هذه المحطة الأولى فى التحليل تقودنا بالضرورة مباشرة إلى مشكلة السلطة، أى إلى الدولة.

- ٤ -

الجيش ودوره فى ممارسة السلطة المهيمنة

٤ - ١ - لقد شددنا على ستار الدخان الذى ما انفك يحاول حجب دور العنف فى عملية ممارسة السلطة. وقد آن الأوان لكى نعى معطى حديث العهد يتعلق مباشرة برؤية العامل العسكرى، ونعنى لهاث النقاشات القديمة حول الطبيعة غير العنيفة على الإطلاق لسلطة الدولة، وذلك انطلاقاً من الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية حتى فلسفة "المجتمع المكشوف" التى يدافع عنها حديثاً كارل بوبر – فى أوج صعود الدولة الأوتوقراطية فى أوروبا وأمريكا الشمالية[٣٥].

وينساق الحالمون وراء الحلم : كيف، وبأية وسيلة، تمكنت الدول الوطنية فى أوروبا الرأسمالية والاستعمارية من إقناع، أو بالأحرى من فرض الوهم الليبرالى الحضارى السلموى – الأنسوى – للدولة ؟ منذ "عصر الثورات" البرجوازية الكبير، التفافاً حول الثورة الفرنسية وانطلاقاً منها، وحتى تصدع المنظومة الرأسمالية العالمية مع ثورة أكتوبر، والحرب العالمية (الثانية) ١٩٣٩ – ١٩٤٥، حتى القطيعة – التى كانت بدأت بقوة، انطلاقاً من نهوض الشرق بدفع من الصين الثورية – كان تاريط سلطة الدولة فى العالم عبارة عن

(٣٥) أنظر : نقد Mautice Cornforth "الفلسفة المكشوفة والمجتمع المكشوف" لورانس أند ويزهارت، لندن ١٩٦٨.

تاريط التنظيم العقلى للعنف بوصفه أداة لهيمنة الطبقات والفئات الاجتماعية الحاكمة ضمن الدولة الوطنية. ثم بدأ أن من الممكن إيجاد التفسير عبر فترات الانفراج والوئام فى العلاقات الأوروبية الداخلية - أى عبر تلك الفترات من التاريط الحديث التى ألقت فيها الدول الأوربية السلاح مؤقتاً وقبلت بالتعايش فيما بينها بسلام ظل يلازمه التهديد من معاهدة فيينا (١٨١٥ إلى الحرب الفرنسية - البروسية ١٨٧٠. من سحق كومونة باريس إلى حرب ١٩١٤ - ١٨. من صلح رفساى (١٩١٩) إلى ميونيط (١٩٣٨). ثم فى أوروبا الغربية وبدعم من الولايات المتحدة، كما فى أميركا الشمالية منذ ١٩٤٥. خلال هذه الفترات تمكنت دول أوروبا والغرب الرأسمالية، القابضة على زمام السيطرة على الصعيد العالمى، من أن تكون لنفسها مناطق عنف من الحد الأدنى داخل أراضيها. لكن هذا السلم الأهلى كان مصحوباً بانفجارات عنيفة دموية ضد الأعداء الداخليين من أبناء الشعب (كومونة باريس، قمع الثورة الروسية الأولى عام ١٩٠٥، قمع الثورات الشيوعية المجهضة فى ألمانيا وهنغاريا غداة ثورة أكتوبر ١٩١٧)، وبممارسة منظمة ودائمة للعنف فى المستعمرات وشبه المستعمرات والمناطق التابعة فى آسيا وأفريقيا وأوقيانيا وأميركا اللاتينية .

السلم الأهلى فى الداخل، والعنف ضد الأعداء فى الخارج وفى الداخل. كان بوسع الدولة أن تعتبر نفسها دولة السلم الأهلى فقط إلا أن ذلك يتم لقاء عملية تشويه أيدلوجية ونظرية فعلية، تمليها الرغبة الدائمة فى حجب الطبيعة الطبقية للسلطة، من اجل الحفاظ على المشاركة فى السلطة وأولوية الحرية الفردية الشكلية على الحريات العامة. من هنا استمرار النظريات المثالية عن الدولة فى الزمن الحديث.

أن انقطاع الإمبريالية عام ١٩٤٥، ثم انتصار الاشتراكية فى القسم الأكبر من آسيا فى نفس الوقت الذى تكونت فيه الدول الاشتراكية فى أوروبا، كان يومىء إلى انقطاع مواز له فى النظريات المثالية عن الدولة. فى عالم انتهى به الأمر إلى التعولم، أصبحت تجربة العنف المعاشة - المعقلنة داخل الدول المهيمنة، والهمجية فى البلدان التى أغرقتها الإمبريالية بالنار والدماء - جزءا من تجربة الحياة اليومية لجميع البشر من أقصى الأرض إلى أقصاها. ولم يعد ثمة ما يستطيع إنقاذ نظريات (العصر السعيد)، حين كانت الدول الرأسمالية تخطو خطواتها مقنعة ومحمية بستار الدخان الانسوى وبالنزعة الغربية المركزية والليبرالية. أصبح العنف مفرطاً. أصبحت الفييتنامات عديدة. أدركت الشعوب حقيقة سلطة الدولة. وانكشف العنف الذى كان يعزى بالأمس لجميع الأبالسة، كأداة للابادة الجماعية ولبناء العالم الجديد فى الوقت نفسه. كما أتضح بناء عليه انه يشكل جزءاً لا يتجزأ من رؤية شاملة لمستقبل العالم، من مشروع للحضارة، من قبض الجماهير على زمام مصيرها بيدها.

ويستطيع المرء أن يرى بيسر نتائج تطور الفكرية العامة حول إدراك العامل العسكرى ضمن ظاهرة السلطة. ولان هذا العامل لم يعد يواجه من مناظير طوباوية، بل واقعية، كان يبدو من الطبيعى أن على الجيش أن يحتل مكاناً مركزياً ضمن جهاز العنف المعقلن الذى يكون طبيعة السلطة بالذات ودولتها.

ولكن ما هى، والحالة هذه، تلك السلطة تلك الدولة فى المرحلة الراهنة من تاريط تطور المجتمعات البشرية ؟

٤ - ٢ - لقد كانت نظرية السلطة السياسية، كما تتجلى من خلال الدولة، موضوعاً لمؤلفات نادرة خلال الفترة القريبة من أيامنا[٣٦]. كما اقتصرت هذه الأعمال على تجربة الغرب - هذا بينما كان الحدث الدولى"etatique يتطور ضمن الإطار العام للسلطة السياسية، فى الشرق وفى مجمل مناطق القارات الثلاث بصورة عميقة وغير متوقعة. فى الإطار الذى يخصنا هنا، من المهم أن تقدم ترسيمة تحليلية دقيقة لهذا التطور، الذى كنا قد قدمنا عنه فى السابق بعض الملامح النظرية المجددة ابتداء من ١٩٦٢.

٤ - ٢ - ١ - يقوم الأمر الجوهرى فى هذا التطور على انبثاق السمة الشاملة، الكلية، لهيمنة سلطة التقرير على جميع الأصعدة، بممارسة من الدولة العصرية - وذلك لصالح واحدة أو أكثر من الطبقات والفئات الاجتماعية عوضاً عن السمة الحصرية المركزة على ممارسة العنف المعقلن لصالح الهيمنة التى تمارسها واحدة أو أكثر من هذه الطبقات والفئات الاجتماعية.

خلال الحقبتين الكبيرتين من التاريط الحديث - حقبة الثورة الصناعية والراسمالية الكلاسكية، وحقبة الثورة العلمية والتقنية والإمبيراپالية المهيمنة - ظلت الطبيعة الجوهرية لسلطة الدولة، نواتها البعيدة الغور، هى نفسها : تأمين الهيمنة لصالح مختلف الفصائل البرجوازية، بواسطة ممارسة العنف المعقلن. يكفى على كل حال أن نستبدل كلمة (برجوازية) بكلمات الطبقات المالكة التى سبقتها - فى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية فى الغرب، الإقطاع والأسياد المستعبدون - للحصول على صياغة نظرية صالحة لسلطة الدولة ضمن إطار المجتمعات الطبقية.

ولكن بعد أن نفرغ من ذكر هذا الكلام ونلاحظ كما يجب، يبدأ كل شىء من البداية. والواقع، أن التطور الذى حصل بخطوات قسرية عن طريق الحروب والثورات - فى ميادين تقنيات الإنتاج، والتكنولوجيا بمعناها الأوسع، وعلوم الرياضيات والطبيعة والحياة، خلال اقل من قرنين - من الأنسيكلوبيديا حتى الثورة الثقافية - قد غير العالم إلى حد بعيد جداً على مختلف الأصعدة.

خلال الفترة الكلاسكية من الراسمالية، كانت المنشأة الخاصة تؤمن القسم الجوهرى من المبادرة والنشاط الاقتصاديين. كل نمو العلوم والتقنيات يتم فى اغلب الأحيان ضمن هذا القطاع المنشآتى الديهنامى entrepreneurial dynamique . كما

(٣٦) لقد اشرنا إلى أن الكتاب الأساسى هو كتاب Barrington Moore (الهامش ٣١)، ومن المفيد أن يضاف إليه كتاب C. Wright Mills(نخبة السلطة) Hوكسفورد يونيفرستى برس، نيويورك، ١٩٥٦ و Ralph Miliband(الدولة فى المجتمع الرأسمالى : تحليل لنظام السلطة الغربى) وايدنفيد اند نيكلسون، لندن، ١٩٦٩. وقبل ذلك كان Karl Wittfogel قد خطا نفس الخطوة بالنسبة لمجتمعات الشرق فى (الاستبداد الشرقى : دراسة مقارنة للسلطة التوتالية) يال يونيفرستى برس، ١٩٥٧. وثمة كتابان) : Arnold Brechtالنظرية السياسية : أسس تفكير القرن العشرين السياسى) برنستون يونيفرستى برس، برنستون ١٩٦٩، ثم D.D.Raphael مشكلات الفلسفة السياسية) بول مول، لندن، ١٩٧٠، يشكلان الإطار النظرى التاريخى العام. كما أن هناك عرضاً وظيفوياً من الوجهة الأوروبية - المركزية : Nicos Paulantzas(السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية) فرنسوا ماسبيرو، باريس ١٩٦٨. ومقالة جماعية بقلم جان درو (حول الدولة الاشتراكية : هنا، الآن، غدا) جوليار، باريس، ١٩٦٨.

كانت الثقافة، بدورها، تزدهر ضمن هذا النطاق، معبرة عن تطلعاته وتفضيلاته بواسطة الفردانية والفلسفة الليبرالية المثالية والرواية البرجوازية وغير ذلك. بكلمة، كانت الدولة تمارس نشاطها المهيمن مباشرة على القطاع السياسى المخصوص، أى على النظام المجتمعى الذى تريده الطبقات المسيطرة. من هنا الأهمية الممتازة للقطاع السياسى المخصوص ولجهاز الدولة. لا لان هذه الدولة لم تكن تهتم حينئذ بالاقتصاد والثقافة. فهى قد اهتمت بهما أحياناً اهتماماً بالغاً. لكنها لم تقم بذلك بوصفة اهتمامها الاساسى على الإطلاق - إلا بمقدار ما كانت الرأسمالية المنشآتية الليبرالية تبدو مالكة للوسائل التى تدفع ميدانى الدينامية الاجتماعية هذين.

لكن الأمر يختلف تماماً خلال المرحلة القريبة منا، مرحلة الإمبريالية المهيمنة، وحركات التحرير الكبرى والثورات الوطنية والاجتماعية الكبرى، مرحلة الثورة العلمية والتقنية. أن استصلاح العالم، وعولمة العلاقات الأمية والدور المسرع الذى يعول علية فى الصناعات الكيميائية والكهرباء والطاقة الذرية والالكترونية، والوسائل الهائلة التى لا يسع مستعملو هذه القطاعات الجديدة والعاملون فيها إلا امتلاكها، كل ذلك قد جعل من الضرورة رفع العقلانية المختصة بوظافة المجتمعات، عقلانية الجدلية الاجتماعية، إلى مستوى لم يعرف من قبل على الإطلاق، إلى مستوى قادر على مراقبة مستقبل العالم بأسرة، وتوجية هذا المستقبل والتخطيط له فى الوقت نفسه. عندئذ، انطلاقا من هذه الحاجات المبنية بالذات على تطور العلوم والتقنيات، طرحت مشكلة السلطة بصيغة جديدة، وبالتحديد خلال الفترة الفاصلة بين ١٩١٧و١٩٤٥ وحول الأزمة الاقتصادية العلمية الكبرى بين ١٩٢٩ - ٣٢. كان يبدو للجميع، شاءوا أم أبوا، أن المراكز الكلاسكية لسلطة التقرير فى المجتمعات الكلاسكية لم تعد صالحة، أو لم تعد صالحة بما فيه الكفاية، للاحاطة بهذا السياق الهائل بالدقة المطلوبة : هكذا كان يبدوا، من بعيد، المعنى اللقائى لهذه المسارات الأربعة الكبرى المتغايرة، الفاعلة فى صلب الدولة المعاصرة : الاشتراكية الماركسية، الإصلاحية الكينزية، المركب العسكرى - الصناعى والدولوية ذات الاتجاه الاستقلالوى. أن الدولة وجهازها، يمركزان بيديهما، بصورة متناقضة، ولكن لقائية، عدداً دائم التزايد من المعارف والقرارات الأساسية والتنظيم المخطط والموجة المتعلق بالحياة الاجتماعية بأسرها. فى كل مكان، بصورة متناقضة إنما لقائية، كانت مراكز التقرير غير الدولية تبدو وكأنها قد تخطيت بفعل تطلب العقلانية القصوى التى تفرض التمركز، أى الدولة. ويتذرع البعض بالاتحادات المتعددة الجنسيات : والواقع أن المعنى بذلك هو منظمات يوجهها بشكل رئيسى رأس المال الاحتكارى الأمريكى الكبير، بالاشتراك مع شركاء له صغار، يمارسون سلطة التقرير عن طريق المركب العسكرى - الصناعى واداتة الفاعلة، جهاز الدولة فى الإمبريالية المهيمنة الذى يستند على مختلف أجهزة الدول فى البلدان التابعة، ويتعدد بتعددها[٣٧].

---

(٣٧) فى التبنى الممزوج بالتروتسكية واللوكسمبورغيةA : .G. Frank (نمو التخلف أميركا اللاتينية) فرانسوا ما سبيرو، باريس ١٩٧٠. سمير أمين (التراكم على الصعيد العلمى) داكار انتروبوس، باريس، ١٩٧٠. واطروحات حددها) Robin Murray أممية رأس المال والدولة الوطنية) نيولفت ريفو، -

هذا التحول فى طبيعة السلطة ذاتها، وفى أداتها، الدولة، يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل الدور المعول على الجيش الذى يشكل المحور المركزى للدولة. ولا يعود وجود الجيش اليوم، أينما كان، فى النقطة المركزية من الحديث السياسى، إلى تمويه النقصان الحاصل فى طبقة أو فئة اجتماعية ما. بل أن ذلك يعود، أساساً، إلى تطور الانبناء الداخلى نفسه للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية فى عصرنا، بما يتضمنه من الأيديولوجيات جميعاً، الأمر الذى يجعل من الدولة مركز سلطة التقرير على جميع أصعدة الحياة الاجتماعية، مركز الحفاظ عليها ومركز تطورها، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالهيمنة السياسية أو بالثقافة والأيديولوجيا، أو بأنماط الحياة اليومية. هنا تكمن الواقعة المركزية لكل سوسيولوجيا سياسية فى عصرنا. وهنا تكمن الركيزة الموضوعية لظهور العامل العسكرى — عبر مروحة واسعة، بعيدة التباين — فى صلب الجدلية الاجتماعية نفسه. كما يقع هنا أيضاً الإطار العام الذى سيمكننا من الاحاطة بجميع التناقضات بين الجيش والمجتمع.

٤ - ٢ - ٢ - ثمة مظهر ثان من مظاهر تطور الدولة المعاصرة يقوم على التمايز بين السبل الخاصة لانبناء الجدلية الاجتماعية فى علاقاتها مع ممارسة سلطة التقرير.

والواقع أننا إذا عاينا الدول الرئيسية فى الغرب لدهشنا لرؤية مدى اختلاف لوحة القوى المتصارعة على السلطة. فى احد أطراف السلم نستطيع أن نضع بريطانيا العظمى والدول السكندينافية : فالأحزاب السياسية فيها استطاعت أن تتكون دفعة واحدة خلال المجرى التاريخى الطويل المدى، وبمعزل، من حيث الجوهر، عن الغزوات الخارجية التى تثير تصلب عود الدولة لا محالة، بوصفها المال الأخير والدرع الذى لا يعوض. أن دور هذه الأحزاب يظل هاما فى مجرى عملية التقرير السياسى رغم انه اقل أهمية مما كان عليه منذ نصف قرن فقط. تحت هذه البلدان بقليل يمكننا أن نضع الدول التى توحدت منذ عهد قريب : فنجد أن جهاز الدولة الذى يقوم بمهمة التركيز يحتل فيها بشكل طبيعى جداً وزناً كبيراً. ولكن، بمقدار ما تكون فترة الصراع من اجل الوحدة طويلة جداً (إيطاليا وألمانيا بشكل خاص) تكشف هذه الوحدة عن عمق التباينات التى ينبغى أن يحسب لها اكبر حساب. من هنا الدور الهام نسبياً الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى هذه البلدان انطلاقا من مراكزإقليمية فى كثير من الأحيان (الـ CDU وخاصة الحزب الاشتراكى المسيحى الالمانى فى بافييرا الحزب الشيوعى من ايطاليا التى صنعت الوحدة. ونجد فى هذا البلد أيضاً المافيا، أداة الانضمامية(*) الجنوبية الخ). فى فرنسا، البلد المتوحد منذ القدم والأرض التى تعرضت

=عدد ٦٧ (١٩٧١) ٨٤-١٠٩. بالإضافة إلى نقد) Bill Waeeen حول أهمية رأس المال والدولة الوطنية) نفس المرجع، عدد ٦٨ (١٩٧١) ٨٣-٨٨. ولا ينبغى أن يغرب عن بالنا انه (من اجل تمكين الأمريكيين من مزاولة مسيرتهم ينبغى لهم ربع الإنتاج العالمى من الصلب والسماد الكيماوى، ٤٠% من لباب الخشب، ٣٦% من المحروقات من اصل معدنى، وخمس القطن وعشر مجموع الأراضى المشجرة - خارج الحدود الأمريكية. ونحن لسنا بعيدين عن هذه الأرقام فى أوروبا الغربية Gerald Leach ( )سفينة فضاء الأرض : أزمة من اجل إنهاء كل الأزمات ؟) ذى اوبسر فرا ١-٨-٦،٧١-٧).

(*)الانضمامية irredentisme : "نظرية سياسية نادى بها الوطنيون الإيطاليون بعد عام ١٩٧٠ غايتها ضم المناطق التى يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم وكانت خاضعة لدول أجنبية" (قاموس المنهل، أنظر ه).

للاجتياح مراراً، كانت الدولة تشكل قبل اليعاقبة بزمان الحجر الرئيسى فى كل البناء السياسى. تلعب الأحزاب دوراً لا يستهان به ولكن بمقدار ما تستطيع أن تقدم بديلاً وطنياً للدولة (كالحزب الشيوعى، خلال فترة الجبهة الشعبية والمقاومة). فى الولايات المتحدة أخيراً، نقيضة بريطانيا العظمى على طول الخط، ليس للحزبين الكبيرين، الديمقراطى والجمهورى، إلا وزن ضئيل. فالسلطة، فى حقيقة أمرها، تقع فى أيدى المركب العسكرى - الصناعى، أى أنها تمارس مشاركة بين الاحتكارات وجهاز العنف المنظم، بحكم أن الولايات المتحدة، بوصفها دولة، قد صنعت بحرب الانفصال، كما صنعت، بوصفها إمبريالية مهيمنة، بواسطة الاحتكارات والقوات المسلحة - وذلك فى وقت قصير نسبيا. لا شك أن للأحزاب جمهورها الوطنى. لكننا نجد عدة أحزاب وتشكيلات سياسية على الصعيد الاقليمى أو على صعيد ولاية واحدة من الولايات المتحدة فيما بينها. كما يلمس المرء أن قوة شعور الانتماء إلى (الجماعة) والى الأمة فى الوقت نفسه، تفوق بكثير قوة شعور الانتماء إلى الحزب.

فى دول الغرب الاشتراكية نجد سياقاً موازياً من حيث التنوع فالاتحاد السوفياتى، وريث التراث المركزى الذى خلفه الاستبداد القيصرى، لم يعرف مطلقاً تعدد الأحزاب. بينما تحافظ دول أوروبا الاشتراكية على كوكبة من الأحزاب الديمقراطية إلى جانب الحزب الشيوعى الحاكم. كذلك نجد فيها سياقاً مختلفاً من حيث الفريق المركزى. فنجد هنا تشابكا وتراكبا بين الحزب الشيوعى وجهاز السلطة بحيث يشكل الاثنان حزباً دولياً يختلف كلياً عن جميع الأحزاب فى البلدان الرأسمالية.

أما الشرق فأمر آخر. إذ نجد فيه نموذج دول الغرب الاشتراكية :
تعدد الأحزاب حول الحزب الشيوعى، فى الصين، فى فيتنام، كما نجد الحزب الواحد فى كوريا الشمالية ومنغوليا. كذلك نجد فيه منظومات موازية للغرب الرأسمالى - ولكن مع دور اكبر للدولة فى جميع المجالات (الهند تشكل أوضح نموذج لذلك). كما نجد فيه أيضاً دولاً وطنية مستقلة أو شبه مستقلة ذات قيادة عسكرية، ويقع حزبها الوحيد نفسه تحت رقابة الجيش أى تحت رقابة هيئة الضباط. أما أميركا اللاتينية فتقدم لنا لوحة أكثر تنوعاً ايضاً، إذ نجد فيها كل مروحة الغرب والشرق بالإضافة إلى ضعف، شديد أحياناً، للدولة الوطنية ومحاولة لرص بنيان الحياة الاجتماعية والسياسية حول دول من الطراز الحديث.

لقد سقنا هذه الأمثلة لا لكى نقوم بعرض تصنيفى للسلطة السياسية فى قلب الدولة المعاصرة، بل لكى نظهر إلى أى مدى كان التطور التاريخى - تشييد البنيان الوراثى - لجهاز سلطة الدولة مختلفاً من أقصى العالم إلى أقصاه.

لذلك نقترح أن نستعير هنا، من منظار المقارنة والاحاطة - مفهوم غرامشى لـ (الطبقة السياسية) مدلالة على النواة المركزية من ممارسة سلطة الدولة فى جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية - على أن تضم هذه (الطبقة) كوادر الطبقات والفئات الاجتماعية المسيطرة وأجهزتهم من حزب ودولة، وكوادر الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة والمناضلة من اجل السلطة، وأجهزتهم الحزبية، علماً أن لدى كلا الفريقين اتجاهاً أمكانياً لتشكيل دولة.

داخل هذه (الطبقة السياسية) ينبغى أن ندرس، بصورة خاصة، الدور الذى يضطلع به كل عامل من مختلف العوامل التى تشكل بنيتها : أحزاب، جهاز الدولة، هيئة الضباط العسكريين، المجموعات الأيديولوجية الحاكمة، زمنية ودينية الخ..

ماهى منفعة هذا الإدراك الجديد لعملية البناء التاريخى الخاص لسلطة الدولة ؟ انه يتيح بالتحديد نزع الهالة الوهمية عن الجيش ووضع حد للوهم الليبرالى فى نظرية السلطة. لكنه إلى ذلك، وبشكل خاص، يتيح الإجابة على الأسئلة المحددة، على الأسباب التى من شأنها أن توضح دور الجيش الذى يختلف اختلافاً كبيراً جداً باختلاف أنواع المجتمعات.

من البديهى مثلاً، أن يلعب الجيش دوراً مركزياً فى عملية بناء السلطة السياسية : فى البلدان التى تفتقد للتراث المسمى (تعدد التيارات السياسية) وأما بسبب الطابع المركزى للدولة الذى يعود إلى عهود صحيفة (مصر، إيران، الصين، اليابان) أما بسبب الطابع الحديث التكوين للدولة الوطنية (نيجيريا، البرازيل، باكستان، اندونيسيا، الخ - وفى البلدان التى يقوم تراثها الوطنى - الثقافى الخاص على الدمج بين السلطات الروحية والزمنية - كما هى حال الإسلام - ولكن أيضاً، من النواحى التاريخية والأيديولوجية، فى البلدان التى انبثقت سلطة الدولة فيها مباشرة عن نضال الشعب المسلح بقيادة حزبه الثورى - كما هى حال الصين، وفيتنام وكوريا وكوبا. والواقع أن ليس هناك إلا فئة صغيرة فقط من البلدان - بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية التى مارست بالفعل نفوذا مهيمنا حاسماً على التاريخ العالمى منذ النهضة حتى يالطا - استطاعت أن تجمع الشروط اللازمة لبلورة منظومة سياسية متعددة، من حيث الأحزاب، وان تنبط بالجيش دوراً من المرتبة الثانية نسبياً، لا يلبث أن يتلفت منه بجلبة وجلجه عند منعطف الحروب والأزمات والاقتحام الإمبريالى والثورات.

إذا كانت عملية البناء التاريخية للسلطة السياسية قد استطاعت أن تتحقق بمعزل عن الغزوات وعن السيطرة الخارجية، خلال فترة متوسطة أو طويلة المدى، فان الطبقة السياسية تظهر كطبقة يغلب عليها الطابع المدنى، رغم أنها تستند فى نهاية الأمر، وفى كل حال، إلى جهاز الدولة الذى يشكل الجيش محوره الاساسى. أما فى جميع الحالات الأخرى - ونعنى هنا الأغلبية الساحقة فى تاريخ المجتمعات البشرية - فقد تكونت الطبقة السياسية بوضوح وجلاء حول الجيش الذى نال اعترافها بتفوقه وتقدمه. أما وقد صير إلى التعرف كما يجب على هذا الاتجاه العام، فقد أصبح من الممكن تنظيم تصنيف لمختلف أنواع سلطة الدولة، انطلاقاً من معامل الوجود الفعلى للجيش فى مركز هذه السلطة. وهذا التصنيف لن يكون تجميعاً معيناً للمعطيات التجريبية المبعثرة، بل سيكون عملية تأليف للدراسة النقدية المقارنة لمختلف أشكال الخصوصيات التى تقدمها التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية فى العالم.

بتعبير آخر : أن دراسة العامل العسكرى فى العلوم الاجتماعية ليست صنيعة الحقل العلمى المزيف المسمى (بالسوسيولوجيا العسكرية). أن هذه الدراسة تقوم أساساً على تعميق عيانى، على تعميق ينزع الوهم عن سوسيولوجية السلطة فى بعديها : البعد الجوانى (الدولة) والبعد البرانى (الحركات الوطنية والثورات، الهيمنة والإمبريالية).

عندئـذ، وعندئـذ فقـط، تطـرح مشـكلة العلاقـات، المتناقضـة، بـين الجدليـة الموضوعية للسلطة والجيش.

- ٥ -

الجيش فى الجدلية القائمة بين المحافظة والثورة

خلال مسيرتنا كلها - سواء على صعيد التحليل النقدى، أو على صعيد عملية إعـادة البناء النظرية - كـان التنـاقض مستمراً بـين الجيش وبـين الحالـة الاجتماعيـة - السياسـية (السوية)، فى قلب مختلف اتجاهات العلوم الاجتماعيـة والنظريـة الاجتماعيـة والسياسـية، كذلك فى مدرسة (السوسيولوجيا العسكرية) - انطلاقاً من مواقـع خرافيـة - تعمـل مختلف اتجاهات الأيديولوجيا السائدة للمحافظة عليها من حيث الجوهر لكن هذا التنـاقض يستمر كذلك فى صلب البدايات الأولى لنظرية سوسيولوجية للسلطة يحتـل الجيش ضمنها الموقـع الذى يعود لـه تاريخيـا سوسيولوجية للسلطة يحتـل الجيش ضمنها الموقـع الـذى يعـود لـه تاريخياً وبنيوياً، وهى النظرية التى عمدنا هنا إلى عرض إطارها..

من هنا أن استمرار هذا التناقض يشكل مشكلة.

٥ - ١ - يقوم أول عنصر من عناصر هذا التنـاقض الـدائم علـى مـا وصـفناه بأنـه طبيعـة الجيش الفعلية، أى كونه المحور الرئيسى لسلطة الدولـة السياسـية، أداة أساسـية للمحافظـة على كل تشكيلة اجتماعية - اقتصادية وطنية.

فإذا كان الأمـر دائمـاً علـى هـذا النحو، كمـا اشـرنا، فـان تطـور المجتمعـات المعاصـرة يسلط الضوء الساطع على هذه الطبيعة البعيدة الغور، بالضبط لان هـذا التطـور يضـع بـين ايدى سلطة الدولـة، ومـن ثـم، بـين ايـدى محورهـا الرئيسـى، الجيش، الجـزء الجوهرى مـن وسائل التقرير والتنفيذ، لا فقط على المستويات السياسية والعسكرية الحصرية، بـل كـذلك على المستويات التقنية والعملية والماكر وعلمية والثقافة والأيديولوجية.

انطلاقاً من هـذا التركيـز للقـوة الفاعلـة بـين يـدى الدولـة والجيش، ينبغـى لنـا أن نقـدر معنـى ومـدى كـل مـا يختص بالإطـار الجماعـى لكـل وجـود وطنـى ممكـن : المشروع الوطنى. والحق، أن عوامل المحافظة المجتمعية لكل تشكيلة اجتماعية - اقتصـادية وطنيـة - لكل أمة -، كمـا تتسق فـى صـلب مفهـوم الخصوصـية الـذى اقترحنـاه، لا يكتفـى، بحـد ذاتهـا لتأمين تلـك المحافظـة. إذا أن هـذه تسـتند إلى إرادة الجمـاهير الشـعبية المشـتركة والى الطبقـة السياسية التى ترمى بالضبط إلى المحافظة على مجتمع وطنى معين بوصفه كيانا مخصوصاً متميـزاً. أن الـرأى العـام، الإرادة الجماعيـة - البنائيـة - تتخـذان شـكلاً محـدداً مـن تـأمين الاسـتمرارية فـى التطـور لأمـة معينـة. هـذه القاعـدة تضـرب بجذورها سـواء فـى التـاريط الواضح للمجتمع الوطنى بأسره أو فى الوعى الضمنى الذى تملكه جماهير الشعب حـول هـذا التاريط، والذى يضرب بجذوره بعيداً فى قلب الـبلاد. أن إرادة العـيش المشـترك ليسـت فقـط

إرادة متابعة العيش المشترك. أنها كذلك إرادة متابعة التطور بشكل مشترك. بالأساس، دور المشروع الوطنى، وظيفته، هدفه ورسالته[٣٨].

لاشك انه من الممكن فى كل مجتمع وطنى أن يصار إلى عرض مشروع سياسى ونعته إنه وطنى. لكننا نستطيع أن نرى بسهولة أن ما هو فعال فى المشروع السياسى، أى ارتقاؤه لمصاف المشروع الوطنى الحقيقى يقاس بمقدار الطاقة الوطنية القابلة للتعبئة بناء عليه، أى انه مرتبط باستمرارية عمق الحقل التاريخى - الموضوعى، ولكن أيضاً - كما هو مفهوم ومستوعب فى وعى الجماهير - القادر وحده على التغذية والدعم ومجابهة الصدمات، وعلى توفير الوقت والتراجع اللازمين حتماً لكل عمل عظيم.

من هذا المشروع الوطنى تستلهم مؤسسات الدولة خطواتها وتجعل منه ميثاقها. وهكذا هى الحال فى صلب مختلف التشكيلات القيادية فى الطبقة السياسية بارتباطها مع المصالح الطبقية والأيديولوجية. لكننا لا نرى فى أى مكان آخر كما نرى داخل الجيش تطابقاً كلياً بين المشروع الوطنى والمشروع المؤسساتى المخصوص : (فى سبيل الوطن والعلم والعلى) - شعار مدرسة البوليتكنيك هذا نلقاه، عبر منوعاته، فى كل مكان تبنى فيه كادرات الجيش. ذلك أن ميثاق الهيئة العسكرية نفسه ليس شيئاً آخر سوى المحافظة، فى الحكم الأخير وفى نهاية المطاف، على الأمة ودولتها. أن التطابق بين المشروع المؤسساتى الخاص هو حرفيا تطابق تكوينى، بنيوى، وليس تطابقاً عابراً أو تكنيكياً فى أى حال من الأحوال. قد ينظر إلى الوطن وكأنه مجموعة تدور حول، أو تحت، قيادة واحدة أو أكثر من الطبقات الاجتماعية. وقد يعنى العلى أموراً مختلفة جداً بالنسبة للاتجاهات ذات الاختيارات الفلسفية والإيديولوجية المتضارية. والعلم، وهو أكثر العناصر الثلاث قابلية للصفة الشمولية، يتحدد انطلاقاً من سياسات عامة ثقافية وعلمية خاضعة لموجبات طبقية وأيديولوجية مختلفة. ولكن أينما كان، وفى كل حال وعبر تنوع الأنظمة والأيديولوجيات، يعتبر الجيش عماد المحافظة على (الوطن والعلم والعلى) فى قلب الحياة الوطنية بأسرها. وهذه الرسالة تطرح وتستمر عبر يمين الولاء الذى يصل حتى الموت - اليمين نفسه الذى يقسمه الضباط والكوادر الثوريون - (المثقفون النظاميون) ولا يقسمه مطلقاً المثقفون التقليديون.

كل شىء يصبح عندئذ مرتبطاً بطبيعة السلطة الطبقية والإيديولوجية وعندما يصبح المشروع الوطنى مهيأ للتشكيل والصياغة فانه يكون عندئذ ما تقرره الطبقة السياسية الموجودة فى السلطة - بالارتباط مع البلاد فى أعماقها.

٥ - ٢ - خلال وقت تاريخى طويل نسبياً - من الدول الأولى حتى الثورة الصناعية - كان بوسع الجيش أن يكتفى بهذا البعد المتعلق بالنظام والحفاظ على المشروع الوطنى. لكن التقنيات الجديدة، فى تطورها البطىء وصلت إلى الهيئة العسكرية منذ ظهورها، بل أن بعض هذه التقنيات وجد أصوله ضمن تلك الهيئة : البارود، الملاحة الدقيقة، القذائف وغيرها. فقد انبثقت الاكتشاف الكبرى من مصادر مختلفة. بعضها، كالطباعة مثلاً، ينتمى للقطاع المدنى المختص بالدولة. والبعض الآخر، كالهيدروليك وتطبيقاته، يتأرجح بين

(٣٨) أنظر أنور عبد الملك (المشروع الوطنى) مداخلة فى ندوة روما (١٩٧٢).

الجيش وجهاز الإنتاج. لكنها جميعاً، بدون استثناء كانت تلتقط وتستعمل وتطور من قبل الجيش[٣٩].

هذا الوضع سيشهد تسارعاً وتعمقاً بالغين مع الاكتشافات البحرية الكبرى، وخاصة مع الثورة الصناعية. ولان وضع المواد والوسائل والتقنيات والبرمجة الطويلة المدى موضع التنفيذ قد أصبح عملية مكلفة أكثر فأكثر ومعقدة وحساسة، لا سيما خلال الفترة القريبة منا، فان الدولة بدأت تتولى تدريجياً هذه المهام. ومنذ ذلك الحين بدأ الجيش يتحول إلى محل تمركز الوسائل الأكثر تطوراً فى مجال التقدم التكنولوجي، تلك الوسائل التى تحتاج إليها حاجة ماسة من اجل متابعة القيام بوظيفته. وفى هذا الوقت بالذات تولد التوتر الذى هو مصدر التناقض الذى تكلمنا عنه.

٥ - ٢ - ١ - والحق أن هناك مجموعة من التوترات. تقع الأولى منها على صعيد التناقض بين رسالة الجيش الخاصة - الحفاظ على النظام والأمن خدمة للمشروع الوطنى - من جهة، والطابع الخاص للنشاط الذهنى والعلمى من جهة أخرى. فهذا النشاط يستند، كما نعلم على الطرح النقدى للظاهرات، أى انه، بالأساس، دراسة الإمكانيات والحدود ونقد الظروف المجتمعية لهذه وتلك (سوسيولوجيا العلم والمعرفة). أن مثل هذا الوضع يقتضى، بحكم تكوينه، خطوة جدلية دائمة الحركة، يتجه محورها دائماً باتجاه نقض كل ما هو قائم، والتنقيب عن آفاق جديدة تتعارض أحياناً مع ما هو محقق من أوضاع. هكذا ندرك بيسر أن التعارض بين العسكريين والمثقفين أمر قريب من التعارض بين بارمنيدس وهيرقليطس ولكن بصورة عامة جداً وتقريبية جداً فقط : إذ أن هناك فيضاً من المحافظين بي المثقفين - التقليديين والنظاميين، رغم الواجهات المزركشة للتعصرن والموضة. ونحن نعلم كم كان للجناح الأقلى فى الهيئة العسكرية من شأن فاعل فى مجال التجديد، سواء فى التقنيات أو فى الدينامية الاجتماعية والسياسية للعالم. ويستمر التناقض، يغذيه بالتحديد المثقفون الذين يضعون ايديهم على مجالات الثقافة والإعلام.

٥ - ٢ - ٢ - أما المصدر الثانى للتوتر فيقع فى قلب التناقضات التى تتعمق داخل الهيئة العسكرية نفسها، بين القطاعات التقليدية التى ترى أن الأولوية ينبغى أن تمنح لمفهوم النظام، وبين القطاعات الدنيامية التى ترى أن المحافظة على النظام، وعلى المشروع الوطنى، أمران مرتبطان بطرح دينامى استقبالى لهذه المحافظة. وبما يخص هذه القطاعات الدينامية على الجيش، وبامكانه، أن يكون محل التوسط بين فئات النظام والتقدم - عوضاً عن الاكتفاء بمجال النظام وحده. ونحن نرى إلى أى حد أعانت الإنجازات التكنولوجية والعلمية هذه الطريقة فى النظر لرسالة الجيش، فى عصر الالكترونيك والطاقة والسلاح

---

(٣٩) لقد سمح تراث طويل فى تاريخية العلوم فى بريطانيا العظمى بتغذية نقد معاصر لاسيما J.D. Bernal (العلم فى التاريخ). J. G. Crowther (وظيفة العلم الاجتماعية). J. Needham (العلم والحضارة فى الصين). بالإضافة إلى عدد من الأعمال الأخرى Victor Perlo: العسكرانية والصناعة : أثرياء الحرب فى عصر الصواريخ) لورنس اندويزهارت، لندن، ١٩٦٣. Harry Magdoff (عصر الإمبريالية : اقتصاد سياسة الولايات المتحدة الخارجية) منثلى ريفيو نيويورك ١٩٦٦م محاولة تبسيط بقلم Robin Clarke "علم الحرب والسلم" جوناتان كاب، لندن، ١٩٧١.

النوويين، عصر الإمبريالية والثورات الوطنية والاجتماعية الكبرى كذلك. استياء الجيش ليس له مصادر أساسية أخرى : فبعد أن وضعة رجال الدين على هامش الأمور، وجد نفسه، موضوعياً، فى تبدل عميق. وبحكم تكونه تاريخياً للحفاظ على النظام المجتمعى بأسره، جعله ذلك حالياً قليل الاستعدادات لتقليل هذا التقييم الاساسى الجديد، أى إدراج الجدلية محل الطرح الستاتيكى التجميدى. أن الدولة المعاصرة تتكيف من جديد بصورة ميسورة نسبياً من حيث أبعادها الاقتصادية والثقافية. مكان التناقضات - بين النظام والحركة، بين المحافظة والجدلية - يقع فعلاً فى قلب الدولة، أى فى الجيش. من هنا مناخ التناقضات، والتوترات القصوى، وعدم التفهم والهامشية.

ومن هنا أيضاً ظهور العامل العسكرى كمشكلة سوسيولوجية.

أن ظهور الجيش كمشكلة سوسيولوجية، بدلاً من التوسط بين مختلف العلوم الاجتماعية[٤٠]، يرافق تحول - توسع وتعمق - طبيعة الدولة المعاصرة ووظيفتها، كما يرافق رؤية هذا التحول من قبل الطبقة السياسية ومثقفيها. هذه وذاك يسجلان نهاية التوهم الفلسفى والوظيفوية التى لا يحدها زمان فى العلوم المهتمة بدينامية المجتمعات ولكن على الطوباوية، لكى تكون لنفسها مادة ما، أن تمر على دروب الحديد والنار حيث يصنع التاريط وتصنع حيله ومآثره.

ولكن ثمة فرقاً بعيداً بين القدوم السعيد وبين عزل الجيش ضمن ميدان شبه - علمى، ميدان (السوسيولوجيا العسكرية) : ألا أننا لا نجد من يتحدث عن (سوسيولوجيا بوليسية)، (أو سوسيولوجيا قضائية) إذا شئنا أن نأخذ مستويين أساسيين من جهاز الدولة. أن الأمر الذى يهمنا إنشاؤه يحمل اسماً وينتمى إلى حقل علمى محدد : سوسيولوجيا السلطة. سوسيولوجيا السلطة - لا السوسيولوجيا السياسية، حيث نجد الخلط الحتمى بين الدولة والحكومة، بين السلطة والإدارة، وسط المروحة المعتادة عن التعددية والديمقراطية والانتخابية والرأى العام والاشتراكية والمنظمات الأممية. حيث يتناول كل شىء ويحكى عن كل شىء. لقد آن الأوان بالنسبة للعلوم الاجتماعية أن تتخطى الكوابح التى تثيرها السلطة - بشكل طبيعى جداً - فى حقيقتها العيانية، ونعنى مشكلة العنف وتنظيمة وعقلنته.

عندئذ فقط يمكن أن تطرح مشكلة الجيش فى علاقاته بالهيئة الاجتماعية - التى يؤمن لها وجودها نفسه بالذات - طرحاً علمياً. من شأن هذا الطرح أن يحدد موقع الجيش، فى مرحلة أولى، فى قلب سلطة الدولة، لكى يعمد فيما بعد، فى مرحلة ثانية - وهنا تكمن المشكلات الحقيقية - بعد أن يكون قد استخلص خصوصية المجتمع الوطنى الذى تشكل هذه الدولة مركز السلطة فيه، إلى تحديد الأطر الخاصة لنشاط الجيش داخل سلطة الدولة فى هذه التشكيلة الخاصة فى مرحلة معينة من مراحل تطورها التاريخى، لا فى مطلق تشكيلة وطنية، فى مطلق مرحلة من تطورها.

---

(٤٠) حول التطور الحديث العهد لمشكلة الخصوصية فى السوسيولوجيا بوصفها علماً متميزاً أنظر Robert W.Freidrichs سوسيولوجيا السوسيولوجيا) فرى برس، نيويورك ١٩٧٠. أنور عبد الملك (المؤتمر العالمى السادس للسوسيولوجيا)، أتومس عدد ٢٣٧ (١٩٦٦)، ٦٤٣ - ٥٠. و (من السوسيولوجيا إلى علم المجتمع) (لا روشرش) عدد ٧ (١٩٧٠)، ٦٩١ P. Bourdieu و J.C. Chambaredon و J.C. Passeron : "مهنة العالم السوسيولوجي) المجلد الأول - موتون - بوردلس، باريس، ١٩٦٨.

بعد ذلك يمكننا أن نرى كم تشكل الدراسة السوسيولوجية للجيش جزءاً لا يتجزأ من سوسيولوجيا (نقدية ومقارنة) السلطة السياسية، التى يحركها هى الأخرى - شأنها مجمل علوم المجتمع - مفهوم الخصوصية، القادر وحده على توسيط الجدلية الاجتماعية بكل اتساعها، أى إقامة العلاقات العقلية والمعقولة بين المخصوص (ماهو وطنى) والشامل (ما هو مشترك بين البشرية جمعاء).

هكذا تبدوا لنا المرحلة الراهنة من نمو التاريط العيانى والعلوم الاجتماعية، وتعيين موقع مشكلة العلاقات بين الجيش والمجتمع. وعلى كل بحث أن يحط مشكليته وافتراضاته ضمن هذا المجال المعقد الحافل بالعقبات. وكلما تحدد موقع الجيش فى قلب السلطة نفسه، فى كل مكان من العالم، بنسب مختلفة، متميزة، كلما ساعدت دراسته على الكشف بصورة أفضل عن المفاصل الأساسية لكل عملية محافظة مجتمعية وطنية - العنف المعقلن وعلى توضيح وظافة الجدلية الاجتماعية فى التاريط توضيحا ساطعاً، سواء كان هذا التاريط تاريخنا الراهن بشكل خاص، أم التاريط الذى ينفتح من الآن فصاعداً على تلك المرحلة الحاسمة التى يقترب خلالها توازن القوى فى العالم من عتبة التعالم.

أنور عبد الملك ٢٠-١٢-٧١

المركز الوطنى للأبحاث العلمية

باريس.

دور الجيش فى الثورة الوطنية المصرية
١٩٥٢ - ١٩٦٧

أنور عبد الملك

توجية بشأن المراجع :

كثيرة جداً هى الأدبيات التى أشير إليها وتم تحليلها لا سيما فى مؤلفاتنا التالية : (مصر مجتمع عسكرى (١٩٦٢)، (الناصرية والاشتراكية) فى المؤلف (السجل الاشتراكى ١٩٦٤)، (الأيديولوجية والنهضة الوخنية : مصر الحديثة). وقد تبين لنا انه من الأفضل تجريد هذا النصر من كل الملاحظات بحيث يقدم إخاراً عاماً من التأليف والتفكير.

١ - ١ . دور الجيش فى التاريخ المصرى :

منذ الفراعنة حتى محمد على لا يزال جانب من المشكلة العسكرية يسترعى الانتباه : انه تعاقب الجيوش المرتزقة المصرية أو الأجنبية والجيش الوطنى. فى مصر الفرعونية حيث (يمتاز المصرى بغياب الحس الحربى الحقيقى)، وفقاً لأحكام ادولف ارمان، عميد دراسى الشؤون المصرية فى القرن العشرين، بين عدة فترات من الحكم العسكرى. إننا لا نتبين بوضوح تركيب جيوش الإمبراطورية القديمة ودورها. لكن (جيش الإمبراطورية الوسطى كان لا يزال يتألف، فى معظمه، من فرق من الميليشيا، كان على أمراء مختلف الدوائر أن يضعوها على أهبة الاستعداد كلما اقتضى الأمر ذلك). هذه الفرق وهى مصرية فى معظمها، كانت تضم كذلك مرتزقة أجانب، (شعباً من الهلال آتيا (...) من خارج مصر) يعتقد انهم Les Mezai الميزيون أى أفراد قبيلة الـ النسيان ميزا (Nubien Meza) ... (الذين كانوا فيما مضى يخدمون أحياناً فى الجيش المصرى فى ظل الإمبراطوريتين القديمة والوسطى). ثم عمت هذه الممارسة فى ظل الإمبراطورية الجديدة التى (خاضت حروبها الكبرى بجيش الدولة الذى جرى تجنيد القسم الأصغر منه من بين المصريين، بينما كان قسمه الأكبر يتألف من مرتزقة أجانب).

انطبعت اليقظة الحربية لمصر بطابع أسماء ثلاثة : الأول أحمس (آموسيس) مؤسس الأسرة الثامنة عشرة (١٥٨٠-١٥٥٧ ق. م) ومحرر مصر من نير الرعاة (الهيكسوس) ويبدوا انه هو الذى أوجد أول جيش وطنى مصرى. أما خلفاؤه فقد اضطروا إلى شراء ولاء الزعماء العسكريين الكبار عن طريق التنازل لهم عن أراضى كثيرة. لكن (طرد الهيكسوس وملاحقة مؤيديهم واستبعادهم بعد ذلك، شكلت بالنسبة للجيش المصرى المهمة الكبرى التى ساعده إنجازها على الارتفاع إلى تلك الدرجة من القوة والعنفوان التى عرف منذ ذلك الحين كيف يحافظ عليها طيلة قرون عدة). أما الثانى فهو تحتمس الثالث (؟ - ١٤٤٧.م) الذى واصل النضال وكون لمصر الفرعونية إمبراطوريتها فلا أفريقيا وآسيا بقيامه بست عشرة حملة باهرة. أما الأخير فهو رمسيس الثانى (١٢٩٢-١٢٢٥ ق. م) وكان مخططا استراتيجياً وسياسياً كبيراً، رعى الإمبراطورية وحافظ عليها دون أن يمنعه ذلك فى أواخر عهده من تقديم بعض التنازلات التى تفرضها السياسة الواقعية. أن التعبئة الشعبية التى أحدثها أحمس، وهى الأولى فى تاريط مصر، والتى بدأت الأعمال الحديثة العهد تكشف عن جزء منها، يعمد الفضل فى نجاحها إلى الشعور الوطنى الذى أذله قرن من الاحتلال. أما تحتمس الثالث، ورمسيس الثانى وفراعنة الإمبراطورية الجديدة الآخرون، فلم تكن لديهم الأسباب ذاتها لإيقاظ الحماس، من هنا كان اللجوء البارز أكثر فأكثر إلى المرتزقة من مصريين وأجانب لا سيما الأجانب منهم. ومن هنا أيضاً قلة اعتبار الفلاحين تجاه الدولة العسكرية. فى ظل تحتمس الثالث كان الكاتب بيباس، صديق Amen - em- epe آمين- أم - ايب (أول قائد لعربة) يحذر ابنه من مغبة الحياة العسكرية : "يا لهذا الكلام الذى تقوله : هل أن مصير الجندى أذن خير من مصير الكاتب ؟) ثم يعرض مآسى الجندى بعبارات بليغة.. وأذن، فلم يكن الفلاحون، شأنهم فى عهد كرومر أو فاروق، يخضعون للتجنيد إلا مكرهين،

وحينما كان مسجل الجنود يحضر إلى الدائرة (المقاطعة) لانقاء خيرة الشباب، كان الأسى أليما مثلما هو فى أيامنا، لدى ضم المجندين الجدد.

كان فقدان الجيش المصرى لهوينه القومية فى ظل بسماتيك (psmmetique) يمهد للاجتياحات الكبيرة الفارسية واليونانية والرومانية. (فجيش الاحتلال البيزنطى) تماما كما يقول هنرى مونيية (Henri Munier) كانت مهمته (أن يحمى الزراعة والتجارة). كان (يراسه رؤساء غير أكفاء، ويتألف من جنود جرى تجميعهم محلياً يرابطون فى مخافر لا يبرحونها فكان لا يبدو عليه بالطبع أية صفة عسكرية. والسلطة المركزية لم تستخدمه مطلقاً لصد البرابرة الذين كانوا يهددون سوريا وبلاد ما بين النهرين. كان شغله الشاغل منع الغزوات البدوية التى لم يكن فى الوسع احتواؤها دائماً، والمساعدة فى جمع الضريبة، بكلمة كان يقتصر فقط على القيام بعمليات الشرطة الداخلية).

هكذا كانت ولايات مصر الخمس - أوغيستانيك، أركادى، تابايد، ليبيا ومصر - تبدو لجيوش عمرو بن العاص لقمة سائغة، كانت مصر فى القرن السابع الميلادى، الأول للهجرة، تفتقد إلى الحس الوطنى افتقاداً يعززه تفتت أجهزة الدولة. ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية القرن الثامن عشر تقاسم السيطرة على مصر غازيان اثنان : العرب ثم المغول (أكراد)، وشركس وأتراك). ولنقتبس عن صبحى وحيدة، منظر تاريط الأمة المصرية، العرض الذى يقدمه عن تطور الجيش فى مصر خلال العصر الوسيط المشحون بالاضطراب : (كان جنود عمرو بن العاص الذين فتحوا مصر ينتمون إلى القبائل العربية التى أطلقها الخلفاء للفتح. والمعنى هنا تلك القبائل التى كان يشد أفرادها شعورهم المشترك بالوحدة القبلية، فى حين أن القبائل ذاتها كانت مرتبطة بالخلفية بتعصب عرقى مشترك، وكذلك بالعلاقات التشريعية القائمة بين الحاكمين والمحكومين على الصعيد الشرعى. وقد ظل وضع القوات العسكرية فى مصر على هذه الحال حتى ظهور الأتراك فى الإمبراطورية العباسية (...) ونستطيع أن نستخلص مما نملكه من معلومات أن الجيوش العباسية كانت تضم فى ذلك الحين كمية لا يستهان بها من الأتراك. ويروى المقريزى أن جيش ابن طولون كان يضم أربعين ألفا من السود، وأربعة وعشرين ألفاً من الترك وسبعة آلاف مرتزق. كما يروى المقريزى أيضاً، أن جيش الإخشيديين كان يصل إلى أربع مئة ألف رجل من السود والأتراك المرتزقة. ثم ظهر الفاطميون فى مصر وجاء معهم الجنود المغاربة، وان كانوا لا يشكلون الفئة الغلبة فى الجيش (...). كانت الفرق العربية التى اشتركت فى حروب الفتوحات تقاتل باسم الأمة الإسلامية، كما كانت تتقاضى أجورها من بيت المال. ثم بقى الوضع على حاله فى العهد الاموى (...) لكن الموجه التركية بلغت دروتها فى جيوش العباسيين، عندما أمر المعتصم ولاته ان يقطعوا رواتب القبائل العربية (...) وكان الجيش الفاطمى يتلقى رواتبه من السلطان . ولم يكن يحصلها من السكان على الطريقة الإقطاعية، هكذا كان يحدث ذلك فى المشرق) ...).

عام ١٠٩٧ بدأت الحملات الصليبية باتجاه سوريا. أما فى مصر فان مجيء الأيوبيين (١١٧١ - ١٢٥٠) يحدد بداية استعادة العسكر للسلطة. كان الهم الأول لصلاح الدين الايوبى أن (يسرح من وجده من الجنود فى مصر - سواءً كان هؤلاء سوداً أو مصريين أو عرباً أو أرمناً - لكى يستعيض عنهم بحوالى اثنى عشر ألف فارس من الأتراك والأكراد، كان قد اصطحبهم

معه). ها هى مصر تـدخل العصـر العسـكرى : فقـد كانـت الحمـلات الصـليبية تحتـدم علـى حدودها حتى دمياط من عام ١٠٩٧ إلى عام ١٢٩١، ووصل المغول إلى أسيا الصغرى فى القـرن الثالث عشر واخـذوا يهـددون سـوريا فـى القـرن الخـامس عشـر، ثـم أن الشـركس واليونـان والألبان والعبيد والصرب انكفأوا جميعاً أمام المغول ووجدوا فى مصر ملاذاً وشرطاً للحيـاة. وهكذا نشأ المماليك الذين سيسطرون علـى مصـر مـن سـنة ١٢٥٠ إلى ١٥١٧، تـاريط فـتح سـليم الأول لمصر، التى أصبحت بعد ذلك ولاية عثمانية.

لم يكـن المماليـك الأتـراك. البحريـون، والمماليـك الشراكسـة، البرجيـون الا "جحفـلاً بشرياً اجنبياً، كـان الأفـراد يضـمون إليـه بـالقوة ويفقـدون كـل شخصـية لهـم عنـدما كـانوا يشترون فى سن مبكرة". ولما كان المماليـك عبيـداً، فقـد كـانوا يتقـدمون فـى المراتـب بفضـل قيمتهم العسكرية، والسلطان نفسه كان يختار من بين آلاف الأمراء. "كانوا يقترفـون العديـد من أعمال الفوضى فى مصر - كما يقول المقريزى - كما كـانوا يهـاجمون السكان فيغتـالونهم ويسلبونهم ثـرواتهم ويسـبون نسـاءهم وأطفـالهم، دون ان يـتمكن احـد مـن الوقـوف فـى وجههم، حتى أنهم كانوا يدخلون إلى الحمامات عنوة، وينتزعون منهـا النسـاء بقـوة. وكـانوا يمارسون أنواعاً من الظلم ما كان الفرنجة يمارسون اسوأ منهـا لـو كـانوا حكـام الـبلاد (...)". كانـت مصـر حـولهم تعـيش عيشـة غريبـة مضـطربة، أصبحت "مجتمعـاً محكومـاً بفكـرة الحرب: حرب المسلمين ضد المسيحيين، وحرب المغـول ضـد المسـلمين، وحـرب المماليـك فيمـا بيـنهم، وكـل ذلـك يـتم ببربريـة لا وصـف لهـا (...)"، فقـد ثقلـت وطـأة الجـيش أو بـالأخرى جيوش المماليك، وهى سرايا مختارة، شيئاً فشيئاً بسـبب الأراضـى الممنوحـة كاقطاعـات وإن كانت غير وراثية، للضباط من مختلف الرتب وحتى للجنود أحيانـاً. هكـذا نشـأت إقطاعيـة من نمط شرقى كان لابد لها من أن تولد تدريجياً ميوعة وتنـافراً فـى أحشـاء الوحـدات، ممـا أتاح لسليم الأول أن يستولى على السلطة مطمئناً إلى حفاوة استقباله من قبل شعب استنزف المرتزقة القساة المستغلون معظم طاقاته.

إن ثلاثـة قـرون مـن السـيطرة التركيـة كانـت قـد ادت بمصـر إلى حالـة مزريـة، فالقاهرة "عاصمة الدنيا وحدية العالم ومركز نشاط الجنس البشرى ورواق الإسلام وعرش الملك" - كما كان يطيب لابن خالدون أن يقول - القاهرة هـذه خلـت مـن حرفييهـا، وانخفـض سكانها من ثمانية ملايين إلى مليونين ونصف ما بـين القـرنين الرابـع عشـر والتاسـع عشـر، وانتصب الخراب فى كل مكان منهـا، وكـأن مصـر مـا كانـت ابـداً طريـق التجـارة بـين أوروبـا والشرق. فالأتراك والمماليك، متحالفين، كـانوا يشـغلون المناصـب الأساسـية، العسـكرية منهـا والمدنية: نائب، أتابك العساكر رئيس نوبة، أمير سـلاح، أمـير خـور، امـير مجلـس، حاجـب، داوادار، أمير جند دار، اسطة دار.

أمـا الشـعب المصـرى فـى المـدن والأريـاف فقـد كـان يمتنـع عـن المشـاركة فـى الحيـاة العسكرية. لكننا نلاحظ اشتراك جنود مصريين فى المعارك ضد الصليبيين ولعـل ذلـك كـان يتم بوصفهم بديلين لأن العديدين من المماليك "يفتدون" أنفسهم بـدفع مبلـغ مـن المـال، إذ يذكر السيد كليرجه (Clerget) نقلاً عن المقريزى أن شعب الإسكندرية كان لديه فى أيام ابن بطوطة مخزونات كبيرة من الأسلحة، وكان يرفض أن يترك للسلطان وحـده أمـر الـدفاع عن المدينة. عبر أن تراث الحروب الـذى خلفـه احمـس كـان ضـعيفاً طـوال هـذه القـرون مـن

السيطرة الأجنبية والاستلاب الوطنى والغربة. فانحطاط الجيش لم يكن يضاهيه إلا تحلل الدولة المركزية. لكن الجيش ما لبث أن تعزز فى عهد صلاح الدين مدعوماً من الشعب. سوى أن المماليك والأتراك كانوا قد خربوا البلاد بحيث أصبح الشرط العسكرى شرط إقطاعية عسكرية مركزية وبلا تراث. أما الصلة بين الأرض وسلطة السلاح فقد ظلت قائمة، وكانت هذه السلطة تدفع من عدم فعاليتها المتفاقمة ثمن "الإقطاعية الشرقية"، وتفتت التراث الوطنى المصرى على إيدى المرتزقة الأجانب.

١- ٢ - محمد على :

إن عام ١٨٢٠ هو عام الانعطاف فى تاريط مصر العسكرى فى ظل محمد على. كان الكولونيل سيف (Sève) أحد ضباط المشاة فى جيش نابليون، يبحث عن وظيفة مدرب فى جيش فارس، فدعاه محمد على آلية واتفق الرجلان على ضرورة خلق جيش مصرى جديد. فأسست المدرسة العسكرية الأولى فى أسوان، بعيداً عن دسائس العاصمة، وعهد إلى الكولونيل سيف بخمس مئة مملوك من حرس محمد على، وخمس مئة مملوك تابعين لوجهاء مصر. لم تكن هذه مهمة يسيرة، فقد كان على الكولونيل أن يواجه عداء المماليك للانضباط العسكرى ولشخص مدربهم الفرنسى الكافر فى أن واحد غير أن جرأة الكولونيل سيف وصلابته المدعومتين مباشرة بنفوذ محمد على وأولاده تخطتا كل الصعوبات التى واجهها هذا المشروع الخطر. وما لبثت أن تلت هذه المدرسة العسكرية الأولى مدارس أخرى، عهد بها جميعاً إلى عسكريين أوروبيين كانوا قد اكتسبوا كفاءاتهم فى ساحات القتال فى عهد نابليون: مدرسة فرشوط العسكرية ومدرستا النخيلة والجيزة، والمدرسة العسكرية التحضيرية فى قصر العينى التى حولت فيما بعد إلى أبى زعبل والتى أسست عام ١٨٢٥ ب ٥٠٠ طالب ثم صارت تضم ١٢٠٠ طالب عام ١٩٣٤ مع مكتبة من ١٥ ألف مجلد. ثم مدرسة المشاة بتلامذتها الـ ٤٠٠ التى عهد بها إلى الكولونيل بولونيينى (Bolognini)، وكان موقعها فى البداية فى الخانكة ثم حولت إلى دمياط فأبى زعبل، ومدرسة الفروسية التى أسست بعد حرب المورة على طريقة سومور (Saumur) وقد عهد بإداراتها إلى فارين (Varin) المعاون القديم للماريشال غوفيون سان سير (Gouvion stcyr) . ومدرسة للمدفعية، حيث كان الكولونيل الأسبانى انطونيو دى سيغارا (Antonio de Seguera) يشرف على أعمال تلامذتها المختارين بعناية فائقة، ومدرسة أركان الحرب فى الخانكة، المؤسسة حسب اقتراح الجنرال المصرى عثمان نور الدين باشا، ولا نعرف عنها إلا أمورا قليلة جداً، (كان رفعت رافع الطهطاوى يسميها مكتب الرجال)، ثم مدرسة الموسيقى العسكرية وهى ذاتها مكونة من فرعين كل منهما على سفينة - مدرسة، كان يوجهها حسن القبرصلى بك، ثم كنج عثمان بك. هذه المجموعة المدهشة كانت تعتمد على مصانع السلاح والمدفعية فى القلعة، وعلى مخازن المقطم للذخيرة والبارود، ومصنع البنادق القائم فى الحوض المرصود، ومعامل البارود فى القاهرة وبدراشيف والأشمونين والفيوم وأهناس وطورانا "وترسانة الإسكندرية" العسكرية البحرية المعهود بها إلى م. دوسيريزى M. de. Cérisy وحوض ترميم السفن، التى جهزت مصر لعدة سنوات بأسطول رهيب ساد هو وأساطيل إنجلترا وفرنسا على المتوسط بكامله. كما أرسل محمد على فى الوقت ذاته عددا من الطلاب

للتخصص بمنح فى أوروبا. وشكل العديد منهم جزءاً من كوادر الجيش أو الصناعات العسكرية.

عام ١٨٣٩ كان تعداد الجيش البرى، كما يذكر الطبيب الجنرال كلوت بك (Clot bey) ٨٨٠، ٢٣٥ رجلاً موزعين كما يلى: فى الفرق النظامية (الجيش الحديث) ٢٠٢، ١٣٠، باشيبوزق (الجيش القديم) ٦٧٨، ٤١ رجلا، الاحتياط ٨٠٠، ٤٧، عمال فى المصانع الحربية...، ١٥ طلاب - ضباط ١٢٠٠.

أما البحرية المصرية فأنها كانت تضم القوى التالية : ١١ سفينة حربية سبع بوارج، خمس جرافات صغيرة، وتسعة أشرعة من ذوات الصاريتين مع ١٦٠٠٠ بحار. وفى سنة ١٨٤٣ قدم إسماعيل سارهنك باشا للبحرين صورة أكثر كمالاً : ٦ سفن حربية جديدة تحمل مجموع الجنود، ١٦٨٠١ بحرى وقوة ضاربة تقدر بـ ١٨٥٧ مدفعاً.

رغم ذلك كانت هناك مشكلة تجنيد. فى البدء رفض محمد على تجنيد الأتراك والأونؤرط المشهورين لسوء الحظ بعدم انضباطهم فى الجيش المصرى وبانعدام الثقة فى مزاياهم العسكرية فى أن معاً. وحتى لا يحرم الأرض من العاملين فيها، توجه فى البداية إلى تجميع الجنود من السودان. لكن العشرين ألفا الذين أرسلهم إليه إسماعيل باشا لم يستطيعوا الصمود أمام اختلاف المناخ. فكان لابد له أن يرتد إلى المصريين. هكذا تشكلت سنة ١٨٢٣ الكتائب الست الأولى من الجيش الجديد بآمرة الضباط المماليك المتخرجين حديثاً من مدرسة أسوان العسكرية. غير أن ثقة محمد على بمزايا المصريين العسكرية كانت حتى ذلك الحين محدودة جداً. فقد سمح للبارزين منهم أن يتدرجوا فى الرتب الملحقة بكادر الضباط. لكن كبار الضباط ظلوا يجندون فقط من بين الأتراك والمماليك. ولم يكن هؤلاء يتقاضون مرتبات عالية وحسب - إذ كان الجندى يتقاضى خمسة قروش شهرياً، مقابل ٢٥٠ قرشا للملازم، و١١٠٠٠ لقائد الفرقة بينما يصل راتب الفريق إلى ١٢٥٠٠ قرش - بل كان محمد على يقدم لهم الأراضى ليملكوها أو يستغلوها. هكذا تكونت أرستقراطية حربية وإقطاعية جديدة، انحدرت منها مباشرة عائلات الباشوات فى القرن العشرين. ومع ذلك فإن الوقائع وشهادات الخبراء تجمع على أن المصرين كانوا يتمتعون فى عهد محمد على، بقيمة عسكرية عظيمة. إذ يشير قنصل فرنسا مانجين، إلى أن إزالة الجيش القديم وخلق جيش جديد من الفلاحين "جعلا شعب مصر يتقدم تقدماً مرموقاً وأعادا إليها حسها الوطنى". أما الكولونيل وسيف، الذى أصبح فيما بعد سليمان باشا، فلا ينفك عن الإشادة بمزايا الجندى المصرى. "أنهم أفضل من شاهدت من الجنود" يقول هذا حتى فى رسائله إلى البارون دى بوالكونت. ويؤثر عن الطبيب - الجنرال كلوت بك هذه الكلمة "لعل العرب (المصريين) هم أجدر الرجال لأن يصبحوا جنوداً جيدين".. لكنه يوافق على إقصاء الضباط المصريين عن مراكز القيادة إذ أن مؤهلاتهم العسكرية، على ما يبدو، تناسب الجند أكثر من مناسبتها لممارسة القيادة. أما الماريشال مارمون، دوق راغوز، فقد ترك لنا أثر جولة تفتيشية على الجيش المصرى والبحرية المصرية، وصفاً مفصلاً لمجالات التقدم العسكرى فى ظل محمد على. فجنود المدفعية والفرسان أثاروا إعجابه بشكل خاص، وهو يشهد بأن المشاة لا يضارعهم فى الكفاءة إلا الممتازون فى أوروبا. ثم أنه يرى، خلافاً لما يراه كلوت بك، أن ليس ثمة ما يحول منطقياً من ترقية صغار الضباط المصريين الذين هم

"أفضل وأجدر من الأتراك" إلى مراكز القيادة. ومنذ ذلك الحين راحت حروب محمد على تتوالى، من نصر إلى نصر: فتح السودان (١٨٢٠) ما لبث أن تبعه الاشتراك المصرى فى حرب الترك واليونان فى المورة (١٨٢٠ - ١٨٢٨)، حيث أدت انتكاسة الأسطول فى تافارين (١٨٢٧) إلى أضعاف مؤقت لبحرية محمد على. ثم الحملة الأولى على سوريا (١٨٣١) وانتصار قونيه (١٨٣٢) على الجيش التركى، ثم احتلال أزمير الذى أدى إلى تدخل القوى الأوروبية وفرض هدنة كوتاهية. وأخيراً الحملة الثانية على سوريا (١٨٣٩) التى تكللت بالنصر فى نصيبين، واستسلام الأسطول التركى الذى دل على عظمة قوة محمد على العسكرية والذى كان من نتائجه أن تقدمت القوى الأوروبية بمذكرة إلى تركيا بتاريط ٢٧ حزيران (يونيو) ١٨٣٩، تضعها تحت حماية أوروبا وتبدد المطامح السياسية والعسكرية لمحمد على إلى الأبد.

باسم ماذا كان الجيش المصرى يقاتل؟ وما هى المثل التى كان يسمى لتحقيقها ؟ كان مفهوم الجيش الوطنى يبدو غريباً بالنسبة للمصريين فى بداية القرن التاسع عشر، بعد أكثر من ثلاثة قرون من الاحتلال التركى. وكانت مقاومة الفلاحين للتجنيد بالغة العنف فى البداية على الأقل. أما فيما بعد، فيرى عدة مؤرخين أن شعورهم كان أقل سلبية، فظروف الحياة ومرتبات الجنود كانت مفضلة على بؤس المزراعين. ثم أن انتصارات إبراهيم باشا الباهرة والمتكررة أدت مع الزمن شيئاً فشيئاً إلى انبثاق روح وطنية فخورة ومأخوذة بهذه الانتصارات التى لا مثيل لها. فضلاً عن ذلك لابد أن نفهم أن المقاومة الوطنية الشعبية ضد مختلف موجات الاحتلال، وخاصة ضد فرق الحملة الفرنسية، كانت قد أذكت شعور الاعتزاز فى قلوب المصريين، بعد أن عانوا من الإذلال طويلاً.

كانت انتصارات إبراهيم باشا ضد الجيش التركى والبحرية التركية بشكل خاص، عاملاً مثيراً لوعى الجنود المصريين والبلاد بأسرها لقوة مصر الناهضة وإمكانياتها. أن ما كان بالنسبة لمحمد على مراهنة على السلطنة داخل الإمبراطورية العثمانية، أصبح فى نظر المصريين حركة تحرير موجهة ضد المحتلين الأتراك المكروهين من الجميع. لذلك فأننا سنجد أصداء واضحة لهذه الحركة سواء فى انتفاضة عرابى باشا ١٨٨١ - ١٨٨٢، أو فى حركة الجيش عام ١٩٥٢.. غير أن محمد على لم يكن يخوض الحرب باسم الأمة الإسلامية أو الشرعية التركية بل باسم العزة المصرية أولاً، هذا المفهوم الجديد الذى انتشر حتى فى أبعد أرياف الدلتا والصعيد. لقد بدأت الأمة المصرية حياة جديدة بفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات محمد على.

عندما تكون الدولة دولة مركزية إلى حد بعيد ويسير شؤونها قائد عسكرى ماهر سياسياً ، وعندما تقع هذه الدولة فى النقطة المركزية من نظام اجتماعى يسود فيه الإقطاع وتتكون فيه فضلاً عن ذلك عناصر برجوازية مصرية، فمن الطبيعى ان يكون كل شىء فيها متعلقاً بالجيش. هكذا كانت الحكومة التى أسسها محمد على تضم الدواوين (الوزارات) التالية: الحرب والبحرية والتجارة والشؤون الخارجية والمدارس والأعمال والأشغال العامة. كان ثلث الوزراء يهتمون بأمور الحرب.

والدولة هى التى أنشأت مؤسسات التعليم العديدة والمختلفة - من المدارس العسكرية إلى مدرسة اللغات إلى مدرسة الفنون المخصصة لتزويد الجيش بالكوادر الحديثة التى كان يحتاج إليها، ثم لتزويد البلاد بالاختصاصيين الضروريين لعملية الاقتصاد

وللخدمات الإدارية الضرورية للتمهيد لأعمال الجيش المظفرة. والدولة كذلك هى التى فرضت احتكار التجارة والصناعة المركزتين فى يد الوالى، سيد الأرض، الذى انشأ شبكة كاملة من الصناعات العسكرية وصناعات التحويل الوسيطة، وذلك بعد أن كان السبب فى تدمير عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية. كان العدد الأكبر من المصانع يهتم بإنتاج النسيج، غير انه كان هناك أيضاً مصنع لصهر الحديد وآخر للنحاس. هذا كله سيزول بعد وفاة الوالى، لأن التطور الصناعى الباهر لمصر فى ذلك الوقت لم يكن وليد التطور الاقتصادى المتوازن للبلاد، بل كان وليد ضرورة دعم المجهود الهائل لجيش همه التوسع، وهو الجيش الأكبر فى الشرق والمتوسط.

حول هذه النواة المركزية، كانت الأرستقراطية العسكرية الجديدة المؤلفة من ضباط أتراك ومماليك، تتملك أراضى مصر التى كان الوالى يقطعهم إياها عن طيبة خاطر. وهكذا، فإن طبقة كبار ملاك الأراضى التى ستتطور فيما بعد وتصبح الجناح الزراعى لبرجوازية مصرية كبيرة، هى، فى الأصل، طبقة من الأجانب الذين كانوا يدينون فى ثرواتهم لسيد البلاد، وكان المصرى بالنسبة إليهم دائماً وأبداً الإنسان الأدنى والموالى التابع، ولكنه لم يكن أبداً ذلك المواطن العادى، لا ولا ذلك المواطن المتساوى فى حقوقه مع سادة الجيش والأرض. أما هؤلاء، فقد ظلوا رغم كثرة مصاهرتهم للأسر المصرية الكبيرة، أسر الشيوخ والوجهاء، حتى منتصف القرن العشرين، أحفاد المحتلين السابقين.

١ - ٣ عـــرابـــى :

فى الثامن من شباط ١٨٧٩ ظهرت بوادر حركة تمرد بين الضباط. هكذا تبدو القضية لانكلين بارنغ، الذى سيصبح سيد لمصر ويستمر فى منصبه حتى السنوات الأولى من هذا القرن. "حدث استياء كبير بين الضباط بسبب عدم دفع الرواتب. وكان الوزير الجديد (نوبر) قد عزم على دفع جزء من المتأخرات لكنه فى الوقت ذاته كان قد عزم على إبقاء عدد كبير من الضباط بنصف راتب. وعندما اتخذ هذا الإجراء كان فى القاهرة خمس مئة ضابط. لكن اللورد فيفيان يقول بحق، أن وزارة الحربية، قد تصرفت بشكل جنونى لم يعهد من قبل، فقد استدعت الضباط الألفين المقيمين فى القاهرة ليقبضوا جزءاً من المبالغ التى استحقت لهم، وطلبت منهم بالمناسبة ذاتها أن يدعوا أسلحتهم فى أيدى السلطات (...) ". اضطر الخديوى إلى التخلص من نوبر.

"والمرة الثانية يجد وزير الحربية (عثمان رفقى باشا) نفسه مدعواً لتهدئة المتمردين. أما فى المرة الثالثة فقد استطاع هؤلاء أن يملوا شروطهم بروؤس الحراب. ومنذ ذلك الحين، لم يبق للانضباط العسكرى من أثر، ووجد الخديوى نفسه مجرداً من أى سلطة فعلية..."، "هذه الفرصة الثالثة" كانت انتفاضة عرابى الحقيقية التى سنتحدث عنها فى الحال. كانت برجوازية أصحاب الأراضى الكبيرة تنظر من جهتها بعين الرضى إلى هذا التحرك الموجه، كتحركها، ضد تسخير الأموال المصرية لخدمة القوى الأوروبية وضد الاستبداد السياسى الذى كان يتحكم بحياة المصريين. هذا ما لاحظه موظف إنجليزى كبير هو السير أوكلند كولفين فى مذكرته بتاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٨٨١: "أن ما يعطى حركة الجيش الحديثة مظهرا تبريريا، ومما يمدها بدعم عدد مرموق من المصريين المعتبرين هو

أن شكواهم تشتمل على جزء كبير من الصحة. فقد كانوا (أى الضباط) واثقين من تعاطف المصريين المعتبرين معهم عندما طالبوا بإحلال العدل، واحتجوا على أعمال العنف والتعسفية. فالسبيل الوحيد الذى قد تتمكن الحكومة به من حرمانهم مما هم فى سبيلهم إلى تحقيقه من نفوذ هو أن تسحب هى نفسها الأوراق التى بين أيديهم".

لكن ذلك جاء بعد فوات الأوان.

بدأت المشكلة بعد قانون ٣١ حزيران (يونيو) ١٨٨٠، الذى قصد به وزير الحربية عثمان رفقى باشا أن يمنع ترفيع المصريين بوصفهم ضباطا خرجوا من الصف. بعد بضعة أشهر عزل رفقى باشا عدداً من الكولونيلات المصريين من قيادتهم واستبدل بهم ضباطاً أتراكاً وشركساً. فى ١٦ كانوا الثانى (يناير) ١٨٨١، عقد عدد من الضباط الكبار، تتراوح رتبهم بين كولونيل وكومندان، اجتماعاً حول الكولونيل أحمد عرابى بك، قائد فوج المشاة الرابع فى ذلك الوقت. ثم وجهوا عريضة إلى رياض باشا، رئيس الوزراء، وطالبوا باستبدال رفقى باشا بأحد المصريين وبإنشاء مجلس نواب وبتقوية الجيش حتى يبلغ ١٨ ألف رجل، ثم تعديل التشريع العسكرى حتى تتكافأ الفرص بموجبه أمام الجميع. على أى حال تلك هى الصفة التى ذكرها عرابى نفسه فيما بعد فى مذكراته.

لكن عرابى وصحبه حسنوا موقعهم على الصعيد السياسى فى أيار (مايو) ١٨٨١: فقد طالبوا هذه المرة جمعية تشريعية تكون الحكومة مسؤولة أمامها، وتكون لها سلطات مطلقة لجهة تقرير الميزانية. أما الضباط المعارضون لعرابى فقد صير إلى أبعادهم عن القاهرة. وعمد الخديوى إلى عزل بارودى لاعتقاده بأنه يذهب شوطاً بعيداً من موالاته للمتردين. وعين داوود يكن محله. والحق أن الخديوى كان يتآمر بغية ألحاق الهزيمة بعرابى والقادة العسكريين الوطنيين. هذه المرة طفح الكيل، فتوجهت الأفواج جميعها فى ٩ أيلول (سبتمبر) إلى ميدان عابدين فى اتجاه القصر الملكى. ووجد الخديوى نفسه مرغماً على النزول للتفاوض مع عرابى وضباطه.

قال عرابى : "مطالبنا هى التالية : إقالة رياض باشا، إنشاء مجلس نواب، تقوية الجيش حتى المستوى المذكور فى الفرمانات السلطانية". واغتاظ الخديوى، فرد عرابى : " نحن لسنا عبيداً، ولسنا من الآن فصاعداً، مادة للوراثة". ورضط الخديوى بناء على نصيحة كوكسون، قنصل إنجلترا. وأصبح شريف باشا، رئيس جماعة الملاكين العقاريين الكبار، رئيساً للحكومة. وسمى عرابى، بعد ذلك بقليل، أميناً مساعداً لدى الدولة فى وزارة الحربية وذلك فى كانون الثانى (يناير) ١٨٨٢. وحرص شريف باشا على استعمال لغة الحزم تجاه الجيش : "لا حكومة بدون قوة، ولا قوة بدون خضوع الجنود للنظام خضوعاً تاماً..". وانعقد البرلمان المصرى على هيئة جمعية تأسيسية، أما الدستور الذى وضع النواب خطوطه الرئيسية فقد صدر فى ٧ شباط (فبراير) ١٨٨٢. ومنذ ذلك الحين أصبحت الوزارة مسؤولة أمام البرلمان الذى يحق له وحده التصويت على الميزانية.

وهكذا أصبح من حق البرلمان أن يراقب أعمال السلطة التنفيذية ولا يصبح أن يصدر من خارجه أى قانون، وأى تشريع. ثم استبدلت وزارة يرئسها بارودى بوزارة شريف. فى ٦ شباط (فبراير) احتجت إنجلترا وفرنسا بشدة ضد البند الذى يخول مجلس النواب حق مراقبة الميزانية والمالية. أما فى الجيش، فقد تآمر أربعون ضابطاً شركسياً، منذ

شهر نيسان (إبريل) ضد وزير الحربية والبحرية الجديد، الكولونيل عرابى. فى ذلك الوقت قررت إنجلترا وفرنسا أن تنتقلا إلى العمل المباشر. ففى ٢٥ أيار (مايو) سلمتا "الخديوى توفيق" مذكرة تطلبان إليه فيها أن يبعد عرابى عن الوزارة، وأن ينقل كلا من الجنرالين على فهمى وعبد العال خارج القاهرة، وأن يعمد إلى إجبار الوزارة القائمة على الاستقالة ثم أبحر الأسطول الإنجليزى إلى الإسكندرية، فرضط توفيق واستقال بارودى. فى ١١ حزيران (يونيو) وقع فى الإسكندرية شجار بين الأوربيين والمصريين تحول إلى حرب فعلية، سقط فيها ٤٥ قتيلا من الأوربيين و١٦٣ من المصريين. فى أسطمبول اتفقت إنجلترا وفرنسا وتركيا وروسيا والنمسا - منغاريا وإيطاليا حول "المسألة المصرية"، وقررت جميعها التدخل فى شؤون مصر. فى ١١ حزيران (يونيو) عمد أسطول الأميرال سيمور - المؤلف من ٨ طرادات مدرعة وخمس سفن مدفعية وسفينتين أخريين إلى قصف الإسكندرية، فقامت على أثر ذلك هبة شعبية حقيقة فى المدينة، وعمد الأهالى إلى تموين حاميتها وبنوا حصونا وحملوا السلاح بانتظار فرق الإنزال. ونزل الإنجليز، فى ١٢ حزيران (يونيو)، فى المدينة التى أحرقتها القذائف من العيارات الثقيلة. واستقبل الخديوى الأميرال سيمور. أما مجلس الوزراء فقد قرر تثبيت عرابى فى منصبه وقرر القتال ضد الاحتلال. كما أيدت جمعية عمومية مؤلفة من ٥٠٠ من الأعيان سلطات عرابى، فكان أن اصطدم جيش الجنرال ولسلى بجيش مصرى منقسم وسيىء العتاد. فى هذه الأثناء كان الممثل الشخصى للخديوى، سلطان باشا، يرافق ولسلى ويوزع النقود بغزارة ليقطع الطريق على عرابى. ثم احتلت بورسعيد والإسماعيلية فى ٢٥ آب (أغسطس) وبعد عدة مناوشات وقعت المعركة الحاسمة فى التل الكبير فى ١٣ أيلول (سبتمبر). كانت قوة المصريين تتألف من عشرة إلى أثنى عشر ألف رجل ومن ٦٠ إلى ٧٠ مدفعاً بقيادة على الروبى. لكن ارتداد عدد من الضباط خلال المعركة أدى إلى رجحان كفة الإنجليز. فاستسلم عرابى لهم، واحتلت القاهرة فى ١٤ أيلول (سبتمبر).

هكذا أذن، لم تكن انتفاضة عرابى تمرداً داخل الجيش، بل كانت عبارة عن مشاركة الجيش المصرى بأكمله فى حركة وطنية ديمقراطية كانت تتكون فى مصر فى منتصف القرن الماضى ضد استغلال كل طبقات الشعب من قبل المتمولين الأوروبيين والخديوى فى أن معا، وضد الاستبداد السياسى الذى مارسه خلفاء الخديوى.

وأدرك كرومر نفسه هذا الطابع الوطنى والشعبى العميق الذى ارتدته حركة عرابى، إذ يقول: "لم يتمرد الجنود على ضباطهم. إنما الضباط هم الذين تمردوا على الخديوى، وجروا الجنود معهم. ويمكن القول أن الجيش قد قام بالعصيان فعلاً ككتله واحدة (...). كانوا يمثلون، أو على الأقل، كانوا يهدفون غلى تمثيل القوى الوطنية الناقمة (...) بدفاعهم عن أرض الوطن ضد العدو. كانت قضيتهم فقضية الإسلام ضد المسيحيين، قضية المصريين الأصيلين ضد مثبتى الطغيان التركى..". كان المسلمون والأقباط، فى المدن والأرياف، يؤديون الجيش من قلوبهم. وعلى الصعيد السياسى، كان الإعلان عن برنامج الحزب الوطنى فى ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨١، تكريساً لانبثاق اتجاه سياسى ما يزال جنينياً فى الحركة الوطنية المصرية. أن أسمى كل من بارودى باشا الذى يكاد يكون شاعر الوطنية الأسطورى، وهو نفسه ملاك كبير، وعرابى، الكولونيل المتحدر من أصل فلاحى، اللذين يتصدران لائحة زعماء الحزب الذى ما لبث الشيط محمد عبده، أمام الإصلاح

والأصالة الإسلاميين، أن أيده ودعمه، هذان الاسمان كانا يشهدان على التحالف الذى نشأ بين البرجوازية الزراعية الكبيرة والانتلجنسيا والجيش، وطبع المرحلة الأولى من مراحل الحركة الوطنية المصرية بطابعه.

فى هذه الأثناء كان جيش عرابى قد نزع تأييده لحاكم مصر المطلق الخديوى توفيق المتهم بمحاباته للأرستقراطية التركية وبتواطئه مع الأوروبيين فى الاحتلال الجائر. هذا يعنى أن هيئة الضباط المصريين ومن ورائهم صفوف الضباط والجنود الفلاحين كانوا مرتبطين بمصالح الشعب الحقيقة والأمة بكاملها، بعيداً عن إرادة الحاكم المطلق الشرعى، الذى اختار الابتعاد عن الأمة. أن الجيش لم ينتفض سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ لا باسم تركيا ولا باسم الإسلام، وإنما انتفض باسم مصر ومصالح الأمة المصرية وكرامتها. كانت مثله هى ذاتها مثل الثورات البرجوازية الأوروبية الكبرى: نظام دستورى وبرلمانى، وديمقراطية برجوازية ليبرالية، وجيش وطنى يتسع لكل المواهب والاقتصاد ومالية سليمان، واستقلال تجاه القوى الاستعمارية : "مصر للمصريين". وفى أى حال فقد أكتشف الجيش المصرى فى مسيرته تلك الشعب المصرى. أن أول مطالب عرابى التى اختلف فيها شهود العصر لم تكن تتناول، على ما يبدو، إلا المظالم التى كان الضباط المصريون يذهبون ضحيتها داخل الجيش. ثم اتسع هدف تلك المطالب رويداً رويداً حتى أضحى النظام البرلمانى هو موضوع النقاش الرئيسيى. هكذا غدا عرابى حينئذ فى نظر الجميع وحتى أيامنا رمز العزة الوطنية ووعى المصريين لحقوقهم السياسية ونهضتهم كأمة مصرية لها ميزاتها. أما الجنود المصريون الذين سيرهم الإنجليز ضد المهديين فى السودان فى شباط ١٨٨٣، فقد كانوا ينادون، على ما يذكره الكولونيل شوارت: "يا أفندينا عرابى! لو كنت ترى فى أى موقف وضعنا توفيق!..".

وبعد ستة أيام فقط من معركة التل الكبير، أى فى ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢، نشرت "الدليل المصرى" (Moniteur Egiptien) المرسوم التالى الذى اتخذه الخديوى المصرى :

"نحن، الخديوى المصرى، نظراً للعصيان، نرسم ما يأتى: مادة أولى:

يحل الجيش المصرى.

التوقيع: محمد توفيق".

وهكذا أصبحت القطيعة شاملة بين الأسرة الحاكمة ومصر بكاملها جيشاً وشعباً. ولن ينسى المصريون ما عاشوا هذا العمل الذى يعتبر أكبر إهانة وجهت إليهم على امتداد تاريخ التعاون مع الأجانب بل الرضوخ لهم. هذه المرة سيستأنف الشعب والجيش سيرهما تحت نظام الاحتلال البريطانى. فهاتان القوتان ستقودان الصراع من أجل الاستقلال وضد التحالف المضمر أو الممكن بين إنجلترا والقصر الملكى. وفيما بعد سترحب الأغلبية الساحقة من المصريين ترحيباً اجماعياً بـ ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢.

بانتظار ذلك بدأ الإنجليز أكثر حذراً. فقد أدركوا عمق الشعور الوطنى فى مصر ورسوخ التراث العسكرى باعتباره عنصر تأكيد للأصالة المصرية عبر آلاف السنين فى مواجهة السلطان الأجنبى. من أجل ذلك عمد اللورد دوفرين، السفير لدى الباب العالى، إلى النصح غداة الاحتلال، بالأخذ "بالمبدأ القائل أن الجيش المصرى ينبغى أن يتألف فى الأساس من المصريين الأصليين"، ثم ما لبث أن نفذ هذا المبدأ باعتبار "أن مصر عانت ما فيه

الكفاية من المماليك وأبناء جلدتهم" على حد قول كرومر الذى يعلق، مؤيداً، على واقعية اللورد دوفرين.

كيف يبدو هذا الجيش المصرى، تحت الاحتلال البريطانى، عند نهاية القرن التاسع عشر؟

لقد عين السير أفلين وود قائداً للجيش، ثم استبدل به اللورد غرينفل، ثم اللورد كيتشنر والسير رجينالد وينغات فيما بعد. وكتب كرومر يقول : "لقد جرى تشكيل كادرات الكتائب عبر انتقاء دقيق حصل بين الضباط وصفوف الضباط ممن تبقى من جيش عرابى. أما الجنود العاديون فقد نقلوا مباشرة إلى الأرياف. وقد جرى فى البداية تجميع نحو من ستة آلاف رجل، كلهم من الفلاحين. فصار هناك لواءان، الأول بقيادة البريطانيين، والثانى بقيادة ضباط مصريين. وقد استعمل هذا الجيش كقوة مساعدة للشرطة على حفظ الأمن الداخلى. فكان على الجنود أن "يمنعوا البدو من خلق المضايقات على طول الحدود الصحراوية، كما كان عليهم أن يستأصلوا الانتفاضات المحلية الصغيرة"..

غير أن الجيش المصرى الذى أرداه دوفرين وكرومر قوة مساعدة للشرطة وجيشاً استعراضياً، ظل يشكل جيشاً وطنياً. فقد كان تجميع أفراده يتم فى القرية، وكان نصف المجندين بقيادة ضباط مصريين، يأتمرون بأوامر اللواء شهدى باشا، وكان اللواءان يحملان العلم المصرى ويتبعون للحكومة المصرية ولخديوى مصر. أن واقعية الإنجليز التقليدية أدت بهم إلى الاحتفاظ بنواة للجيش المصرى. ولكن هل يمكننا، رغم ذلك، أن نتحدث عن جيش مصرى؟

لقد رافق مرسوم حل الجيش حملة شعواء ضد مجمل هيئة الضباط، وعزل من بين الكوادر كل الملازمين والملازمين الأولين والنقباء. وقد مثل الضباط الكبار جميعاً أمام محكمة عسكرية لتحديد مدى جرمهم. أما الخديوى توفيق فقد عاد إلى القاهرة يوم ٢٥ أيلول (سبتمبر) محاطاً بـ ٥٠٠٠ جندى إنجليزى، مع الدوق كونوت (Connaught) عن يمينه، والجنرال ولسلى والسير ادوارد ماللت أمامه، وبدأ يلاحق أصدقاء عرابى وصحبه بحقد عميق، فى الوقت الذى كان فيه عرابى فى المنفى. أما الجنرال ستون، الضابط الأمريكى القديم، فقد استقال من رئاسة الأركان عام ١٨٨٣. وأما وزير الحربية عمر لطفى باشا فقد صدق على تحطيم الجيش الوطنى وعلى تعيين السير أفلين وود سردارا (قائداً عاماً) للجيش المصرى. ثم أن قانون افتداء الذات من الخدمة العسكرية لقاء مبلغ من المال، الذى صدر فى ٩ حزيران (يونيو) ١٨٨٦، فقد كان يرمى إلى إفقاد الجيش الجديد اعتباره فى نظر الطبقات الوسطى والشباب المثقف، وإلى جعل الخدمة العسكرية دليل انحطاط الأحوال وفى المدارس التسع التى كانت ما تزال تعمل حتى عهد إسماعيل، ستستمر مدرسة واحدة، حيث ستتابع فئات من التلاميذ الذين جرى اختيارهم بعناية، دروساً لمدة سنتين تحت إشراف لارمية باشا، أحد الضباط الفرنسيين. وأخيراً أغلقت جميع أحواض بناء السفن (الترسانات) ومصانع الأسلحة وفبارك الذخيرة، ولم يعد يسمح للجنود بامتلاك الذخائر الحية إلا قبل ساعات من بدء تمارين التدريب.

لقد ظل العلم المصرى خفاقاً. لكنه كان يخفق فوق جيش بلا روح بعد أن أدت به هذه الإجراءات إلى حالة العجز. إزاء هذه الحال يخبرنا المؤرخ عبد الرحمن الرافعى أن الازلال الذى لحق بالجنرالات التابعين للأرستقراطية التركية قد بلغ أقصاه، وها هو محمد سلطان

باشا نفسه، الذى كان قد اغتال جيش عرابى "يندم على موقفه خلال حرب عرابى، وعلى تحالفه مع الإنجليز الذين ساعدهم على دخول البلاد، شاعراً بالاحتقار الذى يكنه له الناس، فسقط مريضاً ثم مات". فى بداية الأمر، حقق الإنجليز هدفهم. فقد أبعدت هيئة الضباط الوطنيين عن الجيش، وتشجيع أبناء الطبقة الوسطى على الابتعاد عنه مقابل المال. ونفر الشعب العامل فى الأرياف والمدن نفوراً جاداً من هذا الجيش، رمز الهزيمة والإذلال. يقول لنا بحاثة فرنسى من ذلك العصر (هو هـ. بنسا): " لا يستطيع إلا عندما يرى فى القرى والمدن تلك الكمية العجيبة من الأولاد والرجال الذين فقأوا أعينهم اليمنى بشكل خاص " بقصد الآفلات من الخدمة العسكرية.

أتضح منذ ذلك الحين أن نهضة الجيش المصرى كانت من العوامل المباشرة فى تطور الحركة الوطنية.

لقد أصبحت مصر فى ظل كرومر مزرعة قطن هائلة من أجل مصانع لا نكشاير. وتكونت الحركة النقابية جنباً إلى جنب مع الحركة التعاونية. واتخذت المبادرات الاشتراكية أول أشكالها فى مطلع القرن العشرين فى خضم تعاليم الطهطاوى الأخيرة لا سيما ما كان منها فى مناهج الألباب المصرية عام ١٨٩٦، وفى انضمام محمد فريد، خلف مصطفى كامل، إلى قادة الحزب الوطنى، وتبنيه للموضوعة الخصبة حول الصلة بين الحركة الوطنية والحركة العمالية سواء على الصعيد المصرى أو على الصعيد الأممى (مراسلاته مع لينين أثناء الحرب ١٩١٤ — ١٩١٨).

لقد ساعدت الحرب العالمية الأولى بريطانيا على قطع علاقاتها الدستورية التى كانت ما تزال تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية. والحق أن مصر أصبحت منذ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) محمية بريطانية. فى ١٩ منه، عزل الخديوى عباس حلمى المشتبه بمحاباته للأتراك واستبدل بالسلطان حسين كامل. كما أن القانون العرفى أتاح تشتيت فرق الحزب الوطنى واعتقال كوادره الذين كان من بينهم عدد من الضباط، ونفى زعيمه محمد فريد إلى ألمانيا.

كان الجنرال ماكسويل قد التزم التزاماً قاطعاً بالطبع، بالا يزج الجيش المصرى فى الحرب التى كانت قد بدأت (٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٤). غير أن اشتراك مصر ما لبث أن اتخذ أشكالاً عظيمة الحجم. فقد سبق للجيش المصرى أن خاض بشدة عدداً من المعارك سواء فى الاشتباكات مع الجيش التركى فى توسو (شباط (فبراير) ١٩١٥)، والرمانة (آب (أغسطس) ١٩١٧)، ثم فى الهجوم المضاد لحملة السنوسيين فى الصحراء الغربية (تشرين الثانى ١٩١٥ - شباط ١٩١٧) ، وخصوصاً فى حملة السودان ضد انفصال دارفور عام ١٩١٦، لكن الفلاحين لم يساهموا إلا داخل الفرقة المسماة "فرقة الأرض" و"فرقة كامل". فى الواقع كان البريطانيون قد عمدوا إلى استنفار فعلى لكل رجل صالح للاشتراك فى الحملة لدعم هذه الفرقة التى كانت مهمتها الإمدادات والنقل والهندسة والاتصالات فى الخطوط الخلفية للجيش البريطانى. فى غضون أربع سنوات كان مجموع المجندين يبلغ مليوناً وسبع مئة ألف أرسلوا إلى سيناء وفلسطين والدردنيل وفرنسا، وكانت الخسائر فادحة بشهادة الإنجليز أنفسهم. إذ اعترف اللورد ميلر فيما بعد بالوقائع:

"لقد تحمل الشعب المصرى بصبر ورحابة صدر النفقات والخسائر التى فرضتها الحرب، فى حين أن الخدمات التى أداها الجيش المصرى لا يمكن تقديرها حق قدرها لأن حملة فلسطين لم تكن ممكنة لولاه".

كذلك، فقد اشترى الإنجليز بثمن بخس جميع حيوانات الجر والركوب التى كانوا يحتاجون إليها، وفرضوا تحديداً لمساحات زراعة القطن، بغية زرع المزروعات الضرورية لتزويد الجيوش المتمركزة فى مصر. وختاماً كان آخر قانون أقرته الحكومة المصرية هو استدعاء الاحتياط فى شباط (فبراير) ١٩١٦، لدعم المواقع الدفاعية على قناة السويس.

سلكت ثورة ١٩١٩ طريق العصيان المسلح على الصعيد الوطنى فى ظل شعار مزدوج هو الاستقلال والديمقراطية. فحزب الوفد الذى طفت عليه الأحداث راح يجارى الشعب. فى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢ أنهت إنجلترا الاحتلال واعترفت باستقلال مصر، أسمياً فقط، تحت سلطة فؤاد الأول. فى سنة ١٩٢٣ أعلن الدستور وتكون البرلمان بأكثرية وفدية ساحقة. واسس الحزب الشيوعى فى ١٩٢٢، واتسعت الحركة النقابية اتساعاً كبيراً سلكته الثورة، فقد تركوا الوفد فى ١٩٢٣، وانشأوا الحزب الدستورى ووصلت موجة الخوف إلى سعد زغلول نفسه، فقرر حل الحزب الشيوعى فى ١٩٢٤ ومارس الحكم باتجاه ليبرالى حذر. وقد أبعد الوفد للمرة الثانية عن السلطة فى عام ١٩٢٧. ومنذ ذلك الحين فرضت إنجلترا والقصر على مصر سلسلة من الحكومات اليمينية المتطرفة لأن الوفد لم يستطع أن يحكم من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ إلا سبع سنوات ونصفاً فقط. ثم أن أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الاقتصادية امتدت إلى مصر. فأبطل إسماعيل صدقى باشا، رئيس اتحاد الصناعة، والرجل القوى لرأسمال المصرى الكبير، مفعول دستور ١٩٢٣ وفرض نظاماً إرهابياً لم تشهد له مصر مثيلاً منذ حكم الأتراك. بناء على ذلك وتلبية لنداء الوفد تنظمت المقاومة وتصلب عود الحركة.

١-٤- ماذا جرى للجيش خلال الحربين؟

كان الجيش المصرى، على الصعيد الرسمى، جيشاً وطنياً قائده الملك وكان هذا الجيش مرغماً على الاشتراك فى الحرب العالمية الأولى لدعم المجهود الإنجليزى ضد الأتراك خصوصاً، وللدفاع عن حدود مصر ضد الأتراك أيضاً وحلفائهم السنوسيين. كانت كوارد الضباط فى فرقة من أبناء الأرستقراطية الزراعية ذات الأصل التركى، لا سيما فى فرقة الخيالة والحرس الملكى. وكانت رئاسة الأركان العامة والقيادة العليا فى أيدى الإنجليز عملياً. أما البعثة العسكرية الإنجليزية التى أقيمت عام ١٩٣٦ فقد كانت تشرف على كل شىء وتراقبه. ولم يخل ظهور الوفد ومختلف الأحزاب الوطنية الصغيرة من تأثيرات على الحالة الذهنية لكوادر الجيش. هكذا اتخذ إسماعيل صدقى إجراءات احتياطية ليحول دون زج الجيش فى أعمال القمع التى جرت بين ١٩٣٠ و١٩٣٤، لم يشترك فيها إلا الشرطة والبلك نظام وهم نوع من الجندرمة العسكرية. ثم اهتم الوفد بوضع ضباط وطنيين فى المناصب الرئيسية بتأثير خاص من وزير الحربية الفريق حمدى سيف النصر. إلا أنه اصطدم بمكابرة القصر وعناده. ويقول عبد الرحمن الرافعى: "لم يقم الملك فؤاد بشىء يذكر من أجل تحسين الجيش أو تأمين تقدمه، ولا من أجل البحرية بما فيها الملاحة التجارية نفسها". وفى أعقاب معاهدة ١٩٣٦، توجهت نحو المهنة العسكرية موجهة جديدة من الشباب

حملة البكالوريا الذين ينتمون للطبقات الوسطى فى المدن والأرياف، خاصة أرياف مصر العليا التى أفرزت، ولنذكر ذلك على عجل، أبرز كوادر الإدارة والشرطة المصرية.

بين سنتى ١٩٣٦، و١٩٤٠، تضافرت عناصر كثيرة على دفع عدة مئات من الشبان المصريين من الطبقات الوسطى نحو الجيش: رغبة إثبات الوجود الوطنى، الاعتزاز بجيش عرف كيف يتجنب تقديم العون لأعمال القمع، ذكريات محمد على وعرابى، ضرورة تقوية ما كان لا يزال رمزاً للدولة بعد أن منحت منذ ذلك الزمن استقلالاً شكلياً، إغراء الدراسات التقنية العصرية، أو كذلك طرق الوصول إلى الوظيفة العامة ذات الراتب الأرفع والرتابة الأدنى، وأخيراً تأثير إعادة التسلح على الصعيد العالمى. من بين هؤلاء الشبان كان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وزكريا محيى الدين وخالد محيى الدين وعلى صبرى، وهؤلاء هم الذين سيشكلون حركة "الضباط الأحرار".

- ٢ -
الجيش والثورة الوطنية (١٩٥٢ - ١٩٦٧)

٢ - ١ - منذ ثورة ١٩١٩ حتى انقلاب ١٩٥٢ لم يستطع الوفد أن يحكم إلا سبع سنوات بالرغم من أكثريته الانتخابية التى لا ريب فيها. هذا ما أعطى ٢٥ عاماً من الحكم لأحزاب الأقلية التى كانت تمثل الجناح اليمنى من البرجوازية المصرية، لا سيما الحزب الدستورى الحر، ممثل كبار الملاكين (منذ ١٩٢٢)، والسعديين الذين كانوا على صلة وثيقة (منذ ١٩٣٧) بقطاعين سريعى التعاظم من البرجوازية المصرية هما الصناعى والمالى، والمستقلين الذين كانوا يمثلون القصر بالدرجة الأولى والمصالح المرتبطة بالأجانب وقطاعات الرأسمالية الكبرى.

أن الاحتلال العسكرى هو الذى فرض على الشعب الوضع. وقد قدم البريطانيون كل دعمهم لأية قوة من شأنها أن تقف فى وجه الحركة الوطنية المناضلة من اجل التحرير. وقد نجحت هذه السياسة بفضل انعدام فاعلية الزعماء الوفديين لا سيما بعد عام ١٩٤٥، وبسبب قمع اليسار منذ الثلاثينيات.

غير أن العالم كله كان يرى جيداً أن المشكلات المتعاظمة باستمرار والتى تعانى منها مصر ولا تجد لها حلولاً، لابد أن تؤدى إلى حل أكثر جذرية. هذا ما كان يستهدفه التحرك الوطنى العنيف عام ١٩٣٥، الذى أعاد حزب الوفد إلى السلطة وادى إلى المعاهد الإنكليزية - المصرية عام ١٩٣٦. كذلك أوجد اليسار الماركسى بعد الحرب العلمية الثانية مباشرة، إلى جانب النقابات والشبيبة، والجناح الراديكالى داخل الوفد "اللجنة الوطنية للعمال والطلاب" (١٩٤٦)، التى غدت المركز الجديد لتوجيه حركة التحرير. أن تحالف القوى هذا هو الذى أعاد حزب الوفد إلى السلطة عام ١٩٤٩، بعد موجة القمع عام ١٩٤٦ وبين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٠، حيث زعماؤه على نقض معاهدة ١٩٣٦ مكرهين (وذلك فى تشرين الأول (أكتوبر) (١٩٥٠)، وشن حرب العصابات ضد القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس (من تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٥٠ حتى كانون الثانى - يناير - (١٩٥١). وهكذا كانت البلاد مستعدة لاستقبال حكومة جبهة وطنية مبنية على العمل الجماهيرى الذى يغذيه اليسار تحت الحماية

اليقظة لمصطفى النحاس، زعيم الوفد المسن، وبدفع من زعيم شديد الحذر داخل الحركة الوطنية هو شهدى عطية الشافعى (الذى استشهد عام ١٩٦١).

٢ - ١ - ١ - كانت المرحلة الأولى (١٩٥٢-١٩٥٦) من النظام العسكرى تهدف إلى تغيير بنية السلطة بغية خلق مجتمع وطنى عصرى مستقل ومصنع. وقد تحقق ذلك فى اعلى مستويات البنية الاجتماعية السياسية على اثر إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية المصرية وإزالة جميع الأحزاب والتنظيمات القائمة (ماعدا حزب الإخوان المسلمين الذى استمر حتى ١٩٥٤)، وعزل نخبة السياسيين التقليديين المتأثرين إلى حد بعيد بالتراث الأوروبى، لا سيما الفرنسى والبريطانى (أهل الكفاءة)، الذين استبدلوا شيئاً فشيئاً بنموذج جديد من الموظفين - الضباط والاقتصاديين والتكنوقراطيين والمهندسين، الذين كانوا قد تلقوا علومهم، بمعظمهم، فى أميركا وألمانيا وبريطانيا العظمى (أهل الثقة). أما فى أسفل الهرم، فقد اصطدمت هذه السياسة بالإصلاحات الزراعية التى كانت تهد إلى إضعاف القاعدة الاقتصادية التى يرتكز عليها الرأسماليون العقاريون - وهى القاعدة الاجتماعية للأحزاب التقليدية - ورفع عدد الملاكين الصغار بشكل ملحوظ وإعادة توجيه الرساميل نحو الحقل الصناعى. كما كانت هذه السياسة تستهدف كذلك إزالة التأثير الشيوعى الذى كان قد بدأ يفعل فعله فى الريف منذ ١٩٤٦ ولا سيما فى ١٩٥٠ - ١٩٥١. ثم ظهر حزب "هيئة التحرير" Rassemblement de la Libération وهو تشكيل شبه عسكرى مواز إيديولوجيا للإخوان المسلمين. كان يؤمل من الرأسمال المحلى، المستغل بشكل أساسى فى الأرض، أن يقبل العرض الرسمى المغرى المدعوم بسلسلة من القوانين الجديدة من اجل أن يستثمر فى الصناعة بمساعدة البنك الصناعى المنشأ حديثاً، بمساعدة المجلس الدائم لتطوير الإنتاج الوطنى. غير أن ٧٠٪ من الاستثمارات الجديدة توجهت نحو صناعة البناء وبدأ النظام العسكرى عاجزاً عن إقناع القطاعات الصناعية والمالية فى صفوف البرجوازية المصرية بان تدعمه فى مهمته الرامية إلى التحويل الاجتماعى.

هذا ويمكن تعيين خصائص النشاط السياسى للضباط خلال المرحلة الأولى (١٩٥٢-١٩٥٦) على النحو التالى :

(أ) استيلاء كامل على جهاز الدولة (القوى المسلحة، الشرطة، السجون، وبدرجة اقل على المحاكم) منذ الساعات الأولى للانقلاب. هذا هو الوقت الذى أصبح فيه ناصر وزيراً للداخلية وقبض فيه زكريا محيى الدين على زمام الشرطة والمخابرات مفتتحاً بذلك تسلطه المديد على الدولة وجهاز القمع.

(ب) صياغة برنامج وطنى جذرى بقيت عناصره الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المرحلة خطوطاً أولية، إذ أن التشديد الرئيسى كان يتركز على هدف الاستقلال وإعادة تكوين دولة ذات سيادة تتمتع بسلطة مستقلة حقيقية.

(ج) غير أن الالتباس والغموض ما لبثا أن ظهرا بوضوح فى تحديد السياسة العامة سواء فى ميدان السياسة الداخلية أو الخارجية. وغالباً ما كانت تعزى هذه الحالة أما إلى عدم التجربة السياسية لدى الإدارة الجديدة، أما ممارستها الميكيافيلية. ولا شك فى أن كلا العنصرين كانا موجودين، غير انه من الصعب تغليب احدهما على الأخر. كما كان هناك عنصران جديدان : الهيمنة التى يطبقها مجلس قيادة الثورة، المركز الفعلى

للحياة السياسية، وإيجاد أول حزب سياسى موحد فى كانون الثانى ١٩٥٣ باسم "هيئة التحرير" التى سيعين عبد الناصر أمينها العام فى ٦ شباط (فبراير).

٢ - ١ - ٢ - المرحلة الثانية (من ١٩٥٦-١٩٦١) بدأت بأزمة السويس. بعد النجاح فى الحصول على موافقة إنكلترا على الانسحاب التدريجى الكامل من قاعدة القناة (تشرين الأول ١٩٥٤)، أطلقت الحكومة العسكرية هجومها على حلف بغداد (١٩٥٥-١٩٥٦)، ثم انكفأت نحو مشاكل مصر الاقتصادية، وفى طليعتها السد العالى فى أسوان. هذه الجملة من المشكلات السياسية - العسكرية حملت وزير الخارجية الأميركى جون فوستر دالاس على رفض تقديم المساعدة المالية لمشروع السد العالى. وبقية القصة معروفة : إذ أدى تأميم شركة القناة إلى العدوان الثلاثى على مصر. ثم أن العالم الخارجى لم يكن يتوقع النتائج : إذ أن ٥٥ شركة فرنسية وبريطانيا "مصرت" أو أممت فى ظل الهيئة الاقتصادية التى تمثل الشركات التابعة للدولة، ومشاركة الدولة مشاركة أولية فى الشركات. هكذا كان العدوان الثلاثى على السويس عبارة عن افتتاح للقطاع العام فى اقتصاد المصرى وتشجيع للتخطيط الاقتصادى. وهكذا زودت الإمبريالية الدولة بالموارد التى كانت تحتاج إليها حتى تصبح الشريك الرئيس لأهم مجموعات البرجوازية المصرية. وهكذا يبدو أن المرحلة الثانية من النظام العسكرى كانت مرحلة التحالف بين الجهاز العسكرى وقطاعى البرجوازية المالى والصناعى، (من مجموعة مصر خصوصاً). غير أن هذا التحالف كان يعنى فى نظر الضباط الأحرار وجوب ممارسته فى حقل الاقتصاد بشكل رئيسى : أما المراقبة السياسية، "سلطة التقرير"، فينبغى أن تكون بكاملها فى أيديهم هم.

خلال السنوات الأولى (١٩٥٦-١٩٥٨) - مرحلة باندونغ - بدأ النظام مستعداً لتقديم عدد الامتيازات والإجراءات الموازية لتلك التى وضعتها الجبهة الوطنية المتحدة فى مكان الصدارة لا سيما بعد إطلاق سراح الشيوعيين وبعض الشخصيات اليسارية فى أوسط سنة ١٩٥٦. ثم أن صدور الصحيفة التقدمية "المساء"، ونشر دستور ١٩٥٦، وانتخابات مجلس الأمة، وإنشاء الاتحاد القومى كحزب سياسى وحيد مرخص له يضم المنتخبين من الجهاز العسكرى وحلفاءهم البرجوازيين، هذه الأحداث كانت الإحداث السياسية الأساسية الجديدة فى هذه المرحلة. أما السياسية الخارجية فيبدوا أن مبدأ الحياد الايجابى كان يتفق كذلك مع تطلعات عدد من البلدان المعارضة للتكتلات العسكرية

تطور الموقف بسرعة كبيرة جداً فى نهاية ١٩٥٨، انطلاقاً من ثلاثة عوامل : التحفظات الشيوعية تجاه الوحدة مع سوريا، وتحد الحركة الشيوعية نفسها، ذلك التوحد الذى أسفر عن ولادة الحزب الشيوعى (الثانى) فى مصر (شباط - فبراير١٩٥٨) بعد جيل من المصارعات والمعارك الحزبية، وانبثاق نظام الجبهة الوطنية فى ظل اللواء قاسم بعد الثورة العراقية فى ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ التى اعتبرت فى مصر بديلاً للنظام العسكرى. فبدأت حملة القمع ضد الشيوعيين واليسار (من كانون الثانى - يناير حتى آذار - مارس ١٩٥٩)، واحتلت المجموعة العسكرية والقطاعات القيادية من البرجوازية المصرية أماكن رئيسية فى الإدارة والاقتصاد السوريين.

غير أن الجماعة العسكرية داخل البلاد واصلت احتكار السلة السياسية، ولوحظ أن لدى البرجوازية المصرية نقصاً واضحاً فى الحماسة لسياسة النظام الاقتصادية، يعبر عنه

النفور من الاستثمار فى قطاع الصناعة. عندئذ صار لزاماً على المسؤولين أن يقوموا بعمل معين يضفى على التحالف شيئاً من الانسجام.

يمكن تلخيص النشاط السياسى بهيئة الضباط خلال الفترة الأخيرة على الوجه التالى:

(أ) الاستيلاء التام على سلطة التقرير السياسية وليس فقط مجرد الإشراف على جهاز الدولة.

(ب) تأكيد الهيمنة على سلطة التقرير فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، يرافق ذلك رقابة اشد على كل الحياة الاجتماعية.

(ج) قطيعة حادة فى فهم التحالفات السياسية، وبالدرجة الأولى حصلت القطيعة مع القطاعين الصناعى والمصرفى من البرجوازية الكبيرة التى كان المسؤولون يحافظون على العلاقة معها منذ أمد طويل بأى ثمن.

(د) مجابهة الشيوعيين واليسار الماركسى بهدف تقليصه نفسياً وسياسياً ثم الانصراف إلى حملة قمعية تفتت تنظيمه وكوادره. لهذا العمل انعزلت الدولة وزعماؤها العسكريون فى الوقت الذى كان عليهم فيه أن يواجهوا القوة السياسية الوحيدة التى تسامح النظام معها منذ ١٩٥٤، ونعنى بذلك الإخوان المسلمين المتمسكين بالإيديولوجية المحافظة وبالاصالة الإسلامية، وتنظيمهم السرى الذى اتجه نحو العمل المباشر.

٢ - ١ - ٣ - المرحلة الثالثة (تموز - يوليو ١٩٦١ - حزيران - يونيو ١٩٦٧)

استهلت هذه المرحلة بمراسيم التأميم. فقد أعرب النظام العسكرى عن نواياه بتأميم بنك مصر الوطنى وبنك مصر (١١ شاط - فبراير ١٩٦٠). ومنذ ١٩٦٢ أصبحت كل البنوك وكل الصناعات الثقيلة وشركات التأمين والمشاريع الرئيسية ملكاً للدولة. كما كان على جميع المؤسسات أن تقبل بمشاركة الدولة فى رأسمالها، وبالنتيجة فى إدارة أعمالها مشاركة تصل إلى ٥١٪، وقد طبقت فيما بعد مشاركة الدولة فى جزء لا بأس به من الصناعة الصغيرة والمتوسطة، ثم أن الشبكة بكاملها أصبحت مهيأة لان تنحصر ضمن "المكاتب العامة" التى انشىء منها حديثا ثمانية وثلاثون كعدد أولى. كل هذه المجموعة تشكل القطاع العام المعارض للقطاع الخاص. ولقد دشنت أولى الخطتين الخمسيتين (١٩٦٠ - ١٩٧٠) التخطيط الاقتصادى الذى يستهدف مضاعفة الإنتاج الوطنى القائم فى جميع قطاعات الاقتصاد.

حملت "الثورة الثالثة" معها فى ١٢ آب ١٩٦٣، سلسلة جديدة من المراسيم التى تؤمم ٢٢٨ شركة فى الحقل الصناعى والنقل والمناجم. وتلقى قدماء المساهمين تعويضات بشكل سندات دولة قابلة للتسديد خلال ١٥ عاماً بفائدة نسبتها ٤٪. فى تشرين الثانى (نوفمبر) تم تأميم ١٧٧ شركة أخرى (من بينها شركات النقل الداخلى ومعامل الأسلحة الثلاثة)، ثم أتى دورست هيئات عقارية (١٨تشرين الثانى ١٩٦٣).

هذه التحويلات الجذرية التى طرأت على قطاعات الاقتصاد المصرى الرئيسية انعكست فى الحقل الاجتماعى - السياسى، وتلك هى مهمة المجلس الوطنى للقوى الشعبية (المؤلف من الرأسمالية الوطنية والفلاحين والعمال وأصحاب المهن الحرة والموظفين والهيئة التعليمية فى الجامعات والطلبة والنساء... والقوات المسلحة)، إذ كان عليه أن يناقش مشروع ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه عبد الناصر إلى أعضائه فى ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٢.

وتعلن هذه الوثيقة الأساسية أن "الاشتراكية هى السبيل إلى الحرية الاجتماعية" وان "الاشتراكية العلمية" هى الوسيلة الصحيحة لإيجاد الطريقة المثلى التى تقود إلى التقدم. واقر الميثاق، رغم المعارضة المتعصبة التى أبداها الإخوان المسلمون. وانشىء تنظيم جديد هو "الاتحاد الاشتراكى العربى" بمثابة هيئة مركزية للنشاط السياسى، من اجل تمثيل جميع القوى الشعبية، إذ يتمتع العمال والفلاحون بحق احتلال ٥٠٪ من المقاعد فى جميع لجان الاتحاد الاشتراكى العربى، وكذلك فى مجلس الأمة مستقبلاً.

أما الدور السياسى الذى لعبه الضباط خلال المرحلة الثالثة التى ندرسها، فيمكن تلخيصه على النحو التالى :

(أ) بعد ميثاق العمل الوطنى وانطلاقة الاتحاد الاشتراكى العربى، قسم ناصر الكوادر العسكرية إلى فئتين : الضباط الضالعون فى الأمور السياسية وهم الذين خلعوا البذلة العسكرية وخصوا أنفسهم بجميع الامتيازات التى تمنح لمن هم فى رتبهم، وشغلوا بالمقابل، المراكز الرئيسية فى الدولة : أغلبية السلك الدبلوماسى، ونسبة كبيرة من الرؤساء، والمدراء، وأعضاء مجالس الإدارات، وهيئات القطاع العام الخ ... وكان منهم عدد كبير من الوزراء ووكلاء الوزراء، كما شغلوا قسماً هاماً من المراكز الرئيسية فى الحقل الثقافى (صحافة، إعلام، إذاعة، تليفزيون).

والفئة الثانية تضم الضباط الذين استمروا فى وظيفتهم العسكرية.

فتلقوا تدريباً ارقى مما كان ممكنا قبل عام ١٩٥٢، فقد انشىء مركز الدراسات العليا للدفاع الوطنى، وأنشئت كذلك، بعد حرب اليمن، رتبة جديدة (فريق أول، قائد الجيش)، مما ساعد على زيادة عدد مجموعة الضباط - القادة زيادة مرموقة. وهكذا ازداد وزن القرارات التى كان يتخذها الضباط فى المواضيع السياسية والعسكرية، ونجح هؤلاء الضباط الماهرون فى الاختلاط بمجموعة من الكوادر التكنوقراطيين القادرين على منافسة أمثالهم من المدنيين بالنفوذ .

٢ - ٢ - من السهل أن نفهم لماذا أدت هذه الأحداث إلى الفوضى الفكرية والسياسية، ولماذا كان هناك ميل بارز إلى التبسيط متناهياً لتحديد المجتمع الجديد الذى كان فى سبيله إلى الانبثاق فى مصر. كان الكلام يدور عن الاشتراكية على احد الأصعدة، ثم يدور على الصعيد المقابل له عن خلق برجوازية جديدة قد تصبح أداة فى يد الإمبريالية الجديدة.

٢ - ٢ - ١ - فى حقل الاقتصاد يمكننا أن نلاحظ الوقائع التالية :

(أ) زال موقع الإشراف الذى كان فى ايدى الإمبريالية. فالموارد الاقتصادية وسلطة التقرير السياسية أصبحت الآن بكاملها فلا ايدى المصريين.

(ب) حتى سنة ١٩٦٣، كانت الملكية الخاصة هى نمط الإنتاج الغالب على الاقتصاد المصرى عامة، ولكن بشكل خاص فى القطاع العقارى وصناعة البناء. فقد رفعت تقديرات ميزانية ١٩٦٢-١٩٦٣ مساهمة القطاع الخاص فى الدخل الوطنى إلى٦٥,٨٪ تاركة هكذا ٣٤,٢٪ فقط للقطاع العام. لاشك فى أن نسبة الخاص إلى العام تتغير تغيراً شديداً إذا قدرناها من حيث مساهمتها فى الدخل الوطنى، وذلك وفقاً لقطاعات الاقتصاد المختلفة. إذ تمثل مساهمة القطاع الخاص ٩٣,٨٪ فى الزراعة و ٨٧,٥٪ فى الأعمار و ٧٩,١٪ فى التجارة و ٥٦,٤٪ فى الصناعة. على كل حال، فقد حولت التدابير التى تناولت التأميمات آب (اغسطس) ١٩٦٣،

ثمانين فى المئة من الصناعة إلى القطاع العام، كما أن قرارات نوفمبر (تشرين الثانى) كانت ترمى إلى جعل القطاع العام أهم قطاع فى حقل التجارة والنقل والتسليح. إلا الزراعة بقيت نسبتها على حالها، وكذلك الأمر فى حقل الأعمار. من الواضح أذن أن القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد الوطنى قد انتزعت من البرجوازية وأخضعت لملكية الدولة وسيطرتها.

(ج) أن الدولة كانت تراقب الأهداف والاولويات وطرائق نمو الاقتصاد الوطنى بشكل عام بواسطة هيئات التخطيط وضمن إطار الخطة العشرية. وعندما تقدم الدولة قرابة ٩٠٪ من كل رؤوس الأموال التى تتكون من جديد، فإنها تستطيع فرض أولويتها الخاصة على التطور الاقتصادى. مثال ذلك التصنيع على صعيد واسع، والسد العالى، والبحث عن موارد جديدة للطاقة، واستصلاح الأرض المهملة. غير أن التخطيط الاقتصادى كان يقوم دائماً على المنشأة الخاصة، كما كان يتفاوت فى مدى انتظامه تبعاً لمتطلبات السوق. والمثل الواضح جيداً على ذلك هو المعطيات المتعلقة بأرباح الشركات المؤممة والمذاعة على نطاق واسع.

(د) هكذا عندما يصل البنيان الاقتصادى، بالتشديد على الصناعات الثقيلة والاستراتيجية الأساسية، إلى درجة عالية، فانه يشجع دائماً نموذج الاستهلاك الفاخر الذى ينتمى لطراز اقتصادى من نوع الدولة المطلقة الصلاحيات، كما يتيح، عن طريق "مفعول حب الظهور"، الحصول على بنية استيراد تتجه باتجاه مواد الاستهلاك الطويلة الأمد كالتليفزيون والأدوات المنزلية. وقد ارتفعت، فى مصر نفسها، أصوات ضد أخطار مثل هذا الوضع. ولقد اقر، فى نفس الوقت بان معدل النمو الاقتصادى، خلال مرحلة ١٩٥٢ — ١٩٦٢، كان إلى حد ما أدنى من معدل النمو فى بلدان أخرى. فإنشاء صناعات جديدة، وان كانت مسيرة بوتيره سريعة، لا يولد معدل نمو من شأنه أن يحول مصر خلال فترة زمنية مقبولة إلى مجتمع تغلب عليه الصناعة.

(هـ) وبالرغم من انه يصعب علينا أن نقدر بشكل دقيق جداً إلى أى حد استفادت المجموعات الاجتماعية القيادية الجديدة من الوضع الاقتصادى الجديد، فانه يمكن إبراز فئتين : الملاكون العقاريون الكبار والمتوسطون (وليس أرستقراطية الأرض القديمة)، أو الطبقة القيادية، ولا يمكن مقارنتها بطبقة أصحاب المشاريع تلك التى ظهرت فى أوروبا والولايات المتحدة منذ نهاية القرن الثامن عشر، والتى لا تشبه فى شىء تلك الشرائح الحاكمة فى الدولة الاشتراكية. ولا يشكل هذا بحد ذاته نقطة ضعف، إذ انه لا يصبح كذلك إلا إذا افتقد الوضع إلى إدارة تقوم بأعبائها منظمة سياسية جماهيرية.

(و) ثم أن قمع اليسار الماركسى (١٩٥٢، ١٩٥٤ — ١٩٥٦، ١٩٥٩ — ١٩٦٤) شجع بصورة ملحوظة التعاون الاقتصادى مع ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة. فى أواسط ١٩٦٣ كان نصف مؤن القمح يأتى من أميركا، بينما استقبلت ألمانيا الاتحادية رقماً قياسياً من الطلبة المصريين ولا سيما التقنيين منهم، كما أقيمت فى الوقت ذاته شبكة مكلفة من التسليفات والمشاريع المختلطة. وعرفت سنة ١٩٦٣ عدة أحداث لم تكن متوقعة، من بينها محاولات لوقف التدخل المصرى فى اليمن عن طريق تهديد ابتزازى من قبل الولايات المتحدة بموضوع القمح. وتعاظمت باستمرار شكاوى أوروبا الغربية (ولاسيما ألمانيا) حول الشروط

الدقيقة للمساعدة المالية والاقتصادية، كما ازدادت بشكل خاص معارضة النفوذ المصرى فى سياسة الشرق الأوسط عامة.

(ز) باختصار، كان الاقتصاد المصرى قد أصبح، قبل حرب، قبل حرب ١٩٦٧، اقتصاداً مختلطاً، فهو فى بعض أوجهه اقتاد رأسمالى : فالأرض لم تمسها عملياً قوانين التأميم، كان القطاع العام يخضع، رغم وجود المدراء (تكنوقراطيون) على رأسه لمتطلبات السوق وتشجيع الربح (العام)، أما التخطيط والمساعدة الخارجية بوجه خاص، فقد كانا يميلان إلى تقوية هذا النموذج، ولو لأجل قصير. انه اقتصاد ذو معدل نمو سريع نسبياً، مزود بقطاع مركزى رأسمالى تابع للدولة(القطاع العام) ذى نسبب غير معتادة. غير أن كل موجه تأميم كانت تحاول عبثاً أضعاف سلطة الرساميل الخاصة، ولم تكن تؤدى إلا إلى تقوية وضع التكنوقراطيين ونفوذهم.

يمكننا أن نعتبر أن هناك انتقالا نحو الاشتراكية عندما يوجه ممثلو "القوى الشعبية" سياسة البلد واقتصاد. لقد ظلت مصر، منذ سنة ١٩٥٢، محكومة بجهاز دولة قوى - يسيطر عليه الجيش — وبتكنوقراطية اقتصادية. ثم أن الاشتراكية تتطلب بعد ذلك أن يعمد التطور الاقتصادى والتخطيط إلى تنمية قطاع معدات الإنتاج بوصفها أمراً ضرورياً أولياً لا غنى عنه بالنسبة للارتفاع المعمم لمستوى معيشة مجمل السكان، لاسيما عمال الأرياف والمدن.

٢ - ٢ - ٢ - فى الحقل الاجتماعى - السياسى، كانت السمات الرئيسية هى التالية :

(أ) جرى تفكيك البرجوازية المصرية التقليدية، كما بينا، على مرحلتين.

(ب) جرى استبدال البرجوازية بمؤسسة تراقب القطاعات الاستراتيجية الدينامية من الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، أى القطاع العام، وجهاز الدولة (القوات المسلحة وقوى الأمن)، والمنظمات السياسية والإيديولوجية وكذلك المؤسسات (الخدمات المدنية والشئون الخارجية والنشر والثقافة ووسائل الإعلام)، فقد تشكلت عملياً الطبقة الجديدة لرأسمالية الدولة.

وكان قد جرى تجميع هذه الكوادر القيادية الجديدة من بين شرائح البرجوازية الصغيرة والوسطى، لكن عدداً منهم كان يتحدر من فئات قيادية قديمة : ضباط كبار وخبراء تقنيون (اقتصاديون، ومهندسون، وأساتذة جامعات)، وإداريون ومنظمون.

(ج) واصبحت هيئة الضباط الآن مندمجة عضوياً فى المجموعات المشرفة على الاقتصاد والإدارة والسياسة. فكل أولئك الذين كانوا قد تركوا الجيش أو رغبوا فى تركه أحيلوا، منذئذ، إلى مراكز عالية فى المؤسسة غير العسكرية. وقد تحول نحو ١٥٠٠ من الموظفين إلى هذه الفئة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٤.

(د) واصبحت النخبة الجديدة الحاكمة فئة تكنوقراطية متأثرة تأثراً عميقاً فى مواقفها وأفكارها بألمانيا وأميركا أكثر مما هى مجرد بيروقراطية. هذه النخبة التكنوقراطية فرضت نفسها على البيروقراطية المصرية التقليدية الواسعة، التى كانت تنمو هى الأخرى بسرعة، إلا أنها أصبحت تمارس حالياً صلاحيات اقل مما كانت تمارسه أيام وزراء الأنظمة السابة العديمى الفعالية. فالصحافة كانت تحفل دائماً بحملات تهدف إلى

تحسين فاعلية هذه البيروقراطية السلبية وتحاول إرغامها على التكيف وفقاً لحاجات النخبة التكنوقراطية.

وعندما نحلل بنية اليد العاملة المشتغلة فى مصر، نتبين بمزيد من الوضوح لخطار الوضع الذى تظل فيه المؤسسة التكنوقراطية المرتفعة الكفاءة بعيدة عن الهرم البيروقراطى فضلاً عن أن هذه اليد العاملة، عدا المستخدمين فى الزراعة، متمركزة إلى حد بعيد فى القطاع الثالث. أما أجزاؤها الكبيرة فهى التالية : ٢١,٧٪ فى البنية التحتية والخدمات ١٠,٦٪ فى التجارة، ٥٤,٣٪ فى الزراعة، ١٠,٦٪ فى المصانع ٢,٨٪ فى البناء. أن هذه الأرقام تبين بوضوح مدى محدودية القطاع الديناميكى - الصناعة - فى الاقتصاد المصرى. فى هذه الظروف لا يمكن التمركز الشديد للسلطات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية، فى ايدى المؤسسة التكنوقراطية، إلا أن ينال من مستقبل البلاد.

(هـ) لقد انصقلت النخبة الجديدة الحاكمة عبر صراعها ضد اليسار الماركسى المصرى (الحزب الشيوعى، المجموعة الهامة من التقدميين والمناضلين) الذى شكل مدرسة الفكر والعمل فى قلب الحركة الوطنية إذ تواصل القمع المضاد للشيوعية بدرجات متفاوتة من القسوة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٤. وفى حين كانت الدولة تمنع بقانون عام جميع الأحزاب السياسية، وكان هناك قانون خاص ضد الشيوعية سن فى نهاية العشرينات وعمد النظام العسكرى إلى تعزيزه. وهذا القانون لا ينطبق على أى أيديولوجية منظمة أخرى. ومع ذلك فان الخط العام للحركة الشيوعية المصرية، رغم الاضطهادات التى لحقت بها، كان يساند النظام بطريقة نقدية لكنها غير مشروطة. وكانت أهدافه ترمى إلى بناء دولة وطنية مستقلة ديمقراطية وشعبية موجهة نحو الاشتراكية.

وليس من المدهش، بالتالى، أن نرى الكوادر القيادية فى النظام ممن انضموا إلى فئتين إيديولوجيتين : التكنوقراطيون ذو التكوين الالمانى - الأمريكى، والإخوان المسلمون. وكان الاتحاد الاشتراكى العربى، فى نهاية ١٩٦٣، تحت زعامة حسين الشافعى (من جناح الإخوان المسلمين ضمن الضباط الأحرار)، والدكتور عبد القادر حاتم وزير الثقافة والإرشاد القومى (نموذج الكادر الأميركى)، وكمال رفعت (التكنوقراطى المستنير ذو الميول التيتوية). وقد استوعب الاتحاد الاشتراكى أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الإخوان المسلمين، لكن بعض الشخصيات اليسارية فقط ادخلوا فى الاتحاد نظراً لكفاءاتهم الفردية.

أما الإدارة العامة للاقتصاد فقد كانت فى يد نائب الرئيس، عبد اللطيف البغدادى (المدير السابق للخطوط الجوية المصرية والمعروف بتمثيله للتحالف القائم بين فريق الضباط وراس المال) والدكتور عبد المنعم القيسونى (أحد الاقتصاديين البارزين فى المدرسة الليبرالية). أما رئيس المجلس التنفيذى على صبرى، وهو إدارى كفؤ جداً، فقد حافظ على التوازن القائم إلى درجة جعلت احمد بهاء الدين، مدير صحيفة الأخبار اليومية، يكتب عام ١٩٦٢ : "أن ما اكتشفناه فى بادىء الأمر، داخل الجمهورية العربية المتحدة، هو أن الثورة قد ركزت كل جهودها لبناء الخصائص المادية لمجتمع اشتراكى، دون أن تفكر مليا بـ "خصائصها البشرية"، يعنى الاشتراكيين فلا يمكن أن توجد اشتراكية بدون اشتراكيين ! ثم كان بحث هذا التكامل فى إطار الاتحاد الاشتراكى عن طريق خلق نواة

داخليـة مـن الكـوادر السياسـية المدربـة والمؤلفـة فـى قسـمها الأكـبر مـن اليسـار الناصـرى والماركسى على حد سواء ".

(هـ) أن الإفراط فى المركزية وفى العداء للماركسية، من قبل دولة توصف السياسة والفلسفة الرسميتان فيها بأنهما "اشتراكية علميـة"، يعطيـان المجتمـع المصرى الحالى رائحـة وطابعاً اوتوقراطيين للغاية. فكل خطوة إلى الأمام تبدو وكأنها قرار من آلة الدولـة، وليسـت مبـادرة شـعبية علـى الإطـلاق. وفـى حـين كانـت الأحـزاب السياسـية، باسـتثناء الاتحـاد الاشتراكى العربى، ممنوعة ' ظهر النظام عاجزاً عن تنظيم حزبه وتوجيهه. وقد نتج عن ذلـك خمـول سياسـى متصـاعد وشـامل فـى بلـد مـا زال يعـرف - حتـى الآن - بحيويتـه وبنشاطيته. وإذا كانت الدولة تجهد لتعمل كل شىء بنفسها وفقاً لأوامر السلطات، فلماذا لا تأخذ عندئذ كل مداها ؟ أن الاوتوقراطية تقود مباشرة إلى الفتور.

ويجب أن نشير إلى أن هذا الخمول السياسى هو ظاهرة جديدة لم تكن موجودة قبـل ١٩٥٩. وقد زالت فى ٩-١٠ حزيران ١٩٦٧. أن أزمة ربيع ١٩٥٤ نفسها لم توقف النشـاط السياسـى الداخلى. ثم كان الصراع ضد حلف بغداد، فـأزمة السويس ومرحلة باندونغ وقد اجتـذبت الماركسية فى مصر، بين عامى ١٩٣٩-١٩٥٩، نخبـة الشـبيبة المصـرية إلى أفكارهـا الفلسـفية والى رؤيتها لنهضة مصرية، وهكذا أصبحت القوة الفكرية المحركة سواء لـدى المـثقفين أو العمـال فـى المـدن الرئيسـية فـى الـبلاد. وبسـبب غيـاب الاتصـالات مـع الحركـة الشـيوعية والاتحـاد السوفياتى بشكل خاص، اضطرت الماركسـية المصـرية أن تختـط طريقهـا بمفردهـا، فطـورت موقفها النظرى ضمن إطار وطنى مختلف (وذلك قبل أن تصاغ نظرية"تعدد المحـاور"). ثـم أن أفكارهـا ونظرياتهـا انتزعـت احـترام قطاعـات غـير ماركسـية مـن المـثقفين والـرأى العـام الوطنى المطلع. من هنا ألحقت موجه القمع الكبرى ١٩٥٩ الضـرر لا بالماركسيين وحـدهم بـل بالفئات التقدمية كذلك بوجه عام. أن المحاولة الهادفة إلى القضاء على مدرسة الفكر والعمل هذه، قد أدت إلى أزمة عامة فـى جميـع مجـالات الحيـاة السياسـية والثقافيـة، ودعيـت "أزمـة المثقفين". وليس المثقفون إلا صورة مـن صـور أزمـة اجتماعيـة مصـرية اكبر بكـثير، كانـت تهدد مصر بأفدح الأخطار.

٢ - ٣ - من المناسب، فى هذه المرحلة من التحليل، أن نـذكر بسـمات الخصوصـية المصـرية، كما استخلصناها للمرة الأولى عام ١٩٦٢ :

"منذ عهد الأسر الحاكمة الأولى إلى محمد على، وحتـى الاحـتلال البريطـانى بالـذات، وكانت القاعدة الأساسية للثورة المصرية - الأرض - ملكاً للحاكم المطلق. ثلاثـة فى المئة فقـط من المساحة التى تشكل مصر اليوم، كانت مستغلة حول النيل، وكـان هـذا الشـريط الأخضـر الضـيق محاطـاً بالصـحارى والجفـاف والشـمس اللاهبـة مـن جميـع الجهـات. هـذه الأراضـى الصـالحة للـزرع، والتـى أعطيـت للفـلاح بـالتقتير، كـان مـن الواجـب أن يـؤمن لهـا كـذلك رى منتظم لان الأمطار فـى غايـة النـدرة. مـن هنـا كانـت إقامـة نظـام لتخـزين الميـاه وتوزيعهـا وتصريفها، والسلطة المركزية القوية المنظمة، وحدها هى التى تستطيع القيام بهذه المهمـة : والإقليمية هنا، تصبـح مرادفـاً للفوضـى والتحلـل، إذ لا يسع أى أمـير، أو اى حـاكم ولايـة، أن يؤمن لرعاياه ما يسع العاصمة وحدها أن تؤمنه، أى الماء، مصدر الحياة.

هنا ينبغى البحث قبل أى شئ آخر عن السبب العميق للوحدة العربية المصرية، أقدم وحدة فى العالم، الوحدة الوحيدة التى استطاعت أن تحافظ على نفسها عبر احتلالات عديدة تعاقبت عليها خلال ستيم ستين قرناً. وهذا أيضاً ما يعطى للسلطة المركزية ثقلها الساحق الذى لا يقاس : فالدولة فى الحقيقة هى العنصر الحاسم، سيد الحياة والموت فى حياة مصر اليومية عبر الأجيال.

أن الاتجاه نحو الوحدة والمركزية والتجمع والتراتب الهرمى، يتغلغل فى جميع المجالات. فالسلطة سيدة المياه، وهى كذلك سيدة الأرض، وتعمد أحياناً إلى منح حق استغلالها لمن تريد إغداق الامتيازات عليهم. ثم أن الدول المركزية لا تتهاون تجاه أى نزعةإقليمية أو إقطاعية. فالمماليك أنفسهم، ما أن استولوا على السلطة فى القاهرة، حتى سارعوا إلى تعيين أقواهم للقيام بأعباء السلطة أو الأمير، أى أنهم جعلوه مسؤولاً عن حسن سير مالا يسع الدولة المصرية إهماله تحت طائلة نضوب مصادر الحياة : الماء الذى يخصب الأرض.

ولا تخرج السماء عن هذه الحركة الشاملة، فمنذ الإمبراطورية القديمة، توحدت آلهة المصريين فى الآله آمون ٠ رع، كما أن الثالوث إيزيس - هاتور - اوزوريس، يجد صداه فى الثالوث المسيحى. هكذا تبتدئ الوحدة المصرية من ثلم الأرض حتى تموجات الشعر، من الجاموسة إلى الحياة الأبدية، من الفلاح إلى الله. هذه الوحدة، هى بالنسبة لمصر وفى أعماق ذات الإنسان المصرى، وحدة أساسية، جوهرية، تكوينية، أنها معطى من المعطيات الفطرية، ولا يرى فيها المصرى شيئاً مكتسباً. فكل شئ ينبثق عن المركز واليه يعود، ولا قيمة لمن يحاول تفتيت ما وحدته الطبيعة.

هذه الدولة، سيدة السلطة السياسية، التى يتجسد الآله فى رئيسها أو يتمثل به، تمسك بين يديها مقاليد الحياة الاقتصادية التى ظلت تملكها طوال التاريط وحتى الهجمة الرأسمالية منذ ثلاثة أرباع القرن.

وللمرة الثانية سنرى أن الجغرافيا تفرض إيقاعها. ذلك أن مصر، ملتقى القارات وارض الحضارة المختارة، تجتذب الفاتحين وتبعث على المغامرات. وأذن فالدولة ستوجه اهتمامها وجهودها لبناء جيش قوى وجيد الأعداد، يشكل الأداة الرئيسية فى الجهاز لأنه يهتم فى نفس الوقت بحفظ الجبهة الداخلية وتنظيمها (اقتصاد وإدارة)، كما يهتم بحاجة الحدود، ودفع الهجمات الإمبريالية أحياناً بغية الحؤول دون نشوء دولة أخرى قوية ومنافسة فى المنطقة.

هكذا تأسست خلال سبعة آلاف سنة من التاريط، وضمن إطار جغرافى ثابت، الخصوصية المصرية المثلثة الأوجه التى تتكون على الصعيد الذى يهمنا أمره هنا : فالدولة، سيدة المياه، تحتل النقطة المركزية من الحياة الاقتصادية التى تمتلك الجزء الجوهرى منها ؟ والجيش، وهو الإدارة الرئيسية فى جهاز الدولة، وسيفها ودرعها، يشكل جزاءاً لا يتجزأ من البنية الاقتصادية والاجتماعية ونشاطها، وهو إلى ذلك عنصر مكون لطليعة الحركة الوطنية".

٢-٤- فى صلب النمط الخاص ببقاء الخصوصية المصرية عبر العصور، ينبغى استخلاص الدور الذى لعبه العامل الفكرى - من ثقافة وفكر وأيديولوجية ودين - الذى كان دائماً بمثابة اللحمة للوحدة الوطنية.

٢-٤-١- لنسترجع هنا التحليل الذى قمنا به عام ١٩٦٤: "خلال المرحلة الأولى (من نهضة مصر والعالم العربى)، المرحلة التى تمتد من بدايات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، كانت المشكلة الرئيسية تامين انبثاق الفئات والطبقات الاجتماعية الأهلية التى كانت تنتقل وفقاً لأشكال شتى من الإقطاعية ذات الطراز الشرقى إلى رأسمالية متأخرة من الطراز الاستعمارى الذى يغلب عليه الطابع الزراعى، وتامين وصول هذه الفئات والطبقات إلى السلطة الاقتصادية والسياسية. وكان الصراع الرئيسى هو الصراع الموجه ضد المحتل الإمبريالى، كما كانت المطالبات تتركز من حيث الجوهر، على بعث سيادة شكلية تتركز من حيث الجوهر، على بعث سيادة شكلية تتحول شيئاً فشيئاً إلى سلطة دولة وطنية تتمتع بحرية العمل فى ميدان لا يستهان به وتقبض على وسائل فعلية للتقرير والعمل. وقد اضطلعت البرجوازية الأهلية فى مختلف البلدان العربية - مسوقة إلى لعب دورها الوطنى - بالجزء الجوهرى من هذا الحوار الذى تحول فى كثير من الأحيان إلى صراع متفاوت فى استمراره وتواصله ضد القوة المحتلة : ذلك ما كان عليه تاريط وتراث الوفد والكتلة والاستقلال والدستور وسواها.

فى غضون ذلك تغير الوضع بسرعة. بالطبع تغير الوضع الوطنى
أولاً : فالصراع الذى كانت تخوضه البرجوازية المحلية على مستوى القمة وعلى المستوى الرسمى للإدارة، وكان يعتمد اعتماداً قوياً على نشاط الجماهير الشعبية. وكانت هذه الجماهير - فلاحين وعمالاً وحرفيين صغار وتجاراً صغار فضلاً عن المثقفين النافذين فى المدن والأرياف - تتقدم وتشرف على الحياة العصرية، وكانت ارض الميعاد تظهر بالطبع كما كانت تبتعد رايات المحتلين، لكن حلفاءهم المحليين سرعان ما كانوا يظهرون فى أعين العامة من الناس مهتمين قبل كل شئ بالإبقاء على امتيازاتهم وبالاحتفاظ بعد ذلك بسلطتهم، عامة الناس هؤلاء - جماهير المدن والأرياف - المتواجدون دائماً فى الساعات العصبية والمستعدون أبداً لبذل الجهود والتضحيات ولتقدم تفانيهم بل حياتهم، عامة الناس هؤلاء بدأوا ينتظمون شيئاً فشيئاً : هكذا ظهرت النقابات والأحزاب السياسية من شعبية ووطنية غداة أعمال العصيان والثورات التى تلت حرب ١٩١٤-١٩١٨.

لقد بدأت بعض القطاعات النافذة فى صفوف نخبة القادة المحليين تكشف تدريجياً عن أنها تهتم بالدفاع عن امتيازاتها وتوسع إطارها من اهتمامها بتحسين شروط الحياة البشرية فى بلادها، الأمر الذى كان يدفع بهم، لا محالة، إلى التحالف مع المحتلين، بل إلى أن يصبحوا أداة فى أيديهم.

لكن تجذر الوضع على هذا النحو لم يقتصر مطلقا على الإطار الوطنى وحده. فالثورة الاشتراكية فى روسيا ١٩١٧، ونشاط الكومنترن، ثم ظهور عدة دول اشتراكية فى أوروبا بدءاً من عام ١٩٤٥، وما تلا ذلك من انتصار الثورة الشعبية فى الصين ووجود دول اشتراكية جديدة فى آسيا - بكلمة واحدة، كل ما حققته الثورة الاشتراكية العالمية من إنجازات تحت راية الماركسية وقيادة الأحزاب الشيوعية والعمالية، ونشوء كتلة الدول

الاشتراكية فى العالم - كلها أحداث لم يكن من الممكن إلا أن تنعكس أصداؤها بالشكل الذى عرفناه، على الساحة الوطنية العربية التى كانت بدورها فى ملء تحركها.

منذ ذلك الحين، بدأت مرحلة جديدة، كانت المراهنة فيها تدور حول تحقيق الاستقلال الصحيح وتعميقه، وإنشاء دول وطنية مستقلة، ثم الانصراف داخل هذه الدول إلى وضع ثروات الأمة المادية والثقافية بمتناول مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية بالإضافة إلى تمكينها مستقبلاً من ممارسة سلطة الدولة.

هذا يعنى أن مسالة الاشتراكية كانت قد طرحت، فبأى صيغة تم طرحها ؟

لقد قدمت الاشتراكية إلى الفئات الاجتماعية فى أوروبا وأميركا الشمالية بطريقة مختلفة جداً، إذ أن مشكلة الوجود الوطنى ذاته لهذه الشعوب لم تكن موضوع رهان المرحلة التاريخية الراهنة بأسرها.

والحال أن الأمور سارت فى البلدان العربية خلافاً لذلك. فتسارع النهضة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من جهة، وتطورات الاشتراكية فى العالم من جهة أخرى، قد سرعت سير الأمور، إذا جاز القول، ووضعت الاشتراكية على جدول الأعمال فى صلب العملية القومية التى سنعود إليها ثانية. هذه هى العوامل التى أضفت على سبل الاشتراكية وسيمائها مسلكاً خصوصياً تماماً فى البلاد العربية. فقد تداخل العاملان، الثقافى والسياسى، على مستويات متعددة، وتشابكا. وسيكون على الماركسية، فى البلاد العربية، أن تعمل جنباً إلى جنب مع مجموعات سياسية أخرى ومدارس فكرية، على بعث الحياة فى المضمون الثقافى الوطنى والحضارة المحلية وإخضاعها لمحك النقد التاريخى والمقارن. كما ستعمل، فضلاً عن ذلك، على إحياء وتنشيط نهضة وطنية تكون نهضة الطبقات الشعبية. أن التبديل المتسارع للوضع الوطنى الذى لم يحصل حصولاً تاماً بعد ولم يكتمل إنشاؤه بحد ذاته، بهويته فى كل عمقها، سوف يطبع ماركسية البلاد العربية بطابع ووظيفة وطنيين ؛ والحق أن المجتمع، كائناً ما كان، لا يسعه أن يلتحق بركب الجماعة الأممية التى تتكون من الهويات الأخرى، ما لم يحقق هويته بشكل كامل، فيكون عندئذ صورة لذاته لا لغيره من المجتمعات، مهما بلغ به الامتياز عنها جميعاً. ضمن هذا الإطار يمكن للفكر والعمل الاشتراكيين أن يخصبا ويوجها ويعدلا المجرى العام للنهضة الوطنية الشعبية , ولولا مؤازرتها لكانت هذه النهضة تنزلق نحو القومية والانكفاء لتجد نفسها فى مأزق جديد. أن هذا الطرح لإشكالية الفكر العربى المعاصر يمكننا من الدخول على نحو أفضل إلى مضمون هذا الفكر، إلى موضوعاته الخاصة.

فالجهد الذى قامت به مجموعات الفكر والعمل، لكى تبين نظرياً عملية التطور الجارية، وتحولها إلى الاتجاهات التى توافق مصالح وتطلعات الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، لم يكن يسعه إلا أن يكون متنوعاً والحقيقة انه يمكن التحدث عن تيارين فكريين كبيرين.

التيار الأول ينتمى إلى السلام. لقد جرى الحديث تارة بعد أخرى عن "التجديد" ونزعتى "التقليد" و "القومية" الإسلامية. أما نحن فيبدو لنا، أن المنطلق الجديد للفكر الذى يستلهم الإسلام والذى أنتجه جمال الدين الافغانى ومحمد عبده، يمكن تعريفه على نحو دقيق بأنه أصالة إسلامية. والحق أن الأمر الجوهرى يكمن فى العودة إلى أصول الأيمان

الخالصة من كل الشوائب والتحريفات التى نتجت، حسب رأى ممثلى هذا الاتجاه، عن عصور الانحطاط (١)، والحقائق الأولى، ما أن يهتدى إليها، حتى تسمح بإجراء الحوار مع الأزمنة الجديدة وذلك عن طريق استعمال رصين، ولكن متواصل، للحس السليم. فالقضية، كما هو واضح، قضية ذرائعية وليست عقلانية، كما أشير إليها على عجل مرات عديدة، لكنها ذارئعية تقع ضمن إطار السنة، إطار الإيمان، الأيديولوجيا الوحيدة المقبولة كأيديولوجيا بالنسبة لمجمل الأمة طبعاً. ويقبل رواد هذا التيار نوعاً من النقاش بطريقة ضمنية أو مباشرة، غير انه لا يجاوز بتاتاً أن يتحول النقاش إلى صراع جدلى ينسف الوحدة.

هذا هو المضمون المشترك لهذا التيار الذى لم تتبدل منوعاته من حيث الجوهر، سواء كانت هذه المنوعات على يمينه أو على يساره، وسواء أكانت تمامية أو راديكالية، حتى هذه السنوات الأخيرة على الاقل. والأصل هنا هو مضمون الثقافى المشترك، ولا سيما البعد الدينى منه. والهدف المقصود هو بعث العظمة الماضية وذلك بمعالجة المعطى التاريخى وفقاً لما تقتضيه الحاجات القاهرة التى لابد منها فى الأزمنة الحديثة لا وفقاً لتقدم ينطلق من المعطيات المعاصرة.

غير انه يجدر بنا أن نشير إلى أن المواجهة الكبرى مع الأفكار الحديثة - وقع أوروبا ومساهمتها - هى التى أثارت هذه العودة النقدية إلى الذات. ويرى أصحاب الأصالة الإسلامية، أن عليها أن تتيح استيعاب هذه الأفكار الجديدة والفعالة، دون أن تغرق بها : فالتأويلات التى يقدمونها لهذه الأفكار تسير باتجاه محافظ، وتنحو، إذا جاز القول، إلى قطف ثمار جذورها التى ليست سوى الإسلام المجدد. أما التيار الثانى من الفكر العربى المعاصر، أى التيار الليبرالى العصروى (٢)، فيبدو مختلفاً تماماً.

فنقطة الانطلاق هنا ليست، فى جوهرها سوى نهضة الحضارة الغربية التى يمكننا تحليلها من تجديد كل أبعاد الوجود فى العالم العربى المعاصر ويصار إلى التشديد على الفكر العلمى، على العقلانية الفلسفية والليبرالية السياسية. أما الهدف فهو خلق مجتمع عصرى مماثل لمجتمعات أوروبا وأميريكا الشمالية، متجه بعزم إلى الأمام ومنفتح على التقدم رغم احتفاظه من الماضى بكل التقاليد والتصرفات التى لا تشكل عائقاً فى وجه المشروع الجديد. فتمتد المروحة هنا من الليبرالية المحافظة التى تطبع برجوازية الأرض إلى الماركسية التى ما انفك نفوذها ينمو بين المثقفين والطبقة العاملة ويدخل إلى الأرياف بنسبة أدنى.

يجب أن نلاحظ هنا، أن هذا التمايز يرقى إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أى إلى تلك المرحلة التى تكون فيها الفكر العربى المعاصر. ثم أن مناهل الاستلهام المفضلة تختلف. هذا الاختلاف سيحدد بدوره مراتب عدة من الاختلاف الناجمة عنه : إطار المراجع، الأسلوب والذهنية، طبيعة وطراز المشاكل المطروحة، حدد التفكير، وأخيراً إمكانيات تطور الأفكار وتحولها، أى انبثاق إمكانيات جديدة قادرة على تكوين بديل حقيقى.

كل واحدة من هذين التيارين ينخرط ضمن مركب سوسيولوجى يعبر جزئياً عن تطلعاته ورؤيته للعالم، هذا إذا لم يتجاوزه بهذا المقدار أو ذاك من الاتساع.

من الطبيعى أن نتعرف على القطاعات البالية والتقليدية والقليلة الدينامية فى المجتمعات العربية فى القرن العشرين من خلال التعابير المختلفة والمجموعات النشاطية

التى تنتمى إلى الأصالة الإسلامية بكل أشكالها. أن القاعدة التى قام عليها هذا التيار الأول الكبير كانت تتألف من حرفيين، وتجار صغار، ورجال دين وإتباعهم، وبرجوازية ريفية صغيرة، وملاك ارض صغار، فضلاً عن بعض الأرستقراطيين من أصحاب الأراضى، والزعماء الدينيين، هؤلاء كانوا يشكلون ركيزة العروة الوثقى، والمنار، والإخوان المسلمين، والقومية الإسلامية فى الشرق الأدنى كما فى المغرب، وكذلك "الضباط الاحرار" إلى حد بعيد لاسيما عند ابتداء حركتهم. لكننا نجد فى هذا التيار أيضاً عناصر دينامية متحركة : كهيئة الضباط وبعض قطاعات الطبقة العاملة وفئات من المثقفين الوطنيين الذين مستهم الإمبريالية، بل حتى بعض الرواد الصناعيين الباحثين عن قاعدة أيديولوجية محلية، ومثالهم البارز محمد طلعت حرب مؤسس بنك ومجموعة مصر.

أما التيار الفكرى الثانى فسيكون تيار القطاعات المتأثرة تأثيراً مباشراً بالتحويل الاقتصادى والتبالات - بما فيه الصراع ٠ مع الأجنبى : مثقفو المدن بشكل خاص، عمال المصانع الموظفون وأصحاب المهن الحرة وأصحاب المشاريع والبرجوازية الصناعية والمصرفية وجزء من جهاز الدولة

غير انه يتوجب أن نحترس، فى أن معاً، من نظريات المقارنة الصارمة جداً، ومن الوقوع فى المعادلات الفورية وفى خطر السوائية والتعميم.

والحق أن البلدان التى بلغت المرحلة القومية، فى أوج القرن العشرين، تعرف، أكثر من البدان المستقرة، هذه الظاهرة التى لا تقدر حق قدرها والتى هى ظاهرة النمو والجدلية المستقلة للأيديولوجيات. وستجرى هذه العملية وفقاً لصيغ مختلفة فى كل بلد عربى تبعاً لتطور بناه الاقتصادية، وطبيعة النظام الاجتماعى فيه وعمق التغلغل الاستعمارى ودرجة الاستقلال الصحيح، ونوعية الثقافة الوطنية ودور الطبقات الشعبية وسوى ذلك من العوامل.

ومن المفهوم أنه يجب أن نقتصر، ضمن إطار هذه المقدمة، على صياغة المعايير العامة - على صعيدى البنية التحتية الاقتصادية - الاجتماعية والفكر - وعلى دراسة كل حالة خاصة تنتمى إلى أبحاث اختصاصية تتناول كل وضع مخصوص.

فالتدخلات والتناقضات الظاهرة ستكون، أذن، عديدة : لكنها لن تخيب سوى آمال المدافعين عن منهجية وحيدة الاتجاه - سواء كانت منهجية الاقتصادية المبتذلة أو التصنيفية العراقية - أبطالها بشكل حاسم انبعثات القارات الثلاث المنسية فى حياة عصرنا - والبحث مجدداً فى الفرضيات والمسلمات والإشكالية والترسيمات المفهومية التى تنطلق منها علوم الإنسان والمجتمع.

عندئذ يصبح انتباه الباحثين مشدودا إلى ظواهر تبذل كل من هذين التيارين الكبيرين، وإلى صيغ التقائهما الجزئى. فتكون نقطة الانطلاق أزمات الاستقلالات الشكلية - لاسيما فى مصر والعراق بعد سنة ١٩١٩ - وعجزها عن حل المشكلات الأساسية للتطور الاجتماعى على جميع الأصعدة.

وإذا كانت العودة إلى الأصول لا تبدو على صلة مع الواقع الجديد لعصرنا فأن تقاليد العصريين الذين هم "آخرون" من حيث تاريخهم وثقافتهم، يظل عملاً ناقصا لا يفى بالحاجات المطروحة، وعلى الأخص، بالشعور الذى يعتمد لدى شعوب العالم العربى تجاه

هذه الحاجات. عندئذ فقط يستطيع بعض الممثلين البارزين للتيار الليبرالى ٠ العصروى أن يلتفتوا إلى الإسلام - فى حدود الثلاثينيات - ويسبقوا عليه تأويلاً عقلانياً سهلاً. بينما يرى آخرون فى الماركسية، لاسيما من كان منهم من الأجيال الشابة، امتداداً طبيعياً جداً لهذا التيار الذى كشف أصحابه عن عجزهم عن دفعه إلى نتائجه المتماسكة. أما فى الجبهة الأخرى فان بعض الشبان الراديكاليين سينتهى بهم تأزمهم إلى التفهم مدفوعين بضغط مقتضيات العصر الصناعى غير أن كل فريق، لا يلبث أن يعى وجود تبدل يلتقى مع تبدل حركة التحرير والنهضة الوطنية بالذات، كما يعى وجود التمايز السوسيولوجى للشعوب العربية

والواقع أن المرء يستطيع أن يقول أن التمايز - وفقاً للصيغة التى قررنا استعمالها على الأقل - لم يعد يشكل التناقض الاساسى داخل الفكر العربى فى مرحلته الأخيرة التى نعيشها، وذلك رغم بقائه وجهاً من أوجهه الرئيسية، بل أن من الاوجب أن نستبدله بتحليل الالتقاءات والتحولات الجارية وبالبروز التدريجى لتناقض اساسى من نوع جديد.

هكذا صار الفكر العربى الحديث ١٩٣٩-١٩٧٠ ينقسم إلى اتجاهين جديدين كبيرين يأخذان مجراهما : مجمل التيارات التى تعمل على بعث "المجتمع المدنى" وبنائه بما يتمشى مع مقتضيات القرن العشرين، وفى مقابل ذلك، مجمل التيارات التى تقع على هامش الدولة الوطنية المستقلة، وعلى هامش النقاش الواسع الذى ازدهر على كل الأصعدة بين مؤيدى الثورة المصرية بكلا جناحيها : الاوتوقراطى والديمقراطى. وذلك بعد قيام هذه الثورة عام ١٩٥٢ وحرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢) والنهوض الفلسطينى فى زمن المواجهات العالمية الكبيرة والاشتراكية".

٢-٤-٢- كان بعض "الضباط الأحرار" ينتمون، عام ١٩٥٢، إلى الأخوان المسلمين، وكاد عدد قليل جداً منهم قريباً من المجموعات الماركسية. أما الأغلبية فقد كانت، فى ظل عبد الناصر، تميل ميلاً طبيعياً نحو الأصالة الإسلامية الراديكالية - وذلك ضمن خط تراثها الفكرى الذى يزودها بتبرير نظرى لمفهومها حول السلطة لاحتقارها للنقاشات والشيع الحزبية. كان بوسع إيمانها التقليدى أن يوحد الأمة من ورائها، وقد كان هذا الأيمان بوصفه إيديولوجية، أكثر فعالية دون شك من أفكار الوفد الغامضة، كما كان يشكل رداً فعالاً فى وجه الأفكار الماركسية، وهى وحدها الأفكار الجدية من حيث امكاناتها. على كل حال، بقى وضعهم هكذا حتى التصدى للإخوان المسلمين عام ١٩٥٤. عبر أن التصدى لمشاكل الاستقلال العديدة والصعبة هو الذى أثار موضوعياً إعادة التوجيه من جديد لكل المجرى العام للقيادة المصرية.

هكذا أذن، من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ - نقطة التحول سجلها ميثاق ١٩٦٢ - ظل زعيم الثورة الوطنية المصرية يتقدم باتجاه المقولات الأساسية التى يحملها اليسار الماركسى، عبر سياق متناقض أحياناً ومعقد، يحمل طابع الاوتوقراطية الذرائعية مع كل الغموض والشعبوية اللذين يورثهما هذا الطابع.

وان العرض التالى لموضوعات الميثاق يوضح لنا هذا التطور :

"أن السؤال الذى طرح نفسه تلقائياً غداة النصر العظيم فى السويس هو :

"لمن هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى، من قلب المعركة الرهيبة ؟

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو (أن هذه الإرادة لا يمكن أن تكون لغير الشعب، ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه). أن الشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريط، وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها سلطة قادرة على تحقيق مطالبها.

كذلك، ففى هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية.

أن التسليم بوجود قوانين طبيعة للعمل الاجتماعى ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية.

أن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره.

ولا تملك أى حركة شعبية فى تصديها لمسؤلية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة.

أن التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل إليها غيرها. فان ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته، خصوصاً وان إرادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسؤولياتها، تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل زاد فكرى.

لكنها فى حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية.

أنها بحاجة إلى معرفة ما يجرى من حولها.

لكن حاجاتها الكبرى هى إلى ممارسة الحياة على أرضها.

وان تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم، كشأنها فى حياة الأفراد، طريق النضج والوضوح.

ومن فان الحرية السياسية، أى الديمقراطية، ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية.

وكذلك فان الحرية الاجتماعية، أى الاشتراكية، ليست التزاماً بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية.

"(...) انه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية.

أن من الحقائق البديهة التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبير دقيق للمصالح المحكمة فى هذه الأوضاع الاقتصادية.

فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود فى بلد من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذه البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع.

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحة.

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل (...) أن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية. أن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية.

أن ذلك لا يقصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين، وإنما هو يتطلب، أولا وقبل كل شئ، توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة.

أن ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها، من الكفاية والعدل، هى طريق الحرية الاجتماعية.

أن الحل الاشتراكية لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وصولاً ثورياً إلى التقدم، لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين.

أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم.

أن أى منهج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود.

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك طريقاً إلى التقدم يقعون فى خطأ فادح.

أن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى المتقدمة اعتماداً على الاستغلال موارد الثروة فى المستعمرات.

أن نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المنطلقة إلى التقدم :

أولهما- أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير.

وثانيهما - أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة.

ومن جهة ثانية فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بان تعد تسمح بان يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الانانى

أن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى

أن مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط :

١- تجميع المدخرات الوطنية.

٢- وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات.

٣- وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج.

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الإنتاج، وهى ناحية عدالة التوزيع، فأن الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل (الاقتصادى) (*)

ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع إليه وتكافح لكى يقترب يومه.

أن العمل من أجل قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة.

كذلك فأن إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت.

أن ذلك يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها أن تتحقق أهدافها. وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محدودة.

أن هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية(*)

"أن التخطيط الاشتراكى الكفؤ هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الوطنية، المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية.

أنه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار، ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل، ومد هذه إلى المناطق التى افترسها الإهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل.

والتخطيط من هذا كله ينبغى أن يكون خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن، لكنه عملية تحقيق الأمل.

ومن ثم فأن التخطيط فى مجتمعنا مطالب بان يجد حلاً للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى نجاح العمل الوطنى مادياً وإنسانياً. هذه المعادلة هى. كيف يمكن أن نزيد الإنتاج وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ؟ (...).

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد، ويحتاج إلى حكمتها العميقة بقدر حاجته إلى ثوريتها وإرادتها على التغيير القائم.

أن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضاً، فأن الأهداف العظيمة للأمم ينبغى أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها.

ومن ثم فأن القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة انه ليس عملاً غير اخلاقى فحسب، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل.

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولاً إلى الهدف الأخير.

(*) هذه الكلمة أسقطها عبد الملك فى ترجمته لهذه الجملة من الميثاق. (المعرب)

أن أى حكومة وطنية فى العالم العربى، تمثل إرادة شعبها ونضاله فى إطار من الاستقلال الوطنى هى خطورة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب لتناقض بينها الآمال النهائية فى الوحدة

أن أى وحدة جزئية فى العالم العربى، تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية، هى خطوة وحدوية متقدمة، تقرب من يوم الوحدة الشاملة، وتمهد لها، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية

أن الدعوة السلمية هى المقدمة.

والتطبيق العلمى لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول إلى نتيجة محققة.

أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه - كما أثبتت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف.

أن تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية، هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية(*).

أن جهود عظيمة يجب أن تتجه أيضاً إلى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق، وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وما تركته دسائسه ومؤامراته من رواسب تحجب الرؤيا الصافية أحيانا".

الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية

تتوقف هذه الدراسة عند الساعات الأولى من نهار الاثنين فى الخامس من حزيران ١٩٦٧ : فى ذلك اليوم تمكن الهجوم الإسرائيلى الخاطف، والمدعوم بالجهاز العسكرى الأمريكى وبتآمر جزء كبير من القيادة السياسية والعسكرية فى الدولة المصرية من الوصول إلى قناة السويس. غير أن الأهداف السياسية المباشرة ٠ قلب النظام العسكرى فى مصر وعلى رأسه جمال عبد الناصر، تحطيم الأنظمة الوطنية الجذرية فى العالم العربى - لم تنجح دفعة واحدة - وذلك يعود بالأساس إلى النشاط الهائل الذى قامت به الجماهير الشعبية فى مصر، فى ١٠,٩ حزيران ١٩٦٧، وخلال المظاهرات الكبرى التى جرت فى شتاء ١٩٦٧-١٩٦٨ والتى انتهت إلى ذلك اليوم من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، حين نظم الشعب المصرى لوداع جثمان رئيسه الراحل، اكبر تظاهره سياسية وطنية على مر العصور.

غداة هزيمة حزيران ١٩٦٧، أصبح من الممكن تقدير دور الجيش بين ١٩٥٢ و ١٩٦٧ على النحو التالى: -

---

(*) استعملت فى النص الفرنسى كلمة الإمبريالية بدلا منها. (المعرب).

١- لا يمكن بناء دولة حديثة فى غياب "طبقة سياسية" بالمعنى الذى يقصده "غرامشى"، وهذه الطبقة هى بالتحديد ما حاول النظام العسكرى إزالته منذ ١٩٥٢.
٢- ولا يمكن القيام بثورة اشتراكية وبناء دولة شعبية فى غياب الاشتراكيين وبدون تعبئة الجماهير الشعبية، الريفية منها والمدينية، بالإضافة إلى المثقفين الثوريين. ومما لا شك فيه أن كل ذلك لا يتم بالاعتماد على جهاز سياسى معد لمحاربة اليسار ومكشوف بالتالى أمام كل أشكال التغلغل. كما تبين ذلك بوضوح صارخ لدى بعث جبهة جميع القطاعات البرجوازية المصرية ابتداء من أيار (مايو) ١٩٧١.

أن الحديث عن " التجديد" بعد أن فقدت القيادة العسكرية كل رصيدها لا يعنى شيئاً مهماً - إلا إذا كانت الأهداف الجذرية محددة بالمعنى المشار إليه. فى أية حال تبقى الأطروحة التى تفسر كل شئ وفقاً لصيغ التأخير والنقص فى تطور الاقتصاد المصرى والمجتمع والتقنية خاطئة من الأساس. ولعلها أهم نقطة يجب أن تسترعى انتباهنا. ففى فيتنام حيث يتورط أحدث جهاز عسكرى فى العالم، يجرى البرهان المعاكس. أن باستطاعة بلاد أكثر تأخراً من مصر، من نواح عدة، أن تحافظ على استقلالها وتدعم موقعها وتتقدم على طول الطريق الوطنى والاشتراكى الحقيقى، شريطة أن تكون لديها قوة سياسية وقيادة سياسية فعلية، تملك فلسفة اجتماعية جذرية وعملية حيث تشكل الشجاعة والقوة الخلاقة أهم أسباب النجاح.

وقد فضحت الجماهير فى خريف ١٩٦٧ فضحاً سياسياً لا عناصر القيادة العليا وحدهم، بل فضحت كذلك عبد الحكيم عامر نفسه باعتباره عنصراً رئيسياً فى التآمر ضد التحذير المتسارع للبرنامج السياسى العام ولاندفاع عبد الناصر منذ عام ١٩٦٤ ولا سيما عام ١٩٦٦. كما فضحت زعماء الجهاز وهم فى الواقع حكومة المعارضة الحقيقية، أى الدولة، فى مصر. والحق أن الذين ادينوا جماهيرياً ذلك الخريف من عام ١٩٦٧ قد كشفوا أخيراً عن مشكلة طبيعة سلطة الدولة : صلاح نصر رئيس المخابرات العامة، وشمس بدران وزير الحربية السابق وعباس رضوان وزير الداخلية السابق والرئيس الفعلى للمخابرات، وزملاؤهم من القادة ذوى النزعة التجريبية. بعبارة منطقية كان من شأن هذه المحاكمة أن تؤدى إلى نتائج منطقية مؤداها التعريف بالطبيعة الحقيقية للسلطة فى مصر منذ حريق القاهرة. ثم كانت وفاة الرئيس ناصر فى ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وبعد ذلك الانقلاب المضاد فى أيار (مايو) ١٩٧١.

قصارى القول، أن كل شئ فى مصر يتوقف على إيجاد حزب اشتراكى جماهيرى فعلاً، يمتلك لا وسائل العمل الخاصة فقط بل كذلك المقدرة على التفكير النقدى لا فى المجال الثقافى والفنى فقط بل فى ميدان العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية قبل كل شئ.

وتتبادر إلى الذهن فوراً أمثلة عديدة فى طليعتها مثل أتاتورك. فقد قامت فى تركيا ثورة وطنية عجلت مسيرتها حرب الاستقلال التى دامت أربع سنوات وعبأت أمة بكاملها ذات تقاليد موروثة من آلاف السنين حول شعارات جديدة : الحرية والتحديث والنهضة. وفى غضون اقل من جيل كانت تركيا تنوء من جديد تحت وطأة الرجعية الدينية - التى حوربت ولكن بتساهل وتسامح، ولكنها عملت فعلاً إلى التحصن فى الريف - والبيروقراطية بل فوق ذلك كله، تحت وطأة جهاز الأمن نفسه المعادى عداء عميقاً لكل

تحول اجتماعى آخر. أن التجديد الذى باشر به أتاتورك قد اثر على الميدان الثقافى وكانت له نتائجه فى حياة الريف اليومية ولكنه لم يؤد إلى أى هدف اشتراكى لاحق. أن هذه العملية لم يكن بوسعها أن تنمو فى غياب الأدوات الفعلية التى تعبئ الشعب حول الزعيم العسكرى وحول بطل وطنى. ولا شك فى أن هناك فرقاً رئيسياً بالنسبة إلى لحظة تبنى الاشتراكية كما يلاحظ البيان. غير أن المشكلة المركزية لها هويتها :

وهى كيفية تحويل الثورة "الوطنية" إلى ثورة "اجتماعية" ؟ كيف تبعث الجدلية الاجتماعية على المستوى النظرى والعملى معا ؟

لقد عرفت مجرى الثورة الوطنية فى مصر ارقى درجة عرفها التاريط الحالى للقارات الثلاث. ويعود ذلك، على العموم، إلى بنيتى البلاد، الاقتصادية والاجتماعية، بل إلى بنيتى الريف هاتين. وقد صير من اجل تحقيق هذه التحويلات إلى استعمال وسيلتين : أولا - هيئة الضباط، "هذه القوة الوطنية الجذرية المتعددة القطاعات" التى تعود بأصولها إلى البرجوازية الصغيرة والتى تحولت مع فئتها التكنوقراطية الصغيرة إلى طبقة جديدة - بالمعنى الاجتماعى - السياسى والاقتصادى معاً. ثم ما لبثت أن نمت أيديولوجية تجريبية سكونية فدعمت التقاليد القديمة حول المركزية الهرمية فى مصر، والتى تحمل اليوم اسم "الاشتراكية" وهى ليست سوى رأسمالية دولة متقدمة ومتحالفة مع القطاع الخاص الذى أعيد إليه الاعتبار منذ أيار (مايو) ١٩٦٤.

أما العامل النقدى - أى "قوى الشعب العامل" التى تم كل ذلك باسمها - فما زالت بعيدة عن سلطة التقرير السياسى بالرغم من دعوة الشعب إلى المشاركة فى المناقشات. والواقع أن مجرى تحويل الحياة الاجتماعية يساعد الآن على انطلاقة حقيقية لا على صعيد "التنمية" فقط بل على صعيد تطبيق الاشتراكية التى ستكون اشتراكية مصرية بالفعل من حيث أسلوبها وشكلها. ومن هنا كانت المقاومة المنسقة التى يبديها جهاز الدولة والتكنوقراطية، أى الطبقة الحاكمة.

هكذا، فالخصوصية المصرية - وهى واحدة من ابرز الخصوصيات فى التشكيلات الاجتماعية التى عرفها التاريط - تساعد، عن طريق تعميقها النقدى، على الوصول إلى رؤية نظرى أى رؤية شاملة وقابلة للتعميم.

وليس يكفى أن ننطلق من التسليم بأن كل نظام عسكرى "لا يمكن إلا" أن يؤدى إلى نظام استسلامى، بل يجب الأخذ بالقياس العيانى للظاهرة المدروسة، بوصفها عملية جارية: هذه هى مهمة النقد بالذات

لقد كان للقطيعة التى حصلت فى حزيران ١٩٦٧ ثم لعملية الإنقاذ التى تمت فى أيار (مايو) ١٩٧١ نفس الهدف الذى اعتقدت أوروبا المتحالفة فى وجه محمد على لنها حققته بمعاهدة لندن (١٨٤٠) كممهد للاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢.

غير أن ذلك لا يعدو كونه تبسيطاً ساذجاً. فمنذ ١٨٤٠-١٨٨٢ إلى أيامنا هذه قامت حركة وطنية قوية حول ثورات ١٩١٩-١٩٢٣ وحول السويس، كما تم صعود الحركة الراديكالية تحت تأثير الحركة الشيوعية، كما كانت الصورة التى يمثلها عبد الناصر فى الأذهان - والتى نرى مغزاها بشكل أفضل منذ إصلاحيات ١٩٧١. كل ذلك يتم فى عالم يرفع فيه مركزان من مركز القوة الرئيسية الثلاثة رايات الشيوعية فى عالم تيسير الإمبرياليات

فيه نحو الانحطاط بوضوح، ويتجلى تصميم الشرق فيه بشكل باهر، حيث النهضة العربية المتأزمة فى القطاع الذى تعيش فيه مصر، لم تبدأ باستجماع طاقتها إلا منذ وقت يسير.

أن الصدع هنا عميق وقسرى ومذل. ولن يحدث شئ بموجب الحتمية. فى سبيل تجاوز هذه الأزمة، وهى اخطر أزمة فى تاريط مصر، لا يجدى إلا تحقيق الربط بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية، بين تحقيق الهوية القومية والاشتراكية.

فى قلب هذه المسيرة التى لم تتوقف منذ سبعين قرناً والتى برزت بشكل صارخ منذ ١٩٥٢، يقع هذان القطبان المرتبطان ارتباطاً لا انفصام له ضمن قالب الخصوصية المصرية : الشعب والجيش الوطنى. وقصارى القول، أن على القيادة السياسية، بواسطة الجماهير الشعبية، أن تضطلع بتوجيه المشروع الوطنى بأسره، ثم أن توجه، انطلاقاً من ذلك، استراتيجية الجبهة الوطنية والديمقراطية التى يستطيع الجيش ضمنها أن يوجد بين مصيره العيانى وإرادة الشعب المصرى.

هوامش

١- نتعرف هنا على ظهور موضوعة كانت قد ظهرت لدى الوهابين (القرن الثامن عشر- التاسع عشر) وقبل ذلك فى فكر ابن تيمية (؟-١٣٢٣م).

٢- العصروى (moderniste) انطلاقا من المعنى (A) لمادة عصرى (moderne) :"تعبير كثر استعماله منذ القرن العاشر، فى مجالات الفلسفية أو الدينية ويكاد يخفى دائماً وراء استعماله معنى مضمراً أما مدحاً (انفتاح وحرية ذهنيين، معرفة بأحدث الوقائع المكتشفة وأحداث الأفكار المصاغة، وغياب الكسل والرتابة) وأما ذماً، الخ..." أ. لالاند.(A Lalande) ، القاموس التقنى والنقدى للفلسفة، الطبعة الثامنة، باريس، ١٩٦٠، ص ٦٤٠.

فيتنام : جيش سايغون ومجتمع الجنوب

بقلم جان كلاود بوموننتى

فى إطار هذه الدراسة يشكل تاريط جيش سايغون - أوج.ج.ف.ن[1] مثلاً منفصلاً نسبياً. فى نهاية الحرب العالمية الثانية، فوتت فرنسا فرصة الاعتراف باستقلال فييتنام. فقد كانت عام ١٩٤٦ على صلة بحكومةفيتنامية ممثلة وموافقة على فكرة المرحلة الانتقالية. ولكن هذه الفرصة لم تنتهز ومن الصعب أن نحكم سلفاً على مدى الاتفاق الذى كان من الممكن أن تتدبره العائلات السياسية الفيتنامية المختلفة فيما لو عملت باريس يومذاك على إقامة المباحثات حول تسوية معينة مع الحكومة التى كان يرئسها هوشى منه. لكن الذى لا يرقى إليه أن تلك شك هو أن تلك التسوية كان من شأنها أن تحتفظ وحدة البلاد وتوفر عليها حربين كريهتين.

لكن الأحداث اتبعت اخر. فبعد أن عجزت حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة عن تدارك استقلال فييتنام، ولو بالقوة، عمدت إلى فرض التجزئة عليها، اعتماداً على ظروف دولية ملائمة. فانعكف الحكم الوطنى، برئاسة هوشى منه، نحو الشمال، وحل الأمريكيون محل الفرنسيين فى الجنوب وقدموا مساعدة اقتصادية وعسكرية تعاظمت مع الزمن لتيارات أقلية كانت متجمعة فى سايغون. أما مانديس فرانس، الذى كان وقتها رئيساً للمجلس، فقد تكفل بترشيح نغودينه دييم، الذى اقترحه فوستر دالس، لرئاسة الوزارة فى سايغون. وقبل ذلك، كانوا قد سعوا لخلق دولة فيتنام ولتزويدها، خبعا ؟، بجيش، معتمدين فى ذلك على حركات سياسية مختلفة معادية للثوار. كان جيش دولة فيتنام موجوداً أذن عندما وقعت اتفاقيات جنيف (١٩٥٤). وبعد أن تراجع هذا الجيش، بموجب الاتفاقيات، إلى جنوبى الخط ١٧، وجرى تجهيزه وتدريبه من قبل الأمريكيين، صير إلى استخدامه ليقوم بتجربة ليست جديدة : أن يقيم، باعتماده على قوى قليلة التماسك ومنقسمة على نفسها، على كل حال، دولة تحميها القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة.

لم يكن ج.ج.ف.ن. فى بادئ أمره أذن جيشاً اشترك فى النضال من أجل الاستقلال ضد القوى، أو جيشاً حصل، بالقوة أو عن خريق التسوية، على هذا الاستقلال. بل أن الذى انفرد بالمقاومة ضد المحتل الفرنسى كانت الحركة الوخنية بقيادة عناصرها الأكثر

---

[1] لأسباب تتعلق بالاصطلاحات سوف نعتمد الأحرف ج.ج.ف.ن. (جيش جمهورية فيت-نام) للإشارة إلى جيش سايغون، سواء كان المعنى بذلك القوى المسلحة لجمهورية فيتنام (الجنوب) بعد ١٩٥٦، أو القوى المسلحة "لدولة فيتنام"، من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٦.

أما جيش جمهورية فيتنام الديمقراطية فسوف نشير إليه بالتعبير الخاطئ الذى شاع استعماله، فيتمينه، للفترة التى سبقت اتفاقيات جنيف (١٩٥٤)، وبتعبير القوات الفيتنامية الشمالية (أو قوات ج.ف.ن.د.) بالنسبة للفترة اللاحقة على الاتفاقيات أما قوات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، التى وضعت قيادتها فى تموز ١٩٦٩ تحت سلطة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية (التى تشكلت فى ٨ حزيران ١٩٦٩) فسوف نشير إليها بالأحرف ق.م.ش.ت. (القوات المسلحة الشعبية لتحرير فيتنام الجنوبية) وهى التى أنشئت عام ١٩٦١ بعد جبهة التحرير الوطنية (ج.ت.و) بعدة اشهر.

دينامية، الشيوعيين ورفاق طريقهم. أن بعض الأخطاء التى ارتكبها [٢] هؤلاء لا تكفى للشك فى هذا الأمر المعطى، حتى ولو كانت هذه الأخطاء قد ساهمت فى تعزيز الردة الرجعية. إذا كانت الولايات المتحدة، بعد فرنسا، قد انطلقت فى المغامرة العسكرية فى الهند الصينية فلان واشنطن، شانها شأن باريس، كانت مقتنعة بأن إجراء الانتخابات الحرة فى فيتنام من شأنه أن يكرس باريس انتصار هوشية منه لا الإدارة التى تعتمد على ج.ج.ف.ن. أن هذا الإطار يحدد، بالطبع، حدود ومدى تاريط جيش سايغون.

الصراع : من الفرنسيين إلى الأميركيين

الأصول : بعد فشل الندوة التى عقدت فى فونتينبلو بين فرنسا وجهورية فيتنام الديمقراطية - ندوة لا نرى على كل حال كيف كان من شأنها أن تنتهى إلى تسوية نظراً للترتيبات التى اتخذتها الحكومة الفرنسية [٣] - توالت الحوادث فى ميدان الصراع، ولم تفلح محاولات التوسط الأخيرة فى تدارك وقوع الحرب. كان الاهتمام الرئيسى لباريس هو الاستفادة من الوضع العسكرى الملائم بنظرها — والذى لم تكن تتصور انه سرعان ما سيتدهور - لكى تقيم فى فيتنام نظاماً يعبر وجوده عن إرادة التحرر الطيبة لدى فرنسا، ويؤمن لها إشرافها على الهند الصينية [٤].

من بين النخبة الفرنسية الإعداد، والتى كانت أذن تشترك من بعيد أو قريب بتسيير مستعمرة كوشنشين ومحميتى انام ونونكين، هناك من لم ينضم إلى صفوف المقاومة، لكنه استقبل العروض الباريسية بفتور وتحفظ [٥]. معظمهم أشار إلى الطابع الغامض للمشروع ولم يعطه أى أمل فى النجاح. ثم أن المباحثات التى بدأت عشية ندوة فونتينبلو ساهمت فى تخفيف رصيد المشتركين فيها، بنظر الرأى العام الفيتنامى، سواء كان هؤلاء المشتركون فرنسيين أو فيتنامين. وانتهت المباحثات، بعد ذلك بسنتين، إلى اتفاقيات بين فرنسا والإمبراطور السابق باو-داى تنص على قيام "دولة فيتنام"، لا يكون هذا الأخير عاهلاً بل مجرد رئيس لها [٦].

---

(٢) كان هذا بشكل خاص وضع "سوفياتات نفى آن" عام ١٩٣١، وهى تجربة أقيمت فى عهد الاستعمار الفرنسى وسببت انفضاض الملاك العقارين عن الحزب الشيوعى فى الهند الصينية. كما ارتكب خطأ آخر من نفس النوع عام ١٩٥٦ عندما بدأ حزب العمال فى فيتنام الشمالية تطبيق إصلاح زراعى متشدد جداً، ثم اضطر إلى التخلى عنه أمام استياء الفلاحين.

(٣) أنظر "لى شانه خوى" "الفيتنام تاريخاً وحضارة"، منشورات مينوى، باريس، ١٩٥٥، ص. ٤٧. وانظر كذلك "هنرى ازو" "هوشى منه، الأمل الأخير" فلاماريون، باريس، ١٩٦٨. انتهت ندوة فونتينبلو فى ١٤ أيلول ١٩٤٦ بتوقيع وثيقة توفيقية تكرس قبل كل شئ فشل الندوة بحد ذاتها.

(٤) أنه زمن التصلب العام للسياسة الفرنسية فى مستعمراتها لا سيما فى مدغشقر حيث جرت أحداث دامية، وفى أفريقيا الشمالية.

(٥) هناك عدة مجموعات سياسية صغيرة لم تلتق مع الحكومة التى يرئسها هوشى منه كما ترددت فى قبول اللعبة الفرنسية. هذه مثلاً حال باو – داى الذى كان منفيا فى هونغ كونغ، وحال مجموعة كاثوليكية صغيرة يحركها نغو دينه دييم. وفى الجنوب كان الوضع أكثر تعقيداً. فقد لاقت المعارضة هناك منذ ١٩٤٥ مدى مستحبا جدا. لكن النخبة ذات التكوين الفرنسى كانت تبدو. فى قسم منها على الأقل. أميل للتعاون مع السلطات الفرنسية، وقد تجلى ذلك من خلال "جمهورية كوشنشين المستقلة" التى ما لبثت أن انهارت سريعا، يرافق ذلك عزم واضح على تفشيل المناقشات بين الحكومتين الفرنسية والفيتنامية.

(٦) كان باو-داى بشكل خاص يشعر بسيئات المشاركة فى المغامرة التى يدفعه إليها الفرنسيون بعد ذلك، لاسيما بعد أن إستسلم بفعل الضغوطات المالية، لم يكن يبدو عليه فعلا الإيمان بان "دولة فيتنام"، التى قبل بأن يكون رئيسا لها، سيكون لها حظ فى البقاء.

ضمن إطار التحويل الجزئى والتدريجى لصلاحيات الدفاع إلى الدولة الجديدة تنص احدى الاتفاقيات على خلق جيش فيتنامى (اتفاقية باوداى- بينيون بتاريط ٣١ كانون الأول ١٩٤٩). كان من المقرر إنشاء أربع فرق قبل نهاية العام ١٩٥٩ وفرقتين عام ١٩٥٢، وفرقة إضافية فى كل عام ابتداء من ١٩٥٣. فإذا طبقت هذه الخطة أتاحت لباو- داى أن يمتلك عام ١٩٥٥ جيشاً قوامه حوالى ٢٠٠ ألف رجل تقريباً (أى ما يعادل بين ثمانى وتسع فرق بالإضافة إلى الوحدات الإقليمية).

الدور المرسوم : لقد كان لقرار الحكومة الفرنسية، كما كان للظروف الدولية، وزن معين [٧]. ولم تكن فرضية استقلال فيتنام مواجهة إلا من منظور غامض جداً، وعلى الأخص، بعيد نوعاً ما. وإذا كانت كلمة "فتنمة" Vietnamisation لم تكن قد وردت فى ذهن احد - إذ سيرفع هذا الشعار، فى الواقع، بعد عشرين عاماً - فان التجربة التى كانت قد بدأت فى ذلك الوقت لم يكن من شأنها إلا أن تؤدى إلى هذا الطريق. والواقع أن الفرنسيين كانوا يقصدون من وراء ذلك أن يجدوا فى فيتنام أداة إضافية، لا أداة واحدة فقط، لقمع الحركة الوطنية. ولكن بمجرد ما اشتد عود تلك الحركة، وجدت السلطات الفرنسية نفسها مضطرة لإلقاء عنصر توازن على الصعيد السياسى - خاصة من اجل تهدئة الرأى العام العالمى ومن أجل الحصول على مساعدة واشنطن - والتشديد على الدور الذى يلعبه محاسيبها الفيتناميون فى الصراع .

والحق أن الوضع تطور بسرعة. فقد وفر قيام الجمهورية الشعبية فى الصين للجمهورية الديمقراطية اهتماماً دولياً ودعماً مادياً اتاحا لها إعلان التعبئة العامة فى خريف ١٩٥٠. ثم أن الأمريكيين رأوا على ضوء الحرب الكورية أن التدخل الفرنسى فى فيتنام مفيد وملائم. فوافقوا على تقديم الأسلحة - وأبحرت أولى الشحنات فى ٣٠ حزيران ١٩٥٠ - بعد أن كانوا قد اعترفوا لبعض اشهر خلت بدولة فيتنام الجديدة. وستعلب المساعدة الأمريكية دوراً متعاظماً فى الجهد الحربى الفرنسى، مما اتاح تخفيف العبء عن الحكومات ضعيفة تصطدم أطماعها فى الهند الصينية برأى عام منقسم على نفسه. وقد عمدت باريس، من أجل إقناع واشنطن بصواب الحرب التى تخاض، إلى البرهان عن عزمها الصادق فى منح الاستقلال للدولة الفيتنامية وعن رغبتها فى تزويد هذه الدولة بجيش مستقل.

ثم اخذ الفرنسيون يعلنون بانتظام أن الوضع العسكرى قد تعدل لصالحهم وان بعض الجنود، بالتالى، يمكن أن يعودوا قريباً إلى الوطن [٨]. والواقع أن الفيتناميين كانوا يهيأون، رسمياً، للحلول تدريجياً مكان القوى المغادرة [٩].

---

(٧) كتب لى تانه خوا يقول "أن الظروف الدولية تبدو ملائمة. فتفاقم الخلاف الروسى الأميركى يلعب دوره ضد الجمهورية الديمقراطية. وفى الصين يشن شانغ كاى شك حملة واسعة لتصفية القواعد الحمراء فى شانغ تونغ، وفى اندونيسيا أدى التدخل الأميركى لجانب جمهورية دجوكجاكرتا إلى وقف إطلاق النار وتشكيل لجنة للمساعى الحميدة أدت إلى اتفاقيات رنفيل. أن مصلحة الولايات المتحدة تجاه فيتنام تتجلى من خلال انتقال المبعوث وليم اولبرايخت إلى هونغ كونغ والذى ستقدمه الولايات المتحدة لكل حكومة فيتنامية غير شيوعية"، المرجع المذكور، ص ٤٧٣ و ٤٧٤.

(٨) أصبح من المعلوم أن هذا التفاؤل لم يكن مبنياً على أساس جدى. عام ١٩٥٩ كان الجنرال لا ترى دى تاسينيى – القائد الأعلى للقوات المسلحة فى الهند الصينية، قد توصل فى فترة من الفترات إلى تدارك الوضع فى الشمال. لكنه لم يمتلك بعد ذلك أبدا الوسائل التى تمكنه من تهدئة الوضع الذى لم يلبث، بعد رحيل دى تاسينى، أن اخذ يتدهور بالنسبة للفرنسيين. وقبل خطأ دبين – بيين فو بفترة طويلة كانت قوات جمهورية فيتنام الديمقراطية قد أخذت زمام المبادرة. وأخيرا، خلال الحصار وبعده. كانت تقارير هيئة

في نهاية عام ١٩٨٦، وعلى اثر النتائج التي تولدت في الولايات المتحدة بعد الهجوم العام الذي شنته الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية وخاصة في ربيع ١٩٦٩، بعد تولى الرئيس نيكسون صلاحياته، قررت واشنطن أن تحيل على حلفائها الفيتناميين الجنوبيين قسطاً أعظم من المسؤوليات. والأوالية التي اتبعت في ذلك الحين هي من طبيعة تلك التي أطلقت عام ١٩٥٠. لكن الوسائل مختلفة، لان جيش سايغون أصبح الآن موجوداً وإطاره القانوني مرسوماً وسلطاته محددة. من الناحية النظرية على الأقل. ولكن المقصود من كلا الحالتين هو أن يصقل لدولة مشكوك في شرعيتها [١٠] أداة صالحة للدفاع عنها. كذلك المقصود في الحالتين أن يصار تدريجياً إلى الحلول محل عناصر من حملة أجنبية عن طريق استعمال حجج متماهية - "حماية حرية الشعب الفيتنامي ضد الموقف العدواني لحركة شيوعية مدعومة من الخارج". ولعل هذا الهدف المعلن هو الذي بقي السمة الأكثر استمراراً خلال السنوات العشرين من تاريط ج.ج.ف.ن. فهو يشكل، فعلاً، القاسم المشترك بين الأنظمة الثلاثة التي تعاقبت على السلطة في سايغون منذ عام ١٩٤٩ : نظام باو-داي (١٩٤٩-٥٦). نظام نغو دينه ديم (١٩٥٦-٦٣) ثم بعد فترة من الاضطراب (٦٣-٦٧) نظام نغوين فان ثيو (١٩٦٧-...). هذه الأنظمة الثلاثة تشترك فيما بينها بكونها قد اعتمدت على مساعدة اجنبية قوية كان مبررها دائماً الحيلولة لا فقط دون وصول الحركة الوطنية إلى الحكم بل منعها كذلك من المساهمة في الحياة السياسية، وكل ذلك بحجة أنها مدعومة من الشيوعيين.

لقد كان ج.ج.ف.ن. معداً أذن منذ بداية لكي يلعب دوراً في تمكين دولة مركزية ومستقلة من الوقوف على قدميها. ولكن المقصود كان مركزية معينة واستقلالاً معيناً لان حدودهما كانت محددة بالطابع الوطني للحركة التي كانت هذه الدولة مدعوة لقتالها , وإذا حاولنا أن نعثر على سابقة تاريخية لهذا الحدث، يمكننا أن نقارن بين ما جرى حين أقدم احد أمراء هويى، نغوين أنه، على غزو فيتنام، ثم لما استولى على السلطة (١٨٠٢) نصيب نفسه إمبراطوراً (تحت اسم جيا - لونغ) وهكذا أسس حكم سلالة تغوين التي كان باو-داي آخر ممثل لها على العرش. وحتى ينجح الأمير في هذا المشروع لجأ فعلاً إلى الاستعانة بمرتزقة فرنسيين جمعهم له احد رجال الدين، ويدعى المونسيور بينيو دي بيهين. وقد

الأركان قد أصبحت تنذر بالخطر إلى حد أن بيير منديس فرانس الذي انتخب رئيساً للمجلس، عزم بسبب ذلك على الإطلاق "رهانه" على ٢٠ تموز، موعداً نهائياً للوصول إلى توقيع اتفاقية جنيف.

(٩) يروى شلزنغر "في البدء لم تهتم الولايات المتحدة بالحرب في الهند الصينية إلا قليلاً. لكن سيطرة الشيوعيين على الصين القارية عام ١٩٤٩ وغزو كوريا الجنوبية من قبل الكوريين الشماليين عام ١٩٥٠ آثار قلقاً جديداً تجاه توسع الشيوعيين في آسيا. من هذا المنظار كان الفرنسيون يحتلون الجبهة ضد الشيوعية الآسيوية. وقد أدانت مديرية الدولة هوشي منه بوصفه "عميلاً للشيوعية العالمية" وأعلنت أن دور فرنسا في الهند الصينية يشكل جزءاً لا يتجزأ من مقاومة أمم العالم الحر لمحاولات الشيوعيين في التوسع في التوسع والتخريب". وبعد أن واست الحكومة الفرنسية الضمير الأميريكي المعادي للاستعمار، بتقديمها بعض التنازلات الرمزية للنظام العميل الذي يرئسه الإمبراطور باو-داي، أعربت حكومة الرئيس ترومان عن استعدادها لتزويد فرنسا بمساعدة عسكرية واقتصادية ما لبثت أن تعاظمت كذلك في عهد ايزنهاور. وفقاً للأرقام الفرنسية، دفعت الولايات المتحدة عام ١٩٥٤، ٤٩٠ مليار فرنك قديم للحرب في الهند الصينية، أي ٧٨,٢٥ بالمئة، بينما دفعت فرنسا ١٢٦ ملياراً أي ٢١,٧٥ بالمئة. من كتاب "ميراث مرير : الفييتنام" دونويل، ١٩٦٦، ص ١٨و١٩.

(١٠) أنظر بهذا الشأن تعليق فيليب دفيليي "حول شرعية الحكم في فيتنام"، لوموند ٣ آب ١٩٨٦.

مكنته هذه المساعدة من إرساء دعائم سلطته المحافظة، بعد أن قمع ثورة شعبية، كانت لا تزال في بدايتها، اندلعت في نهاية القرن الثامن.

لكن المقارنة تتوقف عند هذا الحد. فرغم أن الأباطرة نغوين كانوا مشدودين نحو الماضي، كانوا يبدون اهتماماً شديداً باستقلال بلدهم، وأحياناً بشكل يفتقد كلياً للمهارة. كانوا يشعرون بشكل خاص أن دور الصين كمصدر للخطر يتضاءل شيئاً فشيئاً، في حين أن دور الغرب كمصدر لهذا الخطر يتصاعد كل يوم. أن التجربة التي بدأت عام ١٩٤٩ ولا زالت مستمرة حتى عام ١٩٧١، هي إذن تجربة لا سابق لها. والمحاولات التي يبذلها الدعاة من اجل تصويرها وكأنها انبعاث جديد، لا زالت حتى الآن تستند إلى فراغ [11]. ولعل الجنرال لوكيرك كان يقصد إدانة من هذا النوع عندما كتب، منذ ١٩٤٦، في تقرير قدمه للحكومة الفرنسية، أن "معاداة الشيوعية ستبقى بين أيدينا رافعة بلا نقطة ارتكاز ما دامت المشكلة الوطنية بلا حل" [12].

طراز الجيش. كيف السبيل إلى تنظيم هذا الجيش ؟ هل يكون بمثابة "رأس الحربة"، العنصر الهجومي في معركة خارجية ؟ هل ينبغي تزويده ببنية نظامية متشددة أو تنظيمية بصورة مرنة، أكثر تكيفاً مع الحرب المضادة للعصابات. ستكون الأجوبة متوقفة على الوسائل والأشخاص والظروف. لكنها نادراً ما ستكون مرضية إذا حكمنا عليها من خلال الهوة التي ظلت عظيمة بين الإمكانيات التي يمثلها ج.ج.ف.ن. والمهام الملقاة عليه.

منذ أيام باو-داي، ثم نغودينه ديم ونغوين فان ثيو، ظلت مسألة تجميع الأفراد للجيش المسألة الأقل صعوبة. أثناء مباحثات جنيف كان جيش الدولة الفيتنامية يعد ٢٦٠ ألف رجل مقابل ١٧٠ ألفاً لسنتين خلتا. عام ١٩٦٨، وبعد حملة التعبئة العامة على اثر هجوم رأس السنة القمرية الذي شنته جبهة التحرير الوطنية، استطاع ج.ج.ف.ن أن يتخطى في أعداده، بأقل سنتين، حدود الستمئة ألف رجل، إذا حسبنا القوى الشعبية والإقليمية (وأكثر من مليون رجل إذا صدقنا الأرقام الرسمية، لكنها عرضة للشك). في كلا الحالتين كان من الممكن تجميع مزيد من الناس. والواقع أن أصعب المشكلات كانت في العتاد، والتاطير، وخاصة مشكلة المعنويات التي تحرك الجيش الناشئ.

وظل الجيش الفيتنامي يراوح مكانه خلال زهاء عامين. ثم قرر كل من الجنرال دي لاتر وباو-داي أن يوجدا بالتدريج ثماني فرق يصار إلى تجهيزها وتسليحها بعتاد تقدمه الولايات المتحدة. كان باو-داي قد عين في آذار ١٩٥٢، السيد نغييم فأن ترى وزيراً للدفاع الوطني وأوجد قيادة عامة برئاسة الجنرال نغوين فأن هنه ابن رئيس المجلس تام. وبدأت المعدات الأميركية تصل بانتظام. بمعدل ثمانية الآف طن شهرياً، كما أن تجميع الجنود كان سهلاً، مما عزز الآمال في ذلك التاريط بأن الوحدات الكبرى العتيدة سوف يمكن تحقيقها.

---

[11] كانت أكثر المحاولات لفتا للنظر بهذا الشأن تلك التي قام بها نغو دينه نهو، شقيق نغو دينه ديم ومستشاره، الذي رفع أيديولوجية "شخصانية" أرادها مستوحاة من المسيحية ومتلائمة مع بعض السمات في الأخلاق الفيتنامية التقليدية. والواقع أن المقصود بذلك كان إعطاء هالة للنظام الاولغارشي الذي كانت عزلته عن الشعب تزداد يوما بعد يوم.

[12] ذكرها برنارد فال في "الهند الصينية "١٩٤٦-١٩٦٢" يوميات حرب ثورية"، لافون، باريس، ١٩٦٢، ص ٧.

ولكن ما لبثت أن طرحت مشكلة خطيرة حول التأطير. فلم يكن هناك كادرات كافية، كما أن إعداد العناصر المتوفرة كان يتطلب وقتاً [١٣]. وفى نهاية١٩٦٩ كان ج.ج.ف.ن. يضم حوالى ثلاثين ضابطاً جنرالا فى الخدمة بينما كان يحتاج إلى ١٨٣.

وكان الفيتناميون يتذمرون من نقص الاستقلالية لدى جيشهم. كما كان الفرنسيون ينتقدون موقف الضباط الفيتناميين - "الوجهاء" - وكانوا يعتبرون أن التأخير فى تسليم المعدات الأميركية سوف يكون من شأنه تأخير أعداد وتسليح بعض الوحدات. هذه الملاحظات سنسمعها بعد خمسة عشر عاماً، عندما لم يكن الضابط الأمريكيون بعيدين عن الرأى الذى قاله بعض المعلقين عن نواقص ج.ج.ف.ن [١٤] وعندما أدان الجنرالات الفيتناميون بشكل عام الطريقة التى خاض بها الأمريكيون الحرب خلال أربع سنوات (١٩٦٥-٦٨).

أن هذه المسألة الأخيرة تقع فى صلب الخلاف. يذكر فيليب دفيليى : "فى مستهل ١٩٥٣ كانت خطة السيد ترى - وهو احد أنصار الأعداد والتأطير الفرنسيين - كما لزم الأمر، لجيش نظامى حقيقى مزود بالسلاح مماثل لسلاح الفيتمنه - قد تراجعت وأخلت مكانها لخطة الجنرال منه الذى كان يقترح الإعداد السريع - مع تاطير الفيتناميين فقط - لكتائب خفيفة يناط بها أمر تهدئة الأوضاع، على أن تكلف بعمليات المجابهة والمعارك الحملات العسكرية وحدها. وهكذا صير إلى إنشاء أكثر من خمسين كتيبة خفيفة عام ١٩٥٢. لكن هذا الاختيار أدى إلى استقالة نغييم فان ترى فى شباط [١٥] ١٩٥٣"

كذلك كان من المفترض أن تؤدى هذا الاختيار إلى تمكين الجيش من التكيف على نحو أفضل مع الحرب المضادة للثورة. لكنه فى الواقع لم يكن له نتائج عملية. فمن جهة لم يكن إلا مشروعاً أولياً لتجربة جاءت متأخرة. ومن جهة أخرى كان توقيع اتفاقيات جنيف سيؤدى إلى وقف إطلاق النار والتجمع فى منطقة الجنوب ثم إلى جلاء الحملة العسكرية الفرنسية والمستشارين الفرنسيين المكلفين بإعداد وتدريب الجيش الناشئ، فى وقت اقرب مما كان متوقعاً. أما الولايات المتحدة التى كانت قد تعهدت هذا الجيش منذ الوقت، فقد أخذت على عاتقها أعداده. وتطبيقاً لبنود الهدنة خفضت موجودات الجيش إلى ١٥٠ ألف رجلاً.

وبعد أن سويت الخلافات بين حكومة سايغون والجيش وقمعت الطوائف السياسية الدينية [١٦]، أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها فى إنشاء جيش ثقيل مهيأ "لصد" اقتحام

---

[١٣] فى "نهاية حرب، الهند الصينية ١٩٥٤"، لوسوى، باريس، ١٦٠، ص ٣٧ بالاشتراك مع جان لاكوتور.

[١٤] أنظر بشكل خاص مقال مرتون دى بيرى "أسودهم وأرانبنا" فى نيوزويك، ٩ تشرين الأول ١٩٦٧ حيث يستند الكاتب إلى آراء بعض الضابط الأمريكيين ليستنتج انه إذا لم تتخذ إصلاحيات صارمة فى وقت سريع فأن الجنود الأمريكيين يصبحون مضطرين إلى البقاء فى فيتنام "لوقت أطول بكثير مما يجرؤ البعض على تصوره". أما برنارد فال فيروى من جهته كيف أن المستشارين الأمريكيين منذ ١٩٦٢ كانوا يمارسون " دبلوماسية الهيلكوبتر" : أن الضباط الأمريكيين الذين احتفظوا بالمسؤولية التكتيكية لاستعمال وحدات الهليكوبتر تعملوا جعل الأجهزة قابلة للعمل أو غير قابلة، حسبما كانوا يوافقون أو لا يوافقون على العمليات المعدة من قبل القيادة الفيتنامية. وسوف تبقى هذه الوسيلة قيد الاستعمال خلال كل فترة العدوان". " الفيتنامان" بايو ،باريس، ١٩٦٥، ص ٣٣١.

[١٥] المرجع المذكور، ص ٣٧.

[١٦] نجد تحليلاً للازمتين اللتين حدثتا عام ١٩٥٥-٥٦ عند فيليب دفيليى وجان لاكوتور فى "فيتنام، من الحرب الفرنسية إلى الحرب الأمريكية" لوسوى، باريس، ١٩٦٩ لاسيما الفصل ٢٥ بقلم فيليب دفيليى.

كثيف تقوم به فرق فيتنامية شمالية عبر الخط السابع عشر، أكثر من كونه مهيئاً لمجابهة انتفاضية قد تنمو في الجنوب، خاصة بعد ١٩٥٩ [١٧]. في عامي ١٩٥٥-٥٦ احتج عدة ضباط فيتناميين على هذا التوجه. بل أنهم عمدوا، في ذلك الوقت، إلى تقديم خطة للأمريكيين تشدد على أهمية المهام السياسية للجيش وإعداد الوحدات الإقليمية وكذلك الميليشيا الشعبية. لكن الأمريكيين الذين ما كانوا يكنون أي تقدير لزملائهم الفيتناميين، كانوا فضلاً عن ذلك يجهلون دروس الحرب الأولى في الهند الصينية وسيظلون يجهلونها لوقت طويل. في ذلك الوقت كانوا ما يزالون متأثرين "بالكابوس الكوري"، ويتوقعون هجوماً نظامياً عبر الخط ١٧ أكثر من توقعهم لقيام انتقاضة مسلحة. ثم أن جهلهم بالمسرح السياسي لفيتنام الجنوبية كان يجعلهم يمضون في حكمهم. وأذن، فالأفكار التي تقدم بها الفيتناميون الجنوبيون عام ١٩٥٥ لن تستعاد إلا عام ١٩٦٨، عندما كشف الهجوم المعمم الذي شنته جبهة التحرير الوطنية عدم أهلية التصورات التي كانت لدى الجيش الأمريكي.

عام ١٩٦٢ كان برنار فال يحكم على ج.ج.ف.ن. بأنه "جيش متحرك فوق العادة Surmotorisee يحاول البعض جاهدين أن يجعلوه ينسى كل ما تعلمه خلال ثماني سنوات من الحرب في الهند الصينية". ثم يوضح. "الواقع أن المعدات الأمريكية الفائقة التحديث والتأطير بواسطة تقنيين أمريكيين خلقا مشكلة جديدة ذات طابع نفساني : فالمراكز المتقدمة لم تعد بحاجة لان "تكلف نفسها أكثر من وسعها" وان تعيد كل صباح فتح الطريق لان الطائرة أعفتها من مشقات إقامة العلاقات. والواقع أن المركز الواحد أصبح معزولاً أكثر فأكثر عن السكان المحيطين به، بينما ترك هؤلاء كلياً لتأثير المفوضين السياسيين للخصوم" [١٨].

في كانون الأول ١٩٦٠ ألف الثوار الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية، وقد أعلن هذا القرار بعد بضعة أسابيع من فشل الانقلاب العسكري الأول ضد الرئيس ديم. بعد عدة اشهر أعلنت جبهة التحرير الوطنية عن إيجاد القوى المسلحة الشعبية لتحرير فيتنام الجنوبية (ق.م.ش.ت). وتنظمت الانتفاضة المسلحة على الصعيد الوطني واتخذت أبعاد مزعجة بالنسبة لسايغون ثم ما لبثت تحقق التقدم تلو التقدم في الأرياف، مستغلة بشكل خاص الانقسامات الداخلية في النظام لاسيما الأزمة التي انفجرت في أيار ١٩٦٣ بين السلطة المركزية ورجال الدين البوذيين وعندما أدت هذه الأزمة إلى قلب نظام الزمرة العسكرية في أول تشرين الأول ١٩٦٣، لم يكن ج.ج.ف.ن. جاهزاً لمجابهة الانتفاضة المسلحة رغم الدعم القوي الذي قدمه له ستة عشر الفاً من الجنود الأمريكيين الذين كانوا يحاربون إلى جانبه منذ أواخر عام ١٩٦٣. وسوف يكون هذا العجز اقل قدرة على المواجهة، بعد سنة من الاضطرابات السياسية (١٩٦٤)، عندما استولت الجبهة على القسم الأكبر من الأرياف والمحاور الرئيسية للطرق وربما بعض القطاعات في المدن. بينما كانت حالات الفرار من الجندية تتكاثر في صفوف ج.ج.ف.ن.

أنظر كذلك جورج شافار " الهند الصينية، عشر سنوات من الاستقلال"، كالمان ليفي، باريس، ١٩٦٤، بشكل خاص الفصل الذي يحمل عنوان "هزيمة الطوائف".

[١٧] بالنسبة للثوار الفيتناميين الجنوبيين يظل عام الانتفاضة المعممة. لكن الواقع أن نشاطاتهم لم تنقطع منذ قيام نظام نغودينه دييم.

[١٨] في "الهند الصينية ١٩٤٦-١٩٦٢ يوميات حرب ثورية" المرجع المذكور، ص ٣٥٥و ٣٥٦.

أن "تقرير ماكنمارا" الذى نشرت نيويورك تايمز وغيرها من الصحف جزءاً منه، قد القى بعض الضوء على تلك الفترة. فقد قررت واشنطن بالفعل منذ ١٩٦٤ أن تبدأ "تصعيد" الصراع خاصة بالنسبة لقصف فيتنام الشمالية. ولكن لأسباب انتخابية بشكل خاص لم تبدأ الغارات على الشمال إلا فى شباط ١٩٦٥ ولم تنزل أول وحدة عسكرية أمريكية مقاتلة فى فيتنام الجنوبية إلا بعد شهر من ذلك. لكن البيت الأبيض كان يعرف، رغم التقارير المتفائلة التى كانت ترسلها بعثته العسكرية فى سايغون، كيف يضبط نفسه إزاء تدهور الوضع العسكرى فى الجنوب. فى منتصف أيلول ١٩٦٣ ابرق كابوت لودج الذى كان وقتها سفيراً فى سايغون، إلى الرئيس كندى، قبل وقت يسير من سقوط دييم، يقول "أننى اشك فى أن تكون مجموعة من الإجراءات على صعيد العلاقات العامة كافية لمواجهة وضع يبدو فى نظرى على جانب كبير من الخطورة، لاسيما بعد أن سمعت رأى الجنرال بيغ مينه (دونغ فان مينه) فقد اسر لى بالأمس، بصورة خاصة جداً، أن الفيتكونغ يعززون قواتهم بشكل منتظم تماماً، وانهم استمالوا إلى جانبهم قسماً من السكان أعظم مما استمالته الحكومة إلى جانبها. وان الاعتقالات مستمرة والسجون تغص بالمعتقلين. وان أعداداً متزايدة من الطلاب تنضم إلى الفيتكونغ. وان هناك الكثير من الرشوة والتآمر بشأن إدارة المساعدة التى نقدمها. وان "قلب الجيش ليس مع الحرب". ويضيف السفير الأمريكى : "كل هذا الذى قاله الجنرال الأول فى الجيش يجد الآن صداه لدى أمين سر الدفاع، السيد ثوان، الذى يريد مغادرة البلاد".

أن الزيارتين اللتين قام بهما ماكنمار لفيتنام فى نهاية عام ١٩٦٣، قبل موت الرئيس كندى وبعدة، جعلتاه يستنتج نفس الاستنتاجات. منذ ذلك الحين بدأت فكرة تدخل الولايات المتحدة فى الصراع تدخلاً مباشراً وكثيفاً تشق طريقها. وغداة سقوط نغو دينه دييم، بحث المسؤولون الأمريكيون - لاسيما ماكنمارا لدى مروره بسايغون، وكابوت لودج- مع زعماء الطغمة العسكرية احتمال قصف فيتنام الشمالية. وإذا صدقنا ما كان يقوله محدوثهم فى ذلك الوقت - لاسيما الجنرالات دونغ فأن مينه، الذى كان وقتها زعيم الطغمة، وتران فأن دون، أحد أعضائها البارزين، ونغوين فأن فى، رئيس القيادة العامة المساعدة - فان هذا الاقتراح لاقى ترحيباً متحفظاً. وكان رد فعل المدنيين مشابهاً للأول[19] فقد رأوا فى الاقتراح ضرراً كبيراً : إذا قصف الشمال لا يعود ثمة ما يثنيه عن إرسال جيوش إلى الجنوب يدعم بواسطتها الثوار. هذا ما أجاب به كل من نغوين نجوك ثو وفام فان دونغ اللذين كانا يشغلان وقتها منصبى رئيس الوزراء ووزيرا الشؤون الخارجية، رداً على كابوت لودج. والواقع الأشخاص الذين قلبوا نغو دينه دييم عمدوا بلا تردد إلى رسم معالم طريق معينة. فقد عمدوا، وعياً منهم بثغرات ج.ج.ف.ن والنظام، ووعياً منهم بمخاطر توسيع الصراع، إلى الاتصال بحذر شديد بجبهة التحرير الوطنية. أما ما كانوا ينتظرونه من الأمريكيين فهو قبل كل شئ المعدات والاعتمادات من اجل تدعيم مد جيشهم فى تلك الأثناء، حتى لا يجدوا أنفسهم بلا ضمانات فى حال بدء المحادثات.

هذا الموقف المعقول لم يتبع من قبل جميع الجنرالات , لاسيما الشبان منهم، الذين تبعوا الجنرال نغوين خانه فى محاولته الناجحة لقلب الجنرال مينه وفريقه فى ٣٠ كانون الثانى ١٩٦٤. وكان الجنرال نغوين خانه متشجعاً بفضل موقف الأمريكيين الذين كان

---

[19] أنظر لوموند ١٠ كانون الأول ١٩٦٩.

حذرهم يشتد أكثر فأكثر تجاه الجنرال مينه. لقد فهمت واشنطن موقف الاحتراس والتمهل الذى وقفه خلفاء دييم على أنه موقف حائر، ثم ما لبثت أن حكمت عليه بسرعة انه موقف خطر. أما الحلول التى تقدمت بها هيئة أركان فى سايغون - التجهيز السريع لـ ج.ح.ف.ن. بمعدات حديثة وإعداد قوى إقليمية أكثر تكيفا مع الحرب المضادة للثوار - فلم تكن تسترعى انتباه الحكومة الأمريكية على الإطلاق. عندما يقرأ المرء تقرير باكنمارا، أو ما نشر منه على الأقل، يتولد لديه انطباع بان هذه المشكلة كانت ثانوية نظراً لغيابها عن الحسابات التى كانت تحسبها واشنطن فى ذلك الوقت. لقد كان النقاش يدور حول الاختيار بين أمرين : هل يجب ممارسة الضغط العسكرى مباشرة على فيتنام الشمالية حتى تقبل بالصلح، أم يصار إلى الانسحاب باحتشام مما يمكن أن يتحول إلى "ورطة"؟ كما نعلم، تمكن أنصار الحل الأول من تأمين الغلبة لوجهة نظرهم. كانت تقارير البنتاغون تشير بشكل واضح إلى أن عمليات قصف الشمال تهدف إلى إخضاع هانوى، ولما لم يؤد هذا العمل إلى النتيجة المرجوة أصدر الرئيس جونسون أوامره بإرسال الوحدات الأمريكية المقاتلة لكى تنزل فى الجنوب مجابهة الوضع الذى أصبح حرجاً أكثر فأكثر.

عدا عن أن هذا القرار المزدوج يعبر عن مخاوف واشنطن وارتيابها تجاه الصعوبات التى يلقاها نظام سايغون فى مجابهته للانتفاضة المسلحة، فانه أدى نتيجة أخرى : فقد تم توزيع المهام بين الحملة العسكرية الأمريكية التى تشكلت وبين ج.ج.ف.ن. على نحو ما أراده الجنرال نغوين فأن منه. قبل أثنى عشر عاما. يقول الجنرال نغوين فان ثيو بعد انتخابه رئيساً بأسبوع (٣ أيلول ١٩٦٧) "اعتقد انه من الأفضل أن ينصرف الأمريكيون إلى القتال وأن ينحصر عمل الفيتناميين الجنوبيين فى مهمة تهدئة الأوضاع" [٢٠].

والواقع، كما قال الجنرال نغوين هوكو قبل ذلك بعام، حين كان وزيراً للدفاع، أن توزيع العمل هذا كان موجوداً بالفعل، مما يعنى القبول ضمناً بتحميل الجيش الأمريكى للمسؤولية الجوهرية فى الحرب.

أن القرار المذكور لم يكن يتضمن بالفعل، خاصة فى الذهنية السائدة فى تلك الفترة، أن يبقى ج.ج.ف.ن. العنصر الأهم - الضمانة الهجومية التى تخوض الحرب ضد الثوار والتى يجب، بوصفها كذلك، أن تطور معدة أفضل إعداد ومجهزة أفضل تجهيز. أنه يشير فقط إلى نقاط الضعف فى ج.ج.ف.ن. — الذى لم يكن الأمريكيون يهتمون مطلقاً، فى ذلك الوقت، بتزويده بالمعدات الحديثة، فى حين أن أفضل ما تملكه هانوى كان يرسل بالدرجة الأولى لأنصار جبهة التحرير الوطنية - وإلى انعدام الروح القتالية فيه، مما يبرر، فى نظر القيادة الأمريكية، قرارها بعدم الاعتماد الأعلى وحداتها المسلحة الخاصة.

أن الأمريكيين، شأنهم شأن الفرنسيين قبلهم، لم يعتقدوا أبداً أن ج.ج.ف.ن. بوسعه أن يخمد وحده الانتفاضة فى الجنوب ابتداء من عام ١٩٥٧، أو أن يقاتل ضد الفيتمنة قبل عام ١٩٥٤. وسواء فى ١٩٥٣ أو فى ١٩٦٨، فأن القيادات العامة الفرنسية، ثم الأمريكية، لم تقرر توسيع صلاحيات محاسيبها الفيتناميين إلا باعتباره شراً لابد منه نظراً لعجزهم

---

[٢٠] أنظر لوموند ١٢ أيلول ١٩٦٧. فى أيلول ١٩٦٨ قال الجنرال نغوين فان فى : الذى كان يومئذ وزيرا للدفاع فى حكومة سايغون، لكاتب هذا المقال أن الجنرال وستمورلاند القائد الأعلى للقوات الأمريكية فى فيتنام (١٩٦٥ – ٦٨) يعتبر أن تهدئةِ الأوضاع هى عبارة عن "القريب الفقير" للحرب. مما يشير إلى أى حد كان يعتبر دور ج.ج.ف.ن. دورا ثانويا فى المعركة. ولم يعمد الأمريكيون إلى تزويد محاسيبهم الفيتناميين بالعتاد الحديث ألا بعد الهجوم المعمم الذى شنته ج.ت.و. عام ١٩٦٨.

الخاص عن مواجهة الوضع بالوسائل التى وضعتها الحكومات المتتالية بمتناولهم. أن "فتنمة" الحرب التى جاءت متأخرة جداً خلال الحرب الأولى فى الهند الصينية، بقيت رهاناً يفسره - ولا يبرره على كل حال - الضعف (المؤقت؟) للخصم (أو حساب يتوقع هذا الضعف). لكنها، إذ تتبنى التعنيف الشهير الذى وجهه الجنرال دى لاتر دو تاسينيى إلى الشبيبة الفيتنامية، تحيد عن الوجه الأساسى من المشكلة الذى هو وجه سياسى [21].

البنى الاجتماعية إذا كان الضباط الفرنسيون يصفون ج.ج.ف.ن بأنه جيش يرئسه "وجهاء"، فان قيمة هذه العبارة هى فى إشارتها إلى غياب العنصر الثورى. لكن نقدها يظل مع ذلك غامضاً. فالحق أن هيئة الضباط فى ج.ج.ف.ن. قد شهدت خلال عشرين عاماً تغييرات عدة بعضها على جانب من الأهمية.

فى البدء عهد بعملية إنشاء جيش دولة فيتنام إلى مجموعة صغيرة من الضباط القدامى الفيتناميى الأصل فى الجيش الفرنسى، وإلى عدد من ضباط لصف الذين رفعوا إلى رتبة أعلى بعد أن مرو بدورات تدريبية إضافية. فى مجال التدريب لعب الفرنسيون دوراً حاسماً حتى فى الأوقات التى كانت فيها المدارس العسكرية الفيتنامية الجنوبية تفتح أبوابها. بعد ١٩٥٤، أخذ هؤلاء الضباط الذين اعدوا فى جيشهم بالذات، يتلقون فى بعض الأحيان أعداداً إضافياً فى مدراس حربية أمريكية أو على يد مدربين أمريكيين مفصولين إلى فيتنام الجنوبية. لكن أعدادهم العسكرى بقى مع ذلك إعداداً كلاسيكياً. وبقيت عملية التأطير ناقصة، حتى فى حال تخفيض الموجودات عام ١٩٥٥ بمقدار الخمسين، تطبيقاً للأحكام الموقعة فى جنيف. أما الضباط الذين كانوا يمتلكون تجربة ميدانية بالإضافة إلى الإعداد النظرى والعملى فقد كانوا يشكلون نواة محصورة أكثر فأكثر.

أن الخلافات التى حصلت بين حكومة نغو دينه ديم وهيئة أركان الجيش التى بقيت لفترة موالية لباو - داى، قد أطاحت براس القيادة. بعض الضباط المنشقين عن الجيش الفرنسى اضطروا إلى نفى أنفسهم، كما فعل آخرون من رفاقهم [22]. بعد ذلك بوقت قصير، أدى اندماج بعض العناصر من الطوائف السياسية - الدينية فى دلتا الميكونغ إلى ازدياد حدة انعدام التجانس بين هيئة الضباط التى كانت قد خضعت فى هذه الأثناء للسلطة المدنية. وأخيراً، وبشكل خاص، فقط اضطر الحكم بفعل اضطراره إلى تأمين الرقابة على الجيش إلى إتباع سياسة ترقيات لا تتلاءم من الكفاآت إلا قليلاً وإلى فصل ج.ج.ف.ن عن القوى شبه العسكرية بل وحتى عن بعض الوحدات. هذه كانت بشكل خاص حالة الحرس الرئاسى الذى كان بقيادة الجنرال تونغ وعلى ارتباط مباشر بنغو دينه ديم. وحتى يتسنى للنظام الإشراف على الجيش وعلى القوى شبه العسكرية وحركات الشبيبة، كان يعتمد على تنظيمه الخاص شبه السرى، ويدعى كان لاو نهان فى، الحزب "الشخصانى" التابع لنغو دينه نهو والذى كانت له فروع فى جميع الخدمات المدنية والعسكرية. ومن المهم أن نشير إلى أن هذا التنظيم كان من نفس الطراز الذى حاول نغوين فان ثيو إنشاءه، خاصة بعد تموز ١٩٦٩، من اجل تثبيت سلطته وشل نفوذ القادة القدماء الذى كان مازال

---

[21] فى ١١ وتموز ١٩٥١ خاطب الجنرال دى لاتر تلامذة ثانوية شاس – لوبا فى سايغون بقوله "كونوا رجالاً"، إذا كنتم شيوعيين فاذهبوا وانضموا إلى "الفيتمنة" فهناك يوجد رجال يقاتلون جيدا من أجل قضية سيئة".

[22] تاناكا (أكيرا) : "دراسات حول التاريخ السياسى لتغير نظام ميجى" طوكيو ١٩٦٥ (الطبعة الثانية) ص ١٢١ – ١٢٢.

ملحوظاً داخل الجيش، من أمثال الجنرال دونغ فان مينه، الذين كانوا فى ذلك الوقت محبذين لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات.

لقد كان للترقيات السياسية آثارها على التكوين الاجتماعى لهيئة الضباط. من حيث الجوهر ظل الضباط يأتون من البرجوازية الكبيرة والمتوسطة، لكن الكاثوليك، لا سيما أولئك الذين جاءوا من الشمال عام ١٩٥٥، ما لبثوا أن احتلوا رويداً رويداً مركزاً مرموقاً [٢٣] . ورغم انه ليس هناك اية احصاآت تؤكد ما نقول، فأن من المرجح أن احتقار العائلات الغنية لمهنة السلاح، والقرف المتعاظم إزاء الحرب وغياب الترقى عن طريق الصف، كان لها جميعاً أن تسهل تكوين الضباط الآتين من البرجوازية الصغيرة الفيتنامية الشمالية التى انتقلت إلى الجنوب بعد اتفاقيات جنيف.

أن أهم التغييرات التى حصلت فى هيئة الضباط لم تتم عام ١٩٦٣ مع استيلاء الجيش على السلطة السياسية بل بعد ذلك وعلى دفعتين. أولاً عندما عمدت القيادة الأمريكية فى فيتنام - لا سيما الجنرال وستمورلاند - إلى فرز الضباط الكبار المتحدرين من العائلات الثرية [٢٤] . ثانياً عندما أدت التعبئة العامة، إلى جانب تطويل مدة الصراع، إلى توسيع المروحة الاجتماعية لعملية تجميع الضباط (والتى شملت بشكل خاص جميع حملة البكالوريا فى التعليم الثانونى، ألا عندما كانوا يتمكنون بطريقة أو بأخرى من التهرب من أداء الواجبات العسكرية). ثم لم يلبث التمييز الكلاسيكى بين الضابط المحترف والضابط المرشح، أن زال تدريجياً مع الزمن، لكن الهوة ما لبثت أن برزت فجأة على صعيد آخر : بين الضابط المولج بقيادة معينة وبطانة التابعين الذين هم بإمرته. ولم تكن الأجيال السياسية ملموسة، من عام ١٩٦٨ وصاعداً، ألا على ارفع المستويات، مستوى الجنرالات [٢٥] .

فى داخل هيئة الضباط، لا يكون الترقية بتولى مسؤوليات أوسع بال بالحصول على امتيازات اشمل. فالضابط التابع الذى رقى إلى رتبة أعلى بعد أن خدم رئيسه مدة طويلة أو تولى مهام صعبة، يكون قد حصل أخيراً على مكاسب وامتيازات طالما طال انتظاره لها، وهذه عادة، أمور متفق عليها. فالمركز الجديد الذى يحتله فى هيئة الأركان - كرئيس لناحية أو إقليم أو فوج أو حتى فرقة - يكون فى بعض الأحيان قد اشتراه. وعلى كل حال فهو قد قاتل بضراوة للحصول عليه. وإذن فهو سيسعى جهده للاستفادة منه. وهو فى علاقته مع الجنود والأهالى يتصرف كالموظف الكبير والمحدث النعمة فى نفس الوقت. خاصة وأن وجوده فى هذا المركز ليس وجوداً مأمونا بل هو خاضع لأى حدث سياسى وللمناورات التى يقوم بها أقرانه والتى تهدده بانتزاع المنصب منه. فالمطلوب أذن أن يجنى فوائد هذا المنصب بأسرع وقت ممكن قبل أن يقصى عنه لفترة طويلة.

أن هذه الملاحظات لا تعنى أن الجيش قد ساهم فى تكييف المجتمع فى الجنوب، نظراً للصلاحيات التى تمتع بشكل خاص منذ ١٩٦٣. فالواقع أنها تعنى العكس. ف.ج.ج. ف.

---

(٢٣) أنظر بشكل خاص تاناكا، الكتاب المذكور، وأوميتانى (نوبورو) "دراسات حول التاريخ السياسى الفترة الأولى من حكم ميجى" طوكيو ١٩٦٣.

(٢٤) أفضل الأمثلة هى أمثلة الجنرالات دونغ فان مينه، لى فان كيم، تران فان دون الذين ينتمون إلى البرجوازية فى الجنوب. كذلك يمكننا أن نذكر حالة الجنرالين توت ذات دينه وفنه لوك، عضوى العائلة الإمبراطورية، والجنرال فام فان دونغ المولود فى الشمال والذى يعتبر احد أقدم الضباط فى الجيش.

(٢٥) أما على هذا الصعيد فقد تركت التجارب السياسية والانتماءات أثاراً ملموسة كما سيتضح لنا لاحقا.

ن. هو كذلك انعكاس للتحولات العميقة التى عرفها المجتمع الفيتنامى الجنوبى خاصة فى سنوات الستين.

الجيش والمجتمع والحرب

السلطة السياسية. نظرة واحدة على السنوات العشرين التى انصرمت تكفى لتكوين انطباع مفاده أن تاريط جيش سايغون يتلخص فى نهاية الأمر بالاستيلاء التدريجى على السلطة. فى مرحلة أولى تكون هذا الجيش عندما كانت سلطة باو - داى قائمة. وعندما بدأت محادثات جنيف، وخاصة بعد توقيع الاتفاقيات، وساد الاضطراب فى سايغون، اصطدم هذا الجيش لفترة وجيزة بالحكم، لا لأنه كان يريد الاستيلاء على السلطة بحد ذاتها بل لأنه كان يريد فقط أن تكون هذه السلطة متلائمة مع وجهة نظره. غير أن الضباط الباوديين كانوا يدافعون، بشئ من المهارة، عن قضية كانت تبدو فى نظر العديد من رفاقهم قضية خاسرة، لا سيما بعد أن رفضت فرنسا دعم هذه القضية وأعلنت الدولة الحامية الجديدة، الولايات المتحدة، عن دعمها أكثر فأكثر لرئيس المجلس نفو دينه دييم، وحكمت على حكومته بأنها "شريفة ومحترمة". فعاد الجيش والحالة هذه إلى التزام مكانه [٢٦].

لكنه لم يبق وقتاً طويلاً. فقد عملت أخطاء النظام وتدخلاته المستمرة فى شؤون ج.ج.ف.ن على إذكاء روح الريبة وانعدام الثقة. فى تشرين الثانى ١٩٦٠ حاولت عناصر من فوج المظليين أن تقوم بانقلاب. فقد استغل أحد الضباط، الملازم الأول فوونغ فان دونغ، تململ الجنود وحاصر القصر الرئاسى فى سايغون بثلاث كتائب. واستدرج فى مغامرته هذه رئيسه المباشر الكولونيل نغوين شأنه تى. لكن ترددهما، والتحفظات التى صدرت عن السفارة الأمريكية، فضلاً عن حذاقة نغو دينه دييم (الذى وافق على المفاوضة ووجه نداآت فى الوقت نفسه إلى وحدات الأقاليم ليظلوا على ولائهم له) أحبطت انقلابهما. أما القصر الرئاسى فقد أنقذ بحيلة لجأت لها مدرعات قدمت من ماى — ثو [٢٧].

لكن الدرس لم يثمر، بل أن هذه المحاولة الفاشلة شكلت منعطفاً حاسماً بالنسبة لنظام سايغون. فاشتدت الدكتاتورية البوليسية وظل العسكريون، فى وسط هذا الجو المتوتر، الفئة المهيأة أكثر من غيرها، على المدى القصير، من أجل قلب سلطة الأوليغارشية. عام ١٩٦٢ قصفت طائرتان مقاتلتان القصر الرئاسى ولكن دون جدوى. وعام ١٩٦٣، وبينما كانت ذيول الأزمة البوذية تؤلب الرأى العام الأمريكى ضد دييم، تمكن العسكريون أخيراً -

---

(٢٦) هذه النعوت أطلقها السناتور مايك مانسفيلد فى ٣٠ نيسان ١٩٥٥. وخلال العمل ضد الطوائف السياسية – الدينية والجيش، كتب الرئيس ايزنهاور لنغو دينه دييم يعبر له عن ثقته به. وقد وافقت الحكومة التى كان يرئسها بيير منديس فرانس على هذا الدعم، ولم تبد باريس بعض التحفظات إلا فى وقت لاحق. فأعلن السيد ادغار فور، خليفة منديس فرانس، فى مؤتمر صحفى فى ٢٩ نيسان ١٩٥٥ : "أن حكومة نغو دينه دييم لا تبدو أهلاً للمهمة الملقاة على عاتقها، وأن تطور الوضع فى فيتنام الجنوبية لا يمكن أن يقبل ألا بكثير ومن الأسف" لكن الوقت كان قد فات : ففرنسا لم يكن بوسعها ألا أن تأسف لتطور كانت قد أصبحت مسؤولة عنه إلى حد بعيد عندما أناطت مسؤولياته بالولايات المتحدة. أنظر جورج شافار، المرجع المذكور، ص٧ و٥٩ و٦٠. أنظر كذلك فيليب دوفيليى وجان لاكوتور "فيتنام، من الحرب الفرنسية إلى الحرب الأمريكية"، المرجع المذكور، القسم الثالث وعنوانه "المناوبة".

(٢٧) لمزيد من التفاصيل أنظر جورج شافار، المرجع المذكور، ص ١٧٧ إلى ١٨٢.

يشجعهم موقف الولايات المتحدة - من الاستيلاء على السلطة. هذه المرة لعبت الحيلة دورها ضد الأخوين نتغو. فقد تمكن جنرالان معاديان لديم، وهما ديونغ فان مينه وتران فان دون، من إقناع الحاكم العسكرى لسايغون، وهو الجنرال تون دينه، الذى كان يعتبره ديم واحداً من جنرالاته الموثوقين، بان من مصلحته تغيير موقفه. ثم جاء من ينذر نغو دينه نهو بأن هناك انقلاباً قيد الأعداد. فقرر اللجوء إلى استنفار القوى. ولم يتضح له ألا بعد فوات الأوان أن قراره هذا كان يقدم للجنرالات المتمردين التغطية التى كانوا يريدونها. غير أن العسكريين بعد أن اقتحموا القصر، وجدوه خالياً. فقد فر الأخوان بواسطة ممر سرى. ثم عثر عليهما فى اليوم التالى مختبئين فى كنيسة الضاحية فقتلا فى سيارة الإسعاف التى كانت تقلهما إلى مقر قيادة ج.ج.ف.ن.[٢٨] وإذن فقد استولى الجيش على السلطة. وهو لم يتخل عنها عملياً منذ ذلك الوقت بل انه استغلها لتثبيت مواقعه على جميع الأصعدة متستراً بغطاء المؤسسات المدنية[٢٩].

غير أنه من الصعب أن نجزم بان هذا الصعود التدريجى يعكس رغبة منظمة للتدخل فى شؤون الدولة. بعد أيام من الانقلاب الذى أطاح بديم كان الجنرال دوونغ فان مينه، زعيم الطغمة العسكرية، يعلن، متلطفاً، إلى احد الصحفيين الفرنسيين : "ديغول رجل سياسى. اما انا فلست كذلك. لقد قمت بهذا الانقلاب لأنه لم يكن ثمة حل آخر. ولكن بعد مضى فترة انتقالية، زهاء ستة أشهر أو سنة، سوف انسحب، وبكل سرور"[٣٠].

أن عجز الحكم وانعدام شعبيته المتزايدين كانا يشكلان اغراء دائماً. وج.ج.ف.ن. كان يظل، من جهة أخرى، حريصاً على استقلاليته ولم يكن يقبل بالتعدى على صلاحياته الا بصعوبة سواء كان ذلك من قبل المدنيين أو من قبل الحلفاء الأمريكيين[٣١]. لكن دوره المتعاظم كان يدل مزيداً من الدلالة على ضعف الدولة، أو على الأصح، على ضعف حكومة أصبحت عاجزة عن تسيير شؤون البلاد.

يقدر برنارد فال أن الثوار كانوا قد ونجحوا، حتى قبل ولادة جبهة التحرير الوطنية عام ١٩٦٠، بإقامة إداراتهم الخاصة فى عدة مناطق. كتب يقول "على المستوى المحلى، اعترفت بعض المصادر الأمريكية الخاصة، بواقعية، أن الإدارة المحلية لـ ج.ت.و. كانت متفوقة، على جميع الأصعدة على حكومة جمهورية فيتنام، إلى أن جعلت عمليات القصف الرهيبة فى عامى ١٩٦٥ - ٦٦ كل تنظيم للأمن امراً مستحيلاً. ومن الثابت أن ج.ت.و. قد عمدت فى معظم المناطق إلى أجراء انتخابات محلية، كانت على وجه الأجمال، انتخابات حرة (إذ كانت الرقابة الشيوعية عبارة عن احد الكوادر أو "كان - بو" الذى يرسل إلى جانب زعيم كل قرية ليساعده فى عمله الإدارى) وادت غلى إقامة حكومة محلية أكثر فعالية،

---

(٢٨) وهناك شقيق ثالث أسمه نغو دينه كان، حكم فيتنام الوسطى (والعجيب انه بقى بمنأى عن الأزمة نسبيا) ثم قبض عليه ونفذ فيه حكم الإعدام، أما الشقيقان الآخران، السفير فى بريطانيا، نغو دينه لوين، وأسقف هوبى، نغو دينه توك، فقد كانا وقت الانقلاب فى الخارج، بالإضافة إلى زوجة نغو دينه نهو.

(٢٩) عام ١٩٦٤ جرت محاولة لإرجاع بعض السلطات للمدنيين تحت هيمنة فان خاك سو، رئيس الدولة، وتران فان هوانغ، رئيس الوزارة. لكن هذه المحاولة طمست خلال ثلاثة أشهر، دون أن تؤثر على سلطات العسكريين. ومنذ سقوط ديم حتى أوائل ١٩٧٠، كان الحكم الوحيد الذى استطاع أن يفتخر بطابعة المدنى وببعض السلطة هو حكم نغويين نغوك تو، فى عهد الطغمة التى يرئسها الجنرال دونغ فان مينه. والحق أن رئيس الوزارة كان شخصية فذة جداً وأنه كان من أشهر المحركين للانقلاب.

(٣٠) فى كانديد، ٢١ تشرين الثانى. ذكرها جورج شافار، المرجع المذكور، ص ٢٩٠.

(٣١) أنظر روبرت شابلن "الوقت ليس بيدنا" هاربرد اندرو، نيويورك ١٩٦٩ ص ٣٨٠.

وأكثر تمتعاً بتأييد الشعب ودعمه، من كل الحكومات التي عرفتها البلاد منذ أن فقدت استقلالها في سنوات ١٨٦٠"[٣٢].

وقد بين شهود آخرون كيف أن ج.ت.و. قد استغلت أزمة عام ١٩٦٣ لتدعيم وجودها في المناطق لا سيما في دلتا الميكونغ[٣٣]. وكما يذكر أيضاً ا. م شليزنغر فأن "التصعيد" الأمريكي "سيكون من نتائجه تحويل البنية السياسية والمؤسساتية إلى غبار، تلك البنية التي باستطاعتها وحدها أن تمنح دولة فيتنام الجنوبية أملاً في البقاء مستقلة، الأمر الذي يشكل من حيث المبدأ هدفنا من هذه الحرب، بتعبير آخر، أن طريقتنا في العمل تتم بشكل معاكس لهدفنا"[٣٤].

ولم يكن بوسع أحد أن يملأ الفراغ السياسي، خاصة في المناطق، سوى ج. ت. و. كان ذلك واضحاً منذ بداية عام ١٩٦٥. فقد كانت الجبهة هي الحركة السياسية العسكرية الوحيدة في فيتنام الجنوبية التي تملك تنظيماً صلباً على امتداد البلاد. وفي سايغون استساغ الجنرالات طعم السلطة. لكنهم في حال عدم اهتمامهم بها، لم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئاً آخر سوى البقاء في السلطة، إلا إذا قبلوا بمساومة الثوار على اشتراكهم في الحكم. وكانت الأحزاب في ازدهار، لكنها لم تكن في كثير من الأحيان سوى بقايا تنظيمات تخطتها الأحداث كما كانت تتنازع فيما بينها، تحت شعارات متبدلة باستمرار، ملاكاً من الموظفين محدوداً للغاية ولا يتجدد أبداً[٣٥] الحركات السياسية - الدينية وحدها كانت تتمتع بالتأييد من قبل بعض الفئات من الأهالي، كما كانت رغم انقساماتها الداخلية، على قسط من التنظيم يتيح لها التطلع للعب دور معين. لكن طابعها الاقليمي في بعض الأحيان، وخلافاتها ومصالحها الخاصة لم تكن تجعل منها بديلاً صالحاً لجبهة التحرير الوطنية. ونفس الملاحظة تصح سواء على الكاثوليك أو على البوذيين، على الكاودايين أو على الهوا - هاو.

فإذا كانت الولايات المتحدة تريد والحالة هذه أن تتدارك اشتراك ج.ت. و. في الحكم أو استيلاءها عليه، فلم يكن أمامها بد من اختيار استئثارها هي بالسلطة، خاصة بعد عام ١٩٦٥، - وهذا حل كانت لا تزال تحتفظ به في ذلك الوقت - أو أن تلجأ إلى الأداة المحلية الوحيدة المنظمة نسبياً، على أمل أن تزداد قوة هذه الأداة تحت مظلة الدرع الأمريكية الواقية التي كانت ما تزال قوية. وبعد أن يكون الجيش الأمريكي قد توصل، وان لفترة قصيرة، إلى إيقاف ج. ت. و. عند حدها، يحاول ج. ج. ف. ن. بدوره في هذه الأثناء أن يملأ الفراغ السياسي. وأذن فقد بقي جيش سايغون في الحكم من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ بلا انقطاع. لكن ذلك الحكم كان حكماً اسمياً. وابتداء من هذا التاريط، أي بعد أن كان الهجوم المعمم الذي شنته الجبهة قد بدد الأوهام التي نشأت عن انتصار في صفوف الأمريكيين، بدأت تجربة أخرى : إنشاء دولة فيتنامية جنوبية انطلاقاً من جيشها ومن القوات شبه العسكرية التي

---

[٣٢] "الفيتنامان" المرجع المذكور، ص ٤١٥.

[٣٣] دافيد هالبرستام "في الورطة"، باريس، بوشيه شاسنيل، ١٩٦٦، ٣٦٣ صفحة، أنظر كذلك ويلفرد بورشيه "لماذا تنتصر الفيتكونغ" ماسبيرو، باريس ١٩٦٨، ٢٩١ صفحة.

[٣٤] المرجع المذكور، صفحة ٩٧ و ٩٨.

[٣٥] في تشرين الأول ١٩٦٩ كان لا يزال في سايغون ١٧٠ حركة سياسية. وكانت تتنافس على اكتساب جمهور يتروراح بين المحافظين والرجعيين (من اليمين الليبرالي إلى اليمين المتطرف).

نشأت تدريجياً، والإبقاء على مساعدة عسكرية واقتصادية على الجانب من الأهمية، وطيلة الوقت اللازم لتأمين الحماية لهذه الدولة.

في هذه الأثناء كان الصراع على السلطة قد ترك آثاره العديدة في داخل الجيش. فمنذ أيام دينه دييم - دون أن نعود أذن إلى أزمة ١٩٥٤-٥٥ - دافع بعض العسكريين الآخرين. عام ١٩٦٣ أعد بعض الجنرالات المؤيدين لدييم، والذين كانوا أحياناً أعضاء في كان لاونهان في، انقلابهم بموافقة الدكتور تران كيم توين، كما يبدو، وهو مستشار قديم للرئيس ابعد عن السلطة بحجة إرساله في مهمة إلى الخارج. ففاتتهم في آب فرصة قلب النظام (أو استدراجه للمصالحة) ثم أخذوا بعد ذلك على حين غرة بواسطة جنرالات مناهضين لدييم. لكنهم ما لبثوا أن اخذوا بثأرهم بعد ثلاثة اشهر حين قلب الجنرال نغوين خانة طغمة الجنرال دوونغ فأن مينه، مفتتحاً بذلك سلسلة الانقلابات بذلك سلسلة الانقلابات التي سوف تتيح تقوية الشلل والخلافات داخل القيادة العسكرية. عام ١٩٦٥ عمدت "الجماعة" الفيتنامية الشمالية التي يرئسها الجنرال نغوين كاوكي ويدعمها القائد الأعلى الأمريكي الجديد، الجنرال وستمورلاند، إلى الاستيلاء بدورها على السلطة لسنتين. لكن ذيول الأزمة البوذية (١٩٦٦) ومجئ السفير الأمريكي الجديد إلى سايغون، السيد بونكر (١٩٦٧)، وهبوط اسم العسكريين الأمريكيين على اثر هجوم رأس السنة القمرية عام ١٩٦٨، عززت عودة الجنرالات "السياسيين" (أي مؤيدي دييم من أصحاب حركة آب ١٩٦٣ كانون الثاني ١٩٦٤) يقودهم هذه المرة الجنرال نغوين فأن ثيو، ويعارض حكم هؤلاء، خاصة منذ ١٩٦٩، الجنرالات المناهضين لدييم، أصحاب انقلاب أول تشرين الثاني ١٩٦٣. وقد تمكنت المساعدة الأجنبية المكثفة، عام ١٩٦٩، من تخفيف حدة هذه الانقسامات واستطاعت بهذا الشرط أن تبدأ مالا يمكن سوى محاولة لتجييش المجتمع.

التجييش. في أواخر عام ١٩٦٩ كانت قوات الحكومة الثورية المؤقتة تقدر من قبل الاستخبارات الأمريكية ب ٣٣٠ ألف رجل بينهم حوالي ١٠٠ ألف من الفيتناميين الشماليين (جنود نظاميون) و ٨٠ ألف كادر سياسي محلي. أما قوات سايغون فكانت تصل إلى ست (أو سبع) مئة ألف جندي (ربما فيها القوى الإقليمية والشعبية) و ٤٥ ألف كادر لتهدئة الأوضاع وبعض مئات الألوف من الميليشيا (مجموعات مدنية للدفاع الذاتي). كذلك كانت القوات العسكرية الأمريكية تصل إلى ٤٨٤ ألف رجل، والقوات الكورية الجنوبية إلى حوالي ٥٠ ألفاً، والاسترالية إلى ثمانية آلاف والتايلاندية إلى اثنى عشر الفاً. أما قوات زيلندا الجديدة فلم تكن تعد سوى ثلاثمائة، كما كانت الفيلبين قد بدأت استرجاع وحدتها الصغيرة التي كانت تقدم مساعدة طبية (٢٢٠٠ رجل).

كانت التعبئة العامة التي قررتها سايغون في ربيع ١٩٦٨ قد أتاحت ل ج. ف. ن. توسيع رقعة التجميع. وعهد بإدارة الأقاليم والمحافظات والمدن إلى الجيش. كما احتل الجنرالات المناصب الرئيسية في الحكومة (لاسيما الداخلية والدفاع الوطني ورئاسة الوزارة). وكان اثنان من بينهم يشغلان منصبي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس (نغوين فان ثيو ونغوين كاوكي) [٣٦].

---

[٣٦] في الحكومة التي تألفت في أيلول ١٩٦٩ (والتي كانت ما تزال قائمة في تموز ١٩٧١، قبل التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات الرئاسية بثلاثة اشهر) كان الجنرال تران تيم كييم رئيساً للوزارة ووزيرا للداخلية، والجنرال نغوين فأن في وزيراً للدفاع الوطني، كما كان وزيراً المحاربين القدماء السيد فام دونغ وهو جنرال متقاعد. أما الجنرالان نغوين فأن ثيو ونغوين كاوكو فقد انتخبا في ٣ أيلول ١٩٦٧ لمدة أربع

ومهما كانت خطوط بناء الدولة انطلاقاً من الجيش، ولو لأجل معين - إذ أن هذا هو المعنى الصحيح ل "فتنمة" الحرب - فأن المضامين الاجتماعية لهذا التجييش الظاهر على الأقل هى مضامين عديدة. فهو قد يعبر عن إرادة وطنية للدفاع ضد خطر مشترك. أما كونه يعبر عن العكس - عن غياب مثل هذه الإرادة - فلا يحول دون تأكيده على بعض جوانب البلبلة التى ولدتها الحرب الأمريكية. فهو قد ساهم، مثلاً، بإرساله الشبان لفترة طويلة بعيداً عن بيوتهم، فى إضعاف السلطة العائلية. أما بالنسبة للمجندين فقد كانت القطيعة أوضح. فالثكنة والمعسكر والدورية تشكل عوالم جديدة انغمس الشبان فيها فجأة، فى حين أن التنظيم الاجتماعى كان يؤمن لهم قبل ذلك فترات انتقال سهلة من جراء ذلك تلاشت الروابط العائلية وقضى على الدور الاجتماعى للعائلة، وهو دور اساسى فى مجتمع كونفوشيوسى فى جوهره، قضاء مبرماً.

كذلك ساهمت إدارة البلاد من قبل ج.ج. ف. ن. والأمريكيين منذ ١٩٦٥ (أى منذ أن خضع العسكريون لرقابة الحملة العسكرية الأمريكية الدقيقة) بإضعاف "النخبة" التى خلفها الاستعمار، لاسيما كبار الملاكين العقاريين فى دلتا الميكونغ. فمنذ ذلك التاريط أصبحت مصالح هيئة الضابط مرتبطة بشكل خاص بالنفقات التى ينفقها الجنود الأجانب فى فيتنام. وبينما كان الجنود , ذوى الرواتب الهزيلة، يفضلون العيش فى ارض المعركة كان الضباط يستمدون قسما اكبر فأكبر من مداخيلهم من الصفقات التى كانوا يفرضون عليها رسوماً، أو من تعدد النشاطات التى كان يثيرها وجود "ستمائة ألف سائح من نوع خاص" (ملكية أو رسوم على المطاعم والملاهى والبارات والواردات والبرآت الخ). فلم تكن لديهم إلا مصلحة ثانوية فى الدفاع عن الملكية العقارية التى قد فقدت على كل حال قسماً كبيراً من عائدتها بسبب المعارك والقصف. كان أذن من الأسهل بالنسبة للسلطة العسكرية أن تقف فى وجه إعادة توزيع الأراضى أو أن توافق على التوزيع الذى تم قبل ثلاثة عشر عاماً على يد الثوار[٣٧].

أما عدم اهتمام الجيش بالتعليم وبنشر الثقافة فقد كان له عواقب ابعد تأثيرا. ولعل ذلك يشكل اخطر إفلاس شهدته الأنظمة التى تعاقبت على سايغون منذ ١٩٤٩، ولم يؤد استيلاء الجيش على السلطة إلا إلى تكريسه، غياب الأعمال فى البحوث، إهمال المتاحف والمكتبات العامة، إهمال الوسائل التربوية وإعداد المعلمين، احتقار تجاه نشر التاريط والحضارة الفيتناميين. أن فقر نشرات الإذاعة والتلفزيون لم يكن بوسعه إلا أن يشير إلى هذا الفراغ الثقافى الذى لا يمكن أن يوجد على حساب المعارك وحدها - والنفقات التى يورثها لمجابهة أهداف مباشرة أكثر - بل يثير المشكلة الجوهرية حول الوعى الوطنى[٢٨].

سنوات. هؤلاء الجنرالات (ما عدا فام فان دونغ) لم يكونوا متقاعدين بل فى أجازة فقط. كما كان هناك جنرالان (تون تات دينه وهوينه فان فاو) برز فى نفس الوقت من بين النواب الشهيرين.

[٣٧] والجدير بالذكر أن الرئيس ثيو قد تقدم فى تموز ١٩٦٩ بمشروع للإصلاح الزراعى. وقد تبنى المجلسان هذا المشروع فى العام التالى، وكان يستوحى نصوصه من مبدأ "الأرض لمن يعمل عليها" وينص على إعطاء تعويضات للملاكين القدماء. أما تطبيقه الذى لاقى صعوبات جدية فقد كان معمولا به فى تموز ١٩٧١.

[٣٨] كانت التربية الوطنية قد غدت القريب الفقير للحكومة. ويجب الانتظار حتى عام ١٩٦٩ لكى تتيح "سياسة القرى" بناء مدارس التعليم الابتدائى، بالمساعدة الأمريكية، فى المناطق "الهادئة". لكن حالة الجامعات والتعليم الثانوى كانت تدع مجالا للاعتقاد، عام ١٩٧٠ أن فيتنام الجنوبية قد رجعت ثلاثين سنة إلى الوراء.

أن احتقار التراث الثقافي قد يولد على المدى الطويل القلق الذهني. وعام ١٩٦٩ كانت هذه الذهنية موجودة بشكل ملموس وليس فقط في أوساط المثقفين. أن غياب إطار من المراجع القابلة للفهم - شأنه شأن التصفيات الجسدية - واستحالة العودة إلى قيم تقليدية (لا يبدو أن الجيش كان حريصاً على نشرها) كان يترك مجالا للاعتقاد بأن الوضع سيبقى دون مخرج ما دام الصراع مستمراً بشكله الراهن، وما دام وجود الجسم الغريب القوي ما زال يحرص على عدم انبعاث البلاد ويمتنع في نفس الوقت عن تقديم صيغة تحل محل هذا الانبعاث[٣٩].

على صعيد السياسي كان تجييش الجنوب يعبر عن رغبة في استقطاب الحياة العامة حول الطرفين النقيضين لا حول التسوية، وبالنسبة للعديد من الضباط كانت كل فكرة للتفاهم مع ج. ت. و. غير قابلة للبحث. فقد جعلهم التزامهم خلال عشرين عاماً يعتقدون أن الاتفاق مع الثوار يوازي الهزيمة وانه سينتهي بمذبحة بين صفوفهم. من جهة أخرى كانت الحرب قد أمنت لهؤلاء امتيازات شتى. فإذا عادوا إلى الحياة المدنية فإنهم سيفقدون بأية حال من الأحوال المكاسب المرموقة التي امنها لهم الوضع الحالي سيفقدون بأية حال من الأحوال المكاسب المرموقة التي أمنها لهم الوضع الحالي. فكان المعلمون والكوادر السياسية والضباط يتولون مهمة نشر العداء للشيوعية السائدة رسمياً في الجيش. لكن هذا العداء للشيوعية كان اقل اعتماداً على بدايات أيدلوجية، أو على منادة بالقيم التقليدية، من المحاولات التي بداتها الأنظمة السابقة.

وفي داخل الجيش نجد مروحة واسعة من الأفكار المتفاوتة في غموضها. وقد أعرب زعماؤه، مرات عديدة، عن مشاعرهم تجاه الوجود الاجنبي. ولعل الجنرال كاوكي قد عبر بأوضح ما يمكن التعبير عن المشاعر المعادية للأمريكيين التي يكنها قسم من هيئة الضابط. هنا نجد مزيجاً من الكره الضمني للأجانب والعداء تجاه "الحامي" والريبة تجاه النوايا التي تنسب إليه. كذلك يتجلى على هذا النحو ذلك الشعور (الوعي الثاني الأمريكي في فيتنام كان له مفاعيل تدميرية بشكل خاص. غير أن هذه الأفكار لا تنطوي على اختيار سياسية. أما الجنرال نغوين فأن ثيو فقد من جهته عن الضغينة التي يحملها عدد من الضباط الذين تعلموا في مدرسة نغو دينه ديم أن يحسدوا ويحتقروا في أن واحد تلك القيم التي ثبتت في اذهانهم، لاسيما في المدرسة الفرنسية. لكن هذه المواقف المعقدة[٤٠] لم تنجح في إخفاء تيار ضمني من العداء للأمريكيين تدعم بشكل خاص منذ ١٩٦٥ بين جميع فئات السكان، واثر بالطبع على الجيش.

هذه التناقضات توجد على مستوى الأهداف كما توجد على مستوى الوسائل. فالجيش الفيتنامي كان يوصف باستمرار بأنه أداة في خدمة الدفاع عن دولة حرة ومستقلة، وبأنه في وجه التدخل الأجنبي دوره وطني ولا وطني. فهو يتصرف، من جهة، وكأنه سيحتفظ بسلطاته إلى ما لا نهاية، ومن جهة اخرى، كأنه سيعيد هذه السلطات إلى

---

(٣٩) أن التهجمات التي كان يتعرض لها "المثقفون الذين يأكلون على الطريقة الفرنسية" بشكل خاص، كانت قد غدت واحدة من الموضوعات المفضلة للأحاديث التي كان يلقيها الجنرال نغوين ثيو أيام الآحاد. فهو بهذه الطريقة كان يغمز من قناة جنرالات الجيل السابق الأشد تفرسا والأكثر ثقافة. أما هو فقد كان ينتمي إلى أسرة من اصل متواضع في فيتنام الوسطى.

(٤٠) يشير عدد كبير من الأحداث إلى سوء التفاهم الذي حصل بين الجنود الفيتناميين والأمريكيين. عام ١٩٦٩ عمد ليوتنان كولونيل فيتنامي إلى قتل شرطيين عسكريين أمريكيين في احدى كباريهات سايغون. ونشبت عدة مشاجرات في البارات بين الجنود لا سيما في كان تاو وكام رانه..

المدنيين بعد أن يصل إلى هدفه، أى إلى تصفية جبهة التحرير الوطنية. وتتلاشى هذه البلبلة عندما تتم الموافقة على أن ج. ت. و. حركة تقتات من التراث الثورى الفيتنامى وخاصة من المثل الذى قدمه الفيت مينه منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٥٤. وأن هذه الحركة التى تعانى صعوبات كثيرة، ورغم المعونة التى تتلقاها، فى مواجهة حملة عسكرية قوية، لا يبدو أنها طرحت التساؤل، إلى أن يقام البرهان على العكس، حول مبرر وجودها، أن ج.ج. ف. ن. إذ يحدد نفسه فى وجه هذه الحركة لا يمكن أن يحمل - دون أى حكم تقييمى - إلا أيديولوجية رجعية. وهكذا يبدوا أذن بوضوح أكثر انه ليس قوة تتمتع بإرادة مستقلة، بل انعكاساً لقلق المجتمع الفيتنامى تجاه الحرب.

تـعـقـيـب :

بالنسبة لملايين الفيتناميين، لا سيما فى جنوب الخط السابع عشر، الحرب نمط حياة. احتلال الجيوش اليابانية. خلال الحرب العالمية الثانية لم يحدث تبديلاً ملموساً فى إطار الحياة الاستعمارية. لكن البلاد سوف تهتز ابتداء من ١٩٤٥ بفعل اضرابات، كثيراً ما ستكون عنيفة ومرتبطة دائماً بالصراع من اجل الاستقلال. ولم يحل السلام فيها عملياً منذ ذلك الوقت، لاسيما فى بعض المناطق المحرومة. وفى عام ١٩٦٥ ارتدت هذه الاضطربات العنيفة طابعاً اشد غزارة مع التدخل الأمريكى المباشر.

هذه الواقعة - من أن الشباب الفيتنامى الجنوبى لم يعرف إطاراً آخر سوى الحرب - تقلص إلى حد بعيد تلك الحواجز التى ترتفع عادة، فى كلا المعسكرين، بين أولئك الذين يرتدون البذلة العسكرية وسائر الأهالى. كذلك التعبئة التدريجية لقسم من السكان. فهى تلغى المواقف التقليدية المتعارضة بين الضابط والمثقف مثلاً أو بين أنصار النظام وأنصار الحركة. فهذه التميزات فقدت معناها إلى حد بعيد بحكم أن كل واحد من الفريقين هو اقرب إلى تلقى الأحداث والخضوع لها منه إلى السيطرة عليها لأنهما يرفضان معاً، فى اغلب الأحيان، الاختيار بين الموافقة على تدخل قوة أجنبية وبين الحركة التى تعمل على حدها.

وشيئاً فشيئاً، وتحت ستار المساعدة الخارجية، اخذ جيش سايغون يتجه نحو استيعاب كل شئ. ولعل بوسعنا القول كذلك أن العكس هو الذى حصل، فى نهاية الأمر. إذا كان لدينا، على سبيل المثال، بلد يعد سبعة عشر مليوناً من السكان، ومن بين هؤلاء هناك مليون من العسكريين الذين يتمتعون بوضع ممتاز، فان امتيازاتهم ينتهى بها الأمر إلى الانعكاس على قسم لا بأس به من السكان - لعله يتراوح بين خمسة أو ستة ملايين. ولكن إذا كان اندماجهم فى الجيش يتوافق، على صعيد أو آخر، مع وضع سئ، فأن نفس القسم من الأهالى لابد أن يعانى منه. فى كلا الحالتين، هناك مجازفة بإضافة شئ من الفوضى الموجودة والتى قطعت اشواطاً فى مجتمع يخوض الحرب منذ وقت طويل. أن إدخال جسم جديد أو انتفاخه، يساهم فى إعادة توزيع السلطة، ولكن فى ظروف مبلبلة للغاية لا سيما من ناحية الشرعية، من اجل إحلال امن جديد.

عدا الابادة الجسدية، فأن الأمثلة على الورطة العسكرية عديدة. كان المدرسون جميعاً مضطرين إلى قضاء فترة الخدمة العسكرية. خلال هذا الوقت، الذى ليس من الضرورى أن يكون وقت العطل المدرسية، يترك التلامذة لوحدهم. نظام تجميع الجنود الذى لم يكن يراعى الواقع - بل كان يراعى أمور الابتزاز - اجبر منشآت عديدة على تخفيف إنتاجها أو على توقيف هذا الإنتاج نظراً لغياب التقنيين الذين لا غنى للمنشأة عنهم. فى

كانون الأول ١٩٦٩ خصصت وزارة الإصلاح الزراعى الدفعة المحلية الأخيرة من المهندسين (٧٥ مجازا) لتوزيع الأراضى الذى كان له أهمية كبيرة بالنسبة للنظام. غير أن وزارة الدفاع استدعت هؤلاء لقضاء فترة تدريب مدتها تسعة اشهر. بناء عليه توقف التوزيع مؤقتاً.

وأذن، فلم يكن من قبيل الصدفة أن يعمد الجنرال نغوين فأن ثيو فى تموز ١٩٦٩ إلى إنشاء حركة سياسية - عسكرية، لشل حركة خصومه الخطرين داخل الجيش، أن لم يكن بالوسع استمالة هذا الجيش إلى أرائه. ذلك أن الضابط، لاسيما منذ بدء المباحثات الرباعية فى باريس (كانون الثانى ١٩٦٩) قد انقسموا إلى فريقين، أحدتهما يؤيد الاستمرار بالحرب "حتى النصر الأخير"[٤١]، والأخر يؤيد المفاوضة مع ج.ت. و.، لأنها ما زالت تبدو فى نظره أفضل وسيلة لتجنب استيلاء الجبهة يوماً ما على السلطة. هذا الاتجاه الثانى يشكل أكثر من معارضة. أنه يشكل بديلاً للطريق التى اختيرت فى حزيران ١٩٦٩ عندما قرر الرئيس نيكسون من اجل "ربح السلم"، أن يدع جانباً محادثات باريس، لفترة معينة على الأقل[٤٢].

عندما يتصرف الرئيس ثيو والجنرالات الذين يدعمون موقفة على هذا النحو، فأنهم يسلكون الطريق الذى حاول نغو دينه أن يسلكه عبثاً طيلة تسع سنوات[٤٣]، لكنهم بذلك يشيرون بشكل خاص إلى يأسهم من إمكانية بناء دولة حول ج. ج. ف. ن. أن هذه الواقعة تشير إلى إمكانية تأثر الجيش بأفكار مختلفة - أو متعارضة أحياناً - عن تلك التى تبث فيه رسمياً. والضباط يتحددون أما بانتمائهم الطائفى وإما بانتمائهم السياسى : أعضاء فى حزب داى فييت (فيتنام الكبرى)، أنصار قدماء لديم متحلقين جزئياً حول حزب نهان كسا، إتباع لطوائف سياسية - دينية من كاثوليكية أو بوذية أو هواها و أو كأودية.

هذه الواقعة تبرز أخيراً على نحو واضح تقلقل الجيش وعدم ثباته واحتمال تشتته، جزئياً على الأقل، على اثر الاهتزازات السياسية أو العسكرية. والواقع أن بوسعنا أن نتساءل عما يحل، فى حال وقف إطلاق النار لمدة طويلة، بالمجموعات المدنية للدفاع الذاتى، وبالقوى الإقليمية والشعبية وحتى ببعض الوحدات من الجيش النظامى. لعلنا نشهد حينئذ تجمعات تتم تلقائياً انطلاقاً من الولآت والتبعيات الطائفية أو السياسية ولدينا مثل على ذلك، فى ربيع ١٩٦٦، عندما تعاطف الجنود المرابطون قرب المنطقة المنزوعة السلاح مع سكان فيتنام الوسطى الثائرين ضد الطغمة العسكرية فى سايغون، كان البوذيون هم الذين دفعوا الحركة. وقد سار الجنود فى شوارع هويى خلال المظاهرات الداعية إلى السلام. لكن جنرالات سايغون تمكنوا من استعادة السيطرة على زمام الأمور وذلك بعون الأمريكيين (الذين قدموا وسائل النقل) وبعد عدد من الاصطدامات العنيفة. غير أن فشل هذه الحركة كان يشير مع ذلك إلى العياء والكلل من الحرب حتى فى داخل الجيش.

والشعبية التى كان ما يزال يتمتع بها الجنرال دوونغ فان مينه، لدى عودته إلى فيتنام الجنوبية فى تشرين الأول ١٩٦٨، بعد أربع سنوات من النفى تؤكد أيضاً هذا الشعور.

---

(٤١) الجنرال نغوين فان ثيو، خلال حديث ألقاه فى ٢٦ كانون الثانى ١٩٧٠ أمام أصحاب دور النشر فى سايغون.

(٤٢) أنظر فيليب دوفيليى "مأزق مباحثات باريس، الموقف الأمريكى لا يسمح إلا بتوقع استمرار حرب الاستنزاف فى فيتنام" لوموند ديبلوماتيك، كانون الأول ١٩٦٩.

(٤٣) على كل فالرئيس ثيو حاول أن يؤلف حركة مماثلة مستعيناً بالأعضاء القدماء من "كان لاو نهان فى".

الواقع أن هذه الشعبية تجد تفسيرها بشكل خاص فى التقدير الذى اكتسبه الرجل عندما ترأس الزمرة العسكرية التى أطاحت بديم عام ١٩٦٣، ثم حافظ عليه بعدم تولية لاية قيادة منذ بداية الحرب الأمريكية، بل لعله عزز هذا التقدير بإيعازه، عن طريق الصمت، بأنه غير موافق على بعض أوجه هذه الحرب. وإذا كان الجيش بطبعه اقل تجاوباً مع التيارات المعتدلة فان الصدى الذى لاقته هذه التيارات بين الجنود - والذى لا يتفسر إلا بعدم اهتمام هؤلاء بالقضية التى يدافعون عنها - لا يدع مجالاً للشك حول الأثر الذى تركته سنوات طويلة من الحرب. كان هـ. ج. سبيرو يشير، بهذا الصدد، متحدثاً عن المجتمع الشرقى التقليدى "أن المحافظة على الأمن، أو أحياءه من جديد، تتم فى هذا المجتمع بوسائل الاتفاق اكثر مما تتم بوسائل الخلاف... أن الدخول فى مفاوضات مبنية على الرضا والاتفاق قد تدهش كثيراً من الأمريكيين، لكن ذلك يبدو أمراً طبيعياً فى المحيط الشرقى"[٤٤].

لقد كتبت الصفحات السابقة فى كانون الثانى ١٩٧٠. منذ ذلك الحين حصلت أحداث هامة كثيراً : عمليات مشتركة بين الأمريكيين و ج. ج. ف. ن. فى كمبوديا أولاً ثم فى اللاوس بعد ذلك. تعزيز ملموس لعتاد ج. ج. ف. ن. متابعة انسحاب الجنود الأمركيين (فى أول كانون الأول ١٩٧١ يصبح عدد أفراد الحملة العسكرية الأمريكية فى فيتنام مساوياً لما كان عليه فى نهاية عام ١٩٦٥، أى ١٨٤ ألف رجل). قصف متقطع لفيتنام تدريجياً إلى بعض المناطق الحساسة. اقترحات جديدة تقدم بها ثوار الهند الصينية من اجل تسوية النزاع (لاسيما فى حزيران ١٩٧١ ببيان "النقاط السبع" الذى قدم فى ندوة باريس بواسطة السيدة نغوين تى بينه، وزيرة الشؤون الخارجية للحكومة الثورية المؤقتة فى فيتنام الجنوبية). وأخيراً استئناف النقاش حول الحرب فى الولايات المتحدة (مظاهرات تطالب بالسلام، مداخلات وتحقيقات تقدم للكونجرس، نشر تقرير ماكنمارا حول التورط الأمريكى فى الهند الصينية، تدهور معنويات الجنود الذين لا يزالون مرابطين فى فيتنام الجنوبية).

بعد تزويد ج. ج. ف. ن. بأسطول وطيران حديثين، وبعد تجهيزه بعتاد جديد، أصبح هذا الجيش، فى تموز ١٩٧١، فى طليعة الجيوش فى العالم الثالث. لكن العدة والعدد ليسا المعياران الكافيان للحكم. فقد شهدت العمليات التى نفذت فى لاوس المنخفضة ضد "ممر هوشى مينه"، فى ربيع ١٩٧١، على ضعف هذا الجيش : نواقص القيادة وهيئة الأركان، ضرورة الدعم الجوى الأمريكى، تفوق الخصم تكتيكياً ومعنوياً. أن الفشل النسبى لهذا التدخل قد وجه بالفعل ضربة عنيفة لعملية " الفتنمة" التى أطلقت قبل ذلك بعامين.

فى منتصف عام ١٩٧١ كان الوضع العسكرى فى الهند الصينية قد تبدل بشكل ملموس. هجوم رأس السنة القمرية (تيت) فى بداية عام ١٩٦٨، لم يمكن الثوار من السيطرة نهائياً على بعض التكتلات فى الجنوب.

فعمد الأمريكيون وحلفائهم المحليون إلى الرد بشدة، فراكموا الابادات، لكنهم اجبروا خصومهم على التراجع إلى الأرياف، بل أنهم اجبروهم فى النصف الثانى من العام على إخلائها بدورهم جزئياً. على هذا الفتح الجديد ذى الطابع العنيف أضفيت تجربة "الفتنمة" : "تهدئة" الأرياف، تدعيم ج. ج. ف. ن.، تكثيف المعارك ضد "معاقل" الثوار وطرق مواصلاتهم. كما نجحوا فلا اتقاء تعزيز الجيش الذى جنده الجنرال لون نوا ضدهم بمساعدة الأمريكيين بعد عزل الأمير سيهانول. ثم نجحوا أخيراً فى احتلال مواقع فى المرتفعات العليا الفيتنامية الجنوبية وفى

---

[٤٤] ذكرها أ. م. سليزنجر، المرجع المذكور، ص ٢١٣.

جنوبى المنطقة المنزوعة السلاح، وكذلك فى تنشيط حرب الغوار فى دلتا الميكونغ وفى السهول الصغيرة من شمال فيتنام الجنوبية، ثم فى إزالة جزء على الأقل، من المفعول النفسى الذى أحدثته النجاحات المنسوبة لعملية (الفتنمة).

أن الخيبة التى لقيها ج. ج. ف. ن. فى كمبوديا كما فى لاوس، قد عززت كذلك الخلافات الداخلية فى نظام سايغون، فاعترض بعض الضباط على الشروط التى حكم هذه التدخلات العسكرية فى خارج الحدود. وخلصت مجموعة أخرى إلى أن تسوية النزاع بالوسائل العسكرية ضرب من العبث، وانه لا مفر من تسوية عن طريق المفاوضات (وإذا أخذنا بالتصريحات العامة التى صرحها الجنرال نغوين كاوكى، فأنها تندرج ضمن هذه الفئة). وأذن فقد تلقى ج. ج. ف. ن. ردود الفعل المعاكسة من الجانب العسكرى الأخر، كما تأثر استقرار النظام، بالطبع، من جراء ذلك.

لكن هذه الأحداث الراهنة لم تؤد إلا إبراز الشكوك بمستقبل ج. ج. ف. ن. أصول هذا الجيش ودوره السياسى والأوضاع الاجتماعية لقيادته لا تؤهله أبداً لحمل مهام السلطة مدة طويلة. فوقف العمليات العدائية، مهما كانت ظروفه، لابد أن يبدل فى دوره تبديلاً جذرياً. احدى الفرضيات هى أن تقوم دكتاتورية عسكرية موالية للأمريكان، لكن السياق التاريخى الفيتنامى لا يبدو انه يشجع على مثل هذا الخروج. وهناك احتمال آخر، يسترعى الانتباه أكثر من الأول، هو أن يجد الفيتناميون فيما بينهم سبيلاً لتفاهم مؤقت لكنه كاف للوصول إلى وقف إطلاق النار يتلوه فترة من عودة استتباب الأمن. فى هذه الحالة - ومهما كانت صيغة السلطة السياسية التى ترتسم فى سايغون - فان صلاحيات ج. ج. ف. ن. وتنظيمه لابد أن تخضع لإعادة النظر فى تحديدها من جديد. فبعد أن تشارك الجيش مشاركة وثيقة جداً مع التدخلات الفرنسية ثم الأمريكية، ولا يبدوا انه نجح فى التخلص من هذه الشراكة، وفى اكتساب درجة معينة من الاستقلالية. أن هذا العالم، رغم مضى عشرين عاماً على وجوده، هو الذى سيحدد أكثر من اى عامل آخر مستقبل الجيش المذكور داخل المجتمع الفيتنامى الجنوبى.

بانكوك ٦ شباط ١٩٧٠

جان كلود بومونتى

الجيش والبيروقراطية فى سياسة باكستان(*)

حمزة أ. علوى

- ١ -

عندما طلع فجر الاستقلال الوطنى على بلدان العالم الثالث، بعد أن خاض الشعب فى كثير من الحالات معركة شاقة وصعبة من اجل الحرية، كانت الأنظمة الاستعمارية تتخلى عن السلطة السياسية الرسمية لأولئك الذين تعترف بهم كقادة للحركة الوطنية، وتتفاوض معهم حول الأشكال الدستورية كقاعدة لانتقال الحكم. فى المستعمرات البريطانية، كان الدستور المنوى إتباعه من الطراز الذى يجعل السلطة القضائية فى برلمان منتخب ويحيل شؤون الدولة على وزارة مسؤولة أمام البرلمان. وقد جرت العادة فى كثير من الأحوال على تسميته بـ (طراز وستمينستر). هكذا، فالزعماء السياسيون، الذين كانوا فيما مضى على رأس الحركة الوطنية، عليهم الآن أن يرئسوا الجهاز الحكومى، أى الجيش والبيروقراطية، اللذين كانا يعتبران، حتى نيل الاستقلال، بمثابة أداة بيد القوة الإمبريالية، معدة لوضع حد للحركة المناضلة!

فلا كثير من البلدان التى سبق أن كانت مستعمرات، عمد الأشخاص الذين كانوا على رأس الجيش والبيروقراطية المدنية إلى إقالة القادة السياسيين وتولوا مكانهم إدارة سلطة الدولة. وحتى فى الأمكنة التى استمر فيها شكل من أشكال الحكم البرلمان، بقيت ادوار هاتين الأداتين القويتين من النظام الاستعمارى أدواراً مهيمنة وواسعة المجال جداً. أما حين كانت تقلب الحكومات الدستورية، فإن دور الجيش والبيروقراطية فى سير الشؤون العامة كان يغدو بديهياً. فى تلك اللحظات من الأزمة السياسية، كان يبدو أن الجيش هو الذى يشكل العنصر الغالب أكثر من البيروقراطية المدنية. مع ذلك فإن البيروقراطية المدنية ظل أكثر اتساعاً، رغم تجلياته التى قد تبدو أقل دراماتية. فالبيروقراطية المدنية هى التى تتولى شؤون الدولة اليومية، وتكتسب على هذا النحو تأثيراً متعاظماً، وفى النهاية حاسماً، على وضع صيغة سياسية الدولة وتنفيذها. طابعها المغفل يخفى قوتها. من جهة أخرى، يقدم الجيش التصديق النهائى على سلطة القهر. غير أنه فى بعض الحالات، فى باكستان مثلاً، قد يكون إلغاء الدساتير البرلمانية مصدر شرعية وسلطة بالنسبة للنظام الذى جاء بعد ذلك، حتى ولو كانت الشؤون الحكومية مدارة، كما فى السابق، بواسطة البيروقراطية المدنية. ولكن الذى يسيطر ؟ يمكننا أن نتساءل. والسؤال على كل حال قد يكون، مضللاً. الجيش والبيروقراطية المدنية مصدران متميزان من مصادر السلطة. غير أن الطابع المتميز والتوازى لدور كل منهما يجعل منهما قوتين جوهريتين متكاملتين، أكثر مما هما متعارضتان.

(*) أعد هذا التقرير عام ١٩٦٩ قبل أحداث البنغال المأساوية فى باكستان الشرقية.

بعد القيام بانقلاب عسكرى يبدو أعضاء البيروقراطية المدنية وكأنهم فقدوا، مؤقتاً، كل نفوذهم. فسيادة المجلس العسكرى تلغى الإطار العادى والشرعى لامتيازاتهم. وحصانتهم. ثم أن الجنرالات فى السلطة يمكنهم أن يعلموا الضباط المدنيين، أن يعاقبوهم أو أن يكافئوهم. يمكنهم اتخاذ القرارات السياسية التى يرونها مناسبة. مع ذلك، وحتى لو كان مصير الضباط المدنيين، كأفراد، يبدو لفترة من الوقت وكأنه تحت رحمة القادة العسكريين، فإن مصير النظام العسكرى نفسه يظل، من الناحية الأساسية بذلك. فما أن يصطدم الضباط العسكريين بسلسلة من المشكلات التى تبدو بجلاء خارجة عن اختصاصهم وتصبح مجموعة الشؤون الحكومية غير قابلة للمعالجة، حتى يجدوا أنفسهم ملزمين على التوجه إلى البيروقراطية المدنية والتعاون فيها. وحتى لو اقتضى الأمر أكثر من كبش محرقة على مذبح المعنويات العامة وصير إلى اختيارهم من بين البيروقراطيين الفاسدين، فإن البيروقراطية التى لا وجه لها هى التى تؤكد قوتها وصلاحياتها فى قيادة شؤون الدولة. وفى ذلك الوقت، يتعلم كل فريق كيف يعترف بالدور المكمل للفريق الأخر، فى مواجهته للشعب على حلبة الشؤون العامة.

غير أن العلاقة بين الزعامة السياسية من جهة، والبيروقراطية والجيش من جهة أخرى، هى علاقة من نوع أخر، من أشد تعقيداً. لقد بينت التجربة للجيش، لا سيما فى فترة الهياج الشعبى، أنه لا يستطيع توجيه الأمور بالقوة وحدها. فهو بحاجة إلى رجال سياسيين. يحتاجهم بصورة ضرورية لكى يضفوا على نظامه معنى شرعياً من خلال مظهر المشاركة الشعبية من أجل تخفيف حدة الضغوطات والاستياآت التى يسببها "ممثلوا" الشعب عندما يصوغون المطالب باسم تحت أشكال كثيراً ما تكون ضارة بهم، ولا يكون النظام قادراً على إعطائهم أو راغباً فى ذلك.

ويحتاج الجيش قبل كل شىء إلى سياسيين لإنشاء قاعدة اجتماعية وذلك بإيجاد الصلات مع بنى السلطة المحلية لا سيما فى المجتمع الريفى. وهو يسعى بمختلف الوسائل إلى إنشاء صلات مع قيادة السياسة ولكن بشروطه الخاصة غير أن ذلك قد يكون بحد ذاته سلبياً. فمن السهل جداً عليه أن يعطى لبعض الأشخاص السياسيين مراكز عالية. لكن مشكلتهم هى التالية : إذا عمد أحد السياسيين من ذوى الماضى المعروف إلى الاضطلاع بمجرد دور الوجاهة، فإنه سرعان ما يفقد اعتباره فى نظر الناس فيصبح بالتالى غير ذى نفع بالنسبة للنظام. غير أنه إذا احتفظ، من جهة أخرى، بصلات فاعلة مع قاعدته السياسية واكتسب فضلاً عن ذلك دوراً فعلياً داخل الحكومة، فانه يشكل خطراً على الممارسة الحرة للسلطة البيروقراطية، مما يفرض على النظام الزامات لا يستسيغها. هكذا فإن هذا التوتر هو فى أساس العلاقات بين البيروقراطية والسياسيين، كما أنه يخلق للفريقين مشكلات فى سياق البحث عن تدبير يناسبهما معاً. وتكون التوترات أكبر فى حال وجود فروقات هامة فى توجيهات السياسة العامة بين أولئك الذين يتصدرون قيادة الجهاز العسكرى - البيروقراطية وبين السياسيين، وفى حال وجوب قبول هؤلاء مؤقتاً لمجابهة التحديات الشعبية. طبعا هناك حدود للتسويات. عندما يصار إلى بلوغ هذه الحدود، يصبح النظام مضطراً، من الناحية المنطقية، إلى أن يتخذ من جديد موقف الدفاع المتصلب وأن يلجأ إلى القوة، عندما يرى أن أهدافه قد أصبحت موضع جدل، مهما كان هذا النظام على قسط من المهارة والمرونة استطاع أن يحقق بهما بعض النجاح بفضل تسوية عملية للضغوط السياسية المعارضة. من جهة أخرى، كلما تعاظم شأن التحديات الشعبية كلما أصبح من

العسير على بعض السياسيين الانتهازيين أن يتعاونوا مع النظام. فمنطق وضعهم يدفعهم، ضمن حدود معينة، إلى الاستجابة للمتطلبات الشعبية. وهكذا لا تلبث الهوة بينهم وبين الجهاز العسكرى - البيروقراطية أن تزداد اتساعاً.

غير أن المشكلة ليست مشكلة الحيز الذى تتجسد فيه سلطة الدولة، بمقدار ما هى المشكلة الناشئة عن تنافس النخبات البيروقراطية والعسكرية والسياسية. فهناك أسئلة أساسية تطرح حول القواعد الاجتماعية لهذه الأنظمة وحول تطلعاتها. أن وجهة التعددية التى أصبحت على الموضة تعتبر الدولة الحديثة كاوالية "تندمج" فيها مصالح مجموعات متضاربة. هذه النظرة الحبية للاختيار الاجتماعى ترد مختلف مصالح المجموعات إلى نفس المستوى، وتتجاهل توزيع الموارد بينهما توزيعاً يحدد أهميتها النسبية فى المنظومة السياسية كما يحدد بالتالى النتيجة النهائية. بصورة أعمق، لا تحسب الرؤية التعددية حساباً للأسس البنيوية فى المجتمع، وانقسامه إلى طبقات، ولا للأدوار التى تلعبها مختلف الطبقات الاجتماعية فى النمو الاقتصادى والاجتماعى.

يمكننا اذن أن نطرح السؤال التالى : أى نوع من المصالح الطبقية تخدم الأنظمة العسكرية والبيروقراطية ؟ هذا هو السؤال الذى تطرحه الماركسية. مع ذلك، ففى تحليل وضع كوضع باكستان اليوم قد تكون أقوال ماركس حول طبيعة الدولة الحديثة (إذا أخذت حرفياً ومعزولة عن سياق النص) مضللة بعض الشىء. أن الصيغة التى يذكرها ماركس فى البيان الشيوعى حول طبيعة الدولة معروفة جيداً. إذا يؤكد "_أن السلطة التنفيذية فى الدولة الحديثة ليست سوى لجنة معدة لتسيير الشؤون الجارية للبرجوازية" [1] أن وجهة النظر هذه لا تتفق تماماً مع الوضع الذى نجده فى باكستان. وليس يصح كليا أن تدعم بدون تحفظ وجهة النظر التى ترى أن الجيش والبيروقراطية لم يكونا فى باكستان سوى أداة بيد البرجوازية الأهلية، وأنهما لم يقوما إلا بتنفيذ أهداف هذه البرجوازية. فقد كانت التأثيرات الاستعمارية الجديدة وتأثيرات الطبقة العقارية الوطنية كبيرة جداً على الحكومة، بحيث أنها حالت دون كون الدولة أداة بيد البرجوازية على نحو ما هو مذكور أعلاه. كذلك فإن تأثير البرجوازية الأهلية على الحكومة كان تأثيراً بحيث لا يسعنا القول أن الجيش والبيروقراطية كانا مجرد أداة بيد الاستعمار الجديد. فضلاً عن النتيجة الطبيعية التالية : أن الاستقلال لم يكن سوى مجرد صورة كاريكاتورية. على كل حال ليست الدولة كذلك أداة بيد الطبقة العقارية، حتى ولو كان لها، مع ذلك، تأثير شديد عليها. أن ما نلاحظه هو عدم ممارسة أى من هذه القوى لسلطة كلية، خالية من أية شائبة، على جهاز الدولة. غير أن كل واحدة منها سعت لتوسيع نفوذها ولتلبية عدد من متطلباتها. يمكننا أن نناقش ونقول أن الجهاز البيروقراطى للدولة - الأمة فى البلدان الأوروبية قد نشأ ضمن إطار الحاجات والسلطة المتعاظمة باستمرار لطبقة وطنية ناشئة، هى البرجوازية الصناعية، وأن هذا الجهاز كان تابعاً بالتالى لتلك الطبقة الحاكمة. أما فى حالة بلدان العالم الثالث، كالباكستان، فإن جهاز الدولة البيروقراطي (بالإضافة إلى إطار من التشريعات التى يمكن للنمو الرأسمالى أن يتخذ مكانه ضمنه) كان قد أنشىء بواسطة السلطة الإمبراطورية. فضلاً عن أن البيروقراطية الاستعمارية كانت تقوم كذلك بدور الإدارة التى تمكن من إلحاق

---

[1] بشأن تحفظات ماركس على نظراته الأولى للدولة أنظر ر. ميليبان "ماركس والدولة" السجل الاشتراكى ١٩٦٥ (لندن ١٩٦٥) منشورات ميليبان اند سافيل.

الطبقات الأهلية بالسلطة الإمبراطورية. وهذه العلاقات المتبادلة لن تنقطع بسهولة عند الاستقلال. كما كان لكل من الجيش والبيروقراطية المدنية مصالح خاصة ومحددة ينبغى متابعتها. ولم تكن هذه المصالح دائماً متفقة مع مصالح البرجوازية الوطنية ولا مع مصالح القوى الاستعمارية الجديدة. لقد كان دور النظام مزدوجاً، على نحو ما، تجاه المطالب التى كانت تصوغها مختلف الطبقات المالكة وتستخدمها كوساطات بيدها.

لقد لعب الجيش والبيروقراطية فى الباكستان دوراً حاسماً ومسيطراً فى الميدان السياسى خلال التاريط القصير والمتقلب للبلد الجديد. "الاستيلاء" على السلطة عام ١٩٥٨ باسم الجيش من قبل الجنرالين اسكندر ميزراً رئيس الباكستان وأيوب خان القائد الأعلى للجيش، لم تكن إلا لحظة دراماتيكية من فترة السيطرة هذه. غير أن البيروقراطية سيطرت بشكل فعال على المسرح السياسى لباكستان منذ استقلالها. خلال السنوات العشر التى تلت الاستقلال غطت واجهة الحكومة البرلمانية حقيقة السيطرة البيروقراطية كما اخفت واقع أن السياسيين فى الحكومة كانوا عملياً مرشحى البيروقراطية وكانوا يطيعون أوامرها. فيما بعد، وفى أواخر سنوات الخمسين، عندما أدى اشتداد السياسة الجذرية التى تركزت على مطلب الانتخابات العامة، إلى إثارة التحريض والتحدى فى وجه السلطة البيروقراطية قررا تأجيل الانتخابات ووضعا حداً لجهاز الحكومة الدستورية الذى كان معرضا للخطر، ثم توليا الحكم مباشرة. غير انهما كانا يحكمان باسم الجيش. سنناقش فيما بعد أهمية هذه الوقائع ودور الجيش بهذا الصدد. أما من حيث دور السياسيين فمن المهم أن نشير إلى أن أسطورة الحكومة البرلمانية، التى كان يزعم أنها موجودة، قد خدمت مآرب النظام الجديد حتى فى الوقت الذى قلبت فيه المؤسسات البرلمانية الشكلية. عندما "استولى" الرئيس اسكندر ميزوا وقائد الجيش الجنرال أيوب خان على السلطة فى تشرين الأول ١٩٥٨ استطاعا أن يوجها مشاعر الكبت والغضب لدى الشعب ضد "السياسيين الأنانيين العديمى الذمة" الذين اعتبروا مسؤولين عن فسادة إدارة شؤون البلاد وعن تحويل اقتصاد باكستان إلى "اقتصاد أعرج". هذه الفكرة التى تفيد أن كل شيء كان من شأنه أن تجرى على ما يرام أطلقت يد البيروقراطية وحدها فى تسيير شؤون البلاد، والتى تعتبر أن السياسيين هم السؤولون عن الانتكاسات الماضية، فكرة توجد عملياً فى كل الدراسات الرصينة التى جرت حول هذا الموضوع [٢]. حتى أن الهجمات التى شنها رداديكاليون ويسارعون متطرفون ضد السياسيين الرجعيين الفاسدين لجأت بدورها إلى هذه الحجة القائلة بأن "التدخل السياسى" قد جعل من الصعب قيام "إدارة جيدة".

كيف كالار هو أحد القلائل الذين انتبهوا منذ وقت باكر إلى الدور الفعال والمسيطر الذى تلعبه البيروقراطية المدنية والجيش فى باكستان فى إدارة شؤون الدولة وفى الحياة السياسية. غير أنه فسر هذا الدور بوصفه إدارة على الصعيد الإدارى وبوصفه حيادياً على الصعيد السياسى. فى شباط ١٩٥٧ كتب كالار يقول : "أن الأحزاب السياسية فى باكستان تتعاظم ثم تنحط وتتوارى. والزعماء السياسيون اضعفوا بعضهم بعضا بنقاشاتهم. بينما يطالب رجال الذين بسلطة كلية لم يحصلوا عليها عملياً. فى هذه الأثناء كانت البلاد مدارة بقسمها الأكبر بواسطة موظفين مدنيين، يدعمهم الجيش الذى كان يتصرف بصورة

---

(٢) منها دراسة Keith Callard "دراسة سياسية حول باكستان" لندن ١٩٥٧، ص ٣٢٦-٣٢٨.خ.ب. سيد "باكستان - مرحلة التكوين " كراتشى ١٩٦٠ ص ٤٥٠ ٤٥١. مشتاق أحمد "الحكومة والسياسة فى باكستان"لاهور ١٩٥٩، ص ٢٠٢.

مشابهة تماماً للفترة التى سبقت الاستقلال [٣] (خط التشديد من ح.ع.). مع ذلك فالبيروقراطية لم تتصرف، فى جانب هام من تصرفها، كما كانت تفعل قبل الاستقلال. فهى لم تعد خاضعة للرقابة السياسية الأخيرة من جانب الحكومة البريطانية، غير أنها كانت مضطرة للامتثال للرقابة السياسية المحلية. وقد لاحظ مراقب آخر، ثاقب النظر، للسياسة الباكستانية هو خالد بن سيد، الدور الذى قامت به البيروقراطية المدنية. غير أنه يعتبرها بصورة رئيسية كأداة بيد الحكم المركزى القوى ضد الحكومات المتمردة فى المناطق. فقد كتب فى مقالاته حول التطور السياسى لباكستان حتى نهاية ١٩٥١، "مرحلة التكوين" يقول: "فى الحكم الباكستانى اليوم، كثيراً ما يقوم الموظفون بدور اقوى من الدور الذى كان يقوم به أسلافهم فى العصر الامبراطورى. فقد كان صعود قوتهم منتظماً ودرامانيا فى أن واحد. لقد وجه الموظفون عملياً بقيادة الشخصية النافذة قائد أعظم وخلفه ليلقه على خان كل إدارة المناطق، وكان السياسيون فى هذه المناطق بالسلطة شرط أن يوافقوا على إطاعة توجيهات الحكومة المركزية" [٤] (خط التشديد من ح.ع.).

أما الفكرة القائلة بان البيروقراطية بحد ذاتها دور سياسى مستقل نسبياً، فقد تقدم بها المؤلف فى كتابه "باكستان اليوم"، صف ١٩٥٨ (ووسعها فى عدد "باكستان اليوم"، صف ١٩٦٠ الذى يبحث فى "الديمقراطية والجنرالات". فى ذلك الكتاب يصف المؤلف التناقض المتعاظم بين اشتداد السلطة البيروقراطية فى باكستان وصعود الحركة الديمقراطية التى تتحداها. والحق أن دلالات الأزمة التى كان لها أن تثير هذه التطورات المتناقضة، كانت كافية من حيث عددها لكى تسمح له بالتحدث فى "باكستان اليوم"، منذ تموز ١٩٥٨، عن الخطر الوشيك لانقلاب عسكرى - بيروقراطى - وهو احتمال لم يكن قد دخل فعلاً، فى ذلك الوقت، فى حسابات القيادة السياسية للبلاد. ومع مرور يعترف اليوم إلى حد بعيد بالدور السياسى المسيطر الذى لعبته البيروقراطية فى باكستان، حتى فى غضون السنوات الأولى. مع ذلك، لا يوجد حتى الآن سوى القليل من التحليلات التى تتناول القواعد الاجتماعية للبيروقراطية (أو الجيش) وارتباطها والقيم الاجتماعية والتطلعات التى تحكم سياساتها.

عند الاستقلال كان من المنتظر أن يمارس السياسيون سلطتهم على الأدوات القوية فى الحكم الامبراطورى، بعد أن كانوا فى السباق تابعين للبيروقراطية. غير أن هذه الأدوات التى لم تعد خاضعة لرقابة الحكم المتروبولى المباشرة، وجدت نفسها فى مواجهة قوى سياسية ضعيفة وغير منظمة. كانت رابطة المسلمين، الحزب الحاكم، تقدم نفسها وكأنها مساوية للدولة ذاتها بحيث أن الولاء لباكستان كان يقتضاه الولاء للرابطة. مع ذلك، لم يكن وراء الرابطة واقع سياسى ولا قاعدة شعبية منظمة فعلاً لتبرير هذا الادعاء الغريب. فزوال هذا الحزب زوالاً تاماً بموت زعيمية الكبيرين. وكانت الأحزاب التى برزت على المسرح (بما فيها ما تبقى من رابطة المسلمين) فى معظمها، تنظيمات للزعماء الذين الذين أعلنوا أنفسهم بأنفسهم كزعماء، دون أن يكون لديهم شىء يذكر وراء لافتات الحزب الباهتة. ولم يكونوا معنيين مباشرة بصياغة المشكلات المتميزة التى عرضت لمختلف مجموعات السكان، وكثيراً ما اتهموا بكونهم لم يحسنوا تقديم محتوى برنامجى للسياسة

---

(٣) كيث كالار، المرجع المذكور، ص٥.

(٤) خالد بن سيد، المرجع المذكور، ص ٣٨٣.

ضمن الحزب. مع ذلك فان الفشل الفكرى للزعامة السياسية لا يشكل السبب الوحيد. بل يجب التنوية بأن سياسة الأحزاب لم تعكس أهداف الذين كانوا يجدون مصلحة فى الانتماء إليها. ولما كانت الطبقات المالكة على اختلافها قادرة على معالجة مطالب هؤلاء مباشرة مع البيروقراطية، لم يكن يجد هؤلاء أى سبب فى التوجه إلى الأحزاب السياسية التى قد تؤدى تدخلها باسمهم إلى الإخلال بنجاح مطالبهم المباشرة. هكذا كانت الحلبة السياسية، بما هى كذلك، مجالا للعب الهواة. وكان الناطقون باسم الطبقات غير المالكة قليلى العدد، كما كانوا يشكلون أهدافاً سريعة العطب للقمع السياسي. وقد مضى وقت معين كان الذين يحرصون على حياتهم خلاله حذرين ومتعلقين. ثم لما بدأت خميرة المعارضة الراديكالية تبرز إلى الوجود أخذت البرجوازية الصناعية الجديدة ومعها قوى الاستعمار الجديد تهتم عن كثب بشؤون الأحزاب وبمصير الأشخاص السياسيين. مع ذلك لم يكن اهتمام هذه القوى بالسياسة أصلاً من أجل شق الطرق التى تمكنها من دعم مطالبها الشخصية. كانت تهتم إلى حد معين بهذه النقطة الأخيرة.

لكن نواياها كانت تهدف إلى القضاء على السياسيين والى حرف التحركات الشعبية عن مجراها الصحيح وإيقاف تقدم الأحزاب السياسية الفعلية التى بوسعها مناقشة وصولها لسلطة الدولة من خلال البنى البيروقراطية.

- ٢ -

كانت القوى الاجتماعية المنخرطة عن كثب فى البيروقراطية والجيش قوية. من جهة أخرى، كانت القواعد الاجتماعية التى كان من الممكن أن تنشأ عليها معارضة راديكالية ضعيفة جداً فى البداية - رغم أنها اكتسبت بعضى الأهمية خلال العقدين اللذين تليا الاستقلال. على كل حال فقوتها الجديدة التى تجلت فى السياسة الراديكالية المتبعة فى البلاد فى أعوام الخمسين، هى التى أدت فى النهاية إلى تخلخل المؤسسات السياسية التى كان من الممكن أن تبنى عليها سياسية جديدة بلغت أوجها مع انقلاب أكتوبر ١٩٥٨.

عند التقسيم، كانت الطبقة العاملة الصناعية فى باكستان فى منتهى الضعف عددياً. إلى ذلك، فقد أضعفتها التضحية الكبرى التى حصلت بعد التقسيم. إذن هاجر حوالى ثلث العمال الهندوسيين إلى الهند. وحل محلهم عدد كبير من اللاجئين المسلمين. وكلما كانت تتقدم عملية التصنيع كانت تصل من الريف إمدادات تختلف فى ماضيها من حيث اللغة والثقافة والمنطقة. وقد استغل أرباب العمل الباكستانيون هذه الفروقات ليما استغلال. أما من حيث التنظيم والإيديولوجية فقد كانت هذه الطبقة العاملة الجديدة قليلة النضج. كما كان للنقابات سلطة ضعيفة وقيادة سيئة. وقد تعرض الكوادر المناضلون فى النقابات للاعتقالات والسجن لا سيما فى عهد "قوانين الأمن العام" التى كانت تخول الحكومة حق سجنهم دون محاكمة. هكذا لم تكن الطبقة العاملة الصناعية موجودة كقوة سياسية منظمة وفعلية. عام ١٩٥١ كانت تشكل حوالى ٤٪ من اليد العاملة فى المدينة التى يقدر عددها بـ٢٢مليونا، وتعمل فى بعض "المصانع" والمزارع وفى المناجم والنقل. بعد عشر سنوات تضاعف عدد عمال "المصانع" لكنه ظل يشكل نسبة ضئيلة من اليد العاملة فى المدن. غير أنه لا يجب، إزاء هذه الأرقام، أن نقلل من قيمة طبقة عاملة بهذا الحجم. فهذه الطبقة كانت متمركزة فى بعض المدن الصناعية الكبرى، حيث كانت تمثل فيها قوة هامة.

أما الحركة الفلاحية فكانت اضعف. فى باكستان كان حوالى ٤٠٪ من العاملين فى الزراعة مؤاكرون، أى أنهم يتقاسمون المحصول مع الملاحين [٥]. حوالى ثلثى المزارعين - الملاكين كانوا يملكون أراضى صغيرة تقل مساحتها عن هكتارين - و٢٣٪ منهم كانوا يملكون أقل من ٠,٤ هتكار [٦]. وإذا لم يجد هؤلاء عملاً إضافياً فإن ذلك لا يقدر لهم إلا وسائل معيشية غير كافية. أما الثلث الباقى فلم يكن يملك الواحد منه لا حيوان جر ولا محراثا. هؤلاء الملاكون الصغار يعيشون على حدود سد ديونهم. معظمهم مديون باستمرار. ويسود فى المجتمع الريفى فى باكستان عدد من كبار الملاكين العقاريين، وطبقة صغيرة نسبياً - لكنها تتعاظم على الدوام - من كبار المستغلين الرأسماليين. ونظرا لنزول التجار الهندوسيين ودائنى المال إلى الهند، فإن القوة الاقتصادية للملاكين ولكبار المزارعين قد تعاظمت بعد التقسيم. فقد خلفهم ملاكو الأراضى وأصبحوا المصدر الرئيسى للتسليف بالنسبة للفلاحين، والوسيلة التى تمكنهم من تسويق منتجاتهم. أما أرستقراطية الأراضى التى تسيطر على الريف فقد سيطرت على الأحزاب السياسية وعلى مجالس النواب الإقليمية والوطنية. وعندما خلت هذه المجالس "الشعبية" بعد فرض الحكم العسكرى بعد فرض الحكم العسكرى عام1958 ، عين احد اقوى الملاكين فى البنجاب، ناواب الكلاباشى، حاكماً لباكستان الغربية. أن القوة الراسخة لأرستقراطية الأرض لم تكن قد مست جدياً بعد من قبل حركة فلاحين فعلية وجيدة التنظيم.

فى باكستان الشرقية أيضاً كانت الأغلبية العظمى من المزارعين مؤلفة من ملاكين صغار فقراء. الاستقلال العائلى لم يكن يمثل، فى المتوسط، سوى ١,٤ هكتار، ٥١٪ من المزارع تقل مساحتها عن ١,٠١ هكتار. عملية إفقار الملاك الصغيرة فى باكستان الشرقية عرفت وتيرة سريعة يدل عليها معدل العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً الذى وصل الآن إلى ٢٦٪ من مجموع السكان العاملين بالزراعة، بالمقارنة مع باكستان الغربية التى وصل المعدل فيها إلى ١١٪ [٧]. فى غمار هذا الفقر العام توجد فئة قليلة من الفلاحين الأغنياء : ١,٨٪ من جميع الأراضى المستغلة تمثل ١٢٪ من الأراضى، وذات مساحة تتجاوز الـ٥ هكتارات. ثم ١,٥٪ من المزارع المملوكة والمؤجرة التى تمثل ٦٪ من الأراضى. هؤلاء الفلاحون الأغنياء يسيطرون أيضاً على المجتمع الريفى وعلى السياسة فى باكستان الشرقية، رغم أن المنطقة لا تضم من كبار ملاكى الأرض ما يمكن أن يوازى ملاكى باكستان الغربية. وفى باكستان الشرقية فقر اشد من الفقر فى الغرب كما أن الأزمة الزراعية فيها أكثر جدية والتحركات الفلاحية أيضاً تحركات أعظم.

فى باكستان الغربية تقيم البيروقراطية صلات مباشرة، على الصعيد المحلى، مع طبقة ملاكى الأراضى. كان ذلك يتحقق فى السابق بواسطة مؤسسة النمبردار (زعيم القرية)، وهو منصب يعين فيه ملاك متنفذ من الناحية الشكلية، تقوم وظيفة النمبردار على جمع مداخيل الأراضى. وهو يتلقى مقابل ذلك بدلاً مادياً بسيطاً. لكن الوظائف والبدلات الفعلية غير ملموسة. فالحق أن النمبردار هو احد وسائل الصلة الرئيسية بين البيروقراطية والأهالى القرويين. من جهة أخرى، يستخدم النمبردار كأداة بيد

---

[٥] الحكومة الباكستانية "الاحصاآت فى باكستان" ١٩٦١، المجلد الأول. صححت أرقام عام ١٩٦١ بالنسبة "للمساعدة العائلية غير المعوضة" التى لم يشر إليها على حدة بالنسبة لعام ١٩٥١.

[٦] الحكومة الباكستانية "الاحصاآت حول الزراعة١٩٦٠، موجز عن معطيات باكستان الغربية"، ص١٨.

[٧] إحصاء عام ١٩٦١، موضوعة حسب الملاحظة رقم ٥.

البيروقراطية من أجل معالجة كل مشكلة مع المجتمع الريفى. غير أن منظومة النمبردار تشكو من بعض الصلابة بسبب الطابع الوراثى للمهمة ولا تعكس دائماً حقيقة موضع السلطة فى القرية.

أما فى باكستان الشرقية فلا يوجد مؤسسة مماثلة لمؤسسة النمبردار فى باكستان الغربية. فالصلة التقليدية بين الفلاحين والحكومة كانت تقوم من خلال الزميندار (ومعظمهم من الهندوس) الذين كانوا أسياداً لولايات واسعة، لكنهم لم يكونوا يتقاضون إلا كراء هزيلاً عن كل هكتار من مؤاكريهم. فالمؤاكرون كانوا يملكون حقوقاً دائمة، وراثية وقابلة للتحويل، فى الأراضى التى ظلوا يشكلون فى الحقيقة ملاكها الفعليين. وكانوا بدورهم يستخدمون يدأ عاملة أو يؤجرون أراضيهم إلى محاصصين. ثم أقر فى عام ١٩٥١ قانون ينزع ملكية الزميندار، ووضع أخيراً موضع التطبيق فى عهد حكومة رابطة عوامى الإقليمية عام ١٩٧٥- ٥٨. فأصبح "المؤاكرون" الأقوياء هم الملاكون الجدد. بإلغاء الزميندار زالت أخر صلة كانت موجودة بين الحكومة ومجتمع باكستان الشرقية الريفى. هذا الدور الشاغر، صير إلى ملئه، إلى حد ما، بواسطة أعضاء "اتحاد المجالس" الذى انتخبوا أعضاء فى الحكومة المحلية.

عام ١٩٥٩ أوجد نظام أيوب فى باكستان الغربية وفى باكستان الشرقية منظومة "ديمقراطية القاعدة" التى كانت مؤلفة من مجالس محلية وفقاً لنظام تراتبى خاضع لأشراف الموظفين ورقابتهم بصورة حميمة. يزعم البعض أن "ديمقراطية القاعدة" قد عززت التقارب بين الإدارة والأهالى. والحق أن هذه المنظومة أقامت صلات جديدة بين البيروقراطية وأولئك الذين يمارسون بعض النفوذ فى المناطق الريفية.

أما البرجوازية الصغيرة المأجورة فقد كانت فى باكستان من أكثر العناصر تعبيراً على المسرح السياسى، وشكلت الدعم الرئيسى للأحزاب السياسية المعارضة. مع ذلك فهذه الطبقة غير ثابتة، وهى بالطبع عاجزة لوحدها عن خلق قوة سياسية كافية لموازنة السلطة المنظمة للجيش والبيروقراطية. وقد كان الطابع النضالى لهذه الطبقة، من الناحية السياسية، ضعيفاً جداً فى السنوات التى تلت التقسيم مباشرة. ثم أن البرجوازية الإسلامية المثقفة - وهى برجوازية قليلة العدد وغير ممثلة كما يجب سواء فى ميدان الأعمال أم فى ميدان الحكومة - وجدت فى الدولة الجديدة أوضاعاً مناسبة لها للغاية. فقد ظهرت هذه الدولة فى جو من الفساد والانتهازية والاستهتار أثبط العزائم والهمم. غير أن الوضع تغير جذرياً فى أواخر سنوات الخمسين إذ أن إمكانيات الترقى الشخصى لم تعد بالنسبة للجيل الجديد كما كانت عليه من ذى قبل. فضلاً عن ذلك كان التضخم وأزمة السكن الحاد فى المدن وصعوبة تربية الأولاد، تشكل كلها عوامل حاسمة. فكان المدرسون ومستخدمون المصارف والمكاتب الحكومية ينظمون أضرابات هامة. كما كان للحركة الطلابية بشكل خاص نشاط نضالى من أكثر النشاطات فعالية. ويعود ذلك، جزئياً، إلى النظام التربوى الأعرج الذى لا يوفر "للطلاب المتعلمين" إلا إمكانية القيام بإعمال مكتبية لا تتيح لهم سوى العيش الكفيف.

أما الإمكانيات التى توفرت للجيل السابق ولم يسبق لها مثيل فقد زالت. كما آفاق المستقبل للجيل الجديد من الطلاب غامضة. فكانوا يطرحون على أنفسهم عنصراً هاماً من عناصر المسرح السياسى. غير أن هذه القوى جميعاً لم تكن متحدة فيما بينها، ولم تكن تشكل

تحالف قوياً بما فيه الكفاية مع الطبقة العاملة أو الفلاحين لتلعب دوراً فعلياً على الحلبة السياسية.

لقد تجلت قوة البرجوازية الصغيرة بمزيد من المقدرة فى التحركات الهادفة إلى الاستقلال الاقليمى. إذ أن برجوازية المناطق اللسانية Linguistiques المحرومة من الامتيازات قد عانت من نقص الظروف المناسبة. فى باكستان الشرقية، حيث كانت البرجوازية الصغيرة المتعلمة لا تزال تحتفظ بصلاتها مع المجتمع الريفى، تجلت مطالبها بقوة فى الحركة الهادفة إلى تأييد اللغة البنغالية عام ١٩٥٢ والتى أدت إلى إضراب عام فى كل المنطقة والى نوع من الركود فى مكاتب الحكومة. ثم تجددت الحركة عام ١٩٥٤ وأدت بسرعة إلى أزمة من الدرجة الأولى عندما أحرزت معارضة "الجبهة المتحدة" فى باكستان الشرقية أثناء الانتخابات الإقليمية نصراً ساحقاً ولم تترك لرابطة المسلمين "الحاكمة" أكثر من ١٠ مقاعد من أصل ٣٠٩. مع ذلك فما أن اتخذت حكومة الجبهة وانتقلت حكومة الإقليم مباشرة إلى أيدى البيروقراطية. هذا العزل السهل لحكومة منتخبة بأغلبية ساحقة يبرز بوضوح عجز الأحزاب السياسية، المبنية أساساً على البرجوازية الصغيرة، عن تدعيم نصرها السياسى وعن مجابهة البيروقراطية بقوة مقاومة حقيقية.

وكان الاستياء فى باكستان يسود كذلك أوساط الشرائح الدنيا من جماعة الأعمال. فالرشوة الرسمية كانت تشكل بالنسبة لها عبئاً وتبعدها عن كل عمل مربح. غير أن هذه الشرائح كانت، فردياً، سريعة العطب للغاية ومرتبطة أيما ارتباط بمجاملات الأوساط الرسمية، مما يحول دون تنظيم نفسها تنظيماً فعلياً ضد هذه الأوساط. والبيروقراطية تملك من سلطتها وسائل متعددة للرقابة على جميع ميادين النشاط الصناعى. فكان أن الفئة البرجوازية التى أقامت مع البيروقراطية صلات وثيقة بواسطة الرشوة والعرقات الاجتماعية اغتنت اغتناء فاحشاً وتمكنت من أن تستولى سلفا على الأعمال المتوفرة كلما اقتضى الأمر، وأن تستحوذ على قسم هام من الأجازات الصناعية المعطاة. بعض المحظوظين من حلفاء البيروقراطية جمعوا ثروات هائلة فى ليلة واحدة فى حين كانت أغلبية المجموعة الصناعية تتشكى من الرشوة الرسمية. أما درجة التحكير البالغة الارتفاع التى نجمت عن ذلك فيشهد عليها، فى النقاشات العامة الاستشهاد "بالعشرين عائلة" التى تمتلك اليوم أغلبية الصناعات فى باكستان وتشرف على قسم واسع من التجارة والمصارف وشركات التأمين بشكل خاص. والرقابة التى تمارسها على الآلة المصرفية تجعلها تتحكم إلى حد بعيد بمصير رجال الأعمال الصغار. هكذا فإن البرجوازية الكبيرة متحالفة، فى قطاع الأعمال، مع البيروقراطيين وهى بالطبع قليلة الاستعداد لدعم الحركات التى قد تعرض الهيمنة البيروقراطية للخطر. أما رجال الأعمال الصغار فيقدمون بعض الدعم لأحزاب المعارضة لكنهم على العموم عديمو الفعالية. حتى الشركات التجارية التى بوسعها أن تكون ناطقة باسمهم، تقع الآن تحت الرقابة المباشرة للبيروقراطية ورجال الأعمال. عام ١٩٥٨ كانت باكستان تعد ما مجموعة ١٥٠٠ شركة تجارية. عام ١٩٦١ أصدرت البيروقراطية مرسوماً اندمجت على أثرة ٨٣ هيئة تمثل مدناً وتجارات معينة. ثم اندمجت هذه الهيئات بدورها فى إطار فدرالى هو إطار فدرالية غرف التجارة والصناعة فى باكستان التى تسيطر عليها البرجوازية الكبيرة. من جهة أخرى، عمد عدد كبير من البيروقراطية الذين كانوا يحتلون مناصب هامة، وأثروا حديثاً، إلى تغذية صفوف البرجوازية الكبيرة بملء حقوقهم، فتماهوا على هذا النحو مع مصالحها.

والاستعمار الجديد يشكل أيضاً جزءاً من البنى الطبقية فى باكستان. النفوذ الأكبر على المسرح السياسى فى باكستان هو نفوذ الولايات المتحدة الأميركية، خاصة بعد ١٩٥٢. الجيش والبيروقراطية عززا أوضاعهما عن طريق علاقاتهما بالولايات المتحدة. ورغم أن عدداً من الضباط البريطانيين كانوا يحتلون فى البداية مراكز مهمة فى البيروقراطية والجيش الباكستانى، انحط النفوذ البريطانى مباشرة بعد الاستقلال. عام ١٩٤٧ كان هناك حكام بريطانيون فى الأقاليم الثلاثة الكبرى، كما أمناء السر على راس وزارات عدة، بما فيها الوزارات الهامة لأمانة سر الدولة والمالية والتجارية كانوا بريطانيين. كذلك الأمر بالنسبة للقيادة العليا فى الجيش. إلا أن القيادة السياسية فى باكستان، أى قيادة رابطة المسلمين، فقد كانت متحفظة وحذرة تجاه الحكومة العمالية البريطانية بسبب التعاطف العميق والصلات الوثيقة التى كانت قائمة بين الحزب العمالى البريطانى وقيادة حزب المؤتمر فى الهند. فى ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة على رأس الراغبين فى تنمية علاقاتها مع الهند. ولم تكن صداقتها مع هذه الدولة تبدو ضعيفة هى الأخرى. هكذا اضطرت الباكستان إلى البحث عن طريق حيادى فى سياستها الخارجية، وهى سياسة أدت إلى اغتيال رئيس الوزراء لياقة على خان فى أكتوبر ١٩٥١. بعد ذلك بقليل بدأت سياسة ارتباط الباكستان بالولايات المتحدة تنمو وتتطور، أى ابتداء من ١٩٥٢، إذ كانت المصالح استراتيجية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة قد تغيرت بوضوح شديد بعد أن حصلت على مصالح جوهرية فى النفط الأيرانى بعد حادثة مصدق. فى هذا الوقت أصبح للولايات المتحدة مصالح جديدة فى باكستان. فقد أرجأت سياستها الطويلة المدى حول أقامة العلاقات مع الهند إلى المرتبة الثانية، وقدمت إلى المرتبة الأولى مصالحها الاستراتيجية المباشرة تجاه إيران. وقد عبر اللورد بيروود عن ذلك بهذه الصيغة "هناك سلسلة من الأحداث أدت إلى التخلى عن حقوق النفط فى فارس وعن مصفاة تقدر قيمتها بحوالى ٤ مليارات فرنك. ويعود ذلك فى معظمه إلى وضع جيوشنا فى الهند، إذ لم تكن قادرة على حماية مصالحنا فى خورستان.. ولعل الوضع يصبح قابلاً للتغير عندما تصبح باكستان قادرة على تقديم جيش قادر على حماية مصالح تقع خارج حدوده" [٨]. وعندما عين الأخوان دالس فى منصبى أمين سر الدولة ومدير الاستخبارات الأمريكية C.I.A بعد انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٥٢ وفور الرئيس ايزنهاور، تطور الوضع بسرعة. فى مستهل العام التالى شهدت باكستان أزمة سياسية خطيرة جداً استغلت للتخلص من رئيس الوزراء واستبداله بأحد البيروقراطية الذى لم يكن معروفاً على الصعيد السياسى فى البلاد، لكنه كان مقرباً من الولايات المتحدة الأمريكية لكونه قد شغل منصب سفير باكستان فيها.

لم يكن للولايات المتحدة فى باكستان مصالح عسكرية واستراتيجية فقط. بل كان لها فيها مصالح اقتصادية أيضاً. غير أنه لا يمكن أن نقدر هذه المصالح بأهمية الاستثمارات الخاصة الأمريكية فى البلاد. فقد كانت الاستثمارات عند التقسيم استثمارات بسيطة تقتصر على ميدان الشركات التجارية. كانت الاستثمارات البريطانية هى الاستثمارات الأجنبية المهيمنة فى باكستان. من كانون الثانى ١٩٤٨ إلى أيلول ١٩٥٢ كانت نسبة ٨٧ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية الجديدة تأتى من المملكة المتحدة، وأقل من الولايات المتحدة [٩].

---

[٨] مصلحة التجارة في الولايات المتحدة "الاستثمار في باكستان"، واشنطن، ١٩٥٤، ص٥.
[٩] الولايات المتحدة، قسم التجارة، الاستثمارات فى باكستان (واشنطن ١٩٥٤) ص٥.

أن هذه الأرقام تقلل من أهمية المشاركة البريطانية إذ أن الأرباح التى تعد استثمارها من جديد لا تتمثل بينها. فى نهاية عام ١٩٥٠ أفسحت بريطانيا العظمى المجال أمام الولايات المتحدة، لكنها بقيت محافظة على وضعها المهيمن. خلال السنوات ١٩٥٧ - ٦٠ هبطت مشاركة بريطانيا العظمى فى الاستثمارات الأجنبية الجديدة (بما فيها الأرباح المعاد استثمارها) إلى ٦٧ بالمئه بينما ارتفعت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٠ بالمئه [١٠]. أما المصلحة الاقتصادية الكبرى التى كان يلاحقها رجال الأعمال الأمريكيون فى باكستان فلم تكن عبارة عن الاستثمار فى المنشأت الصناعية بمقدار ما كانت تتجسد فى الحصول سلفاً على حصة الأسد من نمو النفقات المعتمدة للدفاع والتى كانت قد رصدتها الحكومة الباكستانية. خلال الفترة ١٩٥٠ - ٥٩ كانت حصة الولايات المتحدة من مجموع مدفوعات التبادل الخارجية التى سددتها باكستان قد ارتفعت إلى ٤٣ بالمئه [١١]. هذه المدفوعات التى تتخطى فى أهميتها المدفوعات المسددة للخارج لقاء المستوردات لحسابات خاصة هى بصورة رئيسية مدفوعات لشراء معدات وتجهيز وخدمات خبراء ومتعهدين الخ. من أجل تامين التنمية ومشاريع الدفاع. وكانت الولايات المتحدة تؤمن سلفاً الجزء الأكبر من هذه النفقات ضمن إطار المساعدات الخارجية (لاسيما القروض) التى تقدم بالارتباط مع هذه المشاريع. هكذا ارتفعت القيمة الإجمالية للمساعدة (المساعدة التقنية ومساعدة المشاريع) خلال الفترة ١٩٥٧ - ٦٠ إلى ٢٦٢ مليون دولار (قروض ممنوحة، ولكن ليس بالضرورة استعمالها خلال الفترة المذكورة إياها). أما الاستعمارات الأمريكية الخاصة فى باكستان فقد ارتفعت بدورها إلى ٦،٧ ملايين دولار فى نفس الفترة. من جهة أخرى سددت الحكومة الباكستانية فى فترة ١٩٥٠ - ٥٩ مدفوعات الولايات المتحدة بلغت قيمتها الإجمالية ٨٠٣ ملايين دولار. كما بلغت قيمة "المساعدة" فى الفترة المذكورة ٢٦٢ مليون دولار.

لقد خلقت الولايات المتحدة الأمريكية بمتابعتها لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى باكستان سبل حماية ونفوذ سياسية. فكانت تنفق أموالاً باهظة للتأثير على الأحزاب السياسية والصحافة وخاصة على "المثقفين" غير أن التأثير الأمريكى أنصب أكثر من اى شىء أخر على البيروقراطية والجيش وذلك عبر شبكة من العلاقات التى أنشئت على جميع الأصعدة.

- ٣ -

هكذا فإن القوى الاجتماعية المتورطة مع الجيش والبيروقراطية والتى كانت تدعم، بحكم ذلك، نشاطهما المتجه نحو الهيمنة السياسية، كانت أقوى بكثير من القوى التى تدعم المعارضة السياسية. وكانت هاتان القوتان تستمدان نفوذهما ودورهما السياسى من بناهما الداخلية وتطلعاتهما التى نمت فى ذيل الحركة من أجل الاستقلال الوطنى. وخلافاً للفوضى السائدة فى صفوف الرجال السياسيين والأحزاب السياسية، كان الجيش والبيروقراطية منظمات ويشكلان قوتين متراصتين قادرتين على العمل بفعالية أكبر بكثير. من الناحية النظرية كانت تلقى فى كلا الفريقين نفس الدروس عن الحياد

(١٠) بنك الدولة فى باكستان "الالتزامات والموجودات والاستثمارات الخارجية فى باكستان ١٩٥٧ – ١٩٦٠" كاراتشى، ص ١٧.

(١١) نقلا عن بنك الدولة فى باكستان "ميزان المدفوعات الباكستانى، من تموز ١٩٤٨ إلى حزيران ١٩٥٩" كراتشي الجدولان رقم ١و٣.

السياسى. وفقاً للتقليد السائد، خاصة فى الجيش، كان الأعداد البريطانى للضباط يبث فى أذهانهم بعزم وثبات ضرورة البقاء خارج كل أنواع الالتزام السياسى وفوقها. هكذا كانت النظرية على الأقل. أما الوضع من الناحية العملية فقد كان منافياً لذلك. فمفهوم الحياد السياسى من شأنه أن يعزل الجيش والبيروقراطية عن المشاعر الوطنية وعن كل التزام باسم الحركة من أجل الحرية. غير أن طبيعة عملهما نفسه، من جهة أخرى، تجعلهما يلتزمان بالحركة. إذ أن وظيفتهما هى القضاء على هذه الحركة : البيروقراطيون كانوا قد اعدوا ضمن مناخ اسطورة "الوصاية"، أى أن رسالتهم تتلخص فى الدفاع عن مصلحة "الشعب" ضد الحزبية المزعومة وضد المطامع الشخصية السياسيين "المحترفين". وكان الجيش يعد وفقاً لذهنية "حامى حمى الأمن والنظام"، الجاهز لمساعدة السلطة المدنية عندما تكون مهددة. هذان المفهومان كانا يشكلان عقلنة لوقوف الجيش فى وجه الحركات الوطنية. فلا يصح إذن القول بأن هناك ما يحول، فى تكوينه، دون التدخل الفاعل فى الشؤون السياسية. فالجيش والبيروقراطية كانا يتدخلان جدياً فى العراك السياسى فى عصرهما. لكن هذا التدخل كان يحصل باسم السلطة الإمبراطورية. إلا أن بعض الأفراد كانوا يحسبون حساباً لتطورات المستقبل، فسعوا خلال السنوات الأخيرة من السيطرة البريطانية لكسب ثقة الزعامات الوطنية. فكانت ولاآتهم موزعه. خارج نطاق أوجه التشابه هذه بين الجيش والبيروقراطية كانت هناك فروقات ملموسة من حيث التكوين الاجتماعى والدور المكونة عن كل منهما فى البلاد، وإذن عن إمكانيات شرعية سلطتهما.

كان تجميع الضباط الهندوسيين للجيش البريطانى الهندوسى يقتصر على القطاع الأشد محافظة فى المجتمع الهندوسى، قطاع الملاكين، فى نهاية القرن كان هدف التجميع "... أن يعوض الطموحات المشروعة وأن يقرب بين الصفوف العليا من المجتمع الهندوسى لا سيما العائلات الأرستقراطية القديمة، وبين الحكومة البريطانية، بفضل صلات حميمة أكثر وودية أكثر". فى حزيران ١٩٠٠ كتب اللورد كورزون "مذكرة من لجان الجيش إلى الهنود" - استقينا النص الأنف الذكر منها - يعرض فيها شروطاً عدة من أجل تجميع الضباط الهندوسيين للجيش. أول هذه الشروط هو "أن ينتموا لذلك القسم من الطبقة النبيلة الصغيرة أو البرجوازية الكبيرة.. (وانه) يجب التشديد على ارستقراطية الولادة"[١٢].

من الواضح أن هدف مثل هذه الصيغة من التجميع لم يكن هدفاً عسكرياً بل سياسياً محضاً. فاقتراح كورزون أذن "تشكيل فيلق صغير يدعى فيلق نبلاء الحاكم او فيلق تلامذة الإمبراطور، ويكون ملحقاً بالبلاط أو بشخص الحاكم خلال الشتاء.. ".

أن أحداث الحرب العالمية الأولى التى تصرف خلالها رجال الجيش الهندوسى "ببسالة"، وبذلوا خسائر بشرية فادحة، رغم قيادتهم وعتادهم السيئين، سواء فى فلاندرا أو مصر أو بلاد ما بين النهرين أو عدن أو افريقيا الشمالية[١٣]، قد اقنعت حكومة الهند بالضرورة العسكرية لأعداد ضباط هندوسيين. كانت أعداد الجيش الهندوسي قد انتقلت من ١٥٥ ألفاً عام ١٩١٤ إلى ٥٧٣ ألف عام ١٩١٨. وكان ثمة حاجة لمزيد من الضباط، لا من أجل الاستجابة لحاجات توسيع الجيش فقط، بل أيضاً للحلول محل الضباط الذين قتلوا خلال

---

[١٢] لورد كورزون "مذكرة حول لجان الهنود" أعيدت طباعتها فى منشورات "وثائق مختارة حول تاريخ الهند والباكستان" مجلد ٤. لندن ١٩٦٢ ص ٥١٨ و ٥٢٠.

[١٣] سير جورج ماكمون "السلالات العسكرية فى الهند" - لندن (سنوات الثلاثين) الفصل ١٦ ص٣١٨ وما يليها.

المعارك. وكان من الصعب إيجاد ضباط بريطانيين على معرفة بالأشخاص الذين ينبغي لهم قيادتهم إلى المعركة على معرفة بعاداتهم وبلغاتهم. فكانت الوسيلة الوحيدة التي تمتلكها الحكومة أذن هي تجميع الضباط الهندوسيين الذين كانوا يشعرون بحرمانهم من فرص الترقية التي كان يحق للبريطانيين، رفاقهم في السلاح، أن يحصلوا عليها قد أثرت كذلك على قرار تجميع الضباط الهندوسيين. وأخيرا فإن الموجه النضالية التي عرفتها الحركة الوطنية بعد الحرب، وتحركات الأوساط الشعبية، جعلت الحكومة تتخذ إجراءات قمعية استثنائية، كما جعلتها تتخذ موقفاً جديداً تجاه الإصلاحات بهذا الصدد كان وقع الثورة الروسية على مخاوف الحكومة الإمبراطورية بمثل أهمية تأثيرها على تجذير الحركة الوطنية. فكان أن ردت الحكومة البريطانية على التحدى الجديد بتلبية بعض المطالب الوطنية من جهة - ومن بينها المطالبة بمزيد من "تهنيد" Indianisation الخدمات - وبقمع المظاهرات الجذرية التي قامت بها الحركة الوطنية، من جهة أخرى.

ومن مفارقات الأمور أن مساهمة الضباط الهندوسيين كانت تلبى أمرين ضروريين : تهدئة المطالب الوطنية المعتدلة المنادية بـ"التهنيد"، وضرورة بناء جيش أشد فعالية وضروريا من أجل قمع التحركات الوطنية في تلك "الأوقات العصيبة".

من بين جميع الاعتبارات التي أدت إلى "تهنيد" الجيش في الهند البريطانية كان الاعتبار الحاسم، بالطبع، هو الضرورات العسكرية التي كان وضع سياسي متدهور. كان المطلوب أذن أن يؤمن للقوة الإمبراطورية إمكانية تشغيل الجيش بالسياسة. وقد ترك ذلك آثاره على سياسة التجميع التي كانت تفترض الإطلاع على الأصل الاجتماعي للضباط فصير أذن، حسب الشرط الأول، إلى التشديد على الانتماء السياسي المحافظ. من أجل ذلك، توجهت الحكومة الإمبراطورية نحو العائلات الريفية الميسورة. غير أن سياسة تجميع الجيش هذه كانت ترتدى، بتركيزها لجهودها على المناطق المتأخرة سياسيا ، لا طابعا طبقيا فقط بل طابعا إقليميا كذلك. وانتشرت في الهند أسطورة ""السلالات العسكرية" المزعومة التي تتمتع بخصائص قتالية وتقاليد حربية استثنائية. فانحصر التجميع من أجل خدمات الجيش ضمن هذه المجموعة بصورة رئيسية. أما هذه "السلالات العسكرية" فقد كانت الباتانس والبالوشي ومسلمو البنجاب والجات والدوكرا والراجبوت والسيط والماهراتا الخ. ولفهم الموقع الذي يحتله الجيش في المجتمع الباكستاني، من المهم أن نذكر بأن هذه السياسة كانت تستبعد البنغاليين الذين لم يفوتوا فرصة عرض كفاءتهم العسكرية في نضالهم العنيف ضد الحكومة البريطانية. وقد اصطدمت أسطورة "السلالات العسكرية" بالحركة الوطنية التي كانت تطالب بسياسة تجميع أوسع، الأمر الذي رفض رفضاً باتاً. لقد ورد في تقرير لجنة سيمون (١٩٣٠) أن نسبة ٥٤٪ من مجموع عدد القوات العسكرية جرى تجميعها من منطقة البنجاب. هذا الرقم يشير إلى درجة التركيز الاقليمي الذي أدت إليه هذه السياسة. وإذا استثنينا الجركس الذين جرى تجميعهم في مملكة نيبال المستقلة، فإن النسبة التي تحتلها البنجاب من مجموع الجيش الهندوسي تصل إلى ٦٢٪ ! [١٤]. استبعاد السكان البنغاليين استبعاداً تاماً من قبل البريطانيين أدى إلى وجود أغلبية ساحقة من الباكستانيين الغربيين في الجيش. وقد استغل المناضلون باسم الاقليمي لباكستان الشرقية هذه الواقعة أيما استغلال. ولم تلمس بدايات تحقيق التوازن إلا في السنوات الأخيرة، توازن

---

[١٤] اللجنة النظامية الهندية، تقرير المجلد الأول. لندن ١٩٣٠، ص ٩٦.

يجرى تحقيقه ببطء شديد على كل حال. غير أننا نظل بعيدين عن توازن إقليمى ملائم مما يؤدى فى هذا الوضع إلى نتيجة هامة تنعكس على الجيش الذى لا يملك فى باكستان الشرقية المستوى الذى يفترض به امتلاكه فى باكستان الغربية.

كانت سياسة التجميع العسكرى تستبعد ذوى الأصول الريفية الذين لم يكونوا أرستقراطيين بحصر الكلمة. كتب ماكمون يقول : "أن الجندى الهندوسى الكهل المخلص الذى وصل إلى الصفوف الهندوسية العليا انطلاقاً من اسف السلم، أو الملاك الهندوسى الشاب الذى ينتمى إلى الطبقات الدنيا، قد أعطى للضابط الهندوسى الصورة التى نعرفها" [١٥]. وكانت أغلبية المجمعين (فى المناطق التى توجد الآن فى باكستان) تأتى من محافظات كوجيرات وجيلو وروالبندى وكامبلبور وحزارا ومردان وبيشاوار وكوهات. ومن المهم أن نعلم أن هذه مقاطعات تسود فيها ملكية الأراضى الصغيرة (بالمقارنة مع المحافظات الأخرى فى باكستان الشرقية) حيث لا توفر الأرض للمزارعين الوسائل المعيشية الكافية. فكان لزاماً على أبنائهم أن يبحثوا عن عمل خارج القرية وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على الجنود العاديين.

أن ذوى الأصول الريفية كانوا موضوع ريبة وحذر، كما كانوا يعاملون بشكل متميز، إذ أنهم معرضون لعدوى المشاعر الوطنية. لقد لاحظت "لجنة ايشر" Esher Committee "أن السلطات العسكرية لم تكن راضية عن بعض المرشحين (ذوى الماضى المدينى) [١٦]. وحسب ما يقول ماكمون "أن شباب الجامعات الأذكياء، ليسوا صالحين تماماً للعمل العسكرى... وقد ظن الضباط وقتاً طويلاً أن المثقفين الهندوسيين... لن يكونوا أبداً ضباطاً جيدين" [١٧]. غير أن التاريط الرسمى للجيش الهندوسى خلال الحرب العالمية الثانية يشهد على " أنه من الطبيعى أن لا يرتجى من الطبقة الواعية سياسياً أن تنجح فى اتخاذ موقع لها ضمن الجيش" [١٨]. لقد كانت تصفية العناصر "غير الموثوقة" أكثر اكتمالاً بكثير فى حالة الجيش منه فى حالة البيروقراطية. كانت مجالس التصفية الإقليمية ترفض بين ٥٠ و ٦٥٪ من المرشحين الضباط فى الجيش. والجدير بالذكر هو أن مراكز القيادة العامة كانت ترفض كذلك نسبة ٧٥٪ من بين أولئك المختارين رغم القلة الشديدة فى عدد الهنود بين الضباط [١٩]. اما أولئك الذين يتحدثون من أوساط البرجوازية الريفية المتوسطة فقد كان حظهم قليلاً. وعلى كل حال فقد كان الانتماء العائلى المنزه، بالنسبة إليهم كذلك، عنصراً حاسماً من أجل الحصول على ترقية تتجاوز رتبة مقدم.

أما الاعتبار الثانى فى سياسة التجميع البريطانية فى الهند فقد كان يهدف إلى أعداد هيئة كفوءة من الضباط، سواء على المستويات العليا أو تتعارض، بهذا الصدد، مع تجميع أولئك الذين تلبى تربيتهم حاجات الجيش الحديث تلبية تامة. فكانت النتيجة "أن

---

[١٥] سير جورج ماكمون، المرجع المذكور، ص ٢٣٣.

[١٦] منشورات فيليبس، المرجع المذكور، صة٥٢٦.

[١٧] سير جورج ماكمون، المرجع المذكور، ص ٢٣٣ و ٣٤٧.

[١٨] "التاريخ الرسمى للقوات المسلحة الهندية فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ٤٥ : توسيع القوات المسلحة وهيئة الدفاع". نيو دلهى ١٩٥٦ ص ٨٤. وقد جمع "التاريخ الرسمى" تحت أشراف القسم التاريخي المشترك للخدمات المتبادلة (الهند وباكستان) حيث تتمثل وزارتا الدفاع لكل من الهند وباكستان بادارة رئيس التحرير الدكتور بيشوار براساد.

[١٩] "التاريخ الرسمى للقوات الهندية المسلحة"، المرجع المذكور، ص ١٠٢.

عدداً كبيراً من الهندوسيين الأوروبيين لم يكونوا يتمتعون بالصفات المطلوبة من أجل القيام بمهمات معقدة فى الهيئات المختصة" [٢٠]. أما ماكمون، المعجب المأخوذ "بالصفات العسكرية" فقد لاحظ بأسف "التأثير السلبى للتربية التقليدية الذى يتجلى لدى الطبقات العسكرية". ثم يضيف: لقد تركت قواتنا فى الهند مهمة التربية، التى هى أمر جوهرى للغاية، بأيدى الطبقات المتعلمة التى تشكو رغم ذلك من قلة استعدادتها الحربية" [٢١]. غير أنه قد جرى، منذ الاستقلال، إيجاد مؤسسات جديدة لأعداد ضباط مثقفين لكنهم محافظون. هذا ما دعى " بالمدارس العامة" أو بمعاهد الريادة، حيث كانت تسهل عملية القبول شرط أن يكون الوسط العائلى مناسباً. فى هذه المدارس (وغيرها) كان يجرى بث بعض القيم والمواقف المحافظة، ويؤكد على تقديس المفاهيم الأخلاقية، ويحصن رواد هذه المدارس بمسلمات راسخة ضد السياسة والسياسيين.

وأخيراً كان يوجد فى الهند البريطانية عنصر مؤثر على توجية القيم عند الضابط وهو التناقض القائم بين المطالبة الوطنية بتمهيد الجيش وبين دوره الرئيسى كأداة سيطرة أجنبية. وقد ظل مديناً، من حيث تجميعه وترقيته حتى أعلى المستويات، للحركة الوطنية التى كان يطالب بالقضاء عليها. كان ذلك بالنسبة للضابط الهندوسى مصدر صراع فى ولاآته حاول أن يجد له حلآ بتنبيه لمذهب "الحرفوية". كان يجب أن يزين لنفسه أنه ليس ضابطاً مرتزقاً بل مجرد جندى محترفاً أختار لنفسه نمط حياة معينة. "كانوا يقاتلون ويموتون لا كالمرتزقة فى جيش بل كجنود مخلصين يعود مبادئهم ويفتخرون بالدور الذى يلعبونه فى الدفاع عن بلدهم (كذا)، وعن تراثهم وعقيدتهم. وكان الاحترام الذى يكنونه للبريطانيين، رفاقهم فى السلاح، احتراماً متبادلاً مبنياً على تقدير الكفاآت التى يتمتع بها كل من الفريقين فى ساحة المعركة. ورغم حبهم للقتال وحسهم الرفيع لتقدير الواجب لم يكن لديهم من الأسباب التى تدفعهم للالتحاق بالجيش إلا القليل " [٢٢].

هكذا كتب المأجور جنرال فاضل مقيم خان. قد يبدو من المضحك أن يوصف ضباط الجيش الهندوسى البريطانى بمثل هذه الصيغة القاطعة من أنهم كانوا "يدافعون عن بلدهم"، رغم أن الفترة القصيرة التى خدموا خلالها أثناء الحرب العالمية الثانية تدع مجالاً، بمعنى من المعانى، للالتباس حول فهم هذه العبارة. غير أنه كان عليهم، بأية حال، أن يعقلنوا دورهم، فوجدوا فى مذهب الحرفوية وسيلة لتحقيق ذلك. تراث الحرفوية أذن فكرة راسخة بشدة فى تراث الجيش، شأنها فى ذلك شأن لأزمتها المنطقية، الحياد السياسى. هذه الفكرة لم تغرس فقط بواسطة الأعداد البريطانى رغم أن هذه الأعداد كان يلعب دوره بشكل أكيد. فالضابط كان يتقبل هذا الأعداد أيديولوجيا لأنه يوفر لسيرة حياته الشخصية قاعدة معنوية مقبولة.

خلال المرحلة الأولى من تمهيد الجيش فى الهند تقرر اختيار عشرة هندوسيين كل عام وإعدادهم فى المعهد العسكرى الملكى فى ساندورست. عام ١٩٢٨ زيدت الكوتا فارتفعت إلى ٢٠. فى تلك الفترة أعد معظم الضباط الكبار فى الجيش الباكستانى اليوم. والحكومة البريطانية هى التى كانت تختارهم وتفرزهم باعتناء. بين هؤلاء كان الفيلد مارشال أيوب

---

[٢٠] نفس المرجع، ص ٩٩.

[٢١] سير جورج ماكمون، المرجع المذكور، ص ٢٣٣ و ٣٥٩.

[٢٢] الميجر جنرال فاضل مقيم خان "تاريخ الجيش الباكستانى"، كرلاتشى ١٩٦٣، صفحة ٢.

خان، الذى ذهب إلى ساندورست وتخرج منها ضابطاً عام ١٩٢٨. وبعد أن فتحت الكلية العسكرية الهندية فى درادون عام ١٩٣٢ لم يعد يحق للهندوسيين أن يذهبوا إلى ساندورست. فى أول تشرين الأول كان العدد الإجمالى للضباط الهندوسيين فى مختلف قطاعات الجيش الهندوسى ٣٩٦ ضابطاً بينما كان عدد الضباط البريطانيين ٤٠٢٨ [٢٣]. هكذا فان عدد الهندوسيين بسيطاً، رغم أن أهميتهم الراهنة كبيرة نظراً لاحتلالهم مناصب أساسية فى الجيش. فهناك عشرة ضباط من أصل عشرة يحتلون رتبة ميجور جنرال أو رتبة عليا فى الجيش الباكستانى الراهن جرى ترفيعهم بشكل منظم قبل الحرب العالمية الثانية.

لقد فرضت الحرب العالمية الثانية إجراء تعديل كامل على وضع ما قبل الحرب. لم يكن من الممكن إجراء انتقاء دقيق عندما تكون الحاجة ملحة لتجميع عدد كبير من العسكريين بسرعة. فوضع أذن حد لقبول الترفيعات المنتظمة للمرشحين الجدد. واستبدل بنظام "الترقيات الطارئة" المؤقتة خلال فترة الحرب. أدى ذلك إلى إجراءات ومستوى انتقاء الضباط إلى حد كبير. فارتفع عدد الضباط الهندوسيين إلى ٨٥٠٠ ضابط وعدد الضباط البريطانيين إلى ١٣٥٠٠ [٢٤]. ونظراً للحالة الطارئة، فى وقت الحرب، وللحاجات الخصوصية للأشخاص الماهرين، كان عدد لا بأس به من الضباط ينتمى لعائلات تختلف أوساطها عن أوساط الفترة السابقة بشكل خاص جرى تجميع عدد كبير جداً من طلاب الجامعات، من أبناء أصحاب المهن والحرف. فى صفوف هؤلاء الجامعيين القدامى، الذين كانوا إلى حد ما على صلة بالأفكار الاجتماعية والسياسية الراديكالية.

كانت بذور الراديكالية قابلة للتواجد. غير أن عدداً كبيراً من هؤلاء المجمعين عاد إلى الأحياء المدنية بعد انتهاء التعبئة العامة. ودخل بعضهم فى صفوف البيروقراطية الهندوسية التى كانت عملية تزويدها بالعناصر الجديدة قد توقفت خلال فترة الحرب، وخصصت المراكز الشاغرة فى صفوفها لأولئك الذين تولوا فى الجيش مناصب مؤقتة، وذلك على سبيل تشجيع التجميع العسكرى. قد اتاح ذلك الجيش، بعد انتهاء الحرب، أن تقوم باختيار جديد، حسب الأصول، من أجل منحهم ترقيات نهائية. وقد استمر الضباط الكبار فى تطبيق القواعد والأصول والقيم التى كان يطبقها البريطانيون على إجراءات التجميع وعلى سياسة الترفيع، وتبنوا ذلك إلى حدوده القصوى. لم يكن باستطاعتهم مطلقاً أن يتصرفوا بشكل آخر لتأمين استمرارية تقاليدهم وأصولهم الطبقية.

كان الجيش فى الهند البريطانية جيش احتلال بشكل رئيسى وكانت مهمته تقوم على حفظ "السلام والطمأنينة". أما وظيفته الدفاعية ضد عدوان أجنبى فكانت (على ما تذكر أحدى الوثائق الرسمية) محددة كما يلى : "أن هذه القوات ليست معدة لدفع هجوم خارجى تشنه أحدى القوات العسكرية الكبرى... " بل لإبداء "... مقاومة أولية ضد هذا الهجوم بانتظار وصول الإمدادات الإمبراطورية... " [٢٥].

الوحدات المكلفة بهذه المهمة كانت تدعى "وحدات الميدان". أما جيش الاحتلال نفسه فكان يسمى "وحدات الأمن الداخلى". ونظرا لاندفاع الحركة الوطنية "تعاظم عدد البريطانيين بالنسبة للهندوسيين المكلفين "بالمحافظة على الأمن الداخلى" خلال ربع القرن

---

[٢٣] "التاريخ الرسمى للقوات المسلحة الهندية"، المرجع المذكور، ص ١٨٠.

[٢٤] لورد بيردوود، المرجع المذكور، ص ٨٢.

[٢٥] حكومة الهند "تلخيص لأهم المسائل المتعلقة بشؤون الدفاع فى الهند ١٩٣٧ - ٣٨" صفحة ١.

الأخير " حسب ما يذكر تقرير بعثة سيمون عام ١٩٣٠ [٣٦] : "من المدهش أن نلاحظ بهذا الصدد، أن الجنود، فى الوحدات النظامية من الجيش فى الهند، يشكلون أقلية نسبتها حوالى ١ إلى ٥، ٢، فى حين أن العكس صحيح بالنسبة للوحدات المكلفة بالأمن الداخلى حيث تتألف الأكثرية من وحدات بريطانية معدة لهذه الغاية". على العموم لم يكن هناك ثقة على الإطلاق بالعسكريين الأهليين. وانعدام الثقة هذا مبرر تماماً كما برهن عصيان البحرية الملكية الهندية فى شباط ١٩٤٦، الذى زعزع الدعائم العسكرية للسيطرة الاستعمارية (وتلاه استياء عام فى أوساط الجيش). هذا الحدث جعل الحكومة العمالية فى بريطانيا تتذكر فجأة أنها ملتزمة أيديولوجياً، فى نهاية الأمر، بإعطاء الاستقلال للمستعمرات. فاستهلت المباحثات مباشرة بعد العصيان (سرعة غير مألوفة) وأدت فى الوقت المناسب إلى الاستقلال الشكلى.

أن أحداث القطعية التى رافقت المرحلة الأخيرة من عملية الاستقلال قد أعطت، لأجل معين، معنى جديداً كل الجدة لوظيفة الجيش حول "الأمن الداخلى". فقد أصبح للجيش الآن دور هام يلعبه فى محاولة التغلب على الفوضة. إذ انفجرت فى ذلك الحين اضطرابات ضخمة فى شمالى الهند وفى باكستان، لا سيما فى البنجاب، كانت حصيلتها عدداً كبيراً من الضحايا وهجرة ما يقارب الثمانية ملايين (أو أكثر) من اللاجئين الذين اقتلعوا من الهند وفروا باتجاه باكستان. كما فر نفس العدد تقريباً باتجاهات أخرى. ونظراً لأهمية الاضطربات والقلاقل التى سببها انقسام الجيش نفسه وإعادة تنظيمه من جديد، لم يستطيع هذا الجيش أن يفعل شيئاً كثيراً حيال هذه المعمعة. غير أن القوات المسلحة بذلت وسعها من أجل تشييع اللاجئيين ومرافقتهم إلى أماكن مأمونة. وقد خلق هذا الموقف، لوقت معين على الأقل، صورة محببة عن الجيش الذى بدأ الأهالى يرون فيه، لا سيما فى البنجاب، صديقاً وحامياً كما لم يكن من ذى قبل أطلاقاً. أن هذه الأحداث، والنزاعات التى تليها، النزاع مع الهند حول كشمير وحول مياه القنوات ونزع الملكيات الخ... قد أثرت على وضع مسلك الجيش وأعادت له إيمانه بدوره كحام لوحدة الأمة. كما أن مواقف الأهالى الريفيين المرتابين بنوايا الهند قد تبدلت كذلك وجددت ثقتها بالجيش وبدأت تعتبره درعها الحصين. هذه المواقف كانت تلاحظ بوضوح فى أوساط البرجوازية المدنية فى باكستان الغربية، كما كانت تلاحظ، خلافاً لذلك، بوضوح أقل فى باكستان الشرقية.

لقد شهد سلك الجيش نفسه، على نطاق واسع، المحنة الرهيبة التى عاناها أهلوه كذلك فى حالات عديدة. فالسلك والوحدات التى وصلت من الهند كان عليها أن تتخلى فى كثير من الحالات عن ملكياتها أو أن تفقدها من أجل شق طريقهم. حتى أن الإحصاءات الرسمية للجيش والوثائق الخاصة بالقيادات العامة للجيش الباكستانى التى صاغتها القيادة العامة القديمة فى نيودلهى تركت وأهملت [٣٧] ! وحصل فى تشرين الثانى من عام ١٩٤٧ حدث تعيس أدى إلى إغلاق مقر القيادة العليا للجيش الذى أنشىء بواسطة الدفاع المشترك من أجل الأشراف على أمور عديدة من بينها توزيع الممتلكات العسكرية (وقد كان موعد إغلاقه مقررا فى نهاية آذار ١٩٤٨). وقد حصل ذلك قبل أن تتسلم باكستان حصتها من الممتلكات العسكرية العائدة لها والتى كانت توجد فى معظمها فوق الأراضى الهندوسية.

---

[٣٦] اللجنة النظامية الهندية، المرجع المذكور، ص ٩٥.

[٣٧] نفس المرجع، ص ٤٤.

وإذن، كان الجيش منذ البداية منخرطاً فى الصراع السياسى فى الهند، وهو صراع طغى على السياسة الخارجية لباكستان. ان الخطر المكن لنشوب صراع مع الهند قد أعطى للجيش برنامجه وصاغ له أهدافه. فقد اتخذت الروح الوطنية فى باكستان هذا الشكل السلبى فى جوهره. ووجدت تعبيراً عنها اينما كان النزاع الهندوسى الذى شكل دافعاً لها. إلى ذلك، كانت الولآت الإقليمية ما زالت قوية. فالشعب كان يعتبر نفسه اما بنغالياً وأما بنجابياً واما سندياً او باتنسيا او بالوشيا او "لاجئا" (قادما من الهند). وكل من هؤلاء له ماضى ثقافى ولغوى مختلف عن الأخر. غير أنه إذا كان لا يسعنا أن نجد ما يوحد بين جميع هؤلاء من حيث أصلهم أو ارتباطهم الاقليمى، الذى يسميه البعض "الإقليمية"، فان ثمة رابطاً مشتركاً كان الجميع يحرص على إيجاده فى الإسلام. مع ذلك فان الإسلام، بوصفه قاعدة تحديد للجنسية الوطنية Nationalite ، مقولة تتخطى الروح الوطنية Le Patriotisme national فالبحث عن هوية وطنية هو اذن مشكلة جوهرية تطرح على سكان باكستان لقد حاول البعض أن يجد عقلانية هذه الدولة المتعددة الجنسيات، فى تاريخها بدرجة اساسية. غير أن هذا التاريط تاريط النزاع بين الجنسية الوطنية الإسلامية فى الهند وبين التيار الآخر من الجنسية الوطنية الهندوسية التى يجسدها حزب المؤتمر. لهذا السبب يظل هناك شعور معاد للهندوس متأصل بعمق فى باكستان. ان هذا التراث المليء بالأسى والمرارة قد تجلى خلال الأحداث التى تلت التقسيم. وكان الوضع مأساوياً بصورة خاصة بعد نزاعات ١٩٦٥. وكما كان من المتوقع، فإن الحرب العالمية مع الهند عام ١٩٦٥ كان لها تأثير كبير على ضباط الجيش الذين كانوا معنيين بصورة مباشرة بالقتال.

لقد كانت حرب ١٩٦٥ ضد الهند تجربة مؤذية بالنسبة للعسكريين فى باكستان. كانت اللحظة التى وضعت على المحك كل أعدادهم ومشاريعهم ومعتقداتهم وآمالهم. وكان من نتائج هذه التجربة أن غيرت إلى حد بعيد اتجاه المواقف عند الضباط العسكريين (وفى مجمل البلاد بشكل عام). بشكل خاص تأثرت السياسة الخارجية من جراء ذلك. حتى ١٩٦٥ كان الضباط العسكريون (شأنهم شأن الرأى العام فى باكستان) يعتقدون أن التحالف العسكرى بين باكستان والولايات المتحدة الأميركية كان يهدف إلى تعزيز موقف الباكستان تجاه الهند. وقد استبد بهم قلق عظيم عندما بدأت المساعدة العسكرية ترد على نطاق واسع إلى الهند فى بداية الستينات. وعبثاً حاولت الولايات المتحدة أن تبرر هذه المساعدة بحجة تسليح الهند ضد الصين. فقد كانوا يرون فيها قبل كل شيء تهديداً للباكستان وتمهيداً لنزاع مسلح مع الهند. احتج الباكستانيون بهذا الصدد ضد الأميركيين ولكن بلا نتيجة. حتى أعضاء الجيش الذين كانوا يدعمون التحالف الأميركى بدأوا يعتقدون أن الأميركيين خدعوهم. وما حصل فيما بعد كان أسوأ. فبعد النزاع بين الهند وباكستان على حلبة الصراع قطعت الولايات المتحدة فجأة كل مساعداتها لباكستان مما اثر فيها أزمة عنيفة. بعد ذلك بفترة وجيزة نشبت الحرب مع الهند عام ١٩٦٥ فى الوقت الذى كانت فيه باكستان تعانى صعوبات ضخمة من جراء القرار الأمريكى بوقف شحن المعدات العسكرية التى كانت باكستان متوقفة عليها إلى حد بعيد. كانت الخيبة مريرة، وبدا الشك بنوايا الأمريكيين. من جهة أخرى خرجت الصين من حرب ١٩٦٥ بوصفها العامل الرئيسى فى سياسة باكستان الاستراتيجية. فأبرز ذلك تعديلاً فى السياسة الخارجية لباكستان كان قد بدأ يتضح منذ سنوات الستين، يرمى إلى تخفيف التبعية تجاه الولايات المتحدة والى أقامة صلات ودية مع الصين (ومع روسيا). أما محك السياسة الخارجية فقد كان المصالح الوطنية

لباكستان. أن هذا النفوذ "الوطني" في جيش باكستان وحكومتها نفوذ قوي، وسيكون من الصعب تغيير الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية. كما أن ضرورات السياسة الدفاعية تتلاءم مع الاستعدادات الجيدة لدى الأهالي تجاه الصين. غير أن هناك ضغوطات قوية ترمي إلى قلب هذا الاتجاه.

إذا شئنا أن نقيم نتائج التأثيرات الخارجية على الجيش، في باكستان، لا ستطعنا أن نميز بين ثلاث مراحل. خلال المرحلة الأولى بدأ الجيش سيرته في دولة باكستان المستقلة التي كانت صلاتها مع بريطانيا العظمى صلات تقليدية. وقد استمرت هذه الصلات بالبروز سواء على صعيد الإعداد والمواقف أم على الصعيد الشخصي. استبدل القائد الأعلى الأول السير فرانك ميسرفي ببريطاني آخر هو الجنرال غراسي الذي بقي قائداً عاماً حتى عام ١٩٥١. من الضباط البريطانيين البالغ عددهم ٤٨٠ ضابطاً في الجيش الباكستاني عام ١٩٤٧ كان لا يزال هناك ٢٠٠ ضابط عام ١٩٥١. في كتاب نشره اللورد بيروود عام ١٩٣٥ [٢٨] يشيد اللورد بصلات الجيش الباكستاني المستمرة مع الماضي. غير أن تغيراً عميقاً في التوجه كان يأخذ مجراه في ذلك الوقت، وقد انتهى به الأمر أخيراً إلى وضع حد للعلاقات الطيبة مع البريطانيين كما أدى إلى تبعية مطلقة عملياً تجاه الولايات المتحدة.

عام ١٩٥١ كف الجنرال أيوب خان يد عدة جنرالات كبار عن العمل وأصبح أول قائد عام باكستاني للجيش. خلال ذلك العام، وبعد اغتيال رئيس الوزراء لياقة علي خان، عملت عوامل قوية على خلق ارتباطات جديدة في علاقات باكستان الخارجية. في إيران المجاورة كان رئيس الوزراء مصدق قد أمم النفط واكتسبت الولايات المتحدة مصالح إستراتيجية جديدة في تلك المنطقة. فبدأت علاقات جديدة مع الولايات المتحدة سرعان ما أدت إلى تحالف عسكري معها. وكان للصلات الجديدة التي أقيمت مع الولايات المتحدة وقع شديد على السياسة العسكرية والتنظيم في باكستان. منذ بداية العام ١٩٥٢ كانت هناك مشاريع قيد الدرس. وفي شهر آب من هذا العام بالذات سافر الجنرال جيلاني إلى واشنطن لممارسة أعماله كملحق عسكري لباكستان. وقد زوده الجنرال أيوب خان بتعليمات حول وجهة المباحثات من الولايات المتحدة من حيث صلتها بالدور العسكري لباكستان في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا [٢٩]. في بداية عام ١٩٥٣ قام دالس بزيارة لباكستان وأجرى محادثات مع القائد العام ومع شخصيات أخرى. في نيسان من العام نفسه انفجرت أزمة سياسية أدت، كما سنرى لاحقا، إلى قلب حكومة رئيس الوزراء نظيم الدين. فعين محمد علي بوجرا رئيساً للوزارة وهو الذي كان في السابق سفيراً لباكستان في الولايات المتحدة ويحظى بعطف الأميركيين. ثم سجل تطور العلاقات مع الولايات المتحدة نجاحات سريعة. في أواخر عام ١٩٥٣ أنشئت "هيئة التخطيط العسكرية" المعدة لدراسة مشكلة إعادة تنظيم الجيش ومشاريعه والتزاماته. كانت تلك الهيئة مؤلفة برمتها من الضباط. ثم وصلت في شباط ١٩٥٤ "بعثة أميركية للدراسات العسكرية"، تلتها في تشرين الأول من العام نفسه "مجموعة استشارية لشؤون المساعدة العسكرية الأمريكية" أقامت في مقر هيئة أركان الجيش في راوالبندي.

---

[٢٨] لورد بيروود، المرجع المذكور، ص ٩١ – ٩٢.
[٢٩] مجموعة محمد احمد "رناسنى"ـ كراتشي، ١٩٦٠، ص ٧٤.

وسرعان ما وجدت باكستان نفسها مأخوذة فى دوامة العلاقات الأمريكية على الأصعدة الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية فى أن واحد [٣٠].

كان المستشارون الأمريكيون يملأون المكان. وكان الجنرال فاضل مقيم خان يتحدث عن "التأثير الحاسم على أفكار هيئة الضباط.. والعقداء الباكستانيين وعلى كل السلك.. وعن أولئك المكلفين بوضع مشاريع عسكرية للصلات الجديدة مع الولايات المتحدة، وعن المحاضرات التى تشرف عليها الولايات المتحدة ورحلات الدراسة وفرق الإعداد الأمريكية والضباط الأفراد الملحقين بالوحدات وبهيئات الأركان الباكستانية" [٣١]. أما "برنامج المساعدة الأميركية" فقد كان معداً بشكل خاص لوحدات باكستان الغربية التى كان لها دور محدد فى إستراتيجية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وكان التأثير الأميركى على الأولويات المالية العسكرية فى باكستان يضمن لقوات برنامج المساعدة الأميركية أن يكون لها الأولوية فى الموارد الباكستانية المتوفرة. كذلك كان الأمر بالنسبة لمطالب القوات التى لا تنتمى إلى برنامج المساعدة (والتى تتضمن قوات كشمير وباكستان الشرقية التى كانت أكثر أهمية بالنسبة للدفاع عن باكستان). هكذا كان يرى الكولونيل جوردان أن التخفيضات الهامة التى طبقت عام ١٩٦٠ فى باكستان على المشتريات العسكرية من الخارج، قد أثرت كثيراً على القوات غير التابعة لبرنامج المساعدة الأميركية. ويضيف جوردان فى معرض ملاحظته للتمييز بين قوات برنامج المساعدة والقوات الأخرى : "قد يكون هذا التمييز مفيداً بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. هكذا فان القوات الباكستانية المتواجدة فى باكستان الشرقية وفى كشمير (والمستقلة مالياً عن قوات برنامج المساعدة الأميركية) قد تجد نفسها مضطرة، بسبب أهميتها، إلى الاختلاف بالجيش الهندوسى، فى حال وقوع حادث ما". هكذا جرى التأكيد على أن المساعدة الأميركية لباكستان لن تعزز مواقع هذه تجاه الهند، وهذا ما كان يصدق بملء الاختيار. أن السياسة الأميركية كانت ترمى إلى تخفيف الإمكانيات العسكرية الباكستانية، وذلك بالضبط فى المجال الذى كان يرى الباكستانيون انه المجال الأهم.فالأهداف الإستراتيجية الأميركية تحدد، على ما يبدو، الأولويات النهائية فى عملية توزيع الموارد العسكرية. أن الضباط العسكريين الباكستانيين الذين كانوا أكثر المهتمين بهذا الموضوع، تخلوا عن كل أوهامهم عام ١٩٦٥، أثناء الحرب ضد الهند، حول التحالف العسكرى الأميركى بوصفه ضمانة للدفاع الوطنى. هكذا دخل الجيش الباكستانى فى ذلك العام الحاسم ١٩٦٥ المرحلة الثالثة من مراحل توجهه نحو الخارج. وهكذا تخلصت باكستان من تبعية غير مشروطة الولايات المتحدة وأقامت مع روسيا والصين علاقات ودية. وقد كانت الريبة تجاه نوايا الولايات المتحدة ووسائلها ريبة عامة. مع ذلك فمن الخطأ أن نعتقد أن نفوذ الولايات المتحدة لم يعد موجوداً، إذ أن هذا النفوذ مازال فعالاً وما زال العديد من التدابير المؤسسية التى اوجدت خلال هذه السنوات الخمس عشرة الأخيرة موجوداً ومستمراً.

أن إعادة التوجيه الحذرية لسياسة الضباط "الوطنيين" الخارجية لم تؤد دائماً إلى إعادة توجيه بعيدة المدى بالنسبة لما يخص مشكلات السياسة الداخلية. ولعل من الخطأ أن ننتظر منهم أن يلعبوا دور المصلحين الاجتماعين. لقد درسنا الماضى المحافظ اجتماعياً

---

(٣٠) لتحليل المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأميركية لباكستان أنظر حمزة علوى وأمير خسرو " عبء المساعدة الأميركية"، الفكر الجامعي الجديد، خريف ١٩٦٢، مجلد ٢، رقم ٤.

(٣١) الميجر جنرال فاضل مقيم، المرجع المذكور، ص١٥٩.

وثقافياً للضباط الكبار، هذا الماضى الذى كان يصار إلى التأكد منه بواسطة سياسات التجميع والترفيع. وقد ذهب نظام أيوب إلى أبعد من ذلك بكثير من اجل إنشاء حقوق مكتسبة فى الوضع الاجتماعى القائم عن طريق منح الأراضى للضباط (وللضباط المدنيين). أن طبقة الضباط، بمجموعها، تبدو قليلة لدعم سياسة الإصلاحات الراديكالية، حتى ولو كنا نجد ضباطاً ذوى أفكار ليبرالية. غير أن هؤلاء الضباط، إذ يشبهون البرجوازية التى تحدروا من أوساطها، يملكون ضغينة حادة تجاه الرشوة التى تسود أوساط البيروقراطيين وتجاه الربح عند رجال الأعمال وتجاه الأسعار المرتفعة ومساوىء المجتمع الأخرى التى تنوء بثقلها على كاهل الطبقات المتوسطة بشكل عام. أن الخيبة التى تسببها هذه المشكلات تثير بعض الرغبة فى تبنى الإصلاح. غير أن الرغبة الصادقة (والتى تكون أحياناً صادقة عن ترمت) بـ" تصحيح الوضع" لا يرافقها فهم واضح للمشكلات الاجتماعية ولحلولها. فى الجيش إذن عنصر لا يمكن توقعه سلفاً، لكنه يفتقد للجذور الأيديولوجية والدعم السياسى. لذلك فان وقعه قد يكون مدمراً أكثر منه إصلاحياً.

الاستقلالية الداخلية للعسكريين عامل هام جداً من اجل تحديد موقع الجيش ضمن النظام السياسى والإدارى فى باكستان. بعد الاستقلال مباشرة، تركت القوات المسلحة لذاتها، للصدف. ينقل كاتب سيرة قائد أعظم، جناح، هذه الكلمات عن القائد الأعلى للجيش الباكستانى، سير فرانك ميسرفى :" لم يكن جناح يهتم فعلاً بالجيش. لم يكن لديه أية فكرة حول المسألة. وقد قال لى : ليس لدى تجربة عسكرية. سأتكل كلياً عليك وعلى لياقة بهذا الموضوع" (والمقصود لياقة على خان رئيس الوزراء ووزير الدفاع. ح.ع.) [٣٢]. والواقع أن شؤون الجيش كانت متروكة، لا بيد لياقة على خان، بل كانت عملياً بيد القائد الأعلى وأمين سر الدفاع الجنرال اسكندر ميرزا. فقد كان رئيس الوزراء لياقة على خان منهمكاً كل الانهماك بمشاكل أخرى، ولم يكن "يتدخل" فى أمور كهذه. كتب الكولونيل أحمد، أمين السر الخاص للرئيس أيوب خان يقول : " كانت حقيبة وزارة الدفاع تعطى دائماً لرئيس الوزراء نفسه الذى كان، بوصفه رئيساً للحزب السياسى المسيطر، يهتم إلى حد بعيد بتدعيم موقف حزبه وبإيجاد حل للمناوشات البرلمانية المتعاظمة باستمرار.. خلفاؤه كذلك لم يكونوا يجدون الوقت أبداً للاهتمام بالمشكلات الحقيقية لوزارة الدفاع ". ثم يضيف : "كان الأمر يعود إذن للجنرال أيوب للبحث عن الأولويات فى حاجات الدفاع. بتعبير آخر، كان على الجنرال أيوب أن لا يكون فقط قائداً اعلى بل أن يكون كذلك ناطقاً باسم الحكومة ومستشاراً لها، **عوضاً عن أن تقدم لها النصائح بواسطة وزير**" [٣٣].

(خط التشديد من ح.ع.). والواقع أن وزراء الدفاع كانوا يعرفون واجبهم. مع ذلك يجب أن يصار إلى استثناء م. خسرو الذى لم يبق فى منصبه أكثر من شهرين كوزير للدفاع. فى ما عدا ذلك كان الجيش يجد دائماً لوزارة الدفاع وزيراً مرناً يشترك فى اختياره. ثم جاء دستور عام ١٩٦٢ الذى وضع الرئيس أيوب خان خطوطه العريضة، فكرس استقلالية الجيش ببند من بنوده حيث " لا يجوز تعيين وزير الدفاع إلا من بين الضباط العسكريين الكبار" من رتبة ملازم جنرال وما فوق.

[٣٢] هكتور بوليثو، "جناح – موجد باكستان"، لندن ١٩٥٤، ص٢٠٠.
[٣٣] مجموعة محمد احمد، المرجع المذكور، ص ٤٦–٤٧ وص٥٠.

- ٤ -

لم يكن الجيش بما هو جيش، الحاكم الفعلي لباكستان. بل أن البيروقراطية المدنية، بالتعاون مع الجيش، هى التى كانت تحكم باكستان فعلياً. ولم يكن الأمر كذلك فقط بعد انقلاب تشرين الأول ١٩٥٨، بل الواقع انه كان كذلك منذ ولادة الدولة الباكستانية الجديدة عام ١٩٤٧، رغم أن المؤسسات البرلمانية قد حجبت فى بادىء الأمر دور البيروقراطية.كان الأشخاص الذين يحتلون مراكز عالية فى الجهاز البيروقراطى فى الهند البريطانية يشكلون مجموعة متعصبة، على صلة وثيقة فيما بينها، وتحافظ بعناية قصوى على هويتها المتميزة. وكان هؤلاء الأشخاص أعضاء فى الخدمة المدينة الهندية (خ.م.هـ.) Indian Civi service.

أما بنية الجهاز الإدارى والوضع الخاص لـ خ.م.هـ. فقد كانا محكومين بواقع كون السيطرة البريطانية مضطرة إلى الاعتماد على مجموعة صغيرة من الضباط البريطانيين، "الإطار الفولاذى"، هم حرس الإمبراطورية والمدافعون عنها. كل المراكز الرئيسية فى الحكومات المركزية والإقليمية كانت مخصصة لهذه المجموعة المختارة التى كانت تراقب على هذا النحو كل الجهاز الإدارى. والاهم من ذلك هو أن هذه المجموعة الصغيرة هى التى كانت تصدر، وحدها، ضباط المناطق. هذا المركز الأخير كان العامل المحرك لكل جهاز السيطرة الأجنبية. والحق أن هؤلاء الضباط كانوا يحكمون حكما مطلقاً، إذا جاز القول، الملايين من البشر المنتشرين فى كل منطقة. كان أعضاء خ.م.هـ. ينتمون إلى الطبقات العليا من المجتمع. أن الخدمة المدنية الباكستانية (خ.م.ب.) التى كانت على رأس الآلة البيروقراطية فى باكستان هى وريثة خ.م.هـ. القديمة. ضباط خ.م.ب. يشكلون إذن قلب النظام البيروقراطي الذى يقبض على مقاليد السلطة الوطنية ويتحكم فى مجرى السياسة.

خلال الفترة التى تلت الاستقلال كانت البيروقراطية الباكستانية، من موقفها المستخف بسلطة الإدارة السياسية، تنشر المواقف التقليدية تجاه السياسيين، تلك المواقف التى كان يسولها لها أسلافها البريطانيون. كانت "الاستقلالية" قد منحت للنهد تدريجياً وبشكل قسرى تحت ضغوطات الحركة الوطنية. وكانت البيروقراطية البريطانية ساخطة على تدخل السياسيين الهندوسيين فى المجال الحكومى. حتى أن الهندوسيين المحافظين والمتحفظين، الليبراليين، الذين كانوا أول من احتل المناصب ولم يطالبوا إلا بتغييرات طفيفة فى السياسة، خلافاً للمطالب الوطنية، كان الرسميون ينظرون إليهم بعين الريبة والحذر. بالنسبة للبيروقراطيين كان ينبغى قبول هؤلاء الدخلاء المتطفلين قبولاً مؤقتاً مع العمل على هزمهم بقدر المستطاع. وقد طرحت مشكلة " العلاقة الصحيحة" بين عضو الخدمة المدينة الهندية والوزراء الجدد منذ أن طرحت قضية إعطاء شيء من الحرية للنقاشات التى سبقت تقرير مونتاك شليمسفورد عام ١٩١٨، الذى أدى إلى قانون ١٩١٩ والذى يتولى بموجبه بعض الرعايا أعباء الوزارات الهندوسية، هذه النقاشات، بالإضافة إلى التقرير نفسه، حافلة بالمواقف الأبوية الفوقية من قبل الخدمة المدنية تجاه الوزراء المقبلين. كما هى حافلة بالاهتمام المسبق بـ"إنقاذ" وضع الضباط. أما تصريحات الوزراء حول تشنج الضباط وانعدام روح التعاون عندهم فقد جعلت من هذه المسألة موضوعاً شغل العديد من لجان التحقيق. وجاءت البراهين تؤكد إلى حد بعيد علاقات السيطرة بين الضباط والوزراء، وفوقية البيروقراطية. غير أن التقارير نفسها - ولا عجب فى ذلك - كانت تتجه نحو التقليل من دور اختلافات وجهات النظر، وتمر مروراً عابراً على المسائل الحساسة التى أثارها

الوزراء. هكذا أعطى عدد من الوزراء فى إفاداتهم أمام "لجنة موديمان" أمثلة محددة عن انعدام روح التعاون من جانب الضباط المسؤولين عن المصالح أو الأقسام التى تقع تحت أمرتهم [٣٤]. لقد تجلى موقف الموظف المفرط فى فوقيته وعدائه تجاه الرجل السياسى بوضوح أشد عند ل.س.س. أومالى، الذى كان هو نفسه عضوا فى خ.م.هـ. فى ذلك الوقت. فقد كتب يقول: "هناك أسباب عديدة جعلت الأشخاص يفضلون الانسحاب من الحياة العملية... وعلاوة على هذا كله ساد الشعور بأن الإدارة الجيدة بدأت تذهب ضحية الانتهازية السياسية، وان العادات والمبادىء القديمة بدأت تزول، وان راحة الجماهير، التى يعتبرونها هدفهم الاسمى، أصبحت تابعة لسحر السياسيين وفتنتهم..." [٣٥]. هذه الكلمات كان لها صداها فى تصريحات الرئيس اسكندر ميرزا والجنرال أيوب خان عندما وقع انقلاب ١٩٥٨ ! ولا حاجة بنا إلى القول انه كان هناك عدد كبير من الموظفين البريطانيين المتعاطفين مع التغييرات السياسية التى كانت تجرى فى ذلك الحين. فقد كانوا على الأقل متهيئين للترحيب بها. والمتطرفون الذين كانوا قادرين على ترك مهنتهم لهذه الأسباب، لم يكونوا عديدين. مع ذلك، فان ما كتبه أو مالى يشير إلى قوة الشعور الذى كان يعتمل حول الموضوع الذى تهتم به الخدمة المدنية الهندية. أن الضباط الباكستانيين (والهنود) الذين دعوا إلى الخدمة فى ذلك الوقت والذين احتلوا بعد ذلك، أى بعد الاستقلال، مراكز عالية فى البيروقراطية، قد جرى إعدادهم وفقاً لهذا التراث. وقد كانوا، بسبب وعيهم بالامتياز الذى جعلهم يقبلون ضمن الزمرة الحاكمَة وقلقهم تجاه التحركات الوطنية فى البلاد، مستعدين تماماً فى أغلب الأحيان لاتخاذ المواقف وأنماط السلوك التى يتخذها أشد الضباط البريطانيين اندفاعاً وتحمساً، إذ كان هؤلاء الضباط يبدون فى نظرهم وكأنهم يجسدون الخصال الأساسية والقيم التى ينبغى أن يتمتع بها القادة.

كان وقع النضال الوطنى من أجل الحرية على الضباط الهنود والباكستانيين غامضاً ومتناقضاً. كانوا يعلمون أنهم مدينون بتعيينهم وبإمكانيات ترفيعهم - وهما أمران كانا مرفوضان بالنسبة للأهليين - للمطالب التى كان يرفعها الوطنيون بصدد "التهنيد" والإدارة. ومن جهة أخرى، كانت مهمتهم الرئيسية، بوصفهم ضباط مناطق، "المحافظة على الأمن والنظام"، أى القضاء على التحرك الوطنى. كما أن تصريحات السياسيين عجلت فى تقدم مجرى حياتهم العسكرية. غير أن هذه الحياة كانت تتعرض للخطر ما أن يشتم أن لهم أدنى اثر من الالتزام بالحركة الوطنية أو ما أن يلمس أى تقاعس من قبلهم تجاه قمع مظاهراتها فى مناطقهم. أما بالنسبة للهنود فقد جرى حل هذا النزاع نظراً لانقسام الحركة الوطنية بين ليبراليين لا يطالبون إلا بمزيد من الوظائف وبظروف عمل أفضل بالنسبة للهندوسيين، وبين حزب المؤتمر (المؤتمر الوطنى الهندى) الذى كان يطالب بالحرية.

هذه الازدواجية وهذا الصراع بين الولآت بالنسبة للضباط المسلمين الذين جاؤوا إلى باكستان، وجدا حلهما جزئياً عن طريق ازدواجية مواقف الضباط المذكورين تجاه عناصر مختلفة من قيادة الرابطة الإسلامية، وهو الحزب الوطنى الإسلامى الذى كانت النقطة الرئيسية فى مطالبه تخدم، على كل حال، مصالحهم مباشرة. إذ أن الرابطة

[٣٤] تقرير لجنة التحقيق الإصلاحية ١٩٢٤، لندن ١٩٢٤، CMD 236 .

[٣٥] ل.س.س. أومالى "الخدمة المدنية الهندية ١٦٠١-١٩٣٠" ، لندن ١٩٣١، ص ١٤٨-١٤٩.

الإسلامية كانت تطالب بالدرجة الأولى بتوزيع أفضل للوظائف، بالنسبة للمسلمين، لاسيما داخل الحكومة. فكان بوسع الضباط المسلمين أن يميزوا بين بعض القادة الوطنيين، وعلى رأسهم قائد أعظم جناح، الذين كانوا أشخاصاً "أهلا للثقة" وخاضوا مباحثات مع الحاكم نفسه، وبين الآخرين ممن لأوزن لهم بل وينبغى مجابهتهم فى مناطقهم كلما طلب من الضباط قمع التظاهرات المحلية. أما قائد أعظم فقد كان شخصاً اجتماعياً ذا مظهر لائق ونمط حياة غربية (شأنه فى ذلك شأن الضباط أنفسهم) ويتمتع بشخصية قوية تجسد كل الصفات الشخصية التى نشأ الضباط على حبها واحترامها. هذا الرجل وأشباهه من الرجال هم الذين كانوا يحظون بإعجاب الضباط بل وبامتنانهم.

لقد تم تحويل المهام الوزارية إلى الهنود - أن لم نقل جوهر السلطة الوزارية - على مراحل. ثم نقل عدد محدود من الوظائف الوزراء المعينين حديثاً بموجب قانون ١٩١٩. لم يكن الوطنيون هم الذين احتلوا هذه المراكز، بل أن الذين قبلوها فى بادىء الأمر كانوا من الليبراليين والمجموعات الأقلية التى كانت تتعاون مع النظام الاستعمارى. كان تأليف هذه "الحكومات" يتم بغلبة المحافظين. إلى ذلك، فالبيروقراطيون لم يكونوا تابعين لهؤلاء الوزراء "الشعبيين" حتى فى المجالات التى كان يعهد بوظائفها فيما مضى إلى الوزراء. وكانت كل السلطة والمراقبة بيد الحاكم العام وحكام المناطق. أما ضباط خ.م.هـ. فكانوا "يعطون دروساً عن الاستقلالية". فالاستقلالية التى تعطى على مراحل تسمح بقيام ممارسات لا يعتبر البيروقراطى نفسه من خلالها مسؤولاً أمام الوزير الذى يعمل فى وزارته، بل يسعه دائماً أن يتجاوز الإدارة الوزارية لكى يطلب مباشرة من الحاكم الموافقة على قرار هام يدع الوزير عاجزاً. وقد توصل البيروقراطى بهذه الطريقة إلى اعتبار نفسه، متمتعاً إلى حد بعيد بمسؤولية مستقلة خاصة، بحيث أن عليه أن يحكم على الأمور بنفسه، وان يعود بشأنها مباشرة للحاكم عندما لا يكون على اتفاق مع الوزير. على هذا النحو، نشأت بعد مدة من الزمن مجموعة بكاملها من العلاقات والممارسات، بحيث انه عندما كان البيروقراطيون يعمدون إلى تجاوز الوزراء لم يكن ذلك يشكل حالة غير اعتيادية بل مجرد رجوع طبيعى للسلطة العليا. وعندما أخذ البيروقراطيون، بعد الاستقلال، يتجاوزون صلاحية القيادة السياسية ويقيمون سلطتهم الخاصة فى باكستان، لم يضطروا إلى اتخاذ أية حيطة ولا أى حذر. أن استقلالية البيروقراطية عن السلطة السياسية كانت النتيجة المنطقية، الطبيعية، التى مرت دون أن يلحظها أحد تقريباً خلال نيل الاستقلال بالتدريج. بقى أمام الأشخاص السياسيين، الآن، أن يثبتوا سلطتهم. إلا أنهم فشلوا، على هذا الصعيد، فشلاً ذريعاً. ففلسفة التحويل التدريجى للسلطة كانت تعترف للبيروقراطى جهاراً بدور أبوى فوقى. فلم يكن من المفاجىء أبداً أن يتحول هذا البيروقراطى إلى رقيب، إلى مرشد ناصح للشخص السياسى، عليه أن يعلمه فن الاستقلالية.

فى باكستان، اعتاد أمناء سر الحكومات الإقليمية، منذ البداية، على التعاطى مباشرة مع الحاكم من وراء وزرائهم . يبرز خالد بن سيد هذه الممارسة عبر أمثلة عديدة فى دراسته الممتازة [٣٦]. أن الممارسة التى تقوم على تجاوز الموظفين لقرارات الوزير، وعلى تلقى الأوامر مباشرة من الحاكم، تجرى بشكل معاكس لمفهوم مسؤولية الوزارة. فى عهد دستور أيوب خان عام ١٩٦٢ كانت كل السلطة التنفيذية ومسؤولية المناطق بيد الحاكم الذى

---

[٣٦] خ.ب. سيد، المرجع المذكور، الفصل التاسع والفصل الرابع عشر.

كان بوسعه أن يعين مجلساً من الوزراء يساعده فى أعماله. أما الآن فقد أقرت هذه الممارسة القديمة دستورياً ولم يعد ثمة مجال لإثارة مشكلة مسؤولية الوزارة ولا استقلال الوزراء.

أمام هذه الممارسات كان السياسيون، الذين حاولوا فى ظل الدستور البرلمانى أن يثبتوا فى وجه البيروقراطيين، يجدون أنفسهم وقد نزعت منهم كل الصلاحيات. على العموم، كان السياسيون يخضعون بسهولة، لا فقط لأنهم كانوا يحرصون على مناصبهم بأى ثمن، بل لأنهم لم يكونوا مدعومين بأية فكرة ولا بأى برنامج شخصى، ولأنهم لم يكونوا خاضعين لأى ضغط كان من أحزابهم السياسية التى كانت تفتقر إلى الدعم والتنظيم. وقد جاء فشلهم أيضاً كنتيجة لعجزهم عن الترف بشطارة كما كان يفعل رؤساؤهم. والحال أن الشطارة هى التى تحتل مكان الصدارة فى وضع كانت الفوضى تملأ كل مجالاته خلال الفترة التى تلت التقسيم. فالمشكلات المطروحة كانت عويصة ومنهكة، وموارد الرجال والمال طفيفة جداً. وفى وضع كهذا لابد أن يسقط فى يد السياسيين العديمى الخبرة، فيظهرون عاجزين مشوشين وراغبين فى ترك البيروقراطيين يصرفون شؤون الحكومة يوماً بيوم.

- ٥ -

أن ما سهل تفوق البيروقراطية على رجال السياسة فى الحكومة كان وجود كادر متراص الصفوف ومتلاحم، داخل بنية الإدارة، هو كادر الخدمة المدينة الباكستانية (خ.م.ب.). أن الـ٥٠٠ شخص الذين تتألف منهم خ.م.ب كانوا يقبضون بعزم على المراكز القيادية فى الآلة الإدارية التى كانت تعد أكثر من نصف مليون شخص [٣٧]. داخل هذه المجموعة المقدسة كان هناك نخبة داخلية من الطراز الرفيع - بقايا الاثنين وثمانين عضواً من خ.م.هـ. الذين جاؤوا إلى باكستان. أن الضمانات الدستورية الخصوصية التى كانوا يتمتعون بها فضلاً عن ظروف خدمتهم - ضمانة استمرارهم المضمرة التى كانت تدعم تحفظهم تجاه الزعامة السياسية - كانت تبرز خصوصية وضعهم [٣٨]. الخدمة المدنية الباكستانية مجموعة مغلقة. نوع من فئة ضيقة معزولة عملياً على حدة. يضم إليها سنوياً حوالى عشرين شخصاً يختارون من بين الذين يحتلون مراكز علياً عن طريق مباراة تسمى مباراة الخدمة المركزية العليا (التى تضم حوالى دزينة من الكوادر) ويشترك فيها المرشحون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و٢٤ عاماً. والحصول على بضعة علامات فى الامتحان كاف لتقرير مصير الضابط المقبل إلى الأبد. أى أنها تقرر ما إذا كان سيصبح عضواً فى النخبة خ.م.ب. - وفى هذه الحالة يجد نفسه منذ بداية حياته العسكرية يحتل مراكز ذات مسؤوليات كبيرة لا يحتلها أعضاء يفوقونه خبرة، من الكوادر الإدارية الدنيا الذين وصلوا بعد سنوات من الخدمة إلى مراكز تقع تحت أمرته - أو العكس ! ويمكننا أن نضيف أن العلامات التى ينالها خلال المقابلة التى تجريها معه لجنة الخدمة العامة (وهى بدورها قلعة من قلاع خ.م.ب.) تلعب دوراً كبيراً فى القرار النهائى. هكذا من السهل أن يصار إلى التأكد من أن الذين يتمتعون بالإعداد المطلوب هم وحدهم الذين يدخلون إلى الإدارة، وهكذا تؤمن الفئة الضيقة استمرار نفسها بنفسها. أما الإعداد الذى يلى هذه المرحلة، شأنه شأن عملية

---

[٣٧] عام ١٩٥٥ كان هناك حوالى ٤٩٠ ألفاً فى خدمة الحكومة (عدا البريد والبرق والهاتف والتربية والخدمات الصحية). وكانت خ.م.ب. تضم ٣٥٧ عضواً يزيد عددهم سنويا بمعدل ٢٠ شخصاً.

[٣٨] المادتان رقم ٢٣٢ و٢٣٥ من دستور عام ١٩٥٦ تمنحان عدة ضمانات وامتيازات لضباط خ.م.هـ. القدماء.

التجميع الأصلية، فيقع تحت إشراف لجنة الخدمة العامة التى يحافظ على "استقلاليتها" بحرص شديد. عندما خضع الجيش للجنة الدستورية عام ١٩٦١ طالب بأن ينضم الضباط الذين يتقاعدون باكراً إلى خ.م.ب..لكن البيروقراطية عارضت هذا الاقتراح. مع ذلك كان بوسع خ.م.ب. أن تستقبل، منذ ١٩٦٢، عدداً لا يتجاوز الخمسة ضباط، وهذه تسوية تعكس قوة خ.م.ب. فى مقاومتها لمطالب النظام الذى بدأ سيرته بقوة الأحكام العرفية.

أن العدد الأكبر من مرشحى خ.م.ب. هم من أبناء موظفى الحكومة الذين يحتلون مراكز مختلفة. فهم ملحقون إذن منذ حين بالعقلية الإدارية. ويتهيأون منذ أن كانوا على مقاعد الدراسة الجامعية لمثل هذه المباريات، لعلمهم بالمقاييس التى يتم الاختيار على أساسها. وهم يرفضون الخيارات الجذرية ويعملون بكد متواصل. غير أنهم يهتمون عن كثب بطريقة الكلام والتصرف ويحاولون اكتساب قشرة براقة على الأقل من الثقافة الغربية وعاداتها التى تشكل السمة الدامغة للبيروقراطية. وهم يقومون حتماً بدراساتهم الجامعية. غير أن مستوى الضباط فى خ.م.ب. قد تدنى خلال السنوات الأخيرة مع تدنى مستوى الجامعات الباكستانية لا بسبب الأجور المنخفضة للملاك التعليمى فقط بل بسبب التداخل السياسى المتطرف الذى يقضى على روح البحث العلمى ويكبح الفكر عوضاً عن إثارته. والذين يقومون بدراساتهم الجامعية فى الخارج هم أفضل من غيرهم، لكن الذين يسمح لهم بمغادرة البلاد من اجل دراساتهم ما قبل الجامعية قليلون، نظراً لتقييد التبادلات. وهكذا قللت هذه الإجراءات من كفاءة مرشحى خ.م.ب.. وتقدم الأعمال والتجارة كذلك تعويضات عالية، فلا يرغب الأشخاص المتفوقون ثقافياً بالدخول إلى خ.م.ب.. وقد حصلت، بالطبع، نقاشات حول هذا الموضوع، إذ أن أفضل الطلاب كانوا يسعون إلى احتلال المقاعد المحدودة جداً فى عددها من أجل دخول الجامعات ودرس المواد العلمية. ولا يحق الوصول إلى هذه الدرجات إلا لا فضلهم. فالطلاب المتفوقون يتابعون إذن طريقهم فى مدارس الهندسة أو يصبحون أطباء الخ. ويدخل بعض الأفراد فقط فى الوظائف التقنية التابعة للحكومة. أما الذين لم يقبلوا فى الفروع العلمية فأنهم ينصرفون إلى فروع أخرى (فن، أدب) حيث يكون قبولهم من أسهل الأمور. مرشحون خ.م.ب. يأتون من هذه الفروع الأخيرة. وهكذا يصار إلى القول، لاسيما من قبل الذين يحتلون وظائف تقنية، أن خ.م.ب. لا يسعها الادعاء من موقع قوى، بأنها "دماغ" البلاد المفكر.

يجرى إعداد "متمرنى" خ.م.ب. خلال ثمانية اشهر فى كلية الخدمة المدنية. وقد أضيف الآن إلى هذه الأشهر الثمانية ستة أشهر أخرى يقضيها المتمرنون فى كلية باكستان الحربية (فى السابق كان المرشحون يرسلون إلى الجامعات الأجنبية لقضاء هذه الفترة الأخيرة). ثم يلى ذلك إعداد ميدانى فى المناطق. ويهدف هذا الإعداد إلى تزويدهم بشعور حاد حول دورهم كنخبة طبقاً لتقاليد الخدمة المدنية الهندية فى العهد الامبراطورى. فى الكلية يتلقون دروساً فى الفروسية والبروتوكول وفى المواد الإدارية والقضائية لكى يكتسبوا الثقة والتوازن اللازمين لنمط حياتهم.

"من الأكيد أن الكلية (كلية الخدمة المدينة) كانت تنجح فى ترك أثرها على المتمرنين. فقد كانت ترمى إلى زرع مفهوم "الوصاية" فى أذهانهم بشكل عميق بحيث يستطيعون مقاومة تأثيرات الضغوطات السياسية المشؤومة التى يبدو أن بيروقراطية ما بعد

الاستقلال قد خضعت لها "[٣٩]. ثم يعرض بريبانتي - صاحب هذا الكلام - صورة عن وهم خ.م.ب. أكثر من عرضه لواقعيتها، لان مفهوم "الوصاية" هو أكثر من ذلك بقليل. انه صورة الـ خ.م.ب. نفسها. ذلك الشعور بكونها نخبة فريدة، مجموعة ذات مسؤوليات خاصة وذات سلطة على المواطنين، بمجرد انتمائها للكادرات. ويضيف بريبانتي : "كان من الحتمي فى الظروف المؤلمة لعام ١٩٤٧ - عند استقلال الهند - أن تتبع باكستان تقاليد الخدمة المدنية الهندية وبناها. أما أن يكون للتراث جذور عميقة فى حضارة مختلفة وعصر مختلف، وان يكون المسلمون قد قاوموا هذا التراث، وان تكون البنية معدة لتعزيز دور سيطرة الغالب على المغلوب - فهذه كلها كانت عوامل من الصعب أخذها بالاعتبار فى وقت كان ينبغى على الأمة أن تتشكل بسرعة قصوى من خلال قطعتين من الأرض متوزعتين فى شبه القارة"[٤٠].

بالنسبة للخدمة المدنية الهندية لم يكن مفهوم "الوصاية" شيئاً آخر سوى جزء من وهم الفوقية الأبوية. إذ انه كان مستمداً من استثناءات متنوعة أكثر مما كان مستمدا من بيروقراطيي الإمبراطورية. السيطرة البريطانية على الهند : كانت دولة ينبغى أن يسود فيها "القانون والنظام" الذى يمكن من متابعة المصالح المادية للسيطرة الإمبريالية دون عوائق، كان يفسح مجالاً واسعاً أمام الضباط ذوى الميول الفردية الذين جملت أساطيرهم وهم الفوقية الأبوية. فأبطال الإدارة القديمة للنهد البريطانية كانوا الأشخاص الشجعان "النزقين، الغريبى الأطوار، الذين لم يصغوا يوماً لأوامر الحكومة"[٤١]. أولئك كانوا ضباط المحافظات الذين كانت تتوقف عليهم كل بنية الحكم. ضباط المحافظات كانوا مسؤولين عن كل شؤون الحكم فى محافظاتهم. كانوا هم الحكومة. بواسطتهم تقيم الحكومة الإمبراطورية صلات مع الاهالى الريفيين. فى المجتمع الديمقراطى، يقوم رجال السياسة بهذه المهمة. أما فى باكستان، فى الدولة الجديدة التى لم يمض على وجودها أكثر من ٢٠ عاماً، فقد بقى دور ضابط المنطقة كما كان دائماً. وقد وصفت الخطة الخمسية دور هذا الضابط :"أن ضابط المنطقة هو الممثل الرئيسى للحكومة فى منطقته بنظر الشعب، لا لأنه يجسد سلطة الحكم فقط فى مجال الأمن والنظام كما فى مجال الدخل، بل لأنه يعتبر كذلك مسؤولاً بصورة عامة عن راحة الأهالى وسعادتهم. **وبواسطته تحافظ الحكومة على صلتها بالأهالى**"[٤٢] (خط التشديد من ح.ع.).

غير أن الموظف الباكستانى يجد صعوبة فى لعب الدور الأبوى اكبر من الصعوبة التى يجدها الموظف الاستعمارى الذى ولد هذا الوهم. أشخاص بعيدون كل البعد عن انجلترا، بوسعهم، خلافاً لزملائهم الباكستانيين، أن يتصرفوا مع الشعب بحرية إذا أرادوا، دون أن يعرضوا نفوذهم للخطر. بعض الأشخاص، مثل دارلينغ، تصرفوا على هذا النحو. على كل حال، فلون سحنتهم يحمل إشارة هذه المهمة. أنهم ينتمون إلى طائفة القادة. ولا شىء مما يقولونه أو يفعلونه بوسعه أن يزيل هذا الواقع. لا تواضعهم ولا مواقفهم الأخوية الحبية تجاه الأشخاص المحيطين بهم، ولا تصرفهم الغريب الأطوار. أما بالنسبة للموظف

---

(٣٩) Ralph Braibanti "الخدمة المدينة فى باكستان، تحليل نظرى"، ساوث أتلانتيك كوارترلى المجلد ٨ رقم ٢ ربيع ١٩٥٩، ص٢٨١.

(٤٠) نفس المصدر، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٤١) Phillip Woodruff فيليب وودروف" الحراس"، ١٩٥٤، ص١٥.

(٤٢) الحكومة الباكستانية، مجلس التخطيط الوطنى، الفصل الأول من الخطة ١٩٥٥-٦٠، كراتشى ١٩٥٧، ص١٠١.

الباكستانى، فان عاداته وتصرفاته وحدها هى التى تميزه عن الأشخاص العاديين. فهو يعتقد انه يجازف فى كل لحظة بفقدان مركزه العالى. قبل الاستقلال، كان بوسعه أن يرسم صورة عن علو كعبه وتفوقه بأن يعتنى بإبراز كل المؤشرات التى تنم عن تماهيه مع القادة البيض. كان عليه أن يكون إنجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم. لكنه بعد الاستقلال لم يعد يسهل عليه القيام بذلك. فالقواعد الحضارية تغيرت. وأصبح الحفاظ على هويته مع التمسك بالعادات القديمة أمراً صعباً، إلا إذا كان يود أن يصبح أضحوكة فى نظر الجميع. فهو يسعى إذن إلى عزل هيبته وسلطته على حدة، لا فقط بكبرياء وممارسة متطرفة لنفوذه، بل كذلك بأن يجعل نفسه بعيداً عن متناول الآخرين ويظل على هامش الأحداث. فى السابق، كان التقليد المتبع بالنسبة لرجل من خ.م.ب. أن يتجول فى منطقته بصورة منتظمة ويتحدث مع الناس الذين كانوا يطلبون منه إلصاق أذنه بالأرض. فيما بعد، أخذ يتذرع بكثرة العمل الإدارى الذى يجب عليه تصريفه (ولاشك أن هناك مزيداً من العمل اليوم)، لكى يبقى قابعا فى مقر القيادة العامة ولا يخرج إلا نادراً رغم تشجيعات الحكومة له ونصائحها المتكررة بالخروج. أما نظام ايوب فقد فرض عليه مزيداً من التنقلات. وذلك بشكل رئيسى لان البيروقراطية أصبحت الآن ملزمة بتأمين بعض المهام ذات الصبغة السياسية المباشرة. داخل إطار المنظومة الجديدة لليمقراطية القاعدة (تراتب المجالس المحلية) عليه أن يقيم صلات أوثق مع نبلاء الريف الصغار الذين يلعبون دوراً مهماً فى المنظومة السياسية الجديدة. واليوم، يتنقل ضابط المنطقة كثيراً فى منطقته. بصورة رئيسية لكى يضع " الحجارة الأساسية" هنا أو هناك أو يسمع خطب الترحيب. وهو دائماً محاط بعدد من الأعضاء المختارين من بين النخبة الريفية، يمدحونه ويعددون شمائله وبالتالى يعزلونه فعلياً عن كل صلة جدية مع سائر الجماعة. أما إذا توصل إلى إقامة صلات مباشرة معها فان ذلك يتم بوصفه مرجعاً قضائياً. وهكذا فان فهمه لشؤون الجماعة ومشكلاتها يصبح بوضوح فهماً مزيفاً نظراً لطبيعة الصلات الاجتماعية القائمة ضمن هذا الإطار المحصور.

الوسط الاجتماعى لموظف المناطق الذى يعى وضعه ومركزه بين نبلاء الريف الصغار، منذ السنوات الأولى لإعداده، يترك أثراً عميقاً على فهمه للمجتمع الريفى، وعلى آرائه وقيمه. انه يتوصل إلى ذلك بمشاطرته للآراء الطبقية المسبقة التى يملكها الملاكون العقاريون تجاه الفلاحين. ورغم أن الأمر ينتهى به إلى التعرف "مباشرة" على هذا المجتمع، فانه يتعرف انطلاقاً من وجهة نظر معينة. وهذا يؤثر لا محالة على نمط السلوك الذى يختطه ويتبعه خلال سيرته كلها. هؤلاء الموظفون هم الذين يقفون بعنف تجاه ظلم المجتمع "الإقطاعى" وأفكاره المشوشة. ونحن نجد بعض الحالات المتميزة من الموظفين الذين تبنوا قضية الفلاحين البائسين. غير أنهم قليلون، ولا يشكل نفوذهم وزناً يذكر فى السياسة، ومن السهل عزلهم.

عندما يغادر الموظفون مناطقهم للالتحاق بأمانة السر حيث يساهمون فى صياغة السياسة، أو على الأخص، للالتحاق بالأقسام التى تؤمن سلسلة بكاملها من أمور الإشراف والرقابة، يصطدمون بعامل جديد. هذا العامل هو نفوذ أصحاب الأعمال. فهذا النفوذ لا يغيب عن المناطق. غير أن الرهان فى القيادات العامة كثيراً ما يكون أضخم من ذلك. صرح احد الوزراء السابقين، محمد على، فى حديث له فى الجمعية الوطنية العمومية.

"لقد لاحظنا بالتجربة، أيها السادة، أن الموظفين الكبار - ينبغى أن نكون صريحين ونعترف بذلك - حتى الموظفين الكبار يرتشون " [٤٣]. بعد انقلاب عام ١٩٥٩ جرى صرف ٨٤ موظفاً مسناً كان بينهم من أحيلوا على التقاعد الإجبارى أو خفضت رتبتهم أما بسبب الرشوة أو للاشتباه بأنهم ارتشوا وأما بسبب عدم فعاليتهم [٤٤]. لكن ذلك لم يطهر مواخير أو جياس بحال من الأحوال.

والثروات التى يراكمها الموظفون يستثمرونها فى الأرض، والملكية العقارية والذهب والمجوهرات أو يصار استثمارها فى الخارج. غير أن هناك قيمة لا باس بها استثمرت، كما يؤكد البعض، فى الأعمال والصناعة الباكستانية التى يديرها عادة أهل الموظف وأقاربه. وعندما يراكم الموظف ثروة خاصة يكون من مصلحته تكريس الطابع المقدس لمؤسسة الملكية الخاصة - كما أن صلاته الوثيقة مع عالم الأعمال تلزمه بدعم فكرة الملكية الخاصة. غير انه رغم ذلك يظل يحرص حرصاً شديداً على تكثير أمور الرقابة التى تمكنه من جمع ممتلكاته. فمصالحه إذن ليست متماهية مع مصالح جماعة الأعمال ولاهى متماهية مع مصالح الملاكين العقاريين الذين قد يشاطرهم آراءهم. كذلك لا يمكن أن تتماهى مصالحه مع "المصلحة الوطنية". إذ انه لا يملك سوى نقاط قليلة مشتركة مع جماهير الشعب المستغلة. فهو بالأحرى أداة لطيفة مجاملة بيد الطبقات المالكة، ناهيك بالمصالح الاستعمارية الجديدة التى بوسعها وحدها أن تقدم له الفرص التى يبحث عنها من اجل تضخيم ثروته. ولا حاجة بنا إلى أن ننفى كون جميع الموظفين فاسدين ومرتشين. ولكن الرشوة واسعة الانتشار بحيث أن الموظفين الذى لا يرتشون يكادون لا يساوون أكثر من زملائهم.

مع ذلك فالرشوة وحدها لا تفسر تعاون البيروقراطية مع المصالح الاستعمارية الجديدة. بل أن كل التقاليد والتربية التى يتلقاها البيروقراطيون فى المستويات البيروقراطية العليا تدفعهم بهذا الاتجاه.فقد صير إلى إعدادهم على الطريقة الغربية، وهم مشبعون بأفكار ونظريات تعكس أراء المصالح الغربية واهتماماتها. فضلاً عن أن الخبراء والمستشارين الأمريكيين الذين تكاثرت إعدادهم ضمن الإلة الإدارية قد اثروا على نمط تفكير زملائهم نظراً لان وضعهم كخبراء كان يعطى لنصائحهم وزناً كبيراً. علاوة على ذلك، فالموظف الباكستانى الشاب كان يكتشف أن ترقيته قد تتوقف على تقرير أو إفادة يكتبها بشأنه مرشده الخبير الأجنبى. من هنا انه كان يتقبل أفكار هذا الأخير عن طيبة خاطر.

واقع الرشوة ووهم الوصاية كانا يماهيان البيروقراطية ويوحدانها من اجل الدفاع عن رقابتها على سلطة الدولة. وانضباطها المركزى كان يمكنها من مجابهة التحدى الذى تطلقه العملية السياسية الديموقراطية. أما الرقابة الفعلية والمركزية على كل الجهاز البيروقراطى فى باكستان فقد تسهلت نظراً لبعض التغييرات فى بناها. فى الهند البريطانية كان موظفو الخدمة المدنية الهندية ينتمون إلى كادرات إقليمية منفصلة بعضها عن بعض. والذين يعلمون فى الحكومة المركزية كانوا يتلقون مساعدة الحكومات الإقليمية. أما فى باكستان، فقد ألغيت الكادرات الإقليمية المنفصلة، وصار الموظفون يشكلون كادراً واحداً تحت أمرة المركز. رقابة الخدمة المدنية وإشرافها كانا محصورين فى أمانة سر رئاسة الحكومة المركزية التى كانت تعمل مباشرة وفقاً لأوامر أمانة السر العامة

---

[٤٣] نقاشات الجمعية التأسيسية (التشريعية) فى باكستان. المجلد ٢ رقم ٢ تاريخ ٢٦-٩-١٩٥٣.
[٤٤] "صحيفة باكستان" بتاريخ ٣-٧-١٩٥٩.

التى تشكل السيد المطلق للبيروقراطية. فيما بعد، أى بعد تعليق هذا المنصب، أصبحت القيادة بيد الحاكم العام. ثم أصبحت بعد ذلك، أى فى عهد دستور ١٩٥٦، بيد الرئيس الذى حل محل الحاكم العام. أما هذه المناصب الثلاثة فقد تعاقب عليها ثلاثة أعضاء من البيروقراطية. وقد أعطى دستور ١٩٥٦ للرئيس السلطة العليا على خ.م.ب. وهكذا كان الحكام الإقليميون يمارسون القليل من النفوذ على الموظفين الذين كانوا فى خدمتهم. خلال نقاشات الجمعية التأسيسية فى ٩ شباط ١٩٥٦، تشكى عدد من الوزراء الإقليميين من أن الموظفين يرفضون تنفيذ أوامرهم لأنهم يعتقدون انه (الحاكم الإقليمى) لا سلطة له عليهم حتى يتخذ إجراءات ضد الموظفين العصاة الذين يتحدون أوامر وزرائهم [٤٥]. ومن المدهش أن نلاحظ إلى أى حد يذكرنا هذا المنصب بشكاوى الوزراء فى ظل النظام الاستعمارى عندما كان الوزراء المدنيون أول من يحتل المراكز داخل الحكومة التى تحدثنا عنها أعلاه.

- ٦ -

فى عهد الاستقلال كانت البيروقراطية قد أصبحت متحدة بما فيه الكفاية كى تتمكن من التصرف، فى الشؤون السياسية، بتماسك وفعالية. منذ البداية عمد قائد أعظم جناح إلى تحذيرها : "ينبغى عليكم، كموظفين، أن تقوموا بواجبكم. أن شؤون هذا الحزب السياسى أو ذاك ليست شؤونكم.. والذى يحصل على الأكثرية هو الذى يؤلف الحكومة، وواجبكم هو خدمة هذه الحكومة مادمتم موظفين لا رجالاً سياسيين" [٤٦] رغم ذلك، فان رجال السياسة فى باكستان هم الذين كان عليهم أن يخدموا البيروقراطية، ثم أنهم، فى عام ١٩٥٨، طردوا من على المسرح السياسى وصير إلى إلغاء الدستور.

استمرت المرحلة الأولى التى تدعمت خلالها السلطة البيروقراطية فى باكستان حتى ١٩٥١، تاريط اغتيال رئيس الوزراء لياقة على خان وإجراء تعديلات سياسية مهمة. خلال هذه السنوات الأربع الأولى أرسيت دعائم الدولة الجديدة. وساد شىء من النظام بعد الفوضى التى تلت التقسيم. انطلاقاً من هذا الجو المضطرب الذى كان سائداً بعد التقسيم ساهم الجهاز الإدارى بتقديم شىء من النظام. فى تلك المرحلة لم تكن قد اتضحت بجلاء بعد مطامح البيروقراطية السياسية.

يروى المؤرخون الباكستانيون أن القائد أعظم، جناح، الحاكم العام الأول لباكستان، كان رجلاً يسيطر تمام السيطرة على الإلة الحكومية، ويشرف يوماً بيوم على تسيير شؤون البلاد. أوهام روجها آخرون ممن كانوا يعلمون باسمه.

للوهلة الأولى، تعطينا شخصية جناح الفذة وسلطته الأكيدة فى البلاد هذا الانطباع المعقول للغاية. رغم ذلك، فالواقع أن جناح كان غداة الاستقلال مريضاً جداً وقد ظل ملازماً فراشه أسابيع عديدة. ولم يكن له قبل بالانخراط فى دوامة الحياة السياسية ولا بالاهتمام، بصورة مستمرة، بشؤون الدولة. من حين لأخر كان يستعيد قواه بشجاعة، فى بعض المناسبات، لكن المرض كان يشتد عليه بعد فترة وجيزة [٤٧]. فلم يكن هناك بد من أن الموظفين الذين كان يعتمد جدياً عليهم كانوا يتمتعون عملياً بحرية التصرف لإدارة

---

[٤٥] نقاشات الجمعية التأسيسية فى باكستان، المجلد الأول رقم ٦٨، تاريخ ٩-٢-١٩٥٦.
[٤٦] قائد أعظم جناح. "خطابات" ١٩٤٧-٤٨، كراتشى ص٩٤.
[٤٧] هكتور بوليثو، المرجع المذكور، ص ٢٠٨، ٢١١ و٢١٥ -١٦ : قصة مرض جناح وموته.

شؤون الحكم. وكان الحاكم العام قد تقلد السلطات الاستثنائية، مما كان يدعم إلى حد بعيد سلطات موظفيه حين كانوا يتجاوزون سلطة البرلمان. وقد ذكر رئيس الوزراء لياقة على خان الجمعية التأسيسية " بان الشخص الذى يتمتع بملء السلطات فى ظل الدستور الراهن هو الحاكم العام. وبوسعه أن يفعل ما يشاء" [٤٨]. لاشك فى أن الحاكم العام بموجب المادة التاسعة من مرسوم الاستقلال الهندى ١٩٤٧، وبموجب الدستور، عليه أن يتولى صلاحياته خلال فترة سبعة اشهر ونصف كإجراء انتقالى. وهو بموجب هذه المادة يستطيع أن يدخل تعديلات، بقرار على "مرسوم الحكومة الهندية ١٩٣٥" وبقرارات ملكية الخ.. كانت تشكل قاعدة الدستور المؤقت فى باكستان. وقد جرى تمديد صلاحية الحاكم العام هذه لمدة سنة حتى ٣١ آذار ١٩٤٩. ومن الجدير بالذكر أن بعض التعديلات الهامة التى أدخلت على الدستور، خلال هذه الفترة، جرت بناء على قرار من الحاكم العام وفقاً لهذه المادة، لا بواسطة التأسيسية لباكستان التى كانت اعملها فى حكم المعدومة، هكذا ففى تموز ١٩٤٨ وبناء على قرار من الحاكم العام، أضيفت مادة جديدة (١٩٢) إلى قانون ١٩٣٥، تحول الحاكم حق تعليق الجهاز الدستورى المنتظم فى الإقليم كما تخوله أن يتولى باسمه جميع صلاحيات الحكومة الإقليمية. وقد أثيرت مسألة هذه الصلاحية عدة مرات فى الأقاليم. وذهب البعض إلى تفسير تركيز السلطات بيد الحاكم العام بأنها تحويل المحل الهندسى لسلطة الأقاليم نحو المركز. هكذا كتب خالد بن سيد يقول : "فى ظل شخصية قائد أعظم المهيمنة وخلفه لياقة على خان، كان الموظفون يشرفون عملياً على كل الإدارة فى المناطق، بينما كان رجال السياسة يحتفظون بمناصبهم بمقدار ما كانوا يعربون عن استعدادهم لطاعة أوامر الحكومة المركزية" [٤٩]. غير أن البيروقراطيين هم الذين كانوا يحكمون عملياً فى المركز ويتصرفون باسم الأب المتألم فى سبيل الأمة، بينما كان السياسيون يرضخون لاغتصاب السلطة على هذا النحو.

بعد موت جناح أصبح خواجا نظيم الدين حاكماً عاماً. كان رجلاً ضعيفاً عديم السلطة والفعالية رغم السلطات الدستورية الهائلة التى يخوله إياها منصبه. فسقط رداء سلطة جناح، فى ذهن العامة، فوق كتفى رئيس الوزراء لياقة على خان. فقد كان لياقة، بعد جناح، الرجل السياسى الوحيد الذى يتمتع بالمقدرة على القيادة والذى كان بوسعه، لو أراد، أن يعمل على جعل السلطة السياسية تتحكم بالبيروقراطية. غير انه كان رجلاً قليل الاهتمام بالشئون الإدارية وبالسياسة المالية أو الاقتصادية. كان يكتفى بإطلاق يد الموظفين فى مثل هذا الأمور. بالمقابل كان شديد الاهتمام بالسياسة الخارجية (عدا كونه رئيساً للوزارة كان يشغل منصبى وزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع) لاسيما بمشكلة كشمير والخلافات مع الهند. وكان عليه أن يواجه مشكلة أخرى : التفكك السريع لحزبه، رابطة المسلمين، الذى كان رئيساً له. وبحكم ضعف بصره الذى كان يمنعه من قراءة الملفات، لم يكن يهتم كذلك عن كثب بشؤون الحكم اليومية.

أما الرجل الذى كان مسؤولاً فى ذلك الحين عن الجهاز البيروقراطى فقد كان شدرى محمد على، الأمين العام للحكومة. كان هذا المنصب هو المنصب الوحيد الذى ادخل على المراتبية الرسمية فى عهد التقسيم، وهو يخول للحكومة بأسرها حق السلطة الكاملة،

---

[٤٨] ذكرها خالد بن سيد فى المرجع المذكور، ص٢٦١. للإطلاع على التغييرات الدستورية التى تركز السلطات فى يد الحاكم العام، أنظر القسم الثانى من الكتاب.
[٤٩] خالد بن سيد، المرجع المذكور، ص ٣٨٣.

وقد أوجد هذا المنصب بناء على رغبة القائد أعظم جناح لتسهيل سرعة التنسيق بين القرارات عندما تكون الحكومة فى مواجهة مشكلات ملحة وهامة جداً. وكان شدرى محمد على خليقاً فى الشؤون الإدارية وذا طاقة خارقة. كما كانت له آراؤه السياسية اليمينية المتطرفة بما فيه الكفاية لتجعله يقحم شخصيته بقوة ويفرضها على الأحداث عوضاً عن الاكتفاء بالدور البيروقراطى الحيادى. غير انه فى ذلك الحين لم يكن يملك من اتساع الأفق السياسى ما يجعله يطمح إلى احتلال منصب سياسى. فهو بصفته أميناً عاماً، تحت أمرة رئيس للوزراء يدع له أمر الاهتمام بشؤون الحكومة، كان يحتل بالفعل منصباً أهم من المنصب الذى سيحتله فيما بعد فى مكتب سياسى لوزارة المال ثم كرئيس للوزراء. ورغم انه استطاع أن يستميل البيروقراطية العليا إليه فان عددا من زملائه الطموحين كانوا يتهيأون منذ ذلك الحين لمجابهته، لا سيما الجنرال اسكندر ميرزا الذى كان حينئذ أميناً للدفاع ومدعوماً بالجيش، ووزير المالية غلام محمد، وهو عضو سابق فى خ.م.ب يتمتع بدعم قوى فى أوساط الفروع المهمة من البيروقراطية. ولما كان غلام محمد وزيراً للمالية فقد كان بوسعه أن يطمح فعلاً لاحتلال منصب سياسى، الأمر الذى لم يكن شدرى محمد على قادراً عليه. وقد سنحت الفرصة أمامه بعد اغتيال لياقة على خان فى تشرين الأول ١٩٥١ عندما تزعزع الصرح الحكومى بأسره. فنجح غلام محمد فى الوصول إلى الحكم وكان تعيينه حاكماً عاماً بمثابة افتتاح للمرحلة الثانية من صعود البيروقراطية فى باكستان.

أما نظيم الدين الذى كان حاكماً عاماً فى تشرين الأول ١٩٥١ فقد أصبح رئيساً للوزارة، بينما عين غلام محمد حاكماً عاماً. ونحن سنشهد من الآن فصاعداً دخول البيروقراطيين إلى المسرح، وكيف أنهم سيلعبون دوراً سياسياً مكشوفا ويتلاعبون بالسياسيين لتلبية حاجاتهم. كان منطقيا بحكم النفوذ السياسى للبيروقراطية، أن يحتل احد البيروقراطيين اعلى منصب سياسى. صراع الشلل داخل البيروقراطية كان بمثابة توطئة وتمهيد. فقد عمد شدرى محمد على الذى لم يكن باستطاعته شخصياً أن يحتل منصباً سياسياً ، إلى دفع مجموعة كانت قد أيدت تعيين قائد قديم من رابطة المسلمين هو سردار عبد الرب نستار كرئيس للوزارة، مما يؤدى إلى إبقاء نظيم الدين فى مكانه كحاكم عام لين الجانب، ولعل شدرى محمد على كان يأمل بأن لا يكون نستار، كرئيس للوزارة، اشد إزعاجاً له، وللبيروقراطية بوجه عام، من سلفه. مما يجعله مرة أخرى فى موقع الإشراف الفعلى على الحكومة. بوصفه أميناً عاماً على رأس البيروقراطية. رغم ذلك فان غلام محمد هو الذى ربح. ومن ضمن مهامه الجديدة كحاكم عام كان يوجه البيروقراطية والدولة. غير انه لم يكن من الممكن أن يكون هناك شخصان معاً على رأس البيروقراطية. فالغى إذن منصب الأمانة العامة و "رقى" شدرى محمد إلى منصب وزير المالية. ولكنه بحكم فقدانه للرقابة التى كان يمارسها على الإلة البيروقراطية أصبح له من السلطة، كوزير، اقل مما كان له منها قبل ذلك عندما كان موظفاً!

أن الاهتمام البالغ الحيوية الذى كانت تبديه الولايات المتحدة فى ذلك الوقت من اجل إقامة معاهدة عسكرية مع باكستان، كان احد الأسباب الجوهرية للازمة السياسية التى سبقت الإقالة الحاسمة لوزارة نظيم الدين من قبل الحاكم العام فى آذار ١٩٥٣. فحكومة نظيم الدين، وخاصة الوزير ظفر الله خان، كانت تحبذ، على ما يعتقد البعض، قيام

علامات أوثق مع البريطانيين ولم تكن تدعم تطور الأمور المقترح [٥٠]. أن الأزمة التى أدت بالنهاية إلى إقالتهما كانت قد نشبت باتجاهات عديدة فى أن واحد. فى آذار ١٩٥٣ شهدت البنجاب تمرداً واسعاً أثير ضد جماعة الأحمدية، وهى طائفة إسلامية أقلية، ينتمى إليها وزير الشؤون الخارجية. ثم تلا ذلك إنذار أرسل إلى رئيس الوزارة يطالب، من جملة ما يطالب به، باستقالة ظفر الله خان. أعلنت الأحكام العرفية لقمع التمرد.

ثم واجهت حكومة نظيم الدين هجوماً آخر تجلى بإشاعات حول مجاعة وشيكة. والواقع أن موسم القمح فى تلك السنة لم يكن جيداً، وان الصحافة شنت حملة بالغت فيها بوصف الجفاف وبإنذار الرأى العام. فهرع الناس بحكم خوفهم من المجاعة إلى مراكمة الحاجات وبدأت أسعار المواد الغذائية ترتفع. وإذ احاق اليأس بحكومة نظيم الدين فأنها يممت شطر الولايات المتحدة من اجل الحصول على بعض العون. لكن الولايات المتحدة رفضت حتى مجرد الوعد بتقديم مساعدة غذائية ما لم تبعد حكومة نظيم الدين. وعندما تم ذلك فى آذار ١٩٥٣ أعلنت الولايات بأقل من أسبوع عن استعدادها لتقديم المساعدة الغذائية. رغم ذلك فان المساعدة الموعودة لم تبدأ بالوصول إلا أثناء موسم الحصاد الرائع الذى شهده العام التالى. فكان من الواضح أن الخشية من المجاعة كانت عملية مدبرة وان الوضع الغذائى لم يكن متدهوراً إلى حد كبير، وان الباكستان على كل حال خرجت من هذا الوضع مع انتهاء العام رغم المساعدة الغذائية التى لم تصل [٥١]. غير أن الحكومة انتابها الخوف وخضعت. فتحقق بذلك هدف العملية.

أن الطريقة التى أقيلت بها وزارة نظيم الدين أبرزت بوضوح مرة أخرى استخفاف البيروقراطية بالأعراف الدستورية وبتطبيقها. فوزارة نظيم الدين كانت مسؤولة مبدئياً أمام الجمعية الوطنية. إلا أن الجمعية لم تجد الفرصة لإبعادها عن طريق التصويت. والواقع أن الجمعية كانت قد أقرت ميزانيتها بأغلبية ساحقة قبل إقالة نظيم الدين ببضعة أيام ! لكن وزارة نظيم الدين أقيلت فى الواقع، بأمر من الحاكم العام، عدا عن مسألة الحق الدستورى فان هذا العمل يشير بوضوح إلى المكان الذى تكمن فيه السلطة حقاً. ثم أن الجمعية انعقدت بعد ذلك بوقت قصير ولم يصدر عنها فى الحقيقة أى احتجاج، مما يشير إلى الدور الذيلى الذى انتهى بها الأمر إليه. بل أنها خلافاً لذلك صوتت بخضوع وأيدت رئيس الوزراء الجديد الذى عينه الحاكم العام وساعده على ممارسة صلاحياته. كذلك فان الحاكم العام اختار بنفسه لرئيس الوزراء الجديد الفريق الوزارى وعين لكل وزير وزارته ! هكذا برهنت الديموقراطية أخيراً فى باكستان عن هيمنتها السياسية بما لا يقبل الجدل. وأصبح بوسع الحاكم العام، والرئيس فيما بعد. أى فى ظل دستور ١٩٥٦، أن يأتيا بالوزراء ويبعداهم، وان ينجحا دائماً فى الحصول على الأكثرية البرلمانية اللازمة للمعينين الجدد.

---

[٥٠] بصدد المعاهدة العسكرية المعقودة مع الولايات المتحدة كتب الميجور جنرال فاضل مقيم قائلاً : " أن الحكومة البريطانية كانت هى الأخرى مستاءة من الاتفاقية.." المرجع المذكور ص ١٥٥. وقد عمل ظفر الله خان وزير الشؤون الخارجية فى الحكومة الجديدة على التقليل من شان مضمون معاهدة المساعدة والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة مشيراً بشكل علنى إلى "أن الاتفاقية لا تنشىء معاهدة عسكرية ولا تجبر باكستان على تقديم قواعد للجيش الأمريكى ". ريتشارد ستيبنس " الولايات المتحدة فى عالم الأعمال " نيويورك ١٩٥٦، ص٣٢٦.

[٥١] لمزيد من التفاصيل أنظر حمزة علوى "المساعدة الأمريكية لباكستان" فى "الأسبوع الاقتصادى" عدد خاص، بومباى، تموز ١٩٦٣.

هذا تبسيط للتغيرات الزئبقية التى كانت تشهدها التحالفات السياسية والمؤامرات التى تحاك من اجل تدبير تعاقب الحكومات. غير أن العامل الثابت الوحيد بين كل هذه التغيرات كان الدور المهيمن والرئيسى للحاكم العام، ثم للرئيس فيما بعد، وهو المنصب الذى احتله غلام محمد ومن بعده الجنرال اسكندر ميرزا، وكلاهما بيروقراطيان. وقد كانا يستمدان نفوذهما، بشكل جوهرى، من دعم البيروقراطية والجيش أكثر مما كانا يستمدانه من مجموعات السياسيين المتغيرة التى كانا يتلاعبان بها فى كل أزمة.

- ٧ -

يجلى تحدى سلطة الحاكم العام البيروقراطية عام ١٩٥٤ بعد النتائج المفجعة للانتخابات الإقليمية فى باكستان الشرقية. لم تكد الحكومة ولا معارضة "الجبهة المتحدة" تتوقعان مثل هذه النتائج. والحزب الحاكم، هو الآخر، الواثق من فوزه، لم يحصل إلا على ١٠ مقاعد من اصل ٣٠٩ !

أرسلت الجيوش والوحدات البحرية على جناح السرعة إلى باكستان الشرقية. أقيلت حكومة "الجبهة المتحدة" التى كانت قد تألفت منذ وقت قصير، وتولى "قيادة الحكومة" الجنرال اسكندر ميرزا الذى أرسل للاهتمام بالوضع. ثم تلا ذلك موجة من القمع واعتقالات كثيفة.

أن الحكم الصارم الذى أطلقه سكان باكستان الشرقية، رغم ما يبدو عليه من تضارب، قد شجع أعضاء الجمعية التأسيسية فبدأوا يتخذون مواقف أكثر استقلالاً تجاه البيروقراطية المسيطرة. فى تشرين الأول ١٩٥٤ قدموا للجمعية اقتراحات ببعض التعديلات الدستورية المعدة لكبح صلاحيات الحاكم العام. قبل أن تصبح هذه التعديلات سارية المفعول أعلن الحاكم العام "حالة الطوارىء" وحل الجمعية التأسيسية وتقلد جميع الصلاحيات. نوقشت شرعية انقلاب الحاكم العام بالتفصيل وحكم عليها فى المحاكم. غير أن ما يهمنا هنا هو سلطة الأمر الواقع التى كانت بيد الحاكم العام الذى فرض أرادته على رؤساء الوزارات وعلى البرلمان. هذا يبرهن مرة أخرى عن قصور الزعامة السياسية فى مواجهتها للبيروقراطية والجيش. ثم أن الحاكم العام عين وزارة جديدة. والجدير بالذكر انه ضمنها الجنرال أيوب خان، القائد العام للجيش، وزيراً للدفاع (وقد بقى محتفظاً بمهامه كقائد للجيش) والجنرال اسكندر ميرزا وزيراً للداخلية. ورغم أن الأحكام العرفية لم تعلن، فقد كانت هذه أول مرة يشترك فيها ضابط كبير بالحكومة اشتراكاً مباشراً وقطعياً.

فى غياب الجمعية التأسيسية (والاهتمام القليل الذى كانت تثيره مبادؤها الديموقراطية) كان النظام الجديد بحاجة طبعاً لمصدر ما أو لمبادىء معينة يستمد منها شرعية سلطته. إذا كانت البيروقراطية تنعت بالأبوية الفوقية وإذا كان ممثلها على رأس الحكومة، فان مفهوم "الوصاية"، الذى جعل منه البيروقراطيون ومدّ احوهم قضية ذات شأن، كان يصلح لتقديمه بوصفه مبدأ يضفى الشرعية على النظام. كان بوسع البيروقراطية أن تحكم باسمها الخاص وبشكل مكشوف. وكان ذلك هو الوقت المناسب لوضع مفهوم الوصاية على المحك. لكنه سرعان ما أتضح انه مفهوم أجوف. كان من الواضح انه ليس أكثر من صورة مضللة عن البيروقراطية. ونظرا للفساد والرشوة ومحاباة الأقارب وكلل الجمهور، وجدت البيروقراطية فاقدة كل اعتبار. فكان على النظام أن يبحث عن مبادىء أخرى لشرعيته. لذا اتجه الحاكم العام نحو الجنرال أيوب خان، القائد العام للجيش وطلب منه تولى السلطة باسم الجيش. غير أن أيوب خان رفض الطلب. هنا يتبادر إلى الذهن

سؤال : ماذا كان بالضبط هدف الحاكم حين عرض على الجنرال أيوب خان هذا العرض. من الواضح أن الهدف لم يكن مجرد الحصول على دعم الجيش لحكومته. فالحكومة كانت تتمتع بدعم القوات المسلحة دعماً كاملاً، حتى أن القائد الأعلى للجيش أيوب خان كان مشتركاً بالوزارة شخصياً. كان المطلوب إذن "استيلاء" رمزياً على الحكم يجعل من الجيش مصدراً للفضيلة السياسية ووصياً على مصالح الأمة فى فترة متأزمة. هكذا فان الجنرال اسكندر ميرزا، الصديق الحميم للجنرال أيوب خان ومستشاره، والمتلاعب الرشيق برجال السياسة، لم يؤيد الاقتراح، بالطبع، بل صرح فى مؤتمر صحفى للديلى تلغراف اللندنية فى ١٢ تشرين الثانى ١٩٥٤، أن الجيش لا يرغب فى الانخراط بالشؤون السياسية. وبعد أن ظهر ميرزا بمظهر "الرجل القوى" (وهل هناك أفضل من دعم الجيش والبيروقراطية من اجل ذلك) عمل على بعث شكل من أشكال الإلة البرلمانية، رغم انه كان يصرح بوضوح تام انه يفضل دستوراً مستبداً، وكان خلال وقت معين يتحدث عن حسنات "الديموقراطية المراقبة".

انتخبت الجمعيات الإقليمية جمعية تأسيسية جديدة عملت على وضع دستور انتهت منه عام ١٩٥٦. واضح اسكندر ميرزا، الذى كان قد تولى فى هذه الأثناء مهام الحاكم العام، الرئيس الأول لباكستان، ثم تلا ذلك فترة من الخضات السياسية لاسيما بسبب الموجة الديمقراطية فى كل البلاد. وعين ميرزا وصرف عدداً كبيراً من الوزراء، وتغلغلت المؤامرات البيروقراطية فى الحياة السياسية بأسرها فى البلاد. يقول مشتاق احمد جرمانى، وهو وزير سابق وحاكم سابق للبنجاب، فى معرض حديثه عن نشاطات الرئيس : "غير أن الإداريين فى باكستان تولوا أمر تنصيب الوزراء وعزلهم. مما جعل البلاد فى هذه الآونة تحت قيادة زمرة من السياسيين السخفاء والإداريين من صانعى الملوك" [٥٢]. ويقول الرئيس ميرزا نفسه، لدى إعلانه عن انقلاب تشرين الأول ١٩٥٨:

"أننى مازلت انتقل منذ ثلاث سنوات من تحالف إلى تحالف أملاً منى بالوصول إلى استقراره الإدارة. لكن الذين يغتابوننى، بوسائلهم الدنيئة، ظلوا بكل مناسبة يسمون هذه المحاولات مؤامرات بلاط.. ".

هذا التصريح هو عبارة عن تعليق معبر عن دوره الفاعل والحاسم فى الحلبة السياسية.

- ٨ -

انقلاب تشرين الأول ١٩٥٨ لم يكن إذن "استيلاء" على السلطة. فاللذان قاما بهذا الانقلاب، الجنرال اسكندر ميرزا كرئيس لباكستان والجنرال أيوب خان كقائد اعلى للجيش، كانا - يقبضان على مقاليد السلطة الفعلية. بل أن ذلك كان عبارة عن صرف للسياسيين الذين قدموا للحكم واجهة برلمانية، وعن تفكيك للجهاز الدستورى، الذى كانت تنشأ من خلاله قوى جديدة عشية الانتخابات العامة الأولى التى كانت ستجرى فى البلاد. فى عامى ١٩٥٧ و١٩٥٨ شهدت باكستان اضطرابات سياسية كبيرة. وإذا كانت نتائج انتخابات ١٩٥٤ فى باكستان الشرقية ذات دلالة فقد كان يبدو من المرجح جداً أن عدداً من السياسيين القدامى الذى كانوا يخضعون بسهولة لرغبات البيروقراطية لن يحصلوا على مقاعدهم فى البرلمان. فأجلت الانتخابات مرات عديدة بينما كانت تحاك المناورات لتعجيل وقوع "الأزمة ".

---

[٥٢] أنظر باكستان تايمس. تاريخ ٢٠-١٠-١٩٥٧.

الأحداث الدراماتيكية التى حصلت عشية الانقلاب قدمت الخلفية المباشرة له. وسواء كانت قد أخرجت صدفة أم بطريقة ماهرة (كما يعتقد البعض) فإنها وفرت مجرد الوقت المناسب و"الذريعة" للانقلاب الذى كان يخطط له منذ وقت طويل. "أن الإجراءات العسكرية اللازمة كانت تحرز تقدماً منذ ثلاثة أسابيع لكن المخططات لم يكن يعرفها سوى أربعة ضباط" هكذا صرح الرئيس اسكندرا ميرزا فى مقابلة مشتركة مع الجنرال أيوب خان للصحافة فى ١٠ تشرين الأول ١٩٥٨. والواقع أنهما أوضحا عبر تصريحاتهما وخلال مقابلات صحفية عديدة أن القرار الحقيقى بالتدخل قد اتخذ قبل الانقلاب بوقت طويل.

ولم يرتد النظام الذى نشأ بعد الانقلاب "العسكرى" طابعاً عسكرياً جوهرياً. بقى اسكندر ميرزا يسمى نفسه رئيساً وسمى الجنرال أيوب خان الرئيس العسكرى للإدارة القانونية واحتفظ بنفس الوقت بمهامه كقائد اعلى للجيش. وعين احد البيروقراطيين، عزيز احمد، أميناً عاماً للحكومة ومندوباً عسكرياً عاماً للإدارة القانونية. وقسمت البلاد إلى ثلاث مناطق : كراتشى وباكستان الغربية وباكستان الشرقية، وضعت كل منها تحت قيادة ضابط عسكرى يتصرف بوصفه محافظاً للحكم العرفى. ثم أوجد فى ٨ تشرين الأول مجلس استشارى مؤلف من الأمين العام المعين حديثاً لدى الحكومة ومن الأمناء المدنيين لوزارات الحكومة المركزية الثمانية، وكان على الحكومة الإقليمية أن تعمل تحت سلطة الحكام الإقليميين الذين ظلوا يتمتعون بالصلاحيات نفسها التى كانت لهم من قبل. أما دور محافظى الأحكام العرفية تجاه السلطات المدنية فقد كان يبدو فى وقت معين غامضاً بعض الشىء، وكان يلاحظ بعض التشابك فى الصلاحيات. على العموم، يبدو أن محافظى الأحكام العرفية كانوا يهتمون بشكل رئيسى بالمحافظة على "القانون والنظام" كما كانوا يهتمون بالمحاكم العسكرية التى كانت تتمتع بسلطات جزئية واسعة جداً. غير أن محافظى الأحكام العرفية لم يلبثوا أن انطلقوا فى سلسلة من النشاطات المتنوعة جداً فى حمى "بناء الأمة". كما كان الضباط مرتبطين كذلك بالموظفين المدنيين. وبعد عدة تحقيقات انتهت إلى إصدار أحكام إدانة بسبب الرشوة أو الاشتباه بها أو عدم الفعالية، شهدت البيروقراطية بعض الاضطرابات فى صفوفها وصرف عدد من أعضائها أو عوقبوا. ثم أن عدداً من الأعمال الاعتباطية التى قام بها محافظو الأحكام العرفية فى مجال السياسة الاقتصادية، كمراقبة الأسعار وتحسين السلوك، ساهمت فى إدخال تحسينات موقتة كما سببت فى الوقت نفسه بعض الحرمان والأسى. رغم ذلك فان الإدارة بكاملها ما لبثت أن عادت سريعاً إلى أيدى المدنيين. فى ١١ تشرين الثانى ١٩٥٨ تلقت جميع الجيوش أمراً فورياً بالكف عن "مؤازرة السلطات المدنية". لكن الأحكام العرفية والمحاكم العسكرية أبقيت على حالها.

فى ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٨، بعد زيارة حافلة قام بها أمين سر وزير الدفاع الأمريكى ماكلروا لباكستان واستغرقت أربعة أيام، أقيل اسكندر ميرزا من مهام الرئاسة وحل محله الجنرال أيوب خان. فى نفس الوقت أعلن الجنرال أيوب تشكيل "وزارة" تضم ثلاثة جنرالات آخرين وثلاثة بيروقراطيين وعدداً من المدنيين الآخرين. وارتدى النظام فى باكستان بسرعة طابعاً مدنياً تماماً رغم أن صورته العسكرية، وخاصة قرارته العسكرية الأخيرة فى ظل الأحكام العرفية، بقيت على حالها.

لقد كان انقلاب ١٩٥٨ انقلاباً عسكرياً من حيث كونه فقط قد دبر من قبل القائد الأعلى، ولكن بالتعاون مع رئيس البلاد. فوضع الجيش فى الأمكنة اللازمة وأعلنت الأحكام العرفية، غير أن الجيش، بمعنى من المعانى، كان، كجيش، أداة فى يد مدبرى الانقلاب أكثر

مما كان صانعاً له. أسماء الضباط الأربعة الذين نالوا ثقة المدبرين لم تكشف أبداً. ومن الجائز أن يكونوا قد تمكنوا أو لم يتمكنوا من معرفة كل ما ترمي إليه المخططات. غير أن هذا لا يكفي لإلزام الخدمات المسلحة بما هي مسلحة. وبعد الانقلاب لم يشترك في الحكم احد منهم بشكل واضح. وكان واضحاً أن الانقلاب لم يسبقه تعزيز سياسي معين داخل الجيش ولم ينشر سلفاً أية أيديولوجية سياسة على الإطلاق ولا أي برنامج يعبر عن اماني الجيش - ماعدا التصريحات العامة التي كان يعد الجنرال أيوب خان من خلالها بإجراء الإصلاحات وبقطع دابر "الفوضى". في وقت معين بذل النظام جهداً، رغماً عنه، من أجل إنشاء آلية قادرة على التوفيق بين فلسفته السياسية الخاصة وبرامجه، لكن هذا المشروع لم يكن يتفق مع رؤية مجموعة من ضباط الجيش. وقد أوجد مكتب لتجديد البناء الوطني. غير أن هذا المكتب لم يكن شيئاً آخر سوى هيئة للدعاية ولم يكن يعني شيئاً يذكر بالنسبة لتحديد السياسة وتوجيهها. فبقي أسلوب النظام ذرائعياً، لا حاجة له على الإطلاق لأيديولوجية واضحة المعالم. والواقع انه بدا ينادي بالمثل الإسلامية بطريقة أو بأخرى، على نحو ما كانت تفعل رابطة المسلمين سابقاً. غير أن هذه المناداة نفسها كانت قليلة الذرائعية ولم تكن سوى تمرين على العلاقات العامة. فضلاً عن ذلك كان كل هذا العمل من صنع المدنيين. فإذا شئنا أن نقيم الوجه العسكري للنظام، فلا يسعنا أن ننسى انه لم يكن ثمة أي نوع من المجلس العسكري الواضح الذي يمارس السلطة، وان الموظفين العسكريين ظلوا طوال تلك المدة مرتبطين بواجباتهم العسكرية، ما عدا بعض مسؤولي المحاكم العسكرية في زمن محافظي الحكم العرفي [٥٣]. إذ كانت المحاكم العسكرية تستخدم لصرف النظر عن القانون المدني ومحاكمه بغية القضاء على معارضة النظام.

إلا أن الاستيلاء على السلطة قد تم باسم الجيش. فضيلة الجيش الظاهرة - بوصفه حارساً لوحدة الشعب وأميناً على راحته - كانت مبدأ شرعية النظام. " لن يسامحنا التاريخ إذا نحن فتحنا المجال أمام تطور الأوضاع المضطربة الراهنة"، هكذا قال الجنرال أيوب خان في أول حديث له في الراديو بعد الانقلاب. وقد أعلن يومئذ أن هدفه الأخير هو إحياء الديموقراطية، "ولكن ديموقراطية يفهمها الشعب ويستطيع العمل من أجلها". وفي تلك الأثناء كان يصرح "يجب علينا أن نحل النظام محل هذه الفوضى وان نعمل على تهدئة البلاد". لم يعين أي تاريخ محدد لليوم الذي تلغى فيه الأحكام العرفية ويوضع فيه دستور مدني. رغم ذلك فان الأحكام العرفية لم تكن كافية لوضع مقاليد السلطة في يد النظام.بل العكس. فالبعض كانوا يعتبرون أن هذا الوضع في غاية القلق، إذ يبدو انه يدعو علانية بعض الشخصيات المسؤولة الأخرى في الآلية العسكرية لان تشتهي السلطة بدورها. وقد حالف الحظ أيوب خان، إذ كان القائد الأعلى للجيش، الجنرال موسى، رجلاً معروفاً بإخلاصه لأيوب وليست له مطامع سياسية. غير أن الوضع بحد ذاته ظل متقلقلاً نظراً لان

---

(٥٣) منصب محافظ الأحكام العرفية في باكستان الغربية كان يشكل رغم ذلك مصدراً أمكانياً للقوة. في نيسان ١٩٦٠ كان الجنرال عمرو خان، محافظ الأحكام العرفية في باكستان الشرقية قد نقل إلى باكستان الغربية وانصرف إلى الاهتمام بالمنشآت. ثم الغي منصب محافظ الأحكام العرفية. في نفس ذلك الوقت نقل الحاكم العام لباكستان الشرقية ذكير حسين الذي كان في السابق مفتشا عاما للبوليس. فأرسل الجنرال أعظم خان، الذي كان أقدم عضو في وزارة أيوب خان، إلى باكستان الشرقية كحاكم عام. وقد أوجد الجنرال أعظم خان لنفسه وضعا سياسيا قويا من خلال دوره هذا ثم اضطر إلى التخلي كذلك عن مهامه في تموز ١٩٦٢، تاريخ إعطاء هذا المنصب للمدنيين.

الجيش كان وحده مصدر السلطة الشرعية. صحيح أن الجيش ظهر بعد انقلاب ١٩٥٨ مباشرة بمظهر "المخلص" فى نظر الأهالى، ولكن يجب أن نأخذ بالاعتبار المستوى السياسى المنخفض فى باكستان الغربية والقرف العام الذى كانت تولده مناورات السياسيين الفاسدين. ورغم ذلك، سرعان ما تحقق الناس من أن النظام الجديد لم يكن تماماً كما صرح انه سيكون. أضف إلى ذلك أن الضابط الذى يلبس البدلة، إذا وضع فى وضع جديد وأتيحت له الفرصة، لم يكن بعيداً عن مغريات الرشوة أكثر بكثير من زميله الضابط المدنى الذى ذاق طعم هذه المغريات. هكذا كان دور الجيش، كضمانة للشرعية، يتدهور بسرعة. وفى باكستان الشرقية لم يكن هذا الدور موجوداً، إذ أن القوى المسلحة كانت تتألف هناك من باكستانيين شرقيين بشكل رئيسى. فالاستياء من الحكومة السلطوية كان يتعاظم بين الأهالى. وقد لاحظ النظام أن الوضع من شأنه، إذا استمر على تلك الحال، أن يمس قيمة الجيش واعتباره. والذين كانوا يعتمدون على الجيش لحماية المؤسسات التى أقحموا فيها مصالحهم الخاصة كانوا يخشون أن يؤدى تدنى "السلطة المعنوية" للجيش إلى جعله عاجزاً عن التدخل المجدى فى فترة أزمة سياسية مقبلة. لم يكن ثمة ما يستطيع أن يؤمن للنظام، استمراره واستقراره فى أن واحد سوى قاعدة دستورية معينة للحكم، تحافظ كذلك على الدور الأخير للجيش كدرع واق للوضع القائم. أما المستشارون الأمريكيون، ومن بينهم مارشال، عضو الهيئة الإدارية لسلك التخطيط السياسى الأمريكى، فقد كانوا واعين كذلك بقوة المعارضة السياسية فى البلاد التى جرت تهدئتها مؤقتاً، فأعطوا التنبيه التالى : "أن الخطر الذى ينطوى عليه البحث عن اتفاق جديد لا يقع ضمن المجال السياسى، سوف يكون خطراً كبيراً جداً. بل أن الخطر يظل قائماً حتى ولو تم الاتفاق ضمن المجال السياسى"[٥٤]. ويؤكد مارشال لقرائه الأمر التالى :"أنا لم انصح أبداً بالديموقراطية بما هى كذلك. كانت النقاط الجوهرية التى أشرت إليها هى الإجماع والسلطة والحس السياسى وخلق مؤسسات قادرة على تمكين الدولة من النهوض والوصول إلى نتيجة معينة". هكذا صير إلى العمل على صياغة الأسس اللازمة لدستور جديد فى باكستان.

فى ظل دستور ١٩٦٢ كانت هناك سلطات متراكمة فى يد الرئيس، لم يسبق أن توفرت لأحد. فهو الذى يعين الحكومة المركزية، والحكام الإقليميين ومن خلالهم الحكومات الإقليمية. ويتمتع الرئيس بحق الفيتو تجاه البرلمان إلا إذا كان هناك أكثرية الثلثين. غير انه فى هذه الحالة يستطيع القيام باستفتاء، كما يستطيع حل البرلمان. وليس لهذا الأخير إلا رقابة محدودة على الموازنة. فهو فى الواقع ليس شيئاً أكثر من غرفة للنقاشات بين ممثلى النبلاء أصحاب الأرض والطبقة الميسورة فى المدن.

يحمل النظام الدستورى الجديدة ماركة "ديموقراطية القاعدة" التى يستمدها من "اتحاد المجالس" المحلية فى القرى وإحياء المدن والحواضر. أعضاء هذه المجالس المحلية التى تدعى "ديموقراطيات القاعدة" يشكلون هيئة الناخبين فى انتخابات الجمعيات الوطنية والإقليمية والرئيس. وهكذا يتمتع الرئيس الآن بالشرعية السياسية المستقلة ولا يحكم

---

[٥٤] سى. بى. مارشال "تأملات فى الثورة فى باكستان"، الشؤون الخارجية، مجلد ٣٧ رقم ٢ كانون الثانى ١٩٥٩ ص٢٥٥. ومارشال عضو فى الهيئة المذكورة أعلاه، وقد كان قبل ذلك (١٩٥٧) مستشارا سياسيا لدى رئيس وزراء باكستان السيد سهروردى.

فقط بمجرد كونه قائداً للجيش. قاعدة حكمه هى قاعدة سياسية رغم إنها تعتمد على النخبة الريفية وعلى سكان المدن الأغنياء الذين يسيطرون على "ديموقراطيات القاعدة".

أن احد أوجه نظام "ديموقراطية القاعدة" فى صلته مع البيروقراطية، هو انه يقدم نظاماً متكاملاً تستطيع البيروقراطية بفضله أن تخدم وتؤثر على كل قطاعات المجتمع فى القرى، وان تعمل بدورها على ضم نفوذ النبلاء الريفيين إليها وان تحصل على دعمهم. وتتكامل المجالس المحلية ضمن مراتبية للمجالس تضم ثلاثة مستويات. رؤساء المجالس على مستوى القرية هم الأعضاء شبه الرسميين السابقين فى مجالس تانا وتحصيل (على اعتبار أن تانا أو تحصيل هى الوحدة الإدارية الإقليمية الأدنى) التى كان يرئسها التحصيل دار المسؤول عن التانا أو التحصيل. هذه المجالس تساعد التحصيل دار على البقاء على صلة منتظمة بما يجرى فى كل قرية من القرى التابعة لقضائه. مكتب الإقليم هو "السلطة المشرفة" على مجالس القرى التابعة لقضائه وهو يتمتع هكذا بأوسع الصلاحيات من اجل مراقبة المجالس بما فيها حق تعليق عضوية الأفراد أو المجلس برمته، أو حق إعطائهم اوامر محددة أو نقض كل قرار يتخذونه. ويرئس المجالس على المستويات العليا كل من التحصيل دار ومكتب الأقاليم ومفوض المنطقة. وفى كل حالة تخضع المستويات الدنيا للمستويات العليا، ويمارس موظفو كل مستوى صلاحيات المراقبة والإشراف على المجالس التى تقع دونهم مباشرة. هكذا صير إلى إنشاء بنية فعلية تتيح للبيروقراطية أن تتصل بالمجتمع الريفى على جميع المستويات وان تحافظ على علاقات دائمة معه. التعاون المتبادل بين البيروقراطية والنبلاء الريفيين والناشىء عن هذا النظام تعزز وتدعم بفضل تحويل مبالغ طائلة من المال من اجل التنمية الريفية بواسطة المجالس المحلية ومساعدة برنامج العمل الريفى. وقد خلق هذا التدبير حقوقاً مكتسبة فى القرى تتجه نحو التعاون مع البيروقراطية.

على رأس الهرم المراتبى نجد صلاحيات عظيمة ممركزة فى شخص الرئيس. فى ممارسته لصلاحياته الشخصية هذه يجد الرئيس نفسه الآن فى مواجهة البيروقراطية. فعلاقاته معها متناقضة الأوجه. إذ انه بمعنى من المعانى رئيساً لهذه البيروقراطية. غير انه يبدو منذ فترة وجيزة، أن الرئيس أيوب قد اتخذ إجراءات لكبح سلطات المؤسسة البيروقراطية، فقلم نفوذها بطرق شتى لكى تصبح أداة طيعة بيد السلطة الشخصية للرئيس فلا تكون عاملاً مستقلاً خاصاً. كما أن هناك تنظيماً جديداً كانت له نتائج هامة على معنويات الموظفين (أو مطامحهم الممكنة) هو رفع سن تقاعدهم آليا إلى الخامسة والخمسين، حيث يمكن فى هذه السن أن يعاد تعيينهم حسب شروط محددة ووفقاً لرغبة الرئيس. وقد أحدثت فى السنوات الأخيرة تغييرات مهمة كان احدها إيجاد عدد كبير من الهيئات المستقلة شبه الحكومية (حوالى الأربعين) عهد إليها بمهام الإدارات الحكومية. ولهذا الأجراء مفعول مزدوج. فهو من جهة قد قلص إلى حد بعيد عدد النشاطات الموضوعة مباشرة تحت رقابة المؤسسة البيروقراطية. إذ غادر عدد كبير من ملاك الموظفين الجهاز البيروقراطى وأصبحوا خارج نظامه المركزى ونطاق دعمه. ومن جهة أخرى أوجد هذا الأجراء عدداً كبيراً من المناصب العالية التى تدر ربحاً وجاهاً، كمناصب رؤساء ومديرى الهيئات الجديدة التى لا يمكن الوصول إليها عن طريق التراتب الانتظامى، بل يعين فيها أصحابها بناء على رغبة الرئيس. هذه تغييرات حديثة العهد جداً لم تتضح حتى الآن مضامينها السياسية بشكل كامل. فإذا كان على البيروقراطية فى باكستان أن تتصرف كما

كانت تفعل من قبل فأنها قد تتقلص إلى حجمها الفعلي. وعلى الرئيس الآن أن يواجه تحدي الشعب الذي يتعاظم استياؤه يوماً بعد يوم. غير انه في مواجهة هذا التحدي عليه أن يعتمد على بيروقراطية قلقة على استمرار ملاك موظفيها الخاص ! هذا لا يعني بالضرورة أن الدعم لن يأتي منها، إذ أن هناك أعضاء بيروقراطيين أقوياء حققوا في السنوات الأخيرة ما فيه الكفاية من النجاح. غير انه لا يمكن، بهذا الصدد، تجاهل عنصر معين من القلق.

- ٩ -

اذا أخذنا بالاعتبار دور البيروقراطية والجيش في الحكم وفي التطور السياسي للبلدان السائرة على طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية، تطرح علينا أسئلة نظرية أساسية، في حال عودتنا في أن واحد إلى حكمة الفكر الماركسي الاصطلاحية والى التحليل والنظريات غير الماركسية المتعلقة " بالتحديث السياسي". أن المفهوم الستراتيجي المتبع كمرجع أخير هو مفهوم "النخبات" (الوطنية) المحدثة" المؤلفة من أناس صير إلى إعدادهم وفقاً للتراث العلمي الغربي، وهم الذين ينبغي أن يكونوا حملة العقلانية والتكنولوجيا الحديثة اللازمتين من أجل تكامل وتحويل المجتمعات التقليدية المحلية الصغيرة الدائرة على نفسها في حلقة تأخرها المفرغة، ومن اجل ربطها بالأمم الديناميكية. غير أن هناك مشكلة مركزية في هذه الدراسة النظرية هي مشكلة الهوة، الإدارية والسياسية والثقافية، الموجودة بين النخبات المحدثة والجماهير. هكذا "فالتكامل السياسي" يطرح بشكل رئيسي من زاوية العملية التي تنمي الجماهير بواسطتها (عبر الصلة والمشاركة) نوعا معينا من الطاقة باتجاه الأهداف التي تقترحها النخبات "الوطنية" المحدثة، التي من حيث تعريفها، ستخرج هذه الجماهير من مجتمعاتها اللا إنتاجية المحلية المتقطعة، لكي تتيح لها المساهمة والمشاركة في التقدم الوطني. غير أن هذا الطرح يتهافت عندما نعترف بأن المجتمع المحلي ليس كلا متجانساً. ولا هو مجتمع منفصل عن الاقتصاد الوطني، ولا هو، في الحقيقة، مجتمع وأكد. ثم انه ليس مجتمعاً ممزقاً بفعل نزاعات (فعلية كانت أم ممكنة) تمليها مصالح مادية، تنشأ بين سكان يحتلون مراكز متميزة في بنية الاقتصاد الوطني المتطور ويشكلون فيه عناصر محلية متكاملة. أن التنافس بين هذه المجموعات لا يمت إلى مشكلات ليس لها إلا أهمية محلية. والمشكلات التي تحل، لا تحل فقط على أساس عمل سياسي محلي مشترك. أن الحكم الوطني وسياسته لهما تأثير قوي وحاسم على نتائج هذه المشكلات. مشكلة الجذور الاجتماعية للنخبات الوطنية وميولها وانتماءاتها، تجاه القوى المتصارعة على الحلبة السياسية، هي إذن مشكلة رئيسية.

من جهة أخرى، أن النظرية الماركسية التي لا تطرح السؤال حول الطبيعة الطبقية للدولة، تجد نفسها تجاه مشكلات جديدة تتعلق بدور البيروقراطية والجيش في البلدان السائرة على طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية، هذه مسألة لا تجد الجواب عنها في المذهب الماركسي الذي ينص على أن الدولة ليست إلا أداة بيد الطبقة الحاكمة التي يحددها دورها في البنية الاقتصادية. ولكن ماذا نقول إزاء وضع لا يبدو أن فيه أية طبقة، بما هي طبقة، تسيطر على جهاز الدولة بلا منازع، وحيث يبدو أن أداتي الدولة، أي البيروقراطية والجيش، تملكان وجوداً وأدواراً مستقلة نسبياً، كما تملكان مصالح خاصة بهما، خارج نطاق الأدوار التي يضطلع بها كل منهما بالصلة مع الطبقات الاجتماعية

المحددة بالمعنى الماركسى، أو باسم هذه الطبقات. هذا وضع جديد لا يلتقى مع النظرية الماركسية التقليدية حول الدولة التى نمت وتطورت ضمن إطار نشوء الدول - الأمم الأوروبية التى لم تعان من التجربة الاستعمارية.

أن السيطرة الدولية للإمبريالية تميز المجتمعات الخارجية من وطأة الاستعمار عن مجتمعان الغرب تميزاً أساسياً. بالتالى يجب أن نبحث عن أراء نظرية جديدة تتلاءم مع البلدان السائرة فى طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية وتصلح لها. نقطة رئيسية فى هذا التميز تقوم على أن فى الغرب كان هناك دولة وطنية وإطار من التشريعات والمؤسسات استطاع النمو الرأسمالى أن يتقدم ضمنهما، وان هذه الدولة وهذا الإطار قد كانا على ارتباط بحاجات البرجوازية الوطنية ومتطلباتها ونفوذها المتصاعد (الذى أكدته الثورات). غير أن هذا الإطار من التشريعات والمؤسسات، فى العالم المستعمر، كان من صنع القوة الإمبريالية. جهاز الدولة الذى تنشئه القوة الإمبريالية له دور مزدوج. فهو لا يحافظ فقط على الإطار المؤسسى من اجل توسيع العلاقات الاقتصادية الرأسمالية، بل انه يحافظ كذلك على تبعية قوى الطبقات الوطنية التى بوسعها أن تتحدى سياسة السلطة الإمبريالية. لكن الاستقلال، وانتهاء الإشراف المباشر الذى كان يؤمنه النفوذ الإمبريالى، قد خلقا وضعاً فريداً فى التاريط، هو ظاهرة جهاز دولة اقوى، فى نموه، من طاقة الطبقات الأهلية على مراقبته، أن التطبيق الميكانيكى للمذهب الماركسى على هذا الوضع الجديد يضرب صفحاً عن الفرق القائم من حيث التجربة التاريخية وعن الفوارق التى تنتج عن ذلك فى البنى نفسها وهذا يؤدى بالتالى إلى طريقة فى البحث غير ماركسية فى جوهرها!

من هنا، على النظرية الماركسية أن تبدأ كذلك، ضمن نطاق البلدان السائرة على طريق الخروج من السيطرة الاستعمارية، بطرح مشكلات جديدة. أن باكستان تقدم حالة شيقة جداً للدراسة من اجل هذه الاتجاهات النظرية المستجدة، إذ من الممكن فى هذه الحالة أن نرى بوضوح اشد غلبة البيروقراطية والجهاز العسكرى للدولة، ودورهما المستقل نسبياً. أما فى الأمكنة التى تكون سياسة الحزب فيها أكثر تطوراً مما هى عليه فى باكستان فان المشكلة تكون أكثر تعقيداً لكنها لا تكون اقل واقعية.

الجيش الأندونيسي

جاك ولدورنول

لم يظهر الدور الذي لعبه الجيش الأندونيسي في الشؤون السياسية في جاكرتا بمثل الحجم الذي نعرفه إلا منذ أحداث ٣٠ أيلول ١٩٦٥، عندما وضع الجنرالات الموالون رسمياً حداً لعصيان بعض الضباط، اثر المحاولة الانقلابية التي قام بها الكولونيل اونتولغ، وبدأوا حملة واسعة ضد الشيوعيين انتهت بأكبر المجازر - واسرعها على كل حال - التي عرفت بعد الحرب.

في ٧ آذار ١٩٦٦ وضع الرئيس سوكارنو كل السلطات بيد الجنرال سوهارتو. ثم ما لبث سوهارتوان أصبح "رئيساً بالوكالة" ثم رئيساً، في الوقت الذي كان يتولى فيه الجيش مهام الشؤون الأساسية في الدولة سواء على الصعيد المركزي أو في المناطق وحتى ادنى مستويات الإدارة.

هذا الحدث الهام بالنسبة لأندونيسيا، بل بالنسبة لجنوب شرقي آسيا كله وللعالم الثالث، يشكل في الواقع ما آل إليه تاريخ طويل استغرق أكثر من عشرين عاماً، ولم يكف الجيش خلاله عن أن يكون له وزن كبير في الحياة السياسية للبلاد، وعن أن يسمع صوته، بل الأصح أن يقال أصواته، إذ أن هيئة الضباط لم تكن حتى تلك الساعة متماسكة الالكي تنفجر من جديد إلى شلل عديدة. كانت تتجمع في فترة الأزمة ، وهذا ما حدث عام ١٩٦٥ عندما كان نجم الحزب الشيوعي الأندونيسي (ح.ش.ا) يصعد بوتيرة سريعة وكان سوكارنو يكثر من بوادر التقرب من الصين. وبعد أن رجع (ح.ش.أ) إلى السرية واغتيل معظم قيادييه، أصبح الجيش الحركة "السياسية" الكبرى والوحيدة في أندونيسيا. ولم يكن يملك الرئيس أية منظمة خاصة تدعمه. فبعد أن أزيح اونتونغ ورفاقه، كان بوسع الضباط أن يمثلوا واجهة للوحدة. كانت السلطة بمتناول يدهم، سواء حضروا للاستيلاء عليها بطريقة معينة، أم أنهم افترضوا، مثلاً، اقتراب اجل رئيس الدولة.

كانت هذه السلطة موضع إغراء للجيش. وكان الاستيلاء عليها يشكل احد مطامعه. لكنه كان دائماً يواجه المشكلة برعونة إذ انه ليس من الأكيد أن بوسعه ممارسة السلطة. ولعل ما كان يملي على الجيش تصرفاته هي رغبته في الحفاظ على شخصيته ومركزه الاجتماعي وامتيازاته، أكثر من قوته السياسية، هذه الاعتبارات التمهيدية تبين كيف أن الجيش الاندونيسي لا يستطيع اعتبار نفسه أداة بيد سياسة اورجال دولة مدنيين يتابعون أهدافا مختلفة عن أهدافه. فهذه الفئة المغلقة على ذاتها Caste التي تعتبر نفسها وليدة "الثورة" والنضال من اجل التحرير الوطني ضد الاستعمار الهولندي كانت تنصب نفسها كذلك معبراً عن الشعب في مسيرته نحو الحياة الكريمة. وهي تبرهن بسلوكها وبتصريحات ابرز قادتها أنها ترفض الخضوع لإرادة سياسية من شأنها أن تحول المجتمع وتعيد تنظيم الاقتصاد والمال بما يمس

هيبتها ومصالحها التى تراها حقاً مكتسباً من حقوقها. بهذا المعنى، وكائنا ما كانت المواقف التى يتخذها الجيش تجاه هذا الوجه أو ذاك من الحياة السياسية الوطنية أو الأممية، فان هذه الهيئة تبدو أساساً كهيئة مضادة للثورة. فالجيش الاندونيسى لا يرضى بالتحولات التى تجرى فى النظام الاجتماعى إلا بمقدار ما لا تتعرض للترتيبات التى قرر التحرك ضمن إطارها.

★ ★ ★

لكى نفهم كيف توصل الجيش الاندونيسى إلى لعب دور سياسى واعتبار نفسه بمثابة راس الحربة بالنسبة للثورة ينبغى لنا أن نرى فى أية ظروف نشأ. فالواقع أن لهذا الجيش أصولاً مختلفة. هذه ظاهرة هامة سيكون لها نتائج مهمة على سلوك الضباط. أن هذه الواقعة ستؤثر على تصور العسكريين للموقع الذى ينوون احتلاله فى الأمة، بأقل من تأثيرها على تنظيم الجيش نفسه. ونظراً لان هذا الجيش لم يقولب فى نفس القالب ولا حتى فى قالب واحد، فانه سيعانى من اتجاهات متنابذة كثيراً ما تلتقى مع حركات مماثلة لها فى البلاد. وسيكون بحاجة، من اجل توحيد صفوفه، لحدوث أزمة داخلية أو خارجية.

فى البدء حصلت المجابهة بين اتجاهين كبيرين : البيتا Peta K.N.I.L وستلعب البيتا الدور الجوهرى : فهى تشكل نواة الجيش الوطنى المقبل. أنها كناية عن هيئة مساعدة تكونت فى جافا وبالى ابتداء من ١٩٤٣ على يد المحتلين اليابانيين. وقد اتاحت هذه الوحدات لعدد من الاندونيسيين الحصول على رتبة ضابط. كانت عملية تأطيرها تتم بإشراف اليابانيين الذين أعطوا دروساً فى الإعداد السياسى مصحوبة بتعليم بعض الوطنيين من أمثال سوكارنو وهاتا. وكانت هذه الوحدات فى البدء موالية لليابانيين، لكنها ما لبثت أن انقلبت، فى قسم منها، على الغاصبين بينما كانت الحرب تشرف على نهايتها، وهى على كل حال لم تكن موحدة. فالبعض كانوا يتلقون تعاليم ومبادىء خاصة، كوحدة تنتارا بيلادجار التى كان إعدادها معادياً للغربيين بشكل خاص. كما أن بعض الوحدات كانت تدرب على أعمال الغوار، مما سهل النضال، فيما بعد، ضد الهولنديين.

هكذا ولد الجيش الاندونيسى فى ظروف صعبة وبقى محصوراً من الناحية الجغرافية لأسباب تتعلق بنحو خاص بتقسيم البلاد إلى عدة مناطق نفوذ يابانية. ولم يكن، منذ بداية أمره، خاضعاً لسلطة سياسية أهلية. لكنه كان غارقاً فى جو وطنى حماسى منقطع النظير. يجب أن نضع فى ذهننا، من اجل فهم ما كانت تحدثه كلمة "اندونيسيا" من مفهوم شبه سحرى فى أذهان الضباط، أن هولندا سحقت من قبل آسيويين تمكنوا من تنمية جيش وطنى. ومحاولة العودة بقوة من قبل المستعمر عززت كذلك هذا الاتجاه. كما أن العصيان الشيوعى فى ماديوم عام ١٩٤٨، بينما لم تكن البلاد قد تحررت بعد، سوف يكون سبباً بعيد الشأن من أسباب الحقد الذى يكنه رجال مثل ناسوتيون تجاه أقصى اليسار. هذه الواقعة سوف تدعم الاتجاه العام لجيش نشأ فى ظروف ثورية، لكن عقليته خضعت منذ البدء لدوافع وطنية، دون أن تكون لديه رغبة فى طرح مسألة النظام الاجتماعى ولا فى تصور نموذج جديد للتنظيم السياسى - الاقتصادى.

أما المصدر الآخر لتجميع الجيش فقد كان الجيش الملكي للهند الهولندية (ج.م.هـ.هـ.) وهي عناصر مكونة أساساً من مرتزقة جرى تجنيدهم قبل الحرب بواسطة الهولنديين، وكان عدد الضباط الاندونيسيين بينهم قليلاً جداً. بعض قادة الجيش الوطني المقبلين اجتازوا "صفوفهم" في ج.م.هـ.هـ. : ناسوتيون، سيماتوبانغ، سوريادرما، الخ.. بموجب تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع لاهاي كان من المفترض أن يلتحق ٦٥ ألفاً من الجنود الإضافيين في صفوف الجيش، تدريجياً. وهذه عملية لم تمر على خير، نظراً لحذر الضباط الوطنيين تجاه عسكريين متهمين بالتعاون مع القوة الاستعمارية. لكن رفض استيعابهم كان من شأنه أن يشكل خطراً، إذ أن هذا الجمهور من المختصين بشؤون القتال قد يستغل من قبل الهولنديين الراغبين في وضع يدهم على البلاد من جديد.

أن القوتين الانفتي الذكر تشكلان وحدات يمكن وصفها بأنها نظامية. لكن الوضع ما لبث أن تعقد تدريجياً بفعل تكاثر التشكيلات المختلفة، سواء بين ١٩٤٣، ١٩٤٥، أو بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ تاريخ موافقة لاهاي على الاستقلال. حكومة جاكرتا كانت واعية للازمة منذ سقوط اليابان عام ١٩٤٥. وبدون أن تحاول مجرد تضبيط وقع ج.م.هـ.هـ اكتشفت عدم تجانس المجموعات العسكرية التي تولدت عن الحرب. لقد رأينا أن بعض الجنود تلقوا أعداداً معادياً جداً للغرب مشوباً بعداء شديد لكل أشكال الديموقراطية، وباتجاه نحو اعتبار الجيش بمثابة القوة الوحيدة المؤهلة لممارسة السلطة. حتى أن اليابانيين شكلوا، خارج البيتا، وحدة تدعى حزب الله Hisbullah تستقي أفكارها بوضوح من الإسلام. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تشكيلات للمقاومة نشأت في طوكيو وتعلم زعماؤها "على ارض المعركة". عندما أعلن الاستقلال في آب ١٩٤٥ ورخص للأحزاب، كان الجيش لا يشكو الأمن عدم تراص صفوفه، وكذلك كان الأمر بالنسبة لبنية السلطة. نستطيع هنا أن نقدر الفروقات مع الأوضاع الصينية أو الفيتنامية : حزب واحد، زعماء سياسيون يحددون خطا أيديولوجيا شاملاً، جيش لا يشكل إلا جزءاً من كل ويخضع لتوجيهات معينة وملتزم بأن يعمل بنفس اتجاه الأجهزة الثورية الأخرى.

هكذا وجدت بين الأحزاب والزمر المسلحة صلات تتفاوت في مدى متانتها وتقلبها. فنجد هذه الوحدة على صلة بمجموعة إسلامية، وأخرى مرتبطة بالاشتراكيين أو بالحزب الوطني ح.و.أ. وثالثة تقيم علاقات مع أقصى اليسار. وعندما أمر هاتا في كانون الثاني ١٩٤٨ التشكيلات الإسلامية المسلحة بالخروج من معاقلها الجافانية (نسبة إلى جافا) لم يستمع أحد إليه. كما أن الشيوعيين استفادوا في عام ١٩٤٨ إياه من دعم بعض العسكريين المحليين عندما حصل عصيان ماديوم.

أن حرب المقاومة ضد البلدان الواطئة عقدت الأمور كذلك بشكل غريب. طابع المعركة نفسه كان يوجب القيام بعمليات غوارية. ويقدر البعض عدد الأنصار الذين كانوا يدورون في فلك الوحدات النظامية بمئة ألف. لكنهم كانوا يشكون من سوء التأطير. وكان نضالهم يختلف باختلاف المنطقة، في جاوا أو سوماطرا أو جزر أخرى. والواقع أن الهولنديين توصلوا إلى قطع المواصلات بين مختلف أجزاء البلاد. فاضطرت كل مجموعة إلى أن تشن حرب التحرير بطريقتها الخاصة. من جهة أخرى نشأت في هذه الحركات حالة

ذهنية اصطدمت بذهنية الضباط الذين اعدوا فى البيتا. فعادة السطو، والاستقلالية تجاه أية قيادة، لن يجعل من السهل، فيما بعد، عودة هؤلاء الوطنيين، المفتقدين لأى تأطير سياسى، إلى الحياة المدنية. فى عام ١٩٤٧ جرى ضم عدد معين من الوحدات غير النظامية إلى ج.و.أ. (الجيش الوطنى الاندونيسى أو التانتارا الوطنية الاندونيسية). ولكن معظم الوحدات بقيت خارج هذا الإطار وشكلت عددا لا يحصى من جمعيات المحاربين القدماء التى ترتبط كلها بمنظمات سياسية. وينبغى الانتظار حتى عام ١٩٥٨ لكى تتوحد فيما بينها عن طريق السلطات وتخضع شكلياً على الأقل لرقابة جاكرتا.

ولنضف مصدراً آخر للمتاعب. فاليابانيون، كما رأينا، كانوا قد دفعوا بشكل خاص الإعداد العسكرى للإندونيسيين فى جاوا وبالى، وبمقدار اقل فى سوماطرا. وكانت البحرية اليابانية تراقب الجزر الشرقية وتحرص على عدم حصول مثل هذه الإجراءات فيها. وستتمثل هذه الجزر فيما بعد، تمثيلاً شكلياً بين كادرات الجيش الوطنى. هذا الأمر لن يسهل علاقاتهم بجاكرتا، فى الوقت الذى كانت فيه الروح الإقليمية تبعث من جديد بعد القضاء عليها. صحيح أن اتجاه تجزىء البلاد لم يكن ينحصر فقط فى المقاطعات المذكورة. ويجب، من اجل إدراك انقسامات الجيش، أن لا ننسى أن العسكريين، المجموعة الوطنية، كانوا فى ذلك الوقت أيضاً عبارة عن تشكيلات ذات ألوان إقليمية. فكثيرا ما كان يصار إلى تجميع الضباط فى الأمكنة التى ولدوا وعاشوا. ثم أنهم قاتلوا فى تلك الأمكنة إياها وهم لذلك يعتبرون أنفسهم بشكل طبيعى أنهم الممثلين الحقيقيين للسكان المحليين الذين كانوا فى كثير من الأحيان يراهنون عليهم من اجل إسماع أصواتهم للحكومة المركزية وتحقيق مطالبهم. من هنا أن هؤلاء الضباط كانوا ينظرون إلى الأمور فى كثير من الأحيان باعتبارهم زعماء سياسيين محليين فعليين.

هذا العرض المبسط جداً لأصول الجيش الاندونيسى وتناقضاته الداخلية تتيح لنا أن ندرك كيف أن هناك ما يشجع على الكلام عن عدة جيوش، لاعن جيش واحد. ومع ذلك فان هيئة الضباط، رغم ما كانت عليه من خليط غريب، كانت تملك منذ البداية رأياً خاصاً حول انخراطها فى الأمة والدور الذى تنوى القيام به فيها، والحال أن الوضع الاجتماعى السياسى كان على نحو معين عند الاستقلال بحيث أن العسكريين كان بوسعهم أن يحددوا عقيدتهم بشكل مستقل، دون أن يقعوا تحت سيطرتها، والحق أن الاستقلال وجد البلاد فى حالة مأساوية بسبب غياب أى تحضير له. فالهولنديون لم يشركوا النخبات السياسية بتسيير الأعمال بل أنهم عملوا جهدهم للحؤول دون إعداد هذه النخبات. "ولم يقيض للبلاد أن تنتظم بحرية فى أحزاب ونقابات. ثم أن فترة مابين الحربين كانت مطبوعة على القمع، الذى ازدادت حدته على اثر التمردات الشيوعية بين تشرين الثانى ١٩٢٦ وكانون الأول ١٩٢٧.

من جهة أخرى لم يكن القادة الرئيسيون، ذوو الإعداد الغربى أو الإسلامى، متحدرين من طبقة ذات نطاق محدد مستعدة للاستيلاء على السلطة السياسية من اجل مماهاة الدولة مع مصالحها. الطبقة الرأسمالية لم يكن لها وجود. والطبقة المتوسطة كانت محصورة، إذا وضعنا جانباً فئة صغيرة من الموظفين المتواضعين ومعلمى المدارس. والطبقة العاملة كانت قليلة جداً. أما الفلاحون الذين يشكلون الاغلبين العظمى من السكان فقد

ظلوا يفتقدون للتنظيم منذ أن منعت الحركات فى سنوات العشرين. ثم أن عدم اكتراث الشيوعيين بهم فى ذلك الوقت، يضاف إلى غياب التمفصل السياسى. كما أن محاولات بناء المنشآت الخاصة كانت معدومة لغياب التراث فى هذا المجال ولعدم وجود إمكانيات العمل، باستثناء الأقلية الصينية الصغيرة. أما الإقطاع الذى كان يمر بفترة انحطاط واضحة، فقد كسرت شوكته عند الاستقلال عندما تعاون مع المحتل، أو انه انضم سريعاً إلى القضية الوطنية : هكذا كانت الحال بالنسبة لسلطات دجوج - جاكرتا. وأما الجيش فلم يكن يملك بالطبع أى تراث أو تقاليد، لاسيما بالنسبة لجهة احترام السلطة المدنية.

هذا العرض التاريخى السريع يساعدنا على أن ندرك كيف أن الجيش الذى ولد بصورة مستقلة تجاه أى حكم مركزى، وجد نفسه بشكل طبيعى أمام إغراء ملء الفراغ الإيديولوجى الأكيد وتبنى بعض الأفكار، بمثابة موضوعات ذهنية، كاشتراكية الدولة - التى تفتقد إلى التحديد على كل حال - والوطنية، بوصفهما بديلان لكل جهد رصين وجاد للتفكير بالوضع الداخلى لاندونيسيا. عدا أقلية صغيرة معادية بعنف للديموقراطية، لم يكن هناك أى تفكير فى البدء بأن من واجب الجيش أن يسعى وراء المغامرات السياسية. لكن التاريط جعله يغير رأيه حيال الفوضى التى أورثتها البرلمانية العاجزة. من جهة أخرى لما كانت الاشتراكية أو ما يقوم مقامها، والوصولية فى الإدارة والمنشآت العامة، تقبلان من قبل الزمر الحاكمة وتعتبران كوسيلتين لتحسين المركز الاجتماعى، كان الجيش يجد من الطبيعى جداً أن يطالب بحصته من المناصب. هكذا احتل الجيش مكانة هامة فى أجهزة الدولة، لكنه تلقى مقابل ذلك نتائج هذا الوضع، إذ انقسم سياسياً كالإدارة نفسها واستشرت الرشوة فى صفوفه بسبب الأجور الزهيدة التى يتلقاها أفراده.

نتيجة اخرى من نتائج هذه الحالة étaat d'esprit "orginel" لدى العسكريين هى أنهم لم يكونوا ينظرون بعين الرضا إلى نمو حزب شعبى كالحزب الشيوعى الاندونيسى. لأنه ماركسى، بالطبع، ولكن أيضاً لأنه معاد لامتيازات الضباط. فقد ظل الجيش يعيش حتى اليوم على ذكريات النضال الوطنى ويرفض أن يصادر ذلك منه أو ان يستوعب ضمن نظرة "أشمل" للعالم. وكان الجنرال ناسوتيون وابرز الضباط يرون أن على الجنود والرتباء أن لا يظلوا غير مسيسين، بل عليهم أن يكونوا "فى طليعة النضال من اجل أيديولوجية سياسية". أطروحة ثورية فى ظاهرها، لكنها ليست كذلك على الإطلاق بحكم أن هذه الأيديولوجية هى بكل وضوح أيديولوجية الجيش التى لا يعنى بها العسكريون الامتزاج والانخراط بالبلاد بل يعنون استيعاب اندونيسيا والعمل السياسى ضمن نظرتهم الخاصة للعالم. كان عايديث رئيس ح.ش.أ. يقول أن الجندى فلاح يحمل البندقية. أما بالنسبة لناسوتيون ورفاقه فالعكس اقرب إلى الصحة. فالجيش كان يريد البقاء كما هو عام ١٩٤٩. عندما أشرفت المحادثات مع لاهاى على الانتهاء بعد لأى، لم يخف الجنرال سوديرمان، القائد الأعلى للقوات المسلحة، امتعاضه ورغبته بمتابعة المعركة إلى مالا نهاية. وهو لذلك لم يستول على السلطة لكن رد فعله كان معبراً كذلك عن الحالة الذهنية لدى الضباط. فصرح انه من الواجب تبنى قرار الحكومة "وان الموافقة على سياستها القليلة الحكمة أفضل من التضحية بوحدة القوات المسلحة التى أرئسها". أن فى هذه الجملة دلالة واضحة :: فهى تعنى

لن حملة لواء الوطنية هؤلاء يفضلون التغاضى عن المصلحة الوطنيـة وعـن فهمهـم لـدورهم فى الدفاع عنها عندما تهدد هذه المصلحة وحدتهم الفئوية المغلقة وامتيازاتها.

أن دستور ١٩٤٥ الرئاسى، والمؤسسات البرلمانية التى وضعت قيد التطبيق على أثـره، لا تعطى للجيش دوراً سياسياً . لكن هـذا الأخيـر سـرعان مـا سـيمارس نفـوذاً غـير دسـتورى هاماً جداً. أن تاريط السنوات "البرلمانية" لاندونيسيا - وأذن حتى عام ١٩٥٧ - هـو تـاريط لعبـة التشكيلات التـى كانـت فـى الواقـع اكسـترا برلمانيـة والتـى كانـت، خلـف واجهـة السـيرورة المنتظمـة لأجهـزة الدولـة التـى تحـددها النصـوص، تشـكل العوامـل المسـيطرة علـى الحيـاة السياسية. هكذا كانت الحال بالنسبة لدور سوكارنو والجيش. وممـا كـان يسـاعد كـثيراً علـى حدوث الأمور على هذا النحو، هو التواجـد الهزيـل للأحـزاب فـى صـفوف الشـعب. والحق أن هـذه الحركـات كانـت تشـكل، رغـم بعـض الإحصـاءات المتفائلـة، خليطـاً متقلبـاً مـن الأتبـاع الملتفين حول بعض الزعماء السياسيين. وعندما كانت الحكومة ترغب فى وضع يـدها علـى الجيش، متوسـلة لـذلك تحريـك التـأثيرات الحزبيـة، كانـت تصـطدم بـردود فعـل أجماعيـة وغريزية لدى الضباط الذين لم تكن تتحمل هيـأتهم مثـل هـذه المنـاورات بـل كانـت تـدافع فوراً عن تماسكها ووحدتها.

أن فترة ١٩٤٥-١٩٤٩، وهى كناية عن فترة واقعة بين اسـتقلاليين، كانـت هامـة إذ أنهـا أعطت الجيش وزناً لم يكن لينـاله لو أن الهولنديين قرروا الانسحاب منذ ١٩٤٥. لكن محـاولات غزو البلاد من جديد اتاحت للجيش أن يعزز نفوذه وان يحتـل موقعـاً لم تسـمح لـه سـنوات ١٩٤٢-١٩٤٥ باحتلاله. لا لان العسكريين قد تمكنوا فعلاً من تحرير اندونيسيا وحـدهم. فقـد كتب ناسوتيون عام ١٩٥٣ أن الجيش الانـدونيسى قد ساعد على انتزاع الاستقلال. ولكن دون أن يكون هو العامل الأساسى فـى النصـر. وهـو يعـترف بـان الجيش لم يكـن قـادراً علـى هـزم المستعمرين، وان الحصول على الاستقلال أمر سهلته الضغوطات الدولية على لاهـاى إلى حـد بعيد. ثم انه يستشهد بالفيتمنه وبجيش ماو، كمثـالين مختلفين عـن الحالـة الاندونيسية، ويرى أن الانـدونيسيين كانوا سيلجأون، فى حال عدم تنازل لاهاى سياسياً ، إلى القتـال حتـى إحراز النصر العسكرى مثلما فعل الفيتناميون والصينيون. بهذا يقدم لنا ناسوتيون تفكيراً حافلاً بالثغرات ذات الدلالة. فهو يهمل الإشـارة إلى عنصـر رئيسـى يتـيح لنـا تقـدير الفـارق الكبير بين اندونيسيا والحركات الثورية التى قادها هوشى منه وماو : فهـذه الأخـيرة قاتلت تحت قيادة سياسية كانت تنشر أيديولوجية شاملة كـان للقـوات المسلحة ضـمنها دور كـبير، لكـن هـذه القـوات تظـل خاضـعة للإسـتراتيجية والتكتيـك اللـذين يحـددهما الحـزب. هـدف النضال لم يكن فقط تحرير البلاد (من المستعمرين الأوروبيين، ولكن مـن اليابـانيين أيضـاً، الأمر الذى لم يكن هكذا بالنسبة للجيش الانـدونيسى، بل العكس) وإنما هدفـه أيضـاً - وهـذا ما كان يميز هومشى منه، مـثلاً، عـن العديـد مـن الـوطنيين الفيتنـاميين - تحويـل المجتمـع تحويلاً شاملاً. والحال أن مثل هذا الوضع لم يكن موجوداً فى اندونيسيا.

علـى كـل حـال فناسـوتيون يـرى أو بـالا حـرى يسجل هـذا الاخـتلاف. فقـد كتـب بالفعل :" أن الجيش الـوطنى الأنـدونيسـى قـد تلقـى فيمـا مضـى عـدة طـرق مـن التنشـئة، كثيراً مـا كانـت متناقضـة فيمـا بينهـا. هكـذا كـان يقـال : "الجيش لا ينبغـى أن يتـدخل فـى السياسة"، "الدستور هو سياسة الجيش الوحيدة"، "على الجيش أن يكون أيديولوجيته"، "انه

جيش ثوري " و"الجيش أداة البلاد والحكومة". كل هذه العبارات ليست سوى شعارات استخدمها الذين صاغوها لخدمة غاياتهم. وعلى العموم، فان الشخصيات السياسية تعتقد أن الجيش أداة تستخدمها الحكومة ولاحق لها بإبداء الرأى كما كانت الحال فى أوروبا الغربية. فهل أن هذا الطرح صحيح ؟ أن طابع حربنا من اجل الاستقلال قد أعطى للجيش وظيفة معينة وموقعاً فى البلاد وفى علاقاته مع الشعب الاندونيسى [1] ".

أن البلبلة السياسية التى تلت الاستقلال كانت تزعج أشخاصاً مثل ناسوتيون. ولكن عندما كتب الكولونيل، والجنرال المقبل، عام ١٩٥٣ أن على الجيش أن يبقى فى مواقع القتال ضد " العناصر المعادية للثورة" كان تعريفه "للثورة" يظل غامضاً جداً، بل أن مثل هذا الموقع كان يؤدى عملياً إلى نشر وتنظيم موقف ملائم لمصالح الفئة المغلقة من الضباط، والحق أن الجنرالات عندما يكتبون كلمة "ثورة" فهم يعنون "النضال من اجل الاستقلال "ولسوف يظل هذا الالتباس مرافقاً لجميع تصريحاتهم حتى عام ١٩٧٠.

لقد كتب ناسوتيون أيضاً : " ثورتنا لا يجب أن تتوقف، ووظيفة الجيش فى هذه الثورة لا ينبغى أن تتغير. على الجندى ونصير الحرب من اجل الاستقلال أن يستمرا فى حمل راية الثورة (٠٠) يجب على المغادر - النصير ان يكون جندياً، أن يكون نصيراً يقاتل فى سبيل أيديولوجية، فى سبيل ثورة (٠٠) انه ليس مجرد أداة تتلقى الأوامر، انه مقاتل أيديولوجى، مقاتل يعمل ضمن ثورة لم تزل بعيدة عن الوصول إلى منتهاها. من هنا علينا أن نتجنب الأفكار التى تنشر فى جيشنا عبارات من مثل "لا يجب أن يتدخل الجيش فى السياسة. ففى السياسة عليه أن يكون أصماً أبكماً. الجيش ليس إلا أداة بيد الحكومة". أن هذا يتنافى مع المبادىء الصحيحة، لحرب الغوار ومع التكتيك المضاد للغوار، إذ انه نقض لمبدأ أساسى من مبادىء الأنصار الذين يشكلون طليعة النضال من اجل أيديولوجية سياسية. هكذا إذن يجب على الجندى - النصير أن يعلم الأيديولوجية السياسية كما يعلم التقنية العسكرية. أن معرفة الأيديولوجية السياسية هى وعيه ومصدر قوته.

---

[1] نستطيع أن نستشف من خلال هذه الأسطر التى كتبها ناسوتيون شعوراً بالأسى والمرارة لا جدال فيه. ولعلها تسترجع ذكريات الصعوبات التي واجهها الجيش خلال سنوات النضال من اجل الاستقلال، بينما كانت الشخصيات السياسية على اختلافها تتنازع فيما بينها من اجل الإشراف على الجيش. هكذا حاول زعيم يسارى ثورى حازم هو ثان ملاكا أن ينظم عام ١٩٤٦ حركة سياسية وعسكرية فى الوقت نفسه ضد الحكومة الاشتراكية المعتدلة جداً التي كان يرئسها سجهرير. وكان سدريمان، القائد العام، يدعم تصلبه ضد الهولنديين ورغبته فى منع الأحزاب، لكنه كان يرفض وصول ثان مالاكا إلى السلطة. وقد تلا ذلك سلسة من الاعتقالات والإفراجات، كما أن بعض الضباط تصرفوا باتجاهات متضاربة، دون أن يحزم سدريمان أمره ويختار اتجاهاً واضحاً. من جهة أخرى عمد سجهرير إلى إيجاد وحدات عسكرية – منها الفرقة الشهيرة سيليوانجى – تدربت فى اليابان، كى يضرب الضباط الذين أعدهم الهولنديون بعضهم ببعض.وثمة زعيم يسارى أخر، شريف الدين، كان له نفوذ كبير فى بعض الوحدات إلا انه مات بعد أن تولى رئاسة الحكومة عام ١٩٤٧، أثناء العصيان الشيوعى فى ماديوم (١٩٤٨). وعندما شرع هاتا عام ١٩٤٨ بإصلاح الجيش،فعمد إلى استيعاب بعض الوحدات ضمن المجموع والى حل مجموعات عسكرية أخرى، اصطدم ببعض الآراء التى بثها شريف الدين وبروحية البقاء لدى أكثر من منظمة مسلحة فى الوقت نفسه.

ولكن عن أية "أيديولوجية سياسية" يتحدث ناسوتيون؟ [٢].

لقد كان التطور السياسي لإندونيسيا منذ ١٩٤٩ محكوماً إلى حد بعيد بنفوذ العسكريين الذين حرموا منذ ذلك الحين من معركتهم ضد المحتل الأجنبي. فيقتضي الأمر لذن أن نقدم في البدء تاريخاً ملخصاً للعلاقات بين الحكم والجيش خلال الفترة البرلمانية (١٩٤٩-١٩٥٧) لكي نبين كيف توصل الضباط إلى إسماع صوتهم والتأثير على سير الأمور. أن هذه الفترة تسلط الضوء على عوامل توحد الجيش وتفككه وتكشف عن إيديولوجيته العميقة المضمرة والمعلنة.

خلال حكومتي هاتاونتسير، أي بين أواخر عام ١٩٤٩ ونيسان ١٩٥١، كان هناك تعايش سلمي بين الجيش والحكم. لماذا؟ لأن أهداف القادة المدنيين والعسكريين كانت متماثلة. فالمقصود توحيد الجيش- وقد رأينا أن تعدد أصوله يجعل هذه المهمة صعبة- بتحديثه وبمحاولة تقليص أعداده الوافرة. كان من الواجب أولاً تخليصه من العناصر ذات الثقافة المتدينة التي التحقت بالنضال عفوياً ولم تعد تستجيب كما يجب لمقتضيات عقلنة الضباط مثل ناسوتيون.

النضال ضد الهولنديين ثم سحق التمرد الشيوعي قد رصا بعض الشيء صفوف العسكريين. لكن غياب الخطر الداخلي أو الخارجي يهدد بتعزيز الاتجاهات المتباعدة. كان على الحكم - أو على القيادة العليا- أن يتصرف بحذر. إذ أن التعبئة المتسرعة والقرارات المطبقة بصلابة صارمة قد تؤدي إلى تعزيز صفوف الأنصار المستاءين وتخلق مناطق جديدة من المتاعب. فصير أذن إلى استيعاب قسم من ج.م.هـ.هـ.في الجيش الجمهوري. كان ذلك إشارة إلى أن خطر عودة هؤلاء إلى الحياة المدنية، بعد أن اتخذ قرار بذلك، لم يكن ألا خطراً وهمياً : بعد عشر سنوات من ذلك سنرى بين ثوار سيلاب مرتزقة قدماء لم يدمجوا بعد الحرب في الجيش النظامي. أما بالنسبة للأنصار، فقد اتخذت إجراءات مماثلة ولكن

---

(٢) عام ١٩٦٥، بعد "قضية ٣٠ أيلول" يستعيد ناسوتيون هذه الآراء. فهو يكرر أن على الجيش أن يكون له أيديولوجية واحدة، وأن الأعداد السياسي للجندي يجب أن يدفع قدما إلى الإمام. في الوضع العام الجديد كانت هذه العبارات تبدو أقل التباساً من تلك التي كتبت عام ١٩٥٣ إذ أن المقصود الآن بوضوح هو النضال ضد الشيوعيين. عندما يقول ماسوتيون أن ما يهم قبل كل شئ "هو الرجل الذي يقف وراء البندقية" يخيل للمرء أنه يسمع لين بياو أو عايديت، لكن الوضع في إندونيسيا لا يمكن أن يقارن طبعا بالوضع في الصين. غير أنه من الممكن أن يعتقد المرء، للحظات معينة، أن الجيش مستعد أن يطبق في الواقع هذا المبدأ الثوري أو ذاك من المبادئ التي حددتها السلطة. على كل حال فليس هناك ما يشير، في حال وجود أيديبوجية جدية متراصة البنية صيغت من قبل السلطات السياسية، أن هذه الإيديولوجية لم يكن من شانها أن تستقطب حولها عددا من الضباط يقومون بالمهمة التي نكرنا. كان من الممكن أن تكون العقبات جدية، ولكن لم يكن من المستحيل تجاوزها. والواقع أن الضباط كان لديهم صوفية ثورية تنقلب في أسوأ أحوالها إلى لفظية سريعة العطب وفي أحسن أحوالها إلى محاولة التعايش مع الشيوعية. لا شك في أنهم بذلوا جهدهم لمقاومة كل ما من شأنه أن يهدد مواقعهم، لكن السياسيين، وعلى رأسهم سوكا رنو، قد ساهموا إلى حد بعيد بتشوشهم الفكري في نشر هذا الموقف. مما أتاح مثلا للجنرال سوهارتو أن يعلن في كانون الثاني ١٩٦٦ أن كل من يعادي "البانتجا سيلاء" (الأيمان باش، الوطنية، الأممية، الحكم التمثيلي، الازدهار) يعمل ضد "الثورة والقوى المسلحة والشعب بأسره". هكذا كان الضباط يتماهون "بالشعب" و"بالثورة" التي تفتقر إلى التحديد شانها شأن "الأممية" و"الازدهار". أن أعمالهم تبرهن على أنهم يماهون القضية الشعبية والثورية بقضية الفئة العسكرية المغلقة على ذاتها.

لم ينفذ أى إجراء منها كما يجب وظلت الأعداد "متورمة" جداً. وأما بعض الضباط فقد وجدوا فى الإدارة مهنة ومركزاً فى سلطة الدولة فى آن واحد : أن الحصول على مثل هذه المسئوليات، حتى ولو كانت بسيطة، يعتبر كما ذكرنا، صعوداً فى سلم التراتب الاجتماعى.

أن توافق وجهات النظر بين اشخاص كنا سوتيون وهاتا مثلاً لا يجب أن تجعلنا نعتقد بخضوع الضباط للسلطة المركزية. فكل طرف من الطرفين كان بحاجة فقط إلى التعاون مع الآخر لتنفيذ إصلاحات معينة وإحلال النظام فى البلاد. لقد قرر رئيس الأركان العامة سيماتو بانغ، وقائد الجيش البرى ناسوتيون، أن يقولا كلمتهما منذ ذلك الحين عندما تطرح مسألة تعيين وزير الدفاع: كانا يريدان أن يكون لهما وزير "تقنى" يدين بالولاء لهما. لكن سوكا رنو اصطدم بهذين الضابطين عندما أعلن وقوفه إلى جانب الأنصار الثوريين ضد المنادين بجيش حديث. ومن الصعب أن يعتقد المرء أن الرئيس كان يود بهذا الاختيار - الذى هو اختيار خجول جداً على كل حال - أن يوجد قوة عسكرية تتمتع بروح جهاد محددة المعالم بالنسبة لبرنامج متماسك. فهو فى الواقع كان يبحث عن مرتكزات له دون أن تبدو عليه الرغبة بفرض أيديولوجية معينة ذات حدود واضحة.

أن الصلة بين الفكر الثورى والتقنية التى يجب أتباعها من أجل تطبيق سياسة مستمدة من مثل هذا المنطلق، لم توجد مطلقا عند سوكا رنو. رغبة الرئيس وجدت تلبيتها جزئياً بواسطة حكومة سوكيمان سوكورنا. رغبة الرئيس وجدت تلبيتها جزئيا بواسطة حكومة سوكيمان (نيسان ١٩٥١ - شباط ١٩٥٢) التى نالت تأييد سوكارنو، لكنها لم تنل تأييد الضباط الكبار: فهؤلاء لم يستطيعوا اختيار وزير الدفاع الذى يناسبهم، فاتخذت القرارات السياسية دون استشارتهم. كان مرشحهم هو سلطان دجوج جركرتا الذى سيلعب دوراً هاماً فى المباحثات بين السلطات المدنية والعسكرية، على كل حال فقد رفض السلطان منصب وزير الدفاع لعلمه بأن سوكا رنو سيتبع سياسة لا يستسيغها الجيش. نتيجة لذلك توترت العلاقات بين خدمات الدفاع والتراتب العسكرى. فصير إلى التهاون فى تنفيذ الأوامر لا سيما تلك التى تمس مهام تهدئة الأوضاع. و"استمرت" الوزارة لأن الرئيس يدعمها. وهذا مثل آخر يبرهن على أن معالجة المسائل الكبرى كانت تتم خارج اللعبة البرلمانية عن طريق النشاط الذى تقوم به عناصر كالضباط والقصر [٣].

---

[٣] حول هذه الفترة كتب ناسوتيون عام ١٩٥٣ بعض الأسطر التى تنم عن أن الكولونيل لم يكن منصرفاً عن الاهتمام بالوضع العام بل كان يطلق أحكاما قاسية عل الطبقة السياسية. يقول :"يقول الزعماء أن الفوضى التى تسود حاليا فى البلاد وفى أوساط الشعب تجد أسبابها فى عدم الاستقرار السياسى- النفسى والاجتماعى- الاقتصادى. والواقع أن شعبا يخوض حربا غوارية ضد السلطة الشرعية (إشارة إلى الإضرابات التى حصلت في جاوا وسيلاب) إنما يتصرف على هذا النحو بسبب نقمته، وهو يكشف بذلك بوضوح عن عورات السلطة (..) أن عدد أنصار حركة دار الإسلام (وهى حركة إسلامية دينية.ج.د.) قد تعاظم (..) هذه عملية لا يمكن أن تحل بواسطة الترهيب والإكراه(..) لقد تفاقمت الظروف الاقتصادية الاجتماعية منذ عام ١٩٥٠ اللهم إلا بالنسبة لمجموعة من ذوى الامتيازات التى ما زال ازدهارها مستمرا. لقد إزدادت تكاليف المعيشة. وسبل الخلافات بين أرباب العمل والمستخدمين لا ينقطع. الإنتاج ينخفض يوما بعد يوم (..) الاستقلال لم يحل مشكلة المجاعة(..) الإدارة المركزية تسير بشكل سئ (..) والضباط كثيرون لكنهم زمن نوعية سيئة. الرشوة تعشش فى الحكومة، بينما نرى الهواة الذين يفتقدون للكفاءة يحتلون المناصب الرفيعة. أن محسوبية الحزب أو العائلة تلعب دورا كبيرا فى التأثير على الحكومة (..)

عام ١٩٥٢ انفجرت أزمة خطيرة. كانت الفوضى الاقتصادية والمالية سبباً من أسبابها. كما كان هناك عامل آخر: فقد اتحد فريق من الضباط ورجال السياسة ضد فريق من الضباط ورجال السياسة ضد فريق عسكرى آخر يؤازره سوكا رنو. منذ نيسان ١٩٥٢ كان فيليب فى رئاسة الحكومة. وكان السلطان دجوج جاكرتا الذى عاد إلى وزارة الدفاع بالاتفاق مع ناسوتيون يريد تقليص النفقات العسكرية واستغلال برنامج التقليص هذا من أجل تخفيض عدد الجيش لن قائد الأركان العامة لم يكن يملك تحت أمرته تلك الهيئة المصغرة الحديثة من الضباط التى يحلم بها. غير أن الإصلاحيات تمت بشكل جزئى، الأمر الذى لم يمر دون إثارة استياء الضباط "الثوريين" الذين رأوا فى تقليص الموازنة وفى اكتساب المعارف التقنية من أجل الحفاظ على حياة نشيطة، نذيراً بانتهاء سيرتهم العسكرية. وكان سوكا رنو يحتفظ بصلات وثيقة جداً مع هؤلاء الضباط، فتم الالتقاء بينه وبينهم. ولما طرحت القضية أمام البرلمان انقسم هذا الأخير خلال نقاشات طويلة أثارت استياء الجيش: إذ لم يكن يستسيغ أن تصبح مشاكله "الخاصة" موضوعاً لنقاشات علنية. وهكذا وصل الوضع إلى ذلك التاريط - المنعطف، تاريط ١٧ تشرين الأول ١٩٥٢.

جرت فى العاصمة مظاهرة "شعبية"، بتحريض من الجيش طبعاً، رفع فيها مطلب حل البرلمان. ثم سرت إشاعات حول حصول انقلاب عسكرى: كان ناسوتيون وراء هذه الإشاعات، أما سيماتوبنغ فلم يكن موافقاً على الانقلاب. خلاصة القول أن سوكا رنو تمكن من خصومه. فقد رفض فى الواقع حل البرلمان - لا حرصاً على الديموقراطية بل خشية أن يصبح رجل زمرة عسكرية- كما رفض الخضوع للأمر الواقع الذى فرضه الكولونيلات. فكف يد ناسوتيون ومعظم رفاقه عن العمل ولعب ورقة العسكريين الذين يقال لهم ثوريون. على أثر ذلك استقال السلطان.

وفقدت الحكومة سندها الرئيسى. وهكذا لم يعد زمام الموقف بيد "الحديثين" و"التقنيين".

هذه القضية تشكل فائدة كبيرة. فقد عرت انقسامات الجيش، كما كشفت تحفظات عناصره" المركزية" أو خوفهم أمام الاستيلاء على السلطة، أنها إشارة إلى أهمية سوكا رنو، لكنها أيضاً إشارة إلى ارتباطه بقوى اكسترا برلمانية. والحال أن هذا الفراغ السياسى- إذ تتجه المؤسسات باتجاه التيار- يشكل بالنسبة للجيش دعوة مستمرة للتدخل فى الشؤون العامة. لكن هذا الوضع لم يكن يبدو بوضوح. فى الوقت الذى كان فيه على ساسترو اميدجو قد أصبح على رأس الحكومة، فى ١٩٥٣ و١٩٥٤، وهى الفترة التى لم تنقطع فيها المناوشات بين الضباط "الثوريين"، وعلى رأسهم الكولونيل لوبين، وبين الضباط "التقنيين" والحكم. لكن هذا الوضع الاستثنائى لن يلبث أن يصل إلى نهايته.

الإدارة المنظمة هى الشرط الأول، لا فقط من أجل تحقيق الإنجازات السياسية- النفسية والاجتماعية- الاقتصادية، بل أيضاً من أجل إحلال الطمأنينة العامة فى البلاد". هذه اللهجة تبدو أحيانا غريبة وغامضة، لكن التشخيص صحيح جزئيا. وقد ضمن ناسوتيون أفكاره بشكل خاص فى كتابه الذى نشر عام ١٩٥٣"أسس حرب الغوار".

ذلك أن الأزمة الداخلية لم تستمر. الأزمة الرسمية على الأقل. ومن المهم أن ندرك لماذا توحدت الأطراف المتنافسة فى شباط ١٩٥٥ دون سبب سياسى ظاهر، وكأنما تم ذلك بسحر ساحر بعد أن كانت قد جرت عام ١٩٥٤ اتصالات عديدة بهذا الشأن.

من المفهوم طبعاً أن تكون مجموعة ناسوتيون معادية للحكومة. لكن موقف "المنتصرين" فى تشرين الأول ١٩٥٢ لا يمكن تفسيره سلفاً على هذا النحو. هنا يتدخل عامل "الهيئة" الذى يتميز به الجيش. فالحكومة لم تنجح فى تحسين الوضع المالى والاقتصاد الذى ظل فى تدهور مستمر. ونظراً لنقص الاعتمادات، كان عليها أن تدع ذلك الوضع الذى يرى الضباط أنهم يحتلونه فى الأمة وفى المجتمع، يتدهور يوماً بعد يوم. فالضباط كانوا يرون أنهم من الناحية المالية بشكل خاص، لا ينالون الاحترام الذى يستحقونه أن الجيش يفقد رونقه وأنه يتعرض للهوان والاحتقار. فأقدم العسكريون بمساعدة أشخاص كناسوتيون بشكل خاص على محاولة إيجاد منفذ سياسى، فى الوقت الذى كانت تطرح فيه مسألة الانتخابات، لأول مرة منذ الاستقلال فأسسوا، رابطة المدافعين عن استقلال اندونيسيا (ر.م.أ.أ.) وهو حزب لم يهتم به الناس اهتماماً كبيراً على الإطلاق، ويدل اسمه أينما دلالة على الرسالة التى تعتزم العسكريون تنفيذها فى البلاد. وقد سمح للجيش فى أول الأمر أن يقدم مرشحيه، ثم نزع منه هذا الحق فيما بعد. فعم الاستياء فى صفوفه، لا سيما وأن قرار المنع جاء فى الفترة التى كان الحزب الشيوعى فيهما ينمو ويتوسع بعد أن انبعث من رماد ١٩٤٨.

كل هذه الوقائع دفعت الجيش إلى الاتحاد. وستكون هذه الظاهرة، ورغم المظاهر، هى المسئول الحقيقى عن سقوط وزارة على ساسترو اميدجوجو فى تموز ١٩٥٥. أما الوزارة والقصر فقد حاولا أن يضربا مرة أخرى فريقاً بفريق دون جدوى.

أن مثل هذا الوضع إنذاراً جدياً للسلطة، لكنه، وهذا من متناقضات الأمور، لن يدوم طويلاً. غير أنه أتاح لنا سوتيون أن يستعيد موقعه القيادى. ففى ظل حكومة برهان الدين هاراهاب تقرر تعيين ضابط فى المركز الشاغر منذ ١٩٢٥ كقائد للأركان العامة فى الجيش البرى. ووقع الاختيار أخيراً على ناسوتيون الذى تقرب فجأة من سوكا رنو. فقد اقتنع هذا الكولونيل، الذى أصبح جنرالا، أثناء منفاه فى الحياة المدنية أن انتقاداته للمؤسسات وللضباط "الثوريين" لم تكن كلها قائمة على أساس.. ولعل سوكارنو من جهة أخرى، لقلقة تجاه تصاعد النزعات الذاتية والمصلحة المحلية وتجاه القوى التى تتناهب الدولة من كل صوب، قد شعر بالحاجة إلى الاعتماد على زعيم عسكرى مرموق ومهتم بهيبة الحكم المركزى وقوته ضمن الجيش. هذا يعنى بالتالى أن سوكا رنو هو الذى تقرب من الجنرال. والواقع أنه من الصعب جداً أن يقول المرء ما حصل بالضبط. لكن هذه الظاهرة الجديدة لم تلبث أن اتخذت نتائج هامة : فالتحالف بين الجيش البرى والقصر لم يترك إلا مجالاً ضئيلاً للمؤسسات البرلمانية التى، علاوة على ذلك، لم تكن تتكيف مع البلاد إلا بصعوبة، وعندئذ يجد العسكريون أنفسهم منقسمين بعضهم على بعض من جديد. منقسمون، لكنهم إلى ذلك متمحورون مباشرة، باتجاهات مختلفة، حول العمل السياسى المكشوف.

غير أن هناك عاملاً آخر تدخل آنئذ في الوضع الاندونيسي العام وتجدر الإشارة إليه هنا لأنه سيكون له نتائج هامة في السنوات اللائقة. ففي أيلول ١٩٥٥ جرت الانتخابات التشريعية واحتل ح. و. أ. المرتبة الرابعة بعد أن نال أكثر من ٦ ملايين صوتاً. كانت جاوا موقعة الحصين لكن الحزب الإسلامي ماسجومي برز في الجزر الأخرى وكأنه المنتصر الأول في الاستفتاء الشعبي. هذا وقد أثر صعود الشيوعيين والبلقنة السياسية للبلاد على مواقف الضباط وعلى تكتيك سوكارنو.

على أثر ذلك ساد في إندونيسيا خليط معقد من المشاعر الإقليمية ومن المناهضة للمركزية الجاوية والحذر تجاه سوكا رنو من جهة وتجاه ناسوتيون من جهة أخرى، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية المالية، مما أغرق البلاد في وضع ومتقلقل لن يتسنى لها أن تخرج منه مطلقاً. فالتضخم الحق ضرراً فادحاً بالجزر المصدرة، مما أدى إلى هبوط مداخيلها وتصاعد استيائها ونقمتها. من جهة أخرى انصرف القادة المحليون، الذين تحدثنا عن ارتباطاتهم الكثيرة بالوسط المحيط بهم، إلى مزاولة التهريب والأعمال التجارية غير المشروعة بصورة مكشوفة ورغم انف السلطة المركزية، بغية تحسين مداخيلهم ومداخيل الجنود الذين كثيراً ما يغيبون عن ذهن جاكرتا. أن توطد هذه الإقطاعيات العجيبة، فضلاً عن الخروج على طاعة ناسوتيون، قد عاد بالجيش منذ عان ١٩٥٦ إلى مرحلة الانقسامات التي عرفها عام ١٩٥٢. أما الرئيس فقد نقل بندقيته من كتف إلى كتف، فكان يدعم في ذلك الوقت القوى اللامركزية، أحزاباً كالحزب الاشتراكي الإندونيسي وحزب ماسجومي وضباطا كالكونيل لوبين الذى دبر انقلاباً وفشل. فقد أعلن لوبين دعمه الصريح لأراء هاتا بعد أن تخلى هذا عن نيابة الرئاسة عام ١٩٥٦ وطالب بان يكون للجيش دوراً أكبر في الشؤون العامة. كان يعلم أن البرلمان فقد كل اعتباره وأن من الضروري ملء الفارغ السياسي.

أما سوكارنو فقد خرج من هذا الوضع معززاً مكرماً. إذ آن ناسوتيون كان بحاجة إليه ليفرض نفسه على الجيش حيث كانت بعض الجهات تناوئه السلطة. في ذلك الحين بدأ الرئيس حملته لصالح "الديمقراطية الموجهة" أعلن عداءه الصريح للبرلمانية. مما أدى على الفور إلى طرح مشكلة معرفة البديل للأوليات القديمة ومن ثم تحديد موقع مراكز التقرير. وهذه، جزئياً، مشكلة لا موضوع لها. إذ أن القوى الفاعلة كانت تقع دائماً، كما أشرنا، خارج إطار الشرعية والبرلمان. لكن ذلك لا يمنع، أن لم يكن هناك بد من زوال هذه الواجهة من وجوب الوصول إلى مؤسسات تؤجر السلطات المتوازية. ومهما كان لشخص الرئيس من هيبة ونفوذ فانه لا يستطيع أن يكون وحده في كفة وجميع المجوعات الضاغطة في كفة أخرى. وأذن فموقع الجيش في الستام الجديد ينبغي أن يتحدد. غير أن سوكارنو لم يكن يملك في تلك الساعة إلا الاكتفاء بالخطابات وتأجيل اتخاذ القرارات إلى ما بعد. إذ ما لبثت البلاد أن شهدت سلسلة من التمردات التي استرعت انتباه القصر وانتباه ناسوتيون.

في ذلك الحين نشأت في سوماطرا وفي بعض الجزر الأخرى سلطات فعلية. وكان الضباط في طليعة المتمردين. اقترح سوكارنو معالجة الأمر بالقوة. أما ناسوتيون فكان من أنصار المصالحة. لكن الجنرال كان يمتلك القوة الفعلية وانتهى به الأمر إلى فرض رأيه : على ساكارنو أن يعلن حالة الطوارئ، كان المقصود بذلك رسمياً أن يعهد للسلطة بالوسائل الكافية

من أجل تقليص الانقسامات. لكن هذا الوضع كان يعزز عملياً صلاحيات الجيش، لاسيما صلاحيات مركزه، ويعطي للضباط مكانة أكثر اهمية في الأمة. هذه الأزمة أدت في ١٤ آذار ١٩٥٧ إلى سقوط وزارة ساسترو اميدجوجو الثانية. ومنذ ذلك الحين قضت البرلمانية نحبها. استياء الجزر والعسكريين معا وجه إليها الضربة القاضية. وأصبحت طريق "الديمقراطية الموجهة" مفتوحة، ووجد الجيش نفسه آليا في النقطة المركزية من الصراعات السياسية الكبرى، إلى جانب سوكارنو والحزب الشيوعي. كان ناستيون قبل أربع سنوات قد حدد نظرته للسياسة : "أننا، بكلمة "سياسة"، لا نعني "الحرفة السياسية" إذا كان المقصود بذلك صراعات الأحزاب والمجموعات التي تقف وجهاً لوجه من أجل الحصول على مناصب في الحكومة فقط، كما هي الحال في أوقات السلم. أننا نعني بكلمة سياسة، السياسة بمعناها العام. أنها علم الحكم. أنها معركة من أجل سياسة أكبر، كما تحددت في مقدمة دستورنا عام ١٩٤٥ (...) لقد أصبح الجيش، بما هو نواة لحربنا الشعبية، لحربنا الغوارية، عاملاً سياسياً هاماً، وقد اكتسب في ظل الجمهورية مكانة هامة في البلاد وفي المجتمع".

بين ١٩٥٧ و ١٩٦٥ نشهد تنقية الحياة السياسية الإندونيسية. بشكل عام، يمكننا القول أن هذه الفترة كانت فترة تطبيق "ديموقراطية سوكارنو الموجهة" التي تمنح الرئيس موقع الاختيار، لكنها لا تتفق لا من حيث النظرية ولا من حيث التطبيق من أصول الدكتاتورية لأن على القصر ان يأخذ دائماً بعين الاعتبار عدداً من القوى المتضاربة.

هذه النظرية وهذا التطبيق يخدمان الجيش رغم أن أيديولوجية النظام لا تستقي أصولها من مصدر عسكري. فهي لم تتضح وتحقق في حياة البلاد إلا في الوقت الذي تخدم فيه مصالح الضباط. والواقع أن هؤلاء قد ملوا المناظرات البرلمانية والمنازعات الحزبية التي لا تخصهم مباشرة وتهدد تماسك فئتهم المغلقة. من جهة أخرى بمقدار ما كانت الفوضى السياسية تسمح لبعض الفئات من الأنصار بالراهنة على الأوراق الإقليمية والعرقية وبالاعتماد على القادة المحليين لتأمين الغلبة لأطروحتهم على اطروحات جاكرتا، كان الجيش يجد مصلحة كبيرة، إذا حصرناه في هيئة الأركان، في تعزيز السلطة المركزية على حساب المناطق، والرئاسة على حساب الأحزاب والبرلمان. من هنا إذا كان الضباط يريدون أن يلعبوا دوراً سياسياً فأنهم يجدون مهمتهم سهلة : فالنقطة التي يصطدمون بها أثناء ضغوطاتهم هي الرئيس وحده الذي يجب عليه من ناحية ثانية أن يعتمد عليهم من اجل إحلال النظام وتوازن القوى الذي يجب إنشاؤه أمام صعود الشيوعيين السريع.

أن أيديولوجية سوكارنو تساعد الجيش في نفس الوقت بحكم أنها تقوم أساساً على الهيبة التي هي عسكرية أيضاً، وعلى سياسة وطنية تحمل في داخلها "منافذ خارجية" ضرورية وتدغدغ الشعور الذي ما فتيء الضباط يعلنونه منذ الاستقلال. والدعوة الدائمة "للثورة" تذهب من جهة أخرى باتجاه نوايا العسكريين الذين اعتبروا أنفسهم على الدوام المبشرين بهذه الدعوة والمدافعين عنها. هذه الوطنية ستصطدم على كل حال "بأممية" الحزب الشيوعي الأندونيسيي التي لا تتنافى مع دعمه لسياسة سوكارنو الخارجية. ولن يفلح سوكارنو في إقناع الضباط بأن الحزب الشيوعي يستحق "شهادات" الوطنية التي لم ينقطع عن إغداقها عليه. والجدير بالذكر أن الجيش قد شدد خلال أزمة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ على هذه القضية وأن الجنرالات كانوا يرددون باستمرار أن ح. ش. أ. لم ينجح أبداً في استعادة

مواقعه منذ عصيان ماديوم عام ١٩٤٨ وأنه لم يكن يفعل سوى خيانة القضية الوطنية والثورية. والواقع ح.ش.أ. كان قد أقام صلات ممتازة مع بكين. مما كان يسهل تشهير الجيش به، فقد كان بوسع هذا الأخير أن يستغل بسهولة مشاعر العداء ضد الصين عند الأهالي.

كما تجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أن "الديموقراطية الموجهة"، بالنسبة لسوكارنو، كانت تحتم وجود تمثيل شعبى شكلى، لاسيما خارج نطاق الأحزاب "والمجموعات المحترفة" : والمعنى بذلك أصحاب المهن، بالطبع ولكن الجيش أيضاً.

كنا ذكرنا أن مختلف الانقسامات قد أدت بالحكم عام ١٩٥٧ إلى إعلان الحكم العرفى فى مجمل البلاد. حاول لوبين أن يغتال سوكارنودون أن يوفق إلى ذلك. بل توصل سوكارنو بالتى هى أحسن أو بالتى هى أسوأ إلى تقليص الأطراف المعارضة المسلحة. ثم كان أن صوتت الأمم المتحدة ضد جاكرتا التى كانت تعتزم بسط نفوذها على غينيا الجديدة "الهولندية" فأثار ذلك فى اندونيسيا حملة شعواء ضد لاهاى. فصودرت الممتلكات الهولندية فى جو من الاضطراب والفوضى أدى إلى تسلم الجيش لزمام الحركة، مما اتاح له أن يستولى على مناصب جديدة إدارية واقتصادية.

وفى شباط ١٩٥٨ تكونت فى بادانغ (سوماطرا) حكومة معادية لجاكرتا، تحت آمرة الكولونيل حسين، وتلقت مساعدات مختلفة من الأمريكيين. لكن اتفاق ناسوتيون شوسوكارنو على حل هذه المسألة بالقوة مكن الرجلين من القضاء على المحاولة قضاء مبرماً. كذلك استتب الأمن فى سيلاب. وانقلب الوضع بحيث ازدادت سلطة القائد الأعلى بشكل عجيب. هل كانت تلك إشارة ؟ يبقى أن أحد الكولونيلات، ويدعى سوبراموجى، قد اشترك فى الحكم فى أيار ١٩٥٨ بمثابة وزير مكلف بالعمل على استقرار الاقتصاد، فكان أول ضابط يشترك فى الوزارة.

أثار هذا التطور قلق الحزب الشيوعى. لكنه أقلق سوكارنو كذلك إذ بدأ يشعر بالحاجة إلى الاعتماد على قوة سياسية يوازن بها قوة العسكريين المتصاعدة. والحال أن الحزب الشيوعى عاد إلى المسرح فى ذلك الحين. فقد حصل عام ١٩٥٧ على نتائج باهرة فى الانتخابات المحلية فى جاوا. بينما فقدت سائر الأحزاب الأخرى رصيدها خلال سنوات البرلمانية. وتدهورت خسارة بعضها كمسجومى والحزب الاشتراكى الاندونيسى اللذين منعا عام ١٩٦٠ لوقوفها إلى جانب الكولونيلات المتمردين أو لعدم فضحهم. فكان سوكارنو مهدداً بالوقوف وحيداً فى وجه الضباط "المركزيين". والواقع أن المتاعب بدأت منذ ١٩٥٩. فى تموز أصبح ناسوتيون وزيراً للدفاع إلى جانب بقائه رئيساً للأركان العامة فى الجيش. وقد منع سوكارنو من تولى الإشراف المباشر على سلاح الجو، لكنه لم يستطع منع المؤتمر السادس للحزب الشيوعى. عام ١٩٦٥ سيذكر عاديث بالخطاب الذى ألقاه الرئيس فى تلك الظروف أما جمهور من الشيوعيين : "أن الحزب الشيوعى قريب واخ لنا. فإذا قدر له أن يموت ففى ذلك خسارتنا".

والحال أن سوكارنو كان مرتاحاً للتكتيك الذى قرر أقصى اليسار أن يتبعه. فقد فهم عايديث وأصدقاؤه، بعد أن كانوا حذرين جداً فى البداية تجاه الرئيس، أن "الديمقراطية الموجهة" قد تعود عليهم بالمنفعة العميمة إذ تمكنهم من التغلغل فى مراكز

الدولة الرئيسية ومن دعم ديبلوماسية الرئيس والنداآت الوطنية التى لا تعوج وفقاً على العسكريين الذين يحملون لواءها وحدهم، كما تمكنهم من "نخر" السلطة وإنهاكها. وكان الحزب الشيوعى الاندونيسى يشهر كثيراً "بالراسماليين البيروقراطيين" وهو يعنى بذلك الضباط المكلفين بمهام إدارية وبمناصب فى الاقتصاد. لكنه كان يتجنب مهاجمة الجيش مباشرة. وخلال مؤتمر ١٩٥٩ أعلن ح.ش.أ. انه لا يجب على الجيش أن يضطهد الشعب، بل عليه أن يضع نفسه فى خدمته، وقد تكررت هذه الفكرة فى التوصيات التى صوت عليها عام ١٩٦٢. كما حيا الشيوعيون ماضى الجيش واعتبروا - رسمياً على الأقل - إنه من الطبيعى أن يستمر بنشاط فى خدمته لثورة ١٩٤٥[٤].

فى "عهد" "الديموقراطية الموجهة" كان كل من الحزب الشيوعى والجيش يقدم حجارته. كانت المشاكسات بين الفريقين دائمة، وفى الوسط كان سوكارنو يقف حكماً بينهما، لكنه كان يحكم لصالح نفوذه الشخصى ويعمل على تعايش هاتين القوتين المتباغضتين.

وكنا قد أشرنا إلى الخلاف بين سوكارنو وناسوتيون بصدد المؤتمر السادس للحزب الشيوعى الاندونيسى. فى نفس ذلك الوقت تمكن رئيس هيئة الأركان من تجميد محاولة قام بها القصر للتحقيق فى قضية ارتشاء الضباط، مع أن ناسوتيون كان شخصياً رجلاً نظيفاً.

ثم تجدد الخلاف فى تموز ١٩٦٠: اتهم الشيوعيون الضباط باستغلال عمليات المصادرة للممتلكات الهولندية وتنميتها لصالحهم، مما أثار استياء الجيش : فعمد القادة المحليون فى بورنيو الشمالية وسوماطرا الجنوبية وسيلاب الجنوبية إلى منع الحزب

[٤] غير أن الحزب الشيوعى الاندونيسى، رغم حذره، ظل حتى انتهاء علنيته عام ١٩٦٦، لا يتهاون فى توجيه انتقاداته للعسكريين وسلطتهم. عام ١٩٥٩ صرح عايديث : "أن الأحداث لم تبرهن أبداً، ولن تبرهن مطلقاً، على أن الدكتاتورية العسكرية بوسعها إنقاذ الشعب". فى ٧ أيار ١٩٦٥ كتبت الصحيفة الشيوعية هاريان راكجات : "من واجب الحزب الشيوعى الأندونيسى أن يعزز صلاته مع الشعب والقوى المسلحة حتى تكون القوى المسلحة فى أغلبيتها إلى جانب الشعب". والتقرير الذى قدمه عايديث فى ١١ أيار ١٩٦٥ إلى أعلى المراكز فى الحزب كان يحمل عنوان : "تكثيف النضال الثورى فى جميع الميادين"، مما يعنى أن النضال يجب أن يتكثف أيضاً فى الميدان العسكرى وأن العمل السياسى ينبغى أن يتوسع. وثمة وثيقة من وثائق الحزب تعود لـ ٢٣ أيار ١٩٦٥ وتدل بوضوح على أن الدفاع الحقيقى عن البلاد، بالنسبة للشيوعيين لا يمكن أن يتم بواسطة الجيش (بينما يعتبر الجيش نفسه الحصن الفعلى فى وجه كل هجوم يشن على الأمة و"الثورة") بل بواسطة الشعب : "أن ح.ش.أ. مقتنع بان الشعب المسلح وحده، لاسيما الفلاحين والعمال المسلحين، قادر على وقف غزو القوى الإمبريالية وعلى دحرها إذا تجرأت على المجئ. أن الإمبرياليين لا يهابون القوات المسلحة المدربة جيداً إذ أنهم يملكون هم أنفسهم الكثير من هذه القوات، حتى أنها أفضل عتاداً وتجهيزاً. أن الشعب المسلح هو الذى سيجبر القوى الإمبريالية على اتخاذ موقف الدفاع، بل انه يستطيع منعها من الزقاد مطمئنة. أن نضال الشعب الفيتنامى برهان ساطع على هذه الحقيقة. بالطبع يزداد الإمبرياليون خوفاً عندما يجابهون فى نفس الوقت قوات مدربة جيداً وشعباً مسلحاً. ونحن نستطيع أن نجمع بين الاثنين، إذ أن العلاقات بين الشعب والقوات المسلحة تتعزز كل يوم ضمن عملية إنجاز الثورة الأندونيسية. وأننى اغتنم هذه الفرصة لا شكر الرئيس سوكارنو على وعده بتسليح العمال والفلاحين إذا لزم الأمر".

الشيوعى فى مناطق نفوذهم. لحل الأزمة وعدم الاصطدام مجابهة من الضباط علق سوكارنو نشاط الأحزاب لمدة ثلاثة اشهر. أما الضباط فقد جرى نقلهم فيما بعد.

عام ١٩٦١ تمكن الجيش من منع ح.ش.أ. من الاشتراك فى الحكومة. غير أن هذه المناورة لم يكن لها إلا مفعول مؤقت إذ أن عايديث ولقمان ما لبثا أن حصلا فى آذار ١٩٦٢ على كرسى وزير بلا وزارة، ولكن مقابل زيادة عدد العسكريين الوزراء أو الوزراء المساعدين. فى هذه الأثناء كان سوكارنو يهىء هجومه المضاد. فى حزيران ١٩٦٢ عين ناسوتيون فى المنصب الجديد كرئيس لهيئة أركان خدمات الجيش المشتركة، وحل محله الجنرال جانى على رأس هيئة أركان الجيش البرى. كانت تلك ترقية ظاهرية. فالواقع. أن جانى، رغم عدائه الأهوج للشيوعية، يظل واقعاً تحت رقابة الرئيس المباشرة أكثر من ناسوتيون.

أن تضافر المتمردين فى سيلاب عام ١٩٦١ وفى سوماطرا عام يعزز بالطبع قوة العناصر "المركزية" ١٩٦٢ فى الجيش، لكنه يبذل أيضاً الوضع الداخلى العام. بحيث أن سوكارنو استطاع فى أيار ١٩٦٢ أن يرفع الحكم العرفى إذ أن ايريان الغربية (غينيا الجديدة "الهولندية") قد أصبحت منذ ذلك الحين تحت سلطة جاكرتا القضائية. لكن الضباط لم يرحبوا بهذا الخبر إذ أن الحكم العرفى كان يوفر "غطاء" عملياً جداً لتوسيع نفوذهم.

غير أن الجيش كان قد أصبح خلال هذه السنوات دولة حقيقية ضمن الدولة. منذ ١٩٥٩ كان يحتل حوالى ثلث المناصب الحكومية. كما توسعت صلاحياته الإدارية فى نفس الوقت الذى نمت فيه الوصولية ضمن الأجهزة الرسمية. وقد أغنته سلطاته الاقتصادية والمالية وأفسدته. ثم أن توتر العلاقة مع هولندا والتوتر الذى نشب فى أواخر ١٩٦٢ مع ماليزيا اتاحا له أن يقتطع جزءاً كبيراً من الميزانية، حوالى ثلاثة أرباعها، خلال سنوات عدة. فتسلح بسلاح حديث كان يشتريه من الاتحاد السوفياتى أكثر فأكثر، بينما كانت العلاقات مع الولايات المتحدة تزداد توتراً. وكانت "المجالس" المختلفة التى تحيط بسوكارنو وتحل محل برلمان يشرف على الاحتضار، تتيح له أن يستأثر بوظائف هامة. غينيا الجديدة، ماليزيا... كلها وقائع كانت تبدو مرتبطة باعتبارات ستراتيجية محضة وبخط معين للدفاع الوطنى، وأذن بالسياسة العسكرية. لكن الجيش لم ينم ويتوسع بوصفه ظاهرة عسكرية فقط، فهو لم يكف عن تنمية دوره غير العسكرى أيضاً.

أن الجو الذى توالى فيه هذا التطور يحول على كل حال دون أى تعميم. هكذا مثلاً قضية "المجابهة" مع ماليزيا. فقد اتاحت مثل هذه العملية للجيش أن يتماسك (اليس هناك "خطر خارجى"؟) وان يطالب بالاعتمادات اللازمة وأن "يقوم بالحملات". استعاد شعار "سحق ماليزيا" لكن سوكارنو هو الذى ابتدعه. بل أن الذى تجاوز الرئيس والجيش خاصة بأشواط فى إعلان هذا الشعار كان الحزب الشيوعى الاندونيسى، بالاتفاق مع الصين. عندما ينظر المرء إلى هذه القصة التى انتهت فى أيار ١٩٦٦ فإنه لا يرى فيها ما يشير إلى أن العسكريين كانوا مصممين بحزم على التوغل فى أدغال بورنيو دون أمل بالخروج منها منتصرين وحيث لا نصير لهم (أو للحزب الشيوعى الاندونيسى) ألا بعض الصينيين الشيوعيين من سكان ساراواك... فى هذه القضية كان الجيش يهدد باسم الوطنية، والمعاداة للاستعمار (الم تكن القواعد البريطانية فى ماليزيا وسنغافورة رمزاً للإمبراطورية؟) لكن

وضعه لم يكن خالياً من الغموض. والسهولة التى تخلى بها عن "المجابهة" فى أيار ١٩٦٦ تؤكد هذا الرأى.

والواقع أن الجيش، خلال السنوات الأخيرة، قد حول ناظريه بشكل خاص إلى الداخل، بينما كان سوكارنو يطل بنظراته "الثورية" على سائر العالم. فى جاكرتاا كان كل فريق يراهن على الوقت، وفى مقدمة المراهنين كان ح.ش.أ. الذى لم ينقطع – شأنه شأن الجيش عن التركيز على الأوليات المتعلقة بالدولة. اما محاولة سوكارنو لاتخاذ موقف الوسط فى الخلافات بين القوى المتعادية لكى يقدم للعالم صورة عن بلده المتحد الذى يسير نحو ثورة ما، فلم تستمر طويلاً. فضلاً عن أن هذه "الحيادية" إذا كانت قد "انحرفت" أكثر فأكثر نحو اليسار فان أى اختيار حقيقى يختاره القصر لم يكن بوسعه أن يغلب احد الفريقين على الأخر. لقد أعاد سوكارنو توثيق علاقاته مع ح.ش.أ. ضد رغبة الجيش ولأسباب تتعلق فى أن واحد، بمزاجه وبخط للسياسة الخارجية يلتقى مع سياسة بكين. كان بحاجة لحزب للتقرب من الصين. وعندما توقع حصول بعض الصعوبات، صرح فى عام ١٩٦١ : "ليس الجيش أو البندقية هو الذى يوجه البيان السياسى، بل البيان السياسى هو الذى يوجه القوات المسلحة والبندقية ! (...) فى ثورتنا الحالية كما فى ثورتنا المقبلة لا ينبغى أن يكون ثمة تناقض ولا تعارض بين القوات المسلحة والشعب". لكن تفاقم شأن الأطراف المعارضة لا يمكن ألا أن يؤدى إلى سقوط رجل لم يبن حزباً له ولا يتمتع بأية قوة فعلية سوى نوع من الشعبية التى بدأت تتقهقر على كل حال، ولا يستند إلى أى إنجاز اقتصادى دائم إذ أن سياسته هى عبارة عن تعاويذ وطنية ودعوات للوحدة المستحيلة. أيديولوجية سوكارنو لم تكن تقدمية، بل أنها كانت تجمد، فى ظاهرها على الأقل، تطور مجتمع كان رغم كل شئ ما يزال يتطور. لا يجب أن ننكر القوة الشخصية لسوكارنو خلال ما بعد الحرب وفى بعض اللحظات المتميزة من التاريط عندما كان توازن القوى المعارضة يجعل منه حكماً أو ضمانة ضرورية بالنسبة لقوى متنافسة لم تكن مستعدة بعد لتشن المعركة الفاصلة بينها. لكن الأحداث الجديدة بينت أن من الممكن بسهولة إزالة أسطورة سوكارنو من الوجود.

فى حقيقة الأمر أن سياسة رئيس الدولة كانت تخدم الجيش بشكل خاص. أما التكتيك الذى اتبعه ح.ش.أ. فقد تكفل بالباقى. أن الكلام على هذا النحو لا يخرج بنا عن نطاق الدراسة، لكنه يتيح لنا أن نفسر لماذا استعان العسكريون بما قد يبدو انه خطأ وقع به اليسار.

والواقع أنه يجب على المرء أن يرى الأسباب التى دفعت الحزب الشيوعى إلى التعاون مع النظام وان يفقد بذلك جوهره، ووقعه الثورى. لقد عانى ح.ش.أ. الأمرين من قضية ماد يوم (١٩٤٨) وبذل جهده من اجل نسيان هذه القضية، وذلك بشكل خاص عن طريق احترامه للشرعية السوكارنية احتراماً دقيقاً، ورفضه للنضال المسلح واعتقاده بإمكانية الاستيلاء على الدولة تدريجياً عن طريق التغلغل فيها وعن طريق الانتخابات. تصرفه على هذا النحو كان يعنى على الأقل نسيان قوة العسكريين المادية وتلاحمهم فى وجه "العدو"، وإهمال العداء للشيوعية فى الأوساط الدينية التقليدية التى لم تكن تنتظر سوى ظرف

مناسب لتستيقظ من جديد. لقد كان ح.ش.أ. خلال سنوات انبعاثه حزب التسويات والعلاقات المشبوهة. ومن الممكن كذلك أن تكون هناك أسباب سياسية خارجية دفعته للتصرف على هذا النحو : فالاتحاد السوفياتى كان يدعم العسكريين بقوة، والصين كانت تدعم سياسية ساكارنو الخارجية. هكذا، سواء جعلنا، بشكل اعتباطى، من ح.ش.أ. حزباً موالياً للصين أو موالياً للاتحاد السوفياتى، فإننا نرى أنه كان يتحرك فى "محيط" دولى شيوعى يدفعه إلى التعاون مع سلطة لا توفر له أى مستقبل على الإطلاق. فهو لم يكن مهيئاً للاستيلاء على الدولة بالعنف [٥].

الا أن ثمة انعطافاً جرى فى أواخر ١٩٦٤ وخلال ١٩٦٥ : فقد قرر ح.ش.أ. اخيراً أن يتسلح. ووضع حداً بذلك لعملية الاستجداء التى مارسها خلال عدة أشهر لدى سوكارنو الذى لم يكن يستطيع الاختيار ولا يريده لكونه أسير أوهامه ولذعره من الاختيار الوحيد الذى كان يمكن أن يتخذه منذ أن انخرط فى النضال الوطنى قبل الحرب. كان ح.ش.أ. يطالب بتسليح "العمال والفلاحين" كان يجب، على حد قول زعمائه، أن يتسلح الشعب ضد "الخطر" الماليزى. والإلحاح الذى قدموا به طلبهم كان مفاجئاً ولا علاقة له بالتصريحات المماثلة التى أطلقت من قبل، خاصة عندما حصلت التمردات الإقليمية. خلال أعياد الذكرى الخامسة والأربعين للحرب قام عايديث بتقديم الطلب مجدداً بصورة علنية. ولعل الحزب الشيوعى، شعوراً منه بضعفه المفاجئ، قد أراد بذلك، بالطرق الشرعية وبرضى من سوكارنو، أن يوجد وحدات قادرة على مقاومة انقلاب قد يقوم به الجيش. كما انه أراد أيضاً أن يؤلف هيئة من المفوضين السياسيين تمكنه من التغلغل فى الجيش. وكانت الإشاعات التى سرت عن مرض سوكارنو، بصرف النظر عن صحتها أو عدم صحتها، قد طرحت عليه للمرة الأولى مشكلة تكتيكية فى حال توارى الرئيس بصورة مفاجئة. وأخيراً كانت بكين قد أشارت على سوارنو بإيجاد هذا "الطابور الخامس"، لكن سوكارنو ظل يمانع ويسوف وعندما وقعت واقعة ٣٠ أيلول ١٩٦٥ لم يستطيع ح.ش.أ. أن يصمد أمام المجزرة.

تبقى هذه "الضربة" التى حصلت عام ١٩٦٥ والتى ما زال الكثير من المعطيات حولها مفقوداً من اجل الحكم على الدور الدقيق الذى لعبته كل من القوى المتواجدة. أما الرواية الرسمية فتقول أن ح.ش.أ. قام بمحاولة انقلاب، فأغتال عدة جنرالات وحاول الاستيلاء على السلطة، لكن القوات المسلحة ردت على المحاولة وأنقذت الثورة وسوكارنو. أما الليوتنان - كونيل اونتنغ، مدبر المحاولة الانقلابية فيذكر أن هناك "مجلساً للجنرالات" كان يتهيأ للقيام بانقلاب. وقد أكد اونتنغ فى تصريحاته الأولى أن القضية كانت قبل كل شئ عبارة عن "تفاهم" بين عسكريين شرفاء وعسكريين فاسدين. وكان يقدم نفسه فعلاً "مطهر" للجيش، لكن سرعة الفشل الذى منى به اونتنغ قد بينت انه لم يكن لديه إلا أعوان قلائل فى هيئة الضابط.

---

(٥) أفضل المؤلفات عن مختلف فترات "العهد السوكارنى" هى : "المجتمع الأندونيسى فى مرحلة الانتقال" ف. فرتهايم، لاهاى، الطبعة الجديدة، ١٩٦٤. "انحطاط الديمقراطية الدستورية فى أند ونسيا" هربرت فيت، كورنل يونيفرستى برس، ١٩٦٢. "محمد، ماركس ومارهين" جان مينتز، بريجر ١٩٦٥. "الحزب الشيوعى فى أند ونسيا ١٩٥١-١٩٦٣" دونالد مينديلى، جامعة كاليفورنيا ١٩٦٤. "الشيوعية الأندونيسية" براكمان بريجر ١٩٦٣.

أن تحليل الأزمة يبين انه من الصعب التأكيد على أن الشيوعيين كحزب، قد كانوا فى اصل الانقلاب الفاشل. لا شئ فى الأحداث يحمل بصماتهم، بل أن كل شئ فى أعمالهم وكتاباتهم، يؤكد أنهم لم يكونوا راغبين بعد فى الدخول بمغامرة عسكرية كما فعلوا عام ١٩٤٨. بل أنهم على العكس من ذلك كانوا يأملون متابعة نخر السلطة من داخلها. الرغبة فى تسليح "العمال والفلاحين" لا تناقض هذا التأكيد. وعدم مقدرة الشيوعيين على فرض هذا التسليح من شانه أن يبين لهم ضعفهم النسبى ويوضح لهم الصعوبات الجمة التى سيصادفونها فى حال القيام بمجابهة مباشرة للوحدات المسلحة.

واليوم لم يعد أحد ينكر مسالة تأليف "مجلس للجنرالات" عام ١٩٦٥ فالنقاش يتناول فقط الدور الذى كلف به هذا المجلس. والحال انه من المحتمل أن يكون الفشل الذى منيت به سياسة سوكارنوا فى جميع الميادين، وعلاقاته الجيدة مع الشيوعيين، وحملة هؤلاء من اجل إيجاد الميليشيا الشعبية، قد أثارت مجتمعه قسماً كبيراً من الضابط الوطنيين والمعادين للشيوعية ودفعتهم لاتخاذ موقف قبل فوات الأوان. أما بالنسبة لاونتنغ فمن المحتمل أن يكون قد أقدم على ما أقدم عليه بالتوطؤ مع سوكارنو (الذى لم يقدم أبداً روايته للحادثة) وسوباندريو وزير خارجيته اللذين شعرا بخطر تشكيل طغمة عسكرية.

فى تشرين الأول ١٩٦٥ بدأت منبحة الشيوعيين. عزم الجيش على القضاء على "العدو" قضاء مبرماً، بعد أن تجنب رسمياً فى الفترة الأولى تولى جميع المسؤوليات. رغم تثبيته لسوكارنو فى مكانه مجرداً من كل الصلاحيات، هكذا كان نظام "الديمقراطية الموجهة" السياسى فى حكم المنهار، فالرئيس - أو الحكم كان يظل قابعاً فى قصره والوزن المقابل لقدرة العسكريين الهائلة كان يضمحل خلال مجزرة رهيبة. ورغم بعض نوى المقاومة المحصورة جداً، لاسيما فى سلاح الطيران، كان الجيش يبدو محافظا على وحدته ضد خصمه أقصى اليسار. وقد تزعم الحركة احد الجنرالات المغمورين، سوهارتو، وما لبث أن قدم "تبريراً" أيديولوجياً لفعله هذا. إذ أكد أن ح..ش.أ. لم يحلل قوة الجيش، "أداة الثورة" تحليلاً صحيحاً على الإطلاق، كما صرح كذلك أن الثورة التى يدافع عنها العسكريون هى ثورة يسارية بطبعها، تحمى الدين وتعتبر نفسها معادية للإقطاع والراسمالية والإمبريالية والعنصرية. هكذا كان سوهارتو يستعيد أمنيات الدعاية السوكارنية واطروحاتها. لكنه لن يلبث فيما بعد أن يطمس بعضاً منها لاسيما تلك التى تتعلق بالراسمالية. مرة أخرى يماهى العسكريون بين قضيتهم وقضية الأمة. فى كانون الأول ١٩٦٥ صرح ناسوتيون أن على كل "فرع" من فروع الجيش "أن يصون وحدة قوته وتكاملها، ذهنياً وأيديولوجياً وجسدياً واجتماعياً". كما أكد أن الجيش "قوة اجتماعية من قوى الأمة" وان عليه خارج مهمة الدفاع الوطنى أن يساهم فى إنشاء دولة اشتراكية. هذه الموضوعة سوف "تنسى" هى الأخرى خلال اتخاذ المواقف عام ١٩٦٦و١٩٦٧.

★ ★ ★

للمرة الأولى وجد الجيش الأندونسيى نفسه وحيداً فى الحكم. توصل إلى ذلك على مرحلتين : القضاء على ح.ش.أ. ثم تنحية سوكارنو تدريجياً بعد أن انهارت أسطورته فى

أوساط الرأى العام. ولكى يحدد الجيش موقفه بالنسبة للأمة ويفسر سياسته استخدام الشعارت القديمة وأعرب عن رغبته فى "القيام بأمور جديدة"

أما الموضوعات الأيدولوجية فهى الموضوعات المزمنة. والأحاديث العديدة التى أجراها كاتب المقال مع الضابط عام ١٩٦٧ تبين أن هذه الموضوعات تستعمل بصيغ مماثلة جداً من قبل الجنرالات الرئيسيين : "لقد لعب سوكارنو بالطبع دوراً إيجابياً جداً فى التحرير الوطنى، لكن الجيش وحده الذى لم ينحرف وبقى أميناً لمبادئ الثورة الأولى ومثلها. هو وحده يشكل ضمانه للنقاء الثورى. هو وحده يوحد الأمة ويستطيع تأطيرها أما ح.ش.أ. فقد خان، والأحزاب الأخرى لا وجود لها أو إنها بقيت أمينة لذكرى سوكارنو. أن على الجيش أن يحارب القوى اللاعقلانية، القوى الهرمة التى تعود للنظام الجديد. عليه أن يتيح قيام حياة ديمقراطية وان يدع الأحزاب تتصرف، ولكن على هذه الأحزاب أن تضع لنفسها برامج عقلانية. والواقع أن الجيش وحده هو الذى يستطيع توجيه البلاد. وهو سيقوم بذلك لمدة طويلة لكنه يمتنع عن إنشاء نظام عسكرى "[٦].

كانت هذه الشعارات تستعاد مراراً وتكراراً ومن المستحيل إيجاد توضيح أو تفسير لها (ماذا يعنى فى الواقع "قوة لا عقلانية"؟) : هذا المطلب كان يؤدى إلى تكرار الشعار إياه. إلا أن الجنرالات كانوا لا يستطيعون أحياناً تجنب التناقضات الجوهرية. هكذا كان الجيش يعتبر نفسه مؤتمناً على "المرافق العامة" لكنه كان يمتنع عن اعتبار نفسه بمثابة "الأمة" : كان يعتبر نفسه "الشعب" - أو ظله الأمين - وهيئة اجتماعية منفصلة عن الشعب فى الوقت نفسه. وعندما يدفع المرء تفكيره مع الضابط إلى حد ابعد يكتشف فى النهاية أن العنصر الجوهرى فى موقفهم يكمن فى تلك الرغبة فى المحافظة على الجيش "كمجموعة

---

(٦) شرح لنا بعض المسؤولين المسلمين فى جاركتا عام ١٩٦٩ مثلاً عن تدخلات الجيش فى حياة الأحزاب. فى تشرين الثانى عام ١٩٦٨ عقد "حزب المسلمين الأندونيسي" (ح.م.أ.) مؤتمرات له فتدخل الرئيس سوهارتو لكى يمنع تعيين لجنة إدارية لا يرضى عنها الحكم. هذه القضية مهمة من أوجه عديدة. أولا لم يكن العسكريون يريدون أن تنبثق حركات سياسية قوية. ثانيا أن ح.م.أ. هو الوريث لحزب مسجومى الإسلامى وهى حركة منفتحة نسبيا على العالم الحديث منعها سوكارنو وكانت قد دبرت عام ١٩٥٨ تمردات مسلحة مبنية جزئيا على مطالب إقليمية. ولا شك أن ذكرى هذه الحادثة بقيت ماثلة فى أذهان العسكريين إذ كانت سببا فى أقسامهم كما سببت لهم كثيرا من المتاعب. لكن سوميترو وزير التجارة (وهو فى الواقع الوزير الحقيقى للاقتصاد، ويملك إلى جانب ذلك مصالح خاصة واضحة جدا) كان، على ما يقال، احد قادة المتمردين أن لم يكن احد قادة الحزب. فكيف نفسر هذا التناقض ؟ يبدو انه يدين بمهامه الحكومية الحالية للرئيس سوهارتو الذى نجح فى فرضه على جنرالات آخرين كان عليه أن يتعاون معهم من اجل شؤون أخرى (ولعل أيديولوجية سوميترو وصلاته مع الأوساط الصناعية والمالية الأجنبية ليست غريبة عن تعيينه). وأذن فحادثه تشرين الثانى عام ١٩٥٨ ترتدى دلالة أخرى من وجهة نظر ثالثة : فهى توضع أن اقوى الواحدات يتركون بيد الرئيس هامشا معينا لحرية الحركة (فى السياسة الخارجية وفى بعض مظاهر الحياة المحلية)، لكن يوسعهم أن يتدخلوا جماعيا فى ميادين هامة. ويبدو أنهم متفقون فى جميع الأحوال على لجم كل حياة سياسية مستقلة. فقد رأينا خلال نقاشات "البرلمان" الذى لا يستحق أن يسمى برلمانا، وجود "قيادة عمليات" فى الكواليس مهمتها أن تحرص على عدم "انحراف" النقاشات عن المسار المخطط لها.

اجتماعية"، وذلك فى الانتخابات الأمر الذى يتيح من جديد تيسير المؤسسات البرلمانية. أن الجنرالات لم يقولوا شيئاً آخر منذ أكثر من عشرين عاماً.

ويصرح الجيش بأنه لا يرتبط بأية قوة اجتماعية معينة. ويعتقد قادته كما يعتقد سوكارنو على حال، انه لا يوجد فى أندونيسيا طبقات اجتماعية. لكن الجنرالات إياهم يعترفون فى الوقت نفسه بأن ح.ش.أ. لا يجد تفسيره إلا فى بؤس البروليتاريا الريفية وفى نقصان الأراضى فى جاوا وفى الأزمة السكانية. مع ذلك يبقى بالنسبة لهم أن الشعب "واحد" شرط أن يتخلص من العناصر الشيوعية والسوكارنية الجيش العليا ذات أصول شعبية. ولكن يجب ملاحظة الأمر التالى : فقد تقوقع الجيش ضمن فئة مغلقة على ذاتها وخلق لنفسه حاجات خاصة وهو يشعر بذلك انه متضامن مع نفسه أكثر من تضامنه مع زارعى الأرز الذين انبثق عنهم. من جهة أخرى، أن خطوته وسلطته وإمكانيات الكسب التى توفرها هذه السلطة قد جعلت عملية تجميعه تفقد طابعها الشعبى أكثر فأكثر : فكان "المجتمع السعيد" فى جاوا - طبقة موسرة صغيرة - تزود المدرسة الحربية بمزيد من تلامذة الضابط. ولما لم يكن هناك أية طبقة راسمالية تحاول أن تستولى على الدولة من اجل الدفاع عن مصالحها. فان الجيش لم يكن يجد أمامه أية قوة اجتماعية متراصة البنية. فجماهير الفلاحين تفتقد للتنظيم، والأحزاب فقدت اعتبارها ولم يكن لها وجود فعلى لها وجود فعلى، والنقابات حرمت من قادتها وكوادرها الوسطى، والطلاب قاسوا الأمرين من "العهد" السوكارنى. هؤلاء الشبان الذين تعود أصولهم الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة فى كثير من الأحيان (موظفون صغار، تجار، الخ) ينقسمون وفقاً لمعايير تناقض كل تحليل منطقى. فهم منقطعون عن الشعب بفعل نظام دراستهم ومستوى قيمهم. لكنهم إذ يستفيدون من النظام، ويتلقون المعونة من الجيش رغم انتقادهم لفساده، عاجزون عن تقديم صيغ بديلة. وهم يستنزفون أنفسهم فى نزاعات عميقة واجتماعات لا طائل تحتها. فى هذه الظروف حاول الجيش قبل كل شئ أن ينجح فى تجربة الحكم، وهى تجربة جديدة بالنسبة إلية، ومع احتفاظه بموقع الصفوة الممتازة فى البلاد. كان يعلم انه لن يستطيع أن يحكم بدون اضطربات شعبية إلا إذا قدم البراهين على قدرته. فأعرب عن استعداده للتضحية بقسم من ميزانيته (لكنه كان يستفيد على نطاق واسع من جميع مجالات الرشوة) لإيجاد الأموال العامة والعمل على دعم التنمية الاندونيسية وإيجاد مصدر اسلم لمداخيلها. من هنا كانت دعوته لعدد من التقنيين المدنيين وأساتذة الاقتصاد السياسى الذين ارسوا، بفضل تكوينهم الغربى فى الجامعات الأميريكية، دعائم "الاشتراكية" السوكارنية، وراهنوا - بناء على نصائح البنك العالمى للأموال النقدية بشكل خاص على ورقة الليبرالية والاستثمارات الأجنبية [٧]. ثم استمر الجيش من جهة أخرى بالظهور

---

[٧] بينما كانت العلاقات مع الصين تتوتر إلى حد القطيعة عملياً، وكانت العلاقات مع البدان الشيوعية الأخرى تارة "حارة" وطورا "باردة"، أطلق القادة الأندونيسيون تدريجياً يد مستشارى البنك العالمى وصندوق النقد الدولى. عام ١٩٦٨، عندما أصبح ماكنمارا رئيسا للبنك بعد أن كان رجل "التصعيد" فى فيتنام، قرر أن يخصص زيارته الأولى للخارج إلى أند ونسيا. وكان ممثلوه فى جاكرتا قد لكتسبوا نفوذا كبيرا قد يصل أحيانا إلى التدخل المباشر على مستوى مدراء الوزراء (تحقيق قام به الكاتب فى جارتا فى ربيع ١٩٦٩). أما نظرة المستشارين الدوليين للأمور فلم تكن تصطدم أبدا بنظرة الأساتذة المدنيين الذين

بمظهر الوطنية. فلم يرفض كلياً مبدأ الحيادية فى السياسة الخارجية لكنه فى الوقت نفسه، لوقوعه فى تناقضات أيديولوجيته واختياراته فى مجال السياسة الاقتصادية (عملية إغراء الاستثمارات الأمريكية واليابانية بشكل خاص) لم يستطيع منع نفسه من التطور باتجاه توثيق صلاته مع الغرب الأمريكى. يضاف إلى ذلك أن عدداً من الضباط اغتنموا فرصة الدعوة للاعتمادات الأجنبية لكى يصبحوا أعضاء من "عملاء" الشركات : فالنضال الرسمى ضد الرشوة والفساد ما لبث أن عرف حدوده سريعاً.

أن سياسة العسكريين هذه وجدت ماديحيها وفقهاءها فى ذلك القسم من المثقفين الذين كانوا يحلمون فى عهد سوكارنو بالديمقراطية الليبرالية وبحرية الصحافة على الطريقة الغربية. والواقع أن هؤلاء المثقفين وحدهم الذين يستطيعون اليوم أن يكتبوا ولا يبدو أنهم منزعجين من عدم مقدرتهم "الشرعية" على وضع النظام موضع التساؤل بجدية. مما يسمح بإخراج مسرحيات يونيسكو وجيرودو دون أن يتساءل المحرجون إطلاقاً عن مصير الفلاحين.

ذلك أن أيديولوجية الجيش ورغبته فى المحافظة على نفسه رغم كل العقبات تمر بالقرب من التحديات الحقيقية التى تواجهها اندونيسيا مر الكرام. كان سوكارنو رغم اللهجة التقدمية التى تغلف خطاباته يستنهض الروح المحافظة فى الأرياف والعقلية الجاوانية القديمة. والجيش يفعل ما كان يفعله سوكارنو مع الاعتناء بتهيئة هذا الاتجاه : فهو يعتبر نفسه جدياً ويتكلم عن التصنيع وعن سرعة تداول النقد. والعسكريون، فى أغلبيتهم الساحقة، لا يطرحون مسألة علمانية الدولة، رغم بعض الدعوات إلى الإيمان والتمسك بالممارسة الدينية (لاسيما عام ١٩٦٦). (وهذه مسألة نسبية لأنه "يجب" الإيمان بالله، كما كان

يحيطون بالرئاسة لكونهم قد اعدوا فى نفس المدرسة الليبرالية الأمريكية ولم يكن بوسعهم أن يتصفوا أيام سوكارنو. كانت القضية المطروحة هى الشروع بتنمية معينة الريف (ولكن دون تعبئة السكان الذين يعتبرون دائما بحاجة إلى النضج) والحصول بأقصى سرعة ممكنة على اكبر قسط من الرساميل الأجنبية فى القطاعات التى تدر ريعا مباشرا. واقتطع الأمريكيون حصة الأسد (مناجم النحاس والتنقيب على البترول) مع الكنديين (النيكل) واليابانيين. ودون أن ندخل فى تفاصيل تحليل اقتصادى يتجاوز إطار هذه الدراسة يمكننا أن نقول أن المداخيل التى استمدتها الدولة الاندونيسية من هذه الاستثمارات مكنتها من تسديد قسم من قروضها الهائلة التى بقيت تتعاظم، رغم إيجاده الغرب "لمجموعة مساعدة" لأندونيسيا. بهذا الشكل وجد الحكم نفسه معزز الدعائم (وقد حياة الرئيس نيكسون خلال زيارته لجاكرتا فى تموز ١٩٦٩ بعبارات المدح والتقريظ) لكن المسألة التى تطرح هى معرفة إلى حد تتامن التنمية الاقتصادية على المدى الطويل من خلال استغلال الثروات الطبيعية الذى يشبه فى الواقع عملية النهب. فالأرياف، أى أغلبية السكان تقريبا، لم تمسها التنمية. والبطالة لا يمكن استيعابها فى المدن الكبيرة البائسة التى تنشأ بنى تحتية أجنبية مكونة من مصارف (أمريكية ويابانية وتايلاندية) ومراكز اجتماعية. والجيش يستغل بالطبع هذا الوضع الذى يمكنه من جمع ثروات فردية سريعة ويعزز على الأخص وضع سيطرته السياسية. ورغم أن الميزانية العسكرية، كميزانية، لم تزدد، ورغم أن القوات المسلحة لا تستطيع أن تشترى ما تشاء من المعدات الحديثة، فان السلطة الاجتماعية لهذه الفئة الضيقة قد تعززت. احد المستشارين الاقتصاديين للرئيس الجنرال ساهارتو قال لنا، بعيدا عن أى وهم، آخذا كمثال على كلامه الحركة التى أدت إلى سقوط أيوب خان عام ١٩٦٩ فى باكستان : "بعد عشر سنوات ربما تطيح بنا ثورة، ولكن ماذا يسعنا أن نفعل سوى ذلك" ؟ فهو لا يرى بصراحة أى مستقبل للسياسة الحالية. لكنه، لوقوعه أسير تحليلاته، يعجز عن رؤية حل بديل.

الأمر قبل ١٩٦٥). وهم يحذرون المسلمين المتطرفين. وهم محصورون على كل حال في بعض المناطق المحدودة. لكن رغبة الفئة الضيقة في المحافظة وفي توسيع امتيازاتها تدع جانباً اشد المشاكل أهمية : تغيير البنى الاجتماعية، تحرير الفلاحين من إطارهم الفكري السحري الديني - الكابح لكل تقدم - إشراف السكان على أنفسهم بأنفسهم (المشكلة السكانية، الديمقراطية في القرية، إيجاد نمط أصيل من اتخاذ القرارات السياسية)، العلاقات بين المجموعات العرقية (صينيون واندونيسيون من عراق ماليزي)، العلاقات مع "العالم الثالث" التقدمي، ولادة ثقافية وطنية بينما تجتاح جاكرتا نفايات الثقافة الأمريكية، الخ. أن العسكريين يجيبون على هذه الاعتراضات بان الشعب لم ينضج بعد لتقبل الديمقراطية وان على هيئة الضباط أن تحكم وقتاً طويلاً قبل الوصول إلى مرحلة النضج هذه. بكلمة واحدة، ليس لدى الجيش أي مشروع يتعلق بحضارة البلاد. أنه يوفق فقط بين سقط متاعه الأيديولوجي وبين الوضع إلى وجده وأوجده في أن واحد عام ١٩٦٥ [٨].

---

(٨) عام ١٩٦٧ نشرت الحكومة الاندونيسية كراسا بعنوان "القوات المسلحة- مهمة الجيش المدنية ليست عسكرية" قدم له الجنرال بانعجابين الذي كان يومئذ قائدا عاما بالوكالة للجيش البري، ومنذ تشرين الثاني ١٩٦٩ قائداً عاماً مساعداً لعموم القوات المسلحة (على اعتبار أن القائد الأعلى هو رئيس الجمهورية). هذا الكراس يشكل دفاعاً توضيحاً حول "النظام الجديد" وموقع العسكريين. وبوصفه وثيقة هامة يتناول بالبرهان أن على الجيش أن يلعب دوراً هاماً في البلاد وأن النظام لا يمكن أن يتطور نحو "العسكرانية". والكراس يقدم صورة تأليفية جيدة عن الأيديولوجية الرسمية ويستحق معاينة خاصة.

يعيد الكراس أولاً كتابة التاريخ المعاصر لاندونيسيا ولكن بصورة ذات دلالة. يؤكد الكراس أن الجيش بين ١٩٤٥و١٩٥٣ كان كثيرا ما يستخدم من قبل المسؤولين المدنيين، لكنه كان يظل بمناى عن المنافسات السياسية وقد ملأ بالفعل فراغ المؤسسات في "المجالات الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". بين ١٩٥٣و١٩٥٩ اعتبرت السلطة من جانبها فقط أن القوات المسلحة عبارة عن "أداة"، لكن الوضع الداخلي كان على نحو معين بحيث اضطرت أخيرا إلى "إعادة اكتشاف" الدور "الوظيفي" للجيش بوصفه "فريقا". من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٥ – الفترة التي يعتبرها الضابط فترة الأوج- "لم يقم القوات المسلحة بوصفها فريقاً وظيفيا بمهمة الأداة التي تتولى الدفاع والحفاظ على الأمن فقط. بل لعب أيضاً دوره كأداة للثورة بوصفه قوة اجتماعية تناضل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يفعل سائر الفرقاء الوظيفيون والأحزاب السياسية". "ينبغي أن يضاف أن القوات المسلحة بوصفها فريقا وظيفيا قد لعبت كذلك دورا مجمدا لقوى أخرى عندما كانت تتدخل بعض الأحداث التي تؤثر على مسيرة الثورة أو تهددها. وفيما يتعلق بمساهمة القوات المسلحة للدولة وللشعب فأن هذا النشاط غطى جميع نشاطات الدولة والشعب، في مجالات التشريع مثلا والإدارة والاقتصاد والصناعة والشؤون الاجتماعية والثقافية".

ثم يستعيد الجيش أفكاراً ترددت مراراً في جاركرتا و "يقنن" هذه الأفكار مميزاً بين الأحزاب السياسية (والتنظيمات الجماهيرية المتفرعة عنها) وبين "المجموعات الوظيفية" (أو "المدنية"). أن هذه المحاجة بأسرها تهدف في الواقع إلى تقليص دور الأحزاب ومنح الضباط نفوذاً حاسماً. فالأحزاب تتحدد بوصفها تجمعات أشخاص يحملون "أفكار متشابهة" و "يريدون الكفاح من اجل مبادئهم السياسية". أما "المجموعات الوظيفية" فهي، من هذا المنظار، اتحادات أشخاص تريد هي بدورها "أن يكافحوا من اجل مبدائهم"، لكن التشديد هذه المرة ينصب على الإنتاج و "التنمية المادية" و "التنمية الروحية" وعلى الدين والدفاع الوطني. وتوضع هذه المجالات المختلفة على صعيد واحد، ولا نجد أي تفسير للروابط بين "السياسة" والشؤون الأخرى. فيجد المرء نفسه في أوج التشويش الفكري. ثم نعثر على نفس الغرابة في تصنيف " المجموعات الوظيفية" إلى أربعة أصناف : فيذكر الكراس بشكل عشوائية "الشغيلة" والبحارة والشبيبة والنساء والمثقفين والمدرسين والصحفيين والمناطق و "جيل ١٩٤٥" ومعلمي المدارس (من مسلمين وهندوسيين ومسيحيين الخ) والجيش البري والمقاتلين القدامى الخ. ويقلل من قيمة الأحزاب =

ولا يرى المرء بوضوح كيف أن هذا الجهاز من الأفكار بوسعه أن ينفذ صيغ التنمية المختلفة فى البلاد. وكأنما الجيش يشعر بذلك بشكل لا واع فيتحفظ تجاه كل "خطر|"، ويدعو إلى رص صفوفه. والجدير بالذكر أن ألغى عام ١٩٦٧ مختلف الكليات الحربية : فأصبح على الضباط أن يمروا منذ هذا التاريط بنفس القالب السياسى. أما الجيش البرى فكان يتجه نحو الانفراد بقيادة مجمل القوات المسلحة كل يوم أكثر من يوم. فكان بمعنى من المعانى ينتقم من البحرية والشرطة وسلاح الجو التى استفادت جميعاً أكثر منه فى النظام القديم [٩] . ثم تخلص زمن عناصره السوكارنية - بدافع شعورى لا بدافع سياسى حقاً، ارتباط بشخص أكثر مما هو ارتباط بمذهب. وهو يحب التكنيك العسكرى المتقن ويود لو يصبح تلك الهيئة الحديثة التى طالما حلم بها الضباط المعادون، فى سنوات ما بعد الحرب، "للثوريين" الذين أعدوا فى ساحة القتال على اللطمة والكمين. وقد أعلن عالياً من رغبته بلعب دور مركزى، ويؤلف مختلف القادة الإقليميين الآن مجموعة متحدة نسبياً يضمها العداء نحو تجدد الشيوعية ونحو ذكريات نظام سوكارنو. قد نجد بعض الضباط

=دائماً وأبداً لصالح هذه "المجموعات" التى تعتبر مكرسة حقاً "الثورة والدولة" خلافاً للحركات السياسية. أما نشاط مختلف المجموعات فلا يتحدث الكراس عنه على كل حال، وذلك لصالح الحديث عن نشاط القوات المسلحة الذى ينبغى "أن يساهم فى إنجاز الثورة فى مختلف الميادين". ثم يستعرض جميع قطاعات الحياة فى البلاد، وفى كل مرحلة نجد الجيش ونشاطه الحاسم بما فى ذلك نشاطه فى "تعبئة الجماهير" (فى هذه الظروف لا يفهم المرء ماذا تبقى للقادة السياسيين المدنيين من دور يقومون به). والضابط يؤكدون على كل حال أن عليهم أن يجنبوا الأمة شر كل شطط : = - فالإيمان بالإله - وهو ضرورى - لا يجب أن يتحول إلى مبدأ ينتهى إلى التيوقراطية. و"سيادة الشعب" لا يجب أن تتحول إلى "ديمقراطية فوضوية". ولا يجب أن تلاحق "العدالة الاجتماعية" إلى حد معاملة الكائنات البشرية "كحيونات"، كما يجب أن تنظم الانتخابات دورياً، ولكن بشرط أن يكون التوازن متسوياً بين المجموعات السياسية والوظيفية والإقليمية. ويؤكد الضابط من جهة أخرى أنهم بالرغم من تمثيلهم القليل فى البرلمان (٢ إلى ٣ بالمئة من أعضائه) قد نجحوا فى "وضع حد للنزاعات بين الأحزاب وفى توجيهها نحو هدف مشترك". غير أن القوات المسلحة لا تريد أكثر من أى وقت مضى أن تستأثر وحدها بالسلطة. فهى تريد "فى بلد لا طبقات اجتماعية فيه" أن تعمل على استكمال "الثورة" فقط. ثم تخلص الدراسة إلى بعض التحديات - المأخوذة بشكل خاص عن قواميس فرنسية - لكلمة "عسكرانية"، وتؤكد أن الوضع فى اندونيسيا لا يتفق مع هذه التحديدات ولا هو يشبه الأنظمة التى تؤخذ كأمثلة على الدكتاتورية العسكريين كاليابان قبل عام ١٩٥٢ أو ألمانيا الهتلرية.

أن السمة المميزة لهذا التبرير الذاتى الذى يبرر الجيش به دوره هى الغياب الكامل لتحليل المجتمع الاندونيسى : فالمسلمات ينبغى أخذها كحقائق بوصفها تعكس حالة البلاد وإرادة سكانها. |أن هذا الفقر الفكرى ليس من سمات الجيش فى اندونيسيا (فالانقاع الفكرى عند سوكارنو كان محزناً)، لكن الضباط لم يتوانوا عن تحويل تلك السلسلة من الشعارات والتأكيدات الخاوية إلى أيديولوجية رسمية.

[٩] فى تشرين الثانى عام ١٩٦٩ عمد الرئيس موهارتو إلى إجراء تغييرات فى القيادة العليا للقوات المسلحة فى ختام سلسلة طويلة من المناورات التى تهدف إلى كسر شوكة الاقطاعات العسكرية الرئيسية دون إثارة المتاعب. فألغيت مناصب القيادة العامة للجيش البرى والبحرى والجوى واستبدلت بمناصب رؤساء هيئة الأركان التى كان محتلوها مسؤولين أمامه أو أمام القائد الأعلى المساعد الجديد للقوات المسلحة الجنرال ماردان بانغجابين، وهو ضابط فى الجيش البرى. أما بعض الضباط الذين كانوا قد أصبحوا أقوياء جداً فقد عينوا سفراء. بهذا الشكل لم يبعد الرئيس القوات المسلحة عن الحياة السياسية (بالمعنى الواسع للكلمة) بل على العكس، فقد عمل على جعلهم ينخرطون بصورة أكثر اتحاداً وتحت رقابته المتزايدة.

الشبان الذين يستنكرون باعتدال وخفر هذا التطور والفساد المعمم. ويحملون بنقاء أشد. لكن هؤلاء المتشائمين قليليون جداً وليس لديهم أى نفوذ ولا شئ يشر إلى أن باستطاعتهم أن يلعبوا دوراً معيناً فى السنوات القادمة. على كل حال فتحليلهم لا يقع ضمن نظرة إجمالية للمشكلات الأندونيسية.

عندما نتتبع أفكار العسكريين ونمط حياتهم وتصرفاتهم السياسية، ونرى تعزيز وسائل القمع لدى الفئة الضيقة من الضباط، ندرك أن الجيش الأندونيسى قد اختار خطأ محافظاً أكيداً. المظهر الجدى للنظام - بالمقارنة مع الفوضى السابقة - لا يجب أن يخلق لدينا أوهاماً. فالجيش الذى يدعى انه منبثق عن الشعب يستعمر السلطة على جميع الأصعدة ويقبض على هذا الشعب نفسه ثم يظلله بغطاء ابوى فى أحسن الأحوال [١٠]. أن الجيش لم يخضع مطلقاً للسلطة السياسية. وهو اليوم سيد هذه السلطة التى طالما تردد بالاستيلاء عليها. وهو طبعاً يشرك بعض الشخصيات المدنية فى اتخاذ قرارته دون أن يكون لهؤلاء دعم شعبى فى البلاد ودون أن تكون لهم أراء جديدة وأصيلة، لكن تبعة الفشل فى هذه التجربة لا يمكن أن تلقى على أحد سواه. أن فى ذلك عزاء هزيلاً لفلاحى جاوا المجهولين الذين يسعون عبثاً وراء الأرض والغذاء، والذين لا يستطيعون أن يجدوا فى الهروب الدائم نحو الطوائف الصوفية الرخيصة "علاجاً" لمصيرهم البائس.

---

[١٠] فى بداية عام ١٦٩٦٩ كان هناك ٢٥٣ ضابطاً جنرالاً فى الجيش البرى من بينهم ٧٢ يتولون مناصب مدنية : ٢ وزيران و ١١ سفيرا و ٧ حكام مناطق، و ٣٢ مديرا فى وزارلت و ٣ مسؤولين عن القطاع البترولى الخ. من بين ٥٥ جنرالا فى سلاح الجو كان هناك سفيران ووزير واحد. ومن بين ٩٨ أميرالا كان هناك ٣ سفراء و ٨ مدراء فى وزارات (فى قطاع النقل بشكل رئيسى). مجلة التايم الأمريكية نشرت فى عددها الصادر بتاريخ ١٢ كانون الثانى ١٩٧٠ دراسة حول نفوذ العسكريين فى البلاد. هذا الحدث لم يكن يستحق التنويه إليه لولا أن هذه المجلة الأسبوعية تعبر عن تيار من الرأى العام الأمريكى مؤيد لنظام سوهارتو ولا سيما لتواجد رؤوس الأموال الأمريكية فى اندونيسيا. كتبت التايم : "أن الجنرالات والكولونيلات والكومندانات هم الحكام والصناعيون ومدراء الفنادق. وقد يحصل لهم أن يكونوا جنودا فى المناسبات". بناء على أوامر سوهارتو، على العسكريين أن يدبروا بأنفسهم بين ٢٥ و ٤٠ بالمئة من مواردهم و"يجب" عليهم أذن أن يقتطعوا حصة متزايدة من القطاع الاقتصادى. ثم يلى ذلك تجارات ممنوعة من كل نوع. لقد صررح أحد الأمريكيين : "لم يتغير شئ فى اندونيسيا، سوى أن الجيش يراقب الآن كل شئ" . أحد المثقفين الأندونيسيين الذين تذكرهم التايم أسر إليها : "أن الانتخابات العامة لن تعنى شيئا أخر سوى انتخاب الجنرالات".

دور الجيش في العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنمو اليابان

بول أكاماتسو

فى أقل من قرن واحد، حققت اليابان نمواً ملحوظاً جعل منها واحدة من أكبر القوى الاقتصادية فى العالم. فى منتصف القرن التاسع عشر لم تكن تعتبر فى عداد الأمم الكبرى. فى عام ١٩٣١ اجتاحت الصين، وبعد عشر سنوات كانت تسبب قلقاً للولايات المتحدة بإعلانها الحرب فى المحيط الهادئ. وهكذا أكدت، بقوتها المسلحة، أهمية وجودها فى شرق آسيا.

فى الثلاثينات من هذا القرن لم يكن ثمة شك فى أن الجيش اليابانى كان مدعوماً بالصناعة الرأسمالية التى ولدت فى القرن التاسع عشر، ثم توسعت بتوسع الفتوحات الخارجية. هل كان هذا الجيش أداه بيد رأس المال، هل كان قد اندرج، منذ أصوله، ضمن مخطط النمو الاقتصادى ؟ أم انه كان باعثاً للنمو ومحركاً له، أم لعله أيضاً قد استخدم الصناعة من أجل تعاظمه الخاص؟

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة يكون من المجدى أن نذكر بسرعة بمراحل النمو الاقتصادى فى اليابان، ثم نحاول أن نشير إلى الركائز الاجتماعية والسياسية للجيش الإمبراطورى فى عملية تكونه.

"المجتمع الاقطاعى فى الأزمنة الحديثة"[1]، الذى بدأ فى مستهل القرن السابع عشر واستمر حتى الستينات من القرن الثامن عشر، والذى عرف، فضلاً عن ذلك، فترة انغلاق دامت ٢٢٠ عاماً، من ١٦٣٩ إلى ١٨٥٩، وهو وجود راكد بالنسبة للنمو المعروف للاقتصاد العالمى فى نفس الحقبة. هذا الانغلاق، رغم أن العادة جرت على تسميته هكذا، لم يكن انغلاقاً مطلقاً. إلا انه شكل، دون أدنى شك، واحداً من العوامل الهامة التى جعلت اليابان بدا متأخراً[2]. والواقع أن الانغلاق، الذى كان أكثر جذرية على صعيد الذهنية منه على صعيد الثقافة، وأقل ضيقاً فى ميدان المعرفة والبحر فى ميدان والتطبيق، قد كبح التطور الاقتصادى والاجتماعى فى اليابان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. ويستطع المرء أن يفترض أن حظوظ التوجه نحو التصنيع كانت هى نفسها فى نهاية القرن الثامن عشر كما فى الخمسينات منه.

ولكن كان ينبغى أن يحدث التهديد الخارجي بصورة واضحة وارزحة، انطلاقاً من حرب الأفيون، حتى يوافق القادة اليابانيون على إتباع الأساليب التقنية الغربية، وان يحكموا بأنها ضرورية من أجل جعل الدفاع الوطنى فعالاً. ثم ما لبث الخطر الخارجي، بعد بضع عشرات من السنين، أن تحول إلى عامل سياسى من عوامل تغيير النظام[٣].

حكومة ميجى Meiji، التى تولت امر تحديث الوسائل التقنية، تنظمت تدريجياً فى دولة رأسمالية. "لقد اتخذت الرأسمالية اليابانية سبابها انطلاقاً من تغيير نظام ميجى، ثم تكونت ونمت"[٤].

إلا أنه من الصعب تعيين مراحل تقدم الرأسمالية فى اليابان. "الرأسمالية اليابانية التى حققت أولاً إنشاء رؤوس الأموال الصناعية فى ميدان الصناعة الخفيفة حول مغازل القطن، فى السنوات العشرين من حكومة ميجى (١٨٨٧ -)، أنجزت ثورتها الصناعية بإنشاء الصناعة الثقيلة، فى السنوات الثلاثين من هذه الحكومة (١٨٩٧ -). والحال انه منذ ذلك الحين، بدأت تظهر تمركزات فى رؤوس الأموال، تشير إلى اتجاه نحو الاحتكار، وتشرع بعد ذلك بزمن يسير بالدخول فى المرحلة الإمبريالية، بخوضها الحرب الروسية - اليابانية"[٥]. من الممكن أن نعين تاريخاً يشير إلى اكتمال الثورة الصناعية، بالارتباط مع الإمبريالية : هكذا "تحولت اليابان، على حد ما كتبته فوروشيما[٦] Furushima إلى بلد مصدر لمغزول القطن، بدءاً من ١٨٩٧ (...)".

ألا إننا نستطع أن نتساءل عن خصائص الرأسمالية اليابانية، أثناء تكون الاقتصاد الحديث. لنلاحظ، مثلاً، معيار اليد العاملة : لم يتجاوز عدد اليد العاملة المذكرة نهائياً عدد اليد العاملة النسائية، إلا عام ١٩٣٣[٧]. فليس من المستحيل أذن أن نعتبر أن الثورة قد أنجزت، لجهة إنشاء رؤوس الأموال، فى هذه السنوات المذكورة، إذ تفوقت "الصناعة الثقيلة" عندئذ على "الصناعى الخفيفة" فى مجال الاستثمارات.

فى الحقيقة، إذا كان صحيحاً أن الحرب الروسية - اليابانية قد ابرزت بداية مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية فى اليابان فليس يقل عن ذلك صحة أن الحرب العالمية الأولى، من جهتها، قد أعطت الاقتصاد اليابانى دفعا لا مثيل له، بفضل الافتتاح المؤقت للأسواق الدولية فى أسيا وبفضل الأوكازيونية التى انهالت من البلدان الحلفاء. بالنسبة لسنوات النزاع وحدها. ومن المحتمل جداً أن لا يكون الإنتاج الصناعى، فيما بعد، قد تجاوز نهائياً مستوى عام ١٩١٩، إلا فى عام ١٩٣٣ كذلك[٨].

لكى نستخلص من هذا التاريط للرأسمالية اليابانية، الدور المتميز الذى لعبه الجيش، يحسن بنا أن نحاول التمييز بين مراحل هذا التاريط، دون أن ندفع تحليله قدماً إلى الأمام. المرحلة الأولى، وهى مرحلة ركود نسبى، انتهت فى حوالى منتصف القرن التاسع عشر. الثانية، وتمتد من ١٨٥٠ إلى ١٨٧٣، هى مرحلة التحولات الخصائصية الأولى : إلغاء الاقطاعات ومناطق النفوذ، تركيز الحكم، الإصلاح الضريبى، الخ.. ثم تلا ذلك، حتى الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) مرحلة أولى من التوسع السريع جعلت من اليابان بلداً رأسمالياً أكيداً. ثم جاءت المرحلة الرابعة، وهى مرحلة صعبة، حين تلت سنوات الازدهار أزمات كانت أحياناً مختصة باليابان : استمرت هذه المرحلة حتى بداية

الثلاثينات من هذا القرن. وأخيراً، وابتداء من غزو منشوريا عام ١٩٣١، بدا رأس المال يتمركز، وأصبح الزيباتسو Les zaibatsu كما يوصفون عادة في أيامنا هذه : مؤسسات مشتركة Holding اسروية واسعة تحتكر قطاعات بأسرها من الإنتاج، نظراً لشراكتها مع الدولة ونظراً لسياسة الحرب. ويبدو أن الأزمة قد انحلت عام ١٩٣٣، لكن الحرب العالمية الثانية أدت بالاقتصاد الياباني إلى الدمار.

هذا الموجز - المقتضب حتماً - للتاريط الاقتصادي في اليابان المعاصرة يبين أن الجيش كان على وصلة وثيقة بتغيير المجتمع باتجاه الرأسمالية. ولنعمد فوراً إلى ابراز مشكلة أولى : مشكلة الإمبريالية.. هل ينبغي أن نعتبر أن اليابان قد دخلت "في المرحلة الإمبريالية، عندما خاضت الحرب الروسية - اليابانية[٩] " في عام ١٩٠٠، كان الحكم اليابان قد تعاون مع القوى الغربية في حرب البوكسرز Boxers.

وكيف نهمل، إلى ذلك، كون الجيش الياباني قد تدخل في فور موزا منذ عام ١٨٧٤، وفي كوريا في العام الذي تلاه ؟ وإذا افترضنا أن هاتين البعثتين العسكريتين لم تكونا إلا تدخلين عرضيين، لا يندرجان ضمن مشروع اجمالي متماسك، فماذا نقول عن الحرب الصينية - اليابانية بين ١٨٩٤ و١٨٩٥ ؟ فقد اتاحت هذه الحرب اليابان أن تضم إليها فور موزا، كما أدت التعويضات التي دفعتها الصين إلى استقرار الين le yen وإنشاء عيار الذهب عام ١٨٩٧، وإلى الاتفاقية التجارية المفروضة على الصين، والتي تتيح لليابان استيراد فلزات الحديد من تايي من أجل تامين الوقود للأفران العالية في ياواتا، عام ١٩٠٠. وإذا سلمنا كذلك بان حكومة ايتو Ito الثانية، التي قامت بالعدوان، لم يكن في نواياها أن تدخل الحرب بأهداف اقتصادية محددة - مما يظل بدوره بحاجة إلى برهان - فمما لا شك فيه أن آثار النصر قد أدخلت اليابان، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في مرحلة الإمبريالية.

على أنه من المفروغ منه أن الحرب الروسية - اليابانية ستجر اليابان إلى إتباع سياسة الغزو في القارة، بدءاً بضم كوريا عام ١٩١٠ وانتهاء باحتلال منشوريا بأسرها بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٣. والحال أن الجيش نفسه، بعد أن أصبح كامل التحديث، وبعد أن انهارت "سياسة الأحزاب" عام ١٩٣٢، قد اقترح على البلاد نظاماً سياسياً يفترض منظومة اقتصادية محددة، تقتضي التوسع في القارة، كما تقتضي، من أجل بلوغ غاياتها، الحرب والدكتاتوررية. وتولى الجيش دور المنظم السياسي، ثم اخذ يمر بأزمات داخلية، ويزيل الزمر والمجموعات التي ولدت في داخله. وهكذا انتهى به الأمر إلى ديكتاتورية الجنرال توجو الذي أصبح رئيساً للوزارة[١٠] وراكم بين يديه عدة وزارات بينها بشكل خاص وزارة الجيش خلال كل مدة ولايته، ووزارة الداخلية أثناء إعلان الحرب على الولايات المتحدة، ووزارة تموين الحرب، منذ إنشاء هذه الوزارة في تشرين الثاني ١٩٤٣، وخاصة منصب قائد الأركان العامة من شباط إلى تموز ١٩٤٤. في هذه الظروف، وجد الجيش نفسه على رأس إدارة الدولة وجهاً لوجه أمام جميع المشكلات، من التسيير الاقتصادي إلى الخطة الوطنية، بالإضافة إلى مسؤوليته عن الشؤون الدبلوماسية وسير العمليات الحربية. كل هذا انتهى بعد عام من استقالة توجو، بانهيار ١٩٤٥، في مثل هذه المرحلة لا يمكن أن نعاين دور الجيش في عملية النمو ما لم نحل مشكلة الحرب بوصفها عاملاً ممكناً من عوامل النمو،

أن هذه المشكلة الأخيرة التى تستحق دراسة خاصة بالنسبة لحالة اليابان، ستستبعدها الدراسة الراهنة عمداً : فسنكتفى هنا بمعالجة الفترة السابقة على عام ١٩٣١.

تكون الجيش اليابانى ثم نما، منذ بداياته الأولى حتى بدايات حرب المحيط الهادى، خلال مرحلتين كبيرتين. منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبالتحديد بين ١٨٦٨ و١٨٧٧، تحول الجيش، بعد سلسلة من الحروب الأهلية، من كونه مجموعة جيوش أميرية إلى جيش إمبراطورى منضو تحت قيادة واحدة ومزود بعتاد حديث، مهما بلغت بدائيته. ثم عمد بين عام ١٨٧٧ وعام ١٩٣٢ إلى تنظيم مؤسساته المدرسية وتوسيع جهازه البيروقراطى الخاص، ثم إلى تطوير نفسه أخيراً بما يتلاءم مع الدور الذى اضطلع به، وأصبح قوة سياسية بقيادة ضباط لم يكونوا قد شهدوا الحرب الأهلية.

حصل فى هذا الجيش تغيير عاصف أدى إلى حل مالا يحصى من فيالق الجند القديمة العهد، فانتخب منها أفضلها ثم أعاد تشكيلها ووحدها. خلال فترة التحويل هذه، كان دور الجيش فى النمو الاقتصادى يندرج، إذا جاز القول، بشكل سلبى : والواقع أن الخدمة العسكرية الفعلية لم تكن تختلف فى عهد الشوغون Shogun والديميو daimyo عن الخدمات الحكومية الأخرى. الأشخاص الذين أعطوا لتحديث الاقتصاد دفعة الأول كانوا هم أنفسهم أولئك الذين لديهم قيادة عسكرية. إذ أن العسكريين هم الذين تولوا، بعد أن أصبحوا مدنيين، إدارة نظام ميجى. والجيش لم يصبح جيشاً لذاته إلا بعد أن تولى المهام التى لم تكن عسكرية بالمعنى الحقيقى. أن سرعة هذا التغيير هى بالتأكيد وجه الاصالة الأول فى تاريط الجيش اليابانى. أما وجه الاصالة الثانى، الذى يظهر بوضوح أشد بعد قيام حكومة ميجى، فهو تلك الفكرة بأن الدور العسكرى مرغوب به من لدن كل مواطن يابانى مهما كان شأنه. من هنا يحدث انزلاق يضفى صفة الشرعية على دور الجيش فى جميع قطاعات الحياة الوطنية. وفى إطار اقتصاد حديث سيكون للضباط أن يلعبوا دوراً متميزاً.

أن العرض الذى سيلى ينقسم إلى قسمين كبيرين موافقين للمرحلتين المذكورتين أعلاه:

القسم الأول : من طبقة المحاربين إلى الجيش المحترف.

القسم الثانى : من جبل إلى آخر

١- من طبقة المحاربين إلى الجيش المحترف :

كتب فوكوزاوا يوكيشى، مؤسس جامعة كيو، مقالاً عام ١٨٧٧ بعنوان "وضع احدى الاقطاعات فى حالتها القديمة"[11]، لم ينشر الا بعد وفاته. وهو يصف فى هذا المقال ضباطاً فى ناكاتسو، الاقطاعية التى ولد فيها، فى المنطقة الشمالية الشرقية من جزيرة كيوشو : المقال يشكل وثيقة من أندر الوثائق التى تطلعنا على العلاقات الاجتماعية بين أولئك الذين اصطلح على تسميتهم السومارى، غداة تغيير النظام. يقول فوكوزاوا انه كان يوجد فى ناكاتسو طبقتين من الضباط، أحداهما تابعة للأخرى. ولم يكن هناك أمور مشتركة

بين التربية التى كان يتلقاها أبناء الطبقة الأولى وأبناء الطبقة الثانية. بين الطبقتين لم يكن يوجد، إذا جاز القول، إلا علاقات صداقة أو علاقات تزاوج.

فوكوزاوا نفسه ولد فى عائلة أحد هؤلاء الضباط من الطبقة الدنيا. لم يكن ثمة خدم فى منزلهم، وكانت أمه تدبر المنزل بنفسها. وفى طفولته، ترك لشأنه فنشأ وترعرع لوحده، فى الشوارع، فى الحقول، كأى ولد من أبناء الشعب، ولما كان هؤلاء الضباط من الطبقة الدنيا لا يتلقون من السيد الأمير دخلاً كافياً، فقد كانوا يتعاطون الحرف أو كانوا علاماً صغاراً مدرسين .. وكان الضباط من الطبقة العليا يتركون لهم أعمالاً بسيطة سيئة التعويض. لكن هؤلاء السومارى البسطاء كانوا هم الذين يديرون بالفعل أمور الاقطاعة، أما الضباط من الطبقة العليا فلم يكن لديهم أى فهم بأصول المحاسبة، وكانوا يجهلون أسعار الفضة. فكانوا يحتاجون لضباط الطبقة الدنيا لكى يحكموا، إذ أن هؤلاء كانوا أقرب إلى التجار والفلاحين من أسيادهم.

وكان فوكوزاوا يحب الدراسة. فتعلم فى ناكازاكى وأوساوا وتمكن من أن يستقر فى أيدو (طوكيو) كمدرس للهولندية، ثم للإنكليزية بعد جولة فى الولايات المتحدة. وحصل بعد ذلك على وظيفة مترجم فى الإدارة الشوغونية وعندما تغير النظام، عام ١٨٦٨، دعا مدرسته كيو وتسجل هو نفسه فى الدولة المدنية الجديدة بوصفه "فلاحاً" أى من عامة الشعب، دفعة واحدة.

أن حياة كحياة فوكوزاوا كانت استثنائية، لكنها تبقى نموذجية بالنسبة لحياة ضابط من الطبقة الدنيا وعى قيمته سريعاً وتخلص بأسرع ما يمكن من صلات التبعية. عملية الترقية كانت مماثلة لهذه عند معظم الضباط الذين استدعوا للاشتراك فى حكومة ميجى. كان العدد القليل منهم قد عمل فى الكادر العالى من الإدارة الأميرية. وحتى عام ١٨٦٨ لم يكونوا قد عملوا إلا تحت سلطة لا قادة، بينما هم، من الآن فصاعداً، سيصعدون بصبر وأناة صوب المراكز المسؤولة. بالنسبة لهم أذن كان تغيير النظام عاملاً محرراً.

حـــرب الأفـــيـــون :

جاء التنبه لمشكلة التحديث فى زمن كانت المنظومة التقليدية تبدو فيه مستقرة تمام الاستقرار، أو أنها، على الأقل، لم تكن مطروحة على بساط البحث. منذ أواسط القرن السابع عشر عاشت اليابان هدوءاً مستمراً لم يتعكر صفوه جدياً، كان الحكم الشوغونى قد حصل من الروس على صيغة تعايش فى الجزر التى كان يطالب بها هؤلاء من حين لآخر منذ القرن الثامن عشر : جزيرة سخالين وجزر الكوريل. أما الإنكليز فكانوا يشكلون، منذ الحرب النابليونية، مصدر إزعاج أشد، وقد اتيحت الفرصة لليابان - حليفة البلدان المنخفضة، التى كانت تتمتع وحدها من بين البلدان الغربية بحق التجارة فى ناكازاكى — لاكتشاف ضعف دفاعها الساحلى. إلا أن حكومة شوغون كان بوسعها، بعد أن أصدرت عام ١٨٢٥ مرسوماً يقضى بإطلاق النار على كل سفينة أجنبية تقترب من الجزر اليابانية، أن

تلاحظ بارتياح أن "البرابرة" لن يغامروا بعد الآن فى الاقتراب كثيراً من الشاطئ. فى هذه الأثناء، كانت الأخبار ترد عام ١٨٤٢، معلنة هزيمة الصين أمام الهجوم البريطانى.

كانت الدهشة عظيمة، والغى مفعول مرسوم ١٨٢٥. والطمأنينة النسبية التى كان يعيشها القادة اليابانيون سيتعكر صفوها لوقت طويل.

مع ذلك فقد تأخر الحظر المباشر من جهة الأساطيل الغربية تمالكت الحكومة الشوغونية نفسها : إذا كان المدافعون الصينيون أنفسهم ينادون "بالدفاع الذاتى" [١٢]، فيجب حذو حذوهم. هكذا بدأ رد الفعل منذ ١٨٤١ عند ميزونو تاداكونى المصلح الكبير وزعيم المجلس الشوغونى. فكلف تاكاشيما شوهان، ابن عمدة ناكازاتى. أن ينظم فى أيدو مناورة رماية. تاكاشيما هذا، كان يهتم شخصياً بمشكلات صنع البنادق والمدافع، وكان على صلة بالهولنديين. ولعله صنع بنفسه بعض المدافع. لم تكن مناورة أيدو مقنعة فى نظر الخبراء الحكوميين. فكثير من التمارين تمت بناء على رماية، وكثيراً ما كانت المناورات عديمة المهارة. وكتب أحد ضباط المدفعية فى الحكومة الشوغونية معلقاً عليها : "باختصار، رأيى هو أن هذه المدفعية الغربية المزعومة، لا يبدو أنها تتخطى أبداً المدفعية اليابانية التقليدية"[١٣].

ويبدو فى الواقع، أن التقنيات التى طبقتها تاكاشيما، فى جميع المجالات، كانت لا تزال بدائية جداً. ولم يمض وقت طويل حتى أتهم تاكاشيما - زوراً، دون شك - بتدبير مؤامرة ضد الحكومة الشوغونية، فعزل ونفى، رغم ذلك، كان قد تسنى له تعليم بعض الضباط الذين ظلوا مخلصين له وأظهروا فيما بعد فوائد المعلومات التى تلقوها عنه.

لم يكن من النادر أن نرى شخصاً من عامة الشعب[١٤] منخرطاً رسمياً فى الخدمة الأميرية الفعلية. بل أننا نجد حالات من هذا النوع على امتداد فترة توكوجاوا كلها. كان هذا، بشكل خاص، وضع أينو تاداتاكا، ابن احد الفلاحين البارزين، وهو أول من وضع خارطة لليابان وفقاً للطرائق العلمية، فى مستهل القرن التاسع عشر. فالنقمة التى حلت على تاكاشيما لا يمكن أن تفسر ألا بالوضع العام غير الملائم الذى كانت فيه الدراسات المسماة "هولندية". على أن دروس تاكاشيما حول الذهنية المنفتحة والاختراع لن تنسى : لقد انبعثت ثانية فيما بعد، فى ظروف أخرى.

أما فى ذلك الوقت، فان ميزونو تاداكونى، الذى كان جرئياً ومنفتح الذهن، لكنه إلى ذلك كان طموحاً ويعاونه ضيقوا الذهن متزمتون، قد ابعد هو الأخر عن السلطة نهائياً عام ١٨٤٥. أما خلفه فى المجلس الشوغونى، آب ماساهيرو، فقد أحسن الاستفادة من مساهمة "الدراسات الهولندية" عندما بدأ تعاوناً واسعاً مع بعض الديميو. عندئذ بدأت عملية التحديث إقلاعها ببطء.

بعد عام ١٨٥٠ بفترة وجيزة عمد أمراء ساجا وكاجوتشيما، ثم من بعدهم احد اداريى شوغون، وهو من تلامذة تاكاشيما شوهان، إلى بناء أولى الأفران العالية التى تعمل أختبارياً وفقاً لطرائق التعدين الأوروبية. كان باعثوا هذا العمل من الضباط. وقد ترك ضباط ساجا تقريراً عنه : "فى المرة الأولى بتاريط ١٣ كانون الثانى ١٨٥١، لم تنجح التجربة. من أصل ٩٠٠كلغ من فلزات الحديد ذاب النصف وسال، لكنه لم يخرج من الفوهة الا ٣٠ كلغ. أما الباقى فقد تعجن وسد الفوهة ولم يخرج منها أبداً. والنصف الثانى سال سيلاناً نصفياً

ثم ما كاد يصل إلى درجة الذوبان حتى جمد وبقى في الفرن. فى المرة الثانية، وكان ذلك بتاريط ٤ آذار ١٨٥١، لم تنجح التجربة أيضاً. (...)"[١٥]. وبعد محاولات عقيمة، طويلة وشاقة، استطاعت الأفران التابعة لأمير ساجا أن تعطى المعدن اللازم لصنع أنابيب البنادق. ثم فى ١٨٦٥ ساهمت هذه الأفران فى صنع أكثر من ٣٠٠ قطعة مدفعية.

وهكذا كانت اليابان قبل تغيير النظام قد سارت على طريق التصنيع. لم يكن الجيش يلعبه كجيش، لكن الحاجة إلى التسلح كانت العامل الذى استهل عملية التحديث.

الانفتاح :

عندما جاء الكومودور بيرى perry عام ١٨٥٣ و١٨٥٤ يفرض معاهدة مع الولايات المتحدة، تغيرت آفاق العمل فجأة. لم تعد تكفى الأفران العالية لطمأنة دعاة "الدفاع الذاتى". فقد تأثر ضباط الحكم الشوغونى تأثراً شديداً بالسفن التجارية الأميركية. لكن هذا الحكم ظل يتوهم طوال سنوات عديدة أن هناك إمكانية لإقامة علاقات سلمية وقليلة الإحراج مع القوى الغربية.

كانت ينبغى أن يعمد الحكم إلى فتح المرافئ، يوكوهاما، ناكازاكى وهاكودات، فتحاً فعلياً أمام التجارة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا والبلاد المنخفضة وفرنسا، عام ١٨٥٩، حتى يتبين للحكام اليابانيين مدى تغيير الوضع الدولى.

لم يكن لدى ضباط الحكم الشوغونى المكلفين بإقامة العلاقات الدبلوماسية، الا أفكار غامضة جداً عن الاقتصاد النقدى والأرباح التجرية. وقد اخطأوا فى حسابات معدل تحويل العملة، فكانوا يقدرون أن الصادرات تشكل خسارة لبلدهم. لم يكن أدنى فكرة عما يمكن أن يكون الاستثمار، مع ذلك كانوا مضطرين لاحترام التزاماتهم مع البلدان المتعاقدة، بحكم كونهم قد وقعوا معها معاهدات تجارية. خلال خمس سنوات أصبحت المرافئ الثلاثة المفتوحة أسواقاً دولية. وقد جعلت منها مراجعة الرسوم الجمركية عام ١٨٦٦ ثمرات مكشوفة فى الاقتصاد الوطنى.

كان القادة اليابانيون على حق فى تخوفهم من الانفتاح، لكنهم لم يكونوا قادرين على تقدير كل مداه. من الوجهة السياسية رضخوا تحت الضغط : فخفت هيبة الشوغون وضعفت مكانته. ففقدان السلطة المعنوية هذا، هو نقطة انطلاق حركة تغيير االنظام التى سنعود إلى بحثها. أما بالنسبة لما يهمنا الآن فان المدى الاقتصادى للانفتاح بدا يتكشف تدريجياً. لما كانت الأسعار فى الخارج ارفع بكثير منها فى الداخل كانت أسعار الصادرات فى ارتفاع مستمر بالنسبة للأسعار المعمول بها فى الداخل : فكان أن تلقت الأسعار الداخلية حتما نتائج ذلك. فالبضائع المصدرة كانت تفتقد فى الأسواق الداخلية : مما أدى إلى تفاقم الحاجات واضطراب الشبكات التجارية والبطالة.

وكان الأسوأ من ذلك انحراف شوغون وديميو وراء استيراد الأسلحة : بحكم شراء البواخر والمعدات العسكرية كان من المحتمل جداً أن تقع التجارة الخارجية اليابانية فى العجز، منذ ١٨٦٥، رغم أن حسابات مكاتب الجمرك لم تكتشف عن ذلك.

وقد أدرك ضباط الاقطاعات هذا الوضع بشئ من الغموض، رغم أنهم نادراً ما كانوا يفهمون الوقائع الاقتصادية. ومما عزز نقمتهم شعور الكره للأجانب الذى نما خلال قرنين من الانغلاق وكان موجوداً سواء فى الحكم الشوغونى أو فى الاقطاعات. ولكن بينما كان ضباط الشوغون وأعين بضعف وسائل الدفاع اليابانية، كان معظم ضباط الاقطاعات يعتقدون بإمكانية "قذف البرابرة خارجاً". كان بوسع الحرب ضد الأجانب أن تكون بالنسبة لكثير من ضباط الفئة الدنيا فرصة لتحسين وضعهم الطبقى باتجاه صفوف النبلاء. هكذا غادر عدد كبير منهم مركزه فى الديميو، سواء فى كيوتو العاصمة الإمبراطورية أو فى ايدو العاصمة الشوغونية، وبدأ يستعد للنضال المسلح. وعندما فتح المرافئ، ابتداء من ١٨٥٩، شرعوا بالعمل فنصبوا الكمائن للأجانب والتجار المصدرين أو قاموا بأعمال ضد الضباط المسؤولين عن العلاقات الدبلوماسية.

تجاه هذا الوضع لم يلجأ الحكم الشوغونى إلى تقوية الشرطة فقط بل أخذ يبرهن بالأفعال أنه لا ينوى الخضوع للقوى، وأنه على العكس، يهتم بالدفاع الوطنى. وهكذا استعان أولاً ببعض المدربين الهولنديين فى ناكازاكى من أجل بناء السفن وتدريب البحرية على القتال. عندما وصل ليون روش، الوزير الفرنسى المطلق الصلاحية، توجه إليه الحكم الشوغونى ملتمساً مساعيه الحميدة من أجل بناء أحواض السفن فى يوكوزوكا ويوكوهاما، وتسليح الجيش الشوغونى على الطريقة الأوروبية. وفتحت مدرسة عسكرية وبحرية فى ايدو، جرى تحسينها وإتقانها عاماً بعد عام حتى ناهية نظام التوكوجاوا les Tokugawa. أما البعثة اليابانية التى توجهت إلى الولايات المتحدة، عام ١٨٦٠، فقد رافقتها سفينة بخارية اشتريت من هولندا وكان يقودها ضباط يابانيون. وعمد كاشو كيشو، القائد الفعلى لهذه البعثة، إلى فتح مدرسة بحرية فى كوبى عام ١٨٦٤. لكنها أغلقت فى العام التالى، إذ اشتبه الحكم بأنها تؤوى عناصر متمردة : والواقع أن عدداً من الضباط الذين ساهموا فى تغيير النظام كانوا قد تعلموا فى هذه المدرسة.

وهكذا بعد أن خسر الحكم الشوغونى على الصعيد التجارى حاول أن يستفيد من الانفتاح من أجل أجراء تعديلات وتبديلات فى صفوف جيشه. لكن هذا الجيش المعد للدفاع الوطنى بدأ يتبارى مع الجيوش الأميركية فى الدفاع عن نظامه.

الحرب الأهلية الأولى :

أدى فتح المرافئ وتحديث الجيش إلى إكراه الحكم الشوغونى على زيادة عدد دوائره ومصالحه وفتح مكاتب جديدة. لكنه أصر بعد موت آب مازاهيرو عام ١٨٥٧ على عدم إشراك الديميو فى إدارته رغم أيعاز الإمبراطور الذى اضطر إلى إكراهه على ذلك. بناء عليه أتضح لدى الديميو اتجاه نحو إلحاق بعض مستشاريهم بتكيوتو العاصمة الإمبراطورية. وابتداء من ١٨٦٣ أصبحت هذه المدينة تدريجياً المركز السياسى لليابان بينما أخذت ايدو منذ ذلك الحين تنعزل أكثر فأكثر.

وكان الرونان les Ronins، وهم ضباط قطعوا ارتباطهم باقطاعتهم، يتجمعون فى كيوتو. ضباط شوشو Choshu كانوا أول من طرح مشروعات قلب الحكم الشوغونى.

ثم تبعهم بعض الرونان من أقطاعات أخرى. هؤلاء غيروا وسائل عملهم مـن ١٨٦٢ إلى ١٨٦٧. فى هذا العام الأخير تحالفت عدة أقطاعات وعزمت على تغيير النظام دون أن تتفق فيما بينها على هوية النظام الجديد. كان الطريق نحو الحرب الأهلية طويلاً ومتعرجاً.

لم يتخل الرونـان عـن طريقـة الكمـائن والاغتيـالات. لكنهم غـيروا أسلوبها. لم تتوقف الاغتيالات. بل أضيف إليها ابتزاز المال. واستمرت التهديدات ضد التجار اليابانيين المصدرين، ولكن كان يبقى على حياتهم لقاء دفع الجزية للرونان[١٦]، خاصة بعد عام ١٨٦٥. وكان بعض هؤلاء التجار يتعاونون بشكل ايجابى مع الرونان. مثال ناكاى - يا جوبى، أحد الفلاحين التجار من مقاطعة كوزوك، مثال نموذجى على ذلك. فقد كان يصدر الحرير من يوكوهاما، ويقيم علاقات مع وجهاء هذه البلدة المزدهرة حديثا، ويتعاطى تجارة الأسلحة، ويبدو انه كان يصنع بارود المدافع بنفسه، ثم اختفى بعد عام ١٨٦٤ فى ظروف غامضة[١٧].

مقابل ذلك تعلم الرونان أنفسهم أن يقوموا بعمليات تجارية. ساكاموتو ريونا وهو من مواليد توسا، نفى نفسه من اقطاعته هرباً من ملاحقات الشرطة الأميرية، بعد أن كان عضواً نشيطاً فى حزب معاد للأجانب عداءً شديداً مما أثار شبهات الـديميو حولـه. وقد دخل ساكاموتو إلى المدرسة كاشوكيشو البحرية، فى كوبى، وأسس بعد إغلاق هـذه المدرسة شركة للملاحة والنقل البحريين كانت قاعدتها فى ناكازكى، تحت حمايـة سانسوما، لكنها بدأت ترتبط شيئاً فشيئاً بتوسا. وبدأ ساكاموتو يتحول، إذا جاز القول، إلى قرصان، وقد ساهم فى التقريب بين الاقطاعات الثلاث شوشو وساتسوما وتوسا. وفى عامى ١٨٦٦ - ١٨٦٧ كان الدماغ المدبر لحركة تغيير النظام. لكنه اغتيل على ايدى قتلة وموالين للحكم الشوغونى فى أواخر عام ١٨٦٧[١٨].

كان تحالف الاقطاعات الثلاث، شوشو وساتسوما وتوسا، مفتاح نجاح حركة تغيير النظام. كانت الأولى تقع فى الطرف الغربى مـن هونشو، الجزيـرة الرئيسية فى اليابـان، والثانية فى الطرف الجنوبى من جزيرة كيوشو، والأخيرة على السفح المدارى من جزيرة شيكوكو : كانت هـذه الاقطاعـات الـثلاث تشكل قسما ممـا يـدعوه المؤرخـون اليابـانيون "أقطاعات الجنوب الغربى الكبرى". كانت، تقليدياً، معتادة على تجارة اوساكا وتستاء من نمو يوكاهاما حيث كان الحكم الشوغونى يحتكر ربح التجارة الأميرى. وسرعان ما اعتادت على ارتياد ناكازاكى حيث كانت تجارة الأسلحة تتعاظم بسرعة.

لن نذكر هنا تاريط العلاقات بين الاقطاعات الثلاث الذى يزخر باحداث سياسية متشابكة. بل يكفى أن نتتبع تطور شوشو، لكى تطبع بطابعها نمو الجيش خارج إطار التبعية للشوغون.

لقد عانت شوشو من سنوات المجاعة فى الثلاثينـات مـن القـرن الماضى، وانخرطت منذ ذلك الحين فى إصلاحات لم يؤد أى منها إلى نتيجة فعلية: قليلة هى الاقطاعات التى عرفت ما عرفه شوشو من تعاقب مصلحين متعددى الاتجاهات. كانت هذه الاقطاعة تمتاز بان الديميو لم يكن يلعب فيها دوراً نشيطاً، بعد أن أوكل سلطته لمستشاريه. كما كانت تقليدياً مقاطعة مسالمة. من ١٨٦٠ إلى ١٨٦١ كان يبدو أن شوشو قد انحرفت فى تيار سياسة التوسع التجارى ما وراء البحار. حدث أول قلب لهذا الاتجاه عام ١٨٦٢ إذ استولى حزب

المعادين للأجانب على السلطة. ومنذ ذلك الحين حتى عام ١٨٦٧ تعاقب المتطرفون والمعتدلون على التأثير على التوجه السياسي لشوشو[١٩].

عام ١٨٦٢ كان لدى المعادين للأجانب فكرة مبسطة عن الحرب ضد القوى. كانوا يعتقدون أن بوسعهم إزعاج الجانب بمبادرات مندفعة ومعزولة - كحرق المفوضية البريطانية مثلاً - دون أن يحسبوا حساباً لما يمكن أن يرد به هؤلاء. فكان شانهم أن يعقدوا دبلوماسية الحكم الشوغوني لا اكثر. إلا انهم حصلوا من الشوغون على تعهد بأن يزور الإمبراطور في كيوتو، وانتزعوا منه الأمر "بطرد البرابرة". كان النص الرسمي يمنح الصلاحية لاتخاذ اجر آت دفاعية في حال حدوث استفزاز من قبل الغربيين ابتداء من ٢٥ حزيران ١٨٦٣. لكن الحزب المعادي للجانب في شوشو فر هذه الوثيقة على طريقته الخاصة وعزم على قصف كل سفينة أجنبية تمر في مضيق شيمونوسيكي. فجات الهجمتان الانتقاميتان اللتان شنهما زورق حربي اميريكي وزورقان فرنسيان ليظهرا النقص الفادح في التسلح الياباني.

في ذلك التاريط، ٢١ تموز ١٨٦٣، أوجد تاكازوكي شينساكا "سرية الجنود المغاوير"[٢٠] المسماة كيهيتاي. كان تاكازوكي ضابطاً متوسطاً[٢١] من شوشو، شخصاً متقلباً لكنه نشيط. لم يكن متقيداً بالأعراف والتقاليد، انتمى إلى الرونان عدة مرات، وسجن ذات مرة، لكنه أصبح عام ١٨٦٦ قائداً عاماً للجيوش الأميرية. خلاصة القول، بعد أن لاحظ صيف ١٨٦٣ انعدام الفعالية بشكل كامل في دفاع الاقطاعة، أنشأ، تداركاً للخطر، جيشاً صغيراً قوامه بين ١٠٠ و٢٠٠ رجلاً وضع في خدمة الديميو. وما لبث عدد من ضباط شوشو أن حذوا حذوه. فولد على هذا النحو ما يسمى "سرايا" شوشو، أو الشوتاي.

كان الكثيرون من ضباط شوشو، من قادة هذه "السرايا" أو من مقدمي الجيش النظامي للديميو، متلهفين للمشاركة في الدفاع الوطني متجاوزين حدود السياسة الأميرية. ورغم معارضة تاكازوكي أقدموا على محاصرة كيوتو في آب ١٨٦٤. فهزمتهم الجيوش الأميرية التي حلت محل الحرس الإمبراطوري. إلى ذلك، وفي أوائل شهر أيلول، احتلت القلاع الساحلية في جوار شيمونوسيكي ودكت من قبل القوى البحرية الحليفة لكل من بريطانيا العظمى وفرنسا والبلدان المنخفضة والولايات المتحدة. في هذا الظرف لم تستطع جيوش شوشو أبداء أية مقاومة تجاه القناصة والبحريين الغربيين.

في هذا الوقت بدأ الحكم الشوغوني أول حملة ضد شوشو. لكنها سرعان ما انتهت عن طريق التفاوض بفضل توسط ساتسوما، عندما عبر الحكم الأميري بلسان المعتدلين عن خضوعه للشوغون. لكن تاكازوكي لم يعتبر نفسه مهزوماً. فأعاد تنظيم الكيهايتاي، ثم أعلن ثورته في مستهل عام ١٨٦٥ في جوار شيمونوسيكي. وفي النهاية أقام في العاصمة الأميرية حكماً متطرفاً. لكن عام ١٨٦٥ كان عام انقلاب الوضع.

١- بدأ حماس المعادين للأجانب يغير اتجاهه. فبعد أن كان متجهاً نحو الحرب ضد الأجانب أصبح معبأً لتهيئة الصراع ضد الحكم الشوغوني.

٢- استطاع تاكاسوكي، في جولة سريعة له في الصين، أن يلاحظ تفوق التسليح الغربي والحالة "شبه الاستعمارية" في البلد الكبير المجاور. فخلص إلى الاستنتاج أن "طرد

البرابرة" لن يتم بواسطة الحرب، فى الفترة الراهنة على الأقل، بل بإصلاح اليابان إصلاحاً يجعل منها قوة فى مستوى القوة الأوروبية.

٣- بناء على ذلك عمل على التقرب من أقطاعات أخرى، لاسيما ساتسوما، لتنمية التجارة وتحديث العتاد وتنظيم الجيوش الأميرية ثم من أجل صياغة خطة سياسية وطنية.

كانت مشاريع تاكازوكى فى البداية متواضعة. عندما أعاد تنظيم الكيهاتياى فى نهاية عام ١٨٦٤ صاغ لها نظاماً خاصاً. وادخل فيها عناصر من عامة الشعب ؛ ولعله شعر بالحاجة إلى تبرير هذه الخطوة تجاه حزب المعتدلين فى السلطة :"لم نكن نفضل هذه الصيغة فى البحث عن التجديد. بل انه إجراء اضطررنا إلى اتخاذه، لأنه لم يكن بوسعنا أن نتصرف بطريقة مختلفة".

والمادة الأولى من نظام الكيهاياتاى يؤكد على مكانة السومارى البارزة إلى ذلك فأن ضم الفلاحين أدى من جانب الضباط إلى مراعاة تنسيق جديد فى الجيش الأميرى. وتنص المادة الثانية من النظام إياه : "أن لا تعرقل الأعمال الزراعية مطلقاً. وإن لا تزعج العائلات الفلاحية دون مبرر مقبول. وإذا التقى بعضكم بأبقار أو خيول على درب فليقف على جانب الطريق وليسمح لها بالمرور بأسرع ما يمكن. ثم أن لا توطأ الحقول ومزارع الأرز حتى فى الأماكن غير المزروعة منها"[٢٢].

من الصعب أن نعلم كم كانت نسبة الناس العاديين بين أعضاء "السراي". حسب ما يذكره أفضل المؤلفين[٢٣] كانوا يعدون نحو ثلث أو نصف الموجودات. ولا شك أن الفلاحين كانوا هم الأكثر عدداً. أما التجار فقد قدموا بشكل خاص مساهمتهم المالية وأفلس بعضهم من جراء ذلك.

والحال كلما كانت تتنظم عملية تجارة الأسلحة فى ناكازاكى، لا سيما تحت أشراف غوير Gower احد التجار الإنكليز، كلما "السرايا" تتزود بالبنادق. ومن الأكيد أن التدريب على إطلاق النار كان يعطى نتائج حسنة بأسرع مما كان يعطيه التدريب على السلاح الأبيض. على كل حال كان الفلاحون معتادين على الصيد. من هنا صير إلى فرز فرق من القناصة اختيرت نظراً لمهارتها دون تمييز بين أوضاع أعضائها.

ألا انه لا يجب الاستنتاج من ذلك أن الأشخاص العاديين، والفلاحين منهم بشكل خاص، كانوا يتطوعون بعدد كبير وبصورة عفوية.

فالجميع كانوا يراعون الأوضاع التى كانت تحيط بالأشخاص المعنيين وخلال الأزمة، وخاصة أثناء الحرب، كان الانتقال من وضع العامى إلى وضع النبيل أمراً معقولاً. وقد استفاد ضباط شوشو من طموح بعض البسطاء لتجنيدهم. حالة ايتو هيروبومى الذى سيصبح رئيساً للوزارة حالة معروفة فقد كان ايتو ابن فلاح متوسط الحال يعمل فى المؤاكرة جزئياً. ثم أراد أن تلقاء ذاته أن يدخل فى كادر السومارى وانخرط فى خدمة أحد الضباط وبعد أن اعتبر أيتو خادماً من الدرجة الوضيعة، انجز بعض الدراسات ثم كان من بين المتطوعين عندما عزمت الاقطاعة على إرسال خمسة "ممنوحين" سريين إلى انجلترا. وحوالى ١٨٦٥ كان ايتو يتصرف تصرف الضباط.

مثل هذه الأمثلة بقيت نادرة. "إرادة تقبل الموت عن طريق قطع أواصر القربى" لم تكن توجد إلا نادراً. فكانت الكيهايتاى تعمد إلى جمع المتطوعين عن طريق الأغراء والترغيب"[٢٤].

هذا لا يمنع أن ذلك الخليط من الأوضاع فى "سرايا" شوشو كان يمثل سلفاً عملية الانخراط فى الجندية، أى تكون فئة حقيقية من أصحاب الوظائف سيتميز العسكرى فيها عن المدنى. "فى المجتمع الذى كان تحت حكم التوكاجاوا الاقطاعى، كانت تعتبر السومارى شرفاً عظيماً وأفضل من أية مهنة اخرى، وبالتالى كان الناس يكنون للسومارى تقديراً شخصياً رفيعاً. ولكن فى نهاية حقبة التوكاجاوا، حين تطور التنظيم العسكرى بسبب ظهور البنادق، اتجه مثل هذا التمييز بين الأوضاع إلى الزوال. وأخيراً بدأ التحول فى وعى الأوضاع يحدث ببطء وتحت مظاهر معتدلة. ويمكننا القول أن أول هذه المظاهر عند الفلاحين كان وعى التطلع نحو وضع السومارى الاقطاعى"[٢٥].

لم تكن الدينامية الشعبية للحرب الأهلية ثورية حقاً، بل كانت أقرب إلى المحافظة. الدينامية الثورية جاءت من رجل مثل تاكاسوغى الذى أطاح بالكوادر التقليدية. عندما بدأ الجيش الشوغونى فى نهاية الحملة الثانية صيف ١٨٦٦، أعماله العدوانية فعلاً ضد شوشو، استطاعت أن تهزمه فى كل مكان نظراً لقدرتها المدهشة على التحرك، ونظراً لعتادها الحديث الذى كان مازال فقيراً، لكنه استعمل بفعالية، ونظراً لمساعدة ساكاموتا ريوما الذى جاء لمساعدته بأسطوله الشخصى.

لقد تغلبت اقطاعة شوشو الصغيرة على الجيش الشوغونى، بفضل التحالف الذى كانت معالمه قد بدأت بين الاقطاعات الكبرى فى الجنوب الغربى. كل حداثة حركة تغيير النظام كانت تظهر من خلال تجارة ناكازاكى شبه السرية - لا سيما تجارة الأسلحة - التى كان ساكاموتو ريوما محركها الرئيسى، كما كانت هذه الحداثة تظهر من خلال الإصلاحات التى طبقت فى الاقطاعات التى لم تكن تعيش بعد على أهبة الحرب، لا سيما توسا وساتسوما.

اهتم ديميو توسا بمشاريع ساكاتوما، وإن كان ذلك من بعيد. وليس من قبيل الصدفة أن تكون شركة ميتسوبيتسى قد اسست، بعد اقل من عشر سنوات، على يد ايواساكى ياتارو ابن احد الرونان فى توسا واحد المشتركين فى تجارة ناكازاكى. أما ديميو ساتسوما فقد كان يدعى منافسة الشوغون. كانت عاصمة اقطاعة، كاغوشيما، قد قصفت ممن قبل الأسطول الإنكليزى، فما لبث بعد المعركة أن لبى رغبة الإصلاحيين وشرع فى عملية تحديث جيشه. وقد عمد بعض ضباطه، من وعوا ضرورة النمو الاقتصادى، إلى استحضار بعض آلات نسج القطن من أوروبا.

فى ذلك الوقت كانت صناعة التعدين التى تترأسها ساتسوما وساجا، وهى اقطاعة مجاورة لناكازاكى، قد بدأت بإعطاء بعض المردود.

وكان الشوغون والديميو فى الجنوب الغربى يحد ثان ولكن على نحو مبعثر. عام ١٨٦٧، كان الجميع متفقون على ضرورة تغيير النظام السياسى فى كل اليابان، لكنهم لم يتوصلوا إلى الاتفاق على مشروع مشترك.

تغيير النظام :

من العبث أن ندخل فى تفاصيل المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية الأولى. من ١٨٦٨ إلى ١٨٦٩، انهزم حكم الشوغون، واندثرت الاقطاعات الشمالية التى كانت قد بقيت على ولائها له. ومات تاكازوكى مريضاً واختفى ساكاموتو كذلك. أما الذين حلوا محلهم فهم سايجو الساتسومى الذى كانت له اليد الطولى فى تدبير المصالحة بين شوشو وحكم الشوغون عام ١٨٦٤، واوكوبو وهو من ساتسوما كذلك : وكان هذان الرجلان بالأصل ساموريان بسيطان، كيدو تاكايوشى من شوشو وهو الذى قد دبر التحالف بين اقطاعته وساتسوما.

كان سايجو وراء سلسلة من الأعمال التخريبية لاستثارة الأعمال العدائية من جانب الجيش الشوغونى. فحصلت المعركة دون ممهدات تقريباً فى نهاية كانون الثانى ١٨٦٨ فى ضواحى كيوتو. كانت الهزيمة النكراء التى منى بها الجيش الشوغون امراً مفاجئاً. فقد كان هو الجيش الأفضل عتاداً، والأفضل تدريباً بلا ريب، وخاصة الأكثر عددا. لكن القضية كانت قضية تحالف. لا شك أن ضباط الشوغون كانوا قد استفادوا من معلومات المدرسين الغربيين، وكانت وحدات جيشهم تمتلك سلاحاً حديثاً. ولكن إلى جانب الجيش الشوغونى الفعلى، كان الأوست، حسب تعابير القرون الوسطى، يضم جميع جيوش الديميو، أفراد عائلة توكو أو المجلس الشوغونى، أو الذين استجابوا ببساطة للدعوة إلى الالتحاق فى خدمة الشوغون : هذه الجيوش المختلفة كانت مسلحة ومدربة بطرق مختلفة جداً. فضلاً عن ذلك، إذا كان الشوغون هو القيادة العليا مبدئيا، فأن قيادة كل جيش أميرى كانت مستقلة عملياً. ولعل مشكلة القيادة هذه هى التى كانت السبب الرئيسى لهزيمة الشوغون، وستكون فيما بعد عاملاً حاسماً فى تحديث الجيش.

فى كانون الثانى عام ١٨٦٨ واجه الجيش الشوغونى جيوش كل من شوشو وساتسوما وهيروشيما. هذه الجيوش كانت بدورها أيضاً مزيجاً غريباً. لكن رجال شوشو كانوا قد اكتسبوا خبرة القتال كما كانت قيادتهم موحدة. كان لسايجو تأثير لا مثيل له على جنوده. ولم يكن أمام جيش هيروشيما الصغير ألا أن يكون تابعاً. ورغم كل عدم التكافؤ الحاصل بين عناصر الموالين للإمبراطور فان التلاحم حصل بين صفوفهم.

فى أيار ١٨٦٨، وبعد عدة عمليات تمشيط، دخلت الجيوش المظفرة إلى ايدو، لكن أقطاعات الشمال وحدها بقيت تقاوم حتى الخريف. من هذه الحرب سوف نستخلص الدروس التى استخلصها ايتاجاكى تاسيوكى، ضابط كبير من توسا عمل بوصفه حليفاً لسايجو على تهدئة الأوضاع فى الشمال : فقد تعلم هذا الضابط إلى أى حد كانت مساعدة السكان أمراً ذا قيمة هامة من أجل إقامة إدارة جيدة. وهو سيظل يتذكر ذلك عندما سيؤسس أول حزب ليبرالى عام ١٨٨١.

تولى سايجو وكيدو واوكوبو مسؤوليات المنعطف السياسى الذى جرى عامى ١٨٦٧ و١٨٦٨. كان الثلاثة من أنصار الإصلاح المصممين. حسموا أمر قلب الشوغون والغوا النفقات المخصصة له. وسرعان ما قبلت عضويتهم فى جمعية المستشارين للحكم الجديد. لم

يكونوا يمتازون بالنبوغ العسكرى الذى كان عند تاكازوكى ولا بروح المغامرة الذى كانت عند ساكاموتو.

أما سايجو الذى كان مقتنعاً بإصلاح يعم اليابان كلها فقد انتقل إلى إصلاح كل اقطاعة وكرس جهوده بشكل خاص لحكم كاجوشيما. كان يعتقد أن من واجب الجيش الجديد أن يجمع ضباط الاقطاعات المخلصين للإمبراطور.

وأما كيدو فالأرجح انه كان أبعد الثلاثة نظراً. واليابان تدين له إلى حد كبير بإلغاء الاقطاعات من ١٨٦٩ إلى ١٨٧١. كما كان أيضاً من أشد المتحمسين للفصل بين الموظفين المدنيين والموظفين العسكريين. وكان كيدو قليل الميل نحو العنف، وإذا كان أحد الذين شنوا الحرب ضد الحكم الشوغونى، فقد كان أيضاً مراقباً نافذ البصيرة، من الوجهة السياسية، للإصلاحات التى تحققت فى شوشو. ويمكننا أن نقول انه أخرج اليابان من تاريخ سير الأفراد ليضعها على طريق المؤسسات.

وأما اوكوبو فلم يشتهر هو الآخر كقائد عسكرى فقد كان، حتى سفره إلى أمريكا وأوروبا، من ١٨٧١ إلى ١٨٧٣، مناوراً ماهراً يعمل من وراء الكواليس. لكنه بعد أن أطلع على الإنجازات التقنية والاقتصادية فى الخارج، كان المحرك الرئيسى للبرنامج الحكومى الجديد الذى تعبر عنه شعارات : "زيادة الإنتاج وتشجيع الصناعات"، أغناء البلد وتقوية الجيش".

أن أول عمل حاسم قام به حكم ميجى كان إلغاء الاقطاعات عام ١٨٧١. كان كيدو، الذى حصل على القرار الإمبراطورى، يعلم أنه بدون مساعدة جيش قوى لا يمكن إزالة الاقطاعات. فوافق على أن يتولى سايجوامر هذا الجيش. فاستدعى هذا الأخير إلى كاجوشيما لقيادة الحرس الإمبراطورى الأول، المؤلف فى أغلبيته من ضباط ساتسوما ثم من ضباط شوشو وتوسا. أن وجود هذا الجيش المؤلف من ٢٠٠٠ رجل كان يؤمن الوحدة الإدارية لليابان.

ولكن بالنسبة للإصلاحات، ما لبث حرس سايجو الإمبراطورى أن تحول تدريجياً إلى وزن معرقل، بل إلى عائق فى سبيلها.

الحرب الأهلية الثانية :

كان كيدو وواكوبو ومن بعدهما ايتو، بدءاً من ١٨٧١، يأملون فى حصول سلسلة من الإصلاحات، من المنتظر أن تكون آثارها المباشرة اقتصادية

١- الإصلاح النقدى : ولادة الين : لكن هذا المشروع ظل معرقلاً بفعل التضخم وصعوبة إنشاء معادلة للين مع العملات الأجنبية.

٢- الإصلاح الضريبى : بعد أن اعترف الحكم بسندات الملكيات العقارية الخاصة، بدأ يهئ تحويل الخراج الأميرى من خراج عينى إلى ضريبة نوعية تدفع للدولة. ولم يصبح هذا الإصلاح شاملاً لكل اليابان إلا فى الثمانينات.

٣- الإصلاح المصرفى : مختلف أنواع شركات التجارة وتحويل العملة استبدلت بمصارف تابعة للدولة. لكن تحديث المصارف لم يتأمن إلا بعد إيجاد مصرف اليابان عام

١٨٨٢. بتعبير آخر، أطلق كيدو واوكوبو وأيتو العنان لتحولات ذات نفس طويل، لن يتسنى لها أن تكتمل ألا بعد وفاة الأولين[٣٦].

لكن هناك إصلاح رابع كان له نتائجه العميقة التي لمست بسرعة : فقد جعلت الخدمة العسكرية إجبارية بالنسبة لجميع الرعايا اليابانيين ابتداء من كانون الثاني ١٨٧٣، وطبقاً لمبدأ القرعة. بناء على ذلك انتقل عدد الحاميات في الجيش النظامي من أربع إلى ست. وكانت مهمتها الجوهرية في ذلك التاريط المحافظة على الأمن الداخلي.

بيد أن سايجو كان لا يزال يحتفظ، في كيوتو، بحرسه الإمبراطوري المؤلف فقط من ضباط ساتسوما وشوشو وتوسا القدماء. فكان لابد، عاجلاً أن آجلاً من إلغاء هذا الجيش الذي يضم عناصر تقليدية ومتطوعين. ولم تكن هذه العناصر مختلفة فيما بينها من حيث نوعية الأشخاص فقط بل من حيث عقلياتهم كذلك.

فالسوماري القدامي كانوا يرفضون العودة إلى صفوف المواطنين العاديين. وإذا كان بعض الضباط من الفئة الدنيا قد أعيد تصنيفهم كشرطيين أو فلاحيين أو حرفيين أو عمالاً مثقفين - كما فعل فوكوزاوا يوكيتشي - فان الذين قبلوا فعلاً بالتخلي عن مركزهم القيادي، مهما قل شانه، كانوا قلائل. والحال أن جيش المجندين لم يكن بحاجة إلى إعداد من الضباط أو من صفوف الضباط، بمثل إعداد السوماري القدامي. عدا عن أن حرس سايجو الإمبراطوري كان يؤمن لهم، بشكل من الأشكال، تمديد فترة خدمتهم، أو على الأقل كان يدفع لهم راتبهم مدى الحياة.

كل المشكلة كانت ناشئة بالطبع عن إلغاء الاقطاعات. فالحكم كان قد أصدر سندات دولة كتعويض على مصادرتهم. كما اعترف بقابلية هذه السندات للبيع والشراء. هكذا استطاع الديميو، وهم ضباط كبار في كل اقطاعة، أن يحصلوا على رأس مال معين. واستطاع بعض الضباط من الفئة الدنيا أن يتشاركوا من أجل استثمار سنداتهم. لكنهم جميعاً لم يتوصلوا إلى ذلك ولم يكن لديهم جميعاً حس الأعمال!

كان سايجو يعي الوضع الدرامي للكثيرين من الضباط وكان شغله الشاغل أن يجد لهم عملاً جديداً. ولا شك في أنه، من جهة أخرى، قد كون نظرة خاصة عن السياسة الخارجية والتحديث. كان يفضل حدوث تقدم تقني يراعي الأمور الأخلاقية بدقة، وعلاقة من الخارج مبينة كذلك على الأخلاقية. وليس من قبيل الصدفة أن يكون الصراع قد برز بين سايجو من جهة، وكيد واوكوبو وايتو من جهة ثانية حول موضوع التدخل في كوريا.

عندما كان سايجو يعد العدة للحملة على شبه الجزيرة كان يعتقد انه يلزم ضباطه بقضية عادلة. وعندما انتزع أوكوبو من المجلس الإمبراطوري قراراً بمنع سايجو من الإبحار، استقال هذا من القيادة وتبعه في ذلك معظم هؤلاء الضباط.

مع ذلك، لم تكن تلك سوى أزمة مجهضة. بل الأمر الذي ينبغي أن يحتفظ في الذهن هو أن ياماجاتا اريتومو الشوشاني، وهو منظم الجيش الجديد، قد اتخذ موقفاً في النهاية ضد سايجو والحرس الإمبراطوري : فالمهم قبل كل شئ هو إنقاذ الجيش الجديد حتى ولو كان ذلك على حساب الحكم على الحرس بالتشتت. وحسباناً لكل حساب، كان

اوكوبو، الذى سيظل حتى مماته الرئيس الفعلى للحكم، بحاجة إلى جيش حديث لكى يحقق تحديث الاقتصاد.

ولم تتصف الأزمة فى حقيقة الأمر ألا عام ١٨٧٧. إذ ثار بعض الضباط فى ساجا عام ١٨٧٤، ثم فى كوماموتو وشوشو عام ١٨٧٦ : وكان السبب الأساسى لهذه الانتفاضات كلها الاستياء العام الذى كان منتشراً فى صفوف السومارى القدامى. وأخيراً قرر حكم ميجى عام ١٨٧٧ أن يشن حرباً ضد ساشوما، حيث كان سايجو يتابع مخططه محاطاً بأعوانه. وكان ذلك، إلى حد بعيد، انتصار لجيش المجندين على الضباط التقليديين.

منذ ذلك الوقت، دخل النظام الجديد مرحلة البناء. وليس من باب المجازفة أن نؤكد أن امتحان وجود الجيش كان المعيار الآخر لتوطيد حكم ميجى. ومن المفروغ منه أن حداثة جيش المجندين كانت دلالة تشير إلى حداثة سياسة الحكم الجديد. لكن الأمر الذى كان حافلاً بالمغازى أيضاً كان تبدد العلاقات الاجتماعية. فقد أحسن ياماجاتا، الذى قاد "سرية" من سرايا شوشو، تقييم تجربة الفلاحين الرماة. فضباط الجيش كانوا بدورهم من السومارى، وقد أصبح من واجبهم اليوم أن يقوموا الناس العاديين. بالإضافة إلى الكفاءة التقنية، ينبغى أن يتحلوا بالمقدرة على جعل الآخرين يمتثلون لأوامرهم بالتخلى عن "وعى الوضع" المشار إليه أعلاه. كانت هذه ولادة الجيش المحترف.

٢- من جيل إلى جيل :

غير أن الجيش الإمبراطورى استغرق سنوات طوالاً لكى يتحرر من رواسب النظام الاقطاعى. "تفجر التناقض بين المتطوعين النبلاء عند استقالة سايجو وأعوانه من أجل الدفاع عن (قضية) الحملة إلى كوريا. (...) ولم يستجب الضباط من جماعة سايجو لكلمات المؤاساة التى أطلقها الإمبراطور مرتين"[٣٧]. ولم يكن التناقض أقل فعلاً بين ضباط الجيش النظامى. لم يوافق أوكوبو على حملة فورموزا، عام ١٨٧٤، ألا لممالأتهم. "هكذا جرى التخطيط للعملية العسكرية الأولى التى قام بها حكم ميجى فى الخارج من أجل أرضاء نبلاء ساتسوما"[٣٨]. كذلك الأمر بالنسبة لحملة كوريا، فى إعلام التالى : فقد شنت هذه الحملة بواسطة البحرية التى كان جميع ضباطها تقريباً من ساتسوما.

هذه التنازلات أمام الإخلاص التقليدى والبطولة والمغامرات من جانب السومارى القدامى، كانت تغيظ اوكوبو إلى حد بعيد، ناهيك بكيدو. فهذان لم يكونا معارضين للتوسع الخارجى : كانا يعتبران انه لم تنضج ظروفه بعد. والواقع أن جيش فورموزا أبادته الملاريا. والاتفاقية التجارية التى فرضت على كوريا أثارت تهافت القوى على ذلك البلد، ثم سرعان ما أصبحت اليابان معرضة بشكل خطير لمنافسة هذه القوى.

وهكذا فان الجيش كان يكبح التقدم رغم انه عامل ضرورى من عوامله.

إلى ذلك، فأن الفلاحين وعامة الشعب على العموم، لم يخضعوا دائماً بسهولة لعمليات التآمر. كانوا لا يبدون مقاومة نشيطة ألا فيما ندر : كانوا يختبئون، أو يغيرون أشكالهم، حتى يتلافوا مجلس المراجعة.

تجاه الضباط والجنود لم يكن بوسع منظم الجيش الجديد إلا أن يكون حازماً ومرناً فى الوقت نفسه.

هذا المنظم كان ياماجاتا اريتومو. ولد عام ١٨٣٨ ومات عام ١٩٢٢. وكان ينتمى لعائلة من أدنى فئات شوشو[٢٩]. وقد ارتاد مدرسة يوشيدا شوان شانه شأن معظم الضباط الإصلاحيين فى اقطاعته. وسيكون يوشيدا هذا أحد المعلمين الروحيين الوطنيين المتطرفين فى القرن العشرين. الحق أن يوشيدا رغم كونه أصيلاً كان يهتم اهتماماً بالغاً بالحضارة الغربية. ثم انه حاول أن يبحر سراً على أحدى السفن الأمريكية عام ١٨٥٤، فأتهم بالخيانة وقتل عام ١٨٥٩. واحتفظ تلاميذه من تعاليمه بهذين المظهرين: الولاء للفروسية القديمة والانفتاح على التقدم. لكن ايتو كان أقرب إلى التحديث، بينما كان ياماجاتا أقرب إلى التقليد.

عندما رقى ياماجاتا على ١٨٦٣ إلى رتبة ضابط تعاون مع تاكازوكى. وعام ١٨٦٦ وضع يده على مقاطعة كانت تابعة لأحد مستشارى الحكم الشوغونى. فأثار بهذه المناسبة اضطرابات فلاحية من أجل تسريع نجاح جيشه. غير انه فقد شعبيته عندما فرض الإتاوات الأميرية لصالح جنوده قبل الموعد المحدد لجبايتها. أن الدروس التى استخلصها ياماجاتا من الحرب الأهلية كانت مضادة لتلك التى استخلصها ايتاجاكى تايسوكى. وحتى آخر سيرته السياسة ظل ياماجاتا يرفض التنازلات المقدمة بناء على المبادرة الشعبية.

ثم أنه بعد أن اشترك فى الحرب الأهلية عام ١٨٦٨ طلب السماح له بالسفر إلى أوروبا من أجل الدراسة وكان له ما أراد. فتجول فى فرنسا وألمانيا وروسيا وبلجيكا وهولندا برفقة سايجو شوجوميشى، شقيق تاكامورى، وعاد إلى البلاد عام ١٨٧٠ ماراً بالولايات المتحدة.

فى السنوات الأولى من حكم ميجى كان الجيش يرث المؤسسات كما كانت قائمة فى الحكم الشوغونى. أغلقت المدرستان العسكرية والبحرية فى ايدو عام ١٨٦٨، ثم أعيد فتحهما بسرعة. كذلك تأخرت الإصلاحات التى أدخلت على المدارس تأخراً نسبياً : أسست مدرسة البحرية عام ١٨٧٦، والمدرسة العليا للجيش عام ١٨٨٢.

تولى ياماجاتا فى بادئ الأمر أمر إنشاء القيادة الجديدة. كان واحداً من الذين وضعوا قانون التجنيد. فى كانون الثانى كان عدد الجيش الدائم المقرر ٣١٨٦٠ رجلاً : ١٤ فوجاً من المشاة، و٣ كتائب خيالة، و١٨ فصيلة مدفعية و١٠ كتائب هندسية. ولما اعترض بعضهم على ياماجاتا لكونه قد وسع سلاح الهندسة على حساب المشاة، أجاب بأن الظروف الجغرافية لليابان هى التى تملى هذا الاختيار : "ولا شك فى أن هذا الاختيار كانت تحدده التوقعات الاستراتيجية داخل المتروبول"[٣٠]. أول دور أو كله ياماجاتا للجيش كان دور الشرطى : "بالنسبة لما يتعلق بالمؤسسة العسكرية، فأن هدفها المباشر يقع فى الداخل، أما هدفها المقبل فيقع فى الخارج"[٣١].

وكتب ياماجاتا قائلاً "أن الحرس الإمبراطورى لا يصلح إلا لحماية شخص صاحب الجلالة، ولحراسة القصر"[٣٢]. هكذا اتخذ موقفاً ضد مشروع سايجو، فى تشرين الأول ١٨٧٣. كذلك عارض حملتى فورموزا وكوريا فى ١٨٧٤ ثم فى ١٨٧٥، وان كان ذلك دون جدوى. وبعد أن ظل ياماجاتا وزيراً للجيش من حزيران ١٨٧٣، استقال من هذا المنصب وخلف

سايجو فى قيادة الحرس الإمبراطورى فى شباط ١٨٧٤، ثم ما لبث بعد عدة أيام أن عاد إلى الوزارة ولكن بوصفه رئيساً للشعبة السادسة التى تتولى القيادة العسكرية. وبعد ذلك تخلى عن قيادة الحرس الإمبراطورى وعاد وزيراً للجيش. ثم دخل فى تموز ١٨٧٤ إلى المجلس الأعلى للحكم رغم معارضة كيدو الذى لم يكن يريد أن يشترك أحد العسكريين فى القيادة العليا للسياسة الوطنية.

فى ذلك الحين كان الصراع دائراً بين نظرتين اثنتين للسياسة العامة. بينما كان كيدو يريد فصل المهام المدنية عن المهام العسكرية، كان هذا التمييز لا يجد قبولاً لدى معظم الضباط الذين يمثلهم ياماجاتا. واحتد الخلاف بعد أن توارى كيدو واوكوبو عن المسرح السياسى. ومن الزمن أصبح إلحاق الجيش بالمتطلبات السياسية موضوع اختلاف بين ياماجاتا وايتو.

والحق أن ياماجاتا كان شخصاً إدارياً أفضل مما كان قائداً عسكرياً. وقد أتضح ذلك خلال الحملة ضد ساتسوما عام ١٨٧٧. "بمناسبة تلك الحرب كان المخطط العملى الذى وضعه ياماجاتا يهمل بعض المشكلات غالباً بسبب بساطته، من حيث ما يتعلق بملكة القيادة أو الاستراتيجية، كأن يغير التكتيك بكثرة مثلاً. أما من حيث المقدرة السياسية فقد كان ياماجاتا منقطع النظير فى جيش ذلك الوقت من حيث فاعليته. وقد أتضح ذلك عندما أحسن معالجة النقص الحاصل فى الموجودات، دون أن يقضى على التشكيلة التى نص عليها قانون التجنيد"[٣٣].

وعندما أوجدت قيادة الأركان العامة عام ١٨٧٨ كان ياماجاتا رئيساً لها. ولكن بعد أن استولى ايتو على الحكم عام ١٨٨١ لم يدع فرصة واحدة دون أن يغتنمها ليلعب دوراً سياسياً . هكذا كان وزيراً للداخلية من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٨، ثم رئيساً للوزارة مرتين، من ١٨٨٩ إلى ١٨٩١ ومن ١٨٩٨ إلى ١٩٠٠، دون أن يتخلى عن امتيازاته فى الجيش : ثم عاد إلى منصب رئيس الأركان العامة من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٥ ومن ١٩٠٤ إلى ١٩٠٦. وكان له، منذ أن توارى ايتو عام ١٩٠٩ حتى موته هو عام ١٩٢٢ تأثير خفى، لكنه كثيراً ما كان حاسماً، على السياسة الحكومية.

وهكذا فأن مؤسس الجيش الإمبراطورى، الرجل الذى أمد هذا الجيش بالمؤسسات الحديثة، قد اتاح له أن يكون بحد ذاته قوة سياسية. وهذا الأمر لا يجد تفسيره فى شخصية ياماجاتا بمقدار ما يجد هذا التفسير من خلال تكوين كادرات الجيش الجديد. فقد كان ضباط قيادة هذا الجيش مشتركين فى الحكومات الأميرية، وتلقوا نفس الإعداد الذى تلقاه زملاؤهم الذين اختاروا أن يكونوا قضاة أو اقتصاديين. وكان لدى السومارى القدامى اتجاه بأن يتجمعوا ثانية بوصفهم رعايا للنفس الاقطاعة، وعندما كانوا يجدون أنفسهم فيما بينهم على هذا النحو كانوا ينسون سريعاً تبعثرهم فى وزارات مختلفة واختصاصات مختلفة. كذلك من الممكن أن نفترض أن الرجل السياسى بالمعنى الحديث لم يكن قد ظهر بعد فى القرن التاسع عشر، ألا فيما عدا بعض الحالات النادرة، حتى داخل الحزب الليبرالى أو داخل حزب التقدم. فى الطبقة القيادية الجديدة كانت الوظائف قائمة، لكن توزيع الأدوار بين الأشخاص لم يكن توزيعاً محدداً بوضوح. كان الجيش المحترف قد ولد بشكل قاطع، لكن العسكريين، بالمعنى الحديث للكلمة، كانوا ما يزالون قليلى العدد.

الحرب الصينية - اليابانية والحرب الروسية - اليابانية[٣٤] :

بعد أن تكون الجيش الإمبراطورى خلال فترة التقلبات بين ١٨٧٣ و١٨٧٧، شهد بين ١٨٧٨ و١٩٨٤ فترة سلام كان ياماجاتا يتمنى لو يمر الجيش بها من أجل تثبيت ملاك الضباط وتقوية العتاد. لكن الجيش كان يظهر أيضاً كمجموعة من الأشخاص تحركهم أيديولوجيات متباعدة أحيانا: حنين إلى الاقطاعات القديمة، إخلاص وولاء لذكرى شخص كسايجو، تطلع إلى احتلال مركز بين الأمم الكبيرة. عدا ذلك كان لابد من حدوث بعض التردد والحيرة فى صفوف المجندين. وقد أحسن ياماجاتا التوفيق بين الاتجاهات المختلفة. ثم لما أنجز مهمة تنظيم الجيش فى فترة السلم، ارتأى عام ١٨٩٤ أن التوسع الخارجى قد أصبح أمراً ممكناً بل مستحباً.

مع ذلك كان قراراً مرتجلاً تقريباً. وزارة ايتو الثانية كانت فى مأزق : ففى حين كان مجلس النواب يصوت على اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة، مطالباً بالتدخل فى القارة، كان على أيتو أن يراعى كذلك الرأى العام الدولى، لا سيما وأن حكومته كانت تقيم مباحثات فى لندن حول إعادة النظر بالاتفاقيات المجحفة. فى هذه الأثناء وصلت المعلومات إلى طوكيو فى أول حزيران ١٨٩٤ بأن الحكومة الكورية قد استدعت الجيش الصينى من أجل قمع تمرد حصل فى الداخل. وان بكين وافقت. والحال أن بنود الاتفاقيات السابقة تنص على أنه لا يجوز لكل من اليابان أو الصين أن تتدخل فى كوريا دون أعلام الفريق الآخر. ولما لم تكن الحكومة اليابانية قد أعلمت رسميا بإرسال الجنود الصينيين إلى كوريا، فقد وجدت نفسها مخولة حق إرسال بعض الفصائل من جيشها إلى شبه الجزيرة. ثم أعلنت الحرب ضد الصين فى أول تموز دون أن تعترض القوى الغربية على ذلك : فقد تم قبل ذلك بأسابيع عقد اتفاقية جديدة للتجارة والملاحة بين اليابان وبريطانيا العظمى. كانت الأمتان المتخاصمتان هى الصين واليابان، لكن رهان الحرب كان يتناول مصير كوريا.

كانت التجارة اليابانية قد تعرقلت فى كوريا بفعل المنافسة الصينية، بينما كانت تفتش فيها عن مجال للتوسع من أجل تجارة الجينسنغ Jinseng الكبيرة، وشراء الأرز وخاصة إمكانيات استغلال مناجم الذهب[٣٥]. لا شك أذن فى أن للحرب الصينية اليابانية دواعى اقتصادية.

احتل الجيش اليابانى شبه الجزيرة الكورية وشبه جزيرة لياو تونغ قاطعاً بذلك طرق الاتصال بين الصين وكوريا.

أما ياماجاتا الذى تولى موقعاً قيادياً فقد استدعى من الصين لأنه لم يتبع أوامر المقر العام للقيادة فى هيروشيما : "فشكل هكذا سابقة للتصرف الاعتباطى الذاتى الذى سيتصرفه جيش كوان تونغ المقبل"[٣٦]. لم يكن يستطيع الامتناع عن أن يعتبر الجيش جيشه.

كان هذا الجيش قد وصل إلى ٢٧ فوجاً من المشاة و٧ أفواج من المدفعية عام ١٨٨٩: بالإضافة إلى الخيالة والهندسة الخ. كان يضم ١٧٥٣ ضابطاً و٤٧٢٣ صف ضابط و٣٤٨٤٥ جندياً. ومع حوالى ٢٠٠٠ جندى من المستوطنين فى هوكايدو، والدرك والاحتياط، كان

بوسع الجيش أن يحشد ٢١٠٠٠٠ رجلاً على أهميـة الاستعداد للحـرب. والحق انـه بـين ١٨٩٤-١٨٩٥ كـان هنـاك حـوالى ٢٤٠٠٠٠ جنـديـاً عـاملاً : ١٧٤٠٠٠ فـى مـا وراء البحـار و٦٦٠٠٠ فـى المتروبول[٣٧].

معاهـدة شيمونوسكى ألحقت باليابـان جزيـرة فورمـوزا وعوضت عليهـا تعويضـاً قيمته ٢٠٠ مليون تايلز واتفاقية تجاريـة ممتـازة مـع الصين. كان يجب احـتلال الأراضى الجديدة، وتعزيز الدفاع، وتوقع توسع جديد: وقد أعادت اليابان شبه جزيـرة ليـاو- تونـغ للصين لكنها لم تتخل عن مصالحها فى القارة.

أما مشاريع توسـيع الجيـوش، بالنسبة للسنوات العشـرة اللاحقـة فقـد تقـدمت إلى الدورة البرلمانية العاشرة فى كانون الثانى ١٨٩٦. كان من المقدر أن يرتفع عدد الجيش البرى من ست فرق إلى ١٢ فرقة، وأن يصار إلى بناء ١١٣ سفينـة جديدة حمولتهـا الإجماليـة ٢٦٥٠٠٠ طنـاً. كمـا كـان مـن المقـدر أن تصـل التكـاليف إلى ٢٧١ مليـون يـن تمـول جزئيـاً بواسـطة التعويضات التى تدفعها الصين أما الباقى فرض وطنى.

هـذه الزيـادة فـى الطاقـة العسكرية لم تكن ممكنـة إلا نظـراً لنمـو الصنـاعة نمـواً سريعاً. فالمصانع الأميرية التى صودرت بين ١٨٦٨ و١٨٧١ كانت تسير مبـدئيـاً من قبـل الدولـة ثم أوكل أمرها إلى شركات خاصة ابتداء من سنوات ١٨٨٠، وكـان المستفيـدون مـن تحـويلات التسـيير هـذه، التـى كانـت تجـرى بأسـعار زهيـدة للغايـة، هـم ميتسـوى وميتسوبيتشـى وسوميتومو ويازودا وبعض الشـركات الأخـرى التـى سـوف تشكل الزايباتسـو. والواقـع أن معظم هذه الشركات كان مشاركة للحكومة، منذ تغيير النظام، كما كـان بعضها كميتسـوى وسوميتومى بشكل خاص مشاركاً لها منـذ ايـام توكاجـاوا. وحتـى نـذكر مثـالاً على شـركة راهنة، كانت ميتسوبيتشى تؤمن النقل لحساب الجيش أثناء حملة فورموزا عـام ١٨٧٤ وقـد تلقت من الحكومة المراكب التى كانت قد اشترتها من الخارج، مقابل أن تخضع هذه المراكب للمصادرة فـى حـال انـدلاع الحـرب : وقـد لجـأت الحكومـة إلى ميتسوبيتشـى فعلاً بمناسـبة حـرب ساتسـوما عـام ١٨٧٧. أمـا ميتسـوى الـذى كـان مصـرفيـاً مفوضـاً مـن قبـل الحكـم الشوغونى، فقد استمر بفتح اعتماداته لحكم ميجى.

إزاء الحـرب الصينيـة اليابانيـة ومـن أجـل التوسـع العسكرى الـذى تلاهـا كـان مـن الطبيعى أن يتوجه الحكم نحو هذه الشركات الكبيرة نفسها، بينمـا كـان الاقتصـاد اليابـانى يـدخل نهائيـاً مرحلـة التنظيـم الرأسمـالى. "أن اختيـار وزارة ماتسـوكاتا (الثانيـة) التـى تشكلت لتعطى أهمية للبرجوازية الكبيرة، قـد وجـد امتـداده الطبيعـى فـى الاجـرأت التـى أمنت الاتسـاع الكبير للعتـاد الحربـى(...). طبعـاً كانـت البرجوازيـة هـى التـى أدخلت هـذه الموازنـة العسـكرية إلى البرلمـان"[٣٩]. وقـد كتـب تساكاهارا رئـيس شعبة التسيير فـى بنـك اليابان: "أننـا نشيد كل الإشادة بعملية[٤٠] توسيع الجيشين البرى والبحـرى، لأننـا نأمـل مـن وراء ذلك نمو الأعمال"[٤١].

فى هذه الفترة مما بين الحربين فى الشرق الأقصى، كـان مـن نتيجـة هـذا التواطـؤ بين رأس المـال والسياسـة أن أدى مباشـرة، فـى اليابـان، إلى ازديـاد القـوى المسلحة. بـين ١٩٠٤ و١٩٠٥، وحتـى تـتمكن اليابـان أن تعمـل بحريـة فـى كوريـا، شـنت الحـرب مـرة أخـرى، ضـد

روسيا. لم تتلق تعويضات بعد انتصارها، لكنها ضمت لها نصف جزيرة ساخالين وحصلت على كونغ تونغ فى طرف شبه جزيرة ليا وتونغ.

الميول السلمية والمعادية للمعسكر :

بيد أن الحرب الصينية اليابانية قد اتخذت طابعا وطنيا حقا. أعلن البرلمان ذو الاعتمادات العسكرية الطفيفة، عن تبنية للحرب. وحتى فوكوزاوا يوكيتشى طلب من تلامذته أن يرفعوا إعلام الزينة عندما أعلن نبأ الانتصار.

لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للحرب الروسية اليابانية. مع الصناعة الكبيرة بدأت البروليتاريا رغم كونها ما زالت ضعيفة عدديا.عام ١٩٠٧ لم يكن ثمة أكثر من ٤٠ نقابة. ولكن رغم أن نقابة عمال التعدين التى أسسها كاتاياماس قد زالت سريعاً، فإنها كانت تضم أكثر من ٥٠٠٠ عضواً عام ١٩٠٠. لم يكن الاشتراكيون قد تنظموا بعد فى حزب سياسى، بل كانوا يتجمعون فى مجموعات، بحث ودراسة. وكانت هذه الحركة الاجتماعية الناشئة مسالمة إلى حد بعيد.

مصافحة كاتاياما لبلينخانوف فى خضم الحرب الروسية اليابانية بقيت بادرة مشهورة[٤٢]. وفى المتروبول تابعت هيمن- شيمبون، "صحيفة الشعب" نشر المقالات الداعية للسلم. فمنعت فى كانون الثانى ١٩٠٥.

مع ذلك لم تكن الحركة السلمية العمل الوحيد الذى قام به الاشتراكيون: فقد تمكنوا، بشكل أوسع، من تعميق جذورهم فى أوساط المثقفين خاصة، ولكن بين أبعد الفئات الشعبية كذلك.

وقد نشرت احدى الكاتبات، يوزانو أكيكو، قصيدة مهداة إلى شقيقها المجند الذى كان موجوداً فى حصار بورت أرثو عنوانها "ولا تهلكن يا أخى".

★ ★ ★

كنت آخر من ولد فى أسرتنا
فتلقيت مزيداً من الحب من والديك
لكنهم وضعوا السيف بين يديك
ليعلموك كيف تقتل البشر؟
هل تعهدوك برعايتهم حتى تبلغ العشرين
كى تقتل الناس وتكون أيضاً من الهالكين؟
فيه تاجر مدينة ساخاى
يا سيد منزل فخور فى عراقته
باسمك هذا سترث عن ابيك
أن لا تموت يا أخى. أرجوك.

★ ★ ★

مدينة ساكاى فى جنوب اوساكا عرفت فترة مجد وازدهار من القرن الخامس عشر إلى السادس عشر. ثم انحطت منذ ذلك الحين، لكنها احتفظت بتقاليدها القديمة من نسج

الحرير والتجارة الفاخر. اكيكو تذكر أخيها أذن بعادة التجارة التي بقيت مرعية خلال فترة توكاجاوا والتى كانت ما زالت بلا ريب متبعة لدى الاوتورى[٤٢ب] : فالتجار لا يجب أن يحملوا السلاح الذى هو شعار دولة المحاربين. الأمر الإمبراطورى العالى الذى صدر عام ١٨٧٢ حول التجنيد ينص: "بعد أن ينهى (الرعايا) خدمتهم يعودون إلى بيوتهم ويتعاطون (مهنتهم) كمزارعين أو حرفيين أو تجار[٤٣]". لكن عددا من اليابانيين رفضوا ازدواجية الرعايا هذه : فلاحون وحرفيون وتجار، نعم، ولكن لماذا يكونون جميعاً محاربين؟

أن الاحتجاج المؤثر الذى قامت به شاعرة له قيمة رمزية: فهو احتجاج إنسانى عميق ولا يزال يحتفظ بقيمته كحدث راهن فى زمان كل حرب. لكنها دوماً تسترجع وقائع وأحداث سابقة.

ضباط ١٩٠٤ لم يعودوا جميعاً من السومارى القدامى : بل كانوا قد تخرجوا من المدارس الجديدة. ورجال الأعمال لم يعودا من تجار توكاجازا: بل قاموا بدراستهم فى الجامعة. لم يعودا ينتمون إلى العالم نفسه الذى تنتمى إليه يوازانو أكيكو، رغم أنهم من نفس الجيل. ولو أن أكيكو عبرت عن مشاعرها بطريقة أخرى لكانت وجدت استجابة واسعة جداً من قبل الفلاحين: لكنها كانت تسترجع فيما طواها الزمن.

أما العمال والاشتراكيون فقد كانوا ينتمون بدورهم لنفس العالم الذى ينتمى إليه الضباط والبرجوازية الجديدة، لكنهم بدأوا يتنبهون لتوهم لصراع الطبقات. فمن جهة لم يكن ثمة مجال لتتوحد الحركة السلمية، ومن جهة أخرى لم يكن بوسع الجيش والبرجوازية أن يتحدا لقمع تلك الحركة.

الديمقراطية على المحك :

فى أيام الحرب الروسية اليابانية كان الانتقال من جيل إلى جيل آخر واضحاً فى صفوف الكادرات الوسطى للهيئات القيادية. تاناكا جيشى، رئيس الوزارة المقبل، الذى ولد عام ١٨٦٣، أنهى دروسه فى مدرسة الجيش العليا، وكان خلال الحرب مرافقاً عسكرياً فى منشوريا. ولكن فى الكادرات العليا كان المحاربون القدماء مازالوا يتمتعون بقوة كبيرة.

الجنرال كاتسورا تارو، رئيس الوزارة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٦، كان مقاتلاً عام ١٨٦٨ فى سن الواحدة والعشرين. وقد دخل الاشتراك فى الحرب الأهلية كمعيار من أجل اختيار رؤساء الوزراء، من مدنيين وعسكريين، حتى عام ١٩١٨ تاريط تكليف هارا ساتوشى الذى كان مازال صغيراً جداً عام ١٨٦٨ لحمل السلاح.

كان هناك أذن تقليد بعيد الأثر، ذو جذور عسكرية، مازال متأصلاً فى بداية القرن العشرين، رغم انه كان قديماً من حيث الوقائع. فحكم الشيوخ المسنين كان ما زال حيا حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى بزمان، كما كان ياماجاتا واحداً من حماة هذا التقليد. فكان على الجيل الشاب أن ينتظر فترة طويلة قبل أن يشق طريقه.

والحال أن التعاون بين القدامى لم يكن دائماً سهلاً. فقد نشا الخلاف الأول، بعد موت كيدو وسايجو واوكوبو، حول مشاريع الدستور ودعوة البرلمان. فانفصل ايتو الذى لم يكن يعارض وضع ميثاق بهذا الشأن، عن أوكوما شيجنوبو الساجانى، الذى كان يؤيد

الدعوة المباشرة للبرلمان. منذ ذلك الحين سعى اوكوما وايتاجاكى جهدهما، من خارج الحكم، لجمع فريقين ليبراليين.

أما ايتو فقد كان يهئ، من داخل الحكم، مشروع دستور. وإما ياماجاتا فقد كان يفضل، كما رأينا، وجود قيادة جماعية للحكم، دون تمييز بين المدنيين والعسكريين، ومن هنا فهو لم يوافق مطلقاً موافقة تامة على التمثيل بواسطة الانتخاب.

وشاءت الظروف السياسية أن لا يكون ايتو رئيساً للحكومة لدى إعلان الدستور الأول عام ١٨٨٩. بينما كان ياماجاتا رئيساً للوزارة عندما دعى مجلس النواب الدورة البرلمانية الأولى عام ١٨٩٠. وقد اضطر للتخلى عن الحكم خشية أن لا يتمكن تنفيذ الالتزامات الاقتصادية التى أخذها على عاتقه حتى ينتزع الموافقة على الموازنة. ومنذ ذلك الوقت حقد على المجلس الذى لم يتراجع عن موقفه أبداً، رغم محاولات ياماجاتا للتأثير عليه بواسطة تدخل أشخاص كوسطاء.

على أثر ذلك اتبع كل من ايتو وياماجاتا خطين ظلا يتباعدان منذ ذلك الحين. بعد فشل محاولة تأليف الوزارة الائتلافية بين حزبى اوكوما وايتاجاكى عام ١٨٩٨ فهم اينو أن السياسة البرلمانية ستكون مستحيلة بدون تشكيل حزب للحكم. وفى الحين الذى كان فيه ياماجاتا على رأس الحكم عام ١٩٠٠ سعى لانتخابه رئيساً للسيوكاى "جمعية أصدقاء السياسة"، وهى حزب كان له الأغلبية فى مجلس النواب ويستوعب أعضاء حزب ايتاجى تاسيوكى[٤٤] وحوالى عشرة من أعضاء حزب أوكوما شيجينوبو وخمسة عشر نائباً من حزب ثالث. وما أن حل ايتو محل ياماجاتا حتى ألف وزارته الرابعة : وأصبح له ملء التصرف فى نصاب جلسات مجلس النواب.

لم يحدث على أثر أزمة حقيقية : فقد سوى اينو أموره مع ياماجاتا. لكنه كان يخشى سياسة رفيقة بالسلاح الذى عمد إلى تعزيز الشرطة وعزم على التدخل فى حرب البوكسرز ووضع نظاماً إدارياً جديداً يحتفظ بمنصبى وزيرى الجيشين لجنرالات وأميرالات فى الخدمة. وكان يعى انه بدون التعاون مع مجلس النواب، قد يجد الحكم نفسه معزولاً عن البرجوازية الجديدة التى كانت فى أوج صعودها.

هذه البرجوازية، من جهتها، كانت تود أن تفعل فعلاً إيجابياً فى السياسية الحكومية. وعلى العموم، كان ايتو يوفر الشروط الضرورية لتحقيق ديموقراطية برلمانية.

لكن الجيش كان لا يرعوى عن التدخل مباشرة فى شئون السياسة بمقدار ما كان يخضع لتأثيرات ياماجاتا وأعوانه.

وانفجرت الأزمة عام ١٩١٢. اغتيل ايتو فى حاربين، وقبل ذلك بثلاث سنوات كان الإمبراطور ميجى قد مات. وكان سايونجى كيموشى[٤٥] الرئيس الثانى للسيوكاى رئيساً للوزارة. فطالب الجيش بتطبيق خطته حول التوسع: بعد الحرب الروسية اليابانية كان عدد الفرق قد رفع إلى ١٩، كما كان من المتوقع إيجاد فرقتين أخريين بعد ضم كوريا، لكن ذلك تأجل من عام إلى عام. عام ١٩١٢ كان سايونجى ما زال يرفض فتح الاعتمادات للجيش تدعمه فى ذلك الصحافة والأوساط الليبرالية. أما البرجوازية فقد كانت تخشى التضخم.

فاستقال وزير الجيش يوهارا يوساكا ورفض الجيش اختيار خلف له. فاضطر سايونجي إلى التراجع.

تحالفت الأحزاب الليبرالية على مناوشة وزارة كاتسورا الثالثة التي تولت الحكم.

ورفضت الأحزاب أنشاء الفرقتين الجديدتين في الجيش.

وحصلت على تعهد بإمكانية تعيين وزيري الجيش من بين الجنرالات أو الأميرالات المتعاقدة [٤٦].

أما الاعتقادات اللازمة لإيجاد الفرقتين الإضافيتين فلم يصوت عليها إلا عام ١٩١٥ (٤٧).

من الضروري إجراء تحليل الوضع السياسي في ذلك الوقت. لقد اشتركت اليابان في الحرب العالمية الأولى وكان يرئس الوزارة القائمة يومذاك أوكوماشيجينوبو، الذي ولد عام ١٨٣٨ ومات عام ١٩٢٢ فكان معاصراً تماماً لياماجاتا اريتومو. لكنه كان من مواليد ساجا. وعام ١٨٧٣ اختار التخلص من تأثير سايجو، وتبع أوكوبو هو وايتو. وكثيراً ما كان هذان الأخيران يلعبان دور الموفق بين كيرو وأوكوبو اللذين كانا لا يتطابقان أحياناً. وكان أوكوما أميل إلى البرلمانية من ايتو، فما لبث أن اختلف معه عام ١٨٨١، ومنذ ذلك الحين انصرف بشكل خاص لتنشيط الأحزاب السياسية الليبرالية والى تأسيس جامعة وازيدا ثم توسيعها. وانتهت محاولته الأولى لتأليف الحكومة عام ١٨٩٨ بالتحالف مع ايتاجاكي وحزبه إلى فشل ذريع. ولأسباب هذا الفشل أهمية كبيرة في الحياة السياسية اليابانية، من أواخر القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين.

١- لم يكن باستطاعة أوكوما وايتاجاكي أن يتفقا تماماً على عمل مشترك. وراء الأول كان هناك كل مجموعة ساجا ورهطها، وكان وراء الثاني كل مجموعة توسا ورهطها. في المعارضة كان كلاهما مستفيداً من وضعه كسياسي قديم، كما كانا ينجران معاً في السياسة القبلية. كان يؤخذ على الحكوميين إبقاؤهم على الأوليغارشية القبلية : والحق أن معظم الوزراء كانوا أما من شوشو وأما من ساتسوما مثل ايتو وماتسوكاتا. والحال أن اوكوما وايتاجاكي كانا عاجزين عن التخلص، في أوساط المعارضة، من هذا التصنيف الذي كان يقام وفقاً للانتماء للأقطاعات القديمة.

٢- عندما وجدوا نفسيهما في الحكم لم يساير كل منهما ازلامه وجماعته فقط بل عمد كل منهما إلى التحالف مع ازلام أسلافه في الحكم. وكان صحيحاً بشكل خاص أن قيادة الجيش البري كانت في معظمها مؤلفة من رعايا شوشو وأن البحرية كانت تضم أميرالات معظمهم من ساتسوما أو متشيعين لعشائرهم. والحال أن السياسة القبلية هذه كانت موضوعا لنقد شديد من قبل الصحافة اليومية الناطقة باسم تيار معارض يدعم وزارة التحالف بين الزعيمين الليبراليين الكبيرين. وكان السبب الرئيسي لسقوط هذين الزعيمين بعد أربعة أشهر من وصولهما إلى الحكم يكمن في عدم الاتفاق بين ساجا وتوسا، وبالتالي في استحالة القضاء على جبهة شوشو - ساتسوما في الحياة السياسية العامة. هذه التجربة التعيسة التي قام بها أوكوما وايتاجاكي خيبت آمال الليبراليين لمدة طويلة.

عندما صار ايتو على رأس السيوكاي كان قد أنقذ البرلمانية، في روحها على الأقل. وقدم له ايتاجاكي موجودات حزبه بالنية نفسها. أن المؤرخين اليابانيين يعتبرون عادة أن

"سياسة الأحزاب" تبدأ بوصول هارا ساتوشي إلى الحكم عام ١٩١٨ : ولكن من الأفضل أن نعتبر أنها بدأت عام ١٨٩٨.

تغير الوضع منذ نهاية ١٩١٢ وبداية ١٩١٣. والواقع أنه بعد أن قلب الجيش وزارة سايونجى تحالفت الأحزاب الليبرالية لكى تسقط وزارة الجنرال كاتسورا التى اعتبرت، عن خطأ أو عن صواب (٤٨)، أنها من صنع ياماجا وبالتالى من صنع الجيش، لكن تحالف الليبراليين انفرط عقدة بسرعة فائقة بسبب مناورات السيوكاى الذى سوى أمره مع وزارة الأميرال ياماموتو جونوهيو التى قامت على توازن القبائل والتى استطاعت فى نهاية الأمر أن تحصل على الأكثرية فى مجلس النواب. وعندما استنفذت جميع إمكانيات التنازل بين القبائل وجميع الكومبينات بين الأحزاب الليبرالية، قبل ياماجاتا أن تستعين باوكوما مرة أخرى.

فى ذلك الحين اندلعت الحرب العالمية الأولى. بموجب ذلك أضيفت إلى الجيش فرقتان، بفضل وجود رجل حزبى على رأس الوزارة. لكن الحرب العالمية ستغير العلاقات بين الحرب والأوساط السياسية الفعلية تغييراً عميقاً وذلك لأسباب تقليدية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية.

بالدرجة الأولى، لم يستطيع أوكوما أن يشكل حكومة إلا بالاعتماد على حزب أقلى فى المجلس هو حزب الكنسيكاى (٤٩). والواقع أن هذا الحزب تأسس عام ١٩١٣ بإيعاز من كاتسورا الذى حاول بعد أن تعرض لهجمات الليبراليين أن يؤلف حزبه الخاص، لكنه أبعد عن الحكم قبل أن يتوصل إلى ذلك ومات بعدها بعدة أشهر : فأصبح كاتو تاكاكى، وزير الخارجية فى وزارته الأخيرة، ورئيساً للوزارة بوصفه من الكنسيكاى. والحال أن كاتو تاكاكى كان صهراً لمؤسس شركة ميتسوبيتشي. وبالفعل كان الكنسيكاى حزباً ليبرالياً واقعاً تحت تأثير ميتسوبيتشي. إلى جانب ذلك كان لاكوما علاقات فى أنشاء شركة ميتسوبيتشي منذ سنوات ١٨٧٠. هذا بالإضافة إلى انه تولى رئاسة الحكومة فى أعقاب الأميرال ياماتو جونوهرى الذى كانت وزارته قد أقيلت على أثر فضيحة البحرية حيث أتهم بعض الضباط باختلاسات مالية مع شركتى سيمنس وفيكرز : ويبدو أن ميتسوى كانت ضالعة فى هذه العملية.

كان يبدو أذن أن حكومة أوكوما تعتمد على رؤوس أموال شركة ميتسوبيتشى.

فى عام ١٩١٤ لم يعد من الممكن أن نحلل العلاقة بين القوى السياسية فى اليابان وفقاً لنفس المقاييس التى كانت فى القرن التاسع عشر. صحيح أن نفس العناصر كانت ما تزال باقية : الجيش والأحزاب، ميتسوى وميتسوبيتشي، الليبراليون وأوليغارشية القبائل، لكن أوكوما كان ينتمى لجيل الأوليغارشيين، ويعتمد على حزب ليبرالى، أنشأه أحد الجنرالات كما كان يحرك هذا الحزب ممثل لمجموعة رأسمالية قوية من الجيل الثانى.
أن الإبقاء على المعطيات التقليدية سوف يفجر تناقضاتها على نحو أفضل.

فقد برزت هذه التناقضات، فى السياسة، الخارجية، منذ أن سلمت الحكومة إلى سلطة يوان شيه كاى المطالب الواحدة والعشرين الشهيرة.

كان ذلك يشكل منذ ذلك الحين المطالبة "بالمصالح الخاصة لليابان " فى الصين. كان من المفروض أن يظل البند الذى فرض على حكومة بكين قبول المستشارين اليابانيين بنداً

سرياً. ولكن من المفروغ منه أن أوساط يوان شيه كاى لم يمتنع عن شجب تدخل اليابانيين فى السياسة الداخلية للصين غداة الثورة الثانية. كيف وافق كاتوا تاكاكى على مطامع الجيش فى القارة بعد أن أصبح من جديد وزيراً للشؤون الخارجية، رغم كونه ليبراليا ورغم قيامه بمباحثات التحالف الإنجليزى - اليابانى عام ١٩٠٢؟ لا مجال هنا لمعاينة الأسباب التى دفعته إلى ذلك. لكننا نكتفى بمجرد ذكر نتيجة الدبلوماسية التى كان فى مطلق الأحوال مسؤولاً عنها.

١- خسر اليابانيون نهائياً دعم الشعب الصينى.

٢- أصبحت حكومة أوكوما مستلبة تجاه عطف القوى الغربية.

٣- أصبحت العلاقات مع الصين خاضعة، أكثر من أى وقت مضى، للنقاش داخل اليابان من زاوية الهيبة الوطنية.

من هنا كان على الليبراليين أن ينصاعوا فى أكثر من مناسبة أمام متطلبات الجيش. واستطاعت وزارة أوكوما أن تستمر بفضل الأغلبية التى كانت تستند إليها فى المجلس من جراء عملية شراء الأصوات فى الانتخابات ١٩١٥ التى قام بها وزير الداخلية الموالى لـ... ياماجاتا. أما كاتو فقد استقال، مصحوباً بزملائه فى الحزب.

عندما تخلى اوكوما، أخيراً، عن الحكم فى تشرين الأول ١٩١٦، كان من الطبيعى أن يحل محله الجنرال تيروتشى ماساتاكى الذى كان قد خلف كاتسوا تارو، كمقرب من ياماجاتا، فى قبيلة شوشو. فى انتخابات ١٩١٧ حصل السيوكاى على أغلبية المجلس المطلقة وكان هذا بمثابة الخطر المحدق بالحكم والمعارضة على السواء.

فى ذلك الوقت كانت الصناعة اليابانية فى أوج صعودها. فى عام ١٩١٧ تجاوزت البناء البحرى مستوى ما قبل الحرب العالمية ووصل عام ١٩١٨ إلى ٥١٦ وحدة و ٦٠٠ طناً ثم عام ١٩١٩ إلى ٣٢٣ وحدة و ٦٤٠ طناً. كما عاد التوازن إيجابياً فى الميزان التجارى عام ١٩١٥. لكن النمو الصناعى رفع حدة الالتواء الاقتصادى والاجتماعى الذى كان موجوداً بشكل مستتر قبل الحرب : فقد سبب التوسع الصناعى ارتفاع الأسعار، مما لا يتفق مع مصالح الطبقات الفلاحية. وكان المزارعون منجذبين إلى المدن حيث كانوا يأملون بالعثور على عمل، لكن تشغيل العمال كان نخبوياً، فشكلت القطاعات العسكرية مجالاً ذات أولوية، كما استشرت البطالة بين التشغيل غير المهرة.

وعندما قررت وزارة تيروشي إرسال حملة إلى سيبيريا فى تموز ١٩١٨، انفجرت اضطرابات الأرز (٥٠). فاستدعى وقتها هارا ساتوشي، الرئيس الثالث للسيوكاى منذ ١٩٠٠، لتأليف وزارة يرئسها للمرة الأولى شخص حزبى لم يشترك فى حرب ١٨٦٨ الأهلية. هكذا أصبح الحكم أخيراً بمتناول الجيل الثانى.

فى انتخابات ١٩٢٠ حصل السيوكاى مرة أخرى على الأغلبية المطلقة. مع ذلك لم تكن مهمة سهلة. إلى اليسار، كان عليه أن يحتاط لصعود الاشتراكية فى الفترة التى تلت الحرب مباشرة، والى اليمين كان يخشى أن تطغى عليه طموحات العسكريين. فكان ردة على الحركة الاشتراكية القمع المعتدل. كما عمل من الناحية الثانية على تخفيف التوسع العسكرى. لكنه مات مقتولاً غداة الندوة البحرية المنعقدة فى واشنطن.

هكـذا فقـد الليبراليـون الشـخص الـذى كـان مـن الممكـن أن يـؤمن سـيرا طبيعيـا للديمقراطية البرلمانية.

بعد ذلك صاغت الأحزاب السياسية، بـين نـدوة واشـنطن فـى ١٩٢١-٢٢ ونـدوة لنـدن عام ١٩٣٠، وبمساعدة الأميرالات، برنامجا يتناول تقليص الجيش والتوسع الخارجى : فسحب الجنود اليابانيون من الصين وسـيبيريا. وتخلت اليابـان عـن أدعاآتهـا المـذكورة فـى المطالب الواحدة والعشرين. وحصل استفتاء عام ١٩٢٥ مرفقا بالقانون المسمى قانون "المحافظة على الأمن" والذى يسمح بقمح المجموعات المخربـة. وبعـد اكتشـاف وجـود الحـزب الشيوعى عـام ١٩٢٣ لم يعـد باسـتطاعته الليـبراليين أن يهتـدوا إلى طـريقهم بـين ضـغط اليسـار ومطـامع العسكريين.

تجربة تاناكا جيشي :

منذ نهاية الحرب العالميـة الأولى كـان الاقتصـاد اليابـانى مهـددا بالانحسار. فـى ١٩١٩ بدأت إمارات الركود بالظهور، وقبل الأزمة الكبرى عام ١٩٢٩ شهدت اليابان أزمات عنيفـة فـى أعوام ١٩٢٠، ١٩٢٣، ١٩٢٧. ومنـذ ذلك الحين أظهرت أوساط رجال الأعمال تحفظها تجاه كـل مـا يتعلق بالتوسع العسكرى.

من بين النفقات الإجمالية المرصودة فى المتوازنات السنوية للحكومة كانت الحصـة المخصصـة للجيـش بمنزلـة ٤٣٪ عشـية الحـرب الصـينية اليابانيـة. ثـم هبطـت إلى أقـل مـن الثلثين عشية الحرب الروسية اليابانية ثم صعدت مـن جديـد فبلغـت النصـف أو أكثـر بـين ١٩١٩ و ١٩٢١.

أما اللذان اقنعا الجيش بتقليص نفقاته فكانا تاناكا جيشى، وزير الجيش فى وزارة هـارا، وأمـين سـر الدولـة الجنـرال أوجـاكى كازوشـيج الـذى كـان بـدوره وزيـرا للجـيش فـى الوزارات الليبرالية من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦.

ولكن إذا كان صحيحا أن النفقات العسكرية قد هبطت إلى ما دون الثلث مـن مجمـل نفقات الموازنة، ابتـداءً مـن عـام ١٩٢٣، فـان الأرقـام بحـد ذاتهـا غشاشـة. إذا أن اجمـالى نفقـات الموازنة قد أنتقل من أقل من نصف مليون ين عام ١٩١٨، ثم إلى أكثر من مليـون ونصـف عـام ١٩٢٣. من هنا أن تخفيض النفقات العسكرية الذى كان محسوسا بالأرقام المطلقـة (٥١)، وجـد التعويض عنه فى التحويل الذى حدث فى العتاد الحربى.

ولم ينظر الجيش بعين الرضى إلى هـذه التخفيضـات التـى حصلت فـى ميزانيتـه. عام ١٩٢٢ كان مجلس النواب قد أعلن تخفيض النفقات بمقـدار ٤٠ مليـون يـن وتقلـيص فـترة الخدمة العسكرية الإجبارية إلى سنة وأربعة أشهر بـدلا مـن سـنتين. فتخلـى الجـيش عـن ٢٣ مليـون يـن، وبالنسـبة للخدمـة العسـكرية عـن ٤٠ يومـا ! والواقـع أنـه كـان يطالـب بنفقـات إضافية قيمتها ١٠٠ مليون ين على امتداد عشر سنوات، من أجل تجديد سلاحه (٥٢).

ضحى أوجـاكى بـأربع فـرق لكنـه عمـل علـى تحـديث العتـاد. وعنـدما كـان وزيـرا للجيش حرص على إتقان فترة التدريب العسكرى فى المدارس الثانوية والعالية : أصبح هـذا التدريب إلزاميا منذ ١٩١٨ ومنذ ذلك الحين صار يشرف عليـه ضـابط فـى الخدمـة، فـى كل

مؤسسة مدرسية. فضلاً عن أنه أصبح إلزامياً فى الأرياف بالنسبة للشبان الذين لم يدخلوا المدارس (٥٣).

من جهة صير إلى تمويه تقليص الجيش، ومن جهة ثانية توغلت عمليات تأطير السكان بواسطة الجيش إلى حد بعيد بين جميع الفئات الاجتماعية.

تمت جميع هذه الإصلاحات فى عهد الوزارات الليبرالية التى انبثقت عن الكنسيكاى. وعندما استقالت آخر هذه الوزارات لعجزها عن حل الأزمة المالية عام ١٩٢٧ وصل تاناكا جيشي إلى السلطة.

كان تاناكا جيشي صداقة مع هارا ساتوشي، ومن ثم، مع أعضاء السيوكاى. فعمل على انتخابه رئيساً لهذا الحزب عام ١٩٢٥. كان من مواليد شوشو وتخرج من المدارس الحربية. وحتى نصفه بشكل عام يمكن أن نقول أنه كان يطمح إلى التأليف بين اتجاهى ايتو وياماجاتا، فضلاً عن اتجاه ضابط الجيل الثانى.

استفاد تاناكا من عطف المجلس السرى الأعلى الذى قاطع سلفه، وخوله حق أسداد قرار بتأجيل دفع الديون المستحقة من أجل حل الأزمة المالية.

عندئذ تعهد تاناكا بأن يأخذ على عاتقه خطة وضعها الجيش، لعلها وضعت بعد حملة سيبيريا، أما الوثيقة التى تداولتها الصحافة الأجنبية، لا سيما فى الصين، تحت أسم " مذكرة تاناكا " فمشكوك فى صحتها لكنها متماهية حول نقاط عديدة مع التقرير الذى قدمه للإمبراطور حول السياسة اليابانية فى الصين (٥٤). كان الموضوع يدور حول توسيع النفوذ اليابانى من منشوريا إلى منغوليا الداخلية، وحول بناء مجموعة اقتصادية موحدة فى الصين واليابان.

والحال أنه لما كان شانغ كاي شك قد بدأ عملية غزو شمال الصين، فقد قرر تاناكا أن يتدخل الجيش اليابانى فى شأن تونغ، مرة فى عام ١٩٢٧ ومرتين فى عام ١٩٢٨. فى هذه الأثناء دخل شانغ كاى شك إلى بكين وعمد الجيش اليابانى فى كوان تونغ إلى اغتيال شيان تسولين قرب موكدن.

ولم يستطيع تاناكا أن يقبض على مقاليد الأمور فى الصين، فاستقال فى تموز ١٩٢٩، ومات بعد ذلك بقليل.

لقد بينت تجربة تاناكا أنه من المستحيل حل المشاكل الراهنة بواسطة المعطيات السياسية التقليدية. كان يشكل ضمانه للتدخل العسكرى فى الصين، بينما كان يوقع فى باريس حلف برياند - كلوج لنفسه، بهذه الطريقة، الحذر فى الخارج والاستيلاء فى الداخل من قبل الجيش واليمن، كان ينوى إتباع سياسة طويلة النفس فى الصين، لكنه فى الواقع وقع فريسة استلابه تجاه الكيومانتنغ، كما تخطاه جيش كوان تونغ زماناً ومكاناً.

هذا الجيش كان قد غدا منذ ١٩٠٦ منبتاً لضباط الأركان العامة، أى الجنرالات المقبلين. كان هؤلاء يتطلعون إلى تحقيق سياسة نشيطة فى الصين : بعد فشل تاناكا، عمدوا لا فقط إلى تحضير احتلال الصين الشمالية، بل أيضاً إلى تدبير مشاريع انقلابية فى المتروبول. وعندما كان الليبراليون، لآخر مرة فى الحكم، يرتكبون ويحتارون فى أمر الإصلاحات النقدية المستحيلة فى غمار الأزمة العالمية، شن هؤلاء الضباط هجومهم على منشوريا، بينما كان المفترض مبدئياً أن تقلب الحكومة والبرلمان المحاصر لكن إحباط

انقلابية واستعمار منشوريا وفرا للصناعة ميداناً خصباً للتوسع. كان ذلك، مع أخذ كل الحسابات بالاعتبار، عملاً فاشلاً، قام به حفنه من الضباط الذين كانوا عام ١٩٣١ ما يزالون جميعاً برتبة آمر فصيلة او مقدم.

كان هؤلاء ينتمون إلى جيل ما بعد تاناكا. وكانوا بهذا المعنى غرباء عن صراعات العشائر كما حصلت بين رعايا الاقطاعات القديمة، كما كانوا بعيدين جداً عن مفهوم الذين خاضوا الحرب الأهلية. لقد قاموا بأسفار عديدة، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، لكنهم لم يكتشفوا الخارج بعينين مدهوشتين كأسلافهم. كانوا يبتغون تغييرهم هم للنظام، وبهذا المعنى كان مصيرهم الفشل كالآخرين.



أن هذا العرض الترسيمي، رغم الاقتضاب النسبي للمرحلة الزمنية التي يبحثها، لا يكفي لكي يوضع بشكل كامل الدور الذي لعبه الجيش. بل لعله يسمح باستخلاص بعض النقاط حول أصالة هذا الدور الذي لعبه الجيش الياباني.

١- قبل عام ١٨٦٨، أخذا بالاعتبار كل الحسابات، كان الجيش مكلفاً بقيادة كل الأعمال، ثم جاء كيدو تاكايوشي فنادى بالفصل •بين الموظفين المدنيين والعسكريين وفرض هذا الفصل، وتبعه في ذلك أوكوبا توشيميشي وايتو هيروبومي، وأن يكن بطريقة لا شك في أنها اقل جذرية. هكذا، بعد أن فصل الجيش عن المؤسسات الإدارية لم يشأ لنفسه أن يستبعد البارزين، باستثناء تاناكا جيشي في مرحلة متأخرة، على الدخول إلى قيادة حزب سياسي. في الفترة التي كان مجلس النواب يسعى خلالها للتأثير على الحكم بعيداً عن الصراعات السياسية. على مستوى النواب : كان ينوي معالجة الصراعات بين الاتجاهات على مستوى الحكومة. كان هذا هو الموقف الثابت الذي اتخذه باماجاتا أريتومو الذي كان يضع خدمة الدولة خارج الأحزاب، "فوق الأحزاب "، كما كان يقول اليابانيون. ولكن وعندما يصبح من الواجب أن يحسب للأحزاب السياسية القائمة حسابها، لم يعد باستطاعة الجيش أن يسمع كلمته للأمة دون وساطة أحد هذه الأحزاب. لقد أستنفد كاتسورا ناروا جهوده في محاولة حزب جديد. أما تيروشي ماساتاكي الذي أراد أن يستغني عن الأحزاب فقد ضاع في خضم الأحداث. وعندما أراد تاناكا أن يستخدم السيوكاي تلاشى أثره لتذبذبه بين سياسة الأحزاب وبين الولاء المفرط لبعض عناصر الجيش.

هكذا كان مصير تلك المجموعة التي شاءت أن تكون غير سياسية والتي، بسبب ذلك دون شك، راحت تبحث عبثاً عن خط سياسي خاص بها.

٢- في بلد كاليابان، فقير بالمواد الأولية ويريد أن يصنع نفسه، كانت السياسة برمتها ملحقة بالضرورات الاقتصادية. وبعد أن ولدت مقدمات الثورة الصناعية بفعل مخاطر الحرب ضد الأجانب، أثارت هذه المقدمات تعبئة القوى الحية في البلاد : هذا هو معنى الحرب الأهلية فتعرجات الأحداث لن تستطيع خداعنا حول هذا الأمر. والحال أنه إذا كانت الثورة التقنية والاقتصادية قد أنجزت في وقت متأخر، في سنوات ١٩٣٠، فان الثورة

السياسية كانت تظهر محددة، وكأنها مجتزأة. ويبدو أن البرجوازية الجديدة التى تفتحت خلال الحرب العالمية الأولى، لم تلعب الدور الذى كان من المفترض أن تلعبه.

ومن الممكن أن يكون الجيش هو الذى يتحمل مسؤولية عدم النضوج هذا لدى البرجوازية (٥٥). فعندما كانت البرجوازية على وشك إيجاد هيكل تمثيلى صالح منعها الجيش من أن تفعل وجعل هذا العمل عديم الفائدة. ولما رفضت وزارة سايونجى الثانية المصادقة على الاعتمادات العسكرية طبقاً لما ينبغى تسميته الرأى العام، عمل وزير الجيش على قلب الوزارة مفتتحا بذلك أزمة طويلة. وعندما طرح قانون الاستفتاء الشعبى على التصويت كان طلاب المدارس والجامعات مؤطرين من قبل ضابط فى الخدمة.

ولكن لا ريب فى أن هناك قصوراً يتعذر تفسيره فى موقف الأحزاب الليبرالية، هو الذى جعل الجيش يلعب هذا الدور الذى أعطى لتاريط الرأسمالية فى اليابان خطاً مختلفاً عن خط الرأسمالية الغربية.

٣- بيد أن الجيش نفسه، فى التحليل الأخير، كان يبحث عبثاً عن دوره المتميز حتى تاريط غزو منشوريا، نظراً لرغبته فى أن لا يقتصر دوره على خوض الحرب.

هذا الوضع المرتبك يجد تفسيره، طوال المدة التى عاشها ياماجاتا فى صراعات القبائل التى تلت استقالة سايجو عام ١٨٧٣. وفقاً لعقلية ضباط الاقطاعات القدامى كان هؤلاء يرون أما الاشتراك فى السياسة العامة على نحو ما كانوا يفعلون فى عهد التوكوجاوا، وأما أن يتخصصوا بالحرب، لكنهم هكذا يصيرون إلى البطالة فى وقت السلم. كان هذان الاحتمالان متسلطان على تفكير جيل ياماجاتا الذى كان امتداداً لصراعات القبائل. وامتداد أجل هؤلاء المحنكين القدامى حصل بحيث أنه حال دون أن يتسنى للجيل الثانى إعداد فترة الانتقال. ومن بين الجنرالات العديدين الذى شغلوا منصب رئاسة الوزارة كان تاناكا وحده ينتمى إلى هذا الجيل الثانى.

وأخيراً فان الجيل الثالث الذى كان يملك قاعدة كوان تونغ، والذى كان يعلم أن مداخيل الدولة كانت تتعاظم رغم سياسة التقشف، كان يسوؤه احتمال قيام حكم جديد للمسنين. فكان أن شن هذا الجيل عام ١٩٣١، بما ورثه عن الجيل الأول من نزعة نشاطية، عملية لعلها أتت قبل نضوجها نظراً للحالة التى كان عليها الاقتصاد اليابانى فى ذلك الحين.

بول اكاماتسو

هوامش

(١) أن التقسيم التقليدى لتاريخ اليابان لا يتبع تماماً تقسيم التاريخ الغربى، رغم اقتراب التاريخين واحدهما من الآخر. فلتعبير الذى ترجمه ب "أزمنة حديثة" Kinsei حرفيا : "الأزمنة القريبة" - يشير إلى الفترة التى تبدأ من أواسط القرن السادس عشر حتى أواسط التاسع عشر. وتعتبر "إقطاعية الأزمنة الحديثة" أو المجتمع الاقطاعى فى الأزمنة الحديثة" قد يفاجئ البعض : انه يستعمل كثيراً فى اليابان لوصف نظام التوكوجاواا، من ١٦٠٣ إلى ١٨٦٧.

(٢) كاجينيشى (ميتسوهايا)، أو شيما (كيوشى)، كاتو (توشيهيكو) اوستى (تساتومو) نيهون نى اوكيرو شيهونشوجى نو هاتاتسو (تطور الرأسمالية فى اليابان) خوكيو، ١٩٥٨، ص ٤.

(٣) يمكننا أن نجد عرضاً مفصلاً لتاريخ اليابان العام من أعوام ١٨٣٠ إلى ١٨٨٠ عندما اكاماتسو (بول) "ميجى - ١٨٦٨، الثورة والثورة المضادة فى اليابان" باريس ١٩٦٨.

(٤) جينيشى وآخرون، المرجع المذكور، ص ٣.

(٥) نفس المرجع، ص ٧.

(٦) فوروشيما (توشيو) "سانجيوشيهون نو كاكاريتسو" (نشوء رووس الأموال الصناعية)، فى مكتبة ايوانامى "نيهونركيشى" (تاريخ اليابان). خوكيو، ١٩٦٢، ص ١٦٩.

(٧) كان عدد العمال عام ١٩٣٢ حوالى ٨٤٦ الفاً. وعام ١٩٣١ حوالى ٩٦٨ الفاً. عام ١٩٣٤ اصبح حوالى مليوناً و ١٤٧ الفاً. أما عدد العاملات فكان على التوالى بالنسبة للأعوام نفسها : ٩٨٧ الفاً، ٩٣٣ الفاً، مليون و ١٦ الفاً.

عشية الحرب العالمية الأولى توزعت أعداد العمال والعاملات كما يلى

السنة	عمال	عاملات
1919	865000	911000
1920	871000	871000
1921	898000	923000

هكذا بعد الأزمة التى تلت الحرب العالمية الأولى تضررت بشكل خاص الصناعة المسماة خفيفة. وكانت هذه الصناعة هى التى تحسنت بسرعة عام ١٩٢١، عام السكينة والهدوء. أثناء الأزمة العالمية الكبرى انهارت نفس القطاعات لكن الصناعة الثقيلة، بالمقابل، هى التى أعادت للاقتصاد انطلاقته، نظراً للتوسع العسكرى فى منشوريا. (انظر كاجينشى وآخرون "تطور الرأسمالية فى اليابان" خوكيو ١٩٥٣).

(٨) نظراً لنقص الإحصاءات يستحيل معرفة ذلك بدقة. غير أن المدرسة العليا للتجارة فى ناجويا حاولت أن تحسب مؤشر الإنتاج الصناعى على اساس١٠٠ عام ١٩١٤. وفقاً لهذا الجدول كان مؤشراً عام ١٩١٩ بمنزله ٤٨٥. ثم هبط إلى ٣٦٨ عام ١٩٢١، ثم لم يتجاوز مؤشر ١٩١٩ إلا عام ١٩٢٨ واصلاً إلى ٥٠٠. ثم هبط من جديد إلى ٣٦٩ عام ١٩٣١. ومن ٥٥٣ عام ١٩٣٣ لم ينقطع عن الارتفاع حتى عام ١٩٤٤. كيزايكيكا كوشو (مكتب التخطيط)، نيهون نوتوكى (إحصائيات اليابان) المجلد الأول، خوكيو، ١٩٦٤، ص ١٤١.

(٩) أنظر أعلاه النص الأكثر اكتمالا والذى ذكر مصدره فى الملاحظة (٥(.

(١٠) كان توجو رئيساً للوزارة من ١٨ تشرين الأول ١٩٤١ إلى ٢٢ تموز ١٩٤٤.

(١١) "كيوهانجو". انتهى المخطوط فى أب ١٨٧٧. ونشر فى صحيفة جيجيشنبو من ١ إلى ٩ حزيران ١٩٠١ بعد موت مؤلفه. أما النص الكامل فيوجد فى المؤلفات الكاملة لفوكوزاوا، م ٧ خوكيو ١٩٥٩.

(١٢) لم توضع أية دراسة شاملة بصدد التأثير المكن للكتابات الصينية عشية حرب الافيون، حول الحركة اليابانية المعادلة للأجانب. أمر مؤسف.

(١٣) أريما (سيهو)، "تاكاشيما شوهان"، خوكيو، ١٩٥٨، ص ١٥٣.

(١٤) على العموم من الصعب تحديد حقيقة الانتماء لعامة الشعب. فى عهد التوكوجاوا، كان وضع الضباط الذين يحملون لقب نبيل فى البلاط الإمبراخورى واضحاً. أما الضباط الصغار الذين كانوا يقومون

بخدمات أميرية بسيطة فقد كانوا ينتمون إلى صفوف النبلاء. ولكن كان هناك فلاحون وحرفيون وخاصة أشخاص كالتاكا شيما يقومون بخدمات فى الإدارة القروية أو المدينة ويعتبرون أنفسهم نبلاء الأصل. هكذا فالتاكاشيما يتحدرون من صلب ابن غير شرعى لأحد أمراء منطقة كيوتو (أريما، المرجع المذكور، ص ٢٨). مع ذلك فمن المعقول أن نعتبر الأشخاص الذين لم يكن وضعهم كنبلاء معترفاً به بموجب الحق الوراثى، كأشخاص غير نبلاء، حتى ولو كانوا يتمتعون ببعض الأمتيازات : استعمال لقب الأجداد، حمل السيف، الخ كما كانت الحال بالنسبة لساعدى عمدة ناجازكى.

(١٥) ورد فى "نيهون سانجيو- شي تايكى" (مجموعة التاريخ العام للصناعات فى اليابان) م. ٨، طوكيو، ١٩٦٦، ص ٣٣١.

(١٦) درس السيد ساساكى جونو سوكى حالة تاجر مقيم فى يوكوهاما ويدعى فوجي يا. كان هذا يقوم بتجارة الحرير الخام فى إقليم كوزوكى، قبل أن يفتح فرعاً فى يوكوهاما عام ١٨٦٣ دفع لحكومة الشوغون ١٠٠ ريو (كانت قيمة الريو تساوى ٨ فرنكات ذهباً على وجه التقريب) كما دفع نفس المبلغ للحكومة المحلية كمساهمة عسكرية، فى العام التالى قدم ٥٠ ريو للرونات فى يوكوهاما و٢٠٠ ريو للرونات فى ميتو فى إقليم كوزوكى، بينما زالت المساعدات العسكرية المقدمة للسلطات الرسمية من حسابات. (باكوماستو - كى أوريكوميشو نو سيكاكو نى تسوتيى (حول خصائص التجارة فى نهاية حقبة التوكوجاوا) هيتو تسوباتشى رونسو، آذار ١٩٦٨ ص ٥٤ — ٦٧).

(١٧) سيرة حياة ناكاى - ياجوبى ليست معروفة بوضوح. نجد معلومات عنه فى كتاب فوجيموتو (سانيا). "فتح المرافىء وتصدير الحرير الخام" ٣ مجلدات، طوكيو، ١٩٣٩، لا سيما فى المجلد الثانى ص ٣١-٣٢. إلى ذلك، نجد سيرة موجزة لكنها جدية فى "تاريخ تربية دود القز فى إقليم جوما" المجلد الثانى، ما يباشى ١٩٥٤ ص ٩٥٠-٩٥٢.

(١٨) أنظر جنسون (م. ب.) "ساكاموتو ريوما ونهضة ميجى" برنستون، ١٩٦١.

(١٩) أنظر كريج (أ) "شوشو ونهضة ميجى" كامبريدج ١٩٦١.

(٢٠) كلمة كيهيتاى لا يمكن ترجمتها حرفياً، تاى تعنى هيئة معينة من المقاتلين. وكيهى تعنى حرفياً، "جنود عجيبون". تاكاسوجى، ذو الروح المرحة والمغتر جداً فى نفس الوقت بانتمائه النبيل كان يقول "جنود غريبو الأطوار"، أشخاص يقومون بأعمال المحاربين دون أن يكونوا فعلاً كذلك".

(٢١) كان تاكاسوجى يملك اقطاعة متوسطة - من بين شبه الاقطاعات التى وزعها الديميو فى شوشو، إلا انه، وفقاً لمقايس فوكوزاوا كان ضابطاً كبيراً. فلم يكن باستطاعته أن يكون عضواً أصيلاً فى المجلس الأميرى لشوشو، لكنه استطاع أن يشترك فعلياً ورسمياً فى حكومة الديميو.

(٢٢) تاناكا (أكيرا) "دراسات التاريخ السياسى لتغيير نظام ميجى" (باليابانية) طوكيو ١٩٦٥، طبعة ثانية، ص ١٢١-١٢٢.

(٢٣) لا سيما تاناكا، المرجع المذكور. و اوميتانى (بوبورو) "دراسات حول التاريخ السياسى للفترة الأولى من حكم ميجى" (اليابانية) طوكيو، ١٩٦٣.

(٢٤) اوميتانى، المرجع المذكور، ص ٩٣.

(٢٥) نفس المرجع، ص ٩٣.

(٢٦) يعود تاريخ قانون العملة إلى ١٨٧١. وقانون المصارف إلى ١٨٧٢. وقانون الضريبة العقارية إلى ١٨٧٣. ومات كيدو عام ١٨٧٧ واوكوبو عام ١٨٧٨. أما دور إنهاء الإصلاحات فيعود إلى ماتاسوكاتا ماسايوشى وهو مفوض قديم فى بحرية ساتسوما دخل إلى وزارة المالية منذ ١٨٧١. وقد تولى منصب وزير المالية من ١٨٨١ إلى ١٨٩٢ ومن ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨، وكان رئيساً للوزارة من ١٨٩١ إلى ١٩٨٢ ومن ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨.

(٢٧) فوكوشيما (شينغو) "الموظفون والجيش" (باليابانية) فى مكتبة ايوانامى. "تاريخ اليابان" (باليابانية) مجلد ١٧، طوكيو، ١٩٦٢، ص ٤٢-٤٣.

(٢٨) فوكوشيما، نفوس المقال، ص ٤٣.

(٢٩) فوجيمورا (ميشيو) "ياماجاتا اريتومو" طوكيو ١٩٦١، ص ١.

(٣٠) نفس الكتاب، ص ٥٧.
(٣١) نص من تقرير كتب عام ١٨٧١ بتوقيع ياماجاتا : نفس المرجع ص ٥٦.
(٣٢) نص من نفس المرجع ص ٤٥.
(٣٣) فوجيمورا. نفس الكتاب، ص ٤٥.
(٣٤) من أجل الخطوط العريضة لتاريخ اليابان من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. أنظر لوكي (جان) "اليابان" (بالفرنسية) باريس ١٩٦٦.
(٣٥) فاكاتسوكا (أكيرا) "الحرب الصينية اليابانية"، مكتبة ايوانامى. "تاريخ اليابان" (باليابانية) مجلد ١٧ ص ١١٩ - ١٦٥.
(٣٦) فوجيمورا، المرجع المذكور، ص ٦٧.
(٣٧) فوكوشيما، المقال المذكور، ص ٢٧.
(٣٨) فوجى (شواشى) "الحرب الروسية اليابانية" (باليابانية)، مكتبة ايوانامى. "تاريخ اليابان" مجلد ١٨، ١٩٦٢، ص ١٢٤.
(٣٩) لقد رفضت النفقات العسكرية الخاصة بالتمرين ١٨٩٧ - ١٨٩٨ كما قدمتها الحكومة، من قبل مجلس النبلاء فى الدورة البرلمانية العاشرة. كانت الوسيلة الوحيدة لكى تضغط السلطة التشريعية على التنفيذية هى رفض قانون الموازنة. بهذه الطريقة قلبت عدة وزارات أو وضعت موضع التهديد، وكان أولها وزارة ماشوكاتا. للمرة الثانية فى الحكم لجأ ماشوكاتا إلى الإقناع والنقاش.
(٤٠) فى صحيفة تويو كيزاى شيمبو، عدد ٦٢، حزيران ١٨٩٧، ص ٢٩ (ملاحظة من مايجيما، المقال المذكور أدناه ص ٢٣٩).
(٤١) ما يجيما (شوزو) "التوسع السياسى للبرجوازية" (باليابانية) مكتبة ايوانامى. "تاريخ اليابان" مجلد ١٧ ص ٢٣٨.
(٤٢) عام ١٩٠٤ فى مؤتمر الأممية الثانية فى امستردام.
(٤٢) ب- اسم يوزانو اكيكو عندما كانت فتاة.
(٤٣) ذكرها اكاماتسو "حكم ميجى - ١٨٦٨" ص ٣٠٦.
(٤٤) كان هذا الحزب يسمى كنسيتو (حزب السياسية الدستورية). وقد انسحبت ايتاجاكى من الحياة السياسية بهذه المناسبة.
(٤٥) كان مايونجى. رغم انتمائه إلى النبلاء المدنيين، محنكاً قديماً. خاض حرب ١٨٦٨ - ١٨٦٩ والتحق بالجيش الإمبراطورى فى سن التاسعة عشرة.
(٤٦) لم يكن النظام الجديد عام ١٩١٣ يسمح للجنرالات والأميرالات المتقاعدات أن يعينوا وزراء للجيش. لكنه لم يطبق أبداً وأعيد العمل بنظام ١٩٠٠عام ١٩٣٦. غير أن البحرية كانت تقبل التعاون مع المدنيين أكثر من الجيش البرى. هكذا عندما ذهب الأميرال كاتو توماسابورا، وزير البحرية، لكى يمثل اليابان فى ندوة واشنطن البحرية، حل محله تاكاهاشى كوريكيو، رئيس الوزراء، والذى كان مدنياً، لتصرف الأمور الجارية دون أن يعين وزيراً بالوكالة بصفة رسمية. كانت هذه احدى التنازلات النادرة التى قامت بها البحرية لرجل سياسى مدنى.
(٤٧) هكذا كان العدد الإجمالى للفرقة قد ارتفع إلى ٢١. ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٣٧، لدى بدء الهجوم على الصين، كان الجيش الإمبراطورى يعد أكثر من ذلك بثلاث فرق فقط، والحال أن العدد الإجمالى للسكان فى اليابان كان ٤٩ مليوناً عام ١٩١٠ و ٥٣ عام ١٩١٥ و٧٠ عام ١٩٣٧. وهكذا يتضح لنا أن الجيش كان يطلب وجود قوى على أهبة الاستعداد للحرب بعد ضم كوريا.
(٤٨) لن أدخل فى تفاصيل العلاقات بين ياماجاتا وكاتسورا. بل اكتفى بذكر نادرة يرويها السيد فوجيمورا. خلال الحرب الصينية اليابانية نقل ياماجا من قيادته بحجة أنه مريض. والحق أن حالته الصحية لم تكن تبرر استدعاءه : بل كانت القيادة العامة تريد أن تخلص الجيوش التى كانت على أرض العمليات من وجوده بينها. بهذه المناسبة عمد عدد من الضباط الموالين لياماجاتا إلى التوسل للقيادة

العليا محتجين على انتزاع قائدهم من بينهم بشكل اعتباطي. فذهب كاتسورا إليهم ليطمأنهم. وعلى ياماجاتا بعد ذلك بالحادثة فحقد على كاتسورا ورفض من أجل ذلك مساندته في الأسابيع العصيبة من نهاية عام ١٩١٢ وبداية ١٩١٣. (فوجيمورا، الكتاب المذكور ص ١٦٩).

(٤٩) الكنسيكاى (جمعية السياسة الدستورية) كانت تسمى أيضاً ريكن - دوشيكاي (جمعية أصدقاء الدستور). استعملت اللفظة الأسهل في كل هذا المقال.

(٥٠) أنظر اكاموتسو (بول)، "في اليابان، اضطرابات الأرز عام ١٩١٨" (بالفرنسية) حوليات - اقتصاد، اجتماع، حضارة، ايلو - تشرين الأول ١٩٦٤ باريس ص ٩٢٨ - ٩٣٢.

(٥١) ازدادت النفقات العسكرية منذ الحرب العالمية الأولى فبلغت ٧٣٠ مليون ين عام ١٩٢١. ثم تقلصت تدريجياً حتى بلغت ٤٣٤ مليوناً عام ١٩٣٦. ثم ظلت ترتفع بعد ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

(٥٢) شينوبو (سيزابورو) "تاريخ الديمقراطية في ظل تيشو"، المجلد ٣ (باليابانية) طوكيو، ١٩٥٩، ص ٧٦٤، ٧٢٩-٧٣٠، ٧٣٢.

(٥٣) "قاموس التاريخ الحديث لليابان" (باليابانية) طوكيو ١٩٥٨، ص ٣٧، ١٤١.

(٥٤) بشأن "مذكرة تاناكا" أنظر "لوكيي" المرجع المذكور ص ٢٧٠، ٢٧٢. التقرير الختامي للندوة حول شؤون الشرق الأقصى، المؤرخ ٧ تموز ١٩٢٧ والتقرير الذى قدمه تاناكا إلى الإمبراطور في ٢٤ أيلول ١٩٢٨ موجودان في الجداول الزمنية والوثائق الرئيسية لسياسة اليابان الخارجية، ١٨٤٠ - ١٩٤٥" نشرتها وزارة الشؤون الخارجية لليابان، المجلد ٢، ص ١٠١ - ١٠٢ و ١٢١ - ١٢٤ من القسم المخصص للوثائق.

(٥٥) غير أن على المرء أن يكون في هذا المجال حذراً. فلم تكن البرجوازية اليابانية على ما أعلم متميزة بوضوح. أول كل شيء برجوازية الأراضي. فسندات الملكية العقارية لم تسلم إلا في مستهل حكم ميجي. والحال أن الحقوق الأميرية لم تمارس في اليابان بنفس الطريقة التى مورست بها في أوروبا بحكم أن ازدواجية الحق الإمبراطورية المكتوب وحق المحاربين المتعارف عليه كان لا يزال مرعياً من الناحية النظرية حتى عام ١٨٦٩. ولما ألغيت فئة المحاربين ونظامها سقط حقها بفعل الأمور، ويشمل الحق الإمبراطورية جميع الرعايا. كان ذلك شرطاً لابد منه للاعتراف بالملكية العقارية الخاصة. ولكن القوانين المتعلقة بالملكية كانت قد صيغت وفقاً لنموذج الحق الغربي الحديث. من هنا، إذا صير إلى تحليل تكون البرجوازية الأرضية في اليابان تحليلاً سليما عن طريق دراسة عملية تطبيق الضريبة العقارية وتطور المحاصصات - أى ضمن إطار الحق الجديد - فإنها تظل مفتقدة للتفسير السليم من حيث استمرار القوانين والعادات القديمة التى طبعت مع ذلك دون شك التحويلات الاجتماعية التى حصلت في عهد ميجي، بل حتى تلك التى حصلت في أوقات اقرب إلينا، ولا يجب أن ننسى أن كثيراً من الضباط من الجيش الإمبراطوري الأول كانوا قد استفادوا من الاقطاعات، مهما كانت هذه الاستفادة بسيطة، في عهد نظام التوكوجاتوا : وأن عدداً لا بأس به منهم لم يتحول إلى برجوازية عقارية.

من ناحية ثانية، وبالنسبة لما يتعلق بالبرجوازية الصناعية والمالية، فإنها معروفة على الأخص من خلال دراسة الشركات الكبيرة، لاسيما الزايباتسو. أما التاريخ الاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فهو لم يزل في مستهل دراسته، هذا أن لم يكن ما زال كذلك من حيث مظاهره الاقتصادية أيضاً. مع ذلك فنحن نعلم أن السوماري الذين نزعت منهم اقطاعاتهم قد كان لهم بشكل إفرادى أو شكل مشترك أسسوها، وأن آخرين قد اضطروا إلى العمل كعمال. من هنا، كان بعض الضباط معادين للبرجوازية لأسباب لا تجد تفسيرها إلا في الانتماء الأصلي لهؤلاء الضباط وبإعادة الانتماء الطبقي أو المرارة التى عرفها آباؤهم.

وأخيراً من المفروغ منه أن العلاقات بين الجيش والبرجوازية الكبيرة يجب أن تتعمق دراستها أكثر فأكثر : التحالفات بالمصاهرة، حالة الثروات لدى الضباط الكبار، الخ...

دور الجيش
فى التطور الاجتماعى والسياسى
فى الصين

جون غيتنغز Johnn Gittings

١- دور الجيش فى الصين الإمبراطورية

تميز الجيش الصينى، تقليدياً، بأربع نقاط ضعف : (١) الخلاف بين السلطة السياسية والفعالية العسكرية، (٢) قلة الكفاءة فى ميدان المعرفة والتقنية، (٣) النقض فى الشعبية وانعدام التماهى بالمجتمع، (٤) بالتالى، العجز عن التغلب على تحد خطير، سواء كان التحدى خارجيا أو داخليا.

تنشأ نقطة الضعف الأولى، ببساطة، عن اتساع الصين وعن هيئتها الجغرافية الخاصة. فى بلد يمثل هذه الأبعاد، تصبح المحافظة على الأمن الداخلى من اختصاص الجيش، شأنها فى ذلك شأن الدفاع الخارجى، أن لم يكن أكثر. ففى كل الأمكنة ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية تتواجد ثكنات عسكرية بصورة دائمة، مما يولد نقصاناً فى سهولة الحركة يتفاقم أمره بوجود جهاز للمواصلات الداخلية لا يفى بالغرض (١). هذا الانتشار الواسع فى القوى يتجه نحو تعزيز ظاهرة الإقليمية العسكرية التى تتلاءم معها جغرافياً الصين نفسها. خلال القسم الأكبر من تاريط السلالية dynastique كانت السلطة المركزية تمارس انطلاقاً من العاصمة الشمالية باتجاه الجنوب. إلا أنه من المعروف جيداً، كقاعدة، أن المواصلات بين الشرق والغرب الكبيرة مما هى عليه بين الشمال والجنوب، فبينما تسهل الأنهار الكبيرة المواصلات بين الشرق والغرب تنتصب سلاسل الجبال لتقسيم الصين عملياً إلى ثلاثة أقسام منفصلة من الشمال والجنوب (٢). هذه المناطق تشتمل على تقسيمات، بعضها معزول عملياً عن العالم الخارجى كمقاطعة زشوانSzechwan . أن ابتعاد العاصمة عن الكثير من الوحدات العسكرية يعزز الفساد وعدم الفعالية، على المستوى الإقليمى. كما يطرح ذلك مشكلات على صعيد التموين ودفع الرواتب. فإذا كانت الناحية التى يعسكر فيها الجند قادرة على تحمل هذه الأعباء، فإن ذلك يتجه إلى تعزيز السلطة الإقليمية على حساب السلطة المركزية. أما إذا كان بيت المال مسؤولاً عن التموين، كما كان الأمر عادة، فإن ذلك يقتضى إتباع طرائق مركبة ومعيقة فى التنظيم، قد لا يمكن استغلالها أحياناً، من أجل نقل الحبوب مسافات طويلة.

المسالة هى فى معرفة كيف يمكن أن تمارس على الجيش سلطة مركزية فعلية فى ظروف لا تساعد على هذه المركزة (والمسألة، طبعاً، لا تتعلق فقط بالسلطة الممارسة على الجيش، بل أن المشكلة تزداد حدة بفعل الخطر المحتمل الوقوع الذى تمثله كل قوة عسكرية من حيث تهديدها للأمن الداخلى فى البلاد، ما لم تكن مراقبة كما يجب). خلال الحقبة الإمبراطورية كلها، كانت السمة المميزة لاوالية السلطة هى محاولة "فرق تسد". نظم المراقبة والتوازن تسعى إلى تأمين السلطة المدنية فى مقابل السلطة العسكرية. وعلى نفس المستوى فى داخل الجيش يصار إلى مزاوجة الوحدات (٣). وتضطر الحكومة المركزية، حكماً، إلى السعى لإبقاء قوتها المسلحة فى أدنى مستوى من التلاؤم مع المقتضيات العسكرية الراهنة، بل حتى فى مستوى أدنى. نتيجة لذلك تكون الحكومة عاجزة عن مواجهة خطر عسكرى مداهم.

أما نقطة الضعف الثانية فى جيش الصين التقليدية - اليد العاملة القليلة الكفاءة والتقنية القليلة التطور - فتعود فى قسم كبير منها إلى السلطة المركزية التى تسعى إلى إضعاف معنويات الجيش وفعاليته، بالوسائل المذكورة أعلاه. لكن الأمر لم يكن دائماً على هذا النحو، فقد كانت بعض الأسر المالكة، لا سيما تلك الأجنبية الأصل (اسرتايوان وشنغ) تملك فى بداية عهدها جيوشاً قوية وديناميه سهلت لها الوصول للسلطة.

كما كانت هناك فترات من التوسع الإمبراطورى الناشط لعب فيها الجيش دوراً رئيسياً. لكن تطور الدورة السلالية، بصورة عامة، من القوة إلى الضعف - إذ تبدو فى البداية ديناميه لا يلبث أن يليها انحطاط داخلى - كان يرافقه داخل الجيش عملية مشابهة من التفكك. السلالة المالكة الأخيرة (شنغ) تقدم لنا مثلاً على ذلك. فى زمن الغزوات الغربية الأولى للصين، فى منتصف القرن التاسع عشر، كان الجنود الصينيون الأهليون (اللواء الأخضر L'Etendart vert) وما يسمى بنخبة الرايات المنشورية Les Bannieres mandchoues عاجزين جميعاً عن شن مقاومة عنيفة. فالرشوة، وتزوير أوراق الدفع، واللصوصية، والفرار من الجندية، والفوضى، وانعدام الانضباط العام، كانت كلها منتشرة فى كل مكان، وكانت تشكل دلالات وعوارض على الانحطاط العام لإدارة سلالة شانغ وحكمها، كما كان ضعف الجيش ينشأ أيضاً عن السياسة المعتمدة التى ينتجها الأباطرة. فصيغة "فرق تسد"، بين الصينيين والمنشوريين، بين الموظفين والعسكريين فى الأقاليم، وبين وحدة وأخرى من وحدات الجيش بل كل وحدة، لم تكن تدفع على أخذ المبادرات بل كانت خلافاً لذلك، تحث على الهروب من المسؤوليات، الرواتب البخسة كانت تؤدى إلى التسول فى صفوف الرايات والى الفساد وتزوير أوراق الدفع بين جنود وحدات اللواء الأخضر (٤).

وكانت قدرات الصين العسكرية تشكو من نقائص عديدة إذا ما قورنت بقدرات القوات الغربية. فالأسطول الإنكليزى كان بوسعه أن يصل عبر النهر حتى كانتون، أو أن يستولى عنوة وبدون مواجهة على مواقع تاكو المحصنة. وسرعان ما حرص المراقبون الغربيون على التشهير والاستهزاء بالعتاد الهزيل للجندى الصينى الذى كان يتألف من بندقية ذات فتيل، أو من رمح، أو سيف أو قوس ونشاب. وفى حالات نادرة.. من بندقية

خلع (٥) وهكذا نشأت فى الغرب تلك الصورة الشعبية عن الجيش الصينى التى تصوره بمثابة "قبيلة بأسمال باليه".

كان جيش الصين السلالية يعانى من نقص فى الشعبية تجلس بطريقتين مختلفتين. أولا، لم يكن للجيش، بوصفه مؤسسة، أى تقدير أو احترام خاص فى نظر الشعب. ثم أن السلطات لم تكن مهيأة لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تعطى للجيش طابعاً أكثر شعبية. من الخطأ القول أنه لم يكن فى المجتمع الصينى أى تراث عسكرى. لكن التراثات التى كانت توجد، فى الحقيقة، كانت أصولها ومصادرها فى الحكايات شبه التاريخية التى تعود لعصر الفروسية، وفى الأساطير الشعبية التى تروى بأشكال مميزة أخبار العصاة الثائرين على السلطة. أما جيش الحامية المرابط فى مدينة المقاطعة القريبة فلم يكن لديه إلا القليل جداً من السمات المشتركة مع أحد هذين النمطين. فضلاً عن أن الجيش نادراً ما كان عاملاً فعالاً فى التطورات السياسية. فلم يكن له أى دور مخصوص لا فى الحفاظ على الاستمرارية ولا فى المساهمة بتغيير اجتماعى ما. وهو لم يكن يشكل عادة أكثر من أداة فى يد قوى أخرى ديمومة وأشد ديناميـة. أن الطابع المتجانس للمجتمع الصينى واستعداده للتغيير، أمران يعودان إلى قوة مؤسساته الاجتماعية أكثر مما يعودان إلى مؤسساته السياسية أو العسكرية. وكما لاحظ فرانس ميخائيل، "فعدم استقرار الحقبة السلالية، التى نعرف دورات تكرارها واستئنافها بصيع جديدة دائماً، يتنافى بوضوح مع الاستقرار النسبى للنظام ordre الاجتماعى والمؤسسى للعصر الإمبراطورى" (٦). ورغم أن بعض الزعماء العسكريين كانوا يصلون إلى السلطة السياسية أحياناً، فقد كانوا يصلون إليها أساساً عن طريق البيروقراطية العلامة erudite لا عن طريق القوى المسلحة (٧).

ثانياً، أن الحاجة إلى تركيز السلطة العسكرية بين يدى الحكومة المركزية كان يثبط الهمم المبذولة من أجل اندماج الجيش فى المجتمع، على الصعيدين الإقليمى والمحلى. فالحكم كان يبدى حذراً شديداً تجاه ذلك، إلا فى فترات الخطر، كما كان يتحاشى اتخاذ أى إجراء من شأنه أن يؤول "بأنه تشجيع على إعطاء السلاح للشعب". وأذن كان من المستحيل فى كثير من الأحيان، بناء ميليشيا قوية من شأنها أن توفر قوة احتياطية أمينة للجيش، وأن تقيم فى نفس الوقت صلة عضوية بين الشرائح المدنية والعسكرية فى المجتمع.

نقائص الجيش التى وصفناها أعلاه كانت تخلق وضعاً عسكرياً معيناً فى صين الأباطرة، وتساهم من ثم فى خلق ستراتيجية غير ملائمة إطلاقاً لدحر عدوان خارجى كذاك الذى تعرضت له الصين فى القرن التاسع عشر. والحق أن دور الجيش كان ينحصر بصورة جوهرية فى الحفاظ على النظام والقانون فى الداخل، كما تبين دراسة وضعت حول تنظيمه فى عهد سلاسلة شنغ. فقد كتب البرفسور بول Powell "أن دراسة للخارطة تبين أن الوظيفة الرئيسية للأولوية الثمانية لا تقوم على حماية البلد ضد عدوان خارجى، بل على حماية إمبراطورية شنغ من تمرد داخلى". واللواء الأخضر الصينى كان يلعب دوراً مساعداً لأداء هذه المهام. كان عبارة عن شرطة موسعة أكثر مما هو جيش مقاتل. كان يهتم بتدارك حوادث الأجرام، وكان يساعد على نقل السبائك، والحبوب والمساجين والبريد(8) . ورغم أن عدداً من الحاميات كان مراكباً فى مناطق الحدود، فقد

كـان التشـديد هنـا أيضـا ينصـب علـى تهدئـة أوضـاع السـكان القليلين فـى القـرى، وعلـى الاستعمار الذى كانت تمارسه السلالة الصينية على الهانLes Han ، أكثر مما كان ينصب على الدفاع ضد غزو خارجي.

أن تـاريط دور الجـيش فـى الصـين، مـن أواسـط القـرن التاسـع عشـر حتـى أواسـط العشرين، يبين قبل كل شىء وعيه المتعاظم لنقائصه الداخلية، كما يبين من ثم عجزه عن معالجـة هـذه النقـائص دون تعكيـر صـفو الاسـتقرار السياسـى للبلـد بوجـه عـام. فـالجهود المبذولة من أجل تحسين القدرات العسكرية للصين فى العقود الأخيرة من حكم سلالة شنغ وخلال السنوات الأولى من حكم الجمهور، ساهمت إلى حد بعيد فـى خلق الفوضـى السياسـية فى عهد أمراء الحرب. ورغم أن الحكم الوطنى قد وضع حداً لهذا التيـار المؤدى إلى الفوضـى، فإن وضع الجيش لم يحل بصورة مرضية. وقد ساهم هذا العنصـر، إلى حـد كـبير، فـى عجـز الحكـم عـن مقاومـة العـدوان اليابـانى، كمـا سـاهم أيضـاً فـى ضعضـعة نهائيـة. فكـان علـى الشيوعيين أن يجدوا صيغة تؤلف بشكل موفق بين الاستقرار السياسى والقوة العسكريـة.

كان من نتائج التمرد الداخلى والعدوان الغربى أن فرضاً على البلاط الإمبراطورى إجراء إصلاح عسكرى، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشـر : فـالتمرد الـداخلى أدى إلى خلق جيوش إقليميـة فى المناطق التى أصابها التمرد، لتسهيل تنفيذ المهمة التـى تـبين عجـز الرايات واللواء الأخضر عن القيام بها. فكان أن تشتت السلطة المركزة فى بكين بعـد أن سمـح لموظفى الأقاليم بتجنيد الجنود فى أقاليمهم. ولم تظهر فوراً أخطار مثل هذا الإجراء. فقد بقى موظفون مثل سنغ كيو - فان وتسوتسنغ - تانغ ولى هونـغ - شـانغ، الـذين كونـوا وقـادوا أهم ثلاثـة جيوش إقليمية، موالين للعرش واستعملوا قواتهم من اجل إنقاذ السلالة الحاكمة من التمرد، بدلاً من أضعافها. كانت تلك سمة مميزة مما يسمى "إحياء سـلالة تونـغ - شـيه" Restauration Tung - Chih- (١٨٦٢ – ١٨٧٤) "وهو الجهـد العـارم الأخـير الـذى بـذل من اجل تثبيت صـلاحية وصحة المؤسسات الصـينية التقليديـة" (٩) عنـدما التقـى رجـال الثقافة والنبلاء الصغار فى الأقاليم حول قضية الدفاع عن حكم آل شنغ. حتـى شـنغ كيـو - فان نفسه تخلى مختاراً عـن قوتـه العسكرية حتـى لا يبـدوا محرجـاً للسلطة المركزيـة. مـع ذلك، فالجيوش الإقليميـة كانـت تشـكل تهديـداً فـى المستقبل أن لم يكـن فـى الحاضـر. فقـد كانت متجانسة، مستقلة، تسودها روح التضامن إلى حد لم تألفـه الرايـات ولا اللـواء الأخضـر على الإطلاق. كانت أينما الوفاء والإخلاص تقسم بصورة فردية بين الجندى وقائده كما لـو كانت بين الجندى وإمبراطوره، أن لم يكن أكثر، فضلاً عن أن عجز بكين عن تقـديم الأمـوال لهذه الجيوش، التى اضطرت بالتالى إلى الاعتماد على مصادر أقاليمها، قد عزز استقلالها.

إزاء احتمال أن يقرع أبواب الصين جيش غربى، وجـدت هـذه الأخـيرة حـافزاً علـى تحديث عتادها العسكرى. فتحققت فى سنوات الستين والسبعين إنجازات هامة بفضل إنشاء أحواض بنـاء السفن ومعامل الأسلحة التى كانت، بـالنسبة لذاك العصر، فى غاية الإتقان. كان حكام الأقاليم هم الذين شجعوا بشكل خـاص هـذه الإصـلاحات. ولم يوافـق الـبلاط موافقـة تامـة علـى ضـرورة هـذه الإصـلاحات العسـكرية إلا بعـد هزيمـة الصـين النكـراء فـى الحـرب الصينية اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٥) والعار الذى ألحقته بها القوى الغربيـة بعـد ثـورة البوكسـرز.

وانه لمن السخرية أن نرى انه إذا كان برنامج إصلاحات عسكرية، فى العقود السابقة، قد ساعد على تطويل حياة سلالة شنغ، فان مثل هذه الإصلاحات الآن، لم تكن تساعد إلا على انحطاطها. وان الجيوش من الطراز الجديد "لوشون"، خاصة المجموعة التى كان يرئسها يوان شيه كاى، المعروفة بجيش بى يان Pei - Yan ، قد لعبت دوراً حاسماً فى ثورة ١٩١١-١٩١٢.

كان التطور التقنى قد عزز امكاناتها المادية على ممارسة تأثير على الأحداث السياسية. يضاف إلى ذلك، وهذا حدث هام، أن المجموعة المتعاظمة من الضباط الشبان المحترفين، الذين اعدوا ودربوا بموجب التقنيات الغربية، وفى بعض الحالات، فى الخارج، قد أصبح لها من جراء سلطتها الخاصة كياناً سياسياً .

أن الأفكار الذى ألهمت خلع سلالة شنغ عام ١٩١١ لم تكن افكاراً ثورية إلا جزئياً. فنحن نلاحظ حركة حقيقية، رغم غموضها، تجرى باتجاه الثورة الاجتماعية والسياسية فى حزب تونغ منغ هوى T'ung - meng Hui لصان يات سن، وفى جيوش الجنوب حيث تغلغل هذا الحزب بنجاح. والجيوش الجديدة التى وضعت حداً نهائياً لمجرى الأحداث، فى الشمال، كانت تتصرف وتعمل بموجب حس وطنى معاد للمنشورين وبموجب الولاء الشخصى لزعمائها الخاصين. وهكذا فان ما بدا وكأنه ثورة، لم يكن فى الحقيقة سوى انقلاب عسكرى. هذا الالتباس هو أساس الفشل الذى منيت به "التجربة الديمقراطية" التى تلت، كما كان نسبياً فى صعود العسكرواية militarismeالتى ادت إلى حقبة امراء الحرب من ١٩١٥ إلى حوالى ١٩٢٧. ثم تكاثرت المجموعات العسكرية الصغيرة، ودخلت فى صراع فى ما بينها، فكان أن قضت السلطة العسكرية الإقليمية على الجوهرى من السلطة السياسية المركزية.

2- اصول وتطور الجيش الشيوعى الصينى.

يعود تكوين الجيش الشيوعى الصينى (المعروف منذ عام ١٩٤٦ باسم "جيش التحرير الوطنى الشعبى" ج. ت. وهى تسمية القوى الجوية والبحرية والجيش النظامى) إلى انتفاضة ناشنغ Nachang فى أول أب ١٩٢٧، التى تحتفل الصين بها بوصفها "الذكرى السنوية للجيش الأحمر الصينى". وليس فى ذلك أى تنسيب وهمى أو اعتباطى على الإطلاق. فرغم التغيرات الهامة، كماً ونوعاً، التى حصلت فى الجيش منذ أربعين عاماً، فانه ما زال يرث من تجربة منظمة حول القيادة والفن والتقاليد الثورية، التى يسعنا إرجاعها، من حيث الجوهر إلى السنوات الأولى من ولادته. ولعل ديمومة هذا التراث الجماعى وتاريخه هى السمة المميزة اليوم للجيش الصينى. وهذا الجيش ليس قديماً فقط، من الناحية الزمنية، بالمقارنة مع جيوش جميع البلدان الأخرى الحديثة العهد فى هذا الجزء من العالم السائر على طريق النمو فى القرن العشرين، بل أن عدد السنوات التى استمرت خلالها المعارضة الثورية (١٩٢٧-١٩٤٩) يتجاوز عدد تلك التى تولى الجيش خلالها دور القوة المسلحة من اجل الدفاع الوطنى عن الحكم القائم الشرعى (١٩٤٩-١٩٦٧). هذا التتابع المتواصل فى تاريط الجيش الصينى، الذى غطى فى أن واحد المراحل الثورية وما بعد الثورية، يشكل فى نفس الوقت قوة هذا الجيش وضعفه، كما يشكل عنصراً رئيساً لفهم وضعه الحالى. إذ أن استمرارية وجوده نفسها اتاحت للحزب الشيوعى الصينى أن يتجنب أو أن يتجاوز المشكلات

التقليدية التى تنشأ فى الصين عندما يتم تبديل السلالات الحاكمة على يد الجيش. هذا من جهة، لكن نفس هذه الاستمرارية للتراث الثورى للجيش ولوعيه، كانت من جهة أخرى تتجه إلى عدم التوافق مع دوره، الذى تبدل بفعل الظروف ما بعد الثورية.

أن استمرارية تقاليد الجيش لا تنحصر فقط ضمن حدود الأسطورة أو السلالة المالكة، رغم أن ذلك يشكل خاصة هامة من خصائص إعادة كتابة تاريخه منذ الثورة. لكن هذه الاستمرارية تتضح أيضاً فى قيادته وتنظيمه وفى دوريه السياسى والاجتماعى. أن الأغلبية العظمى من قادة الصف الأول لجيش التحرير اليوم، كانوا أعضاء فى الحزب الشيوعى الصينى منذ السنوات الأولى التى تلت القطيعة مع الجبهة المشتركة بين ح. ش والكيومانتنغ عام ١٩٢٧، وربما قل ذلك. وقد كان أكثرهم، خلال القسم الأكبر من حياتهم السياسية، منخرطين فى الأمور العسكرية، لكنهم لم يصلوا إطلاقاً إلى درجة الإخلال بمسؤولياتهم تجاه الحزب، أن بنى تنظيم السلطة السياسية للحزب، والتربية الأيديولوجية والمدينة التى تربط بين الحزب والجيش، قد خضعت لتعديلات فى التفاصيل وفى اختيار الأولويات، لكن بوسعنا أيضاً أن نعيدها، من حيث الجوهر، إلى النماذج التى صيغت ووضعت موضع التنفيذ خلال تلك السنوات الأولى إياها من تاريط الجيش الأحمر الصينى. كذلك فان المظاهر الانضباطية والمراتبية أو على الأصح اللامراتبية (anti-biérairchiques) للبنى الداخلية فى الجيش، تعود أيضاً إلى ذلك العصر إياه، كما صيغت الخصائص الرئيسية لدور الجيش اجتماعياً واقتصادياً، للمرة الأولى، فى زمن مبكر. وهكذا فان "العلاقات الثلاث" التى يعول عليها أهمية كبرى - بين الجيش والحزب، وبين القادة والمقاتلين، وبين الجيش والشعب، محفورة بعمق ومنذ وقت طويل فى الوعى الجماعى للجيش.

لقد كانت السنوات العشر الأولى من وجود الجيش الأحمر (١٩٢٧ - ١٩٣٧)، والتى غطت زمن الجمهورية الصينية المجالسية فى كيانغسى والمسيرة الطويلة، فترة تجارب وأخطاء إلى حد معين فقط. صراع الآراء بين المدن والأرياف، الذى كان يرتبط فى كثير من الأحيان بالصراع ضمن قيادة الحزب بين الآراء ذات الاتجاه المجالسى أو ذات الاتجاه "الوطنى"، كان له إثارة على الصعيد السياسى وعلى معظم المجالات الأخرى. حسب الصياغة الجديدة التى سطرها ما ولتلك الفترة من تاريط الحزب (١٠)، كانت العلاقات الجوهرية الثلاث تميع أحياناً أو تهمل أحياناً أخرى أو تتجاهل بكليتها. ورغم أن هذه نظرة مبالغ فيها وتفتقد للصحة دون أدنى شك، فإن البداهة تؤكد على أن دراسة المشكلات العسكرية، من قبل الحزب، خلال تلك الفترة، كانت تفتقد إلى التماسك والوضوح. ولم تكن المسألة ببساطة مسألة مجالس سوفياتية خاطئة أو مسألة تعليمات لا يمكن تطبيقها أساءت فهمها القيادة المستقرة فى المدن. بل أن المسألة تنجم، فى قسم منها، عن الظروف التى لم تكن ملائمة إلا فى حدود جزئية جداً والتى عاشها الجيش فى السنوات الأولى من استقلاله، بعد أن كان بعيداً عن النشاط السياسى الشرعى. فالجمهورية الصينية المجالسية فى كيانغسى كانت معرضة دائماً لخطر المهاجمة. والمسيرة الطويلة كانت، أساساً، عبارة عن انسحاب، رغم اتخاذها ذلك المظهر الملحى العظيم. ولكن ربما وجب علينا أن نعتبر الترددات والأخطاء التى سادت فى تلك السنوات العشر بمثابة جزء من ذلك التطور الأليم الذى لا مفر منه والذى

وجد الحزب من خلاله - صعوبة - طريقة إلى سياسة "صحيحة"، صحيحة بمعنى أنها كانت، على الصعيد التكتيكى، الواقعى وعلى الصعيد الستراتيجى فى أن واحد، على صلة بالآفاق البعيدة المدى للتغيرات الاجتماعية والسياسية للصين الريفية فى القرن العشرين. أن القيادة التى يطالب بها ماو مبنية بشكل رئيسى على الدور الهام الذى اضطلع به فى عملية النضج هذه. وهو إنما بقى فى السلطة منذ ذلك الحين بفضل أورق الاعتماد هذه. هذا، ونظراً لما هو معروف من قدرة فذة على التحليل الوضعى (رغم أن معارفه النظرية قد كانت، من حيث المقارنة، مشوبة بالنواقص والعيوب إلى حد محزن) يجب أن نستمر بالاعتراف بأن الحرب ضد اليابان قد وفرت لماو جواً أفضل بكثير من ذاك الذى توفر لمن سبقه من القادة، فأتاح له تمكين دوره كزعيم كما أتاح له تمتين أفكاره.

إن "الجبهة الموحدة" الثانية مع الكيومانتنغ كانت تشكل، رغم صعوبتها وهشاشتها، فترة تراجع فعلية بمعنى من المعانى، بالنسبة للزعماء الشيوعيين فى إقليم يونان Yenan بينما شكل الوجود الجسدى لمعتد أجنبى على الأرض الصينية أساساً بنى عليه الدعم الشعبى للشيوعيين. وقد استغل ماو ظرف العزلة التى أحاطت عملياً بالحزب تجاه الاتحاد السوفياتى (وعدم اهتمام هذا الأخير بالشؤون الصينية) فحقق ما سماه هو نفسه "معنى الماركسية"، أى أنه حقق بتعبير آخر التنقيح النهائى للنظرية المجردة التى تجيب على الظروف المحددة للصين. لقد ساعد إطار الجبهة الموحدة على تخفيف حدة بعض الأمور الأكثر جذرية فى السياسة الشيوعية، أو على تأجيلها، - لا سيما فى حقل الإصلاح الزراعى - فشهد ركود عملياته السابقة فى جمهورية كيانغسى المجالسية. فى هذه الأثناء كان احتمال الحضور اليابانى فى الصين الشمالية قد انتقل إلى كونه أمراً واقعاً ماثلاً للعيان، فكان الشيوعيون الصينيون، للوهلة الأولى، أكثر عرضه للمهالك من أى وقت أخر، وذلك لكونهم يواجهون هذه المرة لا خليطاً مبعثراً من أمراء الحرب، لا سيما أمراء الكومانتانغ، بل عدوا لدودا لا هدف له سوى قتال الشيوعيين، فضلاً عن امتلاكه لقيادة موحدة ولترسانة من الأسلحة الحديثة. فى هذه السنوات الصعبة من الحصار والتطويق، ١٩٤١ - ١٩٤٣ كان وضع الشيوعيين مشوشاً ومضطرباً بالفعل. لكن الضغط اليابانى دفع الشيوعيين، بفعل حتمية الأمور، إلى تنمية جميع التقنيات الآيلة إلى تأمين الدعم الشعبى الذى يصبح وضعهم بدونه معرضاً للسقوط. خلافاً للجيش الوطنى الذى كان يملك احتياطه من اليد العاملة كما يملك موارده ومنطقة غير محتله وراءه، لم يكن للجيش الشيوعى ملجأ ينسحب إليه ولا حتى قاعدة ثابتة واحدة. حسب العبارة الكلاسيكية التى قالها ماو، كان وجود هذا الجيش مرهوناً بارتباطه بالشعب كما يرتهن وجود السمك على وجوده فى الماء، بل أن حياته بالذات كانت متوقفة على الدعم الشعبى.

كانت الفترة التى غطت الحرب ضد اليابان أذن اكبر فترة تكوين بالنسبة للجيش الصينى. سمات عديدة من تلك التى تشكل اليوم تراثه العسكرى، كانت قد جربت فعلاً ووضعت موضع التطبيق للمرة الأولى خلال السنوات العجاف بين ١٩٤١ - ١٩٤٣. وإذا كانت العلاقة بين الجيش والشعب هى تلك التى تقوم بين السمك والماء، فان المشكلة تبرز لدى معاينة حجم السمك وقلة الماء. قلص عدد الجيش السيار الثامن بمقدار الربع بغية تخفيف

الأعباء العسكرية عن كاهل السكان المدنيين، كما صير إلى اقتطاع كل ما كان من الممكن اقتطاعه منه من اجل المساهمة فى الإنتاج. ولتعويض هذا النقص زيدت بالمقابل أعداد الميلشيا المحلية وقوى الغوار (العصابات)... هذا الأجراء كان يحث على الاقتصاد. لان الميلشيا والقوى الغوارية كانت تؤمن حاجاتها كلياً أو جزئياً، كما كان باستطاعتها، لفترات قصيرة، أن تتحول إلى الإنتاج وتتوجه إلى الدفاع، والعكس بالعكس. كما كان هذا الأجراء إجراءً سياسياً نبيهاً لأنه يشرك الفلاحين فى الدفاع عن أراضيهم الخاصة، ويخلق صلة أوثق بينهم وبين القوى النظامية. وقد بذلت جهود خاصة لتوسيع التضامن بين الجيش والشعب من خلال الحملة الشعبية "ادعموا الجيش وأحبوا الشعب" التى اطلقت للمرة الأولى عام ١٩٤٣ (استعيدت هذه الحملة من جديد بعد أربع وعشرين عاماً من اجل توسيع شعبية جيش التحرير الوطنى التى وضعت على المحك خلال الثورة الثقافية). كذلك اتخذت تدابير تفصيلية من اجل تقليص عبء الضرائب والتأكد من أن ذوى المجندين يعالون كما يجب.

وقد جرت تحسينات وإصلاحات أخرى على صعيد العلاقات بين الجيوش. أطلقت عام ١٩٤٢ حركة من اجل "الديمقراطية العسكرية" بين جنود القطاعات بغية تحسين العلاقات بين الضباط والجنود، بإزالة ما كان يسمى "بقايا أمراء الحرب"، وبخلق وعى سياسى اشد وتشجيع المبادرة فى القاعدة. ثم ادخلت تحسينات على نظام رقابة الأحزاب السياسية على الجيش، وذلك بإعطاء سلطة أوسع للجان الحزب المدنية المحلية ولمفوضى الجيش السياسيين.

أما الحرب الأهلية ١٩٤٦ - ١٩٤٩ فقد كانت حافزاً على اتخاذ مزيد من الإصلاحات العسكرية، فصير إلى تجديد أو تحسين جميع الصيغ الثورية التى تكلمنا عنها. وكانت طبيعة الانطلاقة مختلفة، لكن مفعولها كان مماثلاً لمفعول تلك التى عرفت خلال الحرب ضد اليابان. ففى حين أن تضييق مناطق القواعد الشيوعية قد ساعد عام ١٩٤١ - ٤٣ على اتخاذ الإصلاحات، نرى الآن، فى ١٩٤٧ - ٤٨، أن العنصر النشيط كان تلك السرعة التى بدأت تنتشر القواعد بها، ومعها جيش التحرير الوطنى. تضاعفت نتائج توسع السلطة الشيوعية وامتدادها فى الحرب الأهلية ثلاث مرات، بعد أن اتسعت بوتيرة أسرع بكثير مما كان يعتقده القادة الشيوعيون.

أولاً - كانت الجبهة التى يزداد اتساعها دائماً بحاجة ماسة للأيدى العاملة وللخدمات المساعدة (نقل الجرحى، المؤن والصناعات الخ). وطالما أن جنود الكومانتانغ لم يبدأوا بعد بالتخلى والهروب بإعداد كبيرة، خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية، فان فلاحى الصين الشمالية هم الذين كانوا يقدمون المتطوعين والخدمات.

ثانياً - أن الاتساع السريع فى صفوف الجيش نفسه، بعد أن شهد أولاً انضمام الفلاحين الذين ما زالوا يفتقدون للخبرة القتالية، ثم شهد بعد ذلك تدفق الجنود القادمين من مناطق الكيومانتانغ والذين لا يؤمن لهم سياسياً ، كان يستدعى اتخاذ إجراءات عميقة تتناول الديمقراطية العسكرية، حتى لا ينحرف الجيش نحو منزلق أمراء الحرب.

ثالثاً - أن الترقب الوشيك لإمكانية حدوث انقلاب عسكرى فى الصين على يد جيش التحرير الوطنى - إذ هذا ما حصل عام ١٩٤٩ عندما استبدلت إدارة الكيومانتانغ

بالإدارة العسكرية لجيش التحرير الوطنى فى معظم الأراضى الصينية - كان يضاعف من أهمية تأمين رقابة الحزب على الجيش هو على أعتاب السلطة.

لقد حلت المشاكل المتعلقة بالعلاقات داخل الجيش وبرقابة الحزب، وفقاً لطرائق سهلة. فصير إلى تحسين رقابة الحزب بإحياء نظام لجان الحزب حتى مستوى الفرقة، بينما صير إلى تركيز القيادة المرتبية إلى درجة لم يسبق أن وصلت إليها حتى فى مراكز قيادة جيش التحرير الوطنى. أما الديمقراطية العسكرية فقد تمت قلباً وقالباً بإحياء لجان الجنود المنتخبة من الجنود العاديين، مما يتيح لهؤلاء أن يشتركوا بأعمال التخطيط والتقييم، قبل الاشتباكات العسكرية وبعدها، وأن يكون لهم، ضمن حدود معينة، كلمة فى اختيار كادراتهم وغذائهم وترتيبات ميزانيتهم. وأما المشكلة المتعلقة بالدعم المقدم للسكان المدنيين فلم يعد بالإمكان معالجتها وفقاً لتقنيات الجيش البسيطة التى كانت تستعمل خلال الحرب ضد اليابان فكان على جيش التحرير الوطنى أن يرفع أعداده عوضاً عن تخفيضها، كما أنه لم يكن يملك الوقت للاهتمام بشؤون الإنتاج. ورغم أن الميلشيا والقوى الغوارية كانت قد نمت وتوسعت، فإن أدوارها غدت شيئاً فشيئاً أقل أهمية، كما أصبحت الحرب، تدريجياً، حرباً واسعة الانتشار بين وحدات نظامية. هنا نجد جواب الشيوعيين على أمور السياسة الاجتماعية الاقتصادية. بالنسبة لجيش التحرير الوطنى كانت التعبئة مرتبطة أشد الارتباط بالبرنامج المتعلق بالإصلاح الزراعى، وهو برنامج أكثر جذرية بكثير من الأول وأطلق فى أكتوبر ١٩٤٧. فى الريف كانت التغيرات الاجتماعية، الجذرية، تسعى كذلك إلى هدم النظام القديم وتهيئة الجديد، وإلى أحداث تغيير فى مركز النفوذ، الذى انتقل من أيدى الملاكين العقاريين والفلاحين الأغنياء إلى الفلاحين الفقراء والمتوسطين الذين تتفق مصالحهم مع الثورة أكثر من أولئك، والذين يرون فى ذلك أسباباً تدفعهم، بالتالى إلى دعمها.

هكذا عندما وصل الشيوعيون إلى السلطة عام ١٩٤٩، كان جهازهم العسكرية بحالة أفضل بكثير من حالة معظم الحركات الثورية المعاصرة الأخرى كما كان الجهاز مقاداً بحزم أشد. فلم يواجهوا نفس المشكلة التى اضطرت الثورة الروسية لمواجهتها، مشكلة بناء الجيش الأحمر خلال ليلة واحدة تقريباً، بعد أن كان القسم الأكبر خاضعاً من حيث تكوينه وقيادته للجيش القيصرى الذى كان ما يزال موجوداً، فجيش التحرير الصينى كان ذا أهمية كافية، وقيادة موحدة مما مكنه من استيعاب نسبة مرتفعة من أعضاء الجيش الوطنى دون صعوبات كبيرة. ولم يكن يلاحظ فى صفوفه ذلك الفصل بين الأسلحة العسكرية والسياسية للثورة، خلافاً للمثل الجزائرى الحديث العهد. فإخلاص ج. ت. و. للحزب الشيوعى، والأساليب التى اتبعت لتدعيم هذا الإخلاص، وضعت موضع الاختبار خلال عشرين عاماً من النضال الثورى الذى اشترك أثناءه القادة العسكريون والسياسيون اشتراكاً وثيقاً إلى حد كاد يكون معه (وغالباً ما حصل ذلك عملياً) عبارة عن تبادل فى الأدوار. كان ج. ت. و. يشكل جسماً متجانساً، مزوداً بتراث وتقاليد وصوفية زاهدة لم يكن يتمتع بها وحده فقط، بل كانت تشكل قاسماً مشتركاً بين قسم كبير من السكان المدنيين، حيث كان يستمد الدعم والاحتياطى الضخم عن طيبة خاطر. أن هذه الملاحظات تعكس حقيقة بسيطة: فالثورة الصينية كانت ثورة، لا مؤامرة قام بها مشعوذون، ولا انقلاباً

فرض من فوق بالتآمر مع جزء من نظام الدولة القائم، كذلك القول بأن جيش التحرير الوطنى كان جيش الشعب، لا يعدو كونه حقيقة بسيطة أخرى، بمعنى أن هذا الجيش كان مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالشعب الذى أراد (الجيش) خدمة مصالحه.

إلى ذلك فإن ج. ت. و. كان قد انتقل انتصاره نفسه، إلى مرحلة جديدة، واضطلع بدور جديد، لم يكن يملك إلا القليل من التجربة للقيام به، ولعله لم يكن يملك أية تجربة على الإطلاق. عندما استبدل دوره الثورى بدور الدفاع الوطنى، كان يجازف بتلك الصلة البعيدة الأهمية، صلة الوحدة مع الحزب الشيوعى ومع الشعب فى أن واحد - ذلك الشعور بالتماهى المشترك وبالنضال الذى اشترك به كلا الطرفين، شعور كان قد انتشر فى الأقاليم الشيوعية وربط الجيش والحزب والشعب برباط واحد خلال الفترة الثورية. أن السؤال لم يكن يطرح ببساطة حول معرفة طريقة تكيف الجيش مع دوره الجديد، بل كانت المشكلة كذلك فى معرفة سينظر الحزب نفسه إلى موقف الجيش ووضعه فى الجمهورية الشعبية. أن ترتيب الأولويات الذى وضع والذى كان بوسع الجيش أن يعتمد عليه ليس ترتيباً جامداً، ما دام الحزب كان قد بدأ صراعه مع المشكلات الاقتصادية التى كانت تتعرض لها الصين الجديدة يومذاك. لكن الوتيرة التى وصل بموجبها الشيوعيون إلى النصر، والوضع الأممى غير الملائم الذى وجدت فيه الصين، كان من شأنهما أن يضاعفا هذه المشكلات.

٣- الثورة والتحديث فى ج . ت . و . الصينى :

أن التناقض الكامن بين الدور الثورى ودور الدفاع الوطنى لـ ج. ت. و. الصينى، بعد عام ١٩٤٩، ليس بالطبع إلا جزءاً صغيراً من تناقض أعم بكثير، تجلى منذ وصول الشيوعيين إلى السلطة. أن أحدى هذا التناقض يمكننا من تتبع مجرى التاريط المعاصر بكامله بعد التحرير. وصف فرانز شورمان هذا التناقض بأنه تناقض بين "الأيديولوجية" و"التنظيم" وهما الموضوعتان الجوهريتان لدراسته عن الصين الشيوعية، التى تشكل عملاً رائداً (١٢). لقد قامت الصين عام ١٩٤٩ بثورة سياسية، لكن مستقبل الثورة الاجتماعية كان مازال غامضاً. وكما أن عدداً من الأمم المستقلة حديثاً فى هذا الجزء السائر على طريق النمو من العالم قد تعلمت على حساب نفسها، فإن نموذجى الثورتين (السياسية والاجتماعية) ليسا، بالضرورة، مترادفين من السهل نسبياً إنجاز الثورة الأولى لكنه من الصعب جداً المواظبة بثبات على الثورة الثانية. من الناحية التقنية، لم تكن الحرب الأهلية الصينية حرباً معادية للاستعمار بالمعنى الحقيقى، لكنها كانت تشترك بسمات كثيرة لا تنفصل عن مثل هذه الحرب. لم تكن القيادة المحلية (الكيومانتانغ) تملك قواعد صلبة، بل كانت غير شعبية بالمعنى الدقيق للكلمة. كانت المصالح التى تمثلها تتماهى فى قسمها الأكبر مع مصالح الملاكين وأصحاب المشاريع فى المدن، وكانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بروؤس الأموال الأجنبية ومرهونة بدعمها. أضف إلى ذلك فشل الكيومانتانغ فى الاختبار الكلاسيكى الذى يمنح الانتداب للسلطة فى الصين، بصورة تقليدية. فالكيونتانغ لم يكن مهيئاً للحكم. لم يكن فاسداً وعديم الفعالية وحسب، بل كانت انقاساماته الداخلية تجعل كل مقاومة مسلحة فعلية تجاه هجمات الشيوعيين فى حكم المعدومة. وهو كثيراً ما أعلن أن

الشيوعيين كانوا يكسبون "بالغلط". هذا التأكيد، بوصفه حكماً على الواقع أكثر مما هو مقارنة من قبل الكيومانتانغ (أو الولايات المتحدة الأمريكية)، أمر لا مراء فيه. ولكن لا ينشأ عن ذلك، كما يلمح البعض فى كثير من الأحيان، أن الشيوعيين قد انتصروا "عرضاً". لقد انتصروا لأنهم كانوا يمثلون مصالح الشعب فى وجه حكم معزول تماماً عن الشعب. يجب النظر إلى انتصارهم بوصفه قمة تطور تاريخى كان "حتمياً"، أى أنه مهما كان من الممكن أن يتأخر بفعل اختلاف الظروف، لم يكن من الممكن تأجيله إلى ما لا نهاية.

عندما وصل الشيوعيون إلى السلطة استهدفوا أمرين فى غاية الأهمية :

الأول هو الحفاظ على وتيرة الثورة الاجتماعية، أن لم يكن بالوسع تسريعها بعد أن استهلت فى أقدم المناطق المحررة دون أن تنتظم جيداً، والثانى هو تحمل مسؤوليات لم يتحملوها حتى تاريخه، من أجل تأمين إدارة فعالة، ومن أجل أن تصبح الأمة الصينية كياناً اقتصادياً وسياسياً موحداً. بصورة عامة، كانت الأيديولوجيا هى مصدر القوة المحركة والدينامية الروحية من أجل الوصول إلى أول هذين الهدفين، كما كانت الحال أثناء الثورة. أما إبعاد الهدف الثانى فقد كانت بلا قياس أو تشبيه، أكبر من تلك التى ووجهت حتى ذلك التاريط، كما كان دور التنظيم، من أجل الوصول إليه (الهدف)، اشد أهمية. الأيديولوجيا هى القوة التى يسميها ماو "الوعى السياسى" والتى تستطيع بحكم صلابتها واستعدادها للتضحيات أن تنقل الجبال. لكن التنظيم هو الذى يقرر مصير التربة التى لابد من نقلها إلى مكان ما بعد تهديم الجبال (١٣).

الأيديولوجيا والتنظيم ليسا، على حد تعبير آخر لماو، متضادين عدائيين. فكل منهما جوهرى من أجل نجاح الآخر. فى أحسن الأحوال يستطيع الحافز الأيديولوجى، الذى يتجلى عبر الدينامية الشعبية، أن يتغلب على العوائق الفيزيائية التى يبدو أن لا سبيل إلى التغلب عليها بشكل آخر، أما فى أسوأ الأحوال فباستطاعة الأيديولوجية أن تنتهى بحامليها إلى طرق مسدودة مهلكة لا يتمكنون من الخروج منها، نظراً لطبيعتها الدغماطية المفرطة، ها هنا يتدخل التنظيم الذى بوسعه أن يكون "صوت الحس السليم" المشخص، تماماً كما تدخل بعد "القفزة الكبرى إلى الأمام". لكن التنظيم بحد ذاته ينحو نحو الروتين والتبقرط كما يخلق مراكز جمود وشلل تفرح فيها المصالح ولا يمكن أن يكنسها حيناً بعد حين إلا رياح الأيديولوجيا الندية.

الاختبار البسيط لا يحل المشكلة إذن مرة واحدة نهائياً. بل ينبغى اللجوء باستمرار إلى اختيارات جزئية، وذلك بخلق التوازن، من عام إلى عام، بين كلا العاملين معاً، بوضعهما كما يجب على سلم الأولويات. فالتناقض ليس عدائياً، وإذا أمكن حله حلاً صائباً فإن نتيجته التأليفية يمكننا أن نلاحظ ذلك أينما نظرنا فى الصين بعد عام ١٩٤٩. الشيوعيون أنفسهم يصفون ذلك بأنه التناقض بين الثورية واللباقة، أو بين الالتزام السياسى والكفاءة التقنية. ويعبر عنه فى الاقتصاد السياسى بالتجاذب التنافسى بين المركزية أو اللامركزية، بين التغيير السريع أو التدريجى. ويظهر هذا التناقض فى الحياة السياسية فى الصراع بين القيادة المباشرة، العمودية والقيادة غير المباشرة، الأفقية، فى الحزب، وبين الحزب والحكم فى أن واحد. كما يظهر فى الأعمال والصناعة بصورة القيادة الجماعية المتعارضة مع القيادة الفردية، وفى الزراعة، بصورة سلطة التقرير المستقلة مقابل سلطة التقرير التى

تأتى من الخارج. وأخيراً يظهر هذا التناقض فى قلب تاريخ جيش التحرير الوطنى منذ ١٩٤٩، على شكل صراع لا حل له بين أقطاب "الثورة" وأقطاب "التحديث" المتنافسين.

لقد وصفنا الدور الثورى لـ ج. ت. و. من حيث أوجهه السياسية والاجتماعية فى علاقتها مع "العلاقات الثلاث" بين الجيش والشعب، بين الجيش والحزب، بين "القادة" و"المقاتلين"، ويخطئ من يفترض أن هذه العلاقات كانت خيالية دائماً من الإشكالات وبعيدة عن التوتر فقد كان الجيش فى بعض الأحيان يقتطع لنفسه حصة غير مساوية فى المعادلة الأولى، خاصة عندما كان يجد نفسه فى غمار هجوم نشيط، كما حصل خلال السنة الأخيرة من الحرب الأهلية، عندما تطلب كثيراً من الموارد الأهلية. كذلك عانت سلطة الحزب المركزية التى كانت تمارس على الجيش، عندما كان هذا الأخير مبعثراً وفى حالة دفاع، كما حصل فى السنة الأولى من الحرب الأهلية مما أدى إلى ما سمى "بالوجهة الجبلية" وبمظهر "أمراء الحرب"، وإلى اتجاهات انفصالية. ولم يكن تحقيق الديمقراطية داخل الجيش بين القادة والمقاتلين أكثر سهولة. فقد بقى العديد من القادة متمسكين بعادات سلطوية كانت مرعية الإجراء فى الجيوش الوطنية أو فى جيوش أمراء الحرب حيث خدم هؤلاء القادة سابقاً، ولم يكن من اليسير كذلك ترسيط تقييم صحيح لحدود "الديمقراطية" لدى الجنود، الذين كانوا قطاع طرق سابقين أو جاؤوا من جمعيات سرية، بعد أن صير إلى جمعهم ولمهم منذ بداية الحرب ضد اليابان، ولا لدى الجنود الكراكوزات ذوى الميول اليابانية، ولا لدى الهاربين أو الأسرى القادمين من الكيومنتانغ والذين انضموا إلى صفوف ج. ت. و. ابتداء من ١٩٤٥. يبقى كذلك أن نعمد إلى درس هذه العلاقات درساً مفصلاً خلال الفترة الثورية، لكن بوسعنا أن نقول منذ الآن، أن لا شىء يشير، فى الظاهر، إلى خلاف هام بينها، على الأقل منذ بداية الحرب ضد اليابان (أى من فترة يونان حتى نهاية الحرب الأهلية).

على كل حال فهذه العلاقات لم تعد، بعد ١٩٤٩، ذات طبيعة ثنائية. فكل واحدة دخلت فى صراع واضطرت إلى التعايش، وهذه علاقة جديدة نشأت عن الدور المختلف تماماً لجيش التحرير الوطنى باعتباره أداة الدفاع الوطنى فى زمن السلم. ويمكن أن نعبر عن هذا الصراع بواسطة التالى:

١ أ الجيش — الأمة	....	الجيش - الشعب ١ ب
٢ أ الجيش - التحديث	....	الجيش - الحزب ٢ ب
٣ أ القادة - المقاتلون	....	الضباط - الأفراد ٣ ب

يؤخذ بالاعتبار فى هذه الدراسة التسلسل التالى ١أ، ٢أ، ١ب، ٢ب، أما العلاقة الثالثة فقد عولجت بشكل عابر.

"العلاقات الثلاث" (قبل ١٩٤٩)

الجيش - الحزب
الجيش - الشعب
القيادة - الأفراد

"العلاقات الثلاث" المزدوجة (بعد ١٩٤٩)

الجيش — الحزب	....	الجيش - التحديث.
الجيش - الشعب	....	الجيش - الأمة.
القادة — المقاتلون	....	الضباط - الأفراد.

هذا التوالى يقدم جدولاً زمنياً تقريباً بالمحاولات المتعاقبة التى اتخذت من اجل حل مشكلة دور الجيش فى المجتمع، وتعكس كذلك البنى العامة للصراع فى الصين بين الأيديولوجيا والتنظيم، بين الثوروية واللباقة، منذ ١٩٤٩.

الجيش بوصفه عنصراً وطنياً:

كلما كانت تسقط منطقة فى أيدى الشيوعيين خلال المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية، كانت توضع تحت القيادة العسكرية لـ ج. ت. و. ومنذ أن يدخلها الجنود، كانت تنشأ فيها لجنة إدارية عسكرية يرئسها عادة عميد ضباط ج. ت. و. فى المنطقة. هذه اللجنة (ل. أ. ع.) كانت تنظم بعد ذلك "لجان مناوبة" لتأمين الرقابة على الخدمات الحكومية، والمواصلات، والمدارس والمنشآت العسكرية. فى معظم الأوقات كانت ل. أ. ع. تحل فى أقل من عام وتعهد بسلطاتها إلى الحكومات المحلية، حيث كانت كادرات الحزب غير العسكرية تلعب على العموم دوراً هاماً. إلا أنه فى بعض المناطق الصينية، خاصة فى الشمال الغربى والجنوب الغربى حيث كانت آخر المواقع القوية للكيومانتانغ، كان التمثيل العسكرى داخل الحكومة المحلية تمثيلاً هاماً واستمر فترة من الزمن. وعلى مستوى أرفع كانت السلطة العسكرية تفرض المزيد من وجودها. فى كانون الأول ١٩٤٩ كانت الصين مقسمة إلى ستة أقاليم إدارية كبرى، أربعة منها (الشمال الغربى، الجنوب الغربى، الوسط الجنوبى والشرق) كانت تحت قيادة لجنة إقليمية إدارية وعسكرية. وكانت حدود الأقاليم الستة متماهية بحدود الأقاليم العسكرية التى تجمع فيها جيش التحرير الوطنى، كما كان أقدم الموظفين فى اللجان الإدارية والعسكرية الحكومية الأربعة هم أنفسهم كبار الضباط فى الأقاليم العسكرية المقابلة التى احتل كل إقليم منها، علاوة على ذلك، من قبل جيش ميدان بقيادة القائد نفسه. أما فى الشمال والشمال الشرقى من الصين، فقط، فقد كانت الإدارة بشكل رئيسى فى أيد غير عسكرية (هذا وقد كانت القيادة العسكرية كذلك أقل بروزاً بقليل فى الوسط الجنوبى وفى الشرق منها فى الشمال الغربى والجنوب الغربى).

إن جدارة ج. ت. و. من حيث تأمين القيادة بعد الثورة لم تكن عسكرية، رغم أن القانون العسكرى كان ضرورياً حقاً لفترة معينة، ما دام القانون والنظام لم يتأمنا بعد فضلاً عن حد معين من الاستقرار السياسى. إلى ذلك فإن ج. ت. و. كان المصدر الوحيد، على صعيد واسع، لعملية تجميع الكادرات التقنية الماهرة والموثوقة سياسياً . معظم الأقاليم المحررة حديثا كان تنظيم الحزب لا يزال بدائياً، فكان من الواجب الاحتفاظ ضمن الحكم والإدارة بخدمات عدد كبير من موظفى الكيومانتانغ القدماء. كما كانت مؤسسات الخدمات العامة والصناعة لا تزال باقية بين أيدى أناس لا يمكن ضمان ولائهم السياسى، ما عدا أولئك الذين كانوا يحتلون بعض الوظائف حتى تاريخه، ثم فروا من الصين تاركين وظائفهم شاغرة، وأجهزتهم أو آلاتهم تسير ببطء. هذه الخبرة التقنية التى كان يملكها الشيوعيون كانت قد ركزت بكاملها، لأسباب عسكرية، ضمن ج. ت. و. أضف إلى ذلك الجهد الكثيف الذى بذل خلال النصف الأخير من عام ١٩٤٨ ضمن ج. ت. و. من أجل أعداد الكادرات العسكرية للمهام الإدارية المدنية.

أن السمة المميزة لهذه الفترة من قيادة ج. ت. و. العسكرية هى السهولة الظاهرة التى أنهيت بها هذه القيادة فيما بعد. فى معظم الأحيان زالت اللجان الإدارية العسكرية المحلية فى نهاية عام ١٩٥٠، وألغت سلطات منظمات الحزب الإقليمية، الإدارية والعسكرية، ثم صير إلى تحويل السلطة إلى أيدى المدنيين (تحت هيمنة الحزب بالطبع) عن طريق اجتماع المؤتمر الوطنى الأول فى أيلول من العام نفسه، أما العرقلة الوحيدة التى شهدتها عملية التطور هذه كلها، فقد كانت المؤامرة المعروفة بمؤامرة "كاو كانغ - جاو شو شيه" التى اكتشفت عام ١٩٥٣ - ٥٤، وطرد على أثرها زعيمان رئيسيان من زعماء الحزب فى الشمال الشرقى والشرق، بعد أن جردوا من مناصبها مع عدد من اتباعهما. مع ذلك فمن الواضح أنه مهما كانت طبيعة هذا العصيان السياسى الذى كان يمثله كاو وجاو داخل الحزب، فإن مصادر دعمه لم تكن عسكرية إلا بصورة هامشية. فلا يمكن تفسير حالتهما، بأى حال من الأحوال، بأنها ظاهرة انفعالية عسكرية أو رجعة إلى "أمراء الحرب".

كيف يمكننا أن نفسر تخلى ج. ت. و. عن السلطة السياسية بتلك السرعة وذلك الهدوء، خلافاً لجميع الدلائل والمقارنات الكئيبة السابقة مع التجارب التقليدية حول الانفصالية العسكرية فى الصين؟ لا شك فى أن العنصر الأهم كان تلك الدرجة العليا من التكامل والتلاحم بين الحزب والجيش، التى كانت ما تزال موجودة على هذا المستوى. كان قد حصل كوادر الجيش كوادر فى الحزب أيضاً، تمرست بدراسة المشكلات العسكرية والسياسية على السواء. أما القادة المسنون فى ج. ت. و. فقد كانوا بأغلبيتهم الكبيرة أعضاء محنكين فى الحزب احتلوا، وكانوا مازالوا يحتلون، موقعاً هاماً فى الحزب أو داخل الحكم. فكان من الصعب جداً، فى الواقع، أن يصادر إلى إجراء تمييز واضح، فى وقت معين من بداية الخمسينات، بين الوحدات "العسكرية" والوحدات "الحزبية" فى الصين. وإذا كانت هذه الدرجة من التكامل بين الجيش والحزب لا تكفى وحدها لاستبعاد الاتجاهات الانفصالية أو الاحتقان العسكرى للمركزة الحكومية، فإن الحرب الكورية، فيما بعد، قد ساهمت فى تحقيق ذلك. إذ ساعد نقل الجيوش وقادتها، بأعداد كبيرة، إلى الجبهة الكورية، على كسر التلاحم بين جيوش الميدان والأقاليم العسكرية. وقد أشارت الحرب أيضاً انقلاباً

سريعاً جرى على المستويات الداخلية للقيادة، وحمل إليها ضباطاً جدد. ولعل بإمكاننا أن نقول أن جميع التجمعات القيادية التي خلقت أثناء الثورة، على اختلاف أنواعها، قد تبعثرت خلال الحرب الكورية. أما العامل الآخر فنجده في تلك الحركة التي كانت تهدف إلى تحديث التقنيات وتنظيم بنى القوى المسلحة، وهما أمران شرع بتنفيذها في ١٩٥١ - ٥٢، ولعلهما امتصا طاقات كان من الممكن أن تحاول الانخراط في السياسة. على أية حال، فنحن نرى فيما بعد، خلافاً لما يبدو، أن كل ذلك لم يكن خالياً من المساوئ.

دور الجيش فى عملية التحديث:

منذ الأيام الأولى للجمهورية الشعبية، اقترح البعض أن يجعل ج. ت. و. قوة مجددة، "ذات جهاز موحد وتنظيم موحد وانضباط موحد"، وأن يكون تمهيداً، حين يؤون الأوان، للتجنيد الشعبي. هذا الهدف أبرز بوضوح في البرنامج المشترك للندوة الاستشارية السياسية للشعب الصيني في أيلول ١٩٤٩. لكنه في تلك الآونة لم يكن يولى أولوية كبيرة.بل كان الاهتمام منصباً، خلال العام الأول من الجمهورية الشعبية، على تسريح قسم من ج. ت. و. الذي توسعت صفوفه بفعل انضمام وحدات الأسرى من الكيومانتانغ إليه، وعلى تقليص مساهمته المرهقة بالميزانية الوطنية عن طريق أشراكه بأعباء الإنتاج والأشغال العامة بمقدار ما يتفق ذلك مع الأهداف في الداخل. لم يكن يولى للتحديث اهتمام كبير خلال العام الأول، بل كان يولى مزيد من الاهتمام لدمج ج. ت. و. في المجتمع، بوصفه كياناً. وكان يخشى أن يؤدي وجود ج. ت. و. للمرة الأولى في المناطق الريفية الرئيسية وتطاول السلطة العسكرية على أساليب الحكم، إلى انحلال الدعم الشعبي. فصير إلى مراقبة التحديث وإلى وضع انضباط صارم حتى لا يدب الفساد في صفوف الجند بفعل الحياة في المدن أو بفعل ما كان يسمى "قذائف البرجوازية الحلوة المذاق". والواقع أن معظم المراقبين الأجانب كونوا انطباعاً جيداً للغاية عن سلوك ج. ت. و.، خاصة لدى مقارنته بسلوك سابقية الوطنيين.

لا يسعنا الجزم بصورة أكيدة أنه فيما لو اختلفت الظروف لكان ج. ت. و. قد تحول إلى جيش حديث ومحترف تماماً كما كانت الحال بالنسبة للجيش السوفياتي. فرغم عملية التحديث الأصلية لم يكن هناك ما يشير إلى أي حد ستحل هذه الطرائق بصورة دقيقة محل البنى "الثورية" الموجودة، أو تؤثر على تعديلها، خاصة في مناطق السلطة السياسية و"الديمقراطية العسكرية". كان من الممكن أن يعتبر تحديث التقنيات وإصلاح البنى أمراً ممكناً، دون المساس فعلاً بالنواحي الجوهرية من التراث الثوري لجيش التحرير. بدون تدخل ج.ت. و. في الحرب الكورية، التي لم تخلق فقط حاجة ماسة لتحديث التقنيات بل عززت كذلك أهمية التأثير التقني السوفياتي، كان من الممكن أن يلاقي نمط " التحديث والتسوية" الجذري الذي حصل في النهاية، معارضة أقوى. أما وقد حصلت الأمور على هذا النحو، فقد صير إلى القتال، إلى حد بعيد، وفقاً للخطوط "الثورية" خلال الأول الذي كان أكثر أعوام الحرب الكورية اضطراباً. على هذا الصعيد كان المتطوعون من الشعب الصيني يكونوا فكرة غامضة جداً عن القيادة، لما كان لديهم من مبادرة واسعة في القاعدة حيث كانت تجري نقاشات "ديمقراطية" داخل كل واحدة، قبل المعركة وبعدها بكلمة، كان

الاعتبار السائد أن التشجيع على الصعيد السياسى والاخلاقى كان أهم مـن الإصلاحات على صعيدى التنظيم والبنى. ويبدو فضلاً عـن ذلـك أن الخلافـات الصينيـة السوفياتية خلال تلك الفترة قد عملت على تأخير عملية التحديث. والظاهر أن هذه الخلافات قـد سويت فـى خريـف ١٩٥١، لكـن التحـديث اقتصـر فـى العـام التـالى علـى الميـدان التقنـى بصـورة رئيسـية، فاستفاد هذا الميدان من مساهمة كثيفة من الأسلحة والمؤن السوفياتية.

ولم تبـدأ بقـوة تنميـة المخططـات المتعلقـة بالتحـديث الشـامل ل ج. ت. و. وفقـاً للنموذج السوفياتى، إلا فى الأشهر الأخيرة من عـام ١٩٥٢. أن الإجـراءات الأولى مـن اجـل خلق جهاز للتجنيـد الوطنى، قد اتخذت فى آذار ١٩٥٣ ووضعت موضع التنفيـذ للمـرة فـى ١٩٥٤ — ٥٥. ثم بدأت بعض المجلات العسكرية تشير إلى الأهمية القصوى للتـدريب الحـديث والتجهيـز الحديث (وهى وجهة نظـر تتعـارض تمامـاً مـع أطروحـة مـاو التـى تشـير إلى تفـوق العوامـل الأخلاقية والسياسية على العوامل المادية). كذلك بدأ البعض بامتداد المفاهيم غير الثوريـة كالطاعة العمياء للضباط الكبار، والانضباط المراتبى الصارم ووحدة اشكال التكتيـك. ومـن الأمور ذات الدلالة والمغزى أن هناك مصنفاً عن الجيش لا يستشهد بـالتراث الثـورى المجيـد ل ج.ت.ت.و. بل يشيد بما له من "تراث انضباطى مجيد". كان يطلب من الكوادر السياسية فـى ج.ت.و. أن يولوا اهتماماً أكبر للتقنيـات العسكرية، وكـان النقـد يوجـه إلى الضـابط القـدماء الذين يرون أن التجربة الثورية التى خاضها ج.ت.و. "قيمـة محـدودة". ثـم انشئ عـام ١٩٥٥ نظام للرتب والمكافآت والمداليات، وأصبح من الممكن، طبقاً لقانون معين يشدد علـى أولويـة المهارات التقنية، أن ينتقل الجنود إلى مرتبة الضباط.

واعتبر نظام الترقيات، الذى كان حتى تاريخه مضبوطاً بدقـة، عـاملاً مـن عوامـل التشجيع المادى بالنسبة للضابط الطمـوح. حسـب الوثـائق الحديثـة العهـد للثـورة الثقافيـة، تلتقى كل المسؤولية فى هذا الخطأ على بنغ تيه هوى، الذى كان وقتها وزيـراً للـدفاع، وعلـى الذين دعموه، لجهة الإجراءات التى آلت "التحديث الوحيد الجانب". وقد قيل أن هؤلاء بذلوا "جهوداً يائسة من أجل أن لا تعطى السياسة البوليتارية مكاناً بارزاً، كما أنهم اشاعوا أخبـاراً واقتراحات تحريفية لا قيمة لها مستوردة من الخارج ؛ وانهم عملوا فقط على إعطاء الجيش قواعد صلبة وفقاً لمبادئ برجوازية والثورة البروليتارية" (١٤). لكـن سياسـة التحـديث علـى امتداد سنوات ١٩٥٢ - ٥٥ لا يمكن أن تفسر بوصفها نتاجاً لزمرة بعينها. فقد كـان مـن الممكـن وقوع اختلافات فى وجهات النظر فى أعلى أوساط القيادة، بمقدار مـا كـان مـن الممكـن لهـذه القيادة أن توجد، لكنها لم يكن بإمكانها أن تنتهى بنجـاح دون الـدعم الشعبى، مبـدئياً علـى الأقل. لكن الأرجح أن المشكلات التـى أثارتهـا هـذه السياسـة لم تـدرس فـى ذلـك الوقـت حـق دراستها، وان التحـديث كـذلك، بمحـض حصـوله، اكتسـب قـوة كـان مـن المستحيل ضبطها ومراقبتها. وحتى عندما شرع، انطلاقاً من عام ١٩٥٦، بنقـد سيئات هـذه السياسـة، لم يكـن هنـاك مـا يسمح بالاعتقـاد أن هـذه السياسـة لم تكـن مرغوبـة بحـد ذاتهـا، بـل كـان هنـاك ببساطة اعتقاد بأنها حرفت لتصبح غير إنتاجيـة. فكـانوا ينصحون بمزيـد مـن التشـديد على السلطة السياسية والتربية، لا كهـدف بحـد ذاتـه، بـل كوسـيلة لمعرفـة طاقـات التحـديث

والتقنيات والبنى. ولم تتخذ كلمة تحديث مفهومها الايجابى إلا فى نهاية عام ١٩٥٨، خلال القفزة الكبرى إلى الأمام، ثم خلال الثورة الثقافية.

سنناقش فى الفقرتين التاليتين المفاعيل السيئة التى أحداثها التحديث المتسرع فى سنوات ١٩٥٢-٥٥ على علاقات ج.ت.و. بالأهالى وعلى علاقاته بالحزب فى أن واحد. لكنه من الخطأ أن نعتبر أن ردة الفعل التى نمت خلال السنوات ١٩٥٦ - ٥٨ ضد الاحتراف، كانت نتيجة لوعى هذه المفاعيل وحسب. فنقاط الاحتكاك الكثيرة التى ظهرت بين الجيش والأهالى فى أمكنة عديدة قد تبدو بلا أهمية بالمقارنة مع مستويات مجتمعات أخرى (رغم انه فى بلد كالصين، حيث لا يكسب معظم السكان إلا ما يقوتهم، قد تكون الفروقات فى الأجور والسكن بل فى أكثر الأمتيازات هامشية، ظلماً مهماً). ومن المشكوك فيه كذلك أن يكون الجيش قد أصبح منفصلاً عن الشعب إلى ذلك الحد الذى اتهم به فيما بعد. فقد كان بوسع المراقب الأجنبى أن يكون انطباعاً عن درجة رقابة الحزب التى كانت ما تزال سارية (رغم أن طبيعة المجتمع الصينى المعاصر، هنا أيضاً، ولا سيما الإلحاح والتشديد على الرقابة المطلقة للحزب وعلى الطريقة التى تستجيب بها القيادة السياسية، تجعل كل انحراف بسيط أمراً غير قابل للتهاون به على الإطلاق، مهما كانت أهميته الضمنية). لكننا، إذا وضعنا هذه الاعتبارات جانباً، لابد لنا أن نتوقع تحولاً فى السياسة تجاه ج.ت.و. بوصفه نتيجة للتحولات التى طرأت على الاستراتيجية والأولويات الوطنية.

انتهاء الحرب الكورية وخفوت حدة الوضع الدولى، والإصلاحات الزراعية التى نفذت فى الصين وعودة الاستقرار السياسى، أدت كلها إلى إحلال السلم أخيراً فى البلاد التى غدت جاهزة لانطلاقة جديدة طبقاً لبرنامج هام من البناء الاقتصادى. كان ج.ت.و. قد احتل بشكل لا مفر منه مركز الصدارة فى سلسلة الأولويات الوطنية (خلال الحرب الكورية). أما الآن فلم يعد بوسعه أن يفعل ذلك. بل أصبح من الواجب معالجة نقاط الضعف فى دوره السياسى والشعبى التى كان يغض الطرف عنها فى فترة المعركة.

ففرض على الجيش أن يلعب دوره فى عملية إعادة البناء الاقتصادى، كما فرض عليه تخفيف نفقاته. لم يعد بإمكانه أن يتجنب المشاركة بالحملات الوطنية العديدة التى خيضت من اجل تنمية الاقتصاد ودعم الزراعة وتقويم الوجهة السياسة الخ، بعد أن كان بوسعه، فى السابق، أن يحتج بقيامه بمهام أكثر إلحاحاً. وعلى العموم كان من المفترض أن يشكل جزءاً متكاملاً مع المجتمع دون امتياز يميزه عن أى قطاع أخر. أن التغير الذى شرع به فى ذلك الوقت، على الصعيد الاستراتيجى، ليس سهل التحديد والتعيين، إذ لم يتضح مجراه إلا فى زمن القفزة الكبرى إلى الأمام. على العموم، يمكننا أن نسلم بوجهتى نظر، رغم أن هناك تغيرات وترتيبات كانت، على الأرجح، مشتركة بين الوجهتين. يمكننا وصف الأولى بأنها "تحديث كلاسيكى" يشترك بعدد من النقاط مع الاستراتيجية القويمة الأرثوذكسية التى اتبعتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى. كانت هذه الوجهة تعتبر أن الغزو الفعلى للصين سوف يصطدم على الأرجح بعامل يخفف من همته هو قوة الردع السوفياتية، وأن على ج.ت.و. أن يدافع ببساطة عن الحدود الصينية ليوقع المعتدى فى الفط وينشط على هذا النحو قوة الردع. ولما كانت بقية الأحداث، فى هذه الحال، معروفة، فأن الحدود تبقى فى الواقع بعيدة عن الاختراق.

فنمط الاحتمال الذى ينبغى توقعه كان أذن نمط حرب دفاعية ذات طابع نظامى وشبه إلى تدعمه قوى جوية قديرة. بالإضافة إلى ذلك، كان من المفيد ل ج.ت.و. أن يكتسب قدرات هجومية كافية تمكنه من الخروج من وضع مماثل للوضع الذى خلقته الحرب الكورية. أما كان مطلوبا من ج.ت.و. فهو اكتساب المعارف التقنية، وتكوين نفسه وفقاً لأخر التقنيات التى عرفتها الحرب الحديثة، وامتلاك عتاد جيد من الأسلحة الدفاعية، وان يكون قادراً على الهجوم ضمن حدود معينة.

أما وجهة النظر الأخرى (دون أن ننسى أن هاتين الوجهتين لا يمكن أن تكونا إلا صورتين كاريكاتوريتين عن العديد من الآراء) فقد كانت تبدى تشاؤماً أكبر حيال قيمة الضمانة السوفياتية على الصعيد الذرى، وتضع بالتالى أولوية أهم لامتلاك قوة الردع الذرية من جانب الصين بشكل مستقل. بالارتباط مع سياسة الثقة العسكرية بالنفس هذه، كان هناك رفض لإتباع الوسائل التقليدية للدفاع عن الصين "على أبوابها" أو على حدودها. كان ذلك يفضل استراتيجية الدفاع فى العمق طبقاً للخطوط الثورية الكلاسيكية التى خطها ماو والتى تقضى باستدراج العدو إلى عمق الصين ثم تطويقه وأبادته. هذه الاستراتيجية كانت تفترض ايلاء الاهتمام بصورة أكبر بكثير للتكوين التكتيكى المتحرك على صعيد ضيق، وتعارض التكوين التكتيكى الثابت وعلى صعيد واسع. وهذا يتضمن ثقة أكبر بالميليشيا بوصفها خط الدفاع الوطنى الثانى. من حيث الجوهر، كان ذلك تمسكاً بمبدأ "حرب الشعب" الثورية فى ظروف ما بعد الثورة، وايلاء لمزيد من الأهمية للعوامل غير المادية - التكوين الأيديولوجى، السلطة السياسية، دعم الجماهير - عما كان يوليه إياها الذين كانو يفضلون "التحديث الكلاسيكى".

من الصعب أن نصف بصورة أدق هذا النقاش حول استراتيجية. دراسة الوثائق، حول هذا الموضوع، ينبغى أن تؤخذ بالتفصيل (١٥). لكن بوسعنا القول أن وجهة النظر الثانية قد تغلبت بوضوح على الأولى فى ١٩٥٨-٥٩. ولا يجب أن نستنتج من ذلك أن المدافعين المحترفين عن التحديث ما كانوا يريدون أن تصبح الصين قوة نووية مستقلة، ولا أن المدافعين الثوريين عن الدفاع فى العمق ما كانوا يحبذون وصول ج.ت.و. إلى درجة عليا من التقدم التكنولوجى. مع ذلك فإننا إذا عرضنا هاتين الوجهتين بصيغتهما المتطرفة نجد أنهما تعكسان نمطين مختلفين من الاولويات. يمكن تعيينهما على النحو التالى : الأولى تعبير عن وجهة النظر العسكرية القويمة، المتأثرة بالاستراتيجية السوفياتية، والثانية تعبير عن استراتيجية اشد أصالة وأكثر "تصينا" "sinisee" Plus حيث يمكننا أن نستشف التأثير الشخصى لماو.

هكذا، وفى فترة من الزمن - بين ٥ و ٦ سنوات على الأكثر:

- عرفت السياسة المتبعة تجاه ج.ت.و. تيارين متعارضين. فى البداية، خلال الحرب الكورية، شرع بتنفيذ تحديث جماعى كان يتضمن بناء جيش نظامى ومحترم تماماً. ولكن قبل أن تكتمل هذه العملية وتصل إلى منتهاها، عادت السياسة العسكرية إلى إتباع طرائق أكثر ثورية قطعت الجسور أمام طبقة المحترفين الجديدة التى قد ولدت منذ فترة حديثة. أن الانعطاف الثانى لم يلغ مفاعيل الأول ولم يمح الأخطاء التى ارتكبت من قبل.

بل انه خلق، على العكس، عنصر تناقض لم يكن موجوداً. وعندما حاول التعامل معه لم يؤد ذلك إلا إلى تفاقم الوضع. لقد حلت الثورة الكلاسيكية محل التحديث الكلاسيكي، لكن كليهما حدثا بأشكال متطرفة ومبالغ فيها، مما أدى إلى خلق مزيد من المشكلات أكثر مما أدى إلى حل ما كان موجودا منها.

الجيش كعنصر اجتماعي واقتصادي :

نتذكر أن الجيش، في العام الذي تلا التحرير، كان قد اشترك في عمليات الإنتاج بمقدار ما سمحت له بذلك الشؤون العسكرية التي لم تكن قد انتهت بعد، وبمقدار ما كانت عمليات التسريح قد بدأت. كذلك قررت اللجنة المركزية تقليص النفقات العسكرية. ونوه قادة الحكم، في تصريحاتهم العامة، بأهمية إعادة البناء الاقتصادي، كما كانوا واثقين، على ما يبدو، من أن التحالف الجديدة مع الاتحاد السوفياتي سوف يحمي الصين من عدوان أجنبي. هكذا كان يبدو أن الوقت قد حان ليقوم ج.ت.و. بالتخلي عن الموقع البارز الذي كان يحتله خلال الحرب الأهلية وأن تحتل المشكلات العسكرية، مؤقتاً على الأقل، مكانة اقل أهمية في سلم الأولويات.

لقد بدلت الحرب الكورية كل شئ. سرح قسم كبير من الجيش بعد الحرب، لكن أكثر من نصف الذين سرحوا استبدلوا بمجندين جدد. وخلافاً للطرائق المتبعة في الأرياف من قبل من أجل تجميع المجندين، خلال الحرب الأهلية، اشترط بالمجندين الآن أن يمتلكوا بشكل رئيسي مهارات تقنية ومهنية بدلاً من الولاء السياسي. هكذا صير إلى تسجيل كميات من الطلاب والعمال المختصين، وبوشر بإعدادهم في الكليات العسكرية والتقنية، فضم الجيش بهذه الطريقة أفضل الطلاب والأيدي العاملة في الصين. أما الميليشيا الشعبية فقد نمت كثيراً وشكلت احتياطياً نشطاً للقوى النظامية. وشنت حملة وطنية لجمع التبرعات من اجل تغطية تكاليف الحرب، فأضافت هذه الحملة إلى الميزانية العسكرية لعام ١٩٥١ قيمة العشر، وأثارت الحماس، ووحدت الشعب وراء "متطوعي" كوريا. كذلك اضطرت الأقاليم الريفية في الصين إلى تحمل عبء الأشخاص التابعين للجيش، وعبء العائلات الفقيرة التي حرمتها هذه الحرب أو الحروب السابقة من رجالها الأصحاء. أكثر من ١٠ بالمئة من الأراضي الزراعية في الصين كانت تخص، على حد قول بعضهم، أشخاصاً محسوبين على الجيش، أو كانت مؤجرة لهم. لم يكن من المدهش أن يتمتع ج.ت.و. بوضع بارز ومكانة مرموقة خلال الحرب الكورية. كان يفرض عليه، بالطبع، أن "يحب الشعب" باستمرار أن "يساعد" الجيش. ولكن عملياً كان الأمر الثاني وحده هو الذي يؤخذ بالاعتبار في سينكيانغ وحدها حيث كان هذا الأمر مرتبطاً بالتحويل السلمي للجيش Pacification militaire كان اشتراك الجيش في الإنتاج قد انتهى عملياً. على العموم، كانت الأراضي والأبنية ووسائل النقل مصادرة، ولم يبذل إلا جهد يسير، على ما يبدو، من اجل دمج وحدات ج.ت.و. بالأهالي في أماكن إقامتهم. بوسعنا فقط أن نعتقد أن ج.ت.و. كان بوسعه، في زمن الحرب. أن يحصل على امتيازات وان يعتمد على دعم شعبي معين، لا يمنح له في أوقات أخرى بنفس السهولة.

عندما انتهت الحرب الكورية كان الاعتقاد سائداً بان الهوة بين "الجيش" و "الشعب" قد اتسعت جداً. احد قادة الأقاليم العسكريين كان يتحدث عن الحاجة إلى إلغاء ما ساد عند بعض الأشخاص من تكبر وغطرسة وسعى وراء اللذة الشخصية ونوع من الاغتباط الذاتى، وعن ضرورة تجاوز شعور "الفتور" الذى نجم عن النصر الكورى (١٦). وسرعان ما أصبح هذا النوع من النقد شائعاً بكثرة. وفى أيلول ١٩٥٦، فى المؤتمر الثامن للحزب، اعتبر ابتعاد الجيش عن الشعب انحرافاً اعترافاً به بصورة رسمية.

وكما فسرت "صحيفة الشعب" فيما بعد، كان برنامج تحديث الجيش ومقتضيات الدفاع الوطنى تتضمن أن يتخصص فى الإعداد التقنى وأن يتركز، جسدياً، فى الثكنات. بسبب ذلك أخفت صلة الجيش المباشرة بالجماهير حتماً. ولكن من اجل ذلك، لم تعد بعض وحدات الجيش تبدى نفس الاهتمام بالاحتكاك بالجماهير كما كانت تفعل من قبل، ولم تعد تحافظ على العلاقات الوطيدة نفسها مع الحزب وأعضاء الحركة كما كان الأمر فى الماضى، كما أنها لم تعد تقوم بعمل جماعى (١٧) . كنا قد لاحظنا أنفاً صعوبة قياس درجة النقص فى شعبية الجيش. فهل ازدادت حدة هذه الدرجة أم أن الحزب وجد أنها وصلت إلى حد تستدعى معه اللوم والتنبيه ؟ مهما كان الجواب، فالذى حدث هو أن الجيش وجد نفسه بدءاً من ١٩٥٦ منخرطاً ومعنياً أكثر فأكثر فى النشاطات غير العسكرية التى معظمها يقتضى آثار العادات والممارسات التى عرفتها الفترة الثورية. من بين هذه النشاطات كان يلاحظ اشتراك ج.ت.و. فى الإنتاج : تنظيم حملة لتعليم كيفية توزيع واستعمال المؤن، التكفير عن ظلامات ألحقت بالمدنيين، وحركة "من الضباط إلى الجنود" وإجراءات ديمقراطية غيرها اتخذت (أو أعيد اتخاذها) ضمن البنى الداخلية للجيش.

شارك جيش التحرير فى عملية الإنتاج بصورة منتظمة، للمرة الأولى، عام ١٩٥٦، كما كانت تتسارع وتيرة بناء التعاونيات الزراعية، وكلما كان الاقتصاد الصينى يتدعم باتجاه القفزة الكبرى إلى الأمام. فنشر برنامج واسع للمساعدة المقدمة من ج.ت.و للإنتاج الزراعى. يغطى هذا البرنامج عدداً كبيراً من النشاطات من بينها تخصيص بين ٧،٥ أيام عمل لكل جندى أو تقديم السماد الإنسانى للتعاونيات المحلية. وأخيراً يبدو أن يومى عمل فقط للجندى الواحد كانت هى القاعدة عام ١٩٥٦، مما يشير إلى الاقتراحات وجدت معارضة شديدة. لكن الأرقام الرسمية تقول أنه قد سجل فى عام ١٩٥٧، ٢٠ مليون يوم رجل، ثم وصل هذا الرقم إلى ثلاثة أضعافه تقريباً عام ١٩٥٨. اشترك ج.ت.و. بالعديد من النشاطات. ساعد الجنود على استصلاح الأراضى غير الصالحة للزرع، ساعدوا فى مواسم البذار. وفى أعمال العزق والحصاد. شيدوا خزانات المياه، ساهموا فى قطع الاحراج، اشرفوا على الدروس المسائية، والمستوصفات، وزودوا الفلاحين بالجرارات وغيرها من الآلات الزراعية. استخدمت وسائل النقل التابعة للجيش فى أحواض بناء السفن المدنية، وساعد المهندسون العسكريون فى الأعمال المتعلقة بحفظ المياه. وخلال القفزة الكبرى تركزت الجهود على المساعدة فى البناء الصناعى. فشيدت المصانع ومدت سكك الحديد. وحرست مستودعات فضلات الحديد، وصنع الصلب فى أفران الصهر التابعة للجيش.

إلى جانب الحملة من أجل الإنتاج، كان هناك حركة تهدف إلى تقليص النفقات وتطبيق الاقتصاد (الأمر الذى كان ملحاً فى كل البلد).

واعترف بوجود تناقض فعلى بين مطلب تقليص النفقات بالنسبة لصناديق الدولة وبين الحاجة لتامين مستلزمات بناء الدفاع الوطنى بناء نهائياً، كانت بعض الإجراءات الاقتصادية، بالمقارنة، بلا أهمية - تخفيف استهلاك الفحم، تمديد فترة استبدال البدلات العسكرية، الخ. وكان لبعض الإجراءات الأخرى مفاعيل سيئة على الفعالية العسكرية، كتقليص مدة اختبار الطائرات على الأرض قبل إقلاعها (لتوفير الكيروزين)، وتقليص تمارين الدفاع الوقائى.

كما اتخذ عدد من الإجراءات العملية لتحسين العلاقات بين ج.ت.و. والأهالى، ورفع بعض أعمال الظلم التى لحقت بالسكان. فأعيدت الأراضى والبيوت المصادرة إلى أصحابها، وخفضت مؤن الجيش، فى بعض الأمكنة، لتخفيف الأعباء عن السكان المحليين. وكان بإمكان السلطات المدنية أن تزور الوحدات العسكرية لتطلع على "انتقاداتها واقتراحاتها". كما قلصت مرتبات الضباط بغية التقليل من الفوارق الكبيرة فى مستويات المعيشة، ووجهت نصائح مشددة لهؤلاء الضابط كى يرسلوا عائلاتهم إلى قراهم التى ولدوا فيها.

وكانت العلاقات بين الضباط والأفراد قد أثارت بعض القلق، فاستعيد شعار "الديمقراطية العسكرية". خففت امتيازات الضباط، وألغيت بعض قواعد الانضباط. واتخذ فى كانون الثانى ١٩٥٨ قرار يقضى ببدء حركة جماهيرية من اجل إسقاط رتبة الضباط، بغية تعويدهم على الأوضاع الفعلية التى يعيشها الجنود. تخفيض الرتبة هذا، لمدة مؤقتة، صير إلى تحديده من قبل حركة "الضباط بين الجنود" فى أيلول. كان يفرض على جميع الكوادر أن يفضلوا كل عام شهراً واحداً بين الجند، كجنود عاديين، يستثنى من ذلك الضابط المسنون أو العجزة أو المرضى. حتى شباط ١٩٥٩، بلغ عدد الضابط الذين قضوا فترة بين الجند ١٥٠٠٠٠ ضابط (بينهم ٧٠ جنرالاً).

إلا أن نتيجة هذه العودة المحمودية إلى ممارسات "الثورية" كانت، على ما يبدو، معاكسة لما كان يرتجى. فقد الحق تطبيقها الأعمى ضرراً بالانضباط وبالفعالية العسكرية، ولم تؤد إلا إلى تأجيج شعور الغيظ فى الجيش. ومن المعروف أن سبباً من أسباب طرد بنغ تيه هوى، فى أيلول ١٩٥٩، الذى كان وزير الدفاع فى ذلك الحين، كان معارضته الشديدة لهذه الممارسات. كما أقيل موظفون مسنون آخرون من وظائفهم بين ١٩٥٨-٥٩ لأسباب مماثلة. هناك احتمال ضئيل بأن يكون محنكو السلطة هؤلاء قد شجبوا فلسفة التثوير هذه، من حيث المبدأ، لكنهم شجبوا على وجه التأكيد الطرق المتبعة لتطبيقها. ما كان يحاول القيام به هو إعادة استعمال للممارسات الثورية التى كانت مرعية الأجراء خلال الحرب ضد اليابان وخلال الأهلية، دون أن يؤخذ باعتبار مدى إمكانية تطبيقها فى الوقت الراهن آنذاك. (إنتاج الجيش، مثلاً، بين عامى ١٩٢٤-١٩٤٤، كان من الناحية الاقتصادية إنتاجاً جوهرياً من اجل استقرار المناطق الحدودية، لكنه عام ١٩٥٨، لم يكن له على الأرجح إلا مفعول هامشى على اقتصاد البلد، ولو لم يكن منظما بطريقة جيدة، لكان أدى إلى فشل المشاريع أكثر مما أدى إلى إنجاحها). هذه الممارسات التى اتبعت فى ذلك الحين، بأشكال مبالغ بها، خلقت حولها جواً من المظاهر المزيفة ومن انعدام الواقعية، وعملت على تدهور العلاقات بين ج.ت.و. وقادته السياسيين. وكانت النتيجة تنمية هذه الممارسات بدورها هى

الأخرى. ولم تجد هذه الحلقة المفرغ حلاً لها إلا فى أيـام الهـدوء والسكينة عـام ١٩٦٠ عنـدما بدأت تتباطأ وتيرة القفزة الكبرى إلى الأمام.

الـجـيــش والـحــزب :

شهدت السنوات بين ١٩٦٠و ١٩٦٤ رد الاعتبار الكامل ل ج.ت.و. فى نظر الحزب. فبعد أن تعرض عام ١٩٥٨- ٥٩ لنقد عنيف واعتبر موضعاً "لانحرافات" عديدة وخطيرة، أصبح عام ١٩٦٤ قطاعاً نموذجياً فى المجتمع، وأصبح يقدم للأمة كمثل يحتذى به، قادر على استنهاض الهمم فى حركة "تعملوا من الجيش" التى حصلت فى ذلك العام. فى نفس الوقت يبدو أن معنويات الجيش التى تدنت إلى حد بعيد خلال الفقرة الكبرى إلى الإمام قد تحسنت بفضل الجمع الذكى بين التسييس وبين الرغبة فى الخطورة والتنفيذ. وفى ١٩٦٤ كان يبدو أن الأشكال بين الثورية واللياقة قد حل، مؤقتاً على الأقل، وبالنسبة لما يتعلق ب ج.ت.و.

تحت قيادة لين بياو الذى حل فى أيلول ١٩٥٩ محل وزير الدفاع بنغ تيه هوى، تعززت رقابة الحزب على الجيش من نواح عدة، لكن التشديد تركز بصورة رئيسية على التربية السياسية فى القاعدة، بدلاً من أوليات المراقبة الشكلية المفروضة من فوق. والبنى العمودية للرقابة التى كانت إلى حد ما بيروقراطية وجامدة، صير إلى تجنبها فى سبيل الحرص على الاحتكاك المباشر الآراء على مستوى الفرقة أو الوحدة المقابلة لها فى عدد كبير من الفرق (٦٠ بالمئة من الكل)، أعيد إنشاء فروع للحزب كانت قد زالت. وقد تعزز شان هذه الفروع بفعل عودة لجان الجنود إلى الظهور وهى لجان تتمتع بسلطات "ديموقراطية" محدودة كانت بدورها قد زالت كذلك. ثم أعيد خلق مركز المفوض السياسى للفرقة، وشجعت خلايا اتحاد الشباب الشيوعى على مستوى الفرقة على لعب دور "راس الحربة" بتجميع أعضاء من الحزب وبتأمين اشتراكهم فى النشاطات السياسية. ووسع برنامج التربية السياسية، كما زيد الوقت المخصص له من أجل تغطية كل الأوجه الممكنة من الحياة السياسية. أما النصوص الكلاسيكية فقد كانت تقتصر تقريباً على مختارات من كتابات ماوتسى تونغ، وكان التشديد يتناول قواعد وإرشادات تنتمى إلى الحيز المعنوى الاخلاقى، التى يسع المنضمين الجدد فهمها بسهولة ويمكن تطبيقها فى الحياة اليومية.

رغم هذا التسييس المكثف، فان الممارسات الثورية "الصارمة" التى كانت مفروضة على الـ A P L خلال القفزة الكبرى إلى الأمام والأيام المحمومة التى سبقتها، قد هذبت وخففت. فقلص إنتاج الجيش فى القطاع المدنى إلى حد كبير، وأولى مزيد من الانتباه للإنتاج فى مزيد من الانتباه فى مزارع الجيش لحسابه الخاص. ورغم أن تشجيع التوفير قد استمر على حاله، لم تستعد الحملات الكبيرة التى نظمت فى ١٩٥٦-٥٨ والتى كانت ترمى إلى تنمية هذا التوفير. ثم تباطأت وتيرة حملة "الضباط بين الجند" وأصبحت تستخدم لتعزيز القيادة فى وحدات القاعدة أكثر من استخدامها لتقويم هيئة الضباط نفسها. كذلك اتبعت سياسة أكثر حذراً تجاه توسع الميليشيا التى كانت قد بلغت أعداداً كبيرة، من الناحية الإحصائية، أيان حركة "كلنا جنود" التى أطلقت فى زمن القفزة الكبرى والتى كانت قد ولدت غيظاً طبيعياً فى APL أما فى تلك الفترة الراهنة فقد صير إلى التشديد على صفاء

التكوين وعلى القدرات التقنية أكثر من التشديد على الازدياد العددى المخص للجند، كما أعطى APL من جديد سلطة رقابة متزايدة على الميليشيا.

هذه التصحيحات حدثت فى قسم منها بمحض الضرورة - الحاجة إلى بعث معنويات الجيش وانضباطه خلال السنوات التى تلت القفزة الكبرى، وفى فترة هيجان شعبى، محصوراً النطاق حقاً لكنه متسع بما فيه الكفاية، وفى فترة استياء يعود إلى الالتزامات التى فرضتها القفزة الكبرى على الجماهير. ورغم انه من الصعب تعيين التأثيرات الخصوصية التى مورست

على صياغة نهج سياسى تجاه APL فمن المحتمل، كما يبدو، أن كثيرين من زعماء APL كانوا واعين تمام الوعى بالمفاعيل المضرة لعملية "التثوير" العمياء، وان توازناً متعمداً نشا بعد ذلك بين عملية التسييس المكثف من جهة، وبين الوتيرة المتباطأة للإجراءات الثورية التى انتهى اجلها من جهة أخرى.

واخيراً، رغم التشديد على العمل السياسى فقد كرس وقت كبير كذلك للمسائل العسكرية - بمعدل ٦٠ بالمئة. على اثر القفزة الكبرى وإلغاء المساعدة السوفياتية علم ١٩٦٠، كان APL يعانى نقصاً فادحاً فى العتاد، بل انه اضطر إلى تدمير قسم من قواته الجوية نظراً لانعدام قطع الغيار. لكن مثل هذه النواقص كانت قد نجمت عن الظروف القائمة لا عن سياسة تمييز ضد ج.ت.ش وكانت الانحطاط الاقتصادى للفترة التى أعقبت القفزة. فى عام ١٩٦١، فلصت ميزانية الدفاع "لا نملك أرقاماً بالنسبة للسنوات التى تلت" لكن هذا الإجراء كان ما زال يندرج ضمن إطار تقليص النفقات بشكل عام. إلا أنه ابتداء من عام ١٩٦٣ ولدى إنشاء وزارات جديدة لبناء الآلات، كان ثمة وزارة يرئسها ضابط قديم من ضباط ج.ت.ش. تجعلنا نعتقد بوجود محاولة مقصودة تهدف إلى تعزيز الصناعة فى مجال الدفاع الوطنى فى الأقاليم التى كانت مرهونة حتى ذلك التاريط بالمساعدة السوفياتية. وكان بوسع واحد من الوزراء الجدد على الأقل أن يعنى بتنمية صناعة الصواريط من أجل تحقيق قوة الردع الذرية الصينية.

جيش التحرير الشعبى والثورة الثقافية :

ما أن حاز ج.ت.ش. كما يبدو، على مكانة كبيرة وعلى شئ من التناسق بفضل حركة "تعلموا من الجيش" عام ١٩٦٤، حتى بدأت تظهر العلائم الأولى لخلافات جديدة. ثم اتضحت هذه العلائم أكثر فأكثر عام ١٩٦٥، لكى تظهر على حقيقتها خلال الثورة الثقافية ١٩٦٦-٦٧ فى وثائق عديدة غير متحيزة، خلافاً للعادة. ثم أن الدور الغامض والصعب الذى فرض على ج.ت.ش. أن يلعبه خلال الثورة الثقافية نفسها لم يؤد إلا إلى تفاقم هذه الخلاف فى وجهات النظر. سنحلل طبيعة هذا الخلاف لاحقاً. أما الآن فنحن نولى اهتمامنا للأحداث التى سبقت الثورة الثقافية، فنحاول أن نفهم لماذا تكدر وضع ج.ت.ش. بسرعة بعد أن كان فى وضع ملائم عام ١٩٦٤.

لقد رأينا كيف تم الوصول، بعد فصل بنغ تيه هوى عام ١٩٥٩، وفى ظل القيادة العسكرية الجديدة، إلى تسوية صعبة بين مقتضيات التثوير ومقتضيات اللياقة التى

تتعارض فيما بينها. بتعبير آخر بين السلطة السياسية والقيادة العسكرية. وقد تمت تسويات من هذا النوع بعد القفزة الكبرى، فى عدد لا بأس من ميادين السياسة الصينية، لاسيما فى الزراعة وعلى الصعيد الاقتصادى العام. كان السؤال الدائم هو التالى : هل يجب التساهل إلى ما لا نهاية تجاه مثل هذه التسويات أم أنها كانت معدة من اجل توفير فترة استراتيجية قبل البدء بالمرحلة الثانية من "العملية الثورية" الحاسمة ؟ رغم أنه من الصعب تعيين من كان ينتمى إلى هذا الرأى أو ذاك، من القادة المسؤولين عن البلد، ورغم انه يجب التحفيظ تجاه القبول بالقيمة الشكلية للعديد من الملامات المتوالية التى تلقى الآن على ليوتشاوتشى ومؤيديه، فأنه يبدو من الواضح جداً أنه كان هناك انقسام فعلى فى القاعدة كما فى اعلى المستويات. بالدرجة الأولى كان هناك "الماويون" بقيادة ماو نفسه طبعاً، الذين أدى بهم تشديدهم على الثورة الدائمة إلى رفض ذلك النوع من التسوية الذى حصل بعد القفزة الكبرى، ما عدا الإجراءات القصيرة المدى. بالدرجة الثانية هناك "المعتدلون"، الذين واجهوا الاشتراكية، لأسباب مختلفة، منها ما هو عملى ومنها ما هو أيديولوجى، بصورة أكثر حذراً. نقطة ضعف هذا الفريق الثانى كانت تكمن فى فقدانه للإجماع على رأى، فى الوقت الذى لم يكن يملك فيه حلاً (بديلاً) أيديولوجياً يقترحه على الماويين. هذا الفريق كان يضم، على ما يعتقد البعض، أناساً يتراوحون بين من يعتبرون أنفسهم ماويين قلباً (لا قالباً)، لكنهم يعترضون على بعض النقاط التفصيلية فقط، وبين التكنوقراطيين والإداريين الذين يعترضون على المبادئ الجوهرية.

ويقال أن زعيم هؤلاء كان، فى الحزب، بشكل عام، ليوتشاوتشى، وان زعيمهم فى الجيش كان رئيس الأركان لوجوى شينغ. وسواء صحت هذه النعوت أم لم تصح، فأن الاتهامات التى تساق اليوم ضد لو بشكل خاص تمكننا من رؤية داخلية حية للصراع بين الماوية والتدريجية داخل ج.ت.ش. وبوسعها أن تفسر المعنويات السيئة وانعدام الوحدة، منذ ١٩٦٤، داخل هذا الفريق الأخير.

الاتهامات التى سيقت ضد لوجوى شينغ (وقد أطلق قسم منها ضد بينغ تيه هوى وليوتشاوتشى) يمكن أن تلخص تحت العناوين الخمسة التالية : (١٩)

السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية :

لقد "روجوا البضاعة التحريفية المستوردة من قوة أجنبية". ونشروا سخافات من مثل "بوسعنا الاعتماد على الاتحاد السوفياتى بالنسبة للصواريخ البعيدة المدى" ثم "وضعوا العراقيل من أجل إعاقة وتوقيف تقدم البحث العلمى المتعلق بالدفاع الوطنى". وان لوجوى شينغ كان يتبنى سياسة "دفاع سلبى" وصفها بأنها "كحصر المياه" (أى أنها ستوقف الغزو على حدود الصين). أما ليوتشاوتشى فقد كان يعتقد بدوره انه "سيكون من المزعج أن يأتينا العدو". إذا كانت هذه الاتهامات تتضمن قسطاً من الحقيقة فأنها تدع مجالاً للاعتقاد أن معارضة قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتى وإتباع سياسة الدفاع الذاتى العسكرية التى تلت ذلك، لم تتوقف لدى إقصاء بنغ ته هوى. وليس من المحتمل على الإطلاق أن يكون الذين وجهت إليهم الهجمات موالين للسوفيات فعلاً، بل لعلهم كانوا قد دافعوا عن تقارب صينى - سوفياتى وثيق بما فيه الكفاية حتى يبعثوا

النشاط والحياة فى التزامات الدفاع المتبادلة بين البلدين، لاسيما بما يختص بالمساعدة العسكرية السوفياتية. وثمة بعض الدلائل - القليلة الوثوق - تدع مجالاً للاعتقاد أن لوجوى شينغ قد أصر قبل ذهابه عام ١٩٦٥ على تعزيز الدعم الأممى لفيتنام الشمالية وعلى تنسيق المساعدة العملية مع هذا البلد (٢٠).

السياسة العسكرية الوطنية :

أصر لوجوى شينغ فعلاً على تحديث ج.ت.و. وتسوية أوضاعه وأولى أهمية كبيرة لدور الأسلحة الحديثة وخاصة الأسلحة الذرية. وعارض تغليب السياسة على العمل العسكرى، مدافعاً عن الأمور العسكرية والسياسية ينبغى أن تكون موضع الاهتمام نفسه. كذلك أولى أهمية كبيرة للتكوين العسكرى، ذاهباً إلى أن "التربية العسكرية نفسها هى سياسة"، "هى السياسة الكبرى"، ونظم تزاحمات ومباريات داخل ج.ت.و. أقحم فيها الكفاءات العسكرية، بغية التقليص من دور السياسة. وعارض تنمية نظام الميليشيا الشاملة وخرب النظام التقليدى المبنى على التنسيق بين القوى النظامية المحلية وقوى الميليشيا (مثل هذه الاتهامات سيقت أيضاً ضد بنغ ته هوى).

حتى لو أطلقنا حكمنا انطلاقاً من الجدول المشوه الذى تقدمه الاتهامات الماوية ضد "لو" فأنه يبدو من البديهى أن التمييز الأساسى بينه وبين الماويين كان ينصب على مركز الاهتمام أكثر من أنصابه على المبادئ. لم يكن "لو" معرضاً لمبدأ الرقابة السياسية - وهو الذى كان على كل حال احد المدافعين الرئيسيين عن هذه الرقابة فى الأيام الأولى من الحرب ضد اليابان - بل كان يشك بالحدود المتطرفة التى كانت تصل إليها ممارسة هذه الرقابة. ونحن نلاحظ مثل هذه الشكوك، فى ١٩٦٥-٦٦، فى عدد كبير من الأسلحة المتخصصة فى ج.ت.و. - الطيران، البحرية، الخ - وهى أوساط كان يتولد فيها شعور مرير بالتعارض بين المتطلبات العسكرية والسياسية. عام ١٩٦٦، كان المشتركون فى ندوة حول الطيران، مثلا، يشيرون بأسف إلى انه منذ أن بدأت الثورة الثقافية تأخذ مجراها "كان الاهتمام ينصب على التربية السياسية ونادراً ما كان يتناول التكوين العسكرى"، ويلاحظون بحق أن القوى الجوية قد قاتلت فى الجو و... لا يسعها أن تسمى قوى جوية إذا كان أفرادها لا يستطيعون التحليق (٢١).

خلال الثورة الثقافية أعطى المعلقون الغربيون تفسيرات متناقضة جداً لدور ج.ت.و. بعضهم رأى فى هذا الجيش الحليف الأكثر ولاء لماو والعامل الأكثر نشاطاً، وانه مستعد "للاستيلاء" على الصين باسمه أن لم يكن قد استولى عليها بعد. ومع تقدم الزمن، بدأ الاعتقاد طوعاً بأن معارضة ج.ت.و. للعملية الثورية الماوية كانت أوسع انتشار مما كان يظن، حتى ذلك الحين، وان ج.ت.و. كان بشكل أساسى معارضاً لماو، ومعرضاً، فى الحقيقة، لعملية "تطهير" واسعة. تأويلان كلاهما متحيز، رغم أن كلاً منهما يدرك قسماً من الحقيقة. فالتناقض الظاهر لا يمكن أن يحل إلا إذا أخذنا بالاعتبار الدور المتناقض أساساً، والمزدوج، الذى لعبه ج.ت.و. على امتداد تاريخه، تارة بوصفه أداة سياسية وطوراً أداة

عسكرية، وأخذنا أيضاً صراع "الولاءات" الذى حصل بين صفوف جنوده وقيادته، فى فترة نهوض سياسى خطير كالثورة الثقافية.

خلال الأشهر الأولى من الثورة الثقافية كان ج.ت.و. يتصرف، كما يبدو، وكأنه لسان حال المأويين. فالتسييس المكثف بواسطة أفكار ماو والذى كان قد بدأ ينشر فى طول البلاد وعرضها كان فى الواقع مطبقاً فى ج.ت.و. منذ ١٩٦٠. بهذا المعنى كان ج.ت.و. يلعب دور المرشد السياسى لسائر الأمة جمعاء. من تشرين الثانى عام ١٩٦٥، تاريط ابتداء هذا البحث، حتى حزيران ١٩٦٦، تاريط انتهاء المرحلة الأولى منه، كانت جميع السجالات الكبرى التى وجهت ضد بنغ شن وحلفائه فى إدارة الحزب فى بكين، تطلق منطقياً من خلال صحيفة الجيش بالذات، "صحيفة جيش التحرير". قبل الدورة الحادية عشرة للجنة المركزية فى آب ١٩٦٧، كانت وحدات ج.ت.و.، على ما يقال، قد تدخلت من أجل الحؤول دون انقلاب وشيك الحدوث فى بكين، وفى الدورة نفسها اقر رسمياً تنصب لين بياو كزعيم ثان للحزب (محل ليوشاوشى) وكرفيق السلاح المقرب من الرئيس ماو. وكانت حركة الحراس الحمر التى بدأت بعد تلك الدورة تنال بوضوح كل المساعدة من ج.ت.و. أن لم تكن موجهة فعلاً بواسطته، كما دعى العديد من القادة الآخرين فى ج.ت.و. إلى احتلال مراكز عالية فى التراتب الرسمى.

إلا أن هذا الصعود السريع لمركز ج.ت.و. وحظوته كان مرافقاً، كما ذكرنا، لاختلافات جديدة داخل الجند وداخل القيادة. وليس من قبيل الصدفة أن يكون هذه الظاهرة قد ترافقت مع التكثيف الدراماتيكى للسياسة "تحت الطلب" الذى كان يمارس من ١٩٦٥-٦٦. فثمة هنا موازاة واضحة مع تجربة سنتى ٥٧-٥٨، حين أدت محاولات دفع تسييس ج.ت.و. إلى ابعد من الحدود المقبولة، إلى إثارة ذلك النوع من الابتعاد الذى كان مفترضاً بالمحاولات أن تقضى عليه. ويبدو أن الخط الفاصل بين ما يمكن قبوله وبين ما لا يمكن قبوله، قد زال مرة أخرى فى فترة معينة من عام ١٩٦٥. مؤدياً بذلك إلى إقصاء لوجوى ششينغ.

مع ذلك فقد بقى وضع ج.ت.و. مستقراً إلى حد ما حتى نهاية العام الأول من الثورة الثقافية (غداة ١٩٦٦) لم تتزعزع invoque حتى ذلك الحين إلا سلطته المعنوية فقط. وإذا استثنينا حادث بكين فى تموز، فانه لم يجد نفسه مضطراً للتدخل جسدياً فى أوضاع كان من شأن بعض الوحدات الخصوصية أن تتخذ موقفاً إزاءها. كما كان إلى حد بعيد، مصوناً من مفاعيل انقسام الثورة التى استبعدتها قرارات الدورة الحادية عشرة استبعاداً فعلياً. أما ماو ومؤيدوه فقد تقدموا بعدد من الاقتراحات التى ليس من شأنها أن تجد تجاوباً فى أوساط ج.ت.و. - مساهمة اكبر فى الإنتاج، توسيع الميليشيا الخ - لكنها، على ما يبدو، لم توضع موضع التنفيذ. بل يبدو أن تسوية ضمنية قد حصلت، وأدت إلى تأمين دعم ج.ت.و. للثورة الثقافية لقاء بعض التنازلات. كذلك فى الشؤون المدنية، كان عدد كبير من القادة البارزين فى الحزب، مازالوا يدعمون الثورة الثقافية ظاهرياً، شرط أن لا تؤدى إلى خلخلة الإنتاج الصناعى أو الزراعى.

إلا أن الثورة الثقافية شهدت فى بداية عام ١٩٦٧ وتيرة أسرع، ومتناقضة بذلك مع التسويات التى تمت ومهددة وضع الحزب والقادة العسكريين معاً. ثم أن عدداً من قادة الحزب الذين حلوا محل جماعى بنغ شن استبدلوا هم أنفسهم وعلى امتداد البلد بكامله، واخذ "المتمردون الثوريون" المأويون يتحدون سلطات الحزب المحلية القائمة وقتئذ. كذلك أعيد تنظيم جماعة الثورة الثقافية داخل ج.ت.و. وهم جماعة كانت قد بقيت حتى ذلك الحين على الحياد، ووضعت تحت سلطة جماعة الثورة الثقافية المأوية (وعلى رأسها شن توتا وهو فيلسوف تلميذ لماو ومقرب منه، وزوجته شيانغ شينغ)، وللمرة الأولى بدأ بعض القادة العسكريين البارزين، غير لوجوى شنغ، يتعرضون لهاجمات علنية من الحراس الحمر، لاسيما بعض المقاتلين القدماء، كالقائد العام السابق شوته والمارشال السابق هولونغ.

أما ماو شخصياً فقد طلب من ج.ت.و. أن يتدخل كلما لزم الأمر إلى جانب "المتمردين الثوريين" قالبا بذلك ظهر المجن لسياسته القديمة حول عدم التدخل، تلك السياسة التى دعمها لين بياو ظاهرياً.

أن تدخل ج.ت.و. فى تلك الفترة من الثورة الثقافية قد يمكن من تعزيز سلطته فى ميادين خاصة، حيث كان يسيطر على الأحلاف الإدارية "الثلاثية" التى تكونت حينذاك بين "المتمردين الثوريين" و"الكوادر" التقدميين" و "وحدات ج.ت.و. والمحلية".

لكن هذا التدخل، إذا عايناه من الزاوية الوطنية، لم يكن بوسعه إلا أن يضعف ج.ت.و. فقد أدى التدخل، فى كثير من الحالات، إلى تحويل اتجاه الزمر المتمردة المتنافسة واتجاه الرأى العام كذلك. أن العامل الديمقراطى الحقيقى المتضمن فى الثورة الثقافية كان يعنى أن ج.ت.و. كان مضطراً فى كثير من الأحيان إلى التصرف وفقاً لمبادرته الخاصة، لكى يتبين فيما بعد أن أعماله الخاصة كانت مدانة فى بكين من القيادة إياها التى وافقت على مبدأ التدخل وشجعته. فى بعض الأقاليم التى كانت قد بقيت حتى ذلك الحين على الحياد تجاه الثورة الثقافية، يبدو أن وحدات ج.ت.و. قد تدخلت ضد المأويين لتدافع عن سلطات الحزب القائمة. فى نيسيان، قلبت قيادة بكين الأمر الأصلى بالتدخل، وأطلقت داخل ج.ت.و. حركة موجهة من اجل تحسين العلاقات مع الأهالى. هذه التغيرات السريعة فى السياسة قللت فيما بعد من الاحترام الموالى ل ج.ت.و. الذى أصبح والحالة هذه عاجزاً فى كثير من الأحيان عن التصرف للمحافظة على القانون والأمن. وعبثاً صير فى حزيران إلى بعث السلطة التى ترمى إلى تحقيق هذه الغية. ففى ذلك الوقت كان عدد من قادة ج.ت.و. لا يريدون زج انفسهم فى الموضوع، فبقوا حياديين، بينما كان الوضع بأسره يتدهور.

وقد بلغت أزمة الثقة هذه أوجها أثناء حادث ووهان الشهير فى تموز ١٩٧٦، وعندما أعربت العسكرية الإقليمية عن دعمها ل ج.ت.و. من اجل عملية تنظيم هامة لم تكن بكين قد وافقت عليها، وحين تعاونت الوحدات التابعة لهذه القيادة على اختطاف المبعوثين المرسلين من بكين من أجل حل المشكلة. بهذا الحادث أدركت قيادة بكين بشكل أفضل إلى حد تدهورت الثقة ب ج.ت.و. وبهيبته. ورغم أن هجمات جديدة أطلقت فى وجه المدافعين عن "المبادئ العسكرية البرجوازية"، فأنها كانت، بمعنى من المعانى، تطال الماضى بينما كانت سلطة ج.ت.و. عملياً، قد بعثت فى جزئها الأكبر. فى آب أطلقت حملة جديدة تهدف إلى "دعم الجيش" وكان التشديد فيها ينصب على انه، مهما كان الأمر، لن تنجح أية محاولة

للنيل من سلطة ج.ت.و. وهيبته. من خلال الشهر التالى أعطيت الأوامر بمنع حجز السلاح أو العتاد عن ج.ت.و. وفوض ج.ت.و. باللجوء إلى القوة من اجل الدفاع عن نفسه. فبدأ ج.ت.و. عند
ذاك يتدخل فى المجالات التى كانت تحدث فيها اضرابات جدية، مثلاً، فى كانتون، لا بقصد دعم فريق معين بل من أجل تهدئة الفرقاء المتنافسين.

خلاصة :

بعد أن عرفنا القدر المضطرب ل ج.ت.و. خلال الثورة الثقافية لا يجب أن نستنتج، كما يفعل الكثيرون، انه كان - وبالتالى كان دائماً - أداة سياسية اقل طواعية وولاء مما كان يبدو فى البداية. لقد كان سلوكه على امتداد عام ١٩٦٧ يمتاز بالتأرجح والتردد أكثر مما كان يمتاز بالعصيان والتمرد. لقد كان ج.ت.و. معتاداً على تلقى الأوامر والتوجيه من قيادة سياسية كانت على كل حال متغلغلة بوضوح ضمن بنياته القيادية الخاصة مع ذلك فقد كان الإخلاص والولاء للحزب، فى زمن معين، أخلاصاً وولاء لماوتسى تونغ، ولم يكن الحزب سوى التعبير التنظيمى عن المأوية بوصفها أيديولوجياً. عندما خلقت الثورة الثقافية ثنائية ماو والحزب، قضت بالفعل على تلك النقطة المرجعية الثابتة والموحدة التى كان ج.ت.و. يتعامل معها بحكم العادة.

على كل حال ف ج.ت.و. لم يكن يبدو مستفيداً كل الاستفادة من الاستقلالية الكبيرة الشأن التى منحه إياها، مبدئياً، القضاء على نظام القيادة الموحدة. فعندما كان يضطر إلى التدخل كان يفعل ذلك مكرهاً وكان ينتابه القلق على النتائج التى قد يسفر عنها هذا التدخل. عندما كان ج.ت.و. يتصرف بشكل حاسم ضد المأويين، لم يكن يفعل ذلك لنفسه، بل لأنه كان خاضعاً بالفعل لرقابة قيادة الحزب فى القطاع الذى يقاوم الثورة الثقافية. وعندما نأخذ بالاعتبار الإمكانيات الإقليمية والانفصالية العسكرية فى الصين والإهانات التى تكبدها ج.ت.و. فى ميادين شتى، يتضح لنا عندئذ بشئ من الجلاء أن ج.ت.و. لم يكن يسعى فعلاً "الاستيلاء على السلطة"، كما تكهن غالباً المراقبون الأجانب. الإغراء الذى يدفع للقيام بذلك كان إغراء كبير. والحق انه من الصعب أن نتصور أمة أخرى فى طريق النمو، يعتمل فيها مثل هذا التمخض الهام، ثم الصمد وقتاً اطول أمام هذا الإغراء. ولكن يبدو أن إعادة الخضوع للسلطة قد استمرت لدى ج.ت.و.، حتى فى الوقت الذى لم يعد فيه مصدر السلطة محدداً بشكل واضح. صحيح انه جرى صرف عدد من الضباط الكبار من ج.ت.و. وعام ١٩٦٧، ولكن لا يمكن اعتبار هؤلاء، بأى معنى من المعانى، أنهم يشكلون مجموعة موحدة معارضة. ففى كل حالة خصوصية كانت أسباب الصرف مختلفة. صرف البعض بسبب علاقاتهم مع أجنحة من الحزب، وصرف البعض الآخر (كما كانت الحال فى حادث ووهان) لأنهم تدخلوا باسم مجموعة من الثوريين "المزيفين". أضيف إلى ذلك أن بعض القادة الكبار فى الجيش البرى وفى البحرية، وعدداً من أعضاء المكتب السياسى العام قد عارضوا، ما يبدو، اتساع الثورة الثقافية بين صفوف ج.ت.و. إلا أنه رغم

ذلك لم يكن ثمة قاسم مشترك، ولا يمكننا أن نعطى قيمة للآراء التى تفترض وجود مجموعات تآمرية داخل ج.ت.و.

إلا انه لا يمكن أن ننكر أن الثورة الثقافية قد لينت روابط الطاعة السياسية التى جعلت من ج.ت.و.أداة سياسية مأمونة بشكل عام، خلال عشرات السنين. فى الماضى كانت تذلل أزمات الثقة بين ج.ت.و. والحزب عن طريق التسويات الضمنية. إما الآن، فى الوقت الذى تكتب فيه هذه السطور، أى فى أواخر عام ١٩٦٧، فيبدو أن مثل هذه التسويات مازالت تطبق، لكن الانقسامات داخل الحزب نفسه تعرقل تنفيذها. إذا كان ينبغى أن تظل السياسية تحت رقابة البندقية، فينبغى عندئذ أن يكون هناك سبيل سياسى واحد لإعطاء الأوامر. أن مستقبل ج.ت.و.، ومستقبل المجتمع الصينى على كل حال، يتوقف إلى حد بعيد جداً على التطور المقبل للثورة الثقافية.

الهوامش

(١) فى ظل سلالة تسنغ، كانت قوات الرايات المنشورية موزعة كما يلى : تمركز قوى فى بكين وشريط حماية فى شيهلى، ثكنات حدودية قوية فى منشوريا فى الجزء الغربى والشمالى الغربى من الصين، ثكنات إقليمية فى الأقاليم الساحلية على امتداد خطوط المواصلات التى تصل إلى العاصمة بالجنوب : فى النقاط الهيدروليكية (المائية) الاستراتيجية - اليانغتسى، القناة الكبرى، دلتا النهر الغربى الخ.. فى الأقاليم المعزولة جغرافياً كتسو شون وشن سى. كما كان هناك توزيع مماثل للقوى فى عهد سلالة مينغ.

(٢) تتركز هذه المناخق على التوالى حول سهل النهر الأصفر، والجزء المركزى من يانغستى، والنهر الغربى. وقبل أن تنمو المواصلات الحديثة، كانت الإمكانية الوحيدة للخروج من منطقة تسو شوان هو النزول شرقا، اليانغتسى، أو جنوبا حيث النهر الأحمر.

(٣) كانت الرايات المنشورية مسؤولة مباشرة أمام الإمبراطور، بينما كان اللواء الأخضر الصينى تحت قيادة وزير الدفاع. فى كل إقليم أو مقاطعة شبه ملكية، كان الجنرال التترى (المنشورى) هو الذى يقود الرايات المنشورية. إما الحاكم أو الحاكم العام فقد كان، بحكم وضعه وزيراً للحربية. فى مقابل ذلك كان الجنرال والحاكم يشكلان معاً فى المجلس الإقليمى. فكان التقسيم يضعف الرايات نفسها، إذ تتقاسم رايات عدة مختلفة قيادة منطقة واحدة لكى تتجنب القيادة الموحدة. "فى العاصمة كانت الثكنة الدائمة مؤلفة غالباً من وحدات مزدوجة.. أو كانت توضع وحدات عدة فى فئات على حدة وذات امتيازات، مما يثير الحسد والغيرة أكثر من تشجيع التعاون فى نشاطات التحزيب" (مايكل ليوى، الصين الإمبراطورية، لندن ١٩٦٦، ص ١٦٣) وكما أن الثقل الموازن كان يمارس عادة من خلال عراضات القوى بين الرايات واللواء الأخضر.

(٤) كان محظراً على الرايات أن تشغل وظيفة أو أن تمارس تجارة مختلفة عن تلك التى يطلبها منها الحكم. كانت تحدد أسعار الأرض والنفقات رغم التزايد الطبيعى لعدد محاسيب الرايات. ورغم الإصلاحات التى أدخلت على النظام أخيراً فى عهد شينغ لنغ، فان كثيرين من أعضاء الرايات كانوا يعيشون فى الفاقة والبؤس فى نهاية القرن الثامن عشر. كتب احد المراقبين أن "الأشخاص كانوا متنافرين فى أوضاعهم كما فى لباسهم. فتيان وشيوخ، أقوياء وضعفاء، بعضهم اعور وبعضهم اخرس تماماً، ولم يكن هناك من يرفض استخدامه لشدة تعاسته". (أ.ب. فريمان ميتفورد "المبعوث لدى بكين" لندن ١٩٠٠، ص ١٩٠-١٩١، هذه الفترة مذكورة فى كتاب مارى رايت "آخر مرحلة فى الصين المحافظة" نيويورك ١٩٦٦، ص ١٩٧). أما اللواء الأخضر فكان يتمركز فى حاميات بوحدات صغيرة نسبية تحت قيادة القواد العام للأقاليم. هذه الوجود على هذا النحو كان يشجع الفساد وعدم الفعالية. فى بداية القرن التاسع عشر كان عدد أعضاء اللواء الأخضر اقل مرتين من عددهم على الورق.

(٥) "رالف.ل.بول" "ارتفاع العسكرية الصينية، ١٨٩٥-١٩١٢" برستون، ١٩٥٥، ص٣٦.

(٦) "فرانز مايكل" "مقدمة لستانلى سبكتور، لى هونغ شانغ وجيش هوى" سيتل، ١٩٦٤ ص ٢٣.

(٧) "ورغم أن كثيراً من السلالات كانت تهتم بان تنجح شخصيات ذات وزن باحتلال منصب الجنرال، سواءً كانت الشخصيات صينية أو أجنبية، فان النظام الذى انشئ من جديد كان يرمى دائماً إلى البرهان على أن مصلحته مرتبطة بالسلطة المدنية التى تعاونها خدمات الضباط التقليدية، أكثر مما هى

مرتبطة بسلطة تفرض فرضاً عبر نشاط ضباط عسكريين". Loewe "الصين الإمبراطورية" ص ١٣٩.
(٨) بول "ارتفاع القوة العسكرية الصينية ص ١٣٢٩"
(٩) رايت "آخر محطة فى الصين المحافظة".
(١٠) "حل بعض المسائل فى تاريط حزبنا" ماوتسى تونغ، الكتابات المختارة المجلد ٣ بكين ١٩٦٦ ص ٢٠٧. أنظر أيضاً "لنرفع عالياً راية نظام لجان الحزب" صحيفة جيش التحرير، أول تموز ١٩٥٨.
(١١) الأرقام من كتاب غيتنز "دور الجيش الصينى"، الملحق. كان الجيش الثامن البرى الذى يعمل فى الصين الشمالية هو الجيش الرئيسى. أما الأرقام المتعلقة بالجيش الرابع الجديد الذى كان يعمل فى الجزء الأوسط الجنوبى من الصين فلا تظهر من خلالها أبعاد قابلة للمقارنة. لكن الأرقام قد يكون مبالغاً فيها لتقنع مفاعيل التدمير الفعلية للجيش الرابع الجديد أثناء حدث شباط ١٩٤١ فى الجزء الجنوبى من أنهوى.
(١٢) شورمان "الأيديولوجية فى التنظيم فى الصين الشيوعية" بركلى ١٩٦٦.
(١٣) أنظر تشبيه ماو حول "الشيط الجاهل أزاح الجبلين" المؤلفات المختارة، مجلد ٣، ص ٣٢١-٢٣.
(١٤) العلم الأحمر، رقم ١٢، آب ١٩٦٧، فى مجلة بكين، ٤ آب ١٩٦٧.
(١٥) قامت أليس لانغلى هسية بمحاولة مبكرة حول الموضوع، "استراتيجية الصين الشيوعية فى العصر الذرى"، برنتيس هال، ١٩٦٢، لكن معظم استنتاجات المؤلفة تحتاج إلى إعادة النظر فيها على ضوء الأحداث والانكشافات اللاحقة.
(١٦) راديو شونغكينغ، ١٥ آذار ١٩٥٤، مذكور فى كتاب غيتنغز "دور الجيش الصينى" ص ٢٠٠، عدد ٤٩.
(١٧) افتتاحية صحيفة الشعب، ١٧ كانون الثانى ١٩٥٧ فى "سورفاى اوف شاينا مينلاند برس" عدد ١٤٥٩.
(١٨) صحيفة جيش التحرير، افتتاحية، ١٥ كانون الأول ١٩٥٦، وفى المرجع المذكور أعلاه عدد ١٤٧٦.
(١٩) الاتهامات الموجهة ضد بنغ ته هوى ولوجوى شنغ مذكورة فى العلم الأحمر، وصحيفة جيش التحرير وافتتاحيات صحيفة الشعب، أول آب ١٩٦٧ (مجلة بكين، ٤ آب ١٩٦٧) وفى "الفروقات الأساسية بين الخطوط العسكرية للبروليتاريا والبرجوازية" صحيفة الشعب، ٧ أيلول ١٩٦٧ (مجلة بكين، ٢٤ تشرين الثانى ١٩٦٧).
(٢٠) أنظر فرانز شورمان "ماذا جرى فى الصين؟"، نيويورك ريفيو اوف بوكس ٢٠ أكتوبر ١٩٦٦، جون غيتنغز "هل ستحارب الصين" ؟ آذار ١٩٦٧، فار استرن اكونوميك ريفيو.
(٢١) صحيفة جيش التحرير، ١٧أيار ١٩٦٦ فى سورفاى اوف شاينا مينلاند برس عدد ٣٧٠٦.

الجيش والنظام العسكري في الكونغو

ب. فوبارجن

منهاج البحث :

كان يمكن لعنوان المشروع، وهو "دور الجيش فى عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية"، أن يؤدى إلى الالتباس لو لم يهتم صاحبه بالتأكيد على أن الأمر إنما يتعلق فى الواقع بدراسة دور الجيش فى القارات الثلاث فى هذا العصر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية لكل بلد. بهذا يكون صاحب المشروع قد ترك الباب مفتوحاً ليس فقط أمام الشك فى ايجابية دور الجيش فى عمليات التنمية، بل ربما أمام تبيان دوره السلبى.

ومن الواضح، بادئ ذى بدء، أن البنى والمؤسسات الاجتماعية - السياسية التى تميز الدول الأفريقية المستقلة لا ينبغى أن تعتبر مسبقاً ملائمة للتنمية لأنها على طريق الاستقلال، بينما يحكم على مؤسسات أو بنى مشابهة بأنها، بشكل واضح، غير ملائمة للتنمية قبل الاستقلال. أن الجيش الوطنى لبلد أفريقى مستقل لا يختلف بالضرورة عن الجيش الاستعمارى.

لقد تحدرت القوى العسكرية الحالية فى أكثر البلدان الأفريقية من الاستعمار بشكل متصل. وهى تتألف من نفس الجنود، وإلى حد بعيد من نفس الكوادر، وتقوم بنفس وظائف القمع والقهر وتتغذى من نفس الأيديولوجية، ولا يمكن تحليلها إلا انطلاقاً من الوضع الاستعمارى. هكذا نحصل على أولى قواعد منهاج الدراسة وهى : انه من الضرورى اللجوء إلى التاريخ الاستعمارى للبحث فيه عن وظيفة وبنية وأيديولوجية القوى العسكرية وكذلك عن طبيعة التناقضات الداخلية أو الخارجية التى تخضع لها.

وفى نفس الوقت الذى يجب البحث فيه عن الخصوصية التاريخية للجيوش الأفريقية المعاصرة، يجب الاستفسار عن وظائف الجيش والعلاقة القائمة بينه وبين المجتمع بشكل عام.

هناك ثلاثة أوضاع ممكنة نظرياً :

(١) الجيش والمجتمع السياسى يتطابقان تقريبا. ويتقلص المجتمع إلى جماعة عرقية متحكمة تتعسكر كلياً لتستجيب للنشاط السياسى الرئيسى للجماعة المكون من التسلط أو الاضطهاد. وهذه هى، من غير شك، حال عدة مجتمعات قبلية فى أفريقيا قبل الاستعمار.

غير أنه يمكن أن يتمرد جماعياً مجتمع غير متعسكر يكون مهدداً فى وجوده. فالشعب المسلح بكامله يقوم بحرب ثورية أو وطنية. والجيش والشعب يتطابقان، إنما بشكل مؤقت. والجزائر تقدم المثل على ذلك التطابق العابر.

(٢) الجيش والمجتمع السياسى لا يتطابقان، إنما يمكن للجيش أن يمثل قوة اجتماعية، من بين قوى أخرى، مؤهلة للتعبئة فى اتجاه التنمية أو تحويل المجتمع. ويمكن

أن يكون للجيش، حسب هذا المفهوم المحظى لدى السوسيولوجيين الغربيين غير الماركسيين، دور خلاق، لاسيما فى الدول الجديدة، يقارنه البعض بدور البرجوازيات الغربية فى القرن التاسع عشر أو بدور الحزب البلشفى فى الاتحاد السوفياتى. باسم "الاوليغرشية المتعصرنة" تقام من الضباط والقادة العسكريين قوة مستقلة ذاتياً وصاحية لتحويل المجتمع.

(٢) الجيش والمجتمع يميلان إلى التعارض، أو بالأخرى، يعارض الجيش تحول المجتمع. فالجيش ليس له دور خلاق، وليس قوة إنتاج اجتماعية، إنما هو بنية فوقية فى خدمة القسم المسيطر من المجتمع. وهو لا يحول المجتمع، بل يشكل الأداة الطيعة تقريباً فى أيدى الجماعات الاجتماعية التى تسيطر على المجتمع وتستغله. وسيتحدث انغلز ولينين عن "انفصالات خاصة يقوم بها رجال مسلحون" باعتبارهم "الأدوات الرئيسية لقوة سلطة الدولة" [1]. فى هذه الحال، لا فصل للجيش عن صراع الطبقات والاضطهاد السياسى. ونلاحظ أن الفهم الماركسى - اللينينى الكلاسيكى يتوافق والوضع الأول الذى يجعل منه انموذجاً، ولكنه لا يتوافق والوضع الثانى الذى يمكن للجيش، تبعاً له، أن يلعب دوراً مستقبلاً وايجابياً إزاء التنمية الاجتماعية [2].

وقد استبعدنا التأويل الثانى المتلائم من النظريات الانكلو - سكسونية حول استقلالية القوى العسكرية فى نظام اجتماعى، ونرى أن المقولة الماركسية اللينينية التى تقصر الجيش على البنية الفوقية وأداة سلطة الدولة، يمكن أن تشكل القاعدة الثانية لمنهج بحثنا، ولكننا نرى كذلك أن هذا المنهج يقودنا بالضرورة إلى أسئلة خاصة جديدة : ما هى طبيعة الدولة فى البلدان الأفريقية ؟ وهل توجد طبقات اجتماعية فى أفريقيا السوداء المعاصرة ؟ وما تكون أشكال ظهور الطبقات التى يفترض أن يلعب الجيش فيها دوراً هاماً ؟ أن القاعدة الثالثة لمنهج بحثنا تقود، أذن، إلى تحليل المجتمع بشموليته وإلى تحليل بناه الرئيسية. أن خطتنا تستوحى قواعد المنهج التى تبنيناها، وقد حاولنا انطلاقاً من تحليل تاريخى للجيش الاستعمارى فى الكونغو ومن تحليل سوسيولوجى للمجتمع الكونغولى المعاصر، أن نفهم الدور الحالى لجيش الكونغو خاصة فيما عنى عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية.

وعند مقارنتنا ترسيمة الشرح الماركسى - اللينينى بنموذج معين من المجتمع، كالدول الأفريقية الجديدة التى أنجبتها عملية التحرير من الاستعمار، نعرف أن نعطى مكانا للنسبية السوسيولوجية التى أتى بها غورفيتش [3]، دون أن نعرض عن الفرضية الجوهرية للسوسيولوجيا المادية التى تقع، بحسبها، التنظيمات البنيوية وتطور النظم الاجتماعية فى منظور جدلى للصراعات المتجددة باستمرار بين المضطهدين والمضطهدين، وبين المستغلين والمستغلين.

---

[1] لينين : "الدولة والثورة"، المؤلفات المختارة، المجلد الثانى ص - ٣٣٧.

[2] هناك تأويل رابع يماذج ما بين الوضعين الثانى والثالث ويجعل من الجيش قوة مستقلة حينا وبنية فوقية حينا آخر، وهذا التأويل، يرد فى الواقع، إلى الوضع الثانى.

[3] ج. غورفيتش : "الدعوة الحالية لعلم الاجتماع"، المجلد الأول، باريس ١٩٦٣.

القسم الأول
١- من القوة العامة إلى الجيش ١ وطنى الكونغولى

١- تاريخ القوة العامة :

قبل أن يصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية فى ١٥ تشرين الثانى ١٩٠٨، كان منذ أول تموز ١٨٨٥ "دولة مستقلة" يحكمها ملك البلجيكيين ليوبولد الثانى. وفى ٥ آب ١٨٨٨ صدر قرار وقعه ليوبولد الثانى يقضى بتأسيس"القوة العامة" ((La torce Publlque الكونغولية بشكل رسمى. وقبل ذلك، أى منذ اجتياز ستانلى (١٨٧٤-١٨٧٧) للقارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب، كان قد تم التغلغل الأوروبى بشكل حصرى تقريباً بمساعدة المرتزقة الأفريقيين الذين هم من أصول مختلفة، لكن الزنجباريين كانوا هم الغالبين بينهم بالنسبة إلى حملات الشرق، وكان الهاوساس المجندون فى شاطئ الذهب (*) يغلبون على حملات الغرب.

غير أنه منذ ١٨٨٥ كان وكلاء ليوبولد الثانى قد طوعوا جنوداً كونغوليين مختارين بحسب الأفضلية من بين "القبائل الأكثر محاربة وعدوانية".

أنْ قرار ١٨٨٨، بتنظيمه القوة العامة الكونغولية، كرس إقامة نظام احتلال عسكرى فوق أراضى الكونغو جميعها، وكانت السلطات العسكرية والمدنية مندمجة فى ظل هذا النظام. كما كان رؤساء المقاطعات الكبيرة (المقاطعات والمناطق) جميعهم من الضباط. وكانت القوة العامة موضوعة بتصرف الحاكم العام الذى كان هو القائد الأعلى للقوة العامة.

أن تطويع الجنود الكونغوليين، الذى كان يتم بطريقة التطوع حتى ١٨٩١، قد تغير بإدخال نظام القرعة إلى جانب التطوع. وقد احتفظ بطريقة التجنيد المختلفة هذه طوال المرحلة الاستعمارية بكاملها، ولكن الدعوة بالقرعة، فى الواقع، هى التى كانت فى أغلب الأحيان تطغى على التطوع، فيما عدا فترة السنوات الأخيرة من حياة النظام الاستعمارى (٤).

وبالرغم من القرعة على المجندين فأن الرؤساء التقليديين، وهذا متوقع، هم الذين كانوا يعينونهم. كانوا يختارون رجالاً يريدون التخلص منهم أو يعتبرونهم. قليلى التقدير من المجتمع : أرقاء واسرى حرب وأفراداً لا اجتماعيين وجانحين أو مرضى.

ومنذ ١٨٩٦، لا سيما بعد الانتفاضة الأولى، المسماة انتفاضة الباتيتيلا(BATETELA) ، وزعت مهام التطويع بالقرعة، بشكل عادل تقريباً، على جميع السكان ليكون من الممكن مراقبتها وبلوغها، وقد جهد زعماء القوة العامة ليجعلوا فى كل وحدة من وحداتها نسبة محددة من الأعراق والمناطق الرئيسية، وذلك ليحدوا من انتفاضات الجنود القبلية.

أما كوادر الضباط والرتباء فقد كانوا من الأوروبيين. وكانوا يجندون فقط بالتطوع، أما من بين العساكر البلجيكيين وأما من البلدان الأوروبية لا سيما البلدان

(*) شاطئ الذهب هو الاسم السابق لغانا (المترجم)

(٤) أنظر حول موضوع التطوع "تقارير غرف وزراء المستعمرات البلجيكيين"، لا سيما تقرير ١٩٥٨.

الاسكندينافية. وبما أن الدستور البلجيكى يقضى فى مادته الأولى (البند الرابع) بأنه لا يمكن إرغام أى بلجيكى على الخدمة فى الجيش الاستعمارى فقد ظل التجنيد عن طريق التطوع هو القاعدة حتى ١٩٦٠ [٥].

وعلى عكس ما أمله ليوبولد الثانى، فأن احتلال الكونغو لم يكن دون متاعب ولا دون حاجة إلى جهد عسكرى متزايد، ويشهد على ذلك تطور تعداد القوة العامة، إذ ارتفع عدد المتطوعين الأفريقيين غير الكونغوليين إلى أكثر من ١٢,٠٠٠ رجل بين ١٨٨٣ و ١٩٠١ بينما ارتفع عدد المجندين الكونغوليين من ١,٤٨٧ رجلاً فى ١٨٨٩ إلى ١٩,٠٨٢ رجلاً فى ١٨٩٨ ثم عاد فهبط إلى ١٧,٨٣٣ رجلاً فى ١٩١٤.

فى البداية كانت العمليات العسكرية توجه ضد السكان الكونغوليين الذين كانوا يناوئون دخول الأوروبيين. وكان تفاوت النسب فى التسلح وغياب تعاون المقاومة غياباً تاماً قد وفرا للقوى الاستعمارية غلبة ساحقة كما ضاءلا من ضخامة العمليات العسكرية وأحالاها إلى اشتباكات صغيرة. وقد قامت أضخم عمليات القمع فى الكونغو الأوسط ضد البودجا من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٥ وفى وإليه (Uele) من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٤ ضد البابوا وسواهم وعلى القازاى [*] (Kasai) من ١٨٩٠ إلى ١٨٩٧.

وقامت كذلك حملات عسكرية حقيقية ضد العرب وحلفائهم من الكونغوليين فى جميع أنحاء القسم الشرقى من الكونغو وذلك ما بين ١٨٩٢ و ١٨٩٥. وقدرت الخسائر من جانب العرب بسبعين ألف رجل تقريباً، هذا وقد أدت الحملات المهدية فى شمالى الكونغو بين ١٨٩٣ و ١٩١٠ إلى عمليات اشتركت فيها أحياناً إعداد كبيرة من المجندين.

غير أن العمليات العسكرية التى قامت بها القوة العامة التابعة ل "دولة الكونغو المستقلة" كانت توجه ضد جنودها هى اثر انتفاضة لوليابور فى ١٨٩٧ التى لم يقض عليها تاماً إلا فى سنة ١٩٠٧، وانتفاضة حملة دانيس ١٨٩٧-١٩٠٠ التى ذهبت بحياة ثلاثين من الضباط والرتباء الأوروبيين والانتفاضة القصيرة التى قامت فى حصن شينكاكازا فى بوما سنة ١٩٠٠ [٦].

وفى عهد النظام الاستعمارى اشتركت القوة العامة فى الحربين العالميتين، فقد اشترك ١٢,٠٠٠ رجل فى الحملات ضد الألمان فى شرقى أفريقيا ١٩١٦ و ١٩١٧. واشتركت القوة العامة خلال الحرب العالمية الثانية كلها فى حملة إثيوبيا ضد الإيطاليين، ووجهت حملة من ١٠,٠٠٠ رجل إلى نيجريا أولاً إلى مصر من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٤٤.

وحتى بعد استيلاء بلجيكا من جديد على الكونغو فى ١٩٠٨ استمرت مشكلة حفظ النظام الداخلى تطرح نفسها طرحاً حاداً فى عدة مناطق من الكونغو حيث كان السكان

---

[٥] كان المتطوعون عديدين. فمن ١٨٧٧ إلى ١٩٠٨ قدم الجيش البلجيكى ٦٤٨ ضابطاً و ١٦١٢ رتيباً للقوة العامة مات منهم ٦٦٢ فى الكونغو. وكان فى القوة العامة بين ١٨٧٨ و ١٩٠٤ ١٥١ ضابطا ورتيبا من الاسكندينافيين الذين مات منهم فى الكونغو ثمانية وخمسون.

[*] احد روافد نهر الكونغو (المترجم)

[٦] فى الواقع عرف البانيتالا أناساً تابعين إلى العراق مختلفة جداً يقيمون فى جميع أنحاء الدولة الكونغولية.

يقومون بتمرد مفتوح ضد السلطة الاستعمارية. ففى سنة ١٩١٥ قامت القوة العامة بثلاثين تدخلاً مسلحاً، ولم تنقص كثرة الانتفاضات أو تمتص حدة الانشقاقات إلا بعد ١٩٢٠ وخاصة تحت تأثير الازدهار الاقتصادى والمركزة المدينية.

وكانت المادة الأولى من قرار ١٠ أيار ١٩١٩، الذى يعيد تنظيم القوة العامة، تقضى بايكال مهمة مزدوجة إلى هذا الجيش : " أن مهمة القوة العامة هى ضمان احتلال أراضى المستعمرة والدفاع عنها، وحفظ الهدوء والنظام العام فيها وتدارك الجرائم وضمان تنفيذ القوانين والقرارات والتعليمات والتنظيمات لا سيما ما كان منها متعلقاً بالشرطة والأمن العام" [٧].

ولكى تقوم القوة العامة بمهمة حفظ النظام العام ووظيفة الشرطة الداخلية، فقد وضعت بأمره الحاكم العام الذى يعاونه فى أعماله ضابط كبير (المادة الثانية)، وكان يمكن أن تصادرها أى سلطة إقليمية وحتى محافظ الإقليم، كما يمكن وضعها، عند الاقتضاء، فى تصرف السلطات القضائية (المادة الثامنة). هكذا إذن كانت وظائف الشرطة التى تقوم بها القوة العامة مقررة بشكل واضح.

من حيث المبدأ، تتأتى هيمنة السلطة الإدارية الاستعمارية على السلطات العسكرية من أن أحد ممثلى سلطة الإقليم كان يرافق القوات العسكرية المكلفة بالعمليات ومن كونه يستطيع إيقافها فى أى وقت. فبينما يلغى القرار المذكور أى تمييز بين "جيش الاستعمار" و "الشرطة المحلية"، فانه يؤكد على وجود نوعين من الجند داخل القوة الواحدة يستجيبان لمهمتى القوة العامة. وكان وزير المستعمرات ل. فرانك قد صرح بهذا الشأن فى جلسة مجلس المستعمرات المنعقدة فى ٢٩ آذار ١٩١٩ بما يلى : "نحن لم ننشئ فئتين من القوة العامة يكون لكل منهما قواعد تجنيد وتنظيم خاصة به. ولم نقم أبداً بين هذين العنصرين نوعاً من الحواجز العازلة. أن تنظيمنا سيبقى واحد. ويجب أن تكون القوة العامة منظمة بشكل حصرى تبعاً لحاجات المستعمرة، كما يجب أن يكون هذا التنظيم مرنا بما فيه الكفاية بحيث يسمح لسلطات المستعمرة أن تجنى من القوة العامة كل ما يمكن جنيه من اجل الدفاع والنظام العام على حد سواء (...). وتبعاً للنظام الجديد سيكون فى كل مقاطعة جزء من الجنود المرابطين مستعداً لكل الاحتمالات، وسيكون هناك تبادل دورى بين المجموعتين بشكل يحفظ وحدة التنظيم والانضباط" [٨].

أن أزمة ١٩٢٩-١٩٣٠ خلقت من جديد شروطاً ملائمة لولادة حركات انتفاضية. ففى ١٩٣١ قام البابونديون بانتفاضة فى كويلو، فأدى اغتيال وكيل محلى أوروبى فى كويلو إلى حملة قمع أدت إلى مئات الضحايا. وفى ١٩٤١ قام شغيلة اتحاد المناجم فى مقر لوبومباشى بإضراب أدى إلى قيام القوة العامة بإطلاق الرصاص على الشغيلة، مما أسفر عن عدة دزينات من القتلى. وحصلت أحداث مماثلة فى ماتادى سنة ١٩٤٥، وقامت القوة بعصيان شامل فى لوليابور فى شباط ١٩٤٤ فامتد إلى جزء من قازاى وكاتنغا فهز من جديد جهاز حفظ النظام بكامله. ثم اعدم رمياً بالرصاص حوالى مئة متمرد.

---

[٧] لقد ظل القرار التنظيمى الصادر فى ١٠ أيار ١٩١٩ يحدد تنظيم القوة العامة حتى ١٩٦٠.
[٨] عرض تحليلى لجلسات المستعمرات، جلسة ٢٩ آذار ١٩١٩.

عندما قام البابنديون بانتفاضتهم وشغيلة اتحاد المناجم بإضرابهم كان المراقبون جميعاً متفقين فى ملاحظتهم أن القمع كان غير متناسب إخلاقاً مع الاضطرابات وأن الجنود عصروا سلطة ضباطهم. وظهر أن بنية القوة العامة وسلوك عناصرها لم يكونا منسجمين مع مهمتها الأساسية، إلا وهى حفظ النظام. وكان هذا النقص فى هيكل الإدارة الاستعمارية ثقيل التبعات لا سيما أن القوة العامة كانت، فى غياب الشرطة الحديثة، تشكل الجهاز الوحيد الممكن لحفظ النظام.

وصدر قرار مؤرخ ب ١٠ كانون الأول ١٩٤٢ ينظم سرايا الشرطة الإقليمية للمقاطعات ويضعها بأمرة الموظفين الاستعماريين ويوزع، من ثم، بينها وبين القوة العامة مهمة حفظ النظام [٩].

فى سنة ١٩٥٩، بعدما حاول وزير المستعمرات، عبثاً، ان ينظم دركاً إقليمياً كونغولياً مستقلاً، تفرع عن القوة العامة وحدات جندرمة كانت تتطابق مع جند الخدمة الإقليمية والجند "المعسكرين" فى السابق. أن مهمة حفظ النظام واحتلال الأراضى كانت بشكل أخص مفروضة على الدرك الذين نظم استخدامهم بنظام تشريعى تاريخه ١١ أيار ١٩٦٠ [١٠].

وكان الجنود "المعسكرون"، كما يسمون، يشكلون عناصر الجيش الاستعمارى بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وكان الدرك يستطيعون العمل أما بمبادرة منهم وأما بطلب شرعى، بينما لم يكن فى وسع الجند "المعسكرين" أن يتدخلوا إلا بطلب شرعى. وكان هناك سرية درك لكل مقاطعة فى الأقاليم.

هذا الإصلاح جاء متأخراً جداً وكان سطحياً، يهدف إلى ستر نواقص القوة العامة باعتبارها الأداة الرئيسية لحفظ النظام.

٢- تكوين القوة العامة وبنيتها :

فى أول أيار ١٩٦٠، عشية الاستقلال، كانت القوة العامة تضم ٢٣,٠٠٠ جندى ورتيب من الكونغوليين وحوالى ١,١٠٠ ضابط وصف ضابط من البلجيكيين. هذا وقد كانت القوة العامة، أن من حيث أهمية إعداد الجنود والتسلح، وان من حيث تنظيمها وكوادرها وتجهيزها، واحداً من خيرة جيوش أفريقيا السوداء [١١]. كانت القوة العامة موزعة فى

---

[٩] فى ٣١ كانون الأول، أي بعد ذلك بعشر سنوات، ارتفع عدد عناصر الشرطة الإقليمية إلى ٧،٠٦٨ رجلا كوادرهم ٢٧٢ وكيلا أوروبيا.

[١٠] Moniteur Congolais ١٦ أيار ١٩٦٠. هذا النظام أناط بوحدات الدرك المبادرة بعمليات حفظ النظام دون انتظار الطلب الشكلى من السلطات المدنية.

[١١] من أصل ميزانية كولونيالية للنفقات بلغت قيمتها ١٤,٧٧١ مليون فرنك بلجيكى كانت كلفة القوة العامة تمثل عام ١٩٥٩، مئتين وستة وأربعين مليونا، أى ٤، ٦ %. فى عام ١٨٩١ ارتفعت ميزانية القوة العامة إلى ٢ , ٢ مليون، أى ٤٩% من مجموع نفقات الدولة. أما عام ١٩١٢ فقد كان هذان الرقمان بالتوالى ٧، ٨ ملايين و ١٧%.

جميع أنحاء الكونغو، ومزودة بوسائل اتصال لاسلكى تسمح بإقامة الصلة المباشرة بين جميع الوحدات، وكانت مجهزة بقافلة كاملة من السيارات وبمدفعية وأسلحة ثقيلة ومدرعات، لقد كانت تشكل كلا، ماديا وبشريا، كانت فعاليته التقنية وتماسكه ووسائله تبدو مدهشة لأعين الأشخاص الذين يتألف منهم ذلك الكل، مثلما كانت تبدو للمدنيين الكونغوليين والأوروبيين المقيمين فى الكونغو.

أن التزايد المستمر فى القوة المادية والفعالية التقنية للقوة العامة، من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠، لم يكن يوازيه تحول فى وضع الجنود والرتباء الكونغوليين. فى ١٩٥٩ كان سلك الضباط بكامله أوروبيا وكذلك الرتب العالية فى سلك الرتباء ولم يكن الكونغوليون يتجاوزون مستوى الرقيب الأول (1er Sergent - major) الذى بلغوه منذ ١٩٤٥. ولم يعين البلجيكيون عشرة مساعدين كونغوليين إلا قبل الاستقلال ببضعة أشهر تطبيقاً للمرسوم الملكى الصادر فى ١٣ تشرين الأول ١٩٥٩ تحت ضغوط الحركات السياسية.

أن هذا التأخير فى الترقيات لم يكن يقبل إلا بصعوبة جمة بحيث أن الرتباء الكونغوليين كانوا يحصلون تعلما وتجربة لعلهما يمكنانهم من أن يشغلوا بصورة تامة وظائف ملازم أو رئيس مفرزة مدة طويلة قبل الاستقلال.

فيما يتعلق بتعلم الذين سيصبحون ضباطا كونغوليين كانت قد افتتحت مدرسة فى لوليابور سنة ١٩٥٥ بهدف إعطاء المعارف الثانوية للذين سيصبحون طلابا - ضباطاً من الكونغوليين وذلك أعداداً لهم للدخول إلى المدرسة الملكية الحربية فى بروكسل. وفى أفضل الاحتمالات، لم يكن الرتباء الكونغوليون الأول يستطيعون التخرج من المدرسة الحربية قبل عشر سنوات.

ولم تكن مدرسة الأحداث تقبل إلا أبناء العسكريين الذين أتموا ست سنوات من الدراسة الابتدائية. ومع ذلك كان مستوى الدراسات الابتدائية ضعيفاً جداً بحيث توجب على التلاميذ المرور فى سنة تحضيرية إجبارية قبل دراسات الآداب القديمة.

وفى سنة ١٩٥٧ فرض وزير المستعمرات على القائد العام للقوة العامة أن يجرى مباراة فى كل صفوف دراسات الآداب القديمة، مما يسمح نظرياً لبعض التلاميذ أن يدخلوا إلى المدرسة الملكية الحربية فى بروكسل فى ستة ١٩٥٨ متقدمين بذلك أربع سنوات على الدورة العادية لمنهاج التعليم. بيد أن القائد العام، الجنرال أ. جنسن. (E. Jansens) الذى كان يعارض جذرياً هذا التعجيل، نظم امتحانات القبول على نحو رسب معه جميع تلامذة الصفوف العليا.

وفى سنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ حاول عدة ضابط كبار من القوة العامة إقناع أصحاب العلاقة بفكرة التقدم عن طريق الصف، لكنهم اصطدموا من جديد بتصلب القائد العام.

وأنشئت سنة ١٩٥٩، على عجل، مدرسة المساعدين من القوة العامة، وتشتمل دورتها على سنتين من الدراسات وكان يقصد بها السماح بالتقدم لخيرة صفوف الضباط من الكادر الكونغولى.

غير أنه استثناء منذ ١٩٥٠ على مبدأ الفصل التام بين الجيش البلجيكى، جيش البلد المستعمر والقوات العسكرية فى الكونغو. حتى ذلك التاريخ لم يكن ممكنا إرسال أى

مفرزة بلجيكية إلى الكونغو. وبفعل الحرب الكورية ومخاطر نشوب حرب كونية، أجازت الحكومة البلجيكية إرسال قوات بلجيكية إلى الكونغو على أساس إعدادها لهذه الغاية وشرط أن تكون من المتطوعين دون سواهم. فكان في الكونغو، إبان الاستقلال، ١،٤٠٠ من الجند البلجيكيين الذين يستطيعون التدخل لحفظ النظام بطلب من الحاكم العام.

٣- خلاصة سوسيولوجية القوة العامة :

مما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية :

١) كانت القوة العامة تقدم نفسها كجيش محترف،
٢) كانت مهامها مرتبطة بالنظام الاستعماري،
٣) كانت العلاقات الاستعمارية تحدد بنيتها،

أ. الجيش المحترف :

رأينا أن تجنيد القوة العامة كان يتم أما بالاشتراك التطوعي وإما بسوقات سنوية. كانت السلطات التقليدية أو مدير الإقليم هم الذين يعينون المجندين. وكانت مدة الخدمة الفعلية للميليشيا والمتطوعين سبع سنوات، إلا أنه كان يمكن تمد يدها بتجديد الإلزام بالخدمة. وكان للجنود الحق في مسكن وإعاشة لهم ولأسرهم. كانت سياسة السلطات العسكرية تركتز على إعطاء الرتباء والجنود الكونغوليين الحد الأقصى من الفوائد المادية والخدمات الاجتماعية داخل القوة العامة، وذلك لفصلهم ما أمكن عن أوساطهم وجعلهم طبقة معزولة عن السكان المدنيين ينقادون لأوامر ضباطهم البيض.

وبعد ١٩٥٧ كانت كل السوقة العسكرية تتم عن طريق الالتزامات الطوعي مما يسر حصول التجنيد في المراكز غير العادية وفي مراكز المقاطعات على حساب الأوساط الريفية. وكما كان مستوى تعلم هؤلاء المجندين متحسنا بشكل واضح فان قابليتهم للتأثير بالمؤثرات السياسية التي كانت تصدر عن النخب المدينية كانت متحسنة أيضاً بشكل واضح.

أن قاعدة النسبة العرقية في مختلف الوحدات واستخدام لغة ناقلة خاصة بالجيش (اللنجالا)، وإنشاء جريدة، وإحداث نشرات إذاعية وخدمات خاصة بالجيش، بالإضافة إلى دعاوة مكثفة تهدف إلى ترسيخ الاعتزاز عند الجنود بأنهم ينتمون إلى "هيئة ممتازة"(corps d'elite) " وأنهم "هم الذين يمكن أن تعتد بهم البلاد" [١٢]، أن هذه العناصر أمدت القوة العامة بحس تضامني لا يوصف وشعور كبير الشبه بشوفينية العسكرين المحترفين في أوروبا.

ب. القوة العامة قوة قمع استعماري :

[١٢] هذه الشعارات كانت تكرر في جميع نشرات القوة العامة. اللغة الناقلة هي اللغة التي تستخدم للتفاهم بين من كانوا من شعوب أو أعراق تختلف في لغاتها الأصلية.

(المترجم)

أن هذه المهام القاسية التى أناخها قرار ١٩١٩ رسمياً بالقوة العامة، أى حفظ النظام وقوة التدخل فى الداخل، استمرت متماسكة حتى عام ١٩٤٥.

وأن الصورة التى كانت القوة العامة تقدمها عن نفسها للجنود والمدنيين كانت تبالغ، بشكل حصرى واستعراضى، سواء فى تقويم المهام العسكرية الخارجية التى قامت بها (كالحرب ضد "تجار الرقيق العرب" والحملتين ضد الألمان)، أو تقوم المهام المدنية ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى التى كانت تشكل حصيلة تنظيمها. أما علة كيانها ومهامها الأساسية فقد كانت تبقى فى الكتمان. لقد كانت القوة العامة أداة قمع لمواجهة الاضطرابات المدنية ولحفظ النظام الداخلى قبل أن تكون قوة تدخل لمواجهة المشاكل الخارجية.

فالمادة الأولى من قرار ١٠ أيار ١٩١٩ الذى تنظيم القوة العامة هو فى غاية الوضوح فيما يتعلق بهذا الموضوع : "أن مهمة القوة العامة هى تأمين احتلال أراضى المستعمرات والدفاع عنها، وحفظ النظام والهدوء فيها وتدارك الجرائم ورعاية وتأمين تنفيذ القوانين والقرارات والتنظيمات والتعليمات، لاسيما ما كان منها متعلقاً بالشرطة والأمن العام".

ولكى تقوم القوة العامة بمهمة الشرطة الداخلية فقد وضعت بأمره الحاكم العام. كان يمكن أن تصادرها أى سلطة إقليمية وحتى محافظ الإقليم، كما كانت توضع عند الاقتضاء فى تصرف السلطات القضائية. هكذا أذن، كانت مقررة وظائف الشرطة التى كانت تقوم بها القوة العامة.

وكذلك تنبع هيمنة الإدارة الاستعمارية على السلطات العسكرية من أن ممثلاً للسلطة الإقليمية كان يرافق الجند المكلفين بالعمليات وكان يستطيع فى أى وقت إيقافها.

وكانت نشاطات القوة العامة من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٠ ترتبط فقط بحفظ النظام فى الداخل. وعندما اقترب الاستقلال، كان على القوة العامة أن تبذل نشاطاً مكثفاً على جبهتين هما : التدخل فى الصراعات القبلية خصوصاً فى منطقة قازاى، وقمع الانتفاضات القومية. وانتهى تدخل الجيش فى الهياج الشعبى السياسى الطابع، الذى قام فى شباط ١٩٥٩ فى ليوبولدفيل، وفى تشرين الأول من نفس العام فى ستانليفيل، إلى دزينات من القتلى.

وبما أن القوة العامة معدة لمحاربة كل تظاهرة سياسية تتحرك ضد الإدارة الاستعمارية، وبما أنها اعتادت اعتبار الزعماء السياسيين الكونغوليين أناساً يخلون بالنظام العام، وانقادت إلى معاقبة السكان المدنيين بقوة، فأن هذا الجيش الكونغولى كان، بالمعنى الواسع للعبارة، أداة قمع استعمارى وكونها تقدم نفسها كجيش تقليدى مزود بتجهيزات ثقيلة وينقاد لقادة كانوا يطمحون أن يصبحوا رجالاً استراتجيين وليس خفراء، هذا واقع لا يغير شيئاً فى الدور الحقيقى الذى كان قد آل إليه فى ظل النظام الاستعمارى وهذا الدور هو حفظ النظام الداخلى [١٣].

ويمكن أن يلاحظ، فوق كل ذلك، أن تطور المهام الاستراتيجية الملقاة على عاتق القوة العامة إنما يتم على حساب جدراتها الفعلية بحفظ النظام وهذا ما حصل فى شباط

---

[١٣] أن التناقض، بين المهام الاستراتيجية التى تعتقدها القوة العامة وبين دورها الحقيقى ذى الطبيعة البوليسية، كان قد أصبح جلياً منذ تركيز قواعد عسكرية بلجيكية فى الكونغو بعد ١٩٥٠.

١٩٥٩ فى ليوبولدفيل حيث حولت خرافة العسكريين ووحشيتهم حادثاً محدوداً إلى هياج شعبى شامل.

ج- بنية القيادة القائمة على التمييز العنصرى :

كانت القوة العامة، أى الجيش المحترف القائم على القمع الاستعمارى والموزع بين نوايا استراتيجية ومهام بوليسية، فى غاية الهشاشة بالرغم من قوتها المادية ومظاهر الهيبة، وكان تنظيمها، بالفعل انعكاسا لنظام السيطرة البلجيكى الاستعمارى المؤسس على التمييز الفظ بين الأفريقيين والأوروبيين. فقد كانت المهام الإجرائية الخاضعة تناط بالأفريقيين، أما المسؤوليات والمهام المعقدة والقيادة فقد كانت من اختصاص الأوروبيين. وكما رأينا، كان التمييز المقرر بأكبر قدر لصالح الإنتاج المباشر، والفاعلية السياسية، يعوض ويلطف بالمكاسب المادية والاجتماعية التى كان يستفيد منها عناصر الجيش. هذا النظام من السيطرة الاستعمارية هو ما يمكن نعته ب "الأبوية الاستبدادية".

وعندما غير التحرر السياسى من الاستعمار نظام العلاقات الاستعمارية بين المدنيين البيض والمدنيين السود، ووزع من جديد على النخبة السياسية الكونغولية جزءاً من السلطات والفوائد الاجتماعية التى كانت من نصيب القوى الاستعمارية، فأن الوضع فى القوة العامة كان على العكس من ذلك، إذ أن التمييز بين العرقين أبقى أعظم فظاظة من أى وقت مضى وذلك باسم الانضباط والفاعلية. وقد عبر قائد القوة العامة عن رفضه لتحرير الجيش من العلاقات الاستعمارية بهذا الشعار الذى أذيع فى القوة العامة بكاملها فى الأيام التى تلت الاستقلال : "ما قبل الاستقلال هو ما بعد الاستقلال". أن هذه الحماقة العدوانية المتضمنة فى هذه المعادلة لاقت عقابها الفورى، إذ تمرد الجنود فى جميع أنحاء الكونغو وخردوا بازدراء قائدهم العام واختاروا ضباطهم بأنفسهم.

٤- تمرد القوة العامة :

كان لابد أن يؤدى التناقض ما بين حركة التحرير السياسية والوطنية والإبقاء التام على العلاقات الاستعمارية داخل القوة العامة إلى مجابهات عنيفة بين الضباط البيض والجنود السود. أن تحليلاً سطحياً لأحداث تموز ١٩٦٠ فى الكونغو يمكن أن يجعلنا نستنتج أن ما حصل فعلاً هو التالى : أسيئت معاملة بعض الضباط واغتصبت نساؤهم وطالب الجنود بتعيين ضباط كونغوليين.

غير أنه قورنت هذه المعاملة بأعمال العنف التى كان يقوم بها الجنود الكونغوليون تجاه الضباط الأجانب، فى ظروف أخرى واثر تمردات أخرى، لكان الاستنتاج أن المعاملة التى فرضت على الضباط البلجيكيين وعائلاتهم لم تتجاوز ما يحصل فى كل جيوش العالم عندما يتمكن الجنود من التمادى فى العنف الذى دربتهم عليه ووجهتهم إليه التربية العسكرية. لم يقتل المتمردين أى ضابط، بل كان فى وسعهم جميعاً أن يغادروا البلاد، ومن جهة ثانية كان يستطيع قسم منهم أن يحتفظ بوظائفه. هذا ولم تدخل المظليين

البلجيكيين ولا الدعم الذى منحته بلجيكا لانشقاق كاتنغا إلى قطع الصلات بين بعض الضباط البلجيكيين والجنود الكونغوليين.

لقد كان لتمرد الجنود والرتباء الكونغليين فى تموز ١٩٦٠ أساس مختلف ومرمى ابعد من مجرد التعبير البسيط عن التناقض بين الضباط البيض والجنود السود. أن كون التمردات العسكرية قد تجددت مرات عدة بعد رحيل الضباط البيض، فى ليوبولدفيل أيلول ١٩٦٠، وفى ستانليفيل تشرين الأول وفى بوكافو كانون الأول من نفس العام، وفى كانون الثانى ١٩٦١ فى ثينرفيل، وفى كوكيلاتفيل نيسان وكويندو ولوليلبور تشرين الثانى عام ١٩٦٢ فى ستانليفيل، هذه الحقيقة هى الدلالة على وجود تناقض أعمق داخل القوة العامة.

,سنبين أربعة تناقضات يبدو أنها كانت تتحكم بدرجات متفاوتة فى سلوك الجنود والعلاقات بين الجيش والسلطة والسكان المدنيين.

كانت أولى هذه التناقضات تجعل الجيش المحترف، المدرب على مهام بوليسية وعلى قمع كل تظاهرة سياسية، يناوئ فئة الزعماء السياسيين الكونغوليين الجدد. لقد اتخذ متمردو تموز هدفاً لهم شخص رئيس الوزراء لومومبا والبرلمانيين الكونغوليين. أن التناقض بين الجيش ومحترفى السياسة، هذا التناقض الذى كان أساسه فى البداية الأيديولوجية ومهام الجيش الاستعمارى، استمر ينشطه، فيما بعد فقدان الثقة الشامل الذى غرقت فيه المؤسسات والزعماء السياسيون الكونغوليون.

يجب الربط بين هذا التناقض الكبير والتعارضات ما بين الجنود وجمهور المدنيين. فقد كانت العلاقات بين الجيش والمدنيين علاقات تنازع بشكل مستمر، لكن التوترات كانت اشد بكثير عندما كان الجيش استعمارياً وكانت مهامه الشائعة من خبيعة عمل الشرخة وغير عسكرية بالمعنى الاختصاصى. وبقدر ما كانت القوة العامة مساعداً لجهاز القضاء والإدارة الاستعمارية، كانت لها مناسبات متكررة جداً تصطدم فيها مع السكان المدنيين الكونغوليين. زد على ذلك، أن هذا هو احد الأسباب التى جعلت قادة القوة العامة يجتهدون لتحويل العسكرين الكونغوليين إلى فئة مغلقة وذلك بتوسيع الشقة إلى أقصى حد بين السكان والجيش.

أما التناقضان الآخران فإنهما داخليان، يناوئ الجنود بسببهما أما مسلك الضباط وإما أنفسهم.

أن التناقض الأول مبنى على روح المساوة والفوضوية لدى الجنود الكونغوليين، تلك الروح التى كانت تدفعهم إلى رفض القبول بسلطة وامتيازات ضباطهم [١٤].

والتناقض الثانى أساسه قبلى وسياسى. هكذا كانت وحدة القوة العامة فى أثناء التحرر من الاستعمار ملغومة، والذين يشكلون ألغامها هم الزعماء السياسيون الكونغوليون أنفسهم، وذلك عندما يحاولون أن يجدوا دعامة لهم لدى العسكريين التابعين لجماعتهم العرقية

---

[١٤] تقوم النزعة المساواتية العميقة التى تطبع العلاقات الاجتماعية فى أفريقيا، فى أن معا، على تقليد سياسى خاص بالبانتو (bantoue) وعلى عملية تسوية اجتماعية طبقها المستعمر البلجيكى على المجتمع المستعمر.

نفسها. فمن جهة كانوا يستوحون أعمالهم "من الاهتمام بالحوؤل دون استخدام القوة العامة لخنق الحركة القومية"، ومن جهة أخرى "ليستلحقوا بأنفسهم جزءاً من الجنود، ليس فقط في حرب استعمارية محتملة، بل لتوجيههم كذلك وجهة الصراعات القبلية أو المشاريع الانفصالية" (١٥).

كانت هذه الانقسامات الداخلية، مرتبطة بغياب الإعداد الكامل لسلك الضباط، في أساس الضعف العميق الذي كان في الجيش خيلة السنوات الخمس الأولى من الاستقلال.

القسم الثاني

٢- المجتمع الكونغولي والدولة

سنتفحص على التوالي في هذا القسم الثاني تناقضات الكونغو المستمر إبان الاستقلال، والقوى الاجتماعية التي انبثقت على الفوضى، وطبيعة ودور الدولة قبل أن يتسلم الجنرال موبوتو السلطة.

١- نهاية "مستعمرة نموذجية" (١٦)

عشية الاستقلال، كان المجتمع الكونغولي، الذي أخضع لعملية تحويل ولتنمية اقتصادية في غاية السرعة بين ١٩٤٥ و ١٩٥٩، قد اهتز عميقاً. وجاء الاستقلال فجأة في وقت كان فيه النظام الاستعماري البلجيكي مشلولا بسبب التناقضات المتكاثرة التي كان قد افتتحها. وأثار هذه التناقضات حركات التوسع والتغيير نفسها بقدر ما أثارتها الاختلالات في وتيرة مختلف التحويلات التي أصابت مجمل المجتمع والانقلاب في اتجاهات حركات عدة. وهكذا كان النزوح إلى المدينة قد تجاوز، منذ ما قبل الاستقلال، الطاقة على استيعاب النشاط الاقتصادي للمدن وإمكانيات استقبال بنيتها التحتية، فراحت تتكوم في المدينة والمناخق المحيطة بها خبقة عاملة رديفة من العاخلين عن العمل والفتية المشردين. ومن غير شك كانت الانطلاقة الديموغرافية قد استجيب لها جزئياً وذلك في الازدهار الذي عرفته السنتان الأوليان من التعليم الابتدائي، غير أن نواقص الهيكلية المدرسية التي تلت لم تكن إلا أكثر بروزاً، وقد تسببت في حرمانات حادة.

وكانت المدارس المهنية تنتج أكثر فأكثر ملاكا كفوءا، لكن جزءاً منه فقط كان يجد عملاً يتناسب مع إعداده ومطامحه.

لقد كانت الأنساق التقليدية للعلاقات الاجتماعية والولاءات الاجتماعية - السياسية تثير أكثر فأكثر معارضة سكان الريف، وكانت تتضاءل قدرتها على ضمان العمل

---

(١٥) "الكونغو ١٩٦٠"، ص ١٠٧٦-١٠٧٧.

(١٦) استوحى هذا المقطع من الكتاب الذي كرسناه للبحث في التمردات الكونغولية (المجلد الأول، كريسب، ١٩٦٦).

ودوام العائدات النقدية، كما تتضاءل قدرتها على أن تستوعب، فى مراكزها المدينية ومدارسها ومشاريعها، الأفراد الذين كانوا يرغبون فى الدخول فيها.

هذه التوترات لم تدع مجالاً، من ١٩٤٥ إلى قمة ١٩٥٩، إلا نادراً لصراعات مفتوحة. من هذه الزاوية كان الكونغو المستعمرة البلجيكية التى تستحق تسميتها ب "المستعمرة النموذجية". كان السبب فى ذلك أن الكونغو كان مزوداً، منذ ١٩٤٥ خاصة، بجهاز قهرى إدارى واقتصادى وعسكرى متطور إلى حد بعيد ومتماسك جيداً، فى قاعدته تقسيم رباعى للإدارة الإقليمية والمهام، وفى القمة وزير وحاكم عام مستقلان كثيراً عن أى رقابة سياسية، وعلى صعيد النشاط الاقتصادى تتمركز القرارات تمركزاً كبيراً جداً فى أيدى ثلاثة إلى أربعة تروستات رئيسية، وأخيراً قوة عسكرية للقمع وهى اعتى قوة فى أفريقيا السوداء. كان الانطباع الذى ولده النظام الاستعمارى البلجيكى يكشف عن تماسك وصلابة وثقة فى النفس. فقد كانت أحوال الجيش تستجيب تماماً لما كانت تنتظره منه الجماعة المسيطرة، أى الأجانب، من حماية لمصالحهم إلى قمع محاولات التمرد على السلطة من جانب الجماعات المضطهدة.

غير أنه أتضح فى سنة ١٩٥٩، انطلاقاً من الهيجانات الشعبية الدموية التى جرت فى ليوبولدفيل فى كانون الثانى ١٩٥٩، تزايد عجز الجهاز القهرى الاستعمارى الذى كان قد تمكن حتى ذلك التاريخ من منع التوترات والتناقضات التى وصفناها أعلاه من أن تنفجر، هذا الجهاز الذى نجح فى نظر الرأى العام الكونغولى والأجنبى فى الاحتفاظ بجبروته وتلا هذه الهيجانات بشكل سريع تصدع الجهاز القهرى الاستعمارى فى المراكز المدينية وفيما بعد فى الأوساط الريفية، كما تلاها تبخر عنيف لهيبته، وشكل هذان العاملان المظاهر الرئيسية فى آخر سنة من عمر النظام الاستعمارى البلجيكى فى الكونغو.

ومع هذين العاملين تنشطت تطلعات الجماهير الريفية والمدينية إلى الرقى المباشر للجماعات والأفراد. وكانت هذه الجماهير قد استطاعت بالفعل أن ترى أن نخبة من الأفريقيين كانت فى طريقها، على صعيد النشاط السياسى حيث كان الحرمان بارز الحدة، إلى تحقيق مطالب لم تكن معقولة فى السنة الماضية بسهولة مدهشة. ومنذئذ سرعان ما استولى على الجميع انطباع بأن التصدع النهائى للنظام الاستعمارى كان قريباً وكان يعنى النهاية لكل حرمان، وان جميع فئات المجتمع إنما تدخل مع الطبقة السياسية العصر الذهبى للاستقلال. وغدت الأحزاب السياسية وزعماؤها الذين كانوا يقدمون انفسهم على أنهم صانعو هذا التصدع ومؤسسو الاستقلال، غدوا بشكل منتظم الصورة التى كانت سابقاً طوباوية وهى أن الجماهير إنما تصنع استقلالها. وافتتنت الدعاوة السياسية فى تبشير الغادى والرائح بنهاية العلاقات الاستعمارية، وفى الوقت ذاته، بالمكاسب المادية التى كان المستعمر يفيد منها إبان المرحلة الاستعمارية. وقد أصبحت القومية حافزاً ووسيطاً لكل التطلعات الفردية والجماعية.

وإذا كان النظام الاستعمارى لم ينفجر منذ ما قبل الاستقلال تحت صدمات التحرر من الانتظار والأمانى الجماهيرية الأكثر طوباوية، فأن ذلك لا يرد أول ما يرد إلى عمل الجهاز القهرى الاستعمارى الذى رأينا انه كان فى طريقة إلى التحلل المتسارع منذ كانون الثانى ١٩٥٩، إنما يرد إلى الإسراع فى عملية التحرر من الاستعمار، وهذا ما سمح

بتأجيل أكثر المطالب إلى ما بعد الاستقلال. من جهة ثانية، وكانت الفترة الفاصلة ما بين مباشرة التحرر النشيط من الاستعمار فى كانون الثانى ١٩٥٩ والاستقلال فى ٣٠ حزيران ١٩٦٠ فترة يملأها الانشغال بتكوين الأحزاب السياسية والمؤتمرات والطاولات المستديرة، وبانتخابين عامين (كانون الثانى ١٩٥٩ وأيار ١٩٦٠) وبإقامة المؤسسات الكونغولية الجديدة فى كل الميادين.

٢- البرجوازية الجديدة والمراتب الممتازة :

لقد حاولنا فى دراسة صدرت ١٩٦٣ [١٧] أن نبين ولادة وتطور برجوازية كونغولية كانت قاعدتها الاقتصادية تتكون أما من عائدات الوظيفة العامة وإما من النشاطات التجارية أو نشاطات القطاع الثالث ولقد افترضنا كذلك أن نواة البرجوازية الوطنية هذه كانت تستعمل جهاز الدولة لحماية مصالحها الطبقية.

أن تفكك الدولة الكونغولية منذ عزلها من الأمم المتحدة والنجاحات الساحقة التى حققتها الانتفاضات الشعبية منذ ١٩٦٤ أجبرتنا على تنقيح تأكيداتنا، كان من المؤكد أن تثبت حجج بفضل وجود بنية طبقية، إذ أن الشغيلة الكونغوليين فى القطاعين الصناعى والزراعى هم محرومون من جزء كبير من ثمار جهودهم، وهذا الفائض تناقض احتكاره من قبل الأجانب بشكل حصرى. واستطاع فريق من المجتمع، متنافر ظاهرياً، يستخدم حينا جهاز الدولة وحيناً دعم الرأسماليين الأجانب ونادراً موارده الخاصة، أن يقطع حصة متزايدة من مجمل فائض القيمة الاقتصادية.

وبالرغم من أن الاقتطاعات التى يقوم بها الفريق المستغل تجرى بصورة ثابتة ومنتظمة تقريباً، فانه مع ذلك لا يمكن أن يستنتج وجود علاقات طبقية، لان هذا يستتبع منطقياً بناء للمجتمع بأسره يكون مرتبطاً مباشرة بعلاقات الإنتاج بشكل يكون معه البناء الاجتماعى محددا بعلاقات الإنتاج. ونحن نرى أن هذه العلاقة تنقص المجتمع الكونغولى حالياً. فاواليات الاستغلال الواقعية والجماعات التى تسيطر عليها لمصلحتها، والمؤسسات السياسية التى تنظمها أو تحميها، تتكون وتنحل باستمرار دون أن تفسح المجال للبنى الاجتماعية كى تتبلور حول مصالح جماعية ودون أن تترك للأفراد الفرصة كى يعوها. فالتراكم الرأسمالى ضعيف أو معدوم بالرغم من ارتفاع نسبة الاستغلال. إذ أن يضعون أيديهم على العائدات العالية والمراكز القوية فى المراتب الاجتماعية - السياسية لم يستطيعوا استخدام هذه المكاسب الآنية فى الاستيلاء نهائياً على السلطة الاقتصادية الفعلية التى ظلت وقفاً على الأجانب. أما بالنسبة إلى السلطة السياسية فقد كانت بالتأكيد رهان التنافس العنيف ضمن المراتب الممتازة (la couche privilégiée) لكن هذا التنافس، الذى لم يكن يرتكز إلى أى استراتيجية اقتصادية جوهرية شكل عائقاً بالنسبة إلى الأفراد والتحالفات. فما أن يسيطر فريق على أدوات السلطة حتى يستخدمها ويبليها إلى أن يعدمها دون المبلاة بالمدى الطويل.

---

[١٧] صراع الطبقات فى الكونغو، الثورة عدد ١٠-١١، تموز-آب ١٩٦٤.

ما هى أصول المراتب الممتازة وما هى فئاتها الرئيسية ؟ يبدو أنه من الممكن أن نعين لها ثلاث نقاط ارتكاز فى المجتمع بأسره، وهذه النقاط تقابل ثلاث أواليات استغلال متميزة هى بحسب أهميتها : قطاع الوظيفية العامة، الاقتصاد الرأسمالى الأجنبى، الاقتصاد الرأسمالى الأهلى.

أ - الوظيفة العامة [١٨] :

لم يعرف حتى البلدان الشيوعية عند ثوراتها ظاهرة ترقية اجتماعية بعنف الظاهرة التى عرفها الكونغو فى حزيران ١٩٦٠. فقد زالت فى ثمانية أيام المراتب التى تتزعم الوظائف العامة (نحو عشرة آلاف موظف أجنبى وألف ضابط وصف ضابط). وتحولت مباشرة كل وظائفهم والمكاسب التى تخصهم إلى الملاكات الكونغولية التى كانت مرؤوسة، وإلى حد ما، إلى المناضلين السياسيين. فقد تضاعف معدل عائدات هذه الفئة خمس مرات ولنذكر انه فى سنة ١٩٦٠ كانت نفقات الإدارة العامة ١٢,٩ مليار فرنك، منها ٦,٣ مليارات كانت مخصصة لملاك الموظفين وكانت عائدات ٢٢,٠٠٠ موظف قانونى (هم بلجيكيون وكونغوليون) ٣,٩ مليارات فرنك، أى حوالى ٣١ بالمئة من النفقات العامة.
اثر هذه الترقيات الضخمة منذ البداية، انطلقت ظاهرة دائمة هى ازدياد الوظائف العامة على كل الأصعدة وفى كل القطاعات، فقد أعيد تقويم المرتبات والترقيات بالنسبة إلى كل الدرجات، وزيدت أعداد موظفى الإدارة والجند، وأخيراً وفر نزول المؤسسات السياسية إلى الساحة من ألفين إلى ثلاثة آلاف وظيفة جديدة مريحة بشكل بارز.

وبعد سنتين من الاستقلال، كان يقدر عدد موظفى الملاكات الذين تدفع أجورهم الدولة ب ٢٠٥ آلاف شخص فى الإدارة والتعليم والجيش والشرطة والمؤسسات السياسية. وكان مجموع مرتباتهم يبلغ فى هذا الوقت ٨٥ بالمئة من نفقات الدولة كاملة مقابل ٥٠ بالمئة سنة ١٩٦٠. وينبغى أن نضيف أن النفقات كانت فى سنة ١٩٦٢ أعلى ثلاث مرات من الإيرادات الخاصة بالدولة، أما العجز فقد كان يمول عن طريق المساعدات الأجنبية والتضخم المالى.

وإذا قسمت ملاكات الدولة فى هذا الوقت إلى ثلاث فئات، حسب المرتبات، نحصل على ١١,٥٠٠ وظيفة فى الفئة العليا، تمثل بشكل تقريبى الوظائف القيادية التى كان الأوروبيون يمسكون بها قبل الاستقلال، و ٨٣,٥٠٠ وحدة فى الفئة المتوسطة المرتبات التى كان يتواجد فيها قبل الاستقلال ١٢,٠٠٠ موظف كونغولى شرعى، وفى الفئة الدنيا مرتباتها كان يوجد ١١٠,٠٠٠ شخص لم تكن مداخيلهم سنة ١٩٦٢ تتجاوز أربعين ألف فرنك فى السنة. لكن ما كان يمنع اعتبارهم بروليتاريين هو استقرارهم الوظيفى والأوهام المعقودة على الوظيفة العامة.

وكان العسكريون والشرطيون يشكلون جزءاً من الوظيفة العامة سرعان ما ازدادت أهميته النسبية. ففى ٣٠ حزيران ١٩٦٠ كان فى الكونغو ٨,٨٧٤ شرطياً و ٢٣,٠٧٦ عسكرياً

---

[١٨] أنظر الدراسة التى نشرناها فى "دراسات كونغولية"، المجلد الثانى العدد ٥، ١٩٦٢ تحت عنوان "مرتبات واضرابات وسياسة تقشفية".

كونغولياً. وبما أن الكلام كان يدور على جيش محترف، فقد كان معاش الجندى يبلغ فى متوسطة ٨١٥ فرنكاً، وكان مقدرا لهذا المعاش أن يسد حاجات الأسرة. وكانت الكلفة الإجمالية السنوية لمعاشات الجنود الكونغوليين (الرتباء والجنود) تبلغ ٤٦٠ مليون فرنك سنة ١٩٦٠، وكانت معاشات الشرطيين ٢١٠ ملايين وكان عدد الجنود الكونغوليين، منذ ١٩٦١ يصل إلى ٢٥٠٠٠ جندى بينهم ٥٣٤ ضابطاً وألفا رتيب وكلهم كونغوليون. وكان معاش الجندى من الدرجة الأولى يبلغ ٦٧٠٠ فرنك فى الشهر، أى أعلى بثمانى مرات منه فى ١٩٦٠. والكلفة الكلية كانت تقدر بثلاثة مليارات فرنك، أى ٢٠ بالمئة من النفقات الكلية للدولة الكونغولية.

ب - الوظيفة الاقتصادية :

كان الاقتصاد الرأسمالى الأجنبى، حتى ١٩٦٠، سوراً محكم الايصاد فى وجه تطلعات النخبة الكونغولية. ولكى يتجنب الإخفاق كان لزاماً عليه أن يضحى ويتقبل تدريجياً، على هامش مراكزه التقريرية وفى الوظائف التحتية، عدداً متزايدة من الوطنيين. كان الرأسمال الأجنبى يشكل دعامة لنمو مراتب من الوطنيين المتازين، أما بأفرقة رأس المال أفرقة محدودة، وإما بتعيين إداريين ومديرين كونغوليين، وإما بإنشاء شركات مختلطة وبتوزيع مكاسب مختلفة على محترفى السياسة والموظفين. أن تلك الأقلية الوديعة حينا والبرمة حينا لا يبدر عنها ما يدل على أن لها مميزات الطبقة الاجتماعية. بيد أن الذين ضخموها منذ قيام النظام العسكرى، هم محترفو السياسة الذين يرتدون عن المؤسسات السياسية إلى الوظائف الاقتصادية.

والظاهرة الأهم من تلك، بلا ريب، هى التى يكونها، منذ ما قبل الاستقلال، نمو فئات التجار والمزارعين والمقاولين الكونغوليين نمواً بطيئاً وصعباً. هذه الفئات تشكل نواة الطبقة الوسطى، النواة التى أمدها التضخم المالى للسنوات الأخيرة ببعض الوضوح والوعى لمصالحها السياسية الخاصة. ونماها كذلك عدد لا بأس به من الساسة العتاق الذين يرغبون أن يستخدموا فى النشاطات الاقتصادية المستقلة الرساميل والخبرة وشبكة روابطهم، أى كل ما راكموه خلال عملهم السياسى الوجيز

أن مختلف فصائل "البرجوازية الوطنية"، بالرغم من التباين فى موارد مداخيلها وفى مواقعها الاقتصادية، تملك خاصة مشتركة هى التى فى أساس ترقيها. هذا الكلام يدور على أفراد رفضوا، بشكل أو بآخر، قيم المجتمع التقليدى وعارضوا فيه نظام السلطة والولاء وقطعوا جزءاً من روابط التماسك العشائرى. أنهم، قبل أن يكونوا منتجين لأشكال اجتماعية جديدة وللطبقات القائدة فى مجتمع متحول، كانوا القاضين على المجتمع التقليدى فى أهم واعرق ما عنده، أى البنى المساواتية والتماسك القائم على روابط الدم.

٣- الحياة السياسية وشلل الدولة :

أن حلول سلطة قومية محل نظام استعمارى يشكل فى أحسن الافتراضات، نوعا من التغيير السياسى الخاضع للصدفة بشكل خاص.

فكل نظام استعمارى يورث السلطة السياسية الجديدة مجموعة من المؤسسات الاجتماعية، الإدارية والاقتصادية، التى صممها المستعمر وطورها لخدمة دولته. وفى أغلب الحالات لا يكون الانتقال عنيفا. إذ تجرى تأملات وتكيفات، أما داخل النظام الاستعمارى عن طريق تطور نخبة سياسية عصروية وذلك بانخراطها فى الحياة العامة، وأما، فى أثناء التحرر من الاستعمار، عن طريق تكوين أحزاب سياسية قومية تنصب نفسها تنصيباً تاماً وريثة للاستعمار كاملة الحصة.

والمفارقة الكونغولية هى أن تطور المؤسسات العصرية جرى على وتيرة وعلى صعيد وحيدين تقريباً فى أفريقيا، بينما كان الانتقال فى الكونغو على أعنف ما يكون. كانت "الأبوية الاستبدادية" التى طبقتها البلجيكيون تمزج بين أتم حرمان ممكن من الحقوق السياسية ومرونة اقتصادية واجتماعية لا مثيل لها.

فى أثناء فترة التحرر من الاستعمار القصيرة أفاقت الجمعيات الكونغولية من سباتها السياسى أو بصورة أدق بدأت تتوعى الظواهر السياسية على صعيد لم يسبق لها أن جربته، انه صعيد تنظيم الجمعيات العصرية فى المجال المحلى والمدينى أولاً، وفى المجال الريفى والوطنى لاحقاً.

وتكونت فى السنتين الأخيرتين من عمر النظام الاستعمارى الأحزاب والمجالس السياسية والانتخابات كما تم إنشاء مؤسسات جديدة وانطلقت حياة سياسية لم تتأسس على أى تجربة، فاجتاحت جميع الضمائر وحددت كل سلوك. ومن المفارقات أن لا تستتبع هذه الحمى السياسية، التى لم تكن أكثر قوة وجذرية مما هى فى الكونغو، أى أيديولوجية تجديدية، إذ كانت المحاكاة هى القاعدة على مدى التحرر من الاستعمار.

لقد انهارت البنية الفوقية الاستعمارية فى ثمانية أيام تلى الاستقلال، فالجيش والشرطة ثاروا على السلطة السياسية والإدارة ولت هاربة، ومالية الدولة كانت مهددة بالإفلاس، وفقد النقد قدرته التبادلية على الصعيد الخارجى، وتناقص الإنتاج والتصدير بنسب بارزة، وكانت وحدة البلاد مهددة بالانشقاقات الإقليمية.

أذن وجدت السلطة السياسية الجديدة نفسها تواجه تناقضاً متفجراً بين مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة وعصرية فى بلاد فسيحة لكنها محرومة من كل جهاز الدولة، هذا من وجهة، وبين مشاعر وتراكيب اجتماعية وأنظمة قيمية أيضاً قائمة بدرجة كبيرة على جماعات كان افقها السياسى على الدوام ضيقاً جداً، هذا من الجهة الثانية، ثم تمكنت النخبة السياسية، باستعمالها سلطة قهر من النمط الاستعمارى وباستعمالها الأدوات النموذجية التى تستعملها دولة حديثة، تمكنت فى فترة انتقالية أن تقليصاً تدريجيا وذلك بحركة مزدوجة أى بأفرقة المؤسسات وتحديث البنى والمسالك.

وخضعت المؤسسات فى الكونغو على الرغم من أن تدخل الأمم المتحدة التى استعادت الوصاية الاستعمارية قد أطال وجودها إطالة مصطنعة. وكان الكونغو عند رحيل الأمم المتحدة فى ١٩٦٤ قد أصبح بلاداً أفرغت مؤسساتها السياسية والإدارية من كل محتوى فعلى واهترأت قبل الأوان نخبتها السياسية فى ممارسة سلطة مزيفة.

وما كان من الانتفاضات الشعبية فى ١٩٦٤ إلا كشفت حالة تركيب المؤسسات ودمرت القاعدة السياسية التى تركز إليها الفئة المترعمة. وفى ١٩٦٥ بعد أن سحق "الجيش الوطنى"،

بمؤازرة المرتزقة، الانتفاضات الشعبية، كان المخرج الوحيد الممكن هو إقامة نظام عسكرى. وقد تم تحقيق ذلك، يوماً فيوماً، خلال سنة من التدخل البلجو - أميركى فى ستانليفيل.

القسم الثالث

٣- الجيش والسلطة السياسية

لنوضح قبل كل شىء أن مفهوم النظام العسكرى يمكن أن يلائم، حتى فى حال الحديث عن جيش محترف تقليد، ثلاث حالات : ١) الجنود هم فى السلطة، ٢) الضباط يشكلون زمرة معزولة قائدة. ٣) القائد العام للجيش يمارس السلطة السياسية معتمداً أما على مدنيين وأما على عسكريين وأما على خليط من كلا الطرفين.

١- الجنود فى السلطة :

فى الخامسة والسادس والسابع من حزيران ١٩٦٠ تمرد جنود القوة العامة واستولوا على السلطة ليس فقط من ضباطهم بل من القادة السياسيين أيضاً. وانتخبت لجان الجنود ضباطهم وانهمك البرلمان بالمتمردين وخورد وزراء فاضطروا إلى الاختفاء، وانشلت الحياة السياسية للبلاد، ولم يكبح جماع الجنود ويخلق ما يشبه إدخال النظام على الفوضى إلا الصلات القبلية.

أما الزعماء السياسيون فقد انعطفوا نحو القوى العسكرية لإعادة النظام، فاستغاث بعضهم بالولايات المتحدة وآخرون بغانا وسواهم بالبلجيكيين. وأخيراً حضر المظليون البلجيكيون والقوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة أن يستعيدوا السلطة السياسية.

انه لمن الصعب تصور ما كان يمكن أن يفعله الجيش والدولة لو امتنعت القوات الأجنبية عن التدخل، كان من المحتمل أن يفرض خليط من القوى العسكرية والسياسية نظاماً أصيلاً مثلما حدث فى شرقى الكونغو ١٩٦١ و١٩٦٢ عندما فرض جيزينغا نفسه مع فريق من الجيش كانت تربطه بهم الروابط العرقية والأيديولوجية.

أن سلسلة مدهشة من تمردات الجنود والرتباء وسمت السنوات الأربع الأولى من عمر "الجيش الوطنى الكونغولى" ومنعته من أن يلعب الدور السياسى الذى عينته له أزمة السلطة المستمرة. فالنظام العسكرى الأول لم تمح آثاره تماماً إلا بعد أن سحقت الانتفاضات الشعبية التى كانت، زيادة عليه، قد كاملت الفريق الاصلب من قدامى المتمردين. ولم يستطيع القائد العام الجيش أن يصفى بهذه المناسبة جيشه تصفية تامة ويقيم الانضباط جزئياً، إلا بفضل المؤازرة العسكرية الأجنبية التى قام بها المرتزقة وضباط نظاميون وبفضل إعادة التنظيم الكامل للعدالة العسكرية، وهذا ما فعله قضاة بلجيكيون. وانه لمن المفارقات أن ينهزم الجيش الوطنى الكونغولى هزيمة كاملة أمام المتمردين وتخرج من هزيمته هذه الأداة التى أوصلته إلى السلطة إلا هى العدالة العسكرية (la iustice milialre)

٢- الكونيل موبوتو فى السلطة :

فـى ١٤ أيلـول ١٩٦٠ أعلـن الكولونيـل موبوتـو الـذى كـان آنئـذ رئـيس أركـان الجـيش الوطنى الكونغولى : أن الجيش يوقف جميع المؤسسات السياسية عـن العمـل ويعهـد بالسلطة إلى تقنيين كونغـوليين وأجانـب. فكـان أن انفجـرت ازمـة قبـل ذلـك بعشـرة أيـام فقـط بـين رئيس الدولة ورئيس وزرائه مما أدى إلى شلل الحياة السياسية. وكانت السلطة، فى ١٩ أيلول، قد عينت مجمعاً من "المفوضين العامين"، أغلبيته من الطلاب والجامعيين الكونغوليين.

كان رئيس هذا المجمع ج . بومبوكو وزير الشؤون الخارجية فـى حكومـة لومومبـا. ولم يظهر بين أعضاء المجمع عسكرى واحد، حتى أن مفوض "الدفاع الوطنى" كان مـدنياً.

وكانـت الاتصـالات مـع الجـيش تـتم بواسـطة مـدنيين سـرعان مـا أعطـوا الـزى العسكرى ورتبة ضباط. وكذلك الكولونيل موبوتو نفسه رئيس الانقلاب كان جزئياً مـدنياً وكانت ترقيتـه إلى رتبـة كولونيـل فـى تمـوز ١٩٦٠ ترجـع إلى ماضيه كصحفى والى علاقاتـه بلومومبا، واستطراداً فقط، إلى انه امضى عدة سنوات فى القوة العامة.

أن ما كان يشكل العنصر العسكرى الحقيقى فى انقلاب أيلول ١٩٦٠ هـو الـدعم الـذى قدمـه جـزء مـن عسـكريي الأمـم المتحـدة (مـن بيـنهم الجنـرال المراكشـى كيتـاني) مـن جهـة، ومـن جهـة ثانيـة كـان يوجـد فـى ليوبولـدفيل حـرس حـاكمي مـن المظلوميين الكونغوليين المخلصين للكولوفيل موبوتو والجنرال كيتاني اللـذين كـان رئيسـي تدريبهم. ويبـدو كذلك أن ضباط أركان الجيش تدخلوا لتعطيل نشاط المؤسسات السياسـية. فقد كانوا يأخـذون علـى السياسـيين المحترفـيين تقسـيمهم للجـيش بـدعواتهم إلى التضـامن القبلى وبالفساد الذى كانوا يقومون به إزاء الجنود. هذا الافتراض يبدو واقعياً لأنه يتناسـب والانشغال الدائم لكبار ضباط "الجيش الوطنى"، كان قـوام هـذا الانشـغال إلا تشـق الخلافـات السياسية الجيش أيضاً، وكان قوامه كذلك إعـادة توحيـد الـبلاد عنـد الاقتضـاء بالمفاوضـات بين العسكريين. هـذا مـا كـان عليـه الحـال مـع ضـباط جيزينغـا فـى ١٩٦١ ومـع العسـكريين الكاتنغيين ١٩٦١ و ١٩٦٢.

هذه الحالة النفسية لضباط "الجيش الوطنى" يشرحها فى أن معاً ارتيابهم المتأصـل فـى السياسـيين المحترفـين واسـتمرار الأيـديولوجيا الوحدويـة التـى كانـت سـارية المفعـول العامة.

بالرغم من أن المحتوى العسكرى الحقيقى لانقلاب ١٤ أيلول ١٩٦٠ كان ضعيفاً نسـبياً، وكان يمكن تفسيره تفسيراً طبيعياً بشغور السلطة، فإن هذا الانقلاب انحرف مباشرة انحرافاً أيـديولوجياً علامتـه البـارزة طـرد البعثـات الدبلوماسـية السـوفياتية والتشـيكوسـلوفاكية. وجاء بلاغ تشهيرى عن "استعمار شيوعى وإمبريالية ماركسية - لينينية" على لسـان النـاطق باسم "مجمع المفوضين" يؤكد الاختيار الذى تبناه موبوتو.

وأن مـا يقـوى الانطبـاع بأنـه كـان لنظـام "المفوضـين العـامين" اختيـارات سياسـية محددة بدقة، هو تصدع حياد السلطة الجديـدة لصالح رئيس الدولة كازافوبو وضـد رئـيس الوزراء لومومبا.

أن القوى الاجتماعية والسياسية التى اعتمد عليها "مجمع المفوضين" والكولونيل موبوتو كانت تماثل (فى هويتها) خصوم رئيس الوزراء لومومبا، كانت تضم المراتب الاجتماعية المرتبطة بالغرب، أى القسم المعتدل من البرجوازية الوطنية، على أنها كانت تضم كذلك الجماعات العرقية التى هددتها حكومة لومومبا (البالوبا فى قازاى، الباكونغو والبانغالا من سكان الكونغو الأوسط).

والأمم المتحدة التى كانت فى البداية تؤيد الكولونيل موبوتو اضطرت إلى التنصل سريعاً من سلطة "المفوضين العامين" كما اضطرت إلى معارضتها نهائياً استجابة لضغط الرأى العام الأفرو - آسيوى والشيوعى الذى كان يؤيد لومومبا.

لقد قرر الذين دعموا نظام موبوتو أن هذا النظام لم يعد ضرورياً بعد موت لومومبا، حتى وضعت الأمم المتحدة خاتمة لثانى "نظام عسكرى" وعينت سلطة سياسية جديدة فى تموز آب ١٩٦١.

٣- من العدالة العسكرية إلى السلطة العسكرية :

جمد "الجيش الوطنى الكونغولى" بشكل تام تقريباً من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤. إذ كان ارتياب الأمم المتحدة به، والتمردات التى كانت ما تزال تزعزعه، وفشله ضد كاتنغا مراراً فى ١٩٦١ و ١٩٦٢ وأعمال العنف التى اقترفتها بعض وحداته فى كويندو ولوليابور وكونغولو، كانت بمثابة عوامل وضعت حداً لتأثيره. وكان فى بعض وحدات الجيش نسبه كبيرة من الجنود الموالين لزعماء تمرديين ولحكومة ليوبولدفيل والجنرال موبوتو (جنود جيزنغيون التأموا فى كتلة سنة ١٩٦١، وجنود كالنغيون أعيدوا إلى الجيش عام ١٩٦٢ بعد أن أمضوا فترة فى مراكز التثقيف ودرك كاتنغيون بعد كانون الثانى ١٩٦١) كان حضورهم فى الجيش يشكل تهديداً دائماً لوحدته وبؤرة للعصيان.

هذا، وكانت تتم فى نفس الوقت أعمالاً لإعادة تنظيم الجيش تنظيماً جوهرياً. فكان تجنيد ٢،٥٠٠ رجل إلى ٣،٥٠٠ رجل سنوياً يشكل تجديداً لملاك الجيش. وكانت مراكز الإعداد منذ ١٩٦٢ تعمل من جديد بواسطة المدربين الأجانب لكن بشكل جزئى. وكانت سرية المظليين ترى سلكها يتزايد حتى يشكل كتيبة. وأرسل بضع مئات من الطلاب والمتمرنين إلى بلجيكا و ٢٥٠ إلى إسرائيل، وبضع مئات إلى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة وايطاليا. وأخيراً ارتفع الدعم العسكرى البلجيكى من نهاية ١٩٦٣حتى حزيران ١٩٦٤ من ١٢ضابطاً إلى ١٠٠ ضابط.

كانت الانتفاضات فى ١٩٦٤ قد قضت على عدة كتائب، أما فى المعارك وأما بالانسحاب الواسع من الجيش، يقصد بهذه الكتائب الوحدات الأقل التحاماً بالجيش، الوحدات التى كانت ما تزال فى شرقى البلاد فى تلك الفترة الجيزنغية. صحيح إذن، أن الفعالية الشاملة للجيش تناقصت كثيراً وتناقصت معها فعالية الوحدات القليلة الممتازة التى شاركت (فى المعارك ضد الانتفاضات)، وأن الانحدار التام لم يكن تلافيه ممكناً لولا قصر نفس وأخطاء الجيش الشعبى، جيش النظام الثورى المتمرد ولولا تدخل المرتزقة والضباط الأجانب.

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤، عندما اتضحت هزيمة المتمردين حدث الحادث الرئيسي الذي راح يمهد للانقلاب العسكري الذي جرى في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥، أي تماماً بعد عام.

لقد صدر مرسوم اشتراعي ينظم العمل القمعي للمحاكم العسكرية عندما حلت هذه محل المحاكم ومحل محاكم القانون العام. وتبعه مرسوم اشتراعي آخر يحدد القانون المؤقت للعدالة العسكرية. في حزيران ١٩٦٥ كانت العدالة العسكرية، قائمة فقد عين مدع عام وست مدعين عسكريين وكلهم بلجيكيون يعاونهم ١٨ نائباً كونغولياً. وكانت المجالس الحربية الست تتألف من الكونغوليين بشكل حصري.

وقد حوكم عقيد واحد ونقباء وعشرات الضباط ومئات الرتباء والجنود، فحكم عليهم بالحبس مع الأشغال الشاقة، وحكم على عشرات بالإعدام رمياً بالرصاص، ولفظ جزء كبير من الأحكام بسبب أعمال تتعلق بالانتفاضة مثل ترك المركز العسكري والانضمام إلى صفوف المتمردين.. وهنالك أيضاً عدد من الأحكام التي تليت معاقبة على مخالفات تتعلق بالقانون العام مثل التهريب والسرقة والقتل والسلب.

ومما حرض العسكريين، ليقسوا على السياسيين الذين كان العسكريون يعزون إليهم كل مآسي الكونغو، هو (انعدام) العدالة والشرف داخل الجيش.

أن استيلاء القائد الأعلى للجيش في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ لهو النتيجة المنطقية لاستتباب بعض النظام والانضباط داخل الجيش. فهذا الجيش لم يكن يخفي ازدراءه للسياسيين، لكن انقساماته الداخلية ولا انضباخيته حالاً بينه وبين تحقيق ما يصبو إليه.

أن الضباط الكونغوليين عديمو الثقافة والتجربة السياسية، مما منعهم من دفع الانقلاب حتى نهايته ومن الاحتفاظ لأنفسهم بالسلطة التي كانوا اغتصبوها، إذ أعادوها بشكل جزئي إلى السياسيين الكونغوليين، لكن رئيس الدولة لم يكف منذ ذلك الحين عن عزل أعضاء النخبة السياسية القديمة ليستبدل بهم لا الضباط، وكان هؤلاء أيضاً غير جديرين بها، بل جامعيين وتقنيين كونغوليين. وبعد مدة خمس سنوات يكون رئيس الدولة قد أتم خطته التي كان قد صممها عند انقلابه الأول في ١٤ أيلول ١٩٦٠.

٤- ملاحظات ختامية :

١- أن دور الجيش لم يتغير جوهرياً بعد الاستقلال عما كان عليه قبله، فلم تبد القوة العامة ولا "الجيش الوطني الكونغولي" طموحات سياسية إيجابية، فالعسكريون معادون سلفا للسياسيين والمدنيين الكونغوليين وهم مهيئون لتغطية سلطة بيروقراطية.

٢- كانت هذه السلطة قبل الاستقلال عبارة عن الإدارة الاستعمارية ويبحث الكونغو منذ ذلك الحين عن مرتبة قيادية جديدة محددة بأنها تكنوقراطية أي غير محددة بحدود التمثيلية بل الفاعلية. والجيش هو المكمل الطبيعي لمثل هذه السلطة إذ يمدها بقوته القهرية والتكاملية التوحيدية.

٣- لم يرغب الضباط الكونغوليون آنيا أن يحلوا محل المرتبة البيروقراطية ولم يشكلوا ايضاً فئة ضيقة تعى دورها فى تنمية وتحديث البلاد.

٤- أن مرتبة البيروقراطية الحالية تتكون من جهة من أكفأ من فى السياسيين القدماء والموظفين، ومن جهة ثانية من حاملى الدراسات العليا من الجامعيين. وأن سياسة رئيس الدولة هى فى الاعتماد أكثر فأكثر على الفئة الثانية بالرغم من صلات القربى بينه وبين الفئة الأولى وتعلقه بها.

٥- فى غياب الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقى، يحدد الجيش بوظيفتين هما: ١) أن مصدره الاستعمارى واستمرار التأثيرات الغربية عليه يجعلان منه أداة صراع ضد الشيوعية و"التحزيب" الأيدولوجى.
٢) وباعتباره جيشاً محترفاً يعمل فى عالم اجتماعى بدون بنى ولا قوى منظمة، فقد قدم نفسه كهيئة متماسكة فى الدفاع عن مصالحها الخاصة.

محتويات الكتاب